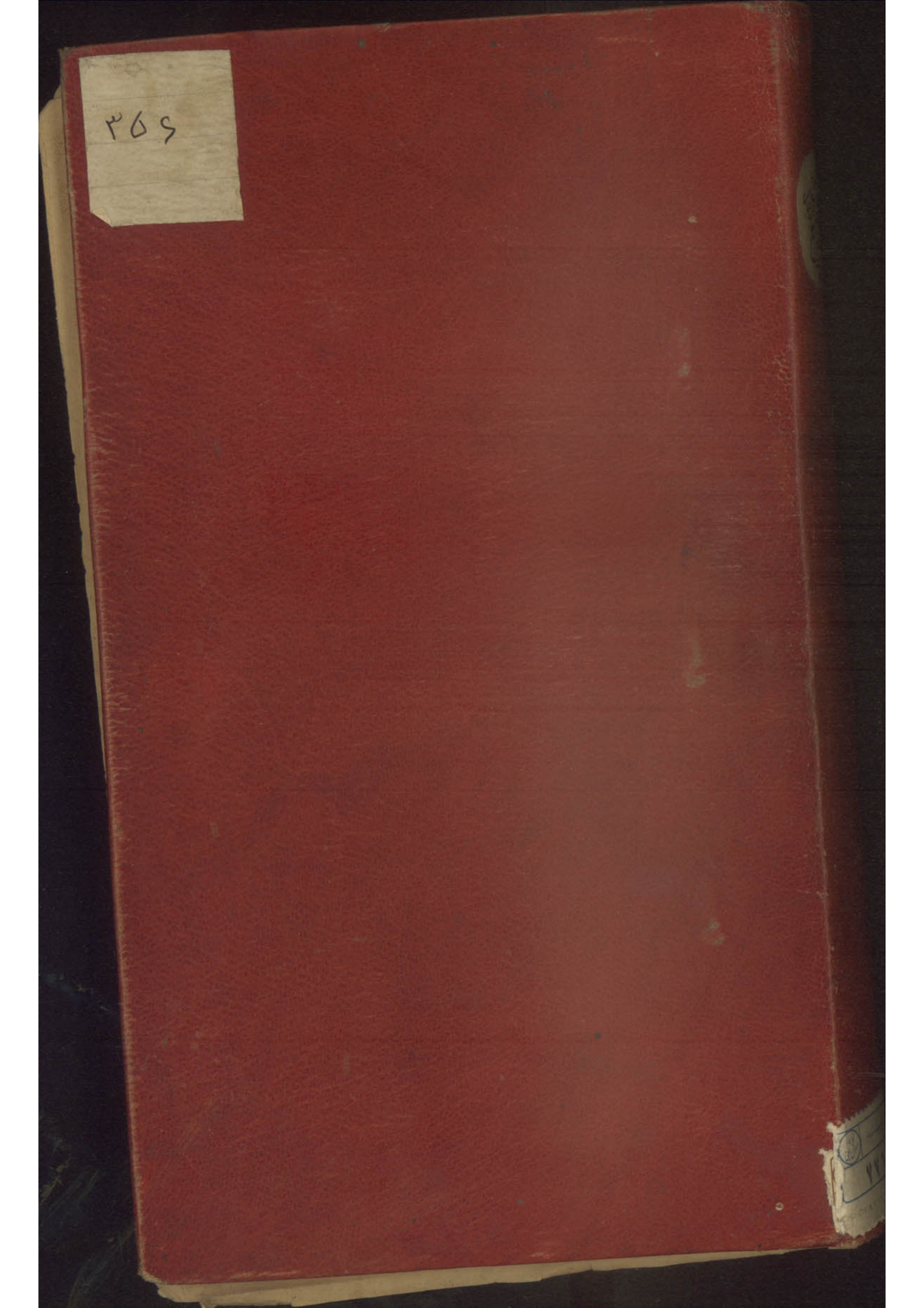
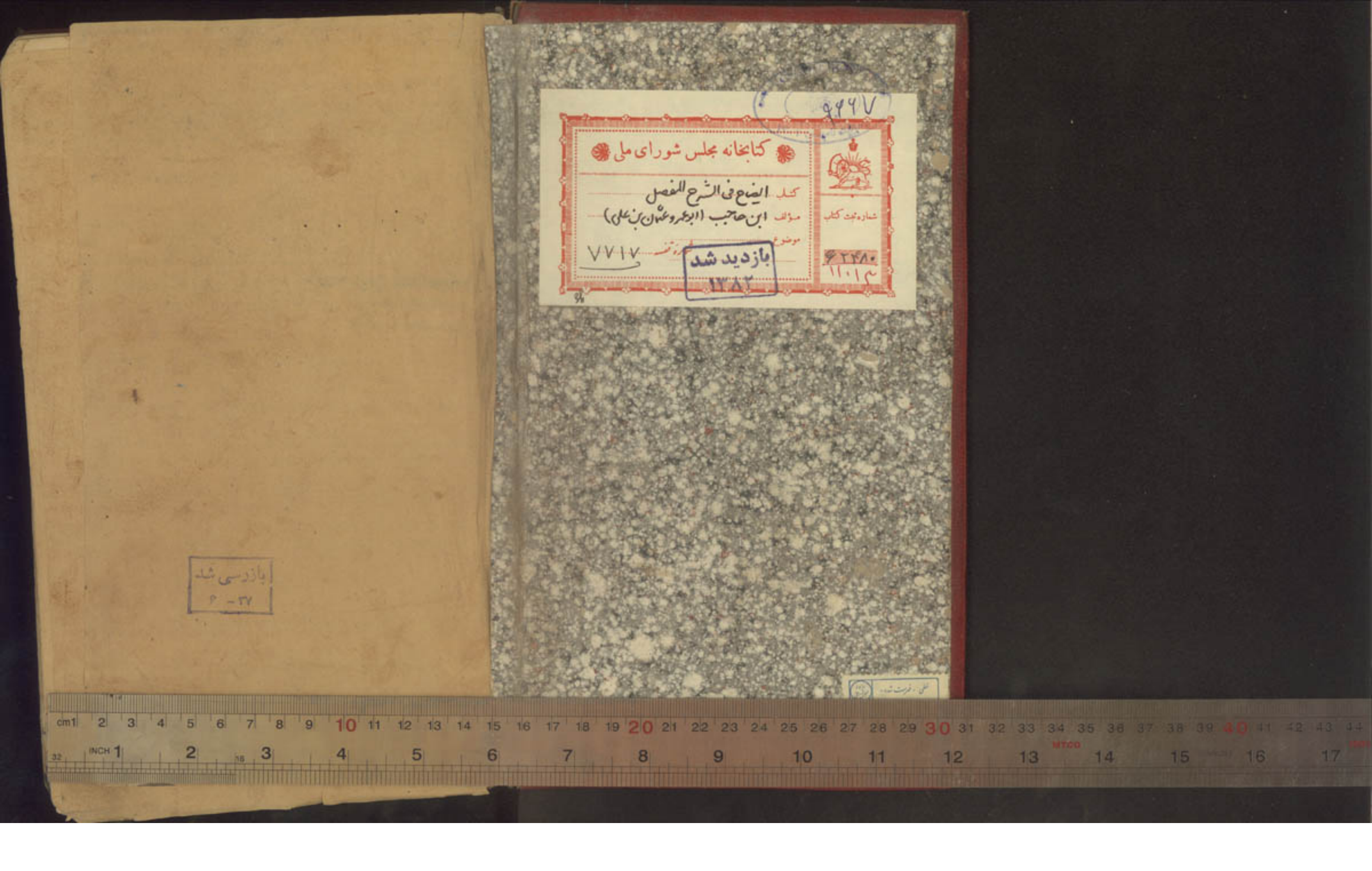



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب الیضاح فی الشرح المفصل
مؤلف ابن حاجب (ابوعمرو عثمان بن علی)
موضوع
شماره ثبت کتاب
بازدید شد
بازرسی شد


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب الیضح فی الشرح المفصل
مؤلف ابن حاجب (ابوعمرو عثمان بن علی)
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۴۸۰
۱۱۰۱۴
۷۷۱۷
بازدید شد
۱۳۸۲
۹۶۶۷
بازدیسی شد
۳۷ - ۶



مفصل في النحو للعلامة جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨
ثمان وثلاثين وخمسمائة بدأ بتاليفه في اول شهر رمضان سنة ٥١٣ واتمه في غرة
محرم ٥١٤ اوله الحمد لله احمد على ما جعلني من علماء العربية الخ جعله على اربعة
اقسام الاول في الاسماء الثاني في الافعال الثالث في الحروف الرابع في المشترك
من احوالها ثم اختصره وسماه الانموذج وله في بعض مشكلات المفصل
كتاب آخر وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه : اذا ما اردت النحو هاك مفصلا
مفصل جار الله في الحسن غاية والفاظه فيه كدر مفصل ولولا التقى قلت
المفصل معجز كآي طوال من طوال المفصل . وقد اعتنى به ائمة هذا الفن
فشرحه الشيخ ابو عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب النحوي وسماه
الايضاح وتوفي سنة ٦٤٦ وعلى شرحه ايضاً حاشية لفخر الدين الجاربردي
احمد بن حسن المتوفى سنة ٧٤٦
كشف الظنون طبع اسطنبول ج ٢ ص ٤٨١

هذا ابو عمر ... حديث العرب

والعصبية والبها ان انقرى عن ضيم انصارهم وانسان وانضوى الى لفيف الشعوبية وانحاز عصبتي من مذهبهم الذي لم يجبر عليهم ابرته الرشق بالسنة الاعجميين والمشق باسنة العالمين والى افضل السابقين والمصلين اوجه افضل صلوات المصلين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الله احمد على طريقة اياك نعبد تقديما للاهم وما يشغل انه الحمد الدليل عليه والتمسك به بشكر لله فالحمد ضعيف لانه قدحا فالحمد لله وجعلني جعله من علماء العربية محمودة لما فيها من فهم معاني كتاب الله تعالى على وجهه وفهم معاني كلام رسول الله صلى الله عليه و المتوصل بها الى ادراك الاحكام الشرعية التي بها السعادة الاخروية هذا وان كل علم مفتقر اليه وكلها اليه وجبلني طبعني على الغضب للعرب اى على الانتصار لهم لان الغضب من اجل هضم الشي سبب الانتصار له يقال غضب له وغضب بمعنى واحد وقيل غضب له حيا وبه ميتا والعصبية اخذ ما وابي لى اى منعنى عن ضيمهم اى حيادى وانماذ اى اعتزل وانضوى انضم لفيف اخلاط الشعوبية بضم الشين قوم متعصبون على العرب مفضلون عليهم العجم وان كان الشعوب جيل العجم الا انه غلبت النسبة اليه لهذا القبيل ويقال لهم معرب المثنى وله كتاب في مثالب العرب وقد انشد واحد من الشعوبية الصاحب بن عباد يمدحه شعر غنينا بالطبول عن الطلول • وعن عنس عذافرة ذمول • فلست بتارك ايوان كسرى • لتوضح او لحومل فالدخول • اذا ذبحوا فذلك يوم عيد • وان ذبحوا ففي عرس جليل • باية رتبة قدمتموها • على ذوي الاصل والشرف الاصيل • مالو لم يكن للقرن الا • تجاوز الصاحب العدل الجليل • لكان لهم بذلك خير جيل • وجيلهم لذلك خير جيل • فقال له الصاحب قدك ثم قال لبديع الزمان اجبه واجهد على دم العرب فاجابه مرتجلا بذلك شعر اراك على شفا خطر مهول • بما اودعت راسك من فضول • طلبت على مكارمنا دليلا • متى احتاج النهار الى دليل • السنا الضاربين جزية عليكم • فان الجزية اعضد بالذليل • متى قرعت المنابر فارسي • متى عرف الاغر من الحجول • متى علقت وانت بها زعيم • اكف الفرس اعراف الخيول • فخرت بلا ما صغت فخرا على قحطان والبيت الاصيل • فخرت بان ماكولا ولبسا • وذلك فخر ربات الحجول • تفاخرهن في خدر ... • وترعى من مغارة قريب سيل • فقال الصاحب الشعوبي كيف ترى فقال لو سمعت ما صدقت ثم قال ... ذلك جوائز اذا وجدتك بعدها في مملكتي ضربت عنقك لم اجد لهم بحدوى اى بنفع ولم ... الرشق بالنبل والمشق الطعن قوله والى افضل هو على طريقة الله احمد في تقديم المعمول للحصر ... والمصلين اى الاولين والآخرين المختار من السابق والمصلى في الحلبة والحلبة الخيل تجمع للسباق ... بكل السابق وعن المصلى وافضل صلوات المصلين

محمد المحفوف بنى عدنان بجانبها وانجابها لنا ذلك ...

واله الطيبين ادعو الله بالرضوان وادفع على اهل الشقاق والعدوان ولعل الذين يغضبون من العربية ويعبدون ... بعده الا ... ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها حيث لم يجعل خيرة رسله وخير خلقه في عجم خلقه ولكن في عربه لا يبعدون عن الشعوبية مناوئة الحق الابلج وزيغا عن سواء المنهج والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة انصافهم وفرط جورهم واعتسافهم وذلك انهم لا يجدون علما من العلوم الاسلامية وعلى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره لا يدفع ومكشوف لا يتقنع

اى افضل دعاء الداعين المحفوف المستدار حوله لان الحفاف الجانب وعدنان بن اد ابو معد والجمهور والرؤس والسادة والارجاء النابتة لانهم لا ينتجعون غير ارضهم والسرة الوسط والبطحاء المسيل الواسع وقريش البطحاء من نزل ببطحاء مكة وقريش الضواحي من خرج عنها والمناذل دون البطحاء خيرهم والمناذل وسطها اخير الخير الى الاسود والاحمر الاسود العرب والاحمر العجم لان الشقرة عليهم اغلب ومنه الحديث بعثت الى الاسود والاحمر قوله ولاله الطيبين على طريقة الله احمد واصله الاهل ثم قلب الابتلاء بالرضوان بالرضا الشقاق العداوة والمجانبة لان كلا منهما يكون في شق وفي عدوة وفي جانب والعدوان الظلم يغضون من العربية يحطون من قدرها من غض اى نقص من منارها من قدرها واصله العلم الذي يهتدى به في الطريق ثم قيل لكل ذى قدر مشهور رفيع المنار وبعنى بالذين يغضون علماء ناحيته لانه غالب في كثير منهم حيث لم يجعل اى يغضون من اجل ذلك جعله اى جعل النبي عليه السلام والعرب الحامل لهم على الغض ولا يبعدون خبر لعل والعرى لقد بالغ حتى ناقض لان ذلك يكون كفرا ومراغمة وقد اخبر بانهم لا يبعدون عن الشعوبية فاثبت لهم الكفر ثم جعلهم بعد دون الشعوبية وانما يغضون منها الا انهم يرون غيرها اتم والخيرة بفتح الياء اسم المختار واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اى مختاره وقال تعالى ما كان لهم الخيرة اى الاختيار والخيرة بسكون الياء بمعنى الخير وخيركم اى افضلها واصله افعل ولذلك يقال هما خير القوم وهم خير القوم وقوله الا تعجب الساعى بخيري بنى اسد • بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد ماول بخيري خفف فنا بذه محاربة والابلج المشرق من بلج يبلج ومنه الحق ابلج والباطل لجلج وزيغا ميلا وعن سواء عن وسط والمنهج الطريق الواضح ومنابذة وزيغا نصب على المفعول لاجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كانه قيل والمراة ما تمرا به والمرآة الذي ... وعكة وعكته هذا اى خذ هذا الذي ذكرت ثم ابتدا في امر آخر فقال وان الاعراض فهو ان يالحق ومعناه العطف على هذا كانه قال هذا وهذا افضل العربية والاخوان يقدم غيره معطوفا على المفرد او هذا باب ثم ابتدا في باب آخر فيه اجدى انفع من تفاريق العصا مثل يضرب في كثرة المنافع لكثرة منافعها الا انها ينتفع بها فتكسر فيتخذ منه ساجور فيكسر فيتخذ منه وتد فتكسر فيتخذ منه عراد وهو عود يجعل في انف البختي فتكسر فيتخذ منه توذية وهو عود التصرية واصله ان امراة كان لها ابن يجرح كثيرا فاخذ ارشه حتى استغنت فقالت • احلف بمروة حقا والصفا انك اجدى من تفاريق العصا • والعديد العدد فاجرا فاقدم وتعامى الشي الاخذ فيه والعيا

المركبة إشارة معادنه والصادق عنه كالشاء والطرق الجزيلة كالمسلك والمزيد موارد ان تعاف وتزرك ولقد لدنى باسلمين من الادب
... كلام العرب ... في الشفقة والحدب على اشبالي ... الادب ... بكتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب مرتب ترتيبا
... الامد البعيد باقرب السعي ... بالهون المسوق فانشأت هذا الكتاب ... بكتاب المفصل في صنعة الاعراب مقسوما اربعة
اقسام القسم الاول في الاسماء القسم الثاني في الافعال

الغاية وهو الباطل والعشواء الناقة التي لا تبصر قدامها فتخبط كل شيء فقيل لكل من ركب امرا من غير بصيرة
يخبط خبط عشواء والتقول والافتراء الكذب الهراء القول الخطا وزراء بمعنى بريء وهو مصدر
وصف به وهو الى الاعراب المرقاة الدرجة بالفتح والكسر فالفتح على الموضع والكسر على الآلة الى علم
البيان هو العلم بالمعاني الحاصلة عن الاعراب المطلع والكافل والموكل صفات لعلم البيان لان
تلك المعاني الحاصلة عن الاعراب هي المطلعة على نكت نظم القرآن الكافل الضامن الموكل المجعول وكيلا
به والمعادن مواضع الذهب والفضة فاستعارها لذلك ونكت نظم القرآن المعاني الدقيقة
المفهومة منه فالصادق عنه فالصادر عن الاعراب والمريد اي وكالمريد والموارد جمع مورد
موضع ورود الماء اي عذاره والخيرات تعاف اي تترك نذبني وعاني من الادب من الحاجة الشفقة
الرقة والحدب العطف والاشبال الابناء والحفدة الخدم جمع حافد والانشاء الاختراع محيط
جامع كانه قد احدق به والترتيب وضع كل شيء في رتبته اي منزلته والامد الغاية واقرب السعي
ادناه وبحاجم واذهم وهذا تصريح منه بافتقار الناس قبل كتابه الى علم العربية بكتاب صالح للتعلم
فانشأت اي وكان ما تقدم سببا للانشاء والنصاب الاصل والمركز الموضع الايجاز الاختصار
غير المخل بقصده لانه لا يكاد ينفك عنه والتخليل التبيين غير الممل بطوله لانه لا يكاد ينفك عنه
لمقتبسيه لمستفيديه يقال اقتبسته علما وقبسته نارا فاقتبسه وقيل اللغتان معا فيهما
معا فكلي بكذا قادر عليه والهاء في له للكتاب في فانشأت هذا الكتاب او الطالب في تقدم
ما يدل عليه **قال الزمخشري رحمة الله عليه** في معنى الكلمة والكلام الكلمة هي
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع **قال الشيخ** قدم الفصل قبل الشروع في الاقسام لكونه
خليقا بالمشترك باعتبارها وتقدمة اولى لتنجز الحاجة قبلها اليه لان الكلام في الانواع وتركيبها
متوقف على معرفة الجنس واللفظ ما لفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت **وقوله** اللفظة
ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة فاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا
ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ودفع الايهام
وقوله الدالة على معنى حد لما لا يدل على معنى كمثير فانها لفظة ولا تدل على معنى **وقوله**
مفرد حد لما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئيه او بجزئية نحو قام زيد وضرب زيد وقم وافعل
فهو هذا ليس بكلمة **وقوله** بالوضع حد لما يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك انا لو سمعنا
لفظ ديز من وراء جدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذات فهي لفظة دالة على معنى مفرد

بالعقل لا بالوضع **قوله** وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي يدخل
تحته انواع مختلفة بحقيقة كلية فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف فهي بهذا الاعتبار جنس
لشمولها الكل واحد منها وكل واحد منها نوع اذ حقيقة الجنس موجودة فيه وهي الكلمة والدليل على
الحصر ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا والثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران
باحد الازمنة الثلثة او لا والثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها ومعنى قوله في نفسه
انه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية ومعنى ذلك ان معنى من والى مشروط في
وضعها دلالتها على معناها الافرادي ذكر متعلقهما ونحو الابتداء والانتهاء وابتدا وانتهى غير
مشروط فيه ذلك **وقد اورد** على ذلك نحو ذو واولو واولات وقاب وقيس وايّ وبعض
وكل وفوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء فانها لا تستعمل الا كذلك فيجب ان تكون
حروفا **والجواب** انها وان لم يتفق استعمالها الا كذلك لعارض الا انه غير مشروط في وضعها
دالة على ذلك لان وضع ذو بمعنى صاحب والتزم ذكر المضاف اليه لكونها وضعت ليتوصل
بها الى الوصف باسماء الاجناس ووضع فوق بمعنى مكان له علو على غيره فالتزم ذكر المضاف اليه تبعا
المستعلى عليه كافعل بالنسبة الى المفضل عليه وكذلك البواقي ونحو عن وعلى والكاف في الاسمية
يجيء ذلك في ... بعد ثبوت الاسمية بخصائصها وان لم يقو هذا التقرير فيه اجراء للبابين على
المحرر في حكمهم فيها **قوله** والكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يريد بالاسناد
اسناد الافادة لا اخبار اضطرادا بدليل قولهم هل زيد قائم فان الاسناد موجود وليس بخبر **قوله**
ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم والدليل على الحصر فيما ذكرنا ان الكلمة اما ان يخبر
به ويخبر عنه فسميناه اسما وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا وما لا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه
حرفا واذا عرفنا ذلك من كلامهم تعين ذلك وذلك لان القسمة ستة اسم واسم وفعل وفعل
وحرف وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم مع الاسم احد القسمين والفعل
مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا والاسم مع الفعل هو القسم الآخر
والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه او المخبر به والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه **فان
اورد** يا زيد وهو حرف مع اسم وقد افاد **فالجواب** ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر
النحويين وعلى قول بعضهم ان يا اسم للفعل فعلى كلا القولين لا يرد على ما ذكرناه **وقد اورد** على
قول النحويين ان الحرف لا يخبر عنه انها فيه في الكلام لكن قولكم لا يخبر عنه خبر عنه وكذلك قولهم

الحرف أحد أنواع الكلمة وذلك كثير وكثر الخبط فيه والجواب أن المراد نفس صيغ الحروف مستعملة في معناها
لا يخبر عنها فلا يوجد لفظة من ولا غيرها من نوع الحرف مستعملة في معناها وهي يخبر عنها فاندفع
الإشكال وهذا هو الجواب في أن الفعل أيضاً لا يخبر عنه وقوله وتسمى الجملة يجوز أن يكون بالتاء
والياء وضابطه أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة أحديهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطها
ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هاهنا أحسن لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنها ثم أخذ يتكلم
على الأقسام الأربعة فأولها قسم الأسماء وتسمى هذا النوع اسماً من السمو وهو العلو كأنه رفع وذكر
كالعلم عليه أو لأنه رفع مسماه عند ذكره إلى الأذهان وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره
على سمي وجمعه على أسماء حجة واضحة للبصريين ثم قال في حد الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة
مجردة عن الاقتران فالحد لا بد وأن يكون مركباً من جنس وفصل فالجنس يحصر المحدود وغيره والفصل
يفصله عن غيره فقوله ما دل على معنى حصر الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه فصل الاسم
والفعل من الحرف وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عن الفعل قال الشيخ هذا الحد عليه
أمور أحدها أن الغبوق والصبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان وهو من قبيل
الأسماء بالاتفاق والجواب أنه لا يدل على زمان من الأزمنة الثلاثة وإنما يدل على الزمان الذي
هو أول النهار وآخره وقد قيدنا الأزمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في الحد فان قيل
فالأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحد الزمانين بعينه فهي تحتمل الحال وتحتمل الاستقبال كالغبوق
والصبوح في احتماله بالنسبة إلى الأزمنة الثلاثة فلتكن كالغبوق والصبوح فتدخل في حد الأسماء
وهي أفعال باتفاق والجواب أن الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين ولا ينطق العربي ولا
يتكلم بكلامه إلا وهو قاصد بدلالته على أحد الزمانين وإنما اتفق أن دلالته مشتركة بينهما فيقع
اللبس عند عدم القرائن على السامع فيتوهم أنه لا دلالة له وليس كالغبوق والصبوح فإنه لا دلالة
لهما على أحد الأزمنة البتة لا بتعيين ولا باشتراك وإنما احتمالها للأزمنة احتمال وجودي و
غرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية قال الشيخ واشكل ما يرد على هذا الحد الأفعال
التي لا تتصرف مثل نعم وبئس وليس وحبذا وعسى فإنها تدل على معنى في نفسها من غير زمان فيجب
دخولها تحت حد الاسم وهي أفعال عند البصريين والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة
في أصل الوضع دلالة تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها وأن الألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية
لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها وإعرابها ألا ترى أنك إذا قلت بعت وأنت تريد

الإنشاء فإنه لا دلالة له على زمان أصلاً ومع ذلك فإنك تحكم بأنه فعل ماض وكذلك إذا قلت ما أحسن
زيداً فإنك تقول ما مبتدأ وأحسن فعل ماض وفيه ضمير فاعل وفاعله ضمير ما وزيداً مفعول لو وقع الفعل
عليه ولا يصح ذلك إلا بتقدير أصل كان فيه كذلك وإنه بعد أريد للتعجب لا يفهم منه هذا المعنى
أصلاً إذ ليس غرضك في أن تخبر أن شيئاً أحسن زيداً بل قصدك إلى التعجب لا غير وإنما ذلك شيء يقدر
أصالة ثم نقل عنه إلى هذا المعنى كما كان في الأصل وكذلك قول من يقول أن أصله استفهام أو أنه اسم
موصول ومن ثم كان المختار أنه لا يلزم من كل مجاز أن يكون له حقيقة ولما قامت الدلالة على فعليتها
بالخصائص كان هذا التقدير أحق لثبوت مثلها وكذلك إذا قلنا ضارب فإنه يدل على معنى في نفسه
من غير زمان وقد يستعمل دالاً على الزمان كقولهم مررت برجل ضارب زيداً ومع ذلك فلم يخرجه عن
الاسمية لأن أصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان فكذلك هذه الأفعال أصل وضعها الدلالة على
الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن معاني الزمان فلا يخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يخرج
ضارباً دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم وقد أورد على حد الاسم قولهم المستقبل والماضي ونحوهما
فإنها تدل على الحدث والزمان فأجيب بأمرين أحدهما أن المستقبل والماضي لا يراد بهما نفس الزمان
فإذا قيل الفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثاني سلمنا أنه للفعل لكن لا دلالة له
على الزمان بالوضع وإنما لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي و
الانتظار ونحوه لأن المستقبل إنما يدل على ما يدل قولك متعلق الاستقبال فلو كان له دلالة على
الزمان لكان الاستقبال والكلام على قوله في نفسه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع إلى معنى
أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه ومن قال الضمير في نفسه يرجع إلى ما دل أي اللفظ الدال على معنى بنفسه
من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالته الإفرادية بخلاف الحرف فإنه يحتاج إلى ضميمة في دلالته على كمال
معناه الإفرادي يرد عليه أن في لا تستعمل بهذا المعنى وأن المقابل وهو الحرف لا يجري فيه التفسير
فإنه إذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بعد أن يجعل في غيره تتمة لقولك ما دل فيكون المعنى ما دل
بغيره أي بلفظ آخر معه على معنى وإذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل
في غيره أي باعتبار متعلقه فيطابق الحدان في مقصود التقابل قال صاحب الكتاب وله خصائص
قال الشيخ الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد وأن يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة

وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والإضافة. متن

ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما اطلق على شيء وعلى كل ما اشبهه وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر معنى

هي التي تكون في بعض آحاده خاصة **قال** منها جواز الاسناد اليه يريد بالاسناد اليه هنا الاخبار عنه بان يقع مبتدأ او ما هو في معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه والاختص بلام التعريف ليختص فيفيد الاخبار عنه **وقول الشاعر** ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل • ونحو من ذلك لا يعتد به لكونه شاذا لما راى اللام ههنا بمعنى الذي وصلها بما يوصل به **قال الشيخ** لان الالف واللام بمنزلة الصفة والدليل على انهما بمنزلة الصفة انك اذا قلت رجل ثم قلت الرجل فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا تكون الا للاسماء والدليل عليه ان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونها مخبرا عنها وبها ووضعت ما سواها اعني الافعال وضعا خاصا فلم تحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجر لان المضاف اليه مخبر عنه من حيث المعنى والافعال وضعت لتخبر بها لا عنها فلو اضيفت اليها الاخرجها عن وضعها الاصلي والتنوين ايضا من الخواص كما ذكره والاضافة كذلك الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر **قال صاحب الكتاب** ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه **قال الشيخ** هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الحد اذ تصلح للشيء ولكل ما اشبهه والصحيح ان يقال ما علق على شيء لا بعينه **قوله** وينقسم الى اسم عين واسم معنى يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعني باسم المعنى خلافه كعلم وهو ما لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين مسماة بالمعاني ولا يسمونها صفات **قوله** وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة يعني بكليهما اسم العين واسم المعنى فالاسم غير الصفة من الاعيان رجل وفرس ومن المعاني علم وجهل والصفة من الاعيان راكب وجالس ومن المعاني مفهوم ومضمر ويعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود والاسم غير الصفة بخلافه فحصل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل قسم بمثالين **قوله** ومن اصناف الاسم العلم ثم قال ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه لو اقتصر على قوله ما علق على شيء بعينه لدخلت عليه المعارف كلها فميزها بقوله غير متناول ما اشبهه وهذا انما يؤكد ورود الدخل عليه في حد اسم الجنس ثم قال ان العلم ينقسم الى ثلاثة اقسام الى الاسم والكنية واللقب والدليل على حصرها انه لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه اب او ام او لا فان كان فهو الكنية والا فلا يخلو اما ان يكون له دلالة على مدح او ذم او لا فان كان فهو اللقب والا فهو الاسم **قوله** وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل **قال الشيخ** ظاهر كلامه ان العلم ينقسم الى

فى اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه ولا يخلو من ان يكون اسما كزيد وجعفر او كنية كابي عمرو وام كلثوم او لقبا كبطة وقفة وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة نحو برق نحره وتابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها ومن ذلك قوله بنيت اخوالي بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معد يكرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى معنى

اربعة اقسام وليس كذلك بل اراد ان العلم ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع يبين ان هذا العلم ينقسم الى امر آخر وهو كونه منقولا ومرتجلا فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب ما كان اكثر من ذلك وهو لا يخلو اما ان يكون بينهما رابطة قبل التسمية او لا فان كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو اما ان يكون بينهما رابطة جملية او لا يكون فان كان جمليا فهو نحو برق نحره وشاب قرناها وتابط شرا وذرى حبا وما شاكله وان كان غير جملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعدي كرب وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف **وقول الشاعر** نبئت اخوالي بني يزيد • ظلما علينا لهم فديد • لا يخلو زيد اما ان يكون منقولا من قولك يزيد المال والمال يزيد فان كان من الاول فهو مفرد ووجب ان يعرب اعراب المفردات ولم يفعل به ههنا ذلك فدل ذلك على انه منقول من الثاني فيكون جملة والجملة اذا سمي بها وجب حكايتها والدليل على ان الجمل اذا سمي بها تحكى ان كل اسم علم مركب حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان المقتضي للاعراب مفقود فيه وذلك ان المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفرد والجملة ليس كذلك ووجه ثان وهو ان المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها ولو اعربت لخرجت عن صورة الجملية ووجه ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها لو اعربت لم تخل اما ان يعرب الاول او الثاني او هما جميعا وباطل اعراب الاول لانه في المعنى بمثابة الزاي من زيد والاعراب لا يكون وسطا وباطل اعراب الثاني لانه يؤدي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما لان اعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم ان يكون لشيئين **وقوله** بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود بالذكر ولو جعلته بدلا لاحتاج الى موصوف مقدر وهو الاخوال او ما يقوم مقامه ولا حاجة الى هذا التقدير مع الاستغناء فتعين ان يكون صفة وقد يجوز البدل على تجوز **وقوله** علينا لهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث لنبئت وظلما مفعول من اجله والعامل فيه لهم او معنى قوله لهم فديد اي يفدون الينا الظلم اي يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعف فيهما لان العامل معنى فعل وقد يجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا بمعنى ظالمين ويكون ما بعده كالتفسير له وكان برق نحره لقب رجل فقيل برق نحره فغلب وتابط شرا جعل سيفه تحت ابطه يوما وخرج فقيل لامه عنه فقالت لا ادري الا انه تابط شرا وخرج فسمي تابط شرا وذرى حبا كان يذري حبا فغلب

ارتباطا ع

مفصل ثان وثلا محرم ٤ اقسام من احـ كتاب آ مفصل لمفصل فشرحا الايضـ احمد كتب

عليه فلذلك قال الشاعر ان لها ركبًا ارزبا • كأنه جبهة ذرى حبا • وشاب قرناها سميت بذلك لقول الشاعر في ابياتها كذبتم وبيت الله لا تنكحونها • بني شاب قرناها تصر وتحلب • اي يا بني التي شاب قرناها اي شاب جانبا رأسها في الصر والحلب كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم انما هو تبيت اخوالي بني تزيد بالتا تسطع عنه وتحجج بانه قد علم ان العرب تزيد بالتا واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية همنا بالياء والثاني ان تزيد بالتا في كلامهم مفرد لا جملة قال شعر يعثرن في حد الظبات كانما • كسيت برود بني تزيد الاذرع • فاستعماله كالجملة خطا ومثل يزيد في الجملة تغلب • وبنو يذكر اذا مشى • وبنو لهم على العشا • وعمرويه وسيبويه فيه وجهان اكثرهما البنا على الكسر كانهم اجروه مجرى الصوت لما اشبهه او لما كان اعجميًا لا معنى له عندهم او ليفرقوا بين التركيب مع الاعجمي وبينه مع العربي واليه اشار سيبويه والثاني ان يعرب آخره اعراب بعلبك قال الزمخشري والمنقول على ستة انواع قال الشيخ المنقول ما كان موضوعا لشي قبل ذلك ثم سمي به والدليل على حصره في ستة انواع انه لا يخلو اما ان يكون من مفرد اولا والثاني هو القسم السادس وهو المركب على اختلاف انواعه كقولك تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها وعبد الله وشبهه وان كان منقولا عن مفرد فلا يخلو اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا وقد تقدم حصرها فلا حاجة الى ذكره فان كان اسما فلا يخلو اما ان يكون صوتا اولا فالصوت هو القسم الخامس كببة وان كان غير صوت فلا يخلو اما ان يكون صفة اولا فان كان فهو القسم الثالث وان كان غير صفة فلا يخلو اما ان يكون اسم عين او اسم معنى فان كان اسم عين فهو القسم الاول وان لم يكن فهو القسم الثاني والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يجد فلم يذكره ونائلة اسم صنم فاعلة من نال ينال او نيول واياس مصدره من آسه اوسا واياسا اي اعطاه ولا يحسن ان يكون من ايس مقلوب يئس لان مصدر المقلوب انما ياتي على الاصل ولولا ان اصل ايس يئس لم ياتي يئاس وفي العرب شمر قال شعر هل انا ماش بين شط وحية • وهل انا لاق حي قيس بن شمرا • وهو غير منصرف باتفاق ويقال كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا كالخطاء وهو منصرف عند سيبويه واكثر النحويين خلافا لعيسى بن عمر النحوي وسنذكر مذهبه فيما بعد وقوله عن امر كاصمت قال الشيخ وهو اسم لبرية معروفة من صمت يصمت واستشهاده بالبيت يستقيم على وجهين احدهما ان فعلا يجي على يفعل

منقول عن اسم عين ككثير واسد ومنقول عن اسم معنى كفضل واياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر ويزيد واما امر كاصمت في قول الراعي اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلابها اود واطرقا في قول الهذلي على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي ومنقول عن صوت كببة وهو [illegible] عبد الله بن الحرث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه
متن

ويفعل والوجه الثاني ان يثبت صمت يصمت ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله اصمت ثم غير الى اثبات الباب بغير ثبت واصله ان رجلا قال لصاحبه في هذا اصمت تخويفا فسميت به وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان قفر كاسامة وان كان وحش في اصله بعض علام ولا يخرج بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كبذر او مرحلا كحمار قبان ونحوه من المضاف ويجوز ان يكون وحش اصمت لكل مكان قفر بمعنى مثل وحش اصمت وكذلك قولهم بلد اصمت وبلدة اصمت تقول اشلى سلوقية باتت وبات بها • بوحش اصمت في اصلابها اود • اشلى اي دعا الكلاب كلبة او كلابا سلوقية باتت هي اي الكلبة وبات هو ايضا بها اي بوحش اصمت واضمره لانه متقدم في المعنى لاشلى او لباتت الاولى في اصلابها اود اي في ظهورها اعوجاج وهو دليل القوة وقوله على اطرقا باليات الخيام • الا الثمام والا العصي قال الشيخ قبله عرفت الديار كرقم الدواة • يزبره الكاتب الحميري • على اطرقا فاطرقا اسم لبقعة معروفة ايضا يقال ان رجلا قال لصاحبيه فيها اطرقا تخويفا فسميت به باليات الخيام حال من الديار والا الثمام استثناء منقطع والا العصي معطوف عليه وبعض الناس ينشده باليات الخيام يجعلونه مبتدأ وبعضهم ينشده الا الثمام والا العصي بالرفع وليس بصواب وانما يجوز نصبا على وجهين احدهما انه يجوز الاتباع على المعنى دون اللفظ فتقول ما جاءني ضرب زيد العاقل بالرفع والثاني انه على قولهم ما جاءني احد الا حمار على اللغة التميمية فقوله باليات الخيام موضعه من حيث المعنى كانه قال باليات خيامها فيكون قوله الا الثمام على اللغة التميمية واما على ان الا بشابة غيره فكل ضعيف واما ما جاءني ضرب زيد العاقل فلان زيدا معرب والتوابع انما تجري على متبوعها على حسب اعرابها واما ما جاءني احد الا حمار فلان ذلك انما يثبت في النفي مع انه ضعيف لان الحمار ليس من جنس الاحد فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا لان بدل الاشتمال انما يكون فيما بينه وبين المبدل منه ملابسة وهذا ليس كذلك فصار بمثابة بدل الغلط فلا يخفى سقوطه واما كون الا بشابة غير فشرطه في الفصيح ان تكون تابعة لجمع منكر غير محصور وذلك مفقود فيه وعلى استشهاده باطرقا ان كل تقسيم صحيح ذكرت فيه انواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم يجب ان يكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الاقسام والا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك انك اذا قلت الجسم ينقسم الى حيوان وغير حيوان فيجب ان يكون الحيوانية منتفية عن القسم الآخر وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركب فيجب ان يكون التركيب منتفيا عن

قياسي وشاذ والقياسي نحو عطفان وعمران وحمدان ونحس وحنف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة متن

بقية الاقسام فتمثيله بقوله اطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم وببّة حكاية صوت الصغير يقال ان امه قالت وهي ترقصه طفلة لأنكحن ببّه جارية خدبّه مكرمة محبّة تجبّ اهل الكعبة تغلب عليه **قال الزمخشري رحمه الله** والمرتجل على ضربين **قال الشيخ** القياسي ما كان على قياس كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فغطفان نظيره روان وعمران نظيره سرحان وحمدان نظيره سكران ونظير فقعس جعفر وانه صحيح ما قيل انه من فقعس فقعسة اي ولو كان منقولا ونظيره حنبل او جعفر والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة اما محبب فقياسه الادغام لان كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه فكان يجب ان يقال محبّ واما موهب وموظب فكان ينبغي ان يقال بالكسر لانه ليس في كلام العرب مفعل فاؤه واو ومكوزة كان يقتضي ان يقال بالالف لان كل مفعلة عينها واو او يا يجب قلبها الفا وحيوة يقتضي ان يكون حيّة لانها اذا اجتمعت اليا والواو وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت فيها وموظب اسم مكان **قال صاحب الكتاب** واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب الى آخر الفصل **قال الشيخ** لما ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلم في احكام العلم فكان ينبغي ان يذكر ما بعد هذا الفصل عقيب ذكره العلم لانه نوع منه وانما فصل بينهما بهذا الفصل لان هذا الحكم لا يكون للعلم المذكور بعده فلما كان بينه وبين الاول ملابسة ذكره عقيبه **قال الشيخ** ذكر اللقب مطلقا والمراد به اللقب الذي هو غير صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفها وسنذكر تعليل امتناع اضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته في المجرورات وترك تقييده اعتمادا منه على التمثيل فانه لم يمثل الا بغير الصفات وقوله اضيف ظاهر في وجوب الاضافة كما اذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين **وقد اجاز الزجاج** الابلج وروى الفرا قيس قفة ويحيى عينان بالابلج وهو رجل كان ضخم العينين فلقب بذلك وقد جا ابو قيس الرقيات منونا فيكون عطف بيان او بدلا فيكون ترك تقييده انما اعتمادا منه على ظهور الوجه الآخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنده واما الامر وجه اشكاله انهما اسمان لذات واحدة يتعذر اضافة احدهما الى الآخر ولهذا اتفقهم على منع اسد السبع او سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع ان الاضافة لغرض تخصيص الاول او تعريفه فاذا كانا لشي واحد تعذر ان يتخصص احدهما بالآخر او يتعرف ووجه صحة الاضافة في هذا الكلام امران **احدهما** ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد به المدلول

ودليله قولك ذات زيد فالذات المدلول وزيد اللفظ فكذلك يجوز ان يقال ان زيدا قصد به قصد الذات وبطة قصد به قصد اللفظ فكانه قال مسمى هذا اللفظ الذي هو بطة وعند الاضافة يتغاير المدلولان فيه فيصح الاضافة فيصير بمثابة قولك غلام زيد **والوجه الآخر** انه لما توهم التنكير في زيد عند قصد اضافته للاختصاص صار بمثابة قولك كل او غلام فاضيف للتبيين او التعريف كما اضيف كل وغلام وهذا يشبه باب زيد المعارك من حيث انه اضافة للعلم الا ان هذا الاول اولى وذلك ضعيف بالاتفاق ولزم عند الاضافة اضافة الاسم الى اللقب ولا يجوز العكس لان اللقب انما يكون لقبا عند اشتهاره واضافة غير الاشهر الى الاشهر هو الوجه **قوله** وان كان مضافا او كنية اجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا ابو زيد قفة **قال الشيخ** يتعين الوجه القياسي اما عطف البيان واما البدل ويتعذر الاضافة ووجه تعذرها انك لو اضفت لم تخل اما ان تضيفهما او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل فاذا اضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب ان ترفعهما جميعا الا انه يمتنع ذلك بالحكاية الفاعلية فيكون الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع واما من حيث المعنى فهو ان الاسم انما يضاف الى الاسم المعرفة لتعريفه فيتعذر اضافتهما جميعا الى امر آخر لكون الثاني لا فائدة فيه او اضافة الاول الى الثالث يستغني بها عن الثاني ووجه ثالث وهو ان الشيئين انما يضافان بواسطة الاشتراك بحرف العطف ولو جيء بحرف العطف ههنا لامتنعت العلمية ولا يجوز اضافة الاول لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثاني **وقوله** وقد سموا الى آخره اعوج فحل من الخيل كان لكندة اسمه خليم واكرمها نسلا واليه تنسب بنات اعوج والاعوجيات ولاحق فحل كبير لعلي رضي الله عنه ومعاوية وزيد الخيل وشذقم فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر وعليان لكليب بن وايل وخطة عنز سوء وفي المثل قبح الله معزى خيرها خطة وهيلة كذلك وضمران كلب النابغة وكساب كلب لبيد **قوله** وما لا يتخذ الى آخره **قال الشيخ** هذا الفصل يرد اشكالا على حد العلم لان حد العلم هو الموضوع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه وهذا موضوع لشي وما اشبهه فقد فقدت منه حقيقة العلمية **واجيب** عن ذلك باجوبة منها انه وضع للجنس باسره واذا كان موضوعا للجنس باسره فهو غير متناول ما اشبهه ولو كان الامر كذلك لكان الجواب مستقيما وانما هو يوضع للجنس بكماله ويوضع لكل واحد من آحاده فاذا وضع لكل واحد من آحاده فهو

ما يتخذونه ويالفونه من خيلهم وابلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك باعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه كالاعلام في الاناسي وذلك نحو اعوج ولاحق وشذقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب متن

وما لا يالف فيحتاج الى التمييز بين افراده كالطير والوحوش واحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس باسره ليس بعضه اولى من بعض فاذا قلت ابو براقش وابن داية واسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت متن

الأشكال **والجواب** المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملتها معاملة
العلمية في منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع الالف واللام والاضافة فلا
بد من التخيل في تقديرها اعلاما **قال** سيبويه كلاما معناه ان هذه الالفاظ موضوعة للحقائق
المعقولة المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك واذا صح ان تضع
اسما بالالف واللام للمعهود الذهني فلا بعد ان تضع العلم له **قال** اذا قلت هذا اسامة فكانك
قلت هذا الذي من صفته كيت وكيت يعني في الذهن وهو الذي اراده الزمخشري رحمه الله بقوله
فاذا قلت ابو براقش فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت واذا تحقق انه المعهود في الذهن
فاذا اطلقوه على الواحد في الوجود فلانا ارادوا انه الحقيقة المعقولة في الذهن وصح اطلاقه على
الواحد لوجود الحقيقة فيه وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ولا مشاحة في
ان الحقيقة الذهنية مغايرة للوجودية فاذا اطلق على الوجودية اطلق لغير ما وضع له لانا علمنا
انهم عاملوا الاجناس في التسمية معاملة المتواطي بدليل قولك اكلت الخبز وشربت الماء واشباهه
ولا معهود وارادة الجنس باطلة وبدليل صحة قولك الانسان حيوان ناطق فالحد الذهني وشرطه
صحته على الوجودي اما المطابقة كل واحد منهما للاخر في المعقولية واما على التوهم انهما الامر واحد
والفرق بين قولك اسد واسامة ان اسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس في اصل وضعه واسامة
موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا
اطلقت اسامة على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد
فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار اصل الوضع **قوله** ومن هذه الاجناس ما له اسم جنس
واسم علم يعني بالاجناس الاشياء التي لا تتخذ ولا تولف منها اسم جنس واسم علم فاسد اسم جنس
موضوع الواحد لا بعينه باصل وضعه واسامة علم الحقيقة على ما تقدم وقوله ومنها ما لا يعرف
له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان **قال الشيخ** استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لان العلم
انما يوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير موديا في المعنى ما يوديه اسم الجنس باعتبار الوجود فا
فاستغنوا به عن اسم الجنس وكما وضعوا للاعلام في الآدميين اسما وكنية وضعوا لهذه ايضا
اسما وكنية والمضاف اليه في هذه الاعلام كلها مقدر في كلامهم علما فيعامل معاملته في منع الصرف
ان كان فيه علة اخرى ومنع اللام الا ان يكون سمي به وفيه اللام كانهم لما اجروه بعد العلمية
مجرى المضاف والمضاف اليه في الاعراب وهو معرفة قدروا الثاني علما ليكون على قياس العلم

في الاصل الذي اجرى مجراه او لا يضاف معرفة الى نكرة فلذلك يمنع صرف قترة في ابن قترة ونحوه وامتنع
اللام من طبق في بنت طبق ونحوه وان لم يقع على انفراده مستعملا علما ولذلك **قال شاعرهم** وان
تيمما او نجادا ابعدها لما الابرى منهم بعوض ولا نجد كام جبين لم يرى الناس غيرها وغاب جبيني
حيث غاب بنو سعد وقولهم بنات الاوبر في بنات اوبر وهو علم لضرب من الكماة وام الحبين
قال شعرا ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر **وقال** ترى التيمي
يزحف كالقرنبي الى تيمية كعصا المليل يقول المجلون عروس تيم شوى ام الحبين وراس فيل
اما على انه اصل كام الحارث كانهم وضعوهما معا واما على تاويل التنكير كالزيد واما على الضرورة **قال**
الكوفيون اللام زايدة وابو براقش طاير يتلون **قال** كابي براقش كل يوم لونه يتحول ومنه
برقشت الشي اي لونته وابن داية الغراب **قال شاعرهم** ولما رايت النسر عز ابن داية وعشش
في وكريه جاشت له نفسي لما كان يقع على داية البعير كثيرا سمي بذلك وابن قترة حية قصيرة خبيثة
وقيل ذكر الافاعي وبنت طبق حية اذا نامت كانت كالطبق وبها كنوا عن الداهية فقالوا احدى
بنات طبق وابن مقرض قتال الحمام وحمار قبان دويبة **قال شعرا** يا عجبا لقد رايت عجبا حمار قبان
يسوق ارنبا وابو صبيرة طاير يشبه لون الصبر وام رياح طاير في ظهره حمرة ياكل العنب **قوله**
وقد اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان **قال الشيخ** وضعوا للاعيان اعلاما ووضعوا للمعاني
اعلاما وهي بمنزلتها في باب اسامة لانه يصلح لكل فرد منها باعتبار ما تقدم **فقوله** فسموا التسبيح
بسبحان **قيل** هذا ليس بمستقيم وبيانه ان سبحان ليس اسما للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى
سبح قال سبحان الله فمدلوله لفظ ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ فيتبين انه ليس اسما للتسبيح **واجيب**
بانه لو اريد بالتسبيح معنى التنزيه لكان كذلك واما اذا اورد فلا اشكال والذي يدل على انه علم
قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف
والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا واكثر استعماله مضافا
فاذا كان مضافا فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وهي اعلام لانها معرفة والمعرفة لا تضاف قبل
ان سبحان في البيت في تقدير حذف المضاف اليه وهو مراد للعلمية **وقوله** سبحة ثم سبحانا
نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد مصروف عند سيبويه للضرورة **قوله** والمنية شعوب
يدل على كونه علما امتناع صرفه ولا يوثر التانيث المعنوي في منع الصرف الا مع العلمية وامتناع الالف
والاضافة **قوله** وام قشعم يدل على كونه علما امتناع دخول اللام عليه لا تقول ام القشعم ولو لم يكن

علماً العرف باللام كما قيل ابن لبون وابن اللبون **قوله** والعذير بكيسان القول فيه كالقول في سبحان

قوله والمبرة برة **قال** نحن اقتسمنا خطتينا بيننا ❊ فحملت برة واحتملت فجار ❊ والدليل على

كونها علماً امتناع صرفها وليس فيها الا التانيث والتانيث لا يعتبر في منع الصرف الا مع العلمية وهو

كشعوب **قوله** والفجرة لفجار والذي يدل على ان فجار علم ان مدلوله مدلول الفجرة والفجرة معرفة

فوجب ان يكون باللام او بالقصد ولا لام معدومة فوجب ان يكون بالقصد وهو الذي يعنى به

العلمية ووجه آخر وهو ان فعال المبني الذي ليس بصفة لم يات الا علماً كحذام وقطام وهذا

كذلك فوجب ان يكون علماً اذا امكن واما على لغة بني تميم فواضح **وقولنا** الذي ليس بصفة احتراز

من الصفة كقولك فساق فانها ليست باعلام **قوله** والكلية بزوبر يدل على كونها علماً منع صرفها

وليس فيها الا التانيث المعنوي فوجب ان تكون العلمية معه ولا يجوز ان يكون زوبر متروكاً

صرفه للضرورة لانه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علة وهو لا يجوز بالاتفاق وانما موضع

الخلاف فيما اذا كان فيه علة واحدة وبيانه انه يلزم ان يكون ممنوعاً بغير علة ان التانيث

المعنوي مشروط في كونه علة العلمية فاذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التانيث علة لزوال

شرطه وصدره وهو لابن احمر ❊ اذا قال غاو من تنوخ قصيدة ❊ بها جرب عدت علي بزوبرا ❊

وبعده قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ❊ الى الغدر ادنى من شبابهم المرد ❊ اذا كنت في سعد وامك منهم ❊ غريباً فلا يغررك خالك من سعد

فان ابن اخت القوم مصغي اناؤه ❊ اذا لم يزاحم خاله باب جلد **قوله** وقالوا في الاوقات الى آخره

قال الشيخ وضعوا للاوقات اعلاماً كما وضعوا للمعاني الموجودة وان لم تكن الاوقات شيئاً

موجوداً اجراء لها مجرى الامور الموجودة من ذلك غدوة والدليل على انه علم قولهم سير على فرسه غدوة

غدوة غير مصروف ولو لم يكن علماً لوجب صرفه اذ ليس فيه الا التانيث اللفظي والتانيث اللفظي

بالتاء لا يمنع الا مع العلمية وقد تستعمل نكرة فتعرف باللام كغيره واما بكرة فقد استعمل معرفة

ونكرة كما استعمل غدوة الا انه لم يتصرف كتصرف غدوة فلا تقول سير على فرسك بكرة ولا

بكرة لانها غير متصرفة ومعنى قولنا متصرفة انها تستعمل ظرفاً وغير ظرف وغير المتصرفة لا تستعمل

الا ظرفاً واما سحر فيستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان متصرفاً واذا استعمل معرفة كان

غير متصرف والذي يدل على انه علم قولهم خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس فيه ما يمنعه

من الصرف الا ان يقدر العلمية مع العدل ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى الالف واللام لم يبعد

من الصواب كما ان امس على لغة اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الالف واللام ولا يكون علماً على هذا

لان العلم انما يكون علماً بالقصد لا بتقدير حرف التعريف واما فينة فتستعمل معرفة ونكرة واذا استعملت

معرفة امتنعت من الصرف للتانيث والتعريف وامتنع تعريفها باللام واذا استعملت نكرة فتحا

وجاز تعريفها باللام ووضع الاعلام للاوقات كوضعها في باب اسامة لا كوضعها في باب زيد

وعمرو لانها يصح استعمالها لكل فرد فرد من الاوقات المخصوصة كما يصح استعمال اسامة لكل

فرد فرد من الاساد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واحتاج في الثاني الى وضع ثان

ويقع في بعض النسخ وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلثة وثمانية ضعف اربعة والظاهر انه كان

اثبته ثم اسقطه لضعفه ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انها علم لكنت مبتديا بالنكرة من

غير شرط وايضا فانها يراد بها كل ستة فلولا انها علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الاثبات للعموم

واذا كان علما وجب منع صرفه ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما

اذ ما من نكرة الا يصح استعمالها كذلك في مثل رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة وهو باطل

ويلزم ان يمنع الصرف في امراة في رجل خير من امراة وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة و

المسموع خلافه وانما صح الابتداء لكونه بمعنى كل تمرة وذلك جار في كل نكرة قامت قرينة على ان

الحكم غير مختص في جنسها حتى جاء ذلك في غير المبتدا مثل قوله عز وجل علمت نفس ما احضرت ونحوه

قوله ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة

لا ينصرف **قال الشيخ** هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين لانهم وضعوها للموزونات

بمنزلة باب اسامة على قوله ثم لا يخلو اما ان يستعمل وزنا للافعال على حدتها او لغير ذلك فان

استعملت للافعال كان حكمها حكم موزونها فتقول استفعل حكمه كذا وكذا واذا وقعت لغير الافعال

فلا تخلو اما ان توضع لجنس ما يوزن بها اولا فان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت للاسماء

او الافعال كان حكمها حكم نفسها فان كان فيها ما يمنع الصرف منعت وان لم تستعمل

لجنس ما يوزن بها فلا تخلو اما ان يوضع في الكلام كناية عن موزونها اولا فان وقعت كناية

عن موزونها كان لها حكم موزونها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن كذلك وكان موزونها

مذكورا معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين فيه مذهبان منهم من يجريه مجرى الاول فيجعل

له حكم نفسه ومنهم من يجعل حكمها حكم الثاني فتقول على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيها

علتين العلمية والتانيث وهو مذهب صاحب الكتاب وتقول على المذهب الثاني وزن قائمة فاعلة

مصروفا لان وزنه مصروف **وقال صاحب الكتاب** في تمثيله فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل

صفة لا ينصرف فوصف فعلان الصفة التي تمنع موزونه الصرف لعجز عنه بقوله لا ينصرف لأن غرضه أن يبين كيف استعمال هذه الأوزان في كلام النحويين وكذلك تقييده أفعل بكونه صفة وأخبر عنهما جميعا بخبر واحد فاستغنى به عن خبر الآخر فيقدر مثله للأول فلو قال فعلان الذي تدخله الهاء ينصرف لكان في التمثيل مستقيما الا ان وقوع الأول في كلامهم أكثر فلذلك خصه

اما وجه الأول فهو أنه لما كان علما باعتبار الجنس كأسامة وجب إجراؤه على كل واحد من مفرداته كما يجري أسامة فإذا أطلقته على واحد من مفرداته كان علما كما إذا أطلقت أسامة على واحد من الآساد كان اسما علما له ووجه المذهب الثاني هو أن باب أسامة في جريه علما على كل واحد من الشكول التي تجري فيها الأفهام لكونها في المعنى نكرة وحكمها حكم الأعلام حتى احتيل في استقامتها بأن قدرت أعلاما للحقائق المعقولة وصح تجريدها على الآحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا أن العرب منعت صرف أسامة عند جريه على الواحد لم يرتب في أنه نكرة وإذا كان باب أسامة خارجا عن القياس في باب الأعلام فإذا وضع النحويون ألفاظا أعلاما فأعطاؤها حكم الأعلام القياسية أولى من إعطائها حكم أسامة الخارج عن القياس فعلى هذا لا يكون أفعل في قولك نحو وزن أصبع أفعل علما ويرد على هو إذا أنه إذا لم يكن علما وجب أن يكون نكرة فيجب أن يقال وزن طلحة فعلة إذ ليس فيه ما يمنع الصرف أصلا لأن العلمية مفقودة فلا علة ههنا **والجواب** عنه أن يقال هذا وإن لم يكن علما فليس اللفظ مقصودا في نفسه وإنما الغرض معرفة موزونه فأجري مجرى موزونه ومما أورد سيبويه كل أفعل إذا كان صفة لا ينصرف وقال قلت له يعني الخليل كيف تصرفه وقد قلت لا أصرفه فقال أفعل ههنا ليس بوصف وإنما زعمت أنما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف فظن بعض النحويين أنه لما قال أنه ههنا ليس بصفة فينصرف أن كل وزن ليس بصفة ينصرف ولم يرد هذا وإنما أراد نفي التخيل في هذا المحل المخصوص لأنه لما قال كل أفعل لم يتخيل العلمية لأن كل وزن الفعل متحقق فلا يبقى تخيل في منع صرفه إلا بتقدير الصفة **فأجاب** بنفي هذا المخيل لتحقيق صرفه فلا يلزم على هذا أن لا يمنع من الصرف من الأوزان إلا ما كان صفة ولهذا التخيل قال المازني في قول سيبويه بعد ذلك أفعل وأتى به غير منصرف أخطأ سيبويه ويجب عليه أن يصرفه لأنه غير صفة وإلا انتقض عليه جميع ما قاله **قال أبو علي** لم يصنع المازني شيئا وأراد به أبو علي أن المازني تخيل ذلك التخيل المتقدم ذكره **فصل** وقد تغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين به **قال الشيخ** غرضه في هذا الفصل أن يذكر كيفية وضع الأعلام

وأنها تنقسم قسمين قسم تضعه واضع وقسم تتفق غلبته والحكم فيهما واحد وأكثرها الأول ولذلك قال وقد تغلب فأتى بحرف التقليل وإنما ذكره لئلا يتوهم متوهم أنه لا يكون علم إلا بوضع واضع مخصوص **وقوله** الأسماء الشائعة يريد الأسماء التي تصلح أن توضع على آحاد متعددة باعتبار معنا ولا يعني أنها تكون نكرة لأن الأسماء المضافة إلى المعارف مشروط في استعمالها أن تكون لمعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط في المعرف باللام أن يكون كذلك فإنه لو قيل غلبته كان صالحا للإطلاق على كل واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون للمتكلم وبين المخاطب عهد يطلقه عليه بمعنى بالنسبة إليه تخصص بقصد لا كما في قولك الرجل والغلام إما باعتبار الوجود أو باعتبار الذهن كما تقدم في نحو أكلت الخبز وشربت الماء فإذا غلب على أحدهم صار علما عليه غير منظور فيه إلى تفصيل باعتبار جزئية ولا إلى نسبة أحدهما إلى الآخر بل يصير كل واحد من جزئية كآحاد حروف جعفر وقول النحويين في مثل غلام زيد أنه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فإن غلام زيد معرفة باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم أن يكون اللفظان بمعنى واحد وأحدهما معرفة والآخر نكرة وإنما قصدوا أن يبينوا أن عامل الخفض في المضاف إليه جيء إلى ذلك أو أنه مشتمل على ذلك المعنى زيادة والفرق بينهما في المعنى أنك إذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين إلى زيد واللفظ صالح للواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين إلى زيد وإذا قلت غلام زيد فإنما تعني به واحدا مخصوصا من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك فخصصته به كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدم وكما صح إطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صح إطلاق المضاف إلى المعرفة كذلك **فصل** وبعض الأعلام يدخله اللام للتعريف وهو على نوعين لازم وغير لازم **قال الشيخ** الأعلام باعتبار الألف واللام على قسمين ضرب لا يدخله وضرب يدخله فالذي يدخله على ضربين ضرب يدخله لزوما وضرب يدخله جوازا فأما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه ألف ولام في أصل وضعه كرجل سميته بأسد أو جعفر وما أشبهه وأما الذي يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا أو سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر وأما القسم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الأصل أو مصدرا كما مثله ومنهم من قال الأعلام على ضربين ضرب لا يدخله وجوبا وضرب يدخله وجوبا فأما الذي لا يدخله وجوبا فهو كل اسم سمي بغير الألف واللام والذي يدخله وجوبا كل اسم سمي وفيه ألف ولام وليس عنده ما يجوز أصلا وليس مستقيم لعلمنا

فلذلك قرأت ... رجل وفرس ... على امضائه ... اللام عليه ... ربيعة ... الرشاة
وقال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باسمر ماضي الشفرتين يمان وقال ابو النجم باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب
على قصورها وقال الاخر رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله وقال الاخطل وقد كان منهم حاجب
وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك وعن ابن عباس اذا ذكر رجل جماعة اسمهم كل واحد منهم زيد قيل له فاين الزيد الاول
والزيد الاخر وهذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وهو كثير منه

انهم يقولون الحسن وحسن لمسمى واحد ولو كان على ما ذكروه لم يجز ان يقال الحسن واما حسن
وقد علمنا انهم يقولون فيه بالوجهين فدل على ان دخولها جائز واما من يقول ان نحو حسن
يجوز فيه اللام فان سمي بالحسن كانت لازمة فليس بجيد والفرق بين من غلب عليه الصعق وبين
من سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها في الثاني ان اللام في الصعق الغالب في اصلها اي
مقصودة للعهد فلزمت كلزوم اصلها والمسمى بالصعق كان مستغنيا باللام فلم يكن فيه مقصود
لام لازم وانما جاءت للمح معنى الصفة وليس ذلك بلازم في اعلام غير صفات فجاز حذفها
والفرق بين الاسم والصفة اذا سمي بهما وهما الالف واللام في لزوم الاول وجواز الثاني
ان اللام في الاسم على ما ذكر في الصفة فلو لم تكن مقصودة قصد الجيم جعفر لم يؤت بها
وقوله وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة
من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة يوهم انها صفات غالبة كالصعق
وليس الامر كذلك وانما هي اسماء موضوعة باللام في الاصل اعلاما لمسمياتها ولا تجري صفات
فلزمت اللام لذلك وانما فهم ان ذلك ملبس قال بعده وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع
فلحق بالمرف **فصل** وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به الى آخره **قال الشيخ**
تأول العلم هذا التأويل قليل ولذلك اتى بقد التي تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد
اتى به في آخر الفصل بقوله وهو قليل **والدليل** على ضعفه ان العلم انما وضع لشيء بعينه
غير متناول لما اشبهه فاذا نكرته فقد استعملت على خلاف ما وضع له ووجه ما ذكره من
انه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه آخر لمسمى آخر صار نسبته الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة
فاشبه رجلا في ان نسبته الى مسمياته نسبة واحدة فاجري مجراه ومضر وربيعة وانمار ابنا نزار
بن معد بن عدنان اضيف كل واحد الى ما ورثه من ابيه وورث مضر الحمراء وهي الذهب وربيعة
الخيل وانمار الغنم **فصل** وكل مثنى او مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الا نحو ابانين
الى آخره **قال الشيخ** ادخل الفاء في خبر المبتدا تنبيها على ان تثنية العلم وجمعه سبب لدخول
لام التعريف عليه فلا يكون مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام وما ذكره الامام من ان
الاعلام اذا قصد تثنيتها او جمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم
فانهم لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات اصلا والذي حمله على ذلك علمه بان العلم انما
يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته

وما ابتنى ... وعرفات واذرعات ... ولي ... المضلل ...
خالد ابن نضلة ... قيس بن المضلل وقالوا
المعرين كلاب ... وعامر ... ابن جعفر
وعامر بن الطفيل وقيس ... وقيس بن ...
الكعبان ... والقيسان ... انا ابن
سعد اكرم السعدينا وفي حديث زيد بن ثابت
هؤلاء المحمدون بالباب وقالوا الطلحات وابن
قيس الرقيات وكذلك الاسامات والاسامات
ونحو ذلك ...

جمعه فقد زال المعنى العلمية منه فكر على انهم استعملوه نكرة ثم عرفوه اذا قصد تعريفه ولا شك
ان تثنية الاعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين احدهما ما ذكره والاخر ان التثنية في الاسماء
الحاق الاسم الزيادة المعلومة لتدل على ان معه من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت
مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى يكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد
ولكن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرار اللفظ الواحد
مرارا متعددة ورأوا ان العلم احق بذلك لكثرته اغتفروا امر خروجه بالوجهين المتقدمين
لما قصدوا فيه الاختصار المقصود بالتثنية والجمع ثم الزموا ادخال اللام تعويضا له عما فاته
من العلمية من مفردية وهذه اللام هي لام التعريف الذي للعهد وذلك ان العلم في الحقيقة موضوع
لمعهود الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه لم يحتج الى زيادة تجعله له ولما كان نحو جاء
وغلام موضوعا للواحد من اجناس احتاج عند جعله لمعهود ان يزاد فيه ما يجعله له
ولما فقدت خصوصية الافراد عن تثنية العلم وبه كانت دلالته على ذلك المعهود ادخلوا
لام العهد باعتبارهما جميعا ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته الا كذلك لئلا يؤدي الى اخراجه
عن وضعه من كل وجه فهذا معنى مناسب يقتضي لزوم اللام له وعليه جاءت لغتهم فالحكم
على لغتهم باستعمال العلم مثنى او مجموعا نكرة حكم على لغتهم من غير تثبت وذلك غير جائز نعم يجوز
به الاتيان منكرا على اللغة الضعيفة في الزيد وزيدكم فاذا ثني زيد بعد تنكيره قيل زيدان
وليس الكلام على هذه اللغة هنا **وقوله** الا نحو ابانين استثناء منقطع الا ترى ان ابانين
ليس تثنية لشيئين كل واحد منهما ابان كما كان قولك الزيدان وانما هو اسم لجبلين احدهما
ابان والاخر متالع فوضعوا لهما جميعا ابانين فهو اسم لفظه لفظ التثنية وضع علما لهذين الجبلين
كالوضعين زجلين زيدان من اول الامر ولا يستقيم ان يقال يكون تثنية على تقدير ان يكون
اسم الاخر ابانا فانهم فعلوا نحو ذلك في قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وان كان مفرد الياء
في التحقيق على ما تقدم ولكنه جعل كل واحد منهما كانه مسمى بعمر لانا نقول لو كان كذلك لوجب
ان يقال الابانان على ما هو قياس لغتهم في مثله واذا احتمل الشيء تقديرين احدهما لا يؤدي الى
المحذور والاخر يؤدي الى المحذور فارتكاب ما لا يؤدي الى المحذور هو الواجب ولما كان هذا
التقدير يؤدي الى تقدير الابانان وليس بحايز كان موقوفا الى ما لا يجوز فوجب ان يجعل استثناء
منقطعا ثم لو قدر صحة ذلك في ابانين فهو ممتنع التقدير في مثل اذرعات لانه ليس معناه اذرعة

واذرعة واذرعة فجمعاها اذرعات بل لا شيء اسمه اذرعة وانما وضع لاذرعات وضعًا اوّلًا لموضع مخصوص وكذلك عرفات **فان قيل** فعرفات يقال فيه عرفة فما المانع من ان يكون عرفات جمعًا له **فالجواب** ان عرفة وعرفات جميعًا علمان لهذا المكان المخصوص ولو كان جمعًا له لوجب ان يكون لآحاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس ثمّه امكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة ثم جمعت عرفات بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد فعلم بذلك انه ليس جمعًا له وانما استثناه وان كان منقطعًا تنبيهًا على ان هذه الالفاظ وان كان فيها الفاظ المثنى والمجموع لا يجوز دخول الالف واللام عليها وان كان واجبًا فيما تقدم لانها في الحقيقة غير مثناة ولا مجموعة ولو قيل اراد بقوله وكل مثنى ما لفظه مثنى فيندرج فيه نحو ابانين ثم استثنى من دخول الالف واللام لكان وجهًا والمختار في نحو العمرين والعمرين مما جاء باللام انه على باب الزيدين لا على باب ابانين وان اشبهه من جهة اختلاف اسمي مسماه ويقدران الآخر مسمى بالاسم الملحق علامة المثنى لان وضع الاعلام مثناة لمختلفي الاسم والمتفقيه نادر ولو كان في ابانين اللام لالحق به ولو قيل ان نحو العمرين علم عليهما كابانين لكنه وضع في اصله باللام لم يكن بعيدًا لان التثنية باعتبار اسمين مختلفين لم يثبت وعمايتان جبلان واذرعات بلد بالشام ثم مثله ببعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الاعلام وجمعها وانه لم يستعمل الا باللام وهو قوله الخالدان والكعبان والعامران والقيسان والمحمدون والطلحات ثم وقع في المفصل قيس بن هرمة بفتح الهاء والراء وانما هو قيس بن هذمة بذال معجمة مفتوحة والمحمدون محمد بن جعفر ومحمد بن ابي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن ابي حذيفة كان عمر يكره تسميتهم بمحمد فاتي بحلل فاراد اعطاؤها لهم فدعاهم فلما حضروا قيل له هؤلاء المحمدون بالباب فامرهم فاختار زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرها لكونه ربيبه فتمثل عمر بقوله اسرك لما صرع القوم نشوة خروجي منها سالمًا غير غارم صحيحًا كاني لم اكن كنت فيهم وليس الخداع مرتضى في التاوم ثم امره بوقها وخلطها وتغييبها ثم يدخل يده فيخرج واحدة واحدة باسم واحد واحد وطلحة الطلحات طلحة بن عبيد الله الخزاعي لانه فاق في الجود خمسة اجواد اسم كل واحد منهم طلحة وهم طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وقيل كان في اجداده جماعة اسم كل واحد منهم طلحة وابن قيس الرقيات عبيد الله قال الاصمعي تزوج قيس نساء اسم كل واحدة منهن رقية وقيل كانت له جدات كذلك وقيل

كان يشبب بثلاث كذلك والاستشهاد على الوجه الضعيف في الاضافة في اصله على ذلك فاما اذا جعل الرقيات لقبًا لقيس كانت الاضافة من باب قيس قفة اما على الوجوب واما على الافصح كما تقدم وروايته تنوين قيس تقوي الوجه الثاني **وقوله** قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العزا في المصيبات يقوي الوجه الاول وانما لم يثن نحو عبد الله وابي بكر اذا ثني لكونه لا يدخله اللام لما عرفت ان المثنى والمجموع هو الاسم الاول وانه مضاف الى علم كما تقدم وان احكام الاضافة باقية عليه فكان كالمعلوم وكذلك الاسامتان والاسامات يعني ان الاعلام الموضوعة بازاء الاشخاص في وجوب دخال اللام عند تثنيتها وجمعها لانهم لما اجروها اعلامًا بالتقدير الذي نبه عليه سيبويه واوجبه ملحظ من اعطائهم اياها حكم الاعلام اجروها ايضا في التثنية والجمع مجراها لانه لحد هم اعلام مثلها وكانها في الافراد حكمها حكم الاعلام ومعناها بالتاويل المذكور وحجبان يكون في التثنية كذلك **قال صاحب الكتاب** وفلان وفلانة للخ **قال الشيخ** يعني انها وضعت اعلامًا لاعلام الاناسي والدليل على انها اعلام منع فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يمنع صرفه فوجب تقديرها لذلك واذا وجب تقديرها في فلانة وجب تقديرها في فلان لان نسبة فلانة الى المونث نسبة فلان الى المذكر والتذكير والتانيث لا اثر لهما في منع ابتائها واذا لم يكن لهما اثر في ذلك وقد وجب لفلانة العلمية وجب لفلان ايضا العلمية الثاني انهم امتنعوا من دخول الالف واللام عليهما واذا ثبت انها اعلام فليست كوضع زيد وعمرو وانما هو كوضع اسامة وبابه والدليل عليه صحة اطلاقها كناية على كل علم وكذلك باب اسامة بخلاف باب زيد وعمرو ومدلولاها اعلام الاناسي واعلام الاناسي لها حقيقة كحقيقة الاسد فكما صح ان يوضع لتلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها الا حكاية لانها اسم اللفظ الذي هو علم لا اسم مدلول العلم فلذلك لا يقال جاءني فلان ولكن يقال قال زيد جاءني فلان قال الله تعالى اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا فهو انما اسم الاسم **قال** واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة كانهم ارادوا ان يفرقوا بين كنايات اعلام الاناسي وبين كنايات اعلام البهائم بهذه الزيادة وكانت هذه اولى لوجهين احدهما ان تلك اكثر وهذه اقل فناسب ان يكون الزيادة في الاقل الآخر ان تلك هي الاصل المحتاج اليه في التحقيق وهذه محمولة عليها واذا كان كذلك والعلمية تنافي الالف واللام فاذا اضطررنا الى دخولها على احد القسمين فادخالها على الفرع اولى من ادخالها على الاصل

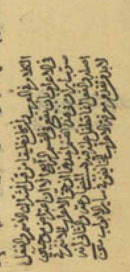
قال صح

وابو فلان وابو فلانة كنايات من اسامي الاناسي وكناهم منه

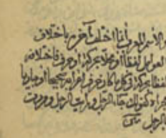
ولا يلاعلام عليهن لان لا يدخلها الالف واللام عليها

واما هن وهنة فللكناية عن اسماء الاجناس منه

وزادوا الالف واللام دون غيرهما لانه معرفة فلما اضطروا الى زيادة امر للفرق زادوا عليه
ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعنى كالنكرة فلما كان كالنكرة وقصدوا الى زيادة
امر فيه للفرق بينه وبين اعلام الاناسي كان الاولى به دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى
دخولها ولا منع الصرف الذي ذكرناه ان تقدير العلمية لاجله وقولهم يا فل ليس ترخيما لفلان عند
سيبويه وان اختص استعماله بالنداء الا على شذوذ للضرورة كقولهم * في لجة امسك فلانا
عن فل * وانما هو اسم مخفف عن فلان بالحذف كدم لانه لو كان مرخما لفلان لكان يا فلا ولم
يقل يا فلة ولجاز يا فل بالفتح على المختار والكوفيون على انه ترخيم لفلان على غير قياس ولذلك
قالوا لا تقول يا فلا خذ عني على القياس واما هن وهنة فليس بعلمين وانما هو اسم بازاء
المستقبحات **وقوله** كناية في هن وهنة ليس كقوله كناية عن اسماء الاعلام في فلان
لان ذلك علم موضوع دال على اسم علم وهذا اسم موضوع بازاء مدلول اسم آخر لان مدلول الاسم
ولذلك تقول كانت بينهم هنات وليست الهنات الفاظا وانما تعني اشياء قبيحة ولذلك يكنى
هن عن نفس الفرج لا عن لفظ الفرج وانما صح ان يقول كناية لانه يعدل عن ذلك اللفظ الى هذا
لما في ذلك من الاستهجان والاستقباح فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه وانما افرده
ليعلم انه ليس من قبيل الاعلام ولو كان علما لوجب منع الصرف من هنة ولوجب ان لا يضاف ولا
لا يدخله الالف واللام والاخلاف في صحة اضافته وادخال اللام عليه كالنكرات وقد يكنى به عما
لا يراد التصريح به لغرض كقوله يخاطب حسن بن يزيد **شعر** الله اعطاك فضلا من عطيته
على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بن حسن كلهم كانوا وعدوه شيئا فوفى
به حسن ومن ثم قال بعضهم يكنى به عن الاعلام ايضا ونحوه قولهم في النداء للمذكر يا هناه وللمؤنث
يا هنتاه والهاء في هناه بدل عن الواو عند البصريين كان اصله هنو وهاء السكت عند الكوفيين
ضمت لما وصلت **ومن اصناف الاسم** المعرب **قال الشيخ** قدم قبل الشروع اعتذارا عن
ذكره في قسم الاسماء حيث كان [illegible] يذكره في المشترك لان المشترك موضوع لكل حكم اشترك
فيه ثلثة الاقسام او اثنان منها والمعرب قد اشترك فيه اثنان منها فكان حقه ان يذكر في
المشترك واعتذر منه بالجدارين **احدهما** قوله ان حق الاعراب للاسم في اصله والفعل انما تطفل
عليه فيه بسبب المضارعة وهذا اعتذار غير قوي فان فيه تسليم الاشتراك ولم يفرق بينهما الا باعتبار
كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك مثل ذلك فان الاعلال اصل في الافعال وفرع



في الاسماء ومع ذلك فقد ذكره في قسم المشترك ومقتضى هذا ان يذكر المعتل في الافعال في الافعال لانه
اصل فيه والمعتل من الاسماء في الاسماء لانه فرع كما ذكر ذلك في الاعراب **الوجه الثاني** الذي ذكره
انه لا بد من تقديم معرفة الاعراب للخائض في ساير الابواب يعني ان الحاجة اليه لما كانت لمن يشتغل
بهذا العلم داعية الى تقديم معرفة الاعراب لانه لا حكم في كلام ما لم يتركب جملة ولا تركيب الا بالاعراب فقدم
ذلك تقديمه وان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا غير سديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم
ايضا اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة الى اعراب الاسماء وعنى بقوله في ساير الابواب في بقية
الابواب لان باب المعرب خرج اولا لان باب المشترك خرج او استعمل ساير بمعنى جميع وان كان
قليلا فكان الاولى تعليله بغير ذلك وذلك ان الاعراب في الاسماء ليس هو الاعراب في الافعال
في المعنى وان اشتركا في تسمية الاعراب وفي الفاظه وذلك ان الاعراب في الاسماء موضوع بازاء
معان تدل عليها فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وليس الاعراب في الافعال
موضوعا بازاء معان فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى فلذلك ذكر كل اعراب في موضعه اعتذار
ثان وهو ان الاعراب المقصود منه معرفة عوامله واذا كان المقصود هي العوامل ولا مشاركة بين
الاسماء والافعال في العوامل وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه واذا وجب ذكر عوامل كل قسم في
موضعه وجب ذكر اعرابه لانه اثره ولا يفرق بين ذكر الاثر وذكر المؤثر فاقتضى ذلك ان يذكر كل
اعراب في موضعه **الآخر** وهو ان من جملة اعراب الاسماء الجر ولا مشاركة بين الافعال والاسماء
فيه واذا وجب ذكر الجر في الاسماء لانه لا مشاركة فيه وجب ذكر اخويه معه لانه لا يحسن التفرقة
بين انواع الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر اخويه معه **ثم شرع** في ذكر
حد المعرب فقال ما اختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او محلا بحركة او حرف **واعترض** على هذا
الحد بانه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته وذلك انه انما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد
فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف كونه معربا على معرفة اختلاف
آخره لكونه جزء حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات
وكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل [illegible] فيحق عليك ان تحكم باختلاف آخره
فتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور **لا يقال**
فلعلهما يحصلان معا فلا دور **لانا نقول** قد بينا توقف المتقدم وايضا فان ذلك لا يستقيم في
الحدود لاستلزامه نفي التعريف لان التعريف يستدعي سبق المعرف على المعرف **فان قيل**



نحن نعقل نفي التعريف اختلاف الآخر لاختلاف امر مع الذهول عن حقيقة المعرب **قلت**
المقصود اختلاف يصح لغة وذلك متوقف وانما اوهم في ذلك شيئان احدهما ان المعرب
فيستلزم الاعراب والثاني ما يختلف الآخر به من حركة او حرف فتوهم ان حقيقة المعرب
ما حصل فيه ذلك فعبر به ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر الراء لا معربا الثاني
ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهم انه يصح تفسيره بذلك
كغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا بدليل صحة ما اعربت الكلمة وهي
معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ولو كان كذلك لكان تناقضا انما
سمي المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقيقة الشيء
وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشيء باعتبار امر لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك فلا يصح
تفسيره به ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقائق المسميات والا من لوازمها ولو فسر المعرب
الذي هو مفعول اعربت حقيقة بذلك لكان مستقيما كغيره لانه مسماه والاولى في حده
ذو تركيب نسبي غير شبه مبني الاصل ففي التركيب تنبيه على السبب وفي الباقي تنبيه على المانع
فالذي وجد فيه موجب الاعراب باق التفسير شيئت وهو التركيب وانتفى عنه المانع هو المعرب
بالمعرب في الاصطلاح والاعراب يطلق مصدر اعرب وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر
المعرب به من حركة او حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل
فان ارادوا ما اردناه فلا مشاحة في التعبير وان ارادوا اختلافه فغير مستقيم لثبوت ما اردناه
وفساد ذلك من وجهين الاول الاتفاق على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضمة
في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ونوع الجنس
يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه الثاني ان الاختلاف امر معقول لا يحصل الا بعد التعدد فيجب
ان لا تكون الحركة الاولى في التركيب الاول في كلمة اعرابا اذ لا اختلاف في حال واحدة وهو باطل
ولو قدر صحته فمتعسف مستغنى عنه قالوا الاتفاق على انها حركات الاعراب وحروف
الاعراب وعلامات الاعراب يدل على انها غيره قلنا هذا من اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات
والحروف والعلامات تكون اعرابا وغيره فاضيفت الى الاعراب تخصيصا وبيانا بانه المراد لا من
اضافة الشيء الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق **وقد اعترض** على حد المعرب ايضا بامور قريبة
احدها انه غير جامع لخروج يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلف آخره لاختلاف العوامل والفعل

ايضا

ايضا يختلف آخره باختلاف العامل **الثاني** انه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولنا منا ومنو
ومني وليس بمعرب باتفاق **الثالث** ان نحو هذان وهذين يختلف للعامل لاختلاف حالتيه وليس
عند المحققين معربا **واجيب** عن الاول بانه لم يقصد الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي اختلف
آخره **وعن الثاني** بانه لم يرد الا اختلافه باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره واختلاف
منو ومنا ومني ليس بعوامل في لفظ المتكلم بها وانما هي لقصد ان تحكي اعراب ما استفهمت عنه
وعن الثالث بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب ان يحمل على انها صيغ مختلفة للمرفوع
والمنصوب في اصل وضعها كالضمائر وكما لا يحسن في الضمائر ان يقال اختلف لاختلاف العامل
فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء **وقوله** لفظا او تقديرا تقسيم بعد تمام الحد فلا يضر ايراده
كان باو لانه بعد ان تم الحد **وقوله** بحركة او حرف تقسيم للفظا **وقوله** او محلا معطوف
على لفظا تقسيم للاختلاف فصار ثلاثة اقسام لفظي بحركة ولفظي بحرف ومحلي ثم شرع في ذكر
كل واحد منها فقال فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه ويعني بالصحيح ما ليس
آخره الفا ولا ياء ولا واوا والجاري مجراه قسمان قسم يجري مجراه في جميع وجوه الاعراب وهو كل
ما كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن وقسم يجري مجراه في بعض وجوه الاعراب دون بعض وهو
ما آخره ياء قبلها كسرة كقولك قاض وغاز فهذا في النصب يجري مجرى الصحيح في كونه معربا بحركة
لفظا تقول رأيت غازيا وقاضيا وفي الرفع والجر معرب تقديرا على ما سيأتي ولم يتعرض لتمثيل الجاري
مجراه لانه سيذكره مفصلا مبينا في صنف الاعتلال **ثم قال** واختلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني
فقال في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذكرها الى آخرها وهذه رفعها بالواو ونصبها
بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر ذلك اتكالا على انه معروف لمن شرع في قراءة كتابه **قال الشيخ**
اختلف الناس في هذه الحروف فمنهم من يقول هي حروف اعراب ومنهم من يقول ليست حروف
اعراب والحق في ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب لفظا
او تقديرا كالدال من زيد والف عصا ويطلق على الحرف الذي يعبر للاعراب وظاهر مذهب سيبويه ان
له اعرابان تقديري بالحركات ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال
وقال في الواو علامة الرفع فعلى هذا تكون حروف اعراب بالاعتبارين معا وهو ضعيف لانه
خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهد مثله واعرابين في كلمة **وقال** ابو الحسن الربعي اصل ابوك
نقلت الحركة الى ما قبلها استثقالا ونقلت في الجر وقلبت ياء ونقلت في النصب وقلبت الفا وهو

واختلافه لفظا بحرف في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك جاءني ابوك واخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ومررت بابيك ورأيت اباك وفي كلا مضافا الى مضمر تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين واختلافه محلا في نحو عصا وغلامي متن

اضعف مما تقدم لان فيه زيادة ان الاعراب بالحركات على غير آخره وتكون حروف اعراب بالاعتبارين
نظرا الى الاصل والحال وبالاعتبار الثاني دون الاول نظرا الى الحال وقال ابو عثمن الاعراب بالحركة
والحروف لاشباعهما وهو ضعيف اذ لم يعهد مثل ذلك فصيحا فليست حروف اعراب بالاعتبارين
معا وقال الفراء والكسائي الضمة اعراب بالحركة والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف اذ لم
يعهد مثله وتكون حروف اعراب بالاعتبار الثاني فقط والصحيح انها معربة بالحروف الاصلية
والحروف بدلا عنها كاعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع ولما اعربت بالحروف لشبههما بالتثنية
والجمع على حدها من حيث كان التعدد لازما لها وآخرها حروف علة يمكن ان تتغير لتغير العامل
كالتثنية وجمع السلامة ولا نعرف خلافا للمحقق في التثنية والجمع وما يحكى عن الفراء انها حروف
اعراب في نية الحركة ان اراد ان الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا وجب ان يكون اصلها
واوا او ياء والف الحرف لا اصل لها باتفاق وايضا فانه يوجب ان ينقلب الياء في النصب والجر
الفا وايضا فانه لم يثبت تقديرها في معرب والاختلاف فيه حاصل فيحتج تشبيهه بالتثنية وبطل
قول المخالف وما يحكى عن الزجاج لو كانت الالف دليل الاعراب وهي علامة التثنية لوجب ان يكون
اسماؤها معربا لوجوب علامة التثنية قول لم يصدر عن فطانة وقول سيبويه انها حروف
اعراب محمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكي عن الفراء لما قد
تقدم من بطلانه واما من يجعل التثنية بالالف ابدا فهي حروف اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها
قال تزود منا بين اذناه ضربة دعته الى هابي التراب عقيم وابو العباس ينكر هذه اللغة
فان قيل اذا جعلتم حروف العلة زائدا للاعراب ادى الى ان يكون في كلام العرب اسم متمكن على
حرف واحد فالجواب عنه من وجهين احدهما ان ذلك انما يكون اذا لم يكن فيه
بدل منه الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا فالواو في فوك ايضا بدل وان وافقت الحرف
الاصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد في ان يكون الشيء جيء به لمعنى مع انه بدل الا ترى ان
التاء في اخت للتانيث مع كونها بدلا عن المحذوف فلا بعد في ان يكون الواو في فوك للاعراب مع
كونها بدلا كما ان الالف في الزيدان حرف اعراب مع كونها للتثنية فلم الفرق بينه وبين ما الى
من ان يكون على حرف واحد والوجه الثاني ان ذلك انما ذكر في المعرب بالحركات وهذا ليس معربا
والآخر انه معارض لان القول به يؤدي الى ان يكون في كلام العرب ما آخره واو قبلها ضمة
في اللفظ وهو مرفوض في الاسماء باتفاق وقوله مضافا احتراز منها مفردة فان حكمها على غير ذلك

وبعضهم يقول بكسرها اخراجا عن المصغر وقول العجاج شعر خالطن من سلمى خياشيم وفا مردود عليه
ومن قال ان قوله شعر هي ما كنتي وتزعم اني لها حم مثله غلط فان الواو هنا لو صحت في الاولى
فلا يحمل على ما لم يثبته وهو عند البصريين منها فلذلك ذكره وكثير على انها كبد وحمو بكسر الكاف
لان الاحماء اقارب الزوج للمراة فالمخاطب بذلك النساء وهذه الاسماء فصل يأتي ان شاء الله تعالى
قوله وفي كلا مضافا الى مضمر اختلف الناس في الف كلا هل اصله الواو او الياء فمنهم من قال انه
الواو والدليل عليه قولهم كلتا والواو تبدل منها التاء كثيرا وقول بعضهم انها تاء التانيث كما
قائمة مردود بان تلك لا تكون وسطا وقول بعضهم انها للالحاق مردود بما يلزم من كلتوي
ومنهم من قال اصلها الياء والدليل عليه امالتهم اياها اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا
ما كان من ذوات الياء ثم لها جهتان احدهما الاضافة الى الظاهر فاذا اضيفت اليه فاعرابها
بالحركات تقديرا والدليل عليه انها اسم مفرد آخره الف فوجب ان يعرب بالحركات تقديرا كعصا
ورحا والدليل على انه مفرد ان حقيقة التثنية فيه مفقودة وايضا فان الفصيح كلا الرجلين جاءني ولو
كان مثنى لوجب جاءاني كقولك الرجلان جاءاني قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وايضا فانه كان
يجب ان يقال رايت كلي الرجلين بالياء وقال الكوفيون هو مثنى فان اريد مدلوله فصحيح وان اريد
انه زيد في آخره لفظ ليدل كالمثنى فهو فاسد فانه لا يعرف كل ولا كلت من كلامهم لشيء مفرد ولو
سلم فكان يلزم ان يكون للاثنين من المسمى بكل وكلت واما قوله شعر في كلت رجليها سلامى
واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة فمردود ولو سلم فالمراد كلتي والمعنى عليه والمطلوب كلتا الى
ولو سلم فكان يلزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا والاخر اذا اضيف الى المضمر وهو الذي ذكره
وفيه لغتان افصحهما وهي اقلهما اجراؤه مجرى عصا ورحى كالحكم اذا اضيف الى الظاهر والاخرى
وهي اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه انهما لما اضيفت الى مثنى مضمر متصل صار كانه
معه كلمة واحدة فهو لم التثنية فيها لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر
البصريين معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفهما في النصب والجر ياء تشبيها لها بالف لدى وعلى في
لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان في الرفع فثبت على حالها
وهو جيد الا ان ما ذكرناه اولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه ولان قلب الالف
في لدى وعلى على خلاف القياس وايضا فانهما الف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب ولانه اسم قد
انقلب آخره عند اختلاف العامل فوجب ان يكون اعرابا كغيره وكان ينبغي ان يذكر لفظ اثنين

فى ان حكم هذا الحكم ايضا ولا يستقيم تركه فانه لا يدخل فى باب المثنى فانه ليس بمثنى اذ حقيقة المثنى مفقودة
فيه وهو مع ذلك معرب اعراب المثنى وكذلك البواقى ثم ذكر القسم الثالث فقال وفى التثنية
والجمع على حدها يعنى بقوله على حدها الجمع الصحيح وانما كان على حدها لانه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم
فى المثنى وذلك ان المثنى لا يكون الا كذلك والجمع ينقسم قسمين قسم كذلك وقسم ليس كذلك فعرف ما هو
كذلك بانه الذى على حد التثنية وجعلهما قسما واحدا وان كانا فى الحقيقة قسمين لاشتراكهما فيما ذكرنا
من انهما زاد على الواحد فيهما تلك الزيادة والا فهما مختلفان فى الحقيقة معنى واعرابا وكذلك ينبغى
ان يذكر لفظا اولو لانه يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء ولا يدخل فى قسم من اقسامه لانه ليس
بجمع ولا مثنى وكذلك كان ينبغى ان ينبه على عشرين وبابه لانها ليست جمعا لما اتصلت به الزيادة
اما فى عشرين فواضح واما فى غيره فليست الثلاثون ثلاثا مجموعة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة
وكذلك البواقى **قال** واختلافه محلا فى نحو العصا وسعدى فالاختلاف المحلى يكون تارة للتعذر
وتارة للاستثقال فالتعذر فى كلمتين احدهما ما آخره الف فيكون معربا تقديرا فى جميع وجوهه لتعذر
الحركة على الالف والقسم الآخر ما آخره ياء متكلم وهو معرب بالحركات تقديرا كقولك غلامى ونحوه
هذا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجى الاعراب فلما جاء الاعراب وجد محله ثابتا فى وجوده حتى
تقديره كالالف اذ لا يمكن ان يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا ولا مفتوحا مكسورا ولا مكسورا
بكسرتين فلما تعذر ذلك وجب تقديره ومن زعم انه مبنى غلط فان الاضافة الى المضمر لا توجب بناء
ولا يجوز على قياس لغتهم ومن زعم انه فى حال الخفض يعرب لفظا وفى غيره تقديرا فمذهبه وجود
الكسرة ويبطله ان المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت المفرد كسرة لموجب فلا اثر لموجب طارى
والمعرب محلا للاستثقال ما آخره ياء قبلها كسرة وذلك فى حالتى الرفع والجر كقولك جاءنى قاض ومررت
بقاض وكان يمكن ان يقال قاضى ومررت بقاضى الا انه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذفت
الضمة والكسرة من الياء فالتقى ساكنان هو والتنوين بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين
فصار قاض فى الرفع والجر جميعا ولا اعرف احدا ذكر الاعراب المحلى بالحرف وهو ثابت من غير
شك فى مثل ضاربى ونحوه فى حال الرفع وبيانه ان اصله ضاربونى باتفاق فحذفت النون
للاضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه اصل الاعلال فى مثله ثم ادغمت فتعذر التلفظ بحرف
الاعراب للاستثقال وهذا هو المعنى بالمعرب تقديرا بالحركات وايضا فلو لم يكن معربا تقديرا
وجب ان يكون معربا لفظا او مبنيا وذلك منتف باتفاق **فصل** فالاسم المعرب على نوعين

الى آخره **قال الشيخ** ظاهر كلامه وكلام النحويين ان هذه القسمة فى كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع
المعرب وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر وذلك انهم فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات
الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذى يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل
ويحرك بالفتح فى موضع الجر فعلى هذا تبقى اسماء كثيرة لا يدخل تحت كل واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه
لا يدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون
غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكر فدل على انهم
لم يريدوا الحصر وانما ارادوا ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا
لما عداهما لما كان المقصود ان المنصرف وغير المنصرف اما لو قيل المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير
المنصرف ما فيه علتان منها وتاثيرهما فيما لولاهما لكان فيه تلك الحركات وتنوين التمكن كان حصرا فيكون
على هذا رجلان اسم امراة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا ووقع فى بعض النسخ بعد قوله كاحمد
وعمران الا اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو استثناء من
قوله يختزل عنه الجر والتنوين اى فى جميع الاحوال الا فى هذه الحالة فانه لا يختزل عنه الجر باتفاق ثم اختلف
فى كونه منصرفا او غير منصرف بناء على ان تاثيرهما ذهاب الجر والتنوين او ذهاب التنوين وكان الجر تبعا
لذهاب التنوين فلما زال التنوين بغير ذلك فقد فقد موجب زوال الجر وذهب الزجاج ومتابعوه الى
انه منصرف لان ذلك من خواص الاسماء فبعده عن شبه الفعل وكان مانعا فرده الى اصله وقد الزم
اذا وقع فاعلا او مفعولا او دخل عليه خفض واجيب بان هذه من معنى العوامل فلا بد من انضمامها الى
ما ذكر لينصرف فاذا انفردت لم تؤثر وايضا فان اللام والاضافة يقومان مقام التنوين فكانه منون
بخلاف غيرهما وايضا فان ذلك يتغير به نفس المدلول والعوامل لا تغيره من مدلوله وذهب جماعة الى انه
غير منصرف لما تقدم وقال ابو على لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب
بهما وقول ابى على قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف **قوله** والاسم يمنع من الصرف متى اجتمع
فيه اثنان من اسباب تسعة او تكرر واحد الى آخره **قال الشيخ** كل واحد من هذه الاشياء يسمى سببا
فى اصطلاح النحويين وان لم يكن مستقلا فى اثبات الحكم والذى يدل عليه قولهم اذا اجتمع فيه سببان
ولو لم يكن كل واحد يسمى سببا لم يقل فيه سببان وانما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببين من
هذه الاسباب لان هذه الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع فى الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين
فيشبه الافعال لانها فرع من جهتين احديهما ان الاسم يخبر به وعنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه

وهو العلمية والتانيث اللازم لفظا او معنى فى نحو سعاد وطلحة معن

أخبرته وعنه كان اصلاً لانه يستقل كلاماً فلو لم يكن افعال لاستقلت الاسماء بالدلالة فهو مستغن
والفعل غير مستغن او لانها لما وضعت للاخبار بها خاصة على جهة الايجاز والاختصار فيما يستقل
به الاسماء كانت داخلة عليها بعد استقلالها فكانت فرعاً لذلك والوجه الثاني ان الافعال مشتقة
من الاسماء والمشتق فرع المشتق منه فلما كان فرعاً من جهتين اشبهت الاسماء التي هي فرع من جهتين
فقطعت عما قطعت عنه الافعال وهو الجر والتنوين او قطع عن التنوين وتبعه الجر لانه يلازمه واذا
انتفى من غير عوض انتفى معه فان قيل كون الاسم عاملاً فرع على الفعل فينبغي على هذا ان انضم الى الاسم
العامل سبب آخر ان يمنع من الصرف والجواب عنه من وجهين احدهما ان الاسم لم الفرعية بل هما سواء في
اقتضاء العمل والعمل انما هو باقتضاء الكلمة في المعنى وكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي متعلقاً فالاسم المقتضي
متعلقاً كذلك الا ترى ان ضارباً في اقتضاء ضارب ومضروب كضرب في اقتضاء ذلك الثاني
سلمنا ان كونه عاملاً فرع الا انه لم يعتبر الا معان يصير بها الاسم فرعاً على غيره لا معان اشترك
فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجمياً فيكون
فرعاً على العربية فالذي اعتبر انما هي معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعاً على ان ذلك المعنى غير موجود
في الاصل وما ذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعاً فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعاً
عما ليس ذلك فيه بل فرع عما ثبت فيه ذلك فافترق البابان واما فرعية هذه الاسباب فالتعريف
فرع التنكير معنى ولفظاً اما المعنى فلان من عرف مسبوق بجهله واللفظ واضح والتأنيث فرع
التذكير معنى ولفظاً اما المعنى فلتغليب المذكر وان شيئاً يطلق على الاشياء كلها واللفظ واضح كقولك
قائم قائمة ووزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف وما بعده واضح ثم اخذ يذكرها واحداً
واحداً وقال هي العلمية وقد تقدم معناها وهي سبب لا شرط له بل الى علة اتفق وجودها معها
اثرت والتأنيث اللازم لفظاً او معنى يعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه وذلك انما
يكون اذا كان الفاً مقصورة او ممدودة او كان مع العلمية فان لم يكن كذلك لم يكن سبباً بدليل
قولهم مررت بامرأة قائمة فلو كان التأنيث بمجرده سبباً لامتنع قائمة هنا من الصرف لان فيه
التأنيث والصفة ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ومعنى انتفاء لزومه انك تقول قائم
للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات التي قام بها القيام ايضاً فصارت التاء تثبت
وتحذف والمعنى بحاله فلو سميت رجلاً او امرأة بقائمة لكان التأنيث معتداً به لانه صار لازماً
للعلمية فصار اللزوم انما يحصل في مثل ذلك بالعلمية والمعنوي كذلك كمثل المؤنث فانه لا يكون

معنو

ووزن الفعل الذي يغلب في افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم او بعجمة في نحو ضرب ان سمي به

معتبراً فيه التأنيث الا مع العلمية فثبت ان التأنيث اللفظي بالتاء والمعنوي مشروط سببيته بالعلمية
فلو سميت مذكراً باسم موضوع في الاصل للمؤنث مجرد عن التاء علماً او غير علم زائداً على ثلاثة احرف
نحو زينب وعناق لم تصرفه بخلاف رجل سميت به باب لانه ليس للمؤنث في الاصل لانه اسم للحجاب
وكذلك حائض وطالق ونحوه لانه مذكر في الاصل وصف للمؤنث فان كثر استعماله للمذكر كذراع
ففيه الوجهان وفي نحو شمال وجنوب وجهان بناء على انها صفات او اسماء مؤنثة **قوله**
ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم هذا قول المتأخرين واما
المتقدمون فيقولون المعتبر زنة الفعل التي زيادتها من زيادات الفعل [illegible] وهذا اولى
لانا اذا اخذنا الغلبة فلا يثبت لنا ان افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء بل ربما يثبت عكس
ذلك فان افعل اسماً يبنى من كل فعل ثلاثي للتفضيل مما ليس بعيب ولا لون ويبنى من الالوان
والعيوب لغير التفضيل وقد يكون من غير فعل كارنب وشبهه وافعل في الفعل انما يكون من بعض
اوزان فعل وليس بالاكثر ويكون عن غير فعل نادراً قليلاً كقولك اشكل واغد فثبت ان افعل في
الاسم اكثر منه في الفعل وقد اعتبر اتفاقاً وايضاً فان فاعل في الاسم قليل نادر كخاتم وفي الافعال
كثير كضارب وقاتل ولم يعتبر اتفاقاً فانك لو سميت رجلاً بخاتم صرفته باتفاق **وقال** او بعجمة
في نحو ضرب ان سمي به لانه لا يدخله في الاسماء الا بجعله علماً منقولاً والا فليس مخصوصاً بالفعل
واما ما جاء من نحو بذل اسم رجل ونيه تشبه ابن عرس وقد جاء في شعر كعب بن مالك يصف جيش ابي
سفيان حين غزى المدينة بعد بدر بما أتى راكب ◦ جاء بجيش لو قيس معرسه ◦ ما كان الا كمعرس
الدئل ◦ عار من النصر والدعاء ومن ◦ ابطال اهل الكفار والاسل فتسمية الجنس بما نقل عن الفعل
او نحو معتد به لشذوذه واما اسم القبيلة فلا يرد كضرب لو سمي به واما يزيد وعثر وخضم فاعلام
منقولة عن الفعل واما بقم فاسم جنس اعجمي ولو سميت به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة
وقد ذهب عيسى بن عمر الى ان كونه فعلاً في الاصل معتبر في الاسباب كضرب وعلم اذا سمي به واحتج
بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا ◦ متى اضع العمامة تعرفوني ◦ وهو عند سيبويه محمول على
تقدير الجملة اما محكية صفة لمقدر اي رجل جلا او مسمى بها والمعتبر في وزن الفعل الصيغة حتى لو
غيرت على جهة تخرج به عن الغلبة والاختصاص لم تعتبر كما لو سمي بضرب بعد تخفيفه باسكان الراء
وكما لو سمي بقيل وبيع ورد ونحوه لان المعتبر الصيغة التي لا اسم عليها وقد خرج بالاعلال الى زنة
الاسماء بخلاف نحو هيب واشد واحنى اما هيب فانه لم يخرج بالاعلال الى زنة اسم واما اشد

والوصفية في نحو أحمر ... والعدل خروجه عن صيغته الى أخرى نحو عمر وثلاث

واحبنس فلان المعتبر فيه فعل أوله زيادة كزيادته وذلك باق لأن الادغام والتصغير في نحو
ذلك جاني سانغ وهو فعل ونحو آس ويايس ويبيع ويهود ونحوه ان جعلت أوله زائدة لم ينصرف
والا انصرف ولو سمي باعار البقلة واذوب لم ينصرف لأنهما مثل احمار واحمر ولو سمي بالجلي بنصر
الهمزة ماضيا أو مضارعها المنون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذا سمي باضرب ونحوه
قطعت الألف ليكون مماثلا للأسماء كاثمد بخلاف ابن واغزي علما **قوله** والوصفية في
نحو أحمر المراد بالوصفية كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود وقد يغلب بعض
الصفات في استعمالها أسماء مطرحا وصفيته فيكون الوصفية الأصلية معتبرة كقولك أدهم للقيد
وأرقم للحية قال سيبويه لم تختلف العرب في منع صرفهما وأسود للحية مثلهما في التحقيق وأما أجدل
للصقر وأخيل للطائر فيه خيلان وأفعى للحية وقد نقل سيبويه ان بعض العرب ترك صرفه
وهو وهم لأنها ليست بصفات في الأصل فتوهمت الوصفية لكون أجدل من الجدل وهو القوة و
أخيل من الخيلان وتوهم ان أفعى بمعنى خبيث وجرى الخلاف في أولق بناء على انه أفعل كقول سيبويه أو
فوعل كقول بعضهم والفرق بين أربع وأسود اسما للحية خلافا لسعيد الأخفش ان أربعا
اسم في الأصل وصف به كأنه رجع بخلاف أسود فانه وصف في الأصل أو وصف في الأصل قابل
للتاء فكان كيعمل فان أورد أسودة للحية الأنثى أجيب بأنها طارية بعد استعمالها اسما **قوله**
والعدل خروجه عن صيغته الى أخرى في نحو عمر وثلاث العدل على ضربين ضرب تعلم عدليته بالنظر
اليه في نفسه وضرب لا تعلم الا بحكم منعهم من صرفه في الأول قولهم أحاد وثناء وثلاث ورباع
وموحد ومثنى ومثلث ومربع هذا تعلم عدليته لأن الأصل في الأسماء الأعداد الألفاظ المشهورة
وهي واحد اثنان ثلاثة وكان قياس ذلك أن يقال ثلاثة ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا
وقد اجازه قوم الى عشار فقالوا لعجيج قياسا على انه جاء في شعر الكميت تظل الطير عاكفة عليه
مرنقة والنجية عشارا وزعم قوم انه يقال وحدان الى عشرات وزعم قوم ان المانع في ذلك
تكرير العدل لأنه في اللفظ عن اثنين وفي المعنى عن اثنين اثنين وقول بعضهم انه معرفة لا تسلح
اللام وقول الكوفيين انه جمع لزيادة معناه على الواحد ردي ومنها أجمع في التأكيد كجمع وكتع وبصع
وبتع أما عن جمع وكتع فانه قياسا على قول أو مفردها جمعا كحمراء وحمر وإما عن جمعاوات اذ مذكره
أجمعون واعتراض أبي علي انه لا يستقيم أن يكون عن جمع لأن فعلاء الجمع مذكره بالواو والنون
ليس قياسه فعلا وأضح ومنها أخر وهو جمع لأخرى وأخرى تأنيث آخر وآخر من باب أفضل التفضيل

وقياس جميع بابه اذا قطع عن الاضافة ومن أن لا يستعمل الا باللام فاستعماله بغير لام عدل فقيل
اللام واعتراض أبي علي انه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة كسحر وغيره ظاهر وأجيب بأنه لا بعد
في استعماله نكرة بعد حذف اللام للمبالغة والأولى أن يكون معدولا من آخر من كذا لأنه قياس ما قطع
عن الاضافة ويندفع الاعتراض وجميع الباب معدول على الأول ولكنه لم يؤثر الا في أخر لكون غيره
لا يقبل التأثير أو يقبل ولكن فيه علتان غيره وجميعه معدول على الثاني الا آخر المفرد المذكر فانه باق
على صيغته وجمع وحذف من لا يوجب عدلا وأخر وبابه لما فيه من الاشتقاق اقتضى وضعه أن يكون
بعد ذكر متقدم والتزموا أن يكون من جنسه ولما كان المتقدم هو المراد به لو أتوا بها لكانوا في
غنى عنها فالتزموا حذفها لذلك ولما التزموا حذفها عاملوه معاملة ما ليس فيه من غير الصفات والثاني
من المعدول وهو الذي لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس
فيه وانما منع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس
لغتهم في منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب سوى العدل وذلك
ظاهر فلو لم يقدر لوجب أن يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو خرم قاعدتهم المعلومة
أو صرفه وهو خلاف لغة العرب واذا صرف وجب أن يقدر أصلا غير معدول اذ تقدير المعدول
تعنت مع الاستغناء عنه والأكثر في لغتهم منع صرف فعل علما وجاء الصرف قليلا لتوهمهم هذا أدد
مصروفا وكذلك لبد اسم للنسر المعروف وأما قزح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوس قزح فغير مصروف
فلو سمي بفعل ما ليس مسمى به في لغة العرب أو لم يثبت كيفية استعماله فقيل الأولى منع صرفه لجواز أنه على الأكثر
وقيل الأولى صرفه لأنه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا
من فعل منع والا صرف ومنها سحر وهو معدول عن السحر الذي هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل الغلبة
وجعل علما كأمس عند بني تميم في الاعراب وأما أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمنه معنى لام التعريف ووجب تقدير ذلك
للأحكام الدالة عليه في اللفظين ولو قيل في سحر انه مبني كأمس لم يكن بعيدا وان اختلف الحركات وأما نحو سحر
وضحى وعشاء وعتمة ومساء واشتريته ضحى يومك وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وسحر البعيد فلو
قصد فيه الى تضمنه معنى الحرف لبني ولو قصد فيه الى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم جعلوه معدولا
عما فيه اللام لا علما فلذلك انصرف وانما لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة
للعلمية والتأنيث وهي مصروفة باتفاق ومن ثم لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف لما
يلزم من منع صرف عشية على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون ان يكون التعريف بالعلمية والمانع فيما

وان يكون جمعاً ليس على زنة واحد كمساجد ومصابيح الا ما اعتل آخره نحو جوار فانه في الرفع
والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التنكير جمع حجر والله اعلم

نسخة

العدل والصفة الاصلية المقدرة فيه كان بمعنى مجتمع وقول الخليل في جمع هو معرفة بمنزلة كلهم يعني
ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيداً لا بياناً للمانع من الصرف فاذا سمي
بنحو جمع واخر فعن سيبويه منع الصرف وعن الاخفش والكوفيين الصرف بناء على اعتبار عدله الآن
او لا وان سمي بنحو سحر عن سيبويه صرفه لما تقدم **ثم قال** وان يكون جمعاً ليس على زنة واحد كمساجد
ومصابيح **قال الشيخ** الاولى ان يقال الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء تانيث ليخرج مثل
زنة واحد بتاء التانيث كفرازنة لانه جمع على صيغة منتهى الجموع ولكنه بالتاء فاذا يكون على زنة كراهية
فيشبه المفرد فيضعف فيه صيغة منتهى الجموع **وقوله** وان يكون جمعاً ليس على زنة واحد من قول
سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس شيء يكون واحداً على هذا البناء ومراد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع
الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك ليخرج نحو فرازنة وفهم ذلك منه في مواضع اخر والا فرد على من جعل
ذلك بمجرده هو العلة النقض بنحو افضل وافعلة فانه ليس على زنة واحد **والجواب** عن افضل بقولهم
اصبع ضعيف لاتفاقهم على انه لا يكون على زنة واحد فلا يعتد به لشذوذه كما تقدم في ذيل **والجواب**
بالاثمد اسم مكان في قوله تطاول ليلك بالاثمد وباذرح اسم مكان في قوله وان ابا موسى عشية
اذرح اضعف فانه كالمساجد لو سمي به **والجواب** بابلة وافلس لان ذلك لغة فيهما اضعف لا
لهما اذ لم يعتبر في ذلك وجب ان لا يعتبر في كراهية وفرازنة **واما الجواب** بآنك وادرى واشرفا
لان آنكا اعجمي وايضاً فليس جعله افعلا باولى من فاعل وادرى اعجمي وايضاً فرق يعارضه واشر جمع
شرة بدليل قوله بلغنا فاجتمعت اشرى ونظايره ولكون هذه العلة لم تبلغ مبلغ غيرها في
القوة جاء صرفها كثيراً في الشعر وفي الكلام للفواصل مثل قواريرا الاول والتناسب مثل سلاسلاً واغلالاً
وسعيراً ومثل قواريرا الثاني حتى توهم بعضهم ان منع الصرف به لغير محكمة قال ابن بابشاذ وقد جمعت
العرب هذا الجمع ثانياً شاهياً ومبالغة فقالوا صواحبات يوسف وجرى الطير ايامنين جمع
ايامن فكانه نزل منزلة الآحاد تقديراً قبل ان يجمع لفظاً وفي ذلك بعض العذر لمن صرف سلاسلا
وقواريرا وهذه طريقة ابي علي العنسوي وصفة هذا الجمع المانع ان يكون ثالثه الفا وبعد الالف
حرفان فصاعداً او حرف مشدد وليس بعد ذلك تاء التانيث **وقوله** الا ما اعتل آخره نحو جوار
وشبهه لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب واما حال الخفض فاكثر العرب يقولون مررت
بجوار ومنهم من يقول مررت بجواري واختار ذلك ابو زيد والكسائي وقد جاء على هذه اللغة
قول الفرزدق **شعراً** فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاما حال

النصب

النصب فواضح لان قولك رأيت جواري مثل قولك رأيت مساجد فلا اشكال والاختلاف وحال
الخفض في اللغة الضعيفة واضح ايضاً لانه قد وقع في اواخره غير منصرف فوقعت حركته فتحة
فاحتملها كما تحملها في النصب وحال الرفع وحال الجر في اللغة الفصيحة مختلف في تقديرهما فمنهم من يقول
اصله جواري ومررت بجواري لان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف
فلما اعل صار كقاضٍ ثم نظر فلم يجد بنيته على الزنة التي هي شرط اولا فبقي منصرفاً لانتفاء مانع الصرف
لان لفظه كلفظ سلامٍ وكلامٍ فانصرف مثله ونقل عن سيبويه ان اصله جواري بغير تنوين حذف
الياء للعلتين مع الاستثقال لحرف العلة ثم عوض عن الياء التنوين وهو ضعيف يستلزم الوجه
الضعيف في الجر لانه يلزم ان يقدر بجواري كالمنصوب فلا وجه لتغييره كالمنصوب ونقل عن ابي
العباس ان اصله جواري فاعل باسكان الياء ثم عوض التنوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذف
الياء والتنوين تنوين العوض وهو اضعف ومنهم من يقول ان اصله جواري ومررت بجواري
فاعل كما تقدم في الاول ثم لما امتنع الصرف بعد الاعلال لانه على وزن ما لا ينصرف تقدير الحذف
منه تنوين الصرف وعوض عن الاعلال تنويناً آخر فامتنع تحريك الياء في الجر فحذفها لالتقاء الساكنين
وفي الرفع واضح فهو عنده جمع غير منصرف والتنوين تنوين العوض وعلى الوجه الاول منصرف
التنوين تنوين الصرف ليس بصحيح وقولهم انه ليس على زنة الجمع غير مستقيم لان المقدر في حكم الملفوظ
والذي يدل عليه وجوب كسر الراء ونحوها في حال الرفع ولو كان نحو سلامٍ وكلامٍ لقيل جوارٌ كما يقال كلامٌ
فلما لم يقل دل على ارادتها وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية وما نحن فيه حكم لفظي ولو كان ما ذكره
صحيحاً لوجب ان يقال في اعلى اعلاً بالتنوين لان اصله اعلى فتحركت الياء قبلها الف فحذفت لالتقاء
الساكنين فكان ينبغي على قولهم ان يخرج عن زنة الفعل بذهاب الالف فيصير مثل ذيبٍ ولما اعتبر
الياء مع حذفها لفظاً حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوارٍ والذي يدل على ان التنوين
تنوين عوض عن اعلال الياء لا تنوين الصرف انهم في تصغير اعلى على انه هو اعيلٍ منك وشبهه وقد ثبت
ان التصغير في افعل غير معتبر في منع الصرف بدليل اجماعهم على هو افيضل منك غير منصرف وقد ثبت ان
حروف العلة في افعل في حكم الموجود بدليل هو اعلى منك فلولا ان التنوين تنوين عوض لوجب ان
يقال هو اعيلى منك ومررت باعيلى منك لوجود علة منع الصرف وهو الصفة ووزن الفعل
ولا اثر للتصغير ولا لاعلال الياء لانا قد بينا الغاءهما **وقوله** حضاجر وسراويل يرد اعتراضا
على هذا الجمع من وجهين احدهما قوله لا نظير له في الآحاد والآخر قولهم ان علة منعه من الصرف الجمعية

فأجاب عنهما بجواب واحد وهو أنهما في التقدير جمع والجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه
أنك لو سميت رجلا بمساجد لمنعته من الصرف فالجمع المقدر في الأصل وهو جواب ظاهر الصحة
في حضاجر لأنه جمع محقق سميت به الضبع وهو جمع حضجر فهو كمساجد لو سمي به وأما سراويل
فلا يجب أن يكون مثله لأنه نكرة والنقل في مثل ذلك إنما جاء في الأعلام لا في الأجناس فلذلك اختلف
أجوبة العلماء فيه فمنهم من يقول هو أعجمي منصرف فلا يرد عليه السؤال لأنه يقول أردت بقولي
لا واحد على زنته في أوزان العرب وهذا أعجمي فلا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه منع الصرف
لأنه يصرفه ومنهم من يقول أعجمي غير منصرف فينفصل عن السؤال الأول بما انفصل به من قبله و
ينفصل عن السؤال الثاني بأن هذه اللفظة لما أشبهت ما في كلام العرب الممتنع من الصرف أجري
مجراه فقيل لهم فالمانع الجمع أو ما أشبه الجمع فالثاني ومنهم من يقول عربي منصرف فينفصل
عن الأول بكونه شاذا لا اعتداد به كما تقدم في دليل ولا يرد عليه منع الصرف ومنهم من يقول
هو عربي غير منصرف فلا جواب إلا ما ذكره الزمخشري رحمه الله وهو ضعيف لما تقدم وإنما
يقوى بعد ثبوت كونه عربيا وكونه غير منصرف لما يؤدي إليه من منع الصرف بغير علة وهو معلوم انتفاؤه
فكان ارتكابه في ذلك لازما ونقل عن سيبويه أن سراويل اسم أعجمي أعرب كما أعرب الآجر إلا أنه أشبه
من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل فهذا ظاهر أنه
عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل بالعكس من قوله كما أعرب الآجر وهو منصرف وهو فاسد لأنه
قال إلا أنه وقيل فإن حقرتها لم تصرفها وهو ضعيف لأن الغرض بيان أن الجمع خلفه غيره وإذا حقر
نحو مساجد فسيبويه والأخفش يقول بصرفه وهو ليس بمستقيم لأنه إذا صغر العلم منه في القياس صرفه إلا
أن يكون مؤنثا كسراويل للعلمية والتأنيث صح وقد يكون الاسم منصرفا مكبرا ومصغرا وغير منصرف
فيهما ومنصرفا مكبرا خاصة وعكسه كزيد وأحمد وتحاضير وعمر قال والجواب عن شراحيل وبراقش ومعا
لحضاجر وعن [illegible] أنه مرتجل الصيغة للجمع فكان كالجمع [illegible] تذكير حوابير وجمادان بيانه
على أنه كجمال أو جمع فيقال ركبت جمالا أحوا بالي الأول وحوالي على الثاني وأما [illegible] وثمان وجماد
وشآم فإنه للنسب وزيد الألف عوضا من إحدى ياءي النسب وقد جاء شآمي في النسب شاذا قال
يحدو ثماني مولعا بلقاحها وقع على التوهم قال والتركيب في نحو معدي كرب وبعلبك التركيب
الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي كقولك بعلبك ولا يكون إلا مع العلمية
لأن المركبات من هذا الباب لا تجامع إلا مع العلمية وأما ما جاء في نحو خمسة عشر وبابه إذا سمي

والتركيب في نحو معدي كرب وبعلبك متن

بها

والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكران وعثمان والعجمة في الأعلام خاصة متن

بها البناء أيضا بناء على حكاية أصلها وسيأتي الكلام على لغات بعلبك في باب البناء قوله والألف
والنون المضارعتان لألفي التأنيث ومضارعتهما لهما كونهما زائدتين في آخر الاسم تمتنع دخول
تاء التأنيث عليهما ثم الاسم الذي هي فيه إما أن يكون صفة وإما أن يكون غير صفة فإن كان
صفة نظرت فإن كان مما جاء له فعلى في مؤنثه امتنع من تاء التأنيث فامتنع من الصرف كسكران
وغضبان وإن كان مما جاء له فعلانة صرفته لأنه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث كندمان وإن
كان مما لم يثبت فيه واحد منهما فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهو الأكثر نظرا إلى امتناع
دخول التاء ومنهم من صرفه نظرا إلى أنه من قياس لغتهم فعلانة لا فعلى في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن
رحيم وإن كان غير صفة لم يخل من أن يكون علما أو غيره فغير العلم لا يكون إلا منصرفا لأنه لا يتفق اجتماع
علة أخرى معه وإن كان علما امتنع من الصرف لوجود علتين فعلى ذلك لو سميت رجلا بندمان لامتنع
من الصرف إذ بعد علميته يمتنع دخول التاء عليه فامتنع من الصرف لوجود علتين وإذا امتنع ندمان
من الصرف بعد التسمية فهي سكران وعمران أحرى صح وإذا احتملت النون بعد الألف الزيادة والأصالة وسمي
به علما جاز معاملته بالأمرين كحسان علما فإنه يحتمل أن يكون من الحس ومن الحسن ودهقان من دهق
أو من أي أقام وشيطان من شاط أي هلك وشطن أي بعد قال والعجمة في الأعلام خاصة
قال الشيخ شرط العجمة في اعتبارها سببا العلمية الأصلية في كلام العجم حتى لو كان الاسم أعجميا ولكنه
اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم يعتبر العجمة كما لو سمي بديباج أو بفيروز أو لجام فإنه منصرف وإن كان
أعجميا وإنما اشترطت العلمية فيها لأنه إذا كان اسم جنس تصرف فيه بكلامهم في أحكام متعددة فضعف أمر العجمة
وإذا كان مع العلمية لم يتصرف في تلك الأحكام فاعتبرت العجمة حينئذ لقوتها وأكثر النحويين يشترط في اعتبار
العجمة الزيادة على الثلاثة وهو كذا لا يجيزون في نوح ولوط إلا الصرف والأكثر على أنه لا اعتداد بتحرك
الوسط وبعضهم يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر اتفاقا وقول سيبويه كل مذكر سمي بثلاثة أحرف
من غير حرف التأنيث مصروف أعجميا كان أو عربيا إلا أن يكون فعل أو نحو يجد أو نحو ضرب منقولا
بجر وليس مما استثناه وقولهم التأنيث أقوى علة يأتي بأن العدل المقدر أضعف العلل لأنه أمر تقديري
يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء مماثله مصروفا وإذا اعتبر في نحو سحر وباب عمر فاعتباره في العجمة أولى
فإن قيل فيجب أن يكون اعتبار العجمة في نوح ونحوه مما سكن أوسطه أولى لمذهب المصنف لأنه اعتبر
في نحو هند قلت قد ثبت إلغاء قوة التأنيث مع التحرك ولا يلزم من إلغاء قوتها مع التحرك إلغاؤها
مع السكون لضعف السكون لكون الكلمة به في أعلى درجات الخفة ولذلك لم يجئ باب نوح إلا منصرفا

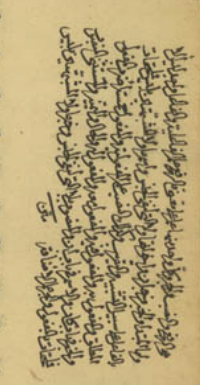
الا اذا اضطر الشاعر فصرف واما السبب الذي لا يخرج بغير مانع ابدا وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه
في الشعر ليس بثبت وما احد سببيه او اسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه
بلا سبب او على سبب واحد الا نحو احمر فان فيه خلافا بين الاخفش وصاحب الكتاب متن

وثبت في هذا الوجهان والاسم الاعجمي اذا وافق لفظه عربيا وقصد اليه بالتسمية فلا اعتداد بالعجمة
كالمسمى باسحاق وقصد المصدر او يعقوب وقصد ذكر الحجل ونحو ذلك ومذهب صاحب الكتاب ان
العجمة تمنع جوازا مع سكون الاوسط كالتانيث المعنوي على ما سيأتي في آخر الباب **قوله** الا
اذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمتنع من الصرف وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه
للضرورة رداله الى الاصل وقد منع الكوفيون صرف باب افعل منك للضرورة واستدلوا بانه لم يسمع
مع كثرته وعللوا بان منك قويت بها العلة لمعاقبتها اللام والاضافة اللذين يعاقبان التنوين
ولا يندفع بحذف منك فانه لا موجب لحذف التنوين فاما ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضرورة
بحال واما ما فيه سبب واحد فمختلف في منع صرفه للضرورة فالبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون
يجيزون منع الصرف للضرورة **وقوله** وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه الصرف في الشعر ليس
بثبت اي ليس بحجة والذي تعلق به الكوفيون قول الشاعر • فما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس
في مجمع • فان اراد انه ليس بحجة لان الرواية يفوقان شيخي في مجمع كما يقوله بعض البصريين في رده
فليس بمستقيم وان صحت هذه الرواية لان الرواية الاخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم
وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان روي غيرها من جهة اخرى فلا يضر اذ ليس بينهما تعارض
وان اراد بقوله ليس بحجة لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الاكثرين وقد استعمل
ذلك في غير موضع وفيه نظر وقول من قال ان ثبوت رواية شيخي في رواية مرداس فدل على بطلانه
مستدلا بانه لو كان جائزا لم يعدل عنه الى شيخي لكونه ابعد في المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح
يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل الكوفيون ايضا بقول ذي الاصبع • وممن ولدوا
عامر ذو الطول وذو العرض • وليس بثبت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا ايضا بقول ابن
الرقيات • ومصعب حين جد الامر اكثرها • واطيبها وليس بثبت ايضا لقول الاصمعي فيه انه فسره
الحضرية لغة **قوله** وما احد سببيه او اسبابه العلمية الى آخره انما انصرف ما نكر مما لا ينصرف اذا
كان فيه العلمية قبل التنكير لانه لا يتفق ما فيه علل احديها العلمية وهي مؤثرة الا وهي شرط في جميعها او فيما
سوى واحدة منها وذلك ان العلل تسع احديها العلمية بقيت ثمانية الوصف لا يكون مع العلمية
لتضادهما والتانيث شرطه العلمية ان كان بالتاء او معنويا وان كان بالالف فلا اثر للعلمية فسقط
ايضا والعجمة ايضا شرطها العلمية والتركيب كذلك والجمع لا تؤثر معه العلمية فسقط والالف والنون
ان كان مما ليس مؤنثه فعلى فشرطها العلمية والا فلا تجامع العلمية فسقط ايضا بقي العدل ووزن الفعل

وهما لا يجتمعان وبيانه ان للعدل زنات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن
الفعل فاذا ثبت انه لا يكون مع العلمية مؤثرة الا ما العلمية شرط فيه او واحد من العدل ووزن الفعل
ولا نظر الى التنكير اعتبار ما لم يكن معتبرا الا في باب احمر على خلاف وجب ان يكون مثله اذا نكر انصرف
لبقائه بلا سبب ان لم يكن فيه عدل او وزن فعل او على سبب ان كان فيه عدل او وزن فعل ولا يرد
رجل سمي بمساجد او صحراء وما اشبههما لان العلمية في مثل ذلك لا اثر لها والحكم ثابت بالجمع على انفراده والالف
على انفرادها فسقط اثرها **قوله** الا نحو احمر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه لوجوب اعتبار
الصفة بعد التنكير وخالفه عليه الاخفش فاذا سمي باحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكر فسيبويه
يمنعه الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج
عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية وبقي على سبب واحد
فانصرف على قياس ما ذكر آنفا ولذلك اتفق على منع صرف افضل اذا سمي به وصرفه اذا نكر وهو مثل
احمر ووجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظية فيعتبر فيها الوصفية الاصلية
كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وقالوا الاحمر فلولا
اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز ان يقال في جمع احمد حمد ولا الاحمد بل قالوا الاحامد لانه
ليس بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها ايضا هاهنا لانها احكام لفظية
مثلها والذي يحقق ذلك منعهم صرف ادهم وارقم واسود بعد خروجه عن الوصفية الى الاسمية فلولا
اعتبار الوصفية الاصلية لم يستقم ذلك وكان يجب صرفه فاجماعهم على منع صرفه دليل واضح في
باب احمر اذا نكر على مذهب سيبويه وقولهم توافقنا في افضل العلم وهو مثله مغالطة فانه ليس مثله
لان افضل لا يكون صفة حتى تتصل به من فحينئذ يكون صفة وعند ذلك نحن وهم متفقون على انه
اذا نكر لم ينصرف فاجعلوه حجة لهم فهو حجة عليهم قالوا لو كانت الوصفية الاصلية يصح اعتبارها
في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية كما يصح اعتبارها في الجمع والالف واللام مع العلمية ولما لم
يصح جمعهما لم يصح وبيان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من الصفات لانصرف بلا
ولو اعتبرت الوصفية الاصلية لوجب ان يكون غير منصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح
اعتبارها بعد التنكير لانه اذا نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك
وهو مشكل والجواب عنه انه لم يعتبر الوصفية مع العلمية في حكم واحد لتنافي ثبوتهما في التحقيق فكرهوا
تقدير سببين متنافيين يثبتان حكما واحدا بخلاف الجمع ودخول الالف واللام فانه حكم باعتبار الصفة

[illegible] وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو [illegible] منصرف في اللغة الفصيحة [illegible]
السكون احد السببين [illegible] على القياس [illegible]
[illegible]
[illegible] لا يمنع منفصلا
[illegible] تانيث ثان وجمع ثان [illegible]

لامشاركة للعلمية معها فيه فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلمية التي كانت تتعذر اعتبار الوصفية معها
في الحكم الواحد وهو منع الصرف فلم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير لانه حينئذ صار مثل احمر
في المنع ودخول الالف واللام بخلاف ما قبل التنكير فظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية وبينها بعد
التنكير **قال** وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي
عليها التنزيل اكثر الناس على صرف نوح ولوط وجوبا لما تقدم من اشتراط الزيادة او تحرك الاوسط
على الافصح وان كان الاكثر على اشتراط الزيادة تعيينا وخالفهم الزمخشري فيهما معا لشبهة وهي انهم
متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون احد
السببين ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمة لا اثر لها في الساكن
الاوسط لكان حكم ماه وجور حكم دعد وهند في منع الصرف وجوازه ولما اتفقوا على اعتبار
العجمة في الساكن الاوسط فثبت ان نحو هند كنوح ولوط وهو قوي جدا بالنظر الى المعنى الا انه
لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله والمختار منع صرف باب هند فوجب اخذ قيد
في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او الحركة على القول الآخر وحينئذ يقع الفصل بين نوح
وبين هند والجواب عن ماه وجور هو ان السكون انما يقاوم التانيث بشرط ان لا يتقوى بالعجمة
فلا يلزم من كون العجمة معتبرة في امتناع مقاومة السكون ان يكون سببا فيما سكن وسطه فيندفع
بذلك الشبهة **قال** والتكرير في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح اللام في التكرير لتعريف العهد
لما تقدم في اول الفصل من قوله او تكرير واحد لان المعنى او حصل تكرير ويكون ذلك في موضعين
احدهما الف التانيث المقصورة او الممدودة نزلوا الالف وحدها في الكلمة منزلة تانيث مكرر والجمع الثاني
المقدر صفته وهو صيغة منتهى الجموع الا ترى انك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا على اكالب ثم
لا تجمع اكالب لانه قد جمع مرتين فتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه
لمشاكلته في وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمع جمعين حقيقيين تنزيلا منزلة المشاكلة المذكورة
فلذلك قام مقام علتين **القول** في وجوه اعراب الاسم **قال** والفاعل واحد ليس الا **قال الشيخ**
يريد ان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلذلك لم يتعدد الفاعل
ونسبة الفعل الى المفعول ليست على جهة الاسناد وانما هي على جهة التعلق والتعلق يختلف فتارة
يتعلق به على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وتارة يتعلق به على انه الذي فعل من اجله
وتارة يتعلق به على انه الذي فعل معه وهو المفعول معه فلذلك لم يتحد الفعل الا بفاعل



هي في رفعهما او نصبهما او جرهما ولذلك تجب المتبوعات [illegible] على العامل
على القبيلين انصبابة واحدة [illegible] الاجناس [illegible]
بعون [illegible]

واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة **قوله** واما التابع الى آخره **قال الشيخ** اختلف الناس في عامل التوابع
فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القبيلين معا اعني التابع والمتبوع ومنهم من يقول يتعدد عامل
مثله في التوابع كلها ومنهم من يقول هو في البدل والعطف بالحرف متعدد وفي غيرهما منسحب والمرضي
ان البدل في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم
والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل فكانه موجود فلذلك فرق بين هذين القسمين وبين ما عداهما
وقيل العامل فيها كونها صفة وقيل العامل عامل الموصوف والموصوف معا عامل الصفة وكذلك البقية
التوابع والصحيح الاول لانه به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ولان المعنى عليه بدليل اشتريت الجارية
نصفها وجاءني غلام زيد وعمرو الا ترى انه لو قدر الاول فسد المعنى وفساد غير البدل والعطف
اولى وبه يتبين فساد القول الثالث ومن صحح الثاني بدليل المجيء قيام زيد وعمرو وقيام زيد لا ينسب
الى عمرو مردود بان القيام نسب الى عمرو بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم في اول الامر اليهما معا
مثل قام الزيدون واذا وجب صحة ذلك من غير تقدير وجب صحة الآخر ومن صحح الثالث نحو لبيوتهم
سقفا من فضة يجاب بان حروف الجر في نحو ذلك للتاكيد وضعف الرابع بلزوم اعراب واحد
ليس عامله يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والخامس قريب وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه
عنده فاعل وترك ذكر المرفوع في باب كان لانه عنده فاعل لانه منسوب اليه الفعل ومن قال
ليس بفاعل لان افعالها لا دلالة لها على الحدث يلزمه ان لا يكون افعالا وسمي الرفع رفعا لاستعلاء
الشفتين عنده كما ان الخفض سمي خفضا لزوال الشفتين عنده عما كانت والجر اما لانه بمعنى الخفض
من جر الجبل وهو سفله واما لانه يدل على جر معنى الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله وكذا
النصب فلانه من الالف التي الانتصاب من صفتها **ذكر** الفاعل **قال** الفاعل هو ما كان المسند اليه
من فعل او شبهه مقدما عليه **قال الشيخ** قوله هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه لم يقتصر
على قوله هو المسند اليه من فعل او شبهه لئلا يرد عليه مثل قولك زيد قام فانه مسند اليه وليس
بفاعل فقال مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قولك زيد قام لم
يسند اليه الفعل او شبه الفعل وانما اسند اليه الفعل مع ما اسند اليه الفعل فالفعل او شبهه
مسند الى ما هو متاخر عنه وهو الضمير وهما جميعا مسندان الى زيد وانما اتفق ان الضمير الذي في
قام او في قائم في قولك زيد قائم هو في المعنى زيد فتوهم انه وارد وليست هذه دلالة لغوية
وانما هي دلالة عقلية ولذلك لم يختلف في انه مسند الى الضمير لا الى زيد ويجاب عن ذلك باعتبار

ابدا [illegible]
[illegible]

وحقه الرفع ورافعه ما اسند اليه والاصل ان يلي الفعل لانه كالجزء منه فاذا
قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا متن

لفظ هذا الحد بان قوله من فعل او شبهه لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من الترديد
الذي هو مناف للحدود وانما اتى به كالفضلة مبينا اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا
في الحد دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد قائم ابوه وشبهه لانه مسند اليه فلو اقتصر على
قوله هو المسند اليه لدخل ذلك في الحد فاحتاج الى ان يقول مقدما عليه ابدا واما من قال
الفاعل هو المسند اليه الفعل او شبهه فقد جعل ذكر الفعل او شبهه من جملة حده وعند ذلك
لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين انه لا يكون الا كذلك ثم مثل باسناد الفعل وشبهه
لما قصد الى ذكرهما اولا وسياتي ذكر ما يتنزل منزلة الفعل في ذلك في آخر قسم الاسماء **قال الشيخ**
ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه انه داخل في الحد فانه لم يذكره في المرفوعات
في بعض فصول كتابه وهو قوله ويضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار وموقب الخدام
ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل هو فيه فيقول هو ما اسند الفعل اليه وقدم
عليه على طريقة فعل او على طريق القيام به **قال** وحقه الرفع اراد ان ذلك لامر يناسبه لانه لا بد
ان يخبر بانه مرفوع لان ذلك قد علم من اصل كلامه في المرفوعات والوجه الذي استحق به الرفع
انه لما احتيج الى الاعراب للمعاني الجارية على الاسماء وكان الفاعل متحدا غير متعدد وغيره متعدد
كان المتفرد اولى بالحركة المستثقلة ليقل الثقل والمتعدد اولى بالحركة الخفيفة لذلك وقيل لانه اول
فاعطي الاثقل قبل الكلال لما بعده **قال** ورافعه ما اسند اليه يعني الفعل او شبهه ويعني بالرافع
ما يسمى عاملا في اصطلاح النحويين ومعنى العامل هو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ومعلوم
ان مقتضي الاعراب في الفاعل هي الفاعلية على ما تقدم ولا تتحقق الفاعلية ولا تتقوم الا بالمسند
من الفعل او شبهه فعلم ان ما اسند اليه هو الفاعل ولا فرق في الفاعل بين ان يكون مثبتا او منفيا
فزيد في قام زيد فيما نحن فيه مثله في ما قام زيد لانه انما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه دالا
على من هو له وهو كذلك اثبت او نفي **قال** والاصل ان يلي الفعل لانه كالجزء في الجملة المفتقرة
الى ذكرهما وقد وجب تقديم الفعل فينبغي ان يليه الجزء الآخر المفتقر اليه لا غيره من الفضلات اذ
المفتقر اليه اولى بالذكر من المستغنى عنه **قال** فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا وهو اي
ما تقدم ثم استدل على ذلك بمسئلتين احديهما جائزة والاخرى ممتنعة ولا وجه للتفرقة
بينهما الا باعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو انه قد علم ان الضمير لا بد له من عود على ما تقدم
اما لفظا ومعنى واما لفظا لا معنى واما معنى لا لفظا فان كان غير عائد على شيء من ذلك

كان

ومضمر في الاسناد اليه كظاهره تقول اضربت وضربا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوي في
ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد شبيه بالتاء الراجعة الى انا وانت في انا ضربت وانت ضربت
متن

كان ممتنعا وقد جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا فلو كان كل واحد منهما ليس الجائز
المسئلتان او امتنعتا ولما جازت احديهما وامتنعت الاخرى ولا مصحح سوى ما ذكرناه وهو منا
زجي التعليل واما قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
فردود عند المحققين او اراد رب الجزاء المدلول عليه بقوله جزى ومنه قول سليط بن سعد جزى
بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به وهو ضعيف
فصل ومضمره في الاسناد اليه كظاهره الى آخره **قال الشيخ** يريد انه يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح
وقوع الظاهر وهذا وان كان غير ملتبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة تلتبس على المبتدئين وهي
مثل زيد قام ولذلك اشبع الكلام فيها واستدل عليها ولان غرضه ان يوفي باب الفاعلين
الموجهين الى شيء واحد فاحتاج الى الاتيان بذكر الفاعل المضمر ليجري الذكر باعتبار احد مسائله ثم رقى
المسائل كلها وكذلك فعل **قال صاحب الكتاب** وتقول زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع الى زيد
الى آخره وغرضه ان يثبت ان زيدا في زيد ضرب ليس فاعلا للفعل المتاخر ولان الفاعل محذوف
فان الامرين قد يتوهمان فاستدل على ذلك بوجوب انا ضربت وانت ضربت فلو كان زيد فاعلا
لوجب ان يكون انا فاعلا ولو كان انا فاعلا لوجب جواز انا ضرب ولما لم يجز دل على انه ليس بفاعل
وكذلك لو كان الفاعل محذوفا في زيد ضرب لجاز حذفه في انا ضرب ولما لم يجز لم يجز للعلم باستوائهما
في مصحح الجواز والامتناع ولا يجوز اضماره مستترا في انا ضرب لفقدان شرط الاستتار في الماضي وهو
شرطه ان يكون لمفرد غائب وهذا ليس بغائب ولما فقد شرط الاستتار ولا بد من الفاعل وجب
ذكره على حسب ما يقتضيه الوضع له والذي وضع له لفظ بارز فوجب ان يؤتى به وسياتي الكلام
في المضمرات بتفاصيله **فصل** ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا الى آخره
قال الشيخ الاضمار في هذه المسئلة من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم بل هو
اضمار الفاعل قبل الذكر ولذلك نبه عليه ولكنه لما كان اضمارا صح الاتيان به اذ كان كلاما
في مثله باعتبار الاضمار ولما ساق هذه المسئلة وتكلم عليها باعتبار توجيه فعلها مع فعل
آخر الى ظاهر بعدهما ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه فجر ذكر الاضمار احدى المسائل وجر ذكر
المسئلة باعتبار امر اشتملت عليه من باب آخر فذكر جميع تلك المسائل وهذا الباب ضابطه ان
يذكر فعلان او شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحد وذكر بعدهما ظاهر فقد يكون توجيههما
على جهة الفاعلية وقد يكون على جهة المفعولية وقد يكون الاول على الاول والثاني على الثاني

[illegible]

وقد يعمل الاول وهو طويل منه قول عمر بن ابي ربيعة تخل فاساك بعمرو واسحل حبلة الكوفيون
وتقول على مذهبهم قاما وقعد اخوالك وقام وقعد اخوالك واحسن قول العرب في التنبيه كفاني ولم
اطلب قليل من المال فانه نحو مصدر فلم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول منه

وقد يكون على العكس مثال ذلك قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدا وقام واكرمت زيدا
وضربت وقام زيد فان اعمل الثاني في الظاهر بعينه فلا يخلو الاول من ان يكون موجها
على جهة الفاعلية او جهة المفعولية فان كان موجها الى جهة الفاعلية وهي عين المسئلة
التي هي اصل الفصل وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين فتقول ضرباني
وضربت الزيدين وشبهه وامتنعت على مذهب الفراء وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي
واستدل على جوازها وروى مثلها في كلام العرب كقوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
ونظايرها واذا ثبت جوازها وجب الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل والنيّة
ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون واما مذهب الفراء فلانه لما راى المسئلة لا تخلو
من احد امرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر وان
حذف حذف الفاعل فاوجب اعمال الاول منهما وقال في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد
الفعلان معا ولا ضمير في واحد منهما ويجيب عن مثل جرى فوقها بانه على خلاف القياس و
استعمال الفصحاء فاما الكسائي فانه لما ثبت عنده الجواز راى انه يلزم من الاضمار الاضمار
قبل الذكر فراى ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف
الفاعل لم يثبت بحال فاذا لم يكن بد من احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول يحتاج الى مفعول
وجب حذفه كقولك ضربت وضربني الزيدون ولا تقول ضربتهم وضربني الزيدون لان الموجب
للاضمار مفقود وهو كونه فاعلا واما المفعول ففضلة في الكلام يجوز حذفه فلذلك وجب
الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة وقد استدرك على ذلك بالمفعول
الثاني من باب علمت في مثل ظنني قايما وظننت زيدا قايما فانه يجب ذكره ظاهرا لانه ان اضمر
اضمر مفعول قبل الذكر وان حذف حذف مفعول لا يستغنى عن ذكره وفيه نظر فان ذلك
كخبر المبتدا فاذا جاز حذف خبر المبتدا للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وان اعمل الاول فلا يخلو
الثاني من ان يكون للفاعل او المفعول فان كان للفاعل وجب الاضمار باتفاق وليس اضمارا
قبل الذكر فيتوهم امتناعه كقولك ضربت وضربوني الزيدين لان الزيدين معمول الفعل
المتقدم فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عايدا على مذكور في المعنى وان كان
للمفعول فالاحسن ان يضمر ويجوز حذفه وانما حسن الاضمار لان الحذف يؤدي الى اللبس
والاضمار ينفيه وبيان ذلك مثل قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال يوهم ان يكون

من الضمار قولهم اذا كان غدا فاتني اي اذا كان ما نحن عليه غدا منه

لطلب القليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال ولم اطلبه لانتفى ذلك اللبس فلما كان كذلك والتبس
فيه اضمار قبل الذكر كان احسن من الحذف وهذا جار في غير هذا الباب لو قلت قام زيد وضربت
واضرب مفعولا لزيد لكان الاحسن ان تقول وضربته فكذلك ههنا وجاز الحذف من حيث
كان المفعول فضلة يستغنى عنه فلا حاجة تلجي الى ذكره وقد استدرك على ذلك بالمفعول
الثاني اذا كان غير مطابق للمذكور آخرا نحو ظننت وظنانى قايما الزيدين قايمين فانه لا يضمر
ولا يحذف اما الاول فلتعذر الاضمار لانك ان قلت وظنانيه جعلت ضمير المفرد للمثنى وان
قلت وظنانيهما جعلت المفعول الثاني مثنى والاول مفرد واما الثاني فلانه مفعول لا يستغنى
عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول فلان الاضمار قد ياتي على المعنى المقصود وان اختلفا
فيما ذكر كما في قوله تعالى وان كانت واحدة لما كان المقصود الوارث فلا بعد فيه ههنا لما كان
المعنى نسبة القيام الى زيد واما الحذف فلما تقدم لقيام القرينة كخبر المبتدا كقولك زيد والعمران
قايمان ولا خلاف ان اعمال كل واحد من الفعلين جايز على ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون
اعمال الثاني والكوفيون يختارون اعمال الاول والدليل على ما ذهب اليه البصريون مجي ذلك
في القرآن في مثل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه ولو كان العمل للثاني
لقال اقرؤه كتابيه ووجه الاستدلال هو انه لو اعمل الاول لكان الاحسن اقرؤه ولم يات اقرؤه
فدل على انه لم يعمل الاول ولا يستقيم ان يقال جاء على احد الجايزين فانا لم نختلف في الجواز وانما
اختلفنا في الاحسن واذا ثبت ان اعمال الاول ليس باحسن وجب ان يكون اعمال الثاني
احسن اذ لا قايل بثالث ولو كان فالكلام معهم لا مع غيرهم ولا يستقيم ان يقال جاء محذوفا
منه المضمر وان كان على غير الاحسن والاعمال للاول فانه يؤدي الى ان يكون الاجماع على قراءة
ليست بالاحسن ومثل ذلك السبع في القراءة المجمع عليها اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون
اولى من حيث المعنى هو ان اصل المعمول ان يلي عامله وهذا الظاهر يلي الثاني فكان اولى بان
يكون عاملا لما فصل بينه وبينه واستشهد سيبويه مستدلا على ان الاول يحذف او يضمر
استغناء عنه بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وهو واضح وبقوله
ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب وبقول ضابي البرجمي رماني بامر كنت
منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني وبقول الفرزدق اني ضمنت لمن اتاني ما جنى
وابى وكان وكنت غير غدور واعترض بانه لا ينهض لان فعيلا وفعولا صالح للمتعدد فلا حجة

الى تقدير الحذف ويقوى مذهب الكوفيين انه يلزم من خلافه الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فكان
ضعيفا ثم قال وتقول على المذهبين قاما وقعد اخواك وقام وقعد اخواك فذكر المسئلة الاولى
على اختيار البصريين والثانية على اختيار الكوفيين وليس يعني ان المسئلتين جميعا على المذهبين
جميعا وانما جمعهما في الذكر وقصد الى التفصيل قال وليس قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال الى آخره وهذا البيت انشده سيبويه وقال ولو نصبت فسد المعنى واورده صاحب
الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين وما ذكره سيبويه اظهر وبيان ذلك ان لو تدل على
امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير واذا وجب ان يكون ذلك مقدرا وجب ان يكون
غير حاصل فيجب على هذا ان يكون ما يذكر بعدها منفيا ان كان مثبتا او موجبا ان كان منفيا
فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منتفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان
حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه
لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى قليل وهو داخل
في سياق جواب لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل
وفي عجزه انه طالب للقليل وهو متناقض وايضا فانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل
ففهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم ان يكون لم اطلب موجها الى قليل لانه
يلزم ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في البيت الذي بعده وما اطلب الا الملك وفي هذا
البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا ثبت انه ليس موجها الى قليل ثبت انه ليس من هذا
الباب اذ شرطه ان يكون الفعلان موجهين الى شيء واحد فهذا هو الذي قصده سيبويه وحكم
الزمخشري رحمه الله على ما اورده واما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد جهة اخرى وهو انه لم
يعطف لم اطلب على قوله كفاني ليلزم ما تقدم ولكنه جعلها واو الحال واذا كانت واو الحال لم يلزم
ان يكون الطلب مثبتا بل يجب ان يكون منفيا على ظاهره فكانه قال لو كنت ساعيا لادنى معيشة
لكفاني القليل غير طالب له فيكون الفعلان موجهين الى قليل بهذا الاعتبار وهذا التقدير يصح
ان يكون من هذا الباب ويكون قد اعمل الاول والظاهر مع سيبويه اذ استعمال واو العطف
اكثر وايضا فانه قد فهم من سياق الكلام الشاعر انه لم يقصد الا الى نفي طلب الملك في سياق لو
لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل فكانه تفسير المفعول الذي حذفه في قوله ولم اطلبه واذا كان
من هذا الباب لا يقتضي ان يكون اعمال الاول اولى لان الفصيح قد عدل عن اعمال الثاني مع انا

الى اعمال الاول على وجه يستلزم ضعفا لولا انه اولى لما اغتفر من اجله الضعف الذي لزمه وهو
حذف الضمير من ولم اطلب واذا اضمرت في نحو كسوت وكساني اياها او كسانيها زيدا جبة فان كانت
الجبة واحدة فلا اشكال وان كانت متعددة وجب ان يكون التقدير مثلها فحذف المضاف للعلم به لانه
التقدير وكساني جبة والضمير لها لما يلزم من كون الضمير نكرة وهو بعيد وايضا فانه يؤدي الى ان
يكون الضمير بغير من هو وعليه واضمار منطلقا في قولك ظننت وظنني اياه او ظننيه زيد منطلقا
اشكل لان الظاهر لغيره وفيه ضمير غيره واضماره يوجب تعيينه والجواب انه لما لم يكن مقصودا به
الذات واضمر مجردا عن الضمير صح جعله لغيره مضمرا والمتعدي الى ثلثة لم يجئ في هذا الباب مسموعا
المرجي واجازه آخرون وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لصحة لعل زيدا ان
يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيد خارج
وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قال ومن
اضماره قولهم اذا كان غدا فأتني وهذا اضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل
الذكر لان القرائن قائمة مقام تقدم الذكر فان تقدم امرا وحال جاز ان يكون في كان ضميره كما
لو قال يكون كذا غدا وكان فعل مخصوص بذلك الوقت والا فالمعنى اذا كان ما نحن عليه من السلامة
وهو الذي فسره به لانه مستغن عما تقدم من القرائن فلذلك فسره بقوله اذا كان ما نحن عليه
غدا ولو رفع غدا لكان جائزا ويتعين ان يكون فاعلا وانما جاء وجوب الاضمار ضرورة نصب
غد ويجوز ان يكون غدا متعلقا بكان فتكون التامة ويجوز ان تكون متعلقا بمحذوف على
ان يكون كان الناقصة قال وقد يجيء الفاعل وراءه مضمرا اذا ذكر الفعل لتعلق الفاعل به
اذ لم يعقل حقيقته الا به ذكره فلما فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقف عليه وهو الفعل ولم
يذكره توجه ظاهرا للعلم به وان كان ذلك مفهوما من قوله وقد يجيء وحذف الفعل على ضربين
واجب وجائز فالواجب ان تقوم قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمنع مجامعته
للفعل والجائز فيما عدا ذلك ثم ذكر من الجائز قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
وليبك يزيد وشبهه وذلك انه لما قيل يسبح علم ان ثم مسبحا فكانه دال عليه فلما قيل بعد
ذلك رجال علم ان المراد يسبحه رجال وكذلك ليبك يزيد وتقديره فلذلك احسن من تقديره
خبر مبتدأ لان القرينة فعلية فكانت بتقدير الفعل اولى والبيت ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح والضارع الذليل والمختبط السائل لانه كان يجيرهما وقوله مما تعلق بمختبط

وقد يجيء الفاعل وراءه مضمر بعامل مرفع فيقول زيد باضمار فعل ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال فيمن قراها مفتوحة الباء اي يسبحه رجال وبيت الكتاب ليبك يزيد ضارع لخصومة اي ليبكه ضارع ولم يرد
في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وكذلك في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره وبيت الحماسة ان ذو لوثة
لانا وفي مثل العرب ولو ذات سوار
لطمتني وقوله تعالى ولو انهم صبروا
على ولو ثبت ومنه المثل الا حظية
فلا الية اي ان لا تكن لك حظوة في النساء
حظية فاني غير الية مني

لو ابتدأوه من ذلك او تخبطا من اجل ذلك والقوافي جمع منطيحة على غير قياس كالوا في جمع مليح ملاح وقبله

سقى جدثًا امسى بدومة ثاويًا • من الدلو والجوزاء غاد ورائح • فروى لبيك يزيد ابنفتح الياء

وكسر الكاف ونصب يزيد وهو واضح ويخرج بذلك عن الاستشهاد به وكذلك اذا قلت في جواب

قول من ضرب زيد فانه يفهم ان المعنى ضرب زيد وكذلك ما اشبهه وذكر من الواجب حذف

زيد خرج وان كان موهمًا ان المسئلة لا شذوذ فيها وانها شائعة مثلها في ان زيد خرج ولبس

الامر كذلك بل هل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه مقدر على ما ذكروه وانما لم يحسن عندهم هل

زيد خرج وشبهه اما لان هل بمعنى قد على ما يقوله سيبويه فكانت بالفعل اولى فاذا وقع بعدها

الاسم كان كوقوعه بعد قد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا واما لان هل موضوع للاستفهام

والاستفهام مقتض للفعل في المعنى فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ولا يرد عليه ازيد خرج

فان الهمزة تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا في هل ولذلك جاز ازيدا ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت وكذلك

يحسن ان زيدا اكرمني اكرمته ولم يحسن متى زيد اكرمني اكرمته ولا في غيرها من ادوات الجزاء

الا في ضرورة الشعر كقوله • صعدة نابتة في حائر • اينما الريح تميلها تمل • وقال الاخر فمتى واغل

ينبهم يحيوه • وتعطف عليه كاس الساقي • والمرفوع بعد اذا الشرطية جائز فيه عند سيبويه الامران

فاذا ثبت ذلك وجاءت هذه المسئلة على وجه شذوذه فحملها على وجه مستقيم اولى من حملها

على وجه آخر من الشذوذ فتقديرها بالفعل اولى من تقديرها بالابتداء فانه اذا قدر الفعل فقد

عليها ما يقتضيه واذا قدر الابتداء لم يوفر عليها ما يقتضيه لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك اولى

ونقل عن الجرمي انه مبتدا ونقل عن سيبويه جواز الامرين ومذهب سيبويه في ان زيد خرج جواز الامرين

وهو الصحيح عنده في اذا الشرطية جواز الامرين ايضا وكذلك لو انك جئتني ولو انتم تملكون والمختار

انه فاعل في الجميع ومن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فانه قد دلت القرينة

على خصوصية الفعل وقد وقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر لانه لو ذكر لادى

الى الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فيصير الثاني مفسرا غير مفسر والاول مفسرا غير مفسر وقد صحح بعضهم

كونه مبتدا وكذلك قوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كل موضع وقعت ان المفتوحة فيه بعد

لو وانما وجب حذفه لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في ان من معنى الثبوت ومعناها هو في

المعنى مفسر فكان مثل استجارك في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وكذلك

لو قيل ولو صبرهم لم يجز ولو قيل ولو انهم صبروا لكان جائزا فهذا مما يدل على ان قصدهم فيه الى

المبتدا والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد نحو
قولك زيد منطلق متن

الفاعل وقد راعت العرب في خبران هاهنا ان يكون فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل من

حيث اللفظ فيقولون لو ان زيدا قام قمت ولا يقولون لو ان زيدا قائم قمت فاذا لم يكن اعتمد

لانه راجع الى امر لفظي واعتبار المعنى لعذر فيقولون لو ان زيدا اخوك لاكرمته ومنه قوله عز

وجل ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وسيأتي حكمها في ذلك في فصل الحرف ومنه قولهم لو ذات

سوار لطمتني ويحتمل ان يكون لو للتمني وان تكون شرطية ولا تخرجه عن التمثيل فاذا قدرت شرطية

قدر جوابها محذوفا واذا قدرت للتمني لم يحتج الى تقدير وهو مثل للكريم يجني عليه اللئيم كان اصله

ان رجلا شريفا لطمته امة فقال ذلك على معنى لكنت محتملا فيكون شرطية او على معنى التمني فيكون

للتمني قال ومنه المثل الا حظية فلا الية يروى هذا المثل مرفوعا ومنصوبا فاذا نصب فليس من

هذا الباب وانما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على ما سيأتي واذا رفع كان من هذا

الباب ويجب حذفه لان القرينة في اصل المثل دالة على المراد وقد اشتملت على امر لا يجوز مجامعة الفعل

معه وهو كونه مثلا وتقديره ان لا تكن لك حظية ويجوز ان تقدر كان تامة وناقصة اذ لا يخل

ذلك بالمعنى ويقال ان اصل ذلك ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه لم تال جهدا

في ان تحظى عنده فطلقها ولم تحظ فقال الا حظية فلا الية اي ان لم يثبت لك حظية فما الوت

جهدا في قصد الحظوة او ان لم تكن لك حظية فصار مثلا في المداراة والتحبب لاجل ذلك الغرض فلا

يفيد واذا نصبت فالتقدير ان لم اكن حظية فتكون ناقصة لا غير وقوله فلا الية ان نصب

فظاهر ويكون نصبه كنصب حظية بكان مقدرة واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف

تقديره فانا غير الية الا انه وقع لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل وسالح لكونه مثلا

وانما جاء ذلك فيهما مع التكرار ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصلة

وهو ايضا قليل قوله المبتدا والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد قال الشيخ حد المبتدا

والخبر بحد واحد بعد ذكرهما بخصوصية اسميهما ومثل ذلك غير مستقيم اذ لا يستقيم ان يحد

مختلفان بحقيقة واحدة فكما يمتنع ان يقال الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد به تحديدهما

فكذلك هذا فان زعم انه حدهما باعتبار ما اشتركا عليه من الامر العام وهو كون كل واحد منهما

مجردا من العامل لم يستقم الا على تقدير ان يذكر باسميهما من تلك الجملة العامة مثال ذلك ان

تقول الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الانسان والفرس فان اطلاق الاخص باعتبار حد الاعم

خطا كاطلاق الانسان والفرس باعتبار كونه حيوانا لا انهما ولا له تخمين وهي مستعملة ويمكن

والمراد بالتجريد اخلاؤهما عن العوامل اللفظية كان وان وحسبت واخواتها لانهما لو لم يخلوا منهما لتلعبت بهما
وخصصتهما الى ارادتها على الرفع وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل الاسناد لانهما لو جردا لا لاجل الاسناد
لكانا في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب انما يستحق الاسم بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين
للاسناد وهو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند

ومسند اليه ونظير ذلك ان معنى التشبيه
في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت
عاملة في الجزئين وشبههما بالفاعل ان المبتدا
مثله في انه مسند اليه والخبر في انه جزء ثان من
الجملة منه

هنا ان يقال المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد وانما ارتكب ذلك لعلمه بانه ورد عليه
لو افرد وذلك لانه لو افرد المبتدا وقد عرفت ان النحويين انما يميزونه بكونه مسندا اليه لورد عليه اقائم
الزيدان فانه اسم ليس مسندا اليه وهو مع ذلك مبتدا عندهم فيخرج عن الحد ما هو منه فلا ينعكس
وكذلك لو احد الخبر بكونه مسندا به ورد عليه اقائم الزيدان لانه مسند به وليس بخبر فلا يطرد فلما
لم يمكنه افرادهما لذلك ولم يرد الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد لئلا يرد عليه ذلك فيه وكان يمكنه
ان يحده بكونه مسندا اليه فيرد عليه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي وحرف الاستفهام
رافعة لظاهر الا انه كره التنويع في الحد والتحقيق ان المعنى الذي كان فيه المبتدا مبتدا معنى واحد
وهو كونه اسما مجردا عن العوامل له صدر الكلام في الاصل فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدا وانما
عدل النحويون عن تعريفه به لئلا يؤدي الى الدور في حق المبتدا لانه لا يعرف ان المبتدا له صدر
الكلام اصالة حتى يعرف كونه مبتدا في الاصل فاذا لم يعرف كونه مبتدا الا بذلك كان دورا فعدلوا
عنه لذلك فايدتهم الى كونه مسندا اليه وان لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة المتعلقة لان
ذلك القسم في حكم العدم لقلته وندوره وخبر المبتدا وان كان فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية
راجع الى كونه اسما في التقدير ولذلك اغتفر قولهم فيه انه اسم لانه في المعنى مفرد يحكم به على المسند اليه
والمفرد اما ان يكون فعلا واما ان يكون اسما واما ان يكون حرفا لا جائز ان يكون حرفا لما تقدم
من انه لا يكون احد جزئي الجملة ولا ان يكون فعلا لما تقدم من ان الفعل انما يسند الى ما بعده فتعين
ان يكون اسما وانما جاز وقوع غيره في الصورة لانه بتاويله لان الفعل الذي وقع خبرا بتاويل
الاسم **قال** والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وان واخواتها **قال الشيخ** فذكر
اجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدا والخبر ثم بين ان دخولها عليهما مما يخرجهما عن ذلك لكونهما
يرجعان معمولين لها **وقال** تلعبت بهما وان كان اكثرها مما يلعب باحدهما اما على ارادة ان
الرفع الحاصل بعد دخولها غير الرفع الذي كان فيهما واما على ارادة التفصيل بعد الاجمال اي بعضها تلعب
بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز بقول الزيدان ضربا العمران فلا يلزم ان يكون كل
واحد منهما ضرب الاثنين جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما ضرب واحدا وعليه
قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقالت اليهود والنصارى نحن
ابناء الله واحباؤه **وقال** وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل الاسناد لانه المعنى الذي
به حصل التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكان على ما ذكره حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب فيها

وشبههما

وشبههما بالاصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضى الاعراب ثم ذكر في الاصوات في البناء ما يقتضي ان
بناءها كان لمانع كغيرها من المبنيات فجاء من ذلك تناقض ظاهر وهو ان يكون نفي الاعراب لانتفاء
السبب ولوجود المانع وانتفاء السبب في وجود المانع ويجوز ان يكون اراد بالاصوات التي
ينطق بها من غير تركيب مثل الف با واشباههما من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاعتراض
ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما وقد تقدم ان العامل هو المعنى الذي
يتحقق مقتضى الاعراب وللنحويين في تعيينه ههنا مذاهب فذهب البصريون المتاخرون الى ما ذكره
وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى ان كون المبتدا مجردا من العوامل للاسناد
رافع له وهو والمبتدا جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا
فوجه الاول انه معنى اقتضى الامرين جميعا اقتضاء واحدا في تحقيق ما به ثبت الاعراب فوجب ان
يكون هو العامل فيهما كما في ظننت ولا بد من اخذ التجريد باتفاق لانه لولا التجريد لانتفى ذلك المعنى
الذي يكون هذا الاعراب به فوجب ان لا يضاد اليه على انفراده الا الضرورة ولا ضرورة تلجئ باعتبار
الخبر فوجب ان يكون المبتدا معه جزءا في العمل وهذا ليس بشيء في التحقيق فانه وان كان عدميا ففيه
اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم يكن عدما صرفا بل معه وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها
لاجل الوجود لا معنى لها ثم ولو قدر عدما فليس هو ههنا موجبا ولا سببا في التحقيق وانما هو كالعلامة
للشيء وقد تكون العلامة عدما ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكم محض فلو صح
اخذ المبتدا عاملا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملا في المبتدا ووجه قول الكوفيين ان كل واحد منهما
لا يكون مسندا او مسندا اليه الا باعتبار اخيه فوجب ان يكون احدهما عاملا في الآخر اذ لا يتحقق
ذلك الا به وهذا ليس بمستقيم فان المعنى الذي اقتضى ان يكون احدهما مبتدا هو المعنى الذي اقتضى
ان يكون الآخر خبرا فصار المعنى المقتضي للاعراب فيهما واحدا فيجب ان يكون هو العامل فيهما اصله
ظننت زيدا قايما فانا متفقون على ان العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعا
الاقتضاء الذي به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك وايضا فان هذه العوامل كالعلامات
فاذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع الآخر ادى الى ان تكون العلامة متاخرة عن المعلم عليه
وهو خلاف القياس العقلي فان قيل فقد عمل ايا في تدعوا وتدعوا في ايا في قوله سبحانه ايا ما تدعوا
اجيب بان اسماء الشروط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية
فاختلفت الجهتان وايضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في شكان زيد قايما وكان زيدا

والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة اما موصوفة كالتي في قوله عز وجل ولعبد مؤمن وفي المثل امر ما موصوفة
كالتي في قولهم ارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وتحت راسي سرج وعلى ابيه درع معا

زيدا قائم يجب ان يكون امر فيتعين على ما كان عليه او جود الرفع لكل واحد منهما ولا يستقيم اخذ التجريد
لهم في ذلك لان من مذهبهم ان قائم مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ولو
اخذوا التجريد قيدا مع ما ذكروه لانتفى عنهم هذا الاعتراض والذي حملهم على ان لا يأخذوه كونهم توهموا
انه يخرج عنه كون لذلك فلو عملوا ما ذكرناه لم يرد شيء ثم شبههما بالفاعل على ما تقدم من ان المرفوعات كلها
مشبهة بالفاعل فشبه المبتدأ من حيث كونه مسندا اليه وشبه الخبر من حيث كونه جزءا ثانيا من
الجملة وقد شبههما بافتقار كل واحد منهما الى الجزء الذي ينضم اليه كافتقار الفاعل الى الجزء الذي ينضم اليه وكل ذلك
قريب **وقوله** والمبتدا على نوعين معرفة وهو القياس **قال الشيخ** لانه محكوم عليه والحكم على الذي
لا يكون الا بعد معرفته **وقوله** ونكرة يعني ونكرة مقربة من المعرفة وتقريبها من المعرفة بوجوه
منها ان تكون موصوفة لانها اذا اتصفت تخصصت فقربت من المعرفة ومثل بقوله سبحانه
وتعالى ولعبد مؤمن والمراد كل عبد مؤمن ومثل ذلك ليست الصفة فيه مصححة الابتداء بل مثلها
في قولك في الدار رجل عالم والذي يصحح ذلك صحة قولك رجل خير من امرأة وقولهم تمرة خير من جرادة
ذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مختص وكانت في معنى العموم وذلك مصحح مستقل **ومنها** غير
موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وام المتصلة فانها اذا دخلت عليها دلت على
ان المتكلم عالم باثبات الحكم لاحدهما الا انه لا يعلمه بعينه فهو يسال عن التعيين واذا كان الحكم
معلوما صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة **ومنها** نكرة في سياق النفي كقوله
ما احد خير منك فان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة **ومنها**
ان تكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر اهر ذا ناب فان معناه ما اهر ذا ناب الا شر
واذا كانت في معنى الفاعل صح الابتداء بها لان الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكانه موصوف فالوجه
الذي صحح الاخبار عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل **ومنه** شر يجيئك الى مخة
عرقوب يضرب في شدة الضرورة الموجبة الى ما لا يليق **ومنها** مادية لاحاوة اي حاجة جاءت
بك لا عناية بنا وذلك جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية على ما ذكر من المعنى له وقد قيل ان
المصحح كونه موصوفا في المعنى اي شر عظيم ومادية عظيمة وقيل لما فيه من معنى التعجب وقيل لانه نفي
في المعنى وقيل لانه مصدر **وقال** سيبويه وقد ابتدؤا بالنكرة على غير هذا وذلك قولهم امت في
حجر لا فيك اي على غير بابه شر اهر ذا ناب وسلام عليكم لانه ليس على معنى شر ولا بمعنى الدعاء
وانما المعنى مرجح بانه لا امر جامع فيه قال وهو شاذ **ومنها** نكرة قد تقدم عليها خبرها

والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له فالخالي نحو زيد
غلامك وعمرو منطلق والجملة على اربعة اضرب فعلية واسمية وظرفية وشرطية نحو زيد ذهب
اخوه وعمرو ابوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار متن

وهو ظرف او جار ومجرور وقد كثر كلام الناس في مثل في الدار رجل فعامة البصريين لا يجيزون رجل في الدار واتفقوا
على تجويز في الدار رجل فاما الكوفيون فقالوا فاعل مثل في الدار زيد فان ارتفاع زيد عندهم ايضا
بالفعل المقدر ورده البصريون لجواز ان في الدار زيدا او لجواز في داره زيد لان الضمير يوجب ان
يكون التقدير زيد في داره وذلك يمنع كونه فاعلا وقال البصريون هو مبتدأ ثم اختلفوا في تعليله
فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تعين للخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة
فينتظر السامع الخبر فلا يلزم من جواز في الدار رجل مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع بقاء الاحتمال
وهذا غير مستقيم **الاول** لان مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فانه جائز باتفاق
مع انه يجوز ان يكون صفة ويجوز ان يكون خبرا فينتظر السامع الجواب فلم يكن هذا الاحتمال
مانعا **الثاني** ان الغرض ان يبين قرب النكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتدأ
وهذا الفرق لم يحصل للنكرة تقريبا من المعرفة **وقال قوم** انما جاز في الدار رجل لان الخبر في معنى الصفة
لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يات الا بعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم
عليه مقدما جاء معرفة وجاء نكرة **ويرد** عليه جواز قائم رجل على انه خبر مقدم **ويجاب** اما بكثرة تصرفهم
في الظروف **واما** بقوة معنى الفعل فيه حتى قال كثير ان الفعل مقدر مراد **واما** ان يكون الظرف يعين
بتقديمه الخبرية **فصل** والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن
له **قال الشيخ** الخبر الذي يتضمن الضمير هو كل اسم من اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات كلها
وانما احتاجت الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها فان كانت في الحقيقة للمبتدأ اسندت الى ضميره
في المعنى وان كانت لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره والا كنت مخبرا بالاجنبي عن الاول واما
غيرها فلا عمل لها فلم تحتج الى ضمير وزعم الكوفيون ان كل خبر لمبتدأ فيه ضمير وتاولوا غير المشتق بالمشتق
وهو تعسف غير محتاج اليه **قوله** والجملة على اربعة اضرب وانما هي على ضربين كما تقدم في
اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزاء سماها فعلية والمتضمنة الشرط سماها
شرطية والمتضمنة للظرف سماها ظرفية والاكثر على ان المتعلق المحذوف في الظرف فعل كاختار
وتقديره استقر فيها لان اصل التعلق للافعال فاذا وجب التقدير فالاصل اولى واستدل بانه
يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكون جملة واجيب بانه تعين الفعل لان الصلة لا تكون الا جملة
بخلاف غيرها وزعم قوم ان المتعلق اسم تقديره مستقر لانه خبر مبتدأ والاصل فيه ان يكون مفردا
فكان اولى والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل كل رجل في الدار فله درهم

ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدا وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور منه

والوقوف فيها في مثل كل رجل عالم فله درهم ثم الاكثر على ان الظرف تضمن الضمير ومعنى الاستقرار لما صار نسيا منسيا لا يذكر واستدل ابو علي على ذلك بامتناع قايما زيد في الدار وشبهه بقولهم كلمته فاه الى في وبعته بابا بابا في ان الاصل جاعلا ومفصلا ولكنه عرفوض تضمنه فاه وبابا بابا حتى صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع اذا قلت هذا حين اسلو ذكرتها وظلت لها نفسي تتوق وتنزع ويقربه انه لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير يحذف وقامته فيكون اجمع موكدا لغير مذكور واستدل بانه كان يجب ان يرتفع زيد في الدار بالفاعلية لا بالابتدا واتفقوا على انه لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث لو نوهم بلا فايدة بخلاف ظرف المكان وبخلاف المعاني وقولهم الليلة الهلال متأول اي حدوث الهلال وكذلك قوله اكل عام نعم تحوونه واما مثل قولهم اليوم يومك فوجهه ان المعنى اليوم حصول الحين المنسوب اليك لانه قد يطلق اليوم بمعنى الحين مثل اتيتك يوم فلان امير ونحوه وما اجازه الكوفيون من اليوم عشرون يوما اي حصول عشرين يوما واما ما اجازه بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة واليوم السبت بتاويل عمل الاجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت ضعيف يأباه المعنى واجازه بقية الايام اضعف **ثم قال** ولابد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من ضمير يعود اليه وانما كان كذلك ليحصل الربط بين الخبر والمخبر عنه والا لكان اجنبيا وقد يكون الضمير معلوما كثيرا في ذلك النوع من الكلام فيستغني عن التصريح به كما مثل **قوله** ويجوز تقديم الخبر على المبتدا كقولك تميمي انا ومشنوء من يشناك **قال الشيخ** انما حسن تقديم الخبر على المبتدا لان المتكلم اذا قال زيد من زيد قايم تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من انه قايم او قاعد الى ما لا يحصى كثرة فاذا قدم الخبر ارتفع هذا الاشكال وقول الكوفيين لا يجوز تقديم الخبر في غير او جنبة استفهام ونحوه مردود بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشناك وسوا محياهم ومماتهم ومثل بقوله سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم في تقدير الخبر وقال المعنى سوا عليهم الانذار وعدمه وانما يتم مثلا لما ذكره اذا جعل سوا خبر مبتدا مقدما واما اذا جعل سوا خبر ان وانذرتهم ام لم تنذرهم فاعلا لها خرج عن هذا الباب وهو قول كثير من الناس ولكن الذي ذكره هو قول الاكثر وهو الصحيح لان سوا ليس بصفة في الاصل وضعه فاجراوه على باب الاسمية اولى من اجرائه على باب الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقديره فاعلا احسن الا ترى ان قولك مررت برجل قايم ابوه احسن من قولك مررت برجل قايم ابوه وقولك مررت برجل سوا

هو وابوه احسن من قولك مررت برجل سوا هو وابوه فكذلك ههنا اذا جعلته غير فاعل فكون سوا خبرا مقدما كان اولى من جعله فاعلا فيكون سوا خبر ان واما قوله انذرتهم ام لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر واصله كما مثل وانما عدل به عن اصله تقوية لمعناه في غرض التسوية فان همزة الاستفهام وام نص في استوا ما وقع بعدهما فلما قصد الى تقرير معنى الاستوا استعمل ذلك اللفظ مجردا عن معنى الاستفهام منقولا للاستوا خاصة وهم ينقلون الكلام وان كان في الاصل لمعنى الى معنى اخر لاجل تعرضه لذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما انا فافعل كذا ايها الرجل ولا يعنون الندا وانما يقصدون الاختصاص لما في الندا من معنى الاختصاص وتشبيه بذلك مع تميمي انا يشعر بانه عنده من قبيل الجاري ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكره قبله والظاهر انه مما التزم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرته وسره ما فهم منهم من المبالغة في معنى الاستوا حتى جعلوا ما ذكرناه من التغير فناسب تقديمه تنبيها على المبالغة وعلى التغير وقول ابي علي سوا مبتدا لان الجملة لا تكون مبتدا مردود بان المعنى سوا عليهم الاستغفار وعدمه وبانه كان يلزم عود الضمير عليه ولا ضمير يعود عليه في هذا الباب كله وقد تقدم الكلام على تقديم الخبر على المبتدا ان كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قوله سلام عليك وويل له فاورده اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا فهذا نكرة وخبره ظرف ولم يلزم تقديمه فقال هذا المصحح للابتدا به غير التقديم كما ان المصحح لقولك رجل عالم في الدار غير التقديم ثم بين المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره وان كان بابه ما تقدم وبين ان المصحح كونه في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب واذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما نسبته الى فاعل فعله فتخصص لان معنى سلام سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل فعل المقدر ونحوه الرفع على ذلك المعنى فهو مخصص في المعنى اذ تقديره سلامي او سلام مني فقد صار مقربا من المعرفة لذلك **ثم قال** وفي قولهم اين زيد وكيف عمرو ومتى القتال عطفه على قوله فيما وقع في قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا فهذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدا ولا يكون الا مقدما ولا يكون الا خبرا وانما كانت مقدمة لانه قسم من اقسام الكلام وكل باب من ابواب الكلام فالقياس ان يتقدم اوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والتمني والنفي والترجي والعرض والتشبيه والندا وانما كان كذلك لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلم السامع من اول الامر ليفرغ فهمه لما عداه ولانه لو كان متاخرا لجوز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من كل واحد من اقسام الكلام فيبقى في حيرة

ويجوز حذف احدهما فمن حذف المبتدا قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحا المسك والله او رايت شخصا عبد الله وربي ومنه قول الرقش اوقال الخليع ومن حذف الخبر قولك خرجت فاذا السبع وقول ذو الرمة فياظبية الوعساء بين حلاحل وبين النقا الت ام ام سالم وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين اى فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده

واشتغال خاطر وانما كانت خبرا لانك اما ان تجعل اين مبتدا وزيد الخبر او لا باطل ان تكون هي واشالها مبتدا لان المبتدا والخبر شي واحد والمبتدا يكون مرفوعا ومحال ان يكون الاينية هي زيد وزيد هو الاينية واذا ثبت ذلك فلا يجوز الا ان تكون خبرا واذا كانت خبرا كان ظرفا متعلقا بمحذوف وذلك المحذوف هو في المعنى لذلك المبتدا المذكور **قال** ويجوز حذف احدهما **قال الشيخ** الحذف على قسمين واجب وجائز فالجائز ان تقوم قرينة لفظية او حالية على الحذف فمن حذف المبتدا اذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله وذلك عند راى الناس الهلال وشبهه والحذف الذى يكون واجبا يقع مع ما تقدم لفظ موقع الخبر كسد مسده فحينئذ يكون الحذف واجبا وسياتى امثلة تدل على ذلك **ثم قال** ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع فاذا ههنا للمفاجاة وهي تدل على الوجود فلا يخلو اما ان تريد وجودا مطلقا او لا تريد ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود ولكن اردت قياما او قعودا او ما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا قلت زيد في الدار فاما ان تريد الوجود او امرا اخر كما تقدم فان اردت الوجود فلا تاتى به وان اردت غيره لم يكن بد منه اذ ليس فيه ما يدل عليه وقوله عز وجل فصبر جميل يحتمل الامرين يعنى من حذف المبتدا او حذف الخبر **قال الشيخ** الا ان حذف المبتدا اولى من وجهين احدهما ان حذف المبتدا اكثر وحمل الشي على الاكثر اولى من حمله على الاقل الاخر ان الكلام سيق للمدح بحصول الصبر فجعل المبتدا محذوفا يحصل هذا المعنى وجعل الخبر محذوفا لا يحصله لانه غير مخبر بان الصبر الجميل اجمل من قام به ولذلك يقول المتكلم ان الصبر الجميل اجمل ولم يتزوج منه شى الثالث ان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغى ان تكون على معناها وهي منصوبة وهي في النصب اذا قلت صبرت صبرا جميلا فانت في حال النصب مخبر بالصبر واذا جعلت المبتدا محذوفا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو موافق للمنصوب فهو اولى والاخر هو ان المبتدا اذا كان محذوفا كانت قرينة حالية وهو قيام الصبر به دليلا على المبتدا المحذوف فيحسن حذفه واذا كان الخبر هو المحذوف وليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوصية الخبر المحذوف كان ما ذكره من حذف المبتدا اولى **ثم قال** وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده وقد تقدم ضابط ذلك وقد قيل في المرفوع بعد لولا انه فاعل بفعل مقدر اى لولا حصل او وجد وليس ببعيد والاستدلال لهم بانه لو كان مبتدا لكان ان مكسورة لانه تنصب لانهما اذا وقعتا موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزما حذفه والاستدلال عليهم بانه لو كان فاعلا

وما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم الزيدان وضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجل وضيعته اى مقترنان

لم يدخل ان لا يتصل لانها حينئذ واقعة موقع الفاعل لانها دخلت على الفاعل **ثم قال** ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم الزيدان **قال الشيخ** ليس هذا من باب المبتدا المحدود على الحقيقة كما تقدم الكلام عليه في اول المبتدا وانما سماه مبتدا لما تقدم من ان المبتدا في التحقيق الاسم المجرد الذى لم يصدر الكلام ولا يحتاج في التحقيق الى خبر لانه في معنى ايقوم الزيدان فقائم مخبر به كالاخبار بالفعل والزيدان مثله في ايقوم الزيدان وانما ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيما ذكرناه ونحو اقائم زيد يجوز ان يرتفع على المبتدا فيكون زيد فاعلا ولا ضمير فيه ويجوز ان يكون خبرا لمبتدا مقدما فيه ضمير لزيد واما نحو اكرم منك زيد فلا يكون مبتدا وزيد فاعلا لانه لا يرفع الظاهر ولكن خبرا مقدما على زيد او مبتدا خبره زيد وعلى الوجهين يحمل اكرم منك الزيدان ايضا لتعذر الاخبار باكرم منك عن التثنية والجمع وغيرها واما من جوز مررت برجل خير منك ابوه بالخفض في خير فيجوز ان يكون اكرم منك زيد من باب اقائم الزيدان واختلف في قائم ان قائما الزيدان فاجازه ابو الحسن اما من منع قائم الزيدان فلا وجه لجوازه لانه فرعه واما من اجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتدا ويحتمل المنع لانه في معنى الخبر عن الزيدين ومن حذف الخبر وجوبا قولهم لولا لافعلن ونحوه وتقديره قسمي او يمينى لسد الجواب مسده كما ذكر في لولا **قوله** ضربي زيدا قائما واخواتها **قال الشيخ** ضابط هذا الباب ان يتقدم مصدر او ما هو في معنى المصدر منسوبا الى فاعله او مفعوله وبعده حال منهما او من احدهما الى معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر وللنحويين فيه ثلاثة مذاهب احدها وهو مذهب اكثر المحققين من اهل البصرة ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف متعلق الظرف على القياس المعروف وهو ان الظرف اذا وقع صلة لموصول او صفة لموصوف او حالا لذى حال او خبرا لمخبر تعلق بمحذوف اذا كان متعلقه عاما وهو مطلق الوجود ثم لما كان الحال شبيه بالظرف في حذف لدلالته عليه فبقي ضربي زيدا قائما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدا وهو على القول الاول يكون الحال من تتمة الخبر المقدر والمذهب الثالث وهو مذهب بعض المتاخرين واختاره الاعلم ان التقدير عنده ضربت زيدا قائما فضربي ههنا وان كان مصدرا قائم مقام الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما استقلت في اقائم الزيدان والمذهب الصحيح هو الاول وبيانه ان المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وكذلك اذا قلت اكثر شربي السويق ملتوتا فان معناه ما اكثر الشرب الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم كذلك الا على تقدير البصريين وبيانه ان المصدر المبتدا اضيف واذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف

اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها وجموع الاجناس التي لها واحد اذا اضيفت ايضا عمت الا
ترى انك اذا قلت ماء البحار حكمه كذا عم جميع مياه البحار وكذا اذا قلت عبيد زيد حكمه كذا عم جميع عبيد
زيد فقد وقع المصدر اولا عاما غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال
القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر من عمومه لان الخبر عن جميع المخبر فلو قدرت بعض
ضرب زيد ليس في حال القيام لم يكن مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربي زيدا الا
في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال من تتمة المبتدا فيكون الخبر عنه مقيدا بالقيام
فيتخصص ويكون المعنى الاخبار عن الضرب في حال القيام انه حاصل فلو قدرت ضربا في غير حال القيا
لم يكن مناقضا اذ لم يخبر الا عن ضرب في حال القيام بالحصول والاخبار عن شيء عام او خاص بالحصول
لا يمنع الاخبار عن غيره باثبات الحصول او نفيه وايضا فانه اذا قال القائل اكثر شربي السويق
ملتوتا وجعلناه من تتمة الشرب صار المعنى الاخبار عن اكثر شرب السويق ملتوتا انه حاصل فيجوز على
هذا ان يكون شربي السويق غير ملتوت اذ لم يخبر الا عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول واكثر شرب
سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع شرب سويق غير ملتوت اضعافه وبيانه انا لو قدرنا انه
شرب سويقا ملتوتا ثلث شربات وسويقا غير ملتوت الف مرة فاراد ان يخبر عن تسعة من الاولى
بالحصول لقال اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل فيبقى بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الاول الاخبار عن اكثر
الشرب غير مقيد بالتت مخبرا عنه بحصوله ملتوتا فلو قدرت اكثرية اخرى غير ملتوت لكان مناقضا
وعليه المعنى وايضا فانه يخرج عن هذا الباب لان الاتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا
لا تمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز ضربي زيدا قائما خير من ضرب عمرو ونحوه فلا يكون مما التزم فيه
حذف الخبر وكذلك ضربي زيدا قائما يوم الجمعة فان قلت فهذا يصح على كل تقدير قلت انما يصح عندنا
اذا كان يوم الجمعة متعلقا بقائم لا ان يكون خبرا وفساد المذهب الثالث من وجهين من حيث اللفظ
ومن حيث المعنى اما اللفظ فانه لو كان المبتدا قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل
بفاعله في قولك اقائم الزيدان اذ لو قلت ضربي او ضربي زيدا لم يكن كلاما واما من حيث المعنى فلان
الاخبار يقع بضرب عن زيد في حال القيام ولا يمنع هذا المعنى من ان يكون ثمة ضرب في غير حال
القيام الا ترى انك اذا قلت ضرب زيد قائما لم يمنع من ان يكون ضرب قاعدا وهو عكس ما ذكرناه
في بطلان مذهب اهل الكوفة وقد ذكر بعض النحويين لبعض هذه المسائل وجها رابعا وهو اخطب
ما يكون الامير قائما وشبهها فزعم ان ما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب مبتدا مضافا الى ان افعل

لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذن نفس الظرف المقدر من غير متعلق لانها هي الخبر بها كالوقت
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل لاستقام على
تقدير حذف مضاف وتقديره زمان ضربي زيدا قائما فلا يحتاج الى حاصل على هذا وانما خصوه بما
فيه ما لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا ولم يجيزوه في غير ما فيه ما لقلة وقوع المصدر ظرفا فان قيل لعل قائما
خبر كان فلم اخترت عنه من وجهين احدهما انه لو كان خبر الكان تعريفه وهو لا يجوز تعريفه الا كونه لو كان
خبرا لكان لم يكن فيه دلالة على الظرف والحال له ولا دلالة عليه وقد اجيز في قوله اخطب ما تكون فتية
تسعى بينهما الكمل حمول اربعة اوجه رفع الاول وفتية ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه
واشكلها نصبهما والوجه ان يجعل تسعى الخبر والظرف وفتية حالا من الضمير في تكون **قوله** كل
رجل وضيعته اي وحرفته فيه مذهبان احدهما ان الخبر محذوف ويكون الواو ههنا بمعنى مع فقد
على المقارنة فيكون معناه مقرونان والاخر انه ليس ثمة خبر محذوف اصلا بل هذه الواو بمعنى مع
فكانك اذا قدرت مع لم تحتج الى الخبر فكذلك ههنا فان قيل لم لم تنصب فالجواب انها انما تنصب اذا
كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه ههنا فلا نصب وكان ينبغي ان يمثل في حذف الخبر
لزوما بمثل لعمرك لافعلن ايضا وقالوا في انت اعلم وربك انه منه فان التقدير وربك مجازيك
كانه جرى مجرى المثل واستغنى بعلم الاول ولما كان المعنى في المقدر المجازاة فيه **قوله فصل**
وقد يقع المبتدا والخبر معرفتين معا كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا **قال الشيخ** يرد على
هذا ان الاخبار هي محط الفوائد وذلك لا يحصل الا بما يجهله المخاطب اما اذا كان معرفة فلا اخبار
بل لا فائدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب ان الاخبار ههنا لم يقع بالفعل الذي هو القيام وانما
وقع بالذات وفائدته اخباره عما كان يجوز انه متعدد بانه واحد في الوجود وهذا انما يكون اذا
كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه او احدهما في ذهنه والاخر في الوجود فيجوز ان يكونا متعددين
فاذا اخبر المخبر باحدهما عن الاخر كان فائدته انهما في الوجود ذات واحدة وهذا فيما كان متغاير اللفظ
نحو زيد المنطلق وان كان لفظه لفظا واحدا فلا يستقيم فيه هذا التقرير وانما يستقيم فيه حذف
مضاف باعتبار حالين كقولك شعري شعري وانا انا وتقديره شعري الان مثل شعري فيما تقدم
اي المشهور المعروف بالصفات التامة وبعده لله دري ما اجن صدري تنام عيني وفؤادي
يسري مع العفاريت بارض قفر وكذلك قولهم الناس الناس اي الناس كالذي تعرف **قوله**
وقد يجيء للمبتدا خبران فصاعدا كقولك هذا حلو حامض **قال الشيخ** ان قيل كيف يصح الاخبار

ومنه قولك انت انت وقول ابي النجم انا
ابو النجم وشعري شعري ولا يجوز تقدير
الخبر هنا بل ايهما قدمت هو المبتدا منه

اذا تضمن المبتدا معنى الشرط جاز دخول الفا على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول او النكرة الموصوفة
اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم
عند ربهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وكقولك كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم فاذا دخلت ليت ولعل لم تدخل
الفا بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب متن

بامرين متضادين في حالة واحدة فالجواب انه لم يرد انه حامض من كل وجه او حلو من كل وجه وانما
اراد ان فيه طرفا من هذا وطرفا من ذاك وهذا ليس بمتناف ولذلك وقع في بعض النسخ وجميعها اولا
ثم الاخبار المتعددة على قسمين قسم لا يستقل فيه المعنى الا بالمجموع وقسم يستقل بكل واحد منهما فتبينه
على القسمين وما يورد على نحو حلو حامض من انه ان كان في كل واحد منهما ضمير فهو فاسد لانه يؤدي
الى ان يكون كل خبرا على حياله وان كان في احدهما فتحكم وان لم يكن فاسد فالجواب نقول بالقسم الاول
ولا يلزم ان يكون كل خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضميران على اصلهما والمعنى فيه حلاوة
وفيه حموضة وكان القياس جمعهما بالعطف الا ان خبر المبتدا من نحو عالم وعاقل سايغ فيه الامران مع
الاستقلال فكان هذا الجري وتضمنا بالجبار معنى من ضميرا آخر عايدا على المبتدا واستشهد بقوله
تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد على ان للمبتدا اخبارا لانه هو مضمر
فلا يكون موصوفا فتعين ان يكون ما بعده خبرا عنه هذا مثل ما هو متعين لما ذكر **قوله** واذا
تضمن المبتدا معنى الشرط الى آخره **قال الشيخ** انما تضمن المبتدا معنى الشرط في هذه الصورة التي
ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لان الذي في قولك الذي ياتيني فله درهم للعموم لا للعهد
وكذلك النكرة في كل رجل ياتيني فله درهم **وقوله** اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان
الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف لانه يتعلق بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله تعالى
الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية **وقوله** وما بكم من نعمة فمن الله **قال الشيخ**
فيهما اشكال من حيث ان الشرط وما شبه به يكون الاول سببا للثاني تقول اسلم تدخل الجنة
فالاسلام سبب لدخول الجنة وههنا على العكس وهو ان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني
كونها من الله عز وجل فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني من جهة كونه فرعا عنه وتاويله
ان الآية جي بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوك
او مجهول سبب الاخبار بكونها من الله عز وجل فتحقق اذن ان الشرط والمشروط على بابه وان
ذلك صحيح من حيث ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون معنى الشرط فيه اما مضمونها واما
الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار الآية ومثال الخطاب
بها قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس والمعنى بالمضمون نسبة الجملة كقوله فلهم اجرهم
فثبوت الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها ان يكون نفس
الاعلام بها هو المشروط لا مضمونها الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو المشروط

كان

كان المعنى ان استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سببا للمشروط ومن ثم وهم من قال ان
الشرط قد يكون مسببا واذا جعلنا الخطاب او الاخبار بنفس الجملة هو المشروط اندفع الاشكال **قوله**
فاذا دخلت ليت ولعل لم تدخل الفا بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب فحجة
صاحب الكتاب ان يقال انه حرف يمتنع دخوله على الشرط فلا يدخل على ما اشبه الشرط قياسا على ليت ولعل
وتقريره ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله لانه قسم من اقسام الكلام وقد تقدم ان ان لا يليها الا معمولها
فلو دخلت على الشرط فلا تخلو اما ان تعمل او لا وكلاهما ممتنع ووجه امتناعهما ظاهر وايضا فان كلا
منهما له صدر الكلام فيتنافيان وقال الاخفش دخولها في خبر ان جائز والدليل عليه وروده في
القرآن وكلام العرب فالوارد في القرآن قوله ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الى قوله فلهم
عذاب جهنم وما احتج به سيبويه انما يصح ان لو اعتبر الواضع وطالما يعتبره ودل على انه ملغى وليس
لمذهب الاخفش رد وعلة الاصل على المذهب الاخفش غير ما ذكره سيبويه وهو ان ليت ولعل انشا
وما يقع خبرا لهما غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضتين من وجه
واحد لانه يؤدي الى ان يكون ما بعد الفا محتملا غير محتمل وعلة سيبويه في الاصل المقيس عليه
انهما حرفان يقتضي كل واحد منهما ان يكون كل واحد منهما له صدر الكلام فلا يجتمعان لانه
يؤدي الى التناقض والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم ومع انه قد ثبت القادح في
لسيبويه من قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم باعتذارات ثلثة احدها
قالوا ان الفا زايدة وهذا ليس بشي لان سيبويه لا يقول بزيادة الفا فكيف يحتجون له بشي
لا يقول به الثاني ان ان لم تدخل على الذي ونحن كلامنا في ان التي تدخل على الذي وليس ايضا
بشي لان الصفة والموصوف كالشي الواحد فلا فرق بين ان تدخل على الموصوف او تدخل على
الصفة الثالث قالوا ان الفا ليست بزايدة وانما هي عاطفة جملة على جملة ويكون خبر ان قد
تم بقوله قل ان الموت الذي تفرون وهذا اقواها وهذا كله بحث المتاخرين والظاهر انه منحج
على نقل الزمخشري وقد اوضحه معللا في غير المفصل وهو بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد
استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما الفقه
فيبعد منه وقوعه في مخالفات الفصحاء وقد يورد على مثل قل ان الموت ان الفرار ليس بسبب
الموت فكيف اجيب به واجيب من وجهين احدهما ان المعنى ان الفرار المظنون سببا للنجاة
سبب الاخبار بملاقاة الموت معه كما ذكره في غيره والثاني ان ما يلزم على حال يحسن ان يبنى

جزا على انه الاخوك فيجي الباقي من طريق الاولى مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
وقوله شعر ومن هاب اسباب المنية يلقها • وان رام اسباب السماء بسلم • واذا جاز
ذلك في صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المكرم فاني اكرمه في هذا الباب نظر وكذا
كل رجل يكرمني فاني اكرمه ونحوه مما وصل باسم فاعل او مفعول او نحوهما قال صاحب الكتاب خبر ان واخواتها
هو المرفوع في قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك قال الشيخ انما لم يحد خبر ان لانه اما ان
يحد باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ فاما باعتبار المعنى فقد تقدم ما يرشد اليه وهو خبر المبتدا واما
من حيث اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل عند البصريين هو ان والدليل عليه انه شي اقتضى
شيئين اقتضاء واحدا فكان عاملا كعلمت والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل
دخول ان وحجتهم ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضائه اياه وذلك الاقتضاء باق وهذا
فاسد لان الاقتضاء في اخوك باق ايضا في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على
حاله لوجب ان لا ينصب زيد بان وقد انتصب فدل على انه ليس بباق قالوا ان ضعيفة
عن معاني الافعال فلا تعمل في الجزئين عمل الافعال وبيان ضعفها قوله • لا تتركني فيهم شطيرا •
اني اذا اهلك او اطيرا • بنصب اهلك وقولهم ان بك زيد ماخوذ ومثل • كان من فيات العز •
كان في ديارهن الشمس • ومثل • ان لله در قوم يزيدونك بالبغض والشقاء شقاء • وقد
اول اني اذا اهلك على معنى اني اقول والقول يحذف كثيرا او على حذف افعل والباقي على ضمير
الشان وانما قدم منصوبها على مرفوعها لاوجه ثلثة احدها للفرق بينها وبين ما شبهت به
وشبهها بالافعال ظاهر فلم يحتج الى ذكره والثاني ان الفعل الذي شبهت به له عمل اصلي
وعمل فرعي فالاصل ان يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي ان يتقدم منصوبه على مرفوعه
وهذه فرع فعملت عمل الفرع الثالث انه انما قدم لئلا يؤدي الى المحذور وهو الاضمار في الحرف
لانك لو قلت ان زيد قائما فقيل اجعل مكان زيد ضميرا لكنت اما ان تاتي به متصلا او منفصلا
وكلاهما فاسد فالذي يؤدي اليه فاسد وبيانه انك لو اتيت به متصلا لم يخل ان تكون
ضمير النصب او الرفع فان كان ضمير الرفع فهو فاسد لانه يؤدي الى الاستتار في الحروف وان
اتيت به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع وان كان منفصلا لم يخل اما
ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يستقيم لان المضمر اذا ولي عامله وجب ان يكون
متصلا والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا وقوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدا من اضافه

والحواله وشرايطه قايم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا يعني باضافه كونه معرفة ونكرة ومفردا
وجملة وباحواله كونه مقدما ومؤخرا ومحذوفا وبشرايطه انه اذا كان جملة فلا بد له من قرينة اما [illegible]
واما مقاليه واذا كان ظرفا والمبتدا نكرة فلا بد من تقديم الخبر فان قيل ما الذي من قوله وجميع ما ذكر
في خبر المبتدا من اضافه واحواله وشرايطه قايم فيه ان يجيز ان زيدا اضربه لانه يجوز زيد اضربه
فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يذكر ذلك اصلا واذا لم يذكره فانما حكم باشتراكهما فيما ذكر لا
فيما لم يذكره فقوله وجميع ما ذكر انما اراد وجميع ما ذكره لا انه اراد وجميع ما يكون خبر المبتدا
يصح ان يكون خبر لان والثاني وهو الاقوى لشموله الجواب عن هذه الصورة وغيرها انه لم يرد
بقوله وجميع ما ذكر الى اخره الا ان خبر ان مشارك لخبر المبتدا في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا
لان لشرايطه وانتفاء موانعه لا ان كل موضع صح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يكون خبر لان
ولذلك لا يلزم ان تاتي زيدا ولا ان من ابوك واين زيد المبتدا وخبره بالاتفاق فان قيل هذا يؤدي
الى الدور لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم يعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف الا بعد
تحقق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمنا انه ليس بدور الا انه تبطل فايدة التعريف لانه اذا
قصد الى تعريف خبر ان بكونه خبر المبتدا وكان خبر المبتدا منقسما باعتبار خبر ان في صحته بعضه وامتناع
بعضه كان تعريفا للاخص بالاعم واجيب انه لا يتوقف كونه صالحا لان يكون خبر ان على العلم الا
بان يعرف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدا وخبر لا منافاة بينهما وبين ان فيصلح ان يكون
خبر المبتدا خبر لان فينتفي الدور واما الثاني فانه انما يلزم لو كان قصد الى التعريف به ولا يعرف
احد خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام معناه ان الخبر الذي يصح دخول ان عليه وعلى مبتدئه بقوله
هو المرفوع في قولك ان زيدا اخوك ولعل بشرا صاحبك فلم يثبت انه خبر لان الا بعد اعطاء احكام
الخبر من حكمه انه انما حكم باحكام خبر المبتدا بعد صحة كونه خبر لان واما كل موضع يمتنع ان يكون خبرا
لان من اصله فلا يحكم عليه بشي قوله وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا الى اخره وهذا
ظاهر على ما بينته واما قول الاعشى • ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا • فواضح ايضا
اي ان لنا محلا وهو موضع استشهاده اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة وان في السفر
الراحلين عنا مهلا اي ابعادا اي طولا وروي مثلا اي لنا فيهم مثلا وقد روي في كتاب سيبويه وان
في السفر ما مضى مهلا فيكون ما مصدرية تقديره مضيهم فيكون التقدير بدل اشتمال وبعد ان
محلا استار الله بالبقاء وبالعدل • وولى الملامة الرجلا • وتقول ان غيرها ابلا وشاء لمن راى لك

خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك وقول حاتم ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل امرين احدهما ان يترك حاليته الى اللغة الحجازية والثاني ان لا يجعل مصبوح خبرا ولكن صفة محمولة على محل الاسم المنفي وان تفتقد الخبر ايضا لان لا تحذف هاهنا حذوا من حيث انها نقيضها وان من الاسماء لزومها فصل وبحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون لا اهل ولا مال ولا باس ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله في الوجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا منه

لك امتعة او خيل او غير ذلك فقال هل لك غيرها فتقول ان غيرها ابل وشاء اي ان لنا غيرها ويحتمل ان يكون ابلا منصوبا على التمييز من غيرها او بدلا من غيرها او موصوفا لغيرها وقد تقدم عليه فلا بد ايضا من تقدير تقدير الخبر لئلا يؤدي الى ان يلي ان ما ليس باسمها ولا خبرها وقال يا ليت ايام الصبا رواجعا والناس فيه ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب البصريين ان رواجعا منصوب على الحال وخبر ليت محذوف تقديره يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا فيكون حالا من الضمير في لنا اي يا ليت ايام الصبا مستقرة لنا في حال كونها رواجعا ومذهب الفراء ان ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قائما كذلك هذه ومذهب الكسائي ان رواجعا منصوب باضمار تكون فيكون من باب ما اضمرت فيه كان قال ومذهب البصريين اولى لو قد ثبت حذف الخبر مع ارادته وهو معنى ما حملوه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة نصبا في الجزئين فيحمل عليه البيت ولا يثبت مثل ذلك الا بثبت واما مذهب الكسائي وان كان خيرا من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان وقد وقع في بعض النسخ وقد اكثر حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه ارادك اثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا الكلام بمجرده غير مستقيم لانه لم يسمع عن العرب ولا يستقيم ان يقولوا ليت شعري مقتصرا من غير انضمام شيء آخر اليها وانما المعروف ليت شعري اي لا علم عندك او زيد عندك او عمرو ونحو ذلك وقوله شعر ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون محمول على الحذف للقرينة والمعنى اجتمع امرئ او انعود كما كنت ونحوه لا انه نير شيء ونصب مسافر على النداء ومعنى ليت شعري من ابوك ونحوه ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول الا ترى الى مثل ذلك في كلامهم كقولك علمت من ابوك ولا خلاف ان من هاهنا استفهام والمراد هاهنا علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فرأى ان الا انه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل لو كان زيد لكان كذا فاثبته فيما حذف فيه الخبر ثم رأى انه يصح ان يطلق عليه الخبر كما يطلق على الجار والمجرور انه خبر اولا لنه على المتعلق الذي لا بد منه فكانه مذكور فاستقط او يكون الامر بالعكس قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك قال الشيخ لا يدل على اثباته عند الحجازيين اذ يحتمل ان يكون صفة على محل لا وكونه يجعل على مذهب الحجازيين خبرا وفي مذهب التميميين صفة تحكم وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل

اسمها ولا المشبهتين بليس هو في قولك ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك وشبههما بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر الا ان ما اوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعا فقيل ما زيد منطلقا وما احد افضل منك ولا تدخل لا الا على النكرة فقيل لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا وقيل لا بمعنى ليس قليل ويشهد بعض الكتاب من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح منه

المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين منه

الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله ولا كريم من الولدان مصبوح وهو مثل ما استشهد به لاهل الحجاز وبعضهم يقول البيت لحاتم والجرمي يقول لابي ذؤيب وقبله هلا سالت هداك الله ما حسبي عند الشتاء اذا ما هبت الريح ورد جازرهم حرفا مصرمة في الراس منها وفي الاصلاب تمليح اذ اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح وفي كلام سيبويه ما يدل على ان رفع خبر لا بالابتداء الذي كان رافعا قبل دخول لا لان لا وما عملت فيه في موضع رفع وهو ضعيف لانه في ان ودو الفقار سيف كان لمنبه بن الحجاج فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر ودعي الفقار وعلي في قوله لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي لا يصح ان يكون خبرا لانه مستثنى من منكوب والمستثنى كذلك لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه ذكر المنصوبات قال صاحب الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ولم يتعرض لحده في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دل عليه من اسمه في قوله المفعول المطلق لان معنى المفعول المطلق هو الذي فعل على الحقيقة من غير تقييد فلما كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكره لم يزد عليه ثم قال هو المصدر فذكر اسما من الاسماء الذي هو اشهر اسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرين فانهم لا يكادون يقولون الا المصدر ولا يكاد بعضهم يقولون المفعول المطلق ويجوز ان يكون خصه بهذا الاسم تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين في انه مشتق من الفعل ولذلك تعرض بعد قوله هو المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان هو وغيره سواء في تفسيره وترجح هذا الاسم بمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو فيه كان اولى من غيره لزيادة بفائدة مخصوصة مقصودة ثم ذكر بعض الاسماء التي ليس فيها ما تقدم وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدها الاسم الذي هو اقلها ذكرا وهو قوله الفعل ومقتضى مذهب الكوفيين ان يسمى المصدر صادرا والفعل مصدرا لان المصدر محل الصدور وهو عندهم الفعل والصادر من حصل له الصدور وهو المصدر عندهم واجاب ابن الانباري بانه مصدر بمعنى مفعول لانه اصدر عن الفعل مثل مركب بمعنى مركوب ومشرب بمعنى مشروب واجيب عنه بانه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولم يسلم فانه ورد وقال بعضهم المصدر ما حصل من الصدور كما حصل الصدور المحل المصدور عنه حصل للصادر واجيب عنه بتخليط لاسم المكان بالفاعل وقيل سمي مصدرا لانه ذو صدور واجيب بانه يلزم ان يسمى الفاعل مصدرا لانه ذو فعل وهذا بحث لفظي وقد استدل البصريون بان معنى الاشتقاق موافقة

وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وقوله وتبتل اليه تبتيلا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا متن

لفظين فحروفهما الاصول ومعنى الاصل فاذا جعل الفعل اصلا لم يستقم لانهما لم يتفقا في معنى الاصل وان جعل المصدر اصلا استقام وانه لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستقم معنى الاشتقاق لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا يعتبر معنى اصلا وكلاهما ظاهر الفساد واستدل الزجاج بانه لو كان الامر كذلك كما زعموا لم يكن مصدر الا وله فعل لكون المصدر فرعه وليس بواضح لانه مشترك الالزام اذ يقال لو كان الامر بالعكس لكان كل فعل له مصدر لكون الفعل فرعه ونحو نعم وبئس وليس نعال ولا مصدر لها واستدل ابن السراج بانه لو كانت المصادر مشتقة من الافعال لم تختلف كما لم تختلف ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما وهو ضعيف ومشترك الالزام واستدل الكوفيون بان المصدر اعل لاعلال الفعل فكان فرعا واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته اصلا فانه يكون فرع اعلال الكوفي واحد فرع اعلال يعد وليس فرعا في غيره قالوا اكد به والتاكيد فرع واجيب بما تقدم قالوا عمل في المصدر والمعمول فرع واجيب بان الحرف عامل وليس معموله فرعا له ثم قال وينقسم الى مبهم وموقت ويعني بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل ولا يفيد سوى التاكيد ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل ثم هو على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب يستفاد منه العدد **قوله** وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه الى اخره

قال الشيخ نبه على انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون مطابقا للفعل الذي ينتصب به في اللفظ بل يجوز ذلك ويجوز خلافه ولذلك كان الحد شاملا للمعنيين جميعا ولكن الشرط فيهما جميعا المعنى **ثم قال** وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فاثبت اسم المصدر لانواع المصدر ونفاه ولا يستقيم ان يذكر نوع شيء وينفي اسم جنسه عنه والجواب ان المصدر الثاني لم يرد به ما اريد بالمصدر في اول الباب من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل ويطلق ويراد به كل اسم حدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقلت قولا فالاول هو الذي يقصد في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر فاذا ثبت ذلك فقوله وهو على ضربين مصدر يعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه فجاز ان ينتفي المصدر عن بعض اقسام الاول لانه لم يطلق باعتبار المصدر الاول فثبت ان الذي نفاه غير الذي اثبته والتناقض انما يلزم اذا كان عين ما اثبت هو عين ما نفى واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم منه تناقض باتفاق ثم قسم المصدر الثاني الى قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه موافقا له في اصل الاشتقاق وقسم ليس كذلك

وغير المصدر نحو قولك ضربته انواعا من الضرب واي ضرب وايما ضرب ومنه رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء لانها انواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا متن

فالاول نحو قوله عز وجل والله انبتكم من الارض نباتا وقوله وتبتل اليه تبتيلا لان تبتيلا وان كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر لتبتل ولكنه يلاقيه في الاصل الاشتقاقي اذ الجميع من باب واحد وهو الباء والتاء واللام وكذلك انبتكم من الارض نباتا وفي مثله قولان احدهما ان تبتيلا بمعنى تبتلا وهو ظاهر قوله مما هو بمعناه وكذلك انبتكم من الارض نباتا والثاني انه لما كان تبتل مطاوع بتل كان متضمنا له وكذلك انبت وان كان على العكس من تبتل ويلزم على الاول الوقوف على المسموع فلا يقال كسرته انكسارا ولا انكسر كسرا اذ لم يثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم والثاني نحو قعدت جلوسا وحبست منعا لان جلوسا وان كان له فعل مشتق منه فليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه بمعناه لان ذلك مشروط في جميع الباب **ثم قال** وغير المصدر وقد تبين انه اراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي ليس له فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعا من الضرب لان الانواع ليست مصدرا باعتبار ان لها فعلا يجري عليه اذ النوع انما هو موضوع لقسم من اقسام الشيء على اي صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المخصوص مرادا به ضرب مخصوص بيانا لما فعله الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك وكذلك اي ضرب وايما ضرب **ثم قال** ومنه رجع القهقرى فنبه على انه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسما من اسماء الفعل لا ينطلق على غيره بخلاف قولك انواع اذ الانواع تكون للفعل وغيره وبين النحويين اختلاف في ان نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولا مطلقا هل لكونه اسما من اسماء الفعل قصد به ههنا بيان ما فعله فاعله او صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها واقيمت مقامه فانتصب نصبه وعومل معاملته والاختيار الاول ولذلك نبه عليه فقال لانها انواع من الرجوع والاشتمال والقعود والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقا ولو كانت صفة لجرت على موصوفها اما لازما واما جائزا ولما لم تجر على موصوف كانت كالاسماء التي ليست بصفات **ثم قال** ومنه ضربته سوطا نبه بها على ان هذا يخالف ما تقدم من حيث ان وضعه للآلة المخصوصة الجسمية الا انه استعمل في هذا المحل المخصوص لضربه به بيانا لما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك **قال** والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة منها ما يستعمل اظهار فعله واضماره ومنها ما لا يستعمل اظهار فعله ترك ذكر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم فلم يبق الا المنصوب بفعل مضمر فذكر ثلاثة اقسام **قال** ما يستعمل اظهار فعله الى اخره وبدء

بالجيد فان القسمين الاولين شاملان لجميع المقسوم والحصر يعلم بتردد بين النفي والاثبات وليس
بينهما واسطة ثالثة فيجعل لهما قسما لان هذا القسم الثالث اما ان يستعمل اظهار فعله فيكون
من الاول واما ان لا يستعمل فيكون من الثاني ولعله اراد بالثاني ما لا يستعمل اظهار فعله ولي
فعل مشتق منه فيكون الثالث ما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم
يدل عليه لانه مثل في النوع الثاني بامثلة كلها لها افعال مشتقة منها ولم يمثل في النوع الثالث
الا بما لا فعل له مشتق منه كقولك دفرا وبهرا وشبهه فدل ذلك على انه مقصوده فان قيل
هذا يفسد من وجه آخر وهو انه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر
ان لا يجوز اظهار فعله ومعلوم ان ضربته سوطا من ذلك واظهار فعله جائز باتفاق فالجواب ان
هذا غير لازم لان النوعين قسما ما لا يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان يكون منهما ما يظهر فعله
وما ذكر يكون من القسم الاول وهو الذي يستعمل اظهار فعله واضماره فثبت انه غير لازم ولا
يستقيم ان يكون اراد بقوله ما يستعمل اظهار فعله ما له فعل ينصبه وما لا يستعمل اظهار فعله
ما لا فعل له ينصبه فانه فاسد من جهة انه لا مصدر الا وله فعل ينصبه في التقدير فالنوع الاول
كقولك للقادم من سفره خير مقدم وهو ما قامت فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير ذي
ولمن يتورط في مواعيد الخير فيما ولا يفي مواعيد عرقوب وعرقوب من العمالقة ساله اخوه
شيئا فاستمهله الى اطلاع نخله فلما اطلعت ساله فقال حتى يبلح ثم حتى يزهي ثم حتى يرطب ثم
حتى يصير تمرا فلما صار تمرا جذه ليلا ولم يعطه شيئا فضرب مثلا في اخلاف الوعد قال الشماخ
وواعدتني ما لا احاول نفعه * مواعيد عرقوب اخاه بيترب * وقال الاشجعي * وعدت وكان
الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب اخاه بيثرب * وقال كانت مواعيد عرقوب لها مثلا
ويترب بنقطتين وفتح الراء موضع قريب باليمامة وانكر ابو عبيدة على من قال بيثرب بالثاء
لان العمالقة لم تكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم يقال لمن غضب على من لا يبالي به لان الخيل لا تبالي
بغضبها على اللجم وقولهم اوفرقا خيرا من حب مثل لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره وفي نهار
ربما النجر من رجالك درب فرق خير من حب وقيل ان الحجاج لما حبس الغضبان بن القبعثري
ثم جاء كتاب عبد الملك بان يطلق كل مسجون احضره فقال له انك لسمين فقال ضيف الامير كسمين
فقال له احملنك على الادهم فقال مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال انت القائل لاهل العراق
تعشوا الجدي قبل ان يتغدا لكم قال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال الحجاج يا غضبان

فقال اوفرقا خيرا من حب فذهبت مثلا واذا ثبت ان المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل
في مثله والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا وانما يذكر مع فعله
او مع غيره على سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الخيل انه يقال غضب غضب الخيل ثم
اختصر فقيل غضب الخيل فجاز الوجهان ولو ثبت ان المثل في اصله غضب الخيل لكان القياس حذف
الفعل ايضا والنوع الثاني وهو الذي يجب اضمار فعله ولكنه له فعل نحو سقيا ورعيا الى آخره
واكثر من تمثيل هذا القسم من جهة ان امره سماعي وليس له ضابط كلي يضبط ما انتشر وما طريقه ذلك
ليس في الحقيقة من النحو وانما هو من اللغة واذا تعلق بالنحو امر من اللغة على ذلك اكثر النحويون من
تمثيله ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين فان
الضابط يغني عن كثرة التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرتها في
كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون ضابطا نحويا لانه يحتاج الى النظر في
كل لفظة هل كثرت او لم تكثر وذلك من حظ اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في
مثلها بما معناه انه سمع كثيرا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم واحتياجهم الى الاوزان والقوافي
وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم فلو كان من الجائز لاقتضت العادة بجريانه في كلام واحد
منهم ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرين لذلك ولم ينقل فلم يسمع فلم يجز اظهاره **قوله** جدعا
الجدع قطع الانف وقطع اليد ايضا وقطع الاذن وقطع الشفة ايضا وعقرا من قولهم عقر امه جده
وحلقا من قولهم حلقه اي اصاب حلقه وبؤسا من بؤس اي افتقر وسحقا اي اسحقه الله فسحق سحقا
اي ابعده وحمدا وشكرا من حمدت الله وشكرته وعجبا من عجبت وكرامة ومسرة من اكرمته وسررته
ويقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين ونعمة العين قرة من همت عينك وكذلك نعام عين ونعا
عين ونعمى عين ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما من لا اكاد ولا اهم اي لا اقاربه
ويقال ولا كودا ولا مكادة ولا كادة ويقول الراد على الناهي لافعلن ذلك ورغما وهوانا من رغم انفه
رغما ورغما ثم قال ومنه مثنى الى النوع الاصلي وفصله من نوعه لانه يعرف بضابط يجري عليه
ما لا يتمع من مفرداته وهو قوله ما انت الا سيرا سيرا واستغنى فيه بالتمثيل واتى فيه بانوعهم
انه من الضابط وليس بشرط وهو تكرار سيرا سيرا فانه قد يسبق الى الذهن ان التكرار قام
مقام ذكر الفعل كما هو نايب باتفاق في مثل زيد سيرا سيرا وقولك الطريق الطريق وقد نقل التكرار
ان العرب تقول ما انت الا سيرا من غير تكرير كما تقول مكررا في انهم لا يظهرون الفعل ابدا

ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء ومنه مررت به فاذا له صوت صوت
حمار وصراخ صراخ الثكلى واذا له دق دق بالحناجر الفلفل متن

فان قلت يندفع هذا الوهم بقوله ما انت الا سيرا البريد وليس فيه تكرار قلت قد يتوهم المتوهم
انه يشترط اما التكرار واما الاضافة لانه لفظ زايد فيه فكانه قايم مقام المحذوف والضابط
لهذا القسم ان يتقدم نفي او ما هو في معنى نفي داخل على اسم ويكون بعده اثبات لا يصح ان يكون ما بعد
الاثبات خبرا عن الاول فعند ذلك اذا انصبت على المصدر وجب الحذف ولو فقد شرط مما
ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي فقلت انت سيرا وانت سير البريد لم يجب حذف الفعل
بل تقول انت تسير سيرا باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر اصلا كقولك
ما تسير الا سيرا ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول لم يجب نصبه باتفاق كقولك
ما سيرك الا سير قيل او معنى نفي ليندرج نحو انما انت سيرا ونحوه مثل زيد ابدا سيرا وزيد
سيرا سيرا **ثم قال** ومنه قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء وفصله ليبين انه نوع ثالث
من النوع الاصلي وهو ايضا باب له ضابط يحمل عليه اشباهه وضابطه ان يتقدم جملة متضمنة
فوايد فاذا ذكرت فوايدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها فحذفوا الفعل لقيام القرينة
الاولى وهي الجملة التي هذه فوايدها والمزنوه لان اللفظ الاول قد وقع موقع الفعل فاستغني
عنه لفظا ومعنى كقوله فشدوا الوثاق فان شدوا الوثاق متضمن لفوايد وجودية من من او
استرقاق او فداء او قتل فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر ولم تذكر افعالها وقيل فاما
منا بعد واما فداء ولو قيل في مثله فاما تمنون منا واما تفادون فداء لم يجز **ومنه** مررت به
فاذا له صوت صوت حمار وهو ايضا قسم قياسي وضابطه ان يتقدم قبل المصدر جملة
مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب اليه في المعنى كقولك لزيد صوت صوت حمار
فقولك لزيد صوت جملة على الصفة المذكورة استغني عن الفعل بها في قولك صوت من الدلالة
عليه ووقع موقعه لفظا فاغنى عنه لفظا ومعنى ولو قلت في الدار صوت صوت حمار كان
ضعيفا لان الفعل الذي يقدر لا بد ان ينسب الى فاعله وهو غير معلوم فلذلك ضعف
ولو قلت لزيد نوب صوت صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل وقال سيبويه لانك مررت
به في حال تصويت ومعالجة يعني انه دال على الحدوث كالفعل فكان قولك له صوت بمنزلة
فاذا هو يصوت فظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى يصوت والصحيح
انه منصوب بفعل مقدر دل ذلك عليه اي يصوت صوتا مثل صوت حمار ويجوز رفعه
على الصفة او البدل اي مثل صوت حمار واما نحو له علم علم الفقهاء فالوجه الرفع لما فقد من قيد

ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير
ما تقول وهذا القول لا قولك واجدك لا تفعل كذا او لنفسه كقولك له علي الف درهم
اعترافا وقول الاحوص اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل متن

المعالجة الدالة على الفعل لدلالتهما على الحدوث بخلاف العلم فانه يمدح به كالخصال الثابتة كالفقه
والرأس الآتي ان معنى قولك له علم علم الفقهاء وهدى هدى الصلحاء انما تريد ثبوته واستقراره
ولم ترد فاذا هو يفعل كما اردت في فاذا له صوت صوت حمار وله صوت اي ما صوت وقد اجاز
الخليل له صوت صوتا حسنا على المصدر او الحال وكذلك مثل ايما وقد قال ذو الرمة • فيما
اذ دهاف ايما ازدهاف • بالنصب مع انه لم يذكر صاحبه فكان اضعف **ومنه** ما يكون توكيدا
لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا ايضا موضع يعرف بالقياس وضابطه
ان يتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فان احتملت غيره فهو توكيد لغيره وان لم يحتمل في المعنى
غيره فهو توكيد لنفسه وسمي توكيدا لغيره لانه جيء به لاجل غيره ليدفع احتماله وسمي الثاني توكيدا
لنفسه لانه لا معنى لغيره فلم يبق سواه وهو لو لم هو مدلول الاول ثم مثل في النوع الاول بقوله
هذا عبد الله حقا لان المخبر بشيء عن شيء يحتمل ان يكون الامر على ما ذكره ويحتمل ان يكون على خلافه
فاذا قال حقا فقد ذكر احد المحتملين فلذلك كان توكيدا لغيره وكذلك قوله الحق لا الباطل لقوله
قولك هذا عبد الله وشبهه وهذا زيد غير ما تقول لان المخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقا
لقول مخاطبه ويجوز ان يكون مخالفا فاذا قال غير ما تقول فقد جعله لاحد المحتملين فكان توكيدا
لغيره **وقوله** اجدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا جدا لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز ان يكون
بجد منه ويجوز ان يكون من غير جد فاذا قال جدا فقد ذكر احد المحتملين ثم ادخل همزة الاستفهام
ايذانا بان الامر ينبغي ان يكون كذلك على سبيل التقرير فقدم المصدر من اجل همزة الاستفهام
فصار اجدك لا تفعل كذا ثم لما كان معناه تقرير ان يكون الامر على ما اخبر صار في معنى تأكيد كلام
المتكلم فيتكلم به من يقصد الى التأكيد وان كان كما تقدم هو الاصل الجاري على قياس لغتهم ويجوز
ان يكون معنى اجدك في مثله اتفعله جدا منك على سبيل الانكار لفعله جدا ثم دخلها معنى اخبر
عنه بانه لا يفعله فيكون اجدك جملة مقدرة دل سياق الكلام عليها ومما يدل على انهم يقولون
افعله جدا قول ابي طالب اذا لاتبعناه على كل حالة • من الدهر جدا غير قول التهازل • ومن
التوكيد لغيره فعله البتة ثم مثل في النوع الثاني بقولهم له علي الف درهم عرفا اي اعترافا ومعلوم
ان من قال له علي الف درهم فقد اعترف ولا يحتمل غيره فاذا قال اعترافا فقد ذكر ما دل عليه
الاول وتعين له فكان توكيد النفسه على ما تقدم تفسيره **ومنه** قول الاحوص البيت لان
ان توكيد الجملة والقسم توكيد الجملة المقسم عليها فاذا قيل انني لاميل فقد علم انه اكد فاذا قال قسما

ومنه قوله تعالى صبغة الله وصنع الله ووعد الله وكتاب الله عليكم ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وويحك وويلك وويسك وويبك متن

فانما ذكرها لتعلق بالجملة الاولى وهو معنى قوله توكيدا لنفسه **ومنه** قوله سبحانه صنع الله بعد قوله وترى الجبال لان ذلك معلوم مما تقدم ومنهم من يزعم انه توكيد لما تقدم قبل ذلك من قوله ونفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله وكيف ما قدر فهو توكيد لنفسه **وقولهم** الله اكبر دعوة الحق كانهم كانوا يتداعون بها ليجتمعوا سامعها من اهل الحق اليهم فصح ان يكون توكيدا لنفسه **قال** ومنه ما يكون مثنى هذا النوع له جهتان سماعية وقياسية فالسماعية ان يسمع كونه مثنى بهذا المعنى فلا يقاس عليه مثنى غير ما سمع والقياسية ان كل ما جاء مثنى حذف فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى سماع ومعنى التثنية في ذلك التكرير والتكثير وقال الخليل في حنانيك معناه كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة باخرى ولبيك من الب على كذا اى اقام فكان المعنى ادوم دواما بعد دوام على طاعتك وقد ياتي وسعديك تابع لبيك خاصة بمعنى مساعدة بعد مساعدة ودواليك من المداولة اى مداولة بعد مداولة قال
اذا شق برد شق بالبرد مثله ❊ دواليك حتى كلنا غير لابس ❊ وهذاذيك من هذ اى اسرع اى هذا بعد هذ **قال** ضربا هذاذيك وطعنا وخضا **قال** ومنه ما لا يتصرف وقع في النسخ ومنه ما لا ينصرف وهو غلط وانما غلط فيه من جهة التمثيل بسبحان وقد ذكر ان سبحان غير منصرف فتوهم انه ذكر من هذه الجهة وليس كذلك ولا يقال في سبحان ههنا انه غير منصرف وانما ذلك اذا تكلم به مفردا على ما تقدم في باب سبحان ثم لو صح في سبحان تعذر في معاذ وعمرك وقعدك وانما اراد انه لا يتصرف اى لا يستعمل الا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة وهي التي تلزم الظرفية اولا واما انها لا تستعمل الا مضافا فغير مقطوع به فانما في اللغة الفصيحة والا فقد استعمل سبحان في قوله ❊ سبحان من علقمة الفاخر ❊ وهو شاذ ومعنى سبحان الله اى سبحت الله تسبيحا اى نزهته تنزيها ويكون سبحت ههنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله وعن ابي العباس ابرئه من السوء براءة وعن ابي عبيدة جاءتني امراة فقالت اتكتب لي فقلت نعم فقالت اكتب سبحان شملة بنت عوف من ابنق ابوها عليها اخماترها بريث شملة ومن كلامهم سبحان الله وريحانه والمعنى استرزاقه اى واسترزقه استرزاقا من الروح لانه الرزق وجاءت الياء اما لان اصله فيعلان واما القلب الواو وتخفيفا ياء وعمرك الله منصوب عند سيبويه ويقرب ان معنى عمرك الله اى سالت الله عمرك واذا صح ان عمرك الله بمعنى عمرتك وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون عمرك الله وعمرتك الله بمعنى فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول

وبالفعل المقدر على قول وفيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وقيل منصوب بفعل مقدر اى سالت الله عمرك اى بقاءك وفتحت العين في القسم تخفيفا والفرق بينه وبين قول سيبويه وان كانا بمعنى سالت الله بقاءك ان عمرك على مذهب سيبويه بمعنى عمرتك الملتزم حذفه وهو الناصب له واسم الله تعالى المفعول الثاني وعلى الاخر عمرك واسم الله تعالى مفعولان لسالت المقدر واجاز الاخفش عمرك الله برفع اسم الله تعالى اى اسال بان يعمرك الله فرفع يعمرك حيث كان المعنى كذلك وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك الله يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدر معناه سالته ان يكون حفيظك وان لم يتكلم به كانه قيل حفظك الله من قوله عن اليمين وعن الشمال قعيد اى حافظ وقد صح ذلك في عمرك الله لاستعمال فعله واذا تحقق ان معنى قعدك الله معنى الفعل المقدر المذكور وضح ايضا ويقال ايضا قعيدك الله بمعناه وفيه ايضا معنى السؤال كعمرك الله **قال** فقعدك الا تسمعيني ملامة ❊ ولا تنكاي قرح الفواد فييجعا ❊ والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وويحك وويسك وهو النوع الثالث من الذي يلزم اضمار فعله ولا فعل له مشتق من لفظه بخلاف القسم الذي قبله فان له فعلا من لفظه على ما تقدم ثم مثله بالامثلة المذكورة كلها على ما ذكره من وجوب الاضمار ولا فعل لها من لفظها ودفرا بمعنى نتنا وهو الدفر بالدال وبهرا من بهره الله اى لعنه ولا من بهره اى غلبه كقول الشاعر ❊ تعاقد قومي اذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا ❊ ووافة وتفة بمعنى نتنا وليس لذلك فعل وويحك وويسك وويلك وويبك كلها بمعنى الويل ثم كثرت حتى صارت تستعمل من غير قصد دعاء وقيل ويحك وويسك ترحم وما ينشد من قوله ❊ فما وال ولا واح ولا واس ابو هند ❊ مجهول **قوله** وقد يجرى اسماء غير مصادر ذلك المجرى **قال الشيخ** ذكر في هذا الفصل اسماء غير مصادر في الاصل نصبت على المفعول المطلق وقد تقدم ذكر ذلك في اول هذا الباب ولكنه ذكرها لغرض آخر وهو كونها انتصبت نصب المصادر ويلزم اضمار افعالها الناصبة لها فالوجه الذي ذكرها لاجله ههنا غير الوجه الذي ذكرها من اجله اولا اذ لم يذكرها اولا باعتبار ان فعلها محذوف بل ذكرها مظهرا فعلها في مثل قولك رجع القهقرى وضربته سوطا وذكرها ههنا باعتبار لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله ذلك المجرى اشارة الى ما تقدم من لزوم اضمار الفعل ثم قسمها قسمين الى ما هو في الاصل اسم للاجسام والى ما هو موضوع وضع الصفات ثم قصد بها الى قصد مدلول الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك فالنوع الاول نحو تربا وجندلا ومعلوم ان ذلك في الاصل اسم لهذه الاجسام المعروفة الا ان المتكلم

وفي اضمار المصدر قولك عبد الله اظنه منطلق فتجعل الهاء ضمير الظن كانك
قلت عبد الله اظن ظني منطلق وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث
منا يحتمل عندي ان يرجع على هذا متن

بقوله ترقا في الدعاء لم يرد به الا الدعاء واذا علم ذلك وجب ان يكون مصدرا اذ لا فرق بين قوله
خيبة وبين قوله ترقا وكذلك جندلا معناه اهلاكا واذا علم ذلك وجب ان يحكم بالمصدرية و
كذلك قوله فاها لفيك هذا في الاصل اسم للفم والضمير للداهية وقول القايل فاها لفيك دعا
لم يرد به الفم وانما قصد الخيبة واصابة الداهية واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر كانه قيل
دهيت دهاء وقيل اصله جعل الله فاها لفيك ثم كثر حتى صار عبارة عن اصابتها والنوع الثاني
نحو قوله هنيئا مريئا لان اصله صفة اذ هو من قولك هنؤ ومرؤ فهو هني ومري فاذا قلت هنيئا
مريئا فانما تقصد هنأه الله ومرأه كقوله هنيئا لارباب البيوت بيوتهم وللعزب المسكين
ما يتلمس اي هنأهم الله واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر وقولهم اقائما وقد قعد الناس
اسم فاعل في الاصل من قام يقوم ولكنه لم يقصد ههنا الا معنى تقوم وقد قعد الناس واذا علم
انه واقع موقع الفعل وجب الحكم بالمصدرية وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثله في ان المعنى
اتقعد وقد سار الركب قوله ومن اضماره قولهم عبد الله اظنه منطلق اي اظن ظني قال الشيخ
هذا الاضمار على قياس باب المضمرات لتقدم ما يدل عليه وهو الفعل فحقه ان يذكر ثم لان ما يتعلق
بالاضمار في الاسما مخصوص بذلك الباب والذي حسن ذكره ههنا التنبيه على انه يصح ان ينتصب
نصب المفعول المطلق مع كونه مضمرا لانه يسبق الى الوهم خصوصية ذلك بالظاهر ثم تمثل بقوله
عبد الله اظنه منطلق وذلك ان الضمير في اظنه لا يجوز ان يكون راجعا الى عبد الله لانه لو
رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول ثان وهو مرفوع فبطل ان يكون الضمير لعبد الله و
اذا بطل ان يكون لعبد الله تعين ضمير المصدر ويكون عبد الله مبتدا ومنطلق خبره والظن ملغى
ويجوز الغاء الظن اذا توسط او تاخر وهذا متوسط فجاز الغاوه واضمار المصدر لا يمنع الالغاء
لان المفعولين متعلق آخر سواه ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولا ولا ينقص الا ترى انك اذا
قلت اعطيت اعطاء زيدا ثوبا واعطيت زيدا ثوبا كان تعديه مع المصدر كتعديه مع عدمه
فصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما تقرر ثم الغاء باب الظن مع ذكر المصدر ضعيف
لاجل كونه تاكيدا وانما حسنه كونه مضمرا فلم يقو قوة الظاهر واما قوله واجعله الوارث
منا فمحمول على ما ذكرناه وانما قال فيه يحتمل ولم يقل في الاول لان الاول متعين بخلاف الثاني فان
الاحتمال ان قوله واجعله يجوز ان يكون ضمير المفعول الاول راجعا الى ما تقدم من ذكر الاسماع
والابصار ويكون الوارث هو المفعول الثاني ويدل عليه امران احدهما ما روي من قولهم

ذلك

المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا
وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي متن

ذلك الوارث منا وهذا تفسيره وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والثاني ان المقصود ان تكون
هذه الاعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث لانه لما قال متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا
وقوتنا بان تكون كالوارثة ولزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يبقي احتمال كون الضمير لغير
المصدر وانما فر قوم من عوده الى المفعول وجعلوه للمصدر لامرين احدهما ان الاسماع والابصار
جمع ولا يصح عود الضمير المفرد الى الجمع ولو كان لها لكان الصحيح ان يقول واجعلهن او واجعلها فلما قال واجعله
دل على انه ليس له الثاني وهو انه يلزم ان يكون الوارث مفعولا ثانيا فلا يستقيم في الظاهر ان يكون
هذه وارثة ولا مثل الوارثة قولهم انه اريد به الملازمة جوابه انه قد تقدم ما يدل على ذلك وهو قوله
متعنا فجعله لمعنى آخر من غير تاويل اولى من تكرير المعنى الاول بوجه من التاويل وهو ان يكون الضمير ضمير
المصدر والوارث مفعولا وهنا في موضع المفعول الثاني على معنى واجعل الوارث من نسلنا لا كلالة
خارجا عنا وهو معنى مقصود للعقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث
من آل يعقوب واذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر على ما تقرر ومن اجل ذلك حمل صاحب الكتاب الضمير
على المصدر وقد اجيب عن عود الضمير المفرد على الجمع بانه على معنى واجعل المذكور كما صح ان يشار
اليه بذلك وقوي بقوله وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا وان كان سايغا
له الا انه ليس بالظاهر وقوله عز وجل نسقيكم مما في بطونه ليس الانعام عند سيبويه فيه بجمع وانما هو اسم
جمع فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه المفعول به قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل قال الشيخ
اراد بالوقوع التعلق المعنوي المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل الافعال المتعدية واقعة على مفعولها
حسا كقولك علمت زيدا واردته وشاهدته وخاطبته وما اشبه ذلك والتعلق المعنوي هو الذي يشمل
الجميع فوجب حمله عليه قال وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي وذلك ان
الفعل المتعدي هو الذي له متعلق يتوقف عقليته عليه فما كان متعديا الا باعتبار هذا المتعلق
وهو الذي يسمى مفعولا به واذا كان كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي
الا ترى انك لو قطعت النظر عنه كانت الافعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا كلها
كانت كلها متعدية وانما انقسمت باعتبار ان بعضها له هذا التعلق وبعضها عري عنه فما ثبت
له هذا التعلق فهو متعد وما عري عنه فهو غير متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير
المتعدي على التحقيق وسمي هذا المتعلق المفعول به لانه اوقع الفعل به او تعلق به او لانه جواب
من فعلت به هذا الفعل والكلام في كونه مفعولا وفي نصبه في مثل ما ضرب زيدا كالكلام في الفاعل

ويكون واحدا الى الثلثة على ما سياتيك بيانه فى مكانه ان شاء الله تعالى ويجى منصوبا بعامل
مضمر مستعمل اظهاره او لازم اضماره المنصوب بالمستعمل اظهاره هو قولك لمن يضرب القوم
وقال اضرب شر الناس زيدا باضمار اضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه افاعيل

قال ويكون واحدا فصاعدا الى الثلثة على ما سياتيك وذلك ان الفعل يتوقف عقليته
تارة على متعلق واحد فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشممت ولمست وتارة
يتوقف على اثنين فيجب ان يكون متعديا الى اثنين كقولك اعطيت وكسوت وخلت وحسبت
وزعمت وعلمت المتعلق بالنسب وتارة يتوقف على ثلثة فيكون متعديا الى ثلثة كقولك اعلمت
اذا قصدت تصيره عالما بالمركبات وليس فى الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك قوله
ويجى منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره او لازم اضماره قسم عامل المفعول الى ظاهر ومضمر والذى
تقدم تمثيل للظاهر واستغنى عن ذكره على ما هو عادته فى الاستغناء وذكر المضمر لكونه لم يتقدم
لذكره وقسمه الى ما يجوز اظهاره والى ما لا يجوز والذى يجوز اظهاره هو ان تكون معه قرينة تشعر
بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجردا من غيره وقوع لفظ آخر فى موضعه او ما يقوم مقامه مثل
اهلا وسهلا كالنايب عنه ثم مثل بامثلة فقال قولهم لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس
زيدا لان اخذه قرينة حالية تشعر فى قصد الفعل بقصوده قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره
هو فى الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس
موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل ثم شرع يمثلها باذكره
قال هو قولك لمن اخذ يضرب القوم فالقوم مفعول بيضرب الملفوظ بها والمثال انما هو
زيدا ولا يستقيم ان يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لامرين احدهما انه ليس معنا
قبل قوله او شى يصلح ان يكون ما بعدها معطوفا عليه والثانى انه لو كان ذلك للزم ان يكون المثال
احد الامرين لا الامرين جميعا لايجاب او هذا المعنى والامر بخلافه لان الغرض التمثيل بانواع كلها
الباب لا ان احدها من الباب وافلين الجلا يعنى من منع واغلاق باب وتضييق ونحو وافعال
جمع افعال ولمن زكنت اى تقول عن زكنت وكذلك لمن سددتهما والمستهلين والاكاذ
التفسير ترنيد وتصيب وابصر ثم بالخطاب ومعنى زكنت علمت بالقراين ويقع فى بعض النسخ وما
شر الى وكادا أيت شرا واضمار الفعل بعد النفى من غير تفسير ضعيف وهو فى قول سيبويه وما
سر ومثل بالقراين الحالية والمقالية ثم اورد البيت وهو لن تراها وان تاملت الا ولها فى
مفارق الرأس طيبا وقرينة لفظية لانه لما اثبت بعد النفى ونصب بعد الاثبات علم ان المراد
اثبات الفعل المنفى اولا وهو ترى والتقدير الا وترى لها وابو العباس يروى بيت لن تراها وقال هو
مجهول ومنه قولهم كاليوم رجلا والقرينة ههنا تقديرية فى الاصل ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كان

فصل قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذيبا واذا سالتهم ما يعنون
قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذيبا وسمع ابو الخطاب بعض العرب وقد قيل لهم لم افسدتم مكانكم فقيل
الصبيان بابى اى لم الصبيان وقيل لبعضهم اما بمكان كذا وجذ فقال بلى وجاذا …

القرينة فيه موجودة وليس فى ذلك بمنزلة ما لزم فيه الحذف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ورجلا منصوب
بالفعل المقدر فهو المثل به فى مقصود الباب وكاليوم فى موضع نصب صفة فى الاصل قدمت فصار
منصوبة على الحال وتقديرها كرجل اليوم ثم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم قدم مع خافضه قبل
المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون كاليوم هو المنصوب بالفعل
نصب المفعول اى ما رايت رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فصار
ما رايت كاليوم ثم فسر رجلا اما تمييزا واما عطف بيان والظاهر ما تقدم لما فيما بعده من كثرة
التقديرات ومنه حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ذكر القتال لها فرجعها
عن نفسه وبقرها اندرنا وقال سيبويه هذه حجج سمعت من العرب وقد دل على انهم لم يريدوا
انهم قد يظهرونه فيقولون اللهم اجمع فيها او اجعل فيها وقول بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم
فقال الصبيان بابى اى لم الصبيان اما لما تضمنه لم افسدتم من معنى اللوم واما لما فهم من قرينة
الحال وقيل لبعضهم اما بمكان وجذ فقال بلى وجاذا لان معنى ذلك اما تعرف فقال اطبع اعرف
الوجذ هو الموضع الذى يستنقع فيه الماء وكانوا يسالون عن ذلك ليردوه المنصوب باللازم
اضماره منه المنادى قال الشيخ لم يحده لاشكاله وذلك لانه ان حده باعتبار المعنى ورد عليه
قول القائل مخاطبا معك وانت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان حده باعتبار اللفظ ورد
عليه المندوب والمخصوص فى قولك افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم والتحقيق ان يقال
فى حده هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس
له ولغيره بحرف نايب مناب ادعو فاصل وخرج المندوب عنه باصل الجنس فانه ليس مطلوبا
اقباله وسياتى ذكره بحده ومما يدل على انه اشكل عليه حده انه جعل المندوب منادى لما فسر
احكام المنادى فى الاعراب والبنا فقال فى آخر الفصل او مندوبا كقولك يا زيداه وقد اختلف
النحويون فى المنادى هل هو مفعول به بفعل لازم اضماره فيكون من هذا الباب وعليه الاكثرون
او هو مفعول باسم فعل وهو يا وايا وهيا فجعل هؤلاء حروف النداء اسماء افعال والمنادى منصوب
بها لفظا او محلا على ما يقوله المحققون فى النصب اللفظى والمحلى والوجه القول الاول لوجهين احدهما
انه لا يستقيم ان تكون هذه الكلمات اسماء افعال لان اسماء الافعال لابد لها من مرفوع ولا مرفوع
ههنا فوجب ان لا تكون اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله فى رويد زيدا وشتان هم
فغير مستقيم لانه لا يخلو اما ان تكون لمتكلم او مخاطب او غايب لا جايز ان يكون لغايب اذ لم يتقدم

لما ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جائز ان يكون المتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا في اسماء الافعال
ولا جائز ان يكون المخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعي وانما المراد انه المدعو
فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل والوجه الثاني هو ان اسماء الافعال ليس
فيما هو اقل من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل ان يكون الهمزة اسم
الفعل بطل البواقي اذ لا قائل بالفرق ولان الجميع في معنى واحد بالاتفاق واذا وجب ان يكون بعضها
ليس باسم فعل وجب ان يكون البواقي كذلك واما من قال ان حرف النداء مع المنادى نفسه استقل
كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل بتقدير فقوله ليس بمستقيم لانا اذا علمنا ان الجملة هي التي تركب من
كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى وعلمنا ان وضع الحرف لان لا يسند به ولا يسند اليه علم
بهاتين المقدمتين ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان الاصلان باتفاق
فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه مخالف لما علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون الحرف
مسندا اليه او مسندا به وكلاهما باطل اذ يلزم ان يكون كلام من غير اسناد وهو باطل فما لزم
منه بطلان احد الاصلين المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى الى الباطل فهو باطل
وقول من قال انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من الكلام اذ المنادى انما ينادي بكلام
يذكره بعد ندائه فالجملة هو ما يذكره بعد النداء والنداء بعده كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا
قول بعض اصحاب الاصول ليس بمستقيم فانه مختل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فانا نقطع
بان القائل يا زيد قد تم كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاء في زيد او تفعل كذا كان جملة
مستقلة مثلها في قولك افعل كذا من غير قولك يا زيد وقد يقول القائل يا زيد لا يخبره بشيء بل ليعلم
حضوره او غيبته ولذلك قال المحققون ان الوقف على الجملة الندائية جائز لانها جملة مستقلة
وما بعدها جملة اخرى وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كانت تنبيها في المعنى واما من جهة
اللفظ فهو ان الاسم لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها
على تقدير ان يكون جزءا فبطل ايضا لذلك فالوجه ما قاله النحويون في انه منصوب بفعل مقدر ودل
عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء وانه كان الاصل يا ادعو زيدا او انادي زيدا وما اشبه ذلك
على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه فكان الموجب لحذفه كثرة
استعماله ووقوع حرف يدل عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل وقع
كثيرا كما سيأتي في مواضع وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوا

لان

لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله فيفعلوا ذلك به
من اول مرة ان قلنا الواضعون انهم باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح واذا تقرر
معنى المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلق باعرابه وبنائه والاصل فيه ان يكون منصوبا لانه
مفعول به الا ان يعرض ما يوجب بناءه على الضم او بناءه على الفتح او اعرابه بالخفض فاما ما يوجب خفضه فدخول
لام الاستغاثة واما دخول لام التعجب فليست في التحقيق داخلة على المنادى لما تقرر ان المنادى هو المطلوب
اقباله والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
انجبوا للماء وللدواهي ولذلك سميت لام التعجب بخلاف المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب الاقبال
كما اذا قلت يا زيد وانما ادخلوا اللام عليه تنبيها على انه مستغاث به وليس تحقيق مثل ذلك في الماء
والدواهي اذ لا معنى للطلب من مثل ذلك واما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو ان يكون مفردا معرفة
وانما بني على الضم لعارض سبب اوجب البناء وهو مناسبته ما لا تمكن له في الاعراب وهو شبهه بالمضمر
الا ترى انك اذا قلت يا زيد فاصله في المعنى ادعوك واناديك لانه مخاطب ووضع المخاطب ان يكنى
بضمير الخطاب فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعا له موضع المضمر فلما اشبه المضمر كان سببا
موجبا للبناء الا ترى الى قول بعض العرب يا اياك وقول ابن دارة يا مر يا ابن واقع يا انتا انت
الذي طلقت عام جعتا حيث اوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذا
وقد قيل انما اراد يا هذا انت ويا هذا اياك اعني كما تقول يا زيد انت فعلت كذا ويا زيد اياك اضرب
ثم من النحويين من يزيد قيدا آخر وهو كونه مفردا او يجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا
ومعنى فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل ولا النكرة لانا نرى المضاف والطويل يجيب بانه
ليس مفردا فقد فقد منه احد جزئي العلة ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية فاذا ورد عليه
يا عبد الله ويا رفيقا بالعباد وشبهه اجاب بان فيهما مانعا مع السبب وقد ينتفي الحكم لانتفاء
السبب وقد ينتفي لوجود مانع ويجعل المانع وجود الاضافة التي هي من خواص الاسماء وهي مناسبة
لنوع الاعراب وثبوته فلم يقو السبب لاثبات ما ينافي الاضافة من البناء ومثاله عندهم بناء لا رجل
واعراب لا غلام رجل وليس الا الافراد والاضافة فالذي منع البناء في غلام رجل مع وجود السبب
هو الذي منع البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب وقد رد عليهم بان المبنيات لا تغيرها الاضافة
ودخول الالف واللام عن بنائها واذا كان كذلك كان ما ذكروه خلاف ما عليه اللغة والذي يدل
عليه الاجماع على قولك خمسة عشر والخمسة عشر وخمسة عشرك كله مبني اضفته او ادخلت عليه الالف

واللام او فرقه وان كان كذلك فلا معنى لاشتراكهم في ذلك مانعا من البناء مع وجود البناء معه
في جميع ما يضاف من المبنيات وما يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البناء فيه لاجل
سبب قوي والبناء هنا لاجل سبب بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب الضعيف منعه عمل السبب
القوي وقرروا ذلك بما تقرر من بناء لا رجل واعراب لا غلام رجل وقالوا السبب في المواضع كلها
قوي الا انه اتفق في بعضها استمراره فكان البناء لازما لملازمته سببه واتفق في بعضها انتفاؤه
في بعض الصور فانتفى سببه ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده تارة وانتفائه اخرى
كما لا يوصف بالقوة لكونه واليا فرب سبب قوي يتفق وجوده تارة وعدمه اخرى ورب
سبب ضعيف يتفق استمراره ودوامه وقد ثبت ان الاضافة لا تخل بالبناء ولا تعارض السبب
الموجب له بما ذكرناه من ان كل مبني يصح دخول ذلك عليه غير محل النزاع وما ذكروه من انه
ضعيف ايضا من جهة كون الشبه بعيدا ليس بمستقيم فانا نعلم ان اسماء الاشارة مشبهة
بالا تمكن لا بوجه بعيد ومع ذلك فان الاضافة لا تخل ببنائها بدليل وجوب ذلك في قولك
رايت غلام هؤلاء وما ذكروه من الاصل في لا غلام ولا غلام رجل ليس المانع عنده كما ذكروه المانع امر
آخر وهو انه لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون ذلك فان زعم زاعم انه كذلك
ايضا في يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في لا من معنى ما بني له رجل وهو اضمار الحرف فيه بخلاف
يا غلام زيد فانه لا يحتاج الى يا في ذلك ويدل على ذلك جواز حذف يا وامتناع حذف لا وايضا
فمما يضعفه ان لا غلام السبب فيه تضمنه معنى الحرف وهو اقوى الاسباب فبطل ان يقال
ان سبب البناء ضعيف فلذلك قابلته الاضافة واجيب ان المعنى بضعفه كونه بني في هذا
الموضع خاصة ولم يثبت مثل ذلك في لغتهم في المضاف وما ذكروه مبني بالاصالة في كل موضع
وما ذكروه من غلام هؤلاء لا يفيد فان الكلام في المضاف لا في الثاني وما ذكروه في لا غلام
من التركيب بعيد مع انه مستغنى عنه بتضمن الحرف وما ذكروه من انه امتنع في لا غلام رجل
كراهة تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبكم بلا رجل ظريف ببنائهما معا وهو الصحيح في
انهم لم يركبوا لا مع رجل واذا لم يركبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله قريب
وقول الفراء انما اذا دعت العرب يا زيد ثم حذفته وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد والحاقا
الاسم الثاني مقام الزيادة نصبته اذ ليس بمنصوب بفعل ولا اداة ان لو كان بفعل لصح منه
الحال ضعيف وامتنع الحال لان المعنى دعاؤه على كل حال وقول الخليل انما نصبوا المضاف

كما نصبوا قبلك حيث طال ورفعوا المفرد كقبل وبعد اضعف وقول الكسائي رفعوا المفرد بغير
تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صريح ونصبوا المضاف حملا له على اكثر الكلام للفرق بينه وبين
المفرد اضعف والاتفاق على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه وقال الخليل وسيبويه والمازني مضموما
وقال عيسى بن عمر ويونس منصوبا رداله الى الاصل وانشد سيبويه * سلام الله يا مطر عليها * وليس
عليك يا مطر السلام * وقال لم يسمع من العرب من يقول يا مطرا واستدل الناصب بقوله * فيا راكبا
اما عرضت فبلغن * نداماي من نجران ان لا تلاقيا * وقد صرح الفراء والكسائي بنحو يا رجلا راكبا
لمعين جعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم اجاز يا راكبا المعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه
اشكال فانه يستلزم جواز لا رجلا راكبا واما نحو يا شاكرا لا شاكر اليوم مثله ويا رجلا تضرب عمرا فاتفاق
والفرق بينه وبين لا رجل يضرب عمرا انه في يا رجلا تعذر جعله مناديا مفردا لان تضرب لا يصلح
صفة ولا يجوز الحال بخلاف لا رجل وايضا فانه قد ثبت جعل الاسمين في النفي كاسم واحد بدليل
لا رجل منطلق بالفتح فيهما واما الموضع الذي يبنى على الفتح فيه فان تدخل الف الاستغاثة كقولك
يا زيداه وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث به كما ان اللام في قولك يا لزيد ولذلك
لا يجمع بينهما فيقال يا لزيدا ووجب البناء على الفتح ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والا
فالضم فيه واجب لولا الالف الا ترى انك لو حذفتها لوجب ضمها ولم يحتج الى ذكر نحو يا هؤلاء ويا حذام
لانه مبني فلا يتغير بالنداء ولا الى ذكر يا غلامي كان معربا او مبنيا على القولين فيه وقال صاحب الكتاب
شيئا المبني على الفتح او منه وبا كقولك يا زيداه وليس بمستقيم لما تقرر من ان المندوب ليس بمنادى
فلا ينبغي ان يذكر حكمه في باب المنادى وان وافق بعض الفاظه لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب
على حياله في فصل برأسه فالتمثيل بما ذكرناه هو الوجه **فصل** توابع المنادى المضموم غير
المبهم اذا افردت حملت على لفظه ومحله **قال الشيخ** ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفة المذكورة
في باب النداء وان كان للتوابع باب مفرد فكان حقها ان يذكر فيه لان ما ذكره منها تخالف
حكم التوابع باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء اولى لانه من آثاره في التحقيق فقال توابع
المنادى المضموم احترازا من المنادى المنصوب فان تابعه على قياس باب التوابع وقال غير المبهم
احترازا من المبهم فانه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل
ولو لم يحترز منه لكان داخلا في ان تابعه يجوز فيه الوجهان وليس في ذلك الا عند بعض النحويين
وليس بالجيد وسياتي ذكره **قوله** اذا افردت تقييد للتوابع فانها قد تكون مفردة وقد تكون

كقولك يا زيد الطويل والطويل ويا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث
والحارث وقرئا والطير رفعا ونصبا الا البدل
من

مضافة والحكم الذي ذكره مختص بالمفردة ولذلك وجب تقييدها به قال حملت على اللفظ والمحل
فذكر الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة اما حملها على محلها فهو القياس لانه مفعول منصوب
المحل فوجب ان يكون تابعه منصوبا كجميع المبنيات كقولك ضربت هؤلاء الرجال الا يجوز غيره
واما حمله على اللفظ فلانه لما كان فيه البناء عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل
الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في متبوعه لانهم لما شبهوا
موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الاعراب في متبوعه اجروا التوابع مجرى توابع المعرب
فكان حكم ذلك المشبه بالعامل في الانسحاب على التوابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع كما
شبهت الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو يا في يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء
زيد فكذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات
ابواب النحو من حيث كان تابعا معربا لفظ بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه اعرابا يخالف اعرابه
وايضاحه بما ذكرناه ولذلك لم يلزم ان الرفع في العاقل على هو العاقل وان كان وجها مستقيما
لما ثبت في باب تميم اجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ووقع الاتفاق على ان هذه التوابع
معربة وان كانت على لفظ المتبوع لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف لذلك في اعرابها ووجهه ما تقدم
ذكره من التشبيه المذكور والفرق بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فحكم
ببنائه والتابع لم يوجد فيه فلم يحكم ببنائه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء
منه الا ترى انك تقول جاءني هذا العاقل فيكون المتبوع مبنيا لوجود علة البناء فيه والتابع معربا
لفقدان العلة باتفاق وان كان هو في المعنى المشار اليه فكذلك اذا قلت يا زيد الطويل يجيء زيد
لكونه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم يبن الطويل لانه لم يرد في ذلك الوروود وانما قصد
به التوضيح والتبيين كما في قولك جاءني هذا العاقل ولا اعتبار بكونه هو الذات المناداة في المعنى
كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لان هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات
فيكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد بها المعاني خاصة ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء
في متبوعها وقد اعترض على ذلك بانهم قد بنوا الصفة لبناء موصوفها في قولك لا رجل ضارب في
الدار فلم لا تكون هذه الصفة ايضا مبنية بناء ضارب في قولك لا رجل ضارب في الدار وفرق بينهما
بان المراد هنا نفي رجل على هذه الصفة لا نفي رجل مطلقا فلم ينف رجل مطلقا او لا ثم وصف وانما
نفي رجل موصوف بهذه الصفة فصارا بهذا الاعتبار كانهما شيء واحد لان النفي لها جميعا لجزئه

يا زيد الطويل فانه قد تم النداء في قولك يا زيد ولو قلت ثم لا رجل هو المقصود لا اختلف المعنى الا
ترى ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقديرك ان النفي داخل على رجل
مطلقا ثم تصفه فتصير معمما مخصصا وهو باطل بخلاف قولك يا زيد الطويل فانك تعلم ان المنادى
زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل اليه وحده في كونه هو المنادى حتى يصح تقديره جزءا معه
فان قلت فاذا كونت من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن
في كليب تواضع ومشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء اولا ثم يوصف
بعد تمامه وانما قصد الى نداء محقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد المنادى
مثلها في قصد النافي في قولك لا رجل ضارب في الدار فالجواب ان الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدم
الا انه بالطول فات الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او طويلا وجب اعرابه
لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الربط الحاصل لزم منه علة البناء فوجب اعرابه ولو كانت علة البناء
قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكرناه ويحتاج في جوابه عنه
فان قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل قولك يا رجل اذا وصف بالجملة ولم
يكن كذلك وجب بالتزامه كما تقدم والفرق بين ما وصف بالمفرد وبين ما وصف بالجملة لانه اذا وصف
بالمفرد امكن تمام الاول دونه وعرف الثاني وجعل وصفا له واذا كان جملة لم يستقم الا ان يكون
من تتمته لانه لو قدر استقلال الاول دونه وصفت المعرفة بالجملة التي هي نكرة وهو باطل والخليل
وسيبويه يختاران في باب يا زيد والحارث الرفع وابو عمرو ويونس يختاران النصب وابو العباس
ان كانت اللام كلام الحسن فكالخليل والا فكابي عمرو ثم مثل بالتوابع التي ارادها ثم استثنى البدل ونحو
زيد وعمرو من المعطوفات قوله ونحو زيد وعمرو من المعطوفات يعني به كل معطوف امكن ادخال
عليه حرف النداء وانما اختص باب البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك لان البدل في حكم تكرير
العامل فكان كانه موجود في الثاني فاجري مجرى المستقل بنفسه ان قلنا ان البدل يخالف التوابع
في حكم تكرير العامل وان قلنا انه مثلها فانما خالفها في ذلك لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
فكرهوا ان يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بحكم المقصود ويجعلوا غير المقصود محكوما له بحكم المقصود
مع كونه اولى في الدلالة على الغرض واما المعطوف المخصوص بما ذكر فلان حرف العطف كالقائم مقام
العامل فصار بمنزلة ما كانه مذكور فجعل حكمه حكم المذكور بعده او لان المعطوف والمعطوف عليه بالواو
في المعنى مشتركان متساويان فكرهوا ان يجعلوا احد المتساويين شانا ليس لمساويه وهذا ثابت

فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد عمرو ويا زيد لا عمرو واذا اضيف فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله ازيد اخا ورقاء ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلهم ويا بنو صاحب عمرو ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله
من

في الواو والفاء وثم وحتى ثم اجريت بقيتها مجراها لكونها من باب واحد ثم مثّل في البدل بقوله
يا زيد زيد وليس بمستقيم وقد مثّل به ابو علي الفارسي وهذا انما هو من باب التاكيد اللفظي
والاولى ان يمثّل بغيره فيقال يا رجل زيد او يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين فان قلت
فاذا كانا من باب التاكيد اللفظي بطل ان يكون التوابع غير البدل ونحو زيد وعمرو معربا لفظا
ومحلا فان هذا مبني فالجواب انا لم نقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي
واما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد العاقل
فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بيّن ذلك واستثنى مع البدل ونحو يا زيد زيد لكان
انفى للبس وابين للحكم فيه ثم ذكر القسم الاخر من التوابع للمنادى المفرد المذكور اولا وهو المضاف فقال
واذا اضفت فالنصب وانما نصبت لان متبوعهما منصوب وانما وجب النصب ولم يجز الاتباع
على اللفظ كالتوابع المفردة لانها ثم جاز ذلك لانها اجريت مجرى منادى انسحب حكم حرف النداء عليه تقديرا
ولشبهها بعوامل الاعراب ومعلوم انه لو قدر منسحبا عليها كانت حركتها حركة المتبوع فلما اشبه
بعامل الاعراب جعلت حركة الاعرابية حركة التي كانت تكون له لو باشره هذا المقدر عاملا ولو
كان مضافا لم يكن ذلك فيه ووجب له النصب على كل تقدير او تقديره على اصل التوابع للمبنيات حتى
نصبه وتقديره على انه منسحب عليه حكم ما شبه بالعامل يجب له ايضا النصب لان المضاف اذا قدر
عليه حرف النداء عليه لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب على تقديره ثم مثّل بالتوابع المتقدمة
وما استثنى ههنا ببدل ولا غيره لانه اذا وجب النصب في غير البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات
اذا كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل ونحو
زيد وعمرو اذا كان مضافا مع كونه كان في حكم المنادى اذا كان مفردا من باب الاولى وتمام
أزيد اخا ورقاء ان كنت ثائرا ۞ فقد عرضت احناء حق فخاصم ۞ ومثّل بقوله يا تميم كلكم وكلهم
واتى بحرف الخطاب فجعله مخاطبا تارة وغائبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان
بضمير الخطاب لذلك وباعتبار اللفظ ظاهر كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك وهذا اصل
مطرد في كل ما كان له جهتان من حيث المعنى واللفظ كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي
فعل كذا والاعتبار بالمعنى اقوى اذا كانا في حكم الجزء الواحد لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه
في التحقيق فكان الوفاء بالاهم اولى ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان
يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا فالامر بخلافه فانهم لم يختلفوا في انه ضعيف

فالجواب

فالجواب ان هذا جزء مستقل وانت جزء اخر مستقل وليس كذلك يا تميم كلكم فانه توكيد لهما جميعا
كجزء واحد فصار هذا كالغائب لفظا ومعنى باعتباره في نفسه لانه مستقل فان قلت فلو قدر تتمة
للاول لا ان يكون جزءا وجب فيه على هذا ما وجب في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب قلت لو امكن ذلك لكان
ولكنه لا يمكن فانه لا يصح للمضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا ابدا لانه منه بدل الكل وليس بعطف
والمؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين
يا تميم كلكم قال صاحب الكتاب والوصف بابن وابنة الى اخره قال الشيخ ابن وابنة حكمه في نفسه
واحد وانما يوجب حكما فيما قبله اذا وقعا بين علمين صفة فالحكم هو تخفيفه وعلته كثرته في اللفظ
والاستعمال اما اللفظ فلانه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة واما الاستعمال فلان الاتيان بابن
مضافا الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بابدال الضمة فتحا
وتخفيف الفتحة من وجهين احدهما ان الفتحة اخف من الضمة في نفسها والاخر ان فيها اتباعا والاتباع
اخف من مخالفة الحركات والصحيح ان حركة زيد في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها
وقد زعم قوم انهما حركتا بناء كانه لما كثر ذلك معه صار هو وهو كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وزعم قوم انهما
حركتا اعراب كانه لما كثر ذلك معه صار كانه قيل يا زيد عمرو ولما ذكر حكما تخفيفيا عند وقوع
ابن بين علمين في المنادى ذكر ايضا حكما تخفيفيا اوجبه وقوع ابن بين علمين صفة في غير المنادى
وهو حذف التنوين والعلة ما تقدم الا ان الحكم ههنا حذف التنوين والحكم ثم الفتح والشرط في
الامرين جميعا بان يكون صفة واقعة بين علمين حتى لو انتفيا او احدهما لم يخفف فمثال انتفائهما
قولك زيد ابن اخي ومثال انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو هذا وان كان واقعا بين علمين الا
انه ليس بصفة ومثال كونه صفة وليس واقعا بين علمين قولك جاءني زيد ابن اخي هذا وان كان
صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك جاءني زيد بن عمرو فيجب التخفيف لوجود الشرط
الا في ضرورة الشعر كقوله شعر جارية من قيس بن ثعلبة ۞ قباء ذات سرة مقعبة ۞ وذكر
قوم ان ابن ثعلبة بدل وقصدوا ان يخرجوه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف
كغيره وايضا فان خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا وهو
كلامه يدل على حتم الفتح في المنادى اذا وقع ابن بعده بين علمين وعليه بعض النحويين والعلم
انه ليس بمحتم فيكون ترك ذكره اما لان هذا هو الافصح واما لان ذلك كالمعلوم وانشد سيبويه
للعجاج ۞ يا عمر بن معمر ۞ لا منتظر بالفتح ورد في قوله ۞ يا حكم بن المنذر بن الجارود ۞ على الوجهين

كالو نصب نحوها اذا لم يقعا بين علمين
فان وقعا اتبعت حركة الاول حركة الثاني
كما فعلوا في ابنم وامرئ فقولوا يا زيد بن
اختنا ويا هند ابنة عمنا ويا زيد بن عمرو
ويا هند ابنة عاصم وقالوا في غير النداء
ايضا وقالوا هذا زيد بن اختنا وهند
ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة
عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا
فالتنوين لا غير وقد جوزوا في الوصف
التنوين في ضرورة الشعر كقوله جارية
من قيس ابن ثعلبة

فصل والمنادى المبهم شيئان أيّ واسم الإشارة إلى آخره قال الشيخ يجب في تابع المنادى المبهم
الرفع عند المحققين من النحويين وأجاز المازني النصب قياسا وليس بشيء وتوهم بعضهم الفرق بين
يا أيها الرجل ويا هذا الرجل لجواز يا هذا فأجاز في يا هذا الرجل الوجهين فإن أراد جواز النصب
بتقدير المعنى فمستقيم وإن أراد جوازه على الاتباع فليس بشيء وإنما وجب الرفع لأنه لما أراد
وهو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعل الحركة الإعرابية حركته التي كانت تكون له
لو كان مباشرا بالنداء تنبيها على أنه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد
الطويل لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه والوجه الآخر أن يقال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء
الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا في الدار
الكريم صار الرجل في قولك يا أيها الرجل كأنه منتهى الاسم فجعل حركته الإعرابية الحركة التي تكون له
لو كان منتهى الاسم حقيقة قال واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام وإنما
كان كذلك لأن وصف اسم الإشارة أصله أن يكون بأسماء الأجناس لأنه مبهم الذات فكان وصفه
بما يدل على ذاتيته أولى هو الوجه لأن الوصف بالمعاني الخارجة فرع على معرفة الذات ولذلك
كان المبهم مستبدا بصحة الوصفية بأسماء الأجناس دون غيره لما فيه من الإبهام وإذا ثبت وصفه
بأسماء الأجناس وهو معرفة وجب تعريفها بالألف واللام قول الشاعر • يا صاح يا ذا الضامر
العنس • والرحل والأقتاب والحلس • أورد عليه أنه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى لأنه عطف
على العنس قوله والرحل والأقتاب فيصير المعنى الضامر العنس والضامر الأقتاب وهي لا توصف بالضمور
فإذن ينبغي يا ذا الضامرِ بالجر كما أنشده الكوفيون ويسقط الاستدلال لأنه يصير من باب آخر
ليس من باب نداء المبهم وأجيب عنه بأمرين أحدهما أن الاستدلال بإنشاد هذا المنصف على الرفع
وإن كان غير شائع على ما رواه الثقات من لم يعلم ما تقدم الآخر هو أن يكون الرحل معطوفا على
العنس على سبيل التجوز لأن معنى الضامر العنس الذي ضعف أو بلي عنسه فعطف الرحل باعتبار
المعنى كأنه قال الذي ضعف أو بلي عنسه ورحله وفي الضامر العنس إشكال في وجوب رفعه مع
كونه صفة مضافة والصفة المضافة يكون منصوبة على ما تقرر في أول المنادى في الفصل الثاني
وأجيب عنه بجوابين أحدهما أن الضامر العنس موصول والموصول في حكم المفرد لأنه كالمركب فكأنه
قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن إلا رفعا فكذلك ما كان مثله
الآخر هو أن الضامر العنس وقع صفة لموصوف مفرد فرفع لأن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا

كذلك

فأي يوصف بشيئين بما فيه الألف واللام محلة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل ويا أيهذا قال ذو الرمة ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه من

كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيبويه لخزز بن لوذان • يا صاح يا ذا الضامر العنس • والرحل والأقتاب و... وقال عبيد يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه من

كذلك على ما تقدم فيجب أن يكون هذا الوصف معربا بإعرابه وإعرابه رفع فيجب أن يكون مرفوعا والكلام
على قوله • يا ذا المخوفنا كالكلام في البيت المتقدم والاعتراض الاعتراض والجواب الجواب • وبيت
قول عبيد • يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه • حجر تمني صاحب الأحلام • لا تبكنا سفها ولا ساداتنا • واجعل
بكاءك لابن أم قطام • إن قوم عبيد قتلوا أبا امرئ القيس حجرا وهو ابن أم قطام فتوعدهم امرؤ القيس
فقال له ذلك • وتمام • ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه • بشيء نحته عن يديه المقادر • وجاء في الوجد
الرفع على الفاعل والنصب على المفعول وإذا أجريت مثل يا أيها الجاهل ذا التنزي النصب فإنما هو على معنى
أعني لا الإتباع لأن الجاهل رفع على كل حال قوله وقالوا في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا قال
الشيخ لا يخلو إما أن يريد عطف البيان أو البدل فإن أريد عطف البيان يجوز فيه الوجهان
على اللفظ وعلى المحل أما اللفظ هو اللفظ التقديري وإن أريد البدل فالضم ليس إلا وقوله يا هذا
ذا الجمة على البدل لا غير لأنه لا يصح أن يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى أما المعنى فهي ألفاظ محفوظة ليس
هذا واحدا منها وأما اللفظ فهو إعادة الأول بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح أن يكون عطفا
لا بيانا ولا نسقا أما النسق فلعدم الحرف وأما البيان فإنه يكون بالأسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق
ولا يصح أن يكون صفة لأن أسماء الإشارة لا توصف إلا بالألف واللام على ما تقدم فتعين أن
يكون بدلا كلا من كل فصل ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده قال الشيخ
علل بعلتين كل واحدة منهما جزء أحدهما لزومها الكلمة والأخرى كونها بدلا من المحذوف إذ أصلها
الإله فنقلت حركة الهمزة إلى اللام فصار اللاه فاجتمع المثلان فجاز الإدغام فصار الله فصارت الألف
واللام عوضا من الهمزة ويعلل أيضا بأنه يا أيها الله أو يا هذا الله لأطلق لفظ لم يؤذن فيه أو لم يستعمل
في المعنى أن يشير إلى ما يستحيل عليه الإشارة في التحقيق ولو قيل يا الإله أو يا الإله لغير الله الاسم لا
ذا لولا قصد به التعظيم وقال صاحب الكتاب من أجلك يا التي تيمت قلبي • وأنت بخيلة بالود
عني • شاذ لأنه ليس فيه الوجهان وإنما حصل فيه وجه واحد • وأما قول الشاعر • فيا الغلامان اللذا
فرا • إياكما أن تكسبانا شرا • فأكثر شذوذا منه لأنه ليس فيه وجه منهما لا لزوم ولا عوض فصل
وإذا كرر المنادى في حال الإضافة إلى آخره قال الشيخ وقع في بعض النسخ في حال الإضافة
وهو ترجمة سيبويه لأنه قال هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الإضافة وكلاهما مستقيم في المعنى
لأن معنى المكرر ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية وليس مخصوصا بأحدهما فيصح تفسيره باعتبار الأولى
فيقال في غير حال الإضافة وباعتبار الثانية فيقال في حال الإضافة ويقوي ترجمة سيبويه أن المعنى

وإذا كرر المنادى ثانيا في حال الإضافة فتقييد المرة الثانية أولى لأنها للزوم والاسم مضاف فيها
فكان في حال الإضافة أظهر فيه الوجهان النصب والضم فالنصب وجهان أحدهما أن يكون تيم الأول
مضافا إلى عدي والثاني مؤكدا للمضاف فوجب نصب الأول لأنه مضاف ووجب نصب الثاني لأنه
تأكيد المنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل وشبهه بقولهم لا أبا لك في أن اللام كررت بدخولها
ولولا زيادتها لقال لا أب لك وبقوله يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا ولولا
زيادتها لقال يا بؤس الحرب والوجه الثاني أن يكون كل واحد منهما نصبا لأنه مضاف إلا أنه حذف
المضاف من أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة فيه كقوله إلا علالة أو بداهة
سابح ومثاله على نصف وكذلك ربع درهم وما هو المحذوف منه فيه الوجهان أحدهما أن المحذوف منه
المضاف إليه هو الأول وتيم الثاني مضاف إلى عدي وهذا هو الظاهر والدليل أنا لو قلنا أن المضاف
إلى عدي هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والآخر الفصل
بين المضاف والمضاف إليه والمذهب الآخر أن تيم الأول مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف
إلى عدي محذوف ووجهه أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم
والمعقول أن المتقدم يدل على المتأخر والجواب عن الأول أنا لو حذفنا المضاف إليه من الثاني
بقي الاسم غير تام فألحق المضاف إليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون الأول تاما بما بعده
وهما الاسمان جميعا ألا ترى أنك إذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لأنه لم يتم ولم يعوض
عن تمامه وإذا أخرت فقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي
بالنسبة إلى الأول كالتمام فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير وأما الرفع فعلى أن يكون ناداه
علما مفردا ثم أتى بالمضاف إما عطف بيان وإما بدلا وأنشد بيت جرير يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
لا يلقينكم في سوأة عمر على الوجهين يريد عمر بن لجأ يحرض قومه عليه لأنه يقول أنا أهجو كبيبه
وكعبره أحيي كنت سماما يا بني لجأ وخاطرت بي عن أحسابها مضر خاطرت أي غالبت
فأجابه عمر بن لجأ لقد كذبت وشر القول أكذبه ما خاطرت بل عن أحسابها مضر ألست نزوة
خوار على أمة لا يسبق الحلبات اللؤم والخور ما قلت من ترك الأسماء نقضتها يا ابن الأتان على
تنفض للرد وكذلك ينشد يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والمرد
هو لابن رواحة **فصل** وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم إلى آخره **قال الشيخ** في ياء
الإضافة قولان أحدهما أن أصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو الأكثر والأظهر والآخر أن

يا غلامي ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل يا عباد فاتقون وقرئ يا عبادي ويقال يا ربا تجاوز عني وفي الوقف يا رباه ويا غلاماه
من

أصلها

أصلها أن تكون ساكنة وفتحت تقوية لها لضعفها وخفائها ودليل من جعل الأول أنها اسم على حرف واحد
فيجب أن يبنى على حركة كسائر الأسماء التي هي على حرف واحد كالكاف في ضربك وما أشبهه ولو قلنا مضمر
على حرف واحد لكان أيضا حسنا ويرد على هذا القول أن في الأسماء أسماء مفردة مبنية على السكون
كالواو في ضربوا وشبهه فنقول على هذا مضمر هو حرف مد ولين فوجب أن يبنى على السكون قياسا
على الواو في ضربوا ويمكن أن يفرق بينهما من حيث أن الواو تستثقل عليها الحركة بعد الحركة وليس
كذلك الياء ألا تراهم يقولون رأيت القاضي وإن كثر في الأسماء والأفعال ولا يقولون رأيت
قلنسوا ولكن يقولون لن يدعو في الأفعال دون الأسماء لأن الأفعال تحمل ما لا تحمله الأسماء فدل
على أنه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق بينهما وقد توهم قوم أن شرط الحذف
في نحو يا غلام أن لا يكون بعده ما يحصل به ست حركات وليس بمستقيم ثم علله بأن اجتماع ست
حركات مفقود في كلام العرب وهو غلط ثان والدليل أن حذف الياء من مثل ذلك أثقل من إثباتها لكان
للتعليل وجه ولا يختلف في جواز عمرو ضرب رجله وكذلك أكل عمرو شربه وهذه عشر حركات
وإنما يمتنع خمس حركات فصاعدا في الشعر لفوات الوزن المقصود وزعم سيبويه أن بعض العرب
يقول يا رب ويا غلام ومرادهم يا ربي ووجهه أنهم لما حذفوا أشبه المفرد فجعلت حركته حركة والتاء
في يا أبت ويا أمت إلى آخره **قال الشيخ** للناس فيه مذهبان مذهب أهل الكوفة أن التاء للتأنيث
وياء الإضافة مقدرة بعدها كأنه قال يا أبتي ويا أمتي ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض
عن ياء الإضافة واستدلوا بوجهين أحدهما أنهم تقلبها هاء ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها
لم يجز قلبها هاء لأنها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء والآخر أنه لو لم يكن عوضا لجاز
أن يجمع بينهما وبين الياء فيقال يا أبتي كما تقول يا ضاربتي ولما لم يقولوا يا أمتي دل على أنها عوض
عنها ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنها مناسبة للحرف المبدل منه التاء فكانت أولى ومن فتح وهي قراءة
ابن عامر فلأنها حركة الحرف المبدل منه وزعم قوم أن يا أبت فرع يا أبتا فحذف الألف وليس بشيء
قوله وقالوا يا ابن أمي إلى قوله جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني أنهم جعلوا ابن المضاف إلى أم
وابن المضاف إلى عم لما أضافوهما إلى ياء المتكلم كاسم واحد أضيف إلى ياء المتكلم حيث عاملوهما بالتخفيف
معاملتها لما كثر قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام عمي ويا غلام أمي لقلته وجاز الفتح في يا ابن عم
ويا ابن أم لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بأكثر من تخفيف يا غلام وزعم قوم أنه فرع على يا ابن
أما فخفف بحذف الألف وهو تعسف وقيل في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني مزجوا ابن مع أم أو عم

تاء التأنيث عوض عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف
من

ويا ابن عمي ويا ابن أم ويا ابن عم ويا ابن أم ويا ابن عم وقال أبو النجم يا ابنة عما لا تلومي واهجعي جعلوا الاسمين كاسم واحد
من

وصيروهما واحدا فبنيا كخمسة عشر ثم اضافوا كما اضيف خمسة عشر وليس بشيء وقيل جعلوهما كخمسة
عشر حيث فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في يا غلام فبنوهما معا كابني خمسة عشر وكل ذلك بعيد عن
الصواب لانا قاطعون بان الحركة في يا ابن ام بفتح الميم مثلها في يا ابن امي باثبات الياء وكيف يستقيم
ان يبنى الاسم مع المركب بغير موجب فان زعم انهم قالوا في بادي بدا وفي هو ايدي سبا بالبناء مع
ان اصله معرب لما صار الاسمان كاسم واحد فكذلك هذا لما صار ابن ام عبارة عن القريب
وان لم يقصد اضافته جرى مجرى ذلك قيل له لولا السكون في بادي وايدي لم يقل احد بذلك
لكنهم لما سكنوا امكن ان يقال وايضا فان مثل ذلك موجب لبناء الاول خاصة فاين موجب
بناء الثاني **فصل** المندوب **قال الشيخ** هو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه تقول وازيدا الظريف نصبا ورفعا كانهم
اخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون ابلغ في التفجع ولذلك كان الافصح الاتيان بالمدة في آخره
وانما قالوا الالف وقد تكون غير الف لانها الغالب وانما يعدل الى غيرها لغرض ولا يخلو من ان يكون
آخره حركة او سكونا فان كان حركة فلا يخلو اما ان يكون اعرابا او بناء فان كانت اعرابا
فليس الا الالف كقولك وازيداه واعبد المطلباه واغلام احمداه بخلاف مدة الانكار فانك تقول
فيها اعبد المطلبيه ومدة التذكر ايضا فانك تاتي بها على حسب حركة الآخر كائنة ما كانت وان كانت
حركة الآخر حركة بناء اتبعتها مدة من جنسها فقلت في حذام واحذاميه وفي امير المؤمنين وامير
المؤمنيناه وفي غلامك للمرأة المخاطبة واغلامكيه وان كان آخره ساكنا فلا يخلو اما ان يكون
مدة او غير ذلك فان كانت مدة استغني بها فيقال فيمن اسمه اضربي واضربيه وفي غلامي مردا
غلاموه وفي غلاما مكا واغلاماكاه ولا فرق بين الواو المقرونة والمحققة فلذلك قلت في واغلامكموه
فيمن اسكن الميم واغلامكموه لان الواو مرادة عنده ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم ردا
للميم الى اصلها كما وجب في مذ اليوم لذلك فاما الحاق الالف في المعربات فلانها اسماء غير ابنية
وعمرو ولا لبس فيها فالحقت الالفات في آخرها كالحقت بزيد وعمرو واما الحاق الياء والواو فلخوف
الالتباس الا ترى انك لو قلت في غلامك واغلامكاه لالتبس المذكر بالمؤنث ولو قلت في غلامكم
واغلامكماه لالتبس المثنى بالمجموع ثم اجري مبنى الآخر مجرى واحدا واما اختيارهم في غلامي باسكان
الياء واغلاميا فلان اصلها الفتح فردت اليه وجوز المبرد واغلاماه وليس بجيد وواغلاميه
اوجه اما بناء على ان اصلها السكون فلا اشكال الا ترى انك لو قلت فيمن اسمه اضربي واضربيا

ولا بد لك في الندبة من قبله يا او وا وانت في الحاق الالف في آخره مخير فتقول وازيداه او وازيد والهاء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه وقفا ولا تلحق للاستغاثة. من

لقلت واضربيه ووا اضربوه واما بناء على ان السكون العارض كالاصلي في هذا الباب بدليل انك
اذا قلت فيمن اسمه مثنى او معلى وامثناه ووا معلاه ولا ترد الالف الى اصلها فكذلك قياس الياء بعد
سكونها بخلاف التثنية فانك تقلبها للزوم الف التثنية الاسم المثنى واما قنسرون فقال سيبويه وا
قنسريناه وقال الكوفيون واقنسروناه وهما جائزان في التحقيق بناء على ان اعرابه بالحروف او بالحركات
ولو سميت باثني عشر فقال سيبويه وااثنا عشراه لانه عنده اسم مفرد فوجب ان يكون حاله حال
المرفوع واثنا عشراه لانه عندهم في حكم المضاف فوجب ان يكون منصوبا والخلاف جار في قنسرون
واثني عشر الحقت الالف او لم تلحق **قوله** ولا يلحق الصفة عند الخليل لان الاسم المتفجع عليه قد تم
والصفة ليست من جملته وانما هو اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف الى المضاف
اليه لانه جعل دالا على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف كالدال من زيد وكالحقت العلامة الدال
من زيد فكذلك هنا وليس كذلك الصفة ومذهب يونس جواز ذلك وقال انهما كشيء واحد كالمضاف
مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما وقال الخليل لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه
ثم يرد انه لو جاز الحقت العلامة ما ليس بمندوب واذا الحقت العلامة ما ليس بمندوب جاز الحاقها
في جاء زيد الظريفاه وان لم يكن مندوبا وقد نقل عن يونس انه يجيز وازيد انت الفارس البطلاه
وهذا ابعد وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي الشاميتيناه والجماجم الرؤس والشاميتين منصوبة صفة للجمجمتين
وهذا الوجه شاذ لا يعول عليه ولا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب بخصوص لفظه
فاما النكرات واسماء الاشارة فليست من هذا القبيل لان النادب غرضه الجواز بذكر من يتفجع عليه
اما التعريف واما الاقامة عذره في ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرناه ولا فرق
بين ان يكون علما او كالعلم وعلى ذلك نزل وامن حفر بئر زمزماه منزلة واعبد المطلباه قال الخليل
وكما لا يقال وامن لا يعنيني امره ولا يعذر من يتفجع بذلك لا يعذر من يتفجع مبهم يعني انه لا يعرف
من يعنيه **فصل** ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به اي **قال الشيخ** ذكر القيد
وهو مشعر بالعلة ووجه التعليل بان قولك يا رجل اصله يا ايها الرجل ويا هذا اصله يا ايها الرجل
فحذفوا الالف واللام استغناء عنها بيا وحذفوا اي لانهم ما اتوا بها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف
واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء فيخلو الحذف اشياء كثيرة وفي قولك يا زيد وشبهه
لم يحذف منه الا حرف النداء فلا يلزم من جواز حذف شيء واحد جواز حذف اشياء متعددة ومن
الناس من قال لم يجز الحذف في قولك يا رجل لبقائه مبهما وفي قولك يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا

فلا يقال وازيد الظريفاه ولا يجيزها عند يونس ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وارجلاه ولم يتفجع وامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه. من

قال الله تعالى يوسف اعرض عن هذا وقال رب ارني انظر اليك وتقول ايها الرجل وايتها المرأة ومن لا يزال محسنا احسن الي ولا يحذف منهما لا يوصف به اي فلا يقال رجل ولا هذا وقد شذ قولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا وجاري لا تستنكري عذيري ولا من المستغاث والمندوب وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه. من

يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي يعلم المنادى فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم وأورد على هذا
قولهم هذا فانه فيه تعريف يرشد الى المقصود بالنداء فليجز كما جاز قولك زيد وأجيب عنه انا قلنا اولا
لانه او احرف نفي مبهما وهذا هو مبهم ايضا ولذلك يسميه النحويون مبهما وما ذاك الا لانه وضع ليشار
به عند الاشارة وليس يتحول لانا نجوز ان نقول غلام هذا وان كان اقل تعريفا من قولك
هذا لانه يتردد بين المشار اليهم والغلام جميعا فكان بالمنع اولى ولم يمنع دل على ان الجواب ليس بشيء
واما اصبح ليل فالجواب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وقيل اول من قاله امرأة طرقها امرؤ القيس وكان
مبغضا فجعلت تقول اصبح يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه لفرط تضجرها
فقالت اصبح ليل. وافتد مخنوق مثل للحض على تخليص النفس من الشدائد. واطرق كرا مثل لمن يتكبر وغيره
اولى منه بذلك كان اصله خطاب الكروان بالاطراق لوجود النعام ولذلك يقال اطرق
كرا ان النعامة في القرى. ويقال ان الكروان يخاف من النعام وذكر ومجمر على لغة من يقول يا حار
بالضم وقول العجاج شاذ يقال انه كان يصلح حشا فمرت به جارية فالحت بالنظر اليه متعجبة فقال جاري
لا تستنكري عذيري. سيري واشفاقي على بعيري. وكثرة ما الغير المحذوري. عذيري مبتدأ وخبره ما بعده
او مفعول لتستنكري وما بعده اما خبر محذوف اي عذري واما بدل من عذيري المذكور و[illegible]
حذفه في اللهم لان الميم عوض عنه عند البصريين وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف
وهو بعيد جدا وقوله. اني اذا ما حدث الما. اقول يا اللهم يا اللهما. وقوله. وما عليك ان تقولي كلما
سبحت او صليت يا اللهم ما. اردد علينا شيخنا مسلما. من حيثما وكيفما وانيما. فانما من خيره لن نعدما
محمول على الضرورة مع كونه مجهولا وفي جواز وصف اللهم خلاف فجعله سيبويه لما كان مختصا بالنداء
مثل ايها هاه وجوزه قوم ووصفه كما يوصف يا الله واستدلوا بقوله قل اللهم مالك الملك قل اللهم فاطر
السموات والارض وحمله سيبويه على نداء ثان **فصل** وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء
ويقصد به الاختصاص لا النداء **قال الشيخ** اعلم ان في كلامهم جملة لمعان في الاصل ثم ينقلونها
الى معان اخر مع تجريدها عن اصل معناها الاصلي وهذا في ابواب منها ان افعل صيغة للامر في
الاصل ثم نقلت الى التعجب كقوله تعالى اسمع بهم وابصر لم يقصد بها هنا الى الامر وانما قصد التعجب وكذلك
قولهم ما احسن زيدا اصله اما خبر واما استفهام على الخلاف ثم نقل الى التعجب وكذلك قولهم اقمت
ام قعدت سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال كقولك
سواء علي اقمت ام قعدت فكذلك قولهم ايها الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك ثم

وذلك قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل
ونحن نفعل كذا ايها القوم واللهم اغفر لنا
ايتها العصابة جعلوا اي مع صفته دليلا
على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل
والقوم والعصابة الا انفسهم وما كنوا عنه
بانا ونحن والضمير في لنا كانه قيل اما انا
فافعل متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن
نفعل متخصصين من بين الاقوام واغفر
لنا مخصوصين من بين العصائب ومما
يجري هذا المجرى قولهم انا معشر العرب نفعل
كذا ونحن آل فلان كرماء وانا معشر
الصعاليك لا قوة بنا على المروة من

فق

نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الاقبال في قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكل ما انتقل
من باب الى باب فان اعرابه يكون على حسب ما كان عليه فلذلك تقول في قولك اكرم بزيد اكرم فعل
امر وتقول في ايها الرجل هنا منادى مفرد والرجل صفة له كما تقول في المنادى الحقيقي ثم لفظ الاختصاص
قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون لفظه لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس
على لفظ النداء كقولك نحن العرب فهذا لا يكون اعرابه الا ما يقتضيه في نفسه لانه لا يصح ان يكون
منقولا عن النداء ومنه ما يحتمل الامرين كقولك انا معشر العرب فجائز في اعرابه الامران جميعا الا
ان الاولى ان يقال منصوب نصب العرب اذ النقل على خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته
اولى من جعله منقولا وقول ابي سعيد ايها الرجل هنا مبتدأ والخبر محذوف اي المراد او خبر والمبتدأ
محذوف اي المراد الرجل ليس بشيء ويقع في بعض النسخ علامة قطع بين قولهم الا انفسهم وبين وما
كنوا عنه وكان هؤلاء فهموا انه استئناف جرده كانه قيل اي كانه قيل فيه والذي حملهم عليه ان عطفه
على انفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارتكبوه مفسد للمعنى لانه يكون قوله كانه قيل تفسيرا
لقوله وما كنوا عنه وليس هذا تفسيرا له باتفاق وانما هو تفسير لقولهم يا ايها الرجل وانما حمله
لما تقدم وصحح العطف ويحمل العطف على غير ظاهره في المغايرة او يجعل وما كنوا عنه خبر مبتدأ محذوف
اي وهو ما كنوا فيستقيم **قوله** الا انهم سوغوا دخول اللام هنا يعني من غير ان يذكر انما يؤتى به
ويلزم النصب على اصل الباب وذكر اسم الله تعالى ليعلم ان النصب لازم فيما يجوز دخول يا عليه وفيما
لا يجوز اذ لم يدخل يا وقيل قوله ويأوي الى نسوة. فاذكرها مرضعا حافظا. ابن الدجا لاطيا كالحجا
مغيرا لاكل القنيص. ذا فاقة ملحما للعيال. ويأوي يعني او يعني الآتي مرضعا اي كانا
مرضعا ابن الصائد الوحش حافظا ابن الدجا يعني الصائد ثم اخذ في صفته لاطيا كالحجا الذي ملتصقا
بالارض لتخفي عن الصيد ثم وصفه بلزومه للصيد لفقره وقول بعضهم انه قصد تفسير النسوة الى
عطل وشعث يأباه النصب لانهما حينئذ في معنى صفة الواحدة فلا يستقيم جري احدهما وقطع الآخر
على ما قالوه من التفسير لانه حينئذ يقتضي الجر فيهما **فصل** ومن خواص النداء الترخيم الى آخره
قال الشيخ الترخيم من قولهم رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم اي ضعيف وعن الاصمعي قال قال
الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الرخيم فقيل بابا الترخيم وقد ضعف قول الاصمعي بان قول
الخليل جملة من النحاة كابي عمرو بن ابي اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره ولا يضعف بمجرد ذلك نعم
ان صح انهم تكلموا فيه بهذا الاسم تبين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير هذا الاسم وما تكلموا

فقالوا نحن العرب اقرى الناس للضيف
وبك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم
انا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام
بفاس بين وصليك جازر ومنه
زيدا مررت به وعمرا لقيت اخاه وخوفا
خوبت علامه باخا رحلك على ظرفي
ولابث ومنه قوله الحمد لله الحميد والملك
هم اهل الملك واتاني زيد الفاسق الخبيث
وقرى حمالة الحطب به المسكين والبايس
وقد جاء نكرة في قول الهذلي ويأوي الى نسوة
عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وهذا
الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم و
الترحم من

فيه اصلاً وان ثبت ما روي عن ابن عباس انه لما سمع قراة ابن مسعود وقالوا يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفًا والاتفاق يعضده **قوله** او اذا اضطر الشاعر رخم في غير النداء يعني فيجوز على الوجهين وهو مذهب سيبويه واجاز المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الاخرى وانكرها اجازه سيبويه وغيره وقد انشد سيبويه الا اضحت حبالكم رمامًا واضحت منك شاسعة امامًا وهو واضح فالادعاه ورد المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من قصيدة وجا ايضًا انا ابن حارث ان اسبق لرهبه واستشهد فان الناس قد علموا ومن كرى بون ونقل الحركة نعتسف وقال عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بير في لبان الادهم يروى بفتح الراء وضمها وليس بقوي لجواز ان يكون التقدير بالجر فيسقط الاستدلال وقال اورى ابن جلم عبادة بصرية ان ابن جلم اضحى حية الوادي فان ثبت انه اسم ابيه كان يقول سيبويه نهض وان ثبت انه اسم امه كما يقوله المبرد لم ينهض لانه حينئذ لا ينصرف للعلمية والتانيث واما اللغة الاخرى فيه فاتفاق **قوله** وله شرايط اخرى **قال الشيخ** منها شرطان عامان في كل شي احدهما كونه غير مضاف والاخر كونه غير مستغاث ولا مندوب وشرطان خاصان في غير ما فيه تاء التانيث وهما العلمية والزيادة اما كونه غير مضاف فلان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو رخمت فاما ان ترخم الاول واما ان ترخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول واما المندوب والمستغاث فلان المقصود فيهما امتداد الصوت والترخيم يضاد ذلك واما كونه علمًا فلان الاعلام كثر نداوها فناسب التخفيف واما الزيادة على الثلثة فلانه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة ليس مثلها في المتمكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين وان سمع على لغة من يقول يا حار وقد الاماكان في اخره تاء التانيث فان العلمية والزيادة فيه غير مشروطتين اما العلمية فانما خلفتها غيرها وهو التانيث لان التانيث يقتضي التخفيف لثقله كما يقتضيه العلم لكثرته واما كونه ليس زائدًا على ثلثة فلان اشتراط ذلك انما كان لما يودي اليه الترخيم من الاخلال واما ما فيه تاء التانيث فانما يحذف منه التاء وحذف التاء لا يودي الى اخلال لانها زايدة فلا اخلال بالترخيم فلا حاجة الى الزيادة وقد اجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي اذا كان متحرك الوسط لانه يصير مثل يد فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم يا كت ويا قد وليس بجيد فان نحو يد انما صار كذلك بنوع

احدها ان يكون الاسم علمًا والثانية ان يكون غير مضاف والثالثة ان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعة ان تزيد عدته على ثلثة الا ما كان في اخره تاء تانيث فان العلمية والزيادة على الثلثة فيه غير مشروطتين تقول يا عاذل ويا جاري لا تستنكري ويا ثب اقبلي ويا شا ارجعي واما قولهم يا صاح واطرق كرى فمن الشواذ من لب

من الاخلال ولا يلزم منه جواز مثله في الترخيم ومن ثم قال الفراء في سعيد يا سعي وفي مكين يا مكي يحذف الحرف معا وقولهم في قول امرئ القيس تنكرت منا بعد معرفة لمي وبعد التصابي والشباب المكرم ان اليا للا تحكم وكذلك قوله وقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صدا انه لا يا فيه حذفت لالتقاء الساكنين ومن مذهبه ان الساكن يحذف مع الاخر في نحو قمطر فيقال يا قمط فيا يزي محذوفة عند سيبويه لالتقاء الساكنين وعند الفراء اليا محذوفة مع الدال للترخيم كالطا من قمطر **قوله** والترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط ليخرج ما حذف لكونه حرف علة بلا موجب مثل قاض او التخفيف مثل القاض فيمن حذف وقال سيبويه ان نحو قايمة وقائمة اذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حار بالضم لئلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه فاما نحو ومسلمة فلانه كالاخرى والادنى وكذلك يقال في محذوف وحريق يا محذي ويا حري وفي قطوان وكروان يا قطا ويا كرا كعصا وفي سنوب ومرقوة يا سنا ويا برقا وفي شاة وباشاه بالها تردها الى اصلها حين احتجت الى الرد اذ ليس في كلامهم متمكن على حرفين ثانيه الف وقد ثبت ردها الى الاصل عند الاحتياج في مثل شويهة وشياه وفي المسمى بطيلسان يا طيلس وزعم ابو عثمان انه لا يجوز لانه ليس في كلامهم فيعل في الصحيح قال ومسائل الاخفش فاخطا فيها ابنيته تنبيه وقد اجاد ذلك غيره اذ لا يعتبر وجود نفس الزنة وانما اراد جريه على قياس كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترخيم سنعبس وعنفوان علمًا وقرذدق يا سنعب ويا فرزد ويا عنفي وليس من ابنيتهم وتقول في شقاوة وحمراوات علمًا يا شقا ويا حمرا بالهمزة وفي حولايا يا حولا بالهمزة وفي حيوة يا حيو ولا يلزم لما ثبت من شذوذه وفيه نظر وفي شية ودية يا وشي ويا ودي لان الرد لازم والعين مكسورة فبقي والاخفش يقول يا وشي ويا ودي ردًا الى الاصل وفي انحاد علمًا يا انحاد بالفتح عند سيبويه وعلى الفصحى وبالكسر عند قوم ولا نحو يا كد ويا فار علمًا فبالكسر لا غير واما على اللغة القليلة فالضم في البابين وقالوا في قاضون علمًا يا قاضي باثبات اليا على اللغتين وفي نحو اعلون يا اعلى باثبات الالف ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة وقالوا في محمر علمًا عن اسم فاعل او غيره يا محمر بسكون الرا على الكثيرة والفرا يكسرها ان اسم فاعل ويفتح في غيره وهو قياس من قال في قاضون يا قاضي باثبات اليا **قوله** الاخر الذي يحذف منه حرفان كل اسم اخره زايدتان زيدتا معًا الحاقية كالالف والنون في سكران وعثمان او حرف صحيح وقبله مدة قبلها ثلثة احرف فصاعدا وقد اهمل قوله ثلثة احرف قبلها لانه قال واما حرف صحيح وقبله مدة ولم يذكر كانه استغنى بامثلته في مثل منصور وعمار وقد تقدم في مثل يا ثمو ولولا تقدير تصحيحه في ثمود ونحوه باثبات الواو لتوهم ان مذهبه كمذهب الفرا

ثم اما ان يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير او يجعل ما بقي كانه اسم براسه فيعامل بما يعامل سائر الاسما فيقال على الاول يا حار ويا هرق وما ثمو ويا بو في المسمى ببنون وقاضو في المسمى بقاضون وعلى الثاني يا حار ويا هرق ويا ثمي ويا بني ولا يخلو المرخم من ان يكون مفردًا او مركبًا فان كان مفردًا فهو على وجهين احدهما ان يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني ان يحذف منه حرفان وهما على نوعين اما زيادتان في حكم زيادة واحدة كالتين في اسما ومروان وعثمان وطايفي واما حرف ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعماد ومسكين وان كان مركبًا حذف اخر الجزين بكماله فقيل يا بخت ويا عمر ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعمرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر واما نحو تابط شرا وبرق نحره فلا يرخم **فصل** وقد يحذف المنادى فيقال يا بوس لزيد بمعنى يا قوم بوس لزيد ومن ابيات الكتاب يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وفي التنزيل الا يسجدوا تقديره الا يا قوم اسجدوا من لب

وقد اختلف في اسماء هل هي مما آخره زيادتان او حرف اصلي وقبله مدة فمذهب سيبويه انهما زيادتان
ووزنه فعلاء من الوسم انقلبت الواو همزة على غير قياس كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب غيره الى ان
اسماء افعال جمع اسم سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون
آخره حرفا اصليا وقبله مدة فيكون مثل قولك عمار ومذهب سيبويه اقرب الى المعنى ومذهب غيره
اجرى على مقتضى الالفاظ وبيان المعاني ان اسماء الاعلام اكثرها صفات ولم يسم بالجمع الا نادرا
فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الوصفية اولى واعتقد سيبويه
قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى وحجة سيبويه قلب الواو همزة اذا قدر وقد جاء على خلاف
القياس كاحد ووجه وقدد واشباهه ولا ضرورة تلجئ الى ذلك واذا لم يكن الواو منقلبة وجب
ان يكون افعالا وهذا وان كان قويا فانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته في
الجموع فراى ان قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع **قوله** وقبله مدة يعني زائدة والا ورد
نحو مختار ومترخم بالحذف باثبات الالف واما المركب فانه يحذف آخر الاسمين بكماله والفرق
بينه وبين المضاف ان المضاف مع المضاف اليه اسمان معربان باعرابين مختلفين فظهر التعدد
فيهما لفظا والترخيم حكم لفظي فلم يجر في المتعدد لفظا واما معدي كرب فلم يظهر فيه التعدد اللفظي فجرى
مجرى قولك جعفر وعمران بدليل اعرابه اعرابا واحدا آخره فلما لم يتعدد تعددا لفظيا جرى مجرى المفرد
وحذف عند الترخيم آخر الاسمين بكماله لانها كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث والف
التانيث واذا قلت يا خمسة في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللغتين وكذلك لو رخمت نحو مسلمات
قال سيبويه لانها تلك الهاء التي كانت في خمسة وتقول في اثنا عشر اسما يا اثن ويا اثني لان عشر بمنزلة
النون حيث عاملوه معاملته فيبقيها الالف على قياس لغتهم وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه
ومن جهة ان الالف لا يتحقق زيادتها ومن قال يا اثني عشر بالياء فقياسه يا اثني على الكثيرة ويا اثنا
على القليلة واما تابط شرا فهو اشبه شيء بالمضاف مع المضاف اليه لان التعدد فيه مقصود
بعد التسمية الا ترى ان شرا في قولك تابط شرا منصوب في احواله كلها فلما كان التعدد باقيا تعذر
الترخيم كما تعذر في المضاف والمضاف اليه وقال سيبويه ولو رخمت تابط شرا رخمت رجلا يسمى
يا ذا عبلة بالجر تكلم واما قوله فاجزوا تابط قرضا لا ابا لكم صلفا يصلح فان الذال مضموم
فشذوذ على شذوذ وقاعدة الترخيم المذكورين هو الذي يحذف منه حرف واحد وقد يحذف
للمنادى على ما ذكر وقوله الا يسجدوا على قراءة الكسائي من ذلك لانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا

بجمر الجمرة **وقوله** على تمعان من جاد اذ جاد حال وتميز على حجرته **فصل** ومن المنصوب باللازم اضماره
قولك في التحذير الى آخره **قال الشيخ** هذا ينقسم الى قسمين منه ما هو سماعي وعلته حذف فعله ما تقدم
في قولك سقيا ورعيا وبابه ومنه ما هو قياسي فالقياسي ما ابدا به من قولك اياك والاسد وهو كل
موضع كان الاسم فيه محذرا وذكر المحذر منه بعده بحرف العطف او بحرف الجر كقولك اياك والاسد
وكقولك اياك من الاسد واصله نح اياك الا ان الضميرين اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني
بالنفس في غير افعال القلوب فصار التقدير نح نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير اضمار
الثاني فوجب رجوعه الى الاصل الا انه لا يمكن الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون
منفصلا وهذا المذكور بعده ان كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف وان كان بالواو فهو
معطوف على اياك كانك قلت نح نفسك ونح الاسد ولا يجوز ان تقول اياك الاسد كما يزعم بعض
النحويين ونص سيبويه على ذلك لانه ان كان عن قولك اياك والاسد فلا يجوز حذف حرف العطف
وان كان عن قولك اياك من الاسد فحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قوله اياك وان تقوم
واياك عن ان تقوم فهذا جائز ان تقول اياك ان تقوم وحينئذ يجب حمله على اياك عن ان تقوم
وحذف حرف الجر لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا ولا يجوز ان يكون من قولك اياك وان تقوم
لان حرف العطف لا يحذف مع ان ولا مع غيرها وقد جاء في الشعر شاذا • فاياك اياك المراء فانه • الى الشر
دعاء وللشر جالب • وحمله الخليل على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام اتق المراء
وحمله ابن ابي اسحق على ان اصله اياك عن المراء فحذف حرف الجر لما كان المراء بمعنى ان تماري فحمله عليه
من حيث المعنى على شذوذه ومنه ماز راسك والسيف وماز ترخيم مازن وقيل ترخيم مازني وفيه
شذوذ من وجهين ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل ما النسب والذي حمله على ذلك ما نقل ان كلاما
المازني اسر بجيرا القشيري فجاء قعنب اليربوعي ليقتل بجيرا فقال المازني دون اسيره فقال قعنب
ماز راسك فان كان المثل مستقرا او هما وماز باسم ابيه استقام والا فركب الشذوذ
لجريه مجرى المثل وقدر سيبويه اياي والشر منصوبا بفعل المتكلم كانه امر لنفسه يعني لاباعد نفسي
عن الشر ولاباعد الشر عني وانكره غيره وقال المعنى على انه يخاطب غيره على معنى باعدني والى هذا ذهب
الزمخشري وكلا التقديرين مستقيم وقول عمر اياي وان يحذف احدكم الارنب مثله وقدره
الزجاج باياي واياكم واراد عمر النهي عن حذف الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال
ليذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي ان يحذف احدكم الارنب فبالغ في نهيه بان قال

اياك والاسد اي نح نفسك ان تعرض للاسد والاسد ان يهلكك ونحوه راسك والحائط وماز راسك والسيف ويقال اياي والشر واياي وان يحذف احدكم الارنب اي نحني من الشر ونح الشر عني ونح من شاهدكم حذف الارنب ونح حذفها عن حضوري ومشاهدتي وللمعنى التهي عن حذف الارنب ومنه شانك والحج اي عليك شانك مع الحج وامرا ونفسه اي ودعه مع نفسه واهلك والليل اي بادر اهلك قبل الليل ومنه عذيرك اي احضر عذرك او عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك اي ولا اتوهم زعماتك وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا ولا شتيمة حر اي ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومنه قولهم انتهِ امرا قاصدا لانه لما قال انته علم انه محمول على امر يخالف المنهي عنه قال الله عز اسمه انتهوا خيرا لكم ويقولون انا منك خيرا لك وقد ذكر اي اوسع لك ومنه من انت زيدا اي تذكر زيدا او ذاكرا زيدا ومنه مرحبا واهلا وسهلا اي اصبت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وان تاتني فاهل الليل واهل النهار اي فانك تاتي اهلا لك بالليل والنهار من

العطف
بدل

فصل ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعي وايطاء الصبي ومنه اخاك اخاك اي الزمه والطريق الطريق اي خله وهذا اذا ثني لزم اضمار عامله وان افرد لم يلزم من

بِاِعْدُونِي عَنْ حَذْفِهِ فَجَعَلَهُ مِنَ الامْرِ الَّذِي يَطْلُبُ مِنْهُمُ البُعْدَ لِعِظَمِهِ اَوْ يَطْلُبُ مِنْ نَفْسِهِ البُعْدَ عَنْهُ
وَهُوَ اَبْلَغُ مِنْ اَنْ يُقَالَ لَا تَحْذِفُوا الاَرْنَبَ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَمَاعِيٌّ قوله اَهْلَكَ وَاللَّيْلَ
اَيْ بَادِرْ اَهْلَكَ وَبَادِرِ اللَّيْلَ وَاحْضُرْ عِنْدَ ذَلِكَ تَفْسِيرُ سِيبَوَيْهِ وَمَا ذَلِكَ تَفْسِيرُ المُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ
كَانَّهُ اسْتَبْعَدَ اَنْ يَكُونَ فَعِيلٌ مَصْدَرًا لِغَيْرِ صَوْتٍ كَالنَّئِيمِ وَالزَّئِيرِ وَالصَّلِيلِ وَالعَيْرِ وَمِنْهُ
هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ كَانَ المُخَاطَبُ وَعَدَ بِاَشْيَاءَ فَلَمْ يَفِ بِهَا ثُمَّ رَاَى المَوْعُودُ عَلَى حَالٍ دُونَهَا فَقَالَ
لِلْمَوْعُودِ هَذَا اَيْ اَرْضَى هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ اَيْ وَلَا اَتَوَهَّمُ زَعَمَاتِكَ وَقَوْلُهُمْ كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا اَصْلُهُ حِكَايَةٌ
كَالاَمْثَالِ قِيلَ اَصْلُهُ اَنَّ عَمْرًا الجَعْدِيَّ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ قُرْصٌ وَتَمْرٌ وَزُبْدٌ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ اَطْعِمْنِي مِنْ قُرْصٍ
وَزُبْدِكَ فَقَالَ عَمْرٌو كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا اَيْ اَطْعِمْكَ كِلَيْهِمَا اَزِيدُكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ كِلَاهُمَا وَتَمْرًا اَيْ
كِلَاهُمَا ثَابِتَانِ وَاَزِيدُكَ تَمْرًا وَكَذَلِكَ قَالَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ اَيْ كُلَّ شَيْءٍ اَهْوَنُ وَالمَشْهُورُ فِيهِمَا
النَّصْبُ ومنه انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ قَالَ سِيبَوَيْهِ لِاَنَّكَ حِينَ قُلْتَ انْتَهِ فَاَنْتَ تُرِيدُ اَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ اَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ
فِي اَمْرٍ فَكَاَنَّهُ قَالَ وَائْتِ خَيْرًا لَكَ وَقَالَ الفَرَّاءُ وَالمَعْنَى انْتَهُوا انْتِهَاءً خَيْرًا لَكُمْ وَقَالَ الكِسَائِيُّ المَعْنَى انْتَهُوا
يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ وَمَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ اَظْهَرُ وَالمَعْنَى عَلَيْهِ وَلِذَلِكَ اَظْهَرُوا فِي انْتَهِ وَائْتِ اَمْرًا قَاصِدًا وَقَوْلُ
الزَّمَخْشَرِيِّ وَمِنْهُ انْتَهِ اَمْرًا قَاصِدًا عَلَى اَنَّهُ وَاجِبٌ فِيهِ حَذْفُ الفِعْلِ غَلَطٌ وَمِثْلُ انْتَهِ اَمْرًا قَاصِدًا قَوْلُهُ
تُرَوَّحِي اَجْدَرَ اَنْ تَقِيلِي وَرَاءَكَ اَوْسَعَ لَكَ مَثَلٌ فِي الزَّجْرِ عَنِ الاِقْدَامِ عَلَى الشَّيْءِ يُقَالُ اِنَّ ابْنَ الحَمَامَةِ
الشَّاعِرَ اَتَى جَرْوَلًا الحُطَيْئَةَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالَ كَلِمَةٌ تُقَالُ وَلَيْسَ لَهَا جَوَابٌ فَقَالَ اَلِجُ فَقَالَ وَرَاءَكَ
اَوْسَعَ لَكَ فَقَالَ اَنَا ابْنُ الحَمَامَةِ الشَّاعِرُ فَقَالَ كُنْ مِنْ اَيِّ طَيْرِ اللهِ شِئْتَ ومنه مَنْ اَنْتَ زَيْدًا يُقَالُ لِمَنْ
ذَكَرَ عَظِيمًا بِسُوءٍ وَلِمَنْ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِرَجُلٍ عَظِيمٍ وَلَكَ اَنْ لَا تُغَيِّرَ لَفْظَ زَيْدٍ وَلَكَ اَنْ تَذْكُرَ اسْمَ ذَلِكَ
الرَّجُلِ ومنه مَرْحَبًا اِلَى اٰخِرِهِ وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ فَلَوْ قِيلَ اِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى المَصْدَرِ
لَكَانَ صَوَابًا وَاِنْ تَاْتِنِي فَاَهْلَ اللَّيْلِ وَاَهْلَ النَّهَارِ اَيْ فَاِنَّكَ تَاْتِي وَمَعْنَاهُ الاِكْرَامُ لِاَنَّ المَزُورَ يَكُونُ
فِي اَهْلِهِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ اَنَّهُ كَثُرَ حَتَّى صَارَ مَعْلُومًا وَجَرَى مَثَلًا اَوْ كَالمَثَلِ لِكَثْرَتِهِ فصل
وَمِنَ المَنْصُوبِ بِاللَّازِمِ اِضْمَارُهُ مَا اُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِكَ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ كَاَنَّكَ قُلْتَ
ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ اِلَّا اَنَّكَ لَا تُبْرِزُهُ اسْتِغْنَاءً بِتَفْسِيرِهِ قال الشيخ ضَابِطُهُ اَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَبَعْدَهُ
فِعْلٌ اَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الفِعْلِ مُسَلَّطٌ عَلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسْمِ مِنْ جِهَةِ المَفْعُولِيَّةِ اَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِهِ لَوْ سُلِّطَ
عَلَى الاَوَّلِ لَكَانَ مَعْمُولًا وَهُمَا رَفَعْتَ فَعَلَى الاِبْتِدَاءِ وَاِذَا نَصَبْتَ فَعَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ فَاِذَا نُصِبَ فِي مِثْلِ
زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَالتَّقْدِيرُ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَفِي مِثْلِ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ وَفِي زَيْدًا ضَرَبْتُ

قال ذو الرمة: فَلَا حَزَنًا وَلَا نَقْدَ مِنِّي بِمَا فَعَلْ وَاَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ وَاَمَّا عَمْرًا فَسُقْيًا لَهُ وَاللَّازِمُ اَنْ تَقَعَ الجُمْلَةُ بَعْدَ حَرْفٍ لَا يَلِيهِ اِلَّا الفِعْلُ كَقَوْلِكَ اِنْ زَيْدًا تَرَ تَضْرِبْهُ قَالَ لَا تَجْزَعِي اِنْ مُنْفِسًا اَهْلَكْتُهُ وَهَلَّا وَاَلَا وَلَوْلَا وَلَوْمَا لِاَنَّهَا لَمَّا كَانَ لَا يَلِيهِنَّ يَلِيهِنَّ الفِعْلُ وَلَا يَبْتَدِئُ بَعْدَهَا الاَسْمَاءُ. مِن

انما اهنت وفي مثل ازيدا سميت به لا ثبت فيه على ذلك وزعم المبرد ان الرفع في اذا ابن ابي موسى تقليد
فعل رافع كانه قيل اذا بلغ لا على الابتداء وليس له ان يجيز مثله غيره ثم هو ينقسم الى اقسام ما يختار فيه الرفع
وما يختار فيه النصب وما يستوي فيه الامران ومنها ما يجب فيه النصب واما الموضع الذي يختار فيه الرفع
فان يكون مجردا عن القرائن التي نذكرها في باب الاقسام كقولك زيد ضربته واما الموضع الذي يختار فيه
النصب فان يقع بعد الاستفهام وحرف النفي واذا وحيث وان تعطف هذه الجملة على جملة فعلية واما
الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تعطف هذه الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربته
وعمرا اكرمته واما الموضع الذي يجب فيه النصب فان تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك
ان زيدا تكرمه اكرمه فاما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب وليس فيه الا
الرفع لان الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وانما تسلط على جهة الفاعلية وانما اختير
الرفع في القسم الاول لانه اذا رفع ارتفع بالابتداء واذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده
وليس معه قرينة تقوي امر الاضمار فكان حمله على ما لا اضمار فيه اولى فلذلك كان زيد ضربته احسن
من قولك زيدا ضربته وانما حسن النصب في الوجه الثاني لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل فكان
تقدير الفعل ليتوافق عليها ما يقتضيه اولى من ذلك الاستفهام كقولك ازيدا ضربته لان الاستفهام
بالفعل اولى فكان تقدير الفعل اولى فكان النصب اولى فلذلك كان ازيدا ضربته احسن من قولك
ازيد ضربته وليس هل زيدا ضربته مثل ازيدا ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها الفعل فلذلك
كان شاذا بخلافه في الهمزة لتصرفهم فيها اولان هل في اصلها بمنزلة قد وامثلة بقية القسم سواء ومنه عطف
الجملة المتكلم فيها على جملة فعلية وذلك انك اذا قدرت الفعل في الثانية تناسبت الجملتان في كونهما فعليتين
فكان تقدير الفعل اولى ليحصل التناسب فكان النصب اولى وانما حسن الرفع مع اما مع تقدم الجملة الفعلية
لانها تقطع ما بعدها عما قبلها وكذلك اذا التي للمفاجاة واذا نصب مثل قوله تعالى واما ثمود فهديناهم
على القراءة الشاذة فالتقدير واما ثمود فهدينا هديناهم لان الفعل لا يليها وكذلك قوله فاما تميم تميم
بن مر فالفاهم القوم روبى نياما بالرفع والنصب وقد توهم ان النصب بعد اما لاقتضائها الفعل لما فيها
من الشرط وليس بشيء لانه يستلزم اختياره وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غير ذلك اجدر
واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية
وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية فان زعم زاعم ان هذا المعنى
يقتضي تقابلها فرجح الامر الى ما كان عليه وهو اختيار الرفع فالجواب ان قرينة النصب اقوى من قرينة

قال اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته وقبله
زيدا مررت به وعمرا لقيت اخاه وبشرا
ضربت غلامه باضمار جعلت على طريق
ولابست واهنت قال سيبويه النصب
عربي كثير والرفع اجود ثم انك ترى النصب
مختارا ولا زما فالمختار في موضعين احدهما
ان تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك
لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورايت
عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل يدخل
من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم
عذابا اليما ومثله فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلالة فاما اذا قلت زيد لقيت اباه وعمرا
مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه
لان الجملة الاولى ذات وجهين فان اعتورهما
بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك
لقيت زيدا واما عمرو فقد مررت به ولقيت
زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحالة
الاولى جذعة وفي التنزيل واما ثمود فهديناهم
وقرئ بالنصب والثاني ان يقع موقعا هو
بالفعل اولى وذلك ان يقع بعد حرف
الاستفهام كقولك اعبد الله ضربته ومثله
السوط اضرب به زيد والخوان اكل عليه
اللحم وازيد انت محبوس عليه وازيدا
انت مكابر عليه وازيدا سميت به وا
ازيدا ضربت عمرا اخاه وازيدا ضربت
رجلا يحبه لان الاخر ملتبس بالاول بالعطف
او بالصفة فان قلت ازيد ذهب به فليس
الا الرفع وان يقع بعد اذا وحيث كقولك
اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا
تجده فاكرمه وبعد حرف النفي كقولك ما
زيدا ضربته وقال جرير فلا حسبا فخرت
به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وان
يقع في الامر والنهي كقولك زيدا اضربه
وخالدا اضرب اباه وبشرا لا تشتم اخاه
وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل اباه
عمرو ومثله اما زيدا فاقتله واما خالدا
فلا تشتم اباه والدعاء بمنزلة الامر والنهي
تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا امر
الله عليه العيش. من

الرفع لقربها من الثانية لان الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما رجحت عليها قابل ما فيهما من الرجحان ذلك الاصل وقابلت هي باعتبار نفسها الجملة الاسمية فاستوى الامران لذلك فلذلك كان زيد قام وعمرو اكرمته مستويان واما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلانه ولي الجملة ما لا يجوز ان يكون بعده الا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب لان الرفع لا يكون الا بالابتداء وقد تبين ان الموضع موضع لا يقع فيه المبتدا كقولك ان زيدا اكرمته اكرمته الا ترى انك لو رفعته لاوقعت المبتدا بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير الفعل والفعل ها هنا متعد فوجب تقديره متعديا اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية ولذلك وجب نصب مثل قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته وكذلك هلا زيدا ضربته وما كان مثله واما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدا ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام والثالث كقولك ان زيد قام فالذي اوجب النصب على جهة المفعولية في قولك ان زيدا ضربته هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك ان زيد قام لان الموضع موضع يجب فيه تقدير الفعل واذا وجب تقدير الفعل كان الاسم معمولا على حسب ما يقتضيه فلذلك تعين النصب في ان زيدا ضربته وتعين الرفع في ان زيد قام **فصل** وحذف المفعول به كثير الى اخره **قال الشيخ** ذلك على نوعين تارة يحذف فيعلم من يرجع اليه وتارة لا يعلم من يرجع اليه فالقسم الذي يعلم من يرجع اليه على ضربين مضمر وقد تقدم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا في صلة الذي او خبر المبتدا او صفة الموصوف او حال ذي الحال او مفعول ظاهر غير مضمر فلا يكون الا في سياق النفي كقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله لانه اذا قدر شيئا كان نكرة في سياق النفي فيعم الجنس والجنس معلوم واما القسم الثاني فهو على ضربين ضرب يقدر المفعول به من حيث الجملة كقولك ضربت هذه لا يعلم بالتخصيص ولا بالتعميم ولكن يقدر مضروبا لا غير والقسم الاخر ان يكون المتكلم قصد الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم فلان يعطي ويمنع كانه قال يوقع الاعطاء ويوقع المنع فيجعل المفعول به نسيا منسيا كانه من جنس الافعال غير المتعدية **المفعول فيه** انما ذكر حرف لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه كانه قال المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل **قوله** وكلاهما ينقسم الى مبهم وموقت فقسم ظرف الزمان الى مبهم وموقت والذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم

وهو في ذلك على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاول قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لانه لا بد لهذا الموصول من ان يرجع اليه ضمير من صلته مثل ذلك في قوله عز وجل الذي يتخبطه الشيطان من المس وقوله تعالى وما عملته ايديهم وبما عملت ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل واصلح لي في ذريتي وقول ذي الرمة وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي من

فلا يستقيم تقسيم الظروف الزمانية والمكانية مطلقا الى مبهم وموقت ثم اختلف عبارات النحويين في تعريف المبهم والموقت فمنهم من ظن ان المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه الفساد قولنا باتفاق ضربته مكانك وهو معرفة ولو كان موقتا لم يصح ان يقع ظرفا ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لان الفرسخ والبريد وما اشبههما من الظروف محدودة بمقياس مخصوص وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على الظروف ومنهم من قال ان الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ما له اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم لان الدار لها اسم من جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيره والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسماه ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع ظرفا الا قولهم ذهبت الشام بلا خلاف ودخلت باعتبار كل موقت هذا قول اكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف مبني على ان دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن قال هو غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن قال انه متعد حكم بان الدار مفعول به فمن قال انه غير متعد قال لان مصدره خروج وخرجت غير متعد باتفاق فكذلك دخلت ومن قال انه متعد قال المتعدي هو الذي لا يعقل الا بمتعلق وغير المتعدي هو الذي يعقل بنفسه من غير متعلق وهذا لا يفهم الا بمتعلق لانك لو قدرت انتفاء المدخول اليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عند هؤلاء اذ عقل معنى القيام مع الذهول عن الموضع ولم يعقل الدخول مع الذهول عن الموضع فدل على انه متعد **ثم قال** ومنها ما يستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان تعتقب عليه العوامل كما ذكر ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا ولا يعرف الا بالتمثيل ووجب الحكم عليه بانه لا يستعمل الا ظرفا لانه كثر في استعمالهم ولم يجئ الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم غير ظرف كما ان سحيرا وضحيا في المصادر وكذلك والامثلة قوله سرنا ذات مرة وشبهه **قوله** ومنه عند وسوى وسواء في الامكنة الا عند تدخل من عليها فلم تلزم الظرفية واما سوى وسواء فللناس فيهما مذهبان احدهما انه بمعنى غير فيعرب كغير ومذهب سيبويه انهما منتصبة على الظرف ابدا ولا تستعمل غير ظرف والدليل على ذلك ان سوى لم يجئ الا منصوبا الا فيما شذ من قولهم وما قصدت من اهلها لسوائكا واذا لم تستعمل الا منصوبة فذلك ما ذكرناه من كونها غير متصرفة وسوى مثلها ولا قائل بالفرق

ونيابت الظرفية فيها هو ان العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقال جلس
فلان مكان فلان وانت عندي مكان فلان ولا يعنون الا منزلة في الذهن مقدرة فينصبونه نصب
الظروف الحقيقية فكذلك اذا قالوا مررت برجل سواك وسواءك انما يعنون مكانك وعوضا منك
من حيث المعنى فانتصب في ذلك الانتصاب واما حجة من قال انها بمعنى غير يتعاورها الاعراب على اختلاف
وجوهه فالنقل والمعنى اما المعنى فنحو قولهم مررت برجل سواك مثل قولهم مررت برجل غيرك واما النقل
فقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وتقول ما ضربت سواك وما جاءني سواك
والجواب ما ذكرناه من ان سوى لا تستعمل الا منصوبة ومجيئها بمعنى غير منصوبة شاذ ولا قائل بالفرق
بينه وبين سوى وما ذكروه من المعنى فمردود لانه يؤدي الى دفع سوى ولم يستعمل فرده الى الظرف
اولى ليوافق كلام العرب وان كان مخالفا للظاهر واما البيت وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف
محذوف وذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه ما تقدم وما يلزم من دفع سوى وخفضها
ولم يات فحمله على جهة توافق استعمالهم وان كان بعيدا اولى من حمله على جهة تخالف استعمالهم
وان كان قريبا ولا خلاف في هذا الاصل **قوله** ومما يختار فيه ان يلزم الظرفية صفة الاحيان
كقولك سير عليه طويلا **قال** انما اختير فيه النصب لان في مخالفة النصب خروجا عن القياس
من وجهين احدهما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والآخر وقوعه موقع الفاعل اذا
قلت سير عليه كثير **قوله** وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام الى آخره ثم مثل بقوله مقدم الحاج
قال الشيخ مقدم الحاج عندي لا يليق ان يمثل به ههنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون
زمانا بالاصل وضعه لان مفعلا من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله ههنا المصدر بالاصالة
معدولا عنه الى الظرف خروج عن القياس والمثل بالمثال المستدل به على حكم اذا دعاه لا يمثل بما هو على
خلاف ما ذكر ظاهرا بل ولا بمحتمل وهذا هو على حذف المضاف مع كونه مجازا **قوله** وقد يذهب بالظرف
عن ان يقدر فيه معنى في اتساعا **قال الشيخ** انما ينتصب مجازا على الظرف الاسماء الظاهرة دون
المضمرة كقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة خرجته على ان يكون الضمير ظرفا وسره
هو انهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية فعلى هذا اذا قلت يوم الجمعة خرجته
كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع ولا يتسع الا فيما كان له شبه بما يتعدى لمثله فلذلك
اتسع في غير المتعدي تشبيها له بالمتعدي الى واحد فقيل اليوم خرجته تشبيها بقولك زيدا ضربته
وفي المتعدي الى واحد تشبيها له بالمتعدي الى اثنين فقيل اليوم ضربته زيدا تشبيها بقولك اعطيت زيدا

وقد ثنيا وجمعا س

اعطيته درهما ولم يتسع في المتعدي الى ثلاثة فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما لانه ليس في
كلامهم متعد الى اربعة حتى يشبه هذا به في الاتساع واختلف في المتعدي الى اثنين هل يتسع
فيه في الظرف اولا فاجاز بعضهم اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا خارجا
ومنعه بعضهم لان المتعدي الى ثلاثة قليل محصور بخلاف المتعدي الى واحد واثنين فلا يلزم
من اتساعهم فيما كان مشبهه كثيرا اتساعهم فيما كان مشبهه قليلا **قوله** ويضاف اليه فهذا مختص
بالمفعول به اتساعا لان المضاف اليه اما ان يكون فاعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لكان
منصوبا فهذا انما يقوي استعماله مفعولا به **قوله** ويضمر عامله على شريطة التفسير وضابطه ان
يتقدم ظرف ويتعداه فعل او ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة انت ضارب فيه مسلط
على ضميره ذلك الظرف باظهار في او لو لم يظهر في لكان متسعا فيه كما تقدم في الفصل قبله **المفعول
معه قال صاحب الكتاب** هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع **قال الشيخ** قوله هو
المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع انما يكون ذلك معرفا لما هو موجود فيما يتكلم به متكلم
فاما اذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند المنشئ الكلام ليعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الاعراب
افضى ذلك الى الدور لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب
حدا له فقد توقف حد كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا
حتى يتعقله وانما قال هو المنصوب لان ثم اشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس
مفعولا معه كقولك كل رجل وضيعته وما شان زيد وعمرو فقال هو المنصوب ليتميز به عن هذا
قال الشيخ شرطه ان يكون مشتركا بينه وبين فاعل قبله اما لفظا واما معنى فان كان لفظا
فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف جاز الوجهان على السواء كقولك خرجت انا
وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك خرجت وزيدا وان كان معنى فلا يخلو
اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف فهو اولى كقولك ما لزيد وعمرو وان لم يصح العطف
فالنصب الوجه كقولك ما لك وزيدا وان صح العطف على ضعف جاز النصب **وقوله** فاجمعوا
امركم وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار انه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل
اجمعوا وبيانه من وجهين احدهما انه لو لم يكن كذلك لكان معطوفا على امركم وان كان معطوفا
على امركم لكان التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ولا يقال الا اجمعت امري وجمعت
شركائي والآخر ما ثبت من قراءة يعقوب شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لاحديهما تأويل

احدهما موافق للقراة الاخرى كان حمله على الموافق اولى لئلا يؤدى الى اختلاف المعانى و الا صل
اتفاقهما **المفعول له** قال **صاحب الكتاب** هو علة الاقدام على الفعل **قال الشيخ** قياس قوله
فى المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب دخل
تحته كل ما يكون علة ومن جملته المخفوض فيفسد الحد لان كلامنا فى المنصوبات **قال الشيخ** كل
ما يذكر مفعولا من اجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت ضربته تاديبا فالتاديب سبب الضرب
فان قلت وكيف يكون الضرب سببا لشئ وذلك الشئ سبب له ونحن نقطع بان الضرب سبب
للتاديب فالجواب ان التاديب له جهتان من حيث الاعتبار احدهما سبب والاخرى مسبب فباعتبار عقليته
ومعلوميته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذى كان به سببا
غير الوجه الذى كان به مسببا فلا تناقض ان لو كان سببا مسببا للشئ واحد من وجه واحد
وكل فعل هو سبب لوجود امر فان معقولية ذلك الامر سبب للاقدام على الفعل كقولك اسلم
تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومعقولية دخول الجنة وفائدته سبب للاقدام على
الاسلام وكذلك قولهم ابن بناء تستظل به فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال
هو الحامل على البناء **قال صاحب الكتاب** وله ثلث شرائط الى اخره **قال الشيخ** انما اشترط
ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف
فى فشرطه ان يكون اسما ظاهرا ليقوى امر الظرفية فيصح حذف فى وكذلك قوة التعليل عند هذه
الشرائط انها الغالب فى التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل فيصح حذف اللام فيها من القوة
فاذا فات شئ منها ضعف دلالته التعليل واحتيج الى حرف التعليل كما انه اذا غير اسم الزمان
الظاهر بمضمر او اشارة وجب الاتيان بحرف الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه وخرجت
فى هذا اذا كانت الاشارة الى الزمان ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقم الا على الاتساع لا
على الظرف **الحال** قال قد تقدم شبه الحال على حده واقسامه ولم يفعل ذلك فى غيره لانه
اول المشبهات فنبه على ابتدائها فذكر الشبه اول الامر لذلك وحده بقوله وجيئها
لبيان هيئة الفاعل او المفعول لان حد الالفاظ انما هو باعتبار موضوعها فيه يتميز بعضها
عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح ان يجعله فصلا لها وان كانت العبارة على
غير اصطلاح المتكلمين فى نظم الحدود الا انه على التحقيق مستقيم لان الغرض بالحد تمييز المحدود
وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح المتكلمين واذا قصد تحيته على المصطلح قيل الحال

حم



هو اللفظ الدال على هيئة فاعل او مفعول وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون
غير مطرد وبيان دخولها انك اذا قلت جاءنى رجل عالم فهو لفظ دال على هيئة فاعل واكرمت رجلا
عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا وجه فيه الحد وليس بالحد وفصل انه غير مانع والجواب
بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكروا واذا كان الحال
هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان قولك جاءنى رجل عالم لا يدل الا على
هيئة ذات وانما اخذ كونه فاعلا من غير جهته دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعة دالة على هيئة
فاعل او مفعول بنفسها ويتبين ذلك بانك تقول زيد رجل عالم فتجد دلالته عالم فى مثل ذلك
كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما لحوله لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت ان وضع الحال
للدلالة على هيئة الفاعل دالة عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد وقد حد
بعضهم الحال بان قال هو اللفظ الذى يبين كيفية وقوع الفعل وهو فى المعنى ايضا مستقيم
وان كان الاول اوضح فى باب الحدود لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهية الالفاظ
الموضوعة انما هى باعتبار موضوعاتها وليس فى هذا الاخر ذكر اللازم وهو كيفية وقوع الفعل والحال
فى قولك جاء زيد راكبا ليس ماهيتها فى الوضع كيفية وقوع الفعل وانما موضوعها ذات قام
بها المعنى المشتق هى منه ولكنهم وضعوها وضعا مقيدا بالفاعل خاصة فجاء ذلك من لوازمها
لا انه من ماهية موضوعها واما قول بعض النحويين فى حدها كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم
الكلام دونها فما لا حاصل له لان حد الالفاظ انما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدم
وهذا الحد عرى عن المعنى واما قوله قد تم الكلام دونها فليس ايضا بمعنى يتعلق بمدلول الحال
وانما هو لامر اخر يكون مع الحال فتبين ان هذا الحد عرى عن مدلول الحال من حيث تم فاسد من جهة
انا نجد كثيرا من الالفاظ موافقة لما ذكره وليس بحال كقولك ضربت رجلا وضربت يوما وضربت
تاديبا واشباه ذلك وكلها نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليست بحال **فصل قال الشيخ**
نبه فى هذا الفصل على ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا
معنى لا لفظا وكذلك المفعول فقال **والعامل** فيها اما فعل وشبهه من الصفات او معنى فعل
فالفعل معروف وشبهه اعنى به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بهما والمصدر
وهذه منزلة منزلة الفعل فى ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى واما معناه فهو الذى يكون به
صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا لا لفظيا فمثال الفاعل قولك زيد فى الدار قائما فقائما



حال من الضمير في الدار لانه في المعنى فاعل فصح ان يقيده باعتبار ما هو في المعنى فاعل له وكذلك نا الهرعون التذكرة معرضين لان المعنى ما يصنعون معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى فصح تقييده لذلك ومثال المفعول قولهم هذا زيد قايما وهذا بعلي شيخا فقايما وشيخا حال من المشار اليه لانه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك لان التقدير اشير اليه في حال كونه قايما ولولا ذلك لم يستقم الحال الا ترى انك لو قلت زيد قايما اخولك لم يستقم ولو قلت هذا قايما اخولك لاستقام ومثل ايضا في المعنوي بليت ولعل وكان لانها ليست بافعال وانما هي مشبهة بها فاذا قيد منصوبها او مرفوعها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها الذي اشبهت به الفعل فكان معنويا لذلك فاذا قلت كان زيدا الاسد راكبا كان راكبا حالا من زيد لان المعنى اشبه زيدا راكبا فلما كان كذلك صح تقييده ولولا هذا المعنى لم يصح ثم حكم بان الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه واما المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه وانما يقدم على الفعل وشبهه لانه الاصل في الفاعلية والمفعولية وهذا مشبه به ومحمول عليه فلم يقو الفرع قوة الاصل ولانه عامل متصرف فتصرف في معموله وهذا غير متصرف وقد اختلف في مثل زيد في الدار قايما فجوز بعضهم تقديمه والظاهر ان المجوزين له يذهبون الى ان العمل المتعلق الظرف وهو الاستقرار فالتقدير استقر او مستقر واذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق او شبه فعل فيكون من القسم الاول والقايلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل او شبهه على التقديرين نسيا منسيا وصار الظرف هو العامل عندهم في المعنى وكلا القولين مستقيم والقول الثاني ارجح من وجهين احدهما انه لم يثبت مثل زيد قايما في الدار في فصيح الكلام فدل ذلك على انه من قبيل المعنوي اذ لو كان من قبيل ما تقدم لوقع على كثرة مقدما كما في الاول والثاني انه اذا صار نسيا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنايب عنه فدل على ان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذهب المحققين في قوله سقيا زيدا ان زيدا منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف لانه صار نسيا منسيا بخلاف قولك ضربا زيدا فانه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به فرجح بذلك الوجه الثاني **قال** وقد منعوا في مررت راكبا بزيد ان يكون حالا من المجرور **قال الشيخ** تقديم الحال على المجرور اذا كان صاحب الحال هو المجرور مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير كساير احوال الافعال فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفردات احوال

الافعال وقد علم بالاستقراء جواز تقديمها الا ترى انك اذا قلت جاء في راكبا زيد لم يحتج في جواز التقديم الى سماع مخصوص بل تحكم بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ونصب ضربت زيدا ووجه المنع هو انه كثر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه جايزا لوقع في كلامهم مقدما فلما لم يقع دل على امتناعه واجاب عما ذكره المجوزون بان الحكم بما ذكروه من القياس مشروط فيه الا يختلف الانواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه وههنا معنى مناسب ليس في الاصل يصح ان يخالف الاصل بسببه وهو ان حال المجرور صفة لصاحبها في معناه في المعنى حرف الجر الا انهم نصبوها الغرض الفصل بين الصفة والحال وكان معمول الجار لا يتقدم عليه فيفرع معمول الجار ان لا يتقدم على الجار الجر فثبت ان في هذا معنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقدم الحال واوضح ذلك انقطع الحاقه بذلك الى ان يثبت بوجه اخر او يمتنع وقد ثبتت امثلته بما ذكروه من الدليل السالم عن الاعتراض فثبت ان الوجه امتناعه **فصل** وقد يقع المصدر حالا الى اخره **قال الشيخ** يعني في هذا الفصل انهم استعملوا الفاظ المصادر واقعة في معنى الحال كما اوقعوا الفاظ الاحوال واقعة مصادر ثم شرع بوقوع الفاظ الاحوال مصادر كقولهم قم قايما ومعناه قم قياما لان قايما لا يستقيم ان يكون حالا لتعذر تقدير الحال فيه لانك اذا جعلته حالا لم يكن الا من المضمر الفاعل في قم واذا جعلته حالا من المضمر وجب ان يكون القيام مقيدا ولا يستقيم ان يكون قايما مقيدا للقيام لانه هو فكيف يكون تقييدا له فوجب ان يعدل به الى معنى المصدر فيكون التقدير قم قياما والمصدر يوتى به تاكيدا للفعل فيصح تقديره وكذلك قوله **شعر** ولا خارجا من في زور كلام تقديره ولا يخرج خروجا لان قوله ولا خارجا معطوف على قوله لا اشتم وهو الذي حلف عليه فلا بد ان يكون جملة واذا وجب ان يكون جملة وجب ان يكون المعطوف عليه جملة ولا يكون جملة الا بتقدير ولا يخرج فوجب تقديره لذلك فصار مثل قولهم قم قايما فوجب تقدير ذلك ولا يخرج خروجا فصار المعنى حلفت لا اشتم مسلما ولا يخرج من في زور كلام ثم اكد يخرج بخارجا ثم وضع خارجا موضع خروجا وقد زعم بعض النحويين المتقدمين ان خارجا حال على بابه وجعل قوله ولا اشتم حالا من قوله عاهدت اي عاهدت ربي وانا على هذه الحالة ثم عطف الحال الاخرى التي هي خارجا فكانه قال عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زور كلام والاول اظهر وهو قول سيبويه لانك اذا جعلته حالا كان المحلوف عليه غير مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي

قول الزور ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالاً لان المعنى حينئذ انا الآن على هذه الحالة فيجوز
ان يكون المعاهد عليه كلاً على ضده وعلى غيرها الا ترى انه لو قال عاهدت ربي في هذا الموضع
في حال كوني الآن غير شاتم ولا قايلاً زوراً انى بعد ذلك لا اترك الشتم لكان مستقيماً في المعنى
ولذلك لو قال عاهدت ربي وانا في هذه الحالة على الصوم والصلاة او غيرهما لكان مستقيماً
فدل ذلك على ان مقصود هذا القايل ذكر المعاهد عليه وانه ترك الشتم وقول الزور لا انه
عاهد في هذه الحالة على شيء لم يذكره فالوجه اذن مذهب سيبويه ثم مثل بالمصادر الواقعة احوالاً
وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين **الوجه الاول** ان هذه المصادر انفسها استعملت
بمعنى الحال او على حذف مضاف **الوجه الثاني** ان هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي
قياس او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثرون الى انها موضوعة بمعنى الحال لا على حذف
مضاف فاذا قلت جاء زيد مشياً فمعناه ماشياً لا على ان التقدير ذا مشي وهو مذهب المصنف
لانه صرح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدراً ولا خلاف ان الحال بمعنى المصدر
نفسه لا على حذف يصيره مصدراً وذهب الاكثرون في الوجه الثاني انها سماعية لا قياسية وذهب
المبرد ومن تابعه الى انها قياسية بشرط ان تكون في الفعل دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل ان
تكون في المعنى من تقسيمات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجي فيجيز جاء في
زيد مشياً وعدواً وركوباً وجرياً واشباه ذلك لانها في المعنى اقسام المجي ويمنع جاء زيد ضحكاً
وبكاء وكلاماً وشرباً وما اشبهه لانها ليست في المعنى من اقسام الفعل وكذلك اجاز اتانا رجلة
وسرعة لانه مثل قولك اتانا مشياً ولم يجزه سيبويه لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك
فصل والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب يعني بمنزلة الصفة والمصدر
في صحة وقوعه حالاً وذلك تنبيه منه على ان المقوم للحال كونها دالة على هيئة فلا ينظر الى ما
يقوله كثير من النحويين من انها مشتقة ولذلك جاز هذا بسراً اطيب منه رطباً ونظايره من
الاسماء الدالة على الهيئات ومعنى هذا بسراً اطيب منه رطباً تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسراً
عليها في حال كونها رطباً وقد اختلف النحويون في العامل في بسراً فقال بعضهم العامل فيه الاشارة
وقال بعضهم العامل فيه كان مقدرة متعلقة بظرف كانه قيل هذا اذا كان بسراً اطيب منه اذا كان
رطباً والعامل في اذا الاشارة وقال بعضهم العامل في بسراً اطيب وقال بعضهم العامل كان والعامل
في اذا اطيب والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الاشارة او اطيب واذا قدر اذا كان رجع الخلاف

في العامل في اذا هل هو الاشارة او اطيب وقد قال ابو علي الفارسي وكثير من النحويين ان العامل
هذا وذهب آخرون الى ان العامل اطيب وهذا هو الصحيح والقول الاول وهم محض والدليل
على ان العامل اطيب من وجوه **احدها** انا متفقون على جواز زيد قايماً احسن منه راكباً
وتمر نخلي بسراً اطيب منه رطباً والمعنى فيه كالمعنى سواء في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى
اطيب واحسن فاذا وجب ان يكون الاطيب هو العامل والمسئلة الاخرى بمعناها وجب ان يكون
العامل فيها ايضاً اطيب **والوجه الثاني** هو انه لما كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال الخبر عنه بسراً
لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة اليه كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز
ان يكون على غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا بسراً اطيب منه رطباً وكذلك لو كان تمراً
والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقاً لان تقييد
المشار اليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل قولك هذا قايماً ابي فالخبر بالابوة وقعت
مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك وجب ان يكون الخبر باحسن وقع عن المشار اليه
مطلقاً فكانك قلت هذا اطيب منه رطباً اذ وجود الحال وعدمها اذا كان العامل الاشارة باعتبار
الخبر على سواء واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد لجعل
بالافضلية **والوجه الرابع** انه اذا لم يكن العامل احسن لم تكن الاحسنية مقيدة بالبسرية لانه
للمقيد بالحال هو العامل فيها والعامل فيها هو المقيد بها واذا لم تكن الاحسنية تقيد بالبسرية فسد
المعنى لان الغرض تقييد الاحسنية بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل في الحال واذا
ثبت ان الاحسنية مقيدة بالبسرية وجب ان يكون معمولاً لاحسن فثبت بما ذكرناه ان
القول الصحيح قول من قال ان العامل اطيب فاما من قال ان العامل هذا فشبهتهم انه لو كان احسن
هو العامل في بسراً وقد ثبت انه العامل في رطباً لادى الى ان يكون الشيء الواحد مقيداً بحالين
مختلفين في الحال وهو محال وهذا ليس بشيء فان لاحسن جهتين لان معناه زاد حسنه فيعمل
في بسراً باعتبار زاد ويعمل في رطباً باعتبار الحسن حتى لو فككت هذا لقلت هذا زاد بسراً في الطيب
على طيبه في حال كونه رطباً فيستقيم المعنى المطلوب فثبت ان ما ذكروه وهم محض وشبهة اخرى
قالوا لا يتقدم معمول افعل عليه بدليل امتناع زيد منك احسن واذا لم يتقدم منك لم يتقدم
الحال واذا لم يتقدم فالعامل هذا اذ لا عامل سواه وهذا عندنا ايضاً غير مستقيم لان امتناع تقديم
منك بعد تسليمه انما كان لانه في معنى المضاف اليه بدليل ان قولهم زيد احسن منك كقولهم زيد

احسن الناس في قيام احدهما مقام الآخر ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كره
تقديمه كما كره تقديم المضاف اليه على المضاف لانه خلاف لغتهم وان كان ذلك من لغة غيرهم
فلا يلزم من امتناع معموله هو كالمضاف اليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشتقات
بالفعل وايضا فان للعرب في الشيء اذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين من تقديم احدهما على الآخر
وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك غرضا في التنبيه بالتقديم على انه المفضل وكذلك اذا
فضلوا اثنين باعتبار حالين وكذلك اذا شبهوا باعتبار حالين فيقولون زيد قائما احسن
منه قاعدا وزيد قائما احسن منك قاعدا وزيد قائما مثله قاعدا وزيد قائما مثلك قاعدا
ويقولون زيد قائما كعمرو قاعدا واذا جاز تقديم هذا المعمول على الكاف التي هي ابعد في العمل من
باب احسن فتقديم معمول احسن اجوز وايضا فانه يجوز تقديم الظرف **قوله** جاء البر قفيزين
وصاعين ذكره في الاحوال والاولى ان يكون ذلك من قبيل الاخبار والذي يدل عليه ان الحال
فضلة وقفيزين هاهنا ليس على معنى الفضلة وانما هو على معنى الخبر فانه تقول كان البر قفيزين
ويمكن ان يقال نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حاله من القفيزين والصاعين
واشباههما كانه قال حصل البر على هذه الحال ولا يريد الاخبار عنه بذلك والاول هو الظاهر
قوله كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد من اشكل مسائل النحو لان الاصل كلمته فوه الى في وبايعته
يدا بيد بدليل ان الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا ينعكس وايضا فان الهيئات غير الجمل لا تكون
الا مفردة كقولك ضارب وشبهه سوى ما كان للتفصيل نحو بابا بابا وفاه الى في لم يفهم الهيئة
الا من جميعه فدل على انه ليس من قبيل المفردات في النصب والوجه الذي به انتصب فاه هو انه كثر
استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظر الى التفصيل بل صار فوه الى في بمعنى مشافها
حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فاء المتكلم ولا فاء المتكلم ولا مدلول الجار فلما صار كذلك جعل كالمفرد
فاعرب ما يقبل منه اعراب المفردات باعراب الحال وهو فاه فنصبوه وشبهوه بقولهم بابا بابا فقد
وجد في قولهم فاه الى في وانهم كانوا قد بنوا في قولهم ايدي سبا وافعل هذا بادي بدا مع كونه مضافا
لتنزله لكثرة الاستعمال منزلة المفرد لم يستبعد من لغتهم اعراب ما نحن فيه باعراب المفرد وبايعته
يدا بيد مثله واصله يد بيد كما ذكرناه وكذلك بعت الشاء شاة ودرهما اصله شاة بدرهم
اي شاة مع درهم ثم كثر ذلك فنصبوا شاة نصب يدا ثم ابدلوا من باء المصاحبة واوا واذا
ابدلت باء المصاحبة واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها كقولهم كل رجل وضيعته

العامل

وقولهم اذا اوقعته **قوله** وبينت له حسابه بابا بابا والمعنى بينت له حسابه مفصلا لان العرب
تكرر الشيء مرتين فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر فاذا
قلت جاء القوم ثلثة ثلثة فمعناه جاؤا مفصلين على هذا العدد المخصوص فاذا قلت بينت له الكتاب
كلمة كلمة فمعناه بينته له مفصلا باعتبار كلماته وكذلك بينت له حسابه بابا اي بينته مفصلا
باعتبار ابوابه فلما كان ذلك يفيد هذه الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالا **قوله** ومن حقها
ان تكون نكرة وذلك من وجهين احدهما ان لا تشتبه بالصفة والثاني ان الحال حكم كالخبر والاحكام
يجب ان تكون نكرات لان التعريف بالمعروف هذر ولذلك قالوا في زيد القائم انه ليس بخبر على
الحقيقة وانما الخبر مقدر له بقولك زيد محكوم عليه بالقائم وفي والحال معرفة لانه مخبر عنه ومحكوم
عليه وذلك لما يأتي بعد معرفة الشيء وليلا يشتبه بالصفة ايضا في قولهم رجلا عالما واما
ارسلها العراك واخواتها فاختلف النحويون فيها فذهب ابو علي الفارسي انها ليست باحوال وانما
الاحوال الافعال التي عملت فيها فقوله ارسلها العراك اي ارسلها تعترك العراك وكذلك بواقيها
ومذهب سيبويه وهو اختيار الزمخشري في كتابه انها مصادر معرفة وضعت موضع الاسماء النكرة
ولا بعد في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك
وضارب زيد وقصدا الى ان يجعل الجميع مصادر واستعملت للاحوال النكرات ليكون لفظا
قد استعمل في غير موضعه الذي وضع له التعريف ولا بعد في ان يكون اللفظة الاصل معرفة الشيء
ثم يستعمل مجازا للشيء منكرا ويجوز ان يقال ان التعريف في هذه الاشياء ليس تعريفا للمعهود في الوجود
وانما هو للمعهود في الذهن والمعهود في الذهن يكون باعتبار الوجود في المعنى كالنكرات فجاءت
هذه احوالا وان كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود وهي معارف باعتبار الذهن كما ان
اسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود كما تقدم وانما وجب التقديم اذا كان صاحبها
نكرة لئلا يلتبس بالصفة في قولك ضربت رجلا قائما فحينئذ يقع اللبس واذا قدمت ارتفع اللبس
لان الصفة لا تتقدم **قوله** والحال المؤكدة وحقها ان يكون صاحبها متضمنا معناها ويكون
بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح به هاهنا كقولك زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف
وكذلك الباقي وتقول انا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا ولا يجوز ذلك الا لمن اتصف بهذه الصفا
وعرف بها وشهر بامرها ليتنزل ذلك منزلة التضمين **قال** ولو قلت زيد ابوك منطلقا احلت
الا اذا اردت التبني والصداقة لان الابوة المحققة لا تقبل التقييد بحال الا اذا ذكرها مجازا

وعنى بها التبنى والصداقة **قال الشيخ** ترد على حد الحال بالنظر المذكور الحال المؤكدة من وجهين
احدهما ان الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول وهذه ليست بواحد منهما وجوابه انها من مفعول
وهو ما في احقه واثبته من الفاعل المقدر على ما ذكر آخرا والآخر ان الحال تقييد الفاعل او المفعول
باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو اما ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختل معنى
الحال من حيث مشابهتها الصفة وان كانت مقيدة اختل معنى الكلام اذ لا يكون ابوة الا في
حال العطوفية وهو ممتنع وأجيب عنه بان من الافعال افعالا لا تقبل التقييد وهي افعال العلم
كقولك تحققت الانسان قائما فلم يجئ بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفي اذا فقد وانما ذكره ليتوهم
انه كذلك كان عند التحقيق والتحقيق مستمر واذا ثبت ذلك في هذه الافعال فلا فرق بين الحال
التي يصح انتقالها والتي لا يصح ولذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة ومنهم من استشكل
فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود بحد وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب فانه حد الحال المؤكدة
قال هي تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما فيه والفرق بينها وبين
الحال المقيدة ان المقيدة تاتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول عند تعلق الفعل بهما خاصة
وهذه تاتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد ووجه آخر من الفرق ان العامل
فيها اما فعل واما معنى فعل يجوز اظهاره والمؤكدة لا يكون عاملها الا مقدرا لا يجوز اظهاره وقوله
انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد **قال الشيخ** ان قصد العلمية لم يستقم ان يكون حالا مؤكدة لان
آكلا ليس فيه تقرير لانه عبد الله وهو لم يرد هذا المعنى وانما اراد معنى العبودية من حيث الاضافة
كانه قال انا عبد الله آكلا **قوله** والجملة تقع حالا الى آخره وانما كان كذلك لانها نكرة والجمل تقع
مكان النكرات فان كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويجوز عرق هلس الواو
على ضعف ولا بد حينئذ من الضمير ولم يجز في كتابه الا الوجه الاول ولذلك تكلم على لقيته عليه جبة
وشي وتاوله مستقرة ولم يكن عنده عليه جبة وشي مبتدا تقدم خبره عليه **قال** وان كانت
فعلية فان كان مضارعها مثبتا فبغير واو ولو وقعه موقع ضارب وشبهه ولا بد من الضمير كما
في ضارب وان كانت منفية فلا بد من الضمير وانت في الواو بالخيار واما الضمير فلانه كاسم الفاعل
واذا كان اسم الفاعل لا بد له من ضمير فهذا اجدر واما جواز الاتيان بالواو فلان الحال في الحقيقة
هو الانتفاء كقولك جاء زيد لا يتكلم معناه غير متكلم فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب
حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في الموضع الذي صار

الحكم للنفي لا لاسم الفاعل وانما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض
كون النسبة منفية الا ترى ان قولك ضرب زيد وما ضرب زيد سواء بالنسبة الى رفع زيد
باسناد الفعل اليه وان كان في احدهما مثبتا وفي الآخر منفيا فثبت بذلك ان المقوم للحالية هو
الفعل واذا كان لا واو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو في النفي لم يجز الا فيما ذكرناه **وقوله**
ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال يعني بالجملة الجملة المذكورة الا الجملة من الفعل المضارع
فان ذلك لا بد له من ضمير وشبهها بالظرف لما تقدم **قوله** ومن انتصاب الحال على معنى متاخرة
بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا وهذا الكلام انما يكون في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم
وبعضها باكثر من درهم فيقول اخذته بدرهم فصاعدا مثل اخذت الاثواب من الثمن بدرهم فصاعدا
والاثواب متعددة وانتصاب فصاعدا لا يستقيم ان يكون للعطف على ما قبله ولا الحال عما قبله
اما العطف فلم يتعذر الا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف فصاعدا على الجميع فاسد لفظا ومعنى
اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما عطفه على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى
اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت المثمن
والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم لا لفظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه لم يرد انه اخذ
المثمن بدرهم فصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر واذا جعل عطفا صار
ما خوذا بالدرهم والزائد جميعا ثم لو قدر انه كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانها تؤذن بالتعقيب
وبعض ثمن الشيء لا يكون بالاعتبار كونه ثمنا لعقيب بعض لو قلت اشتريته بدرهم فدرهم لم يستقم
فوجب ان يحمل على محذوف ويكون التقدير فذهب الثمن على هذه الحالة والمراد فذهب الثمن في
البعض الى هذه الحالة **وقوله** اتميميا مرة وقيسيا اخرى ذكره في الحال وليس بقوي ان يكون حالا
اذ لو كان حالا لكان المعنى اتحول في هذه الحال ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا وانما اراد انه
تنقل متعديا كما في قوله **شعر** افي الولائم اولادا لواحدة * وفي المحافل اولادا لعلات * اي تحولون
هذا التحول وتنقلون هذا التنقل فانتصابا بانتصاب المصدر وكذلك قوله **شعر** افي السلم اعيارا
جفاء وغلظة * وفي الحرب اشباه النساء العوارك * يريد انهم ينتقلون هذا التنقل فثبت انه لم يرد انه
ينتقل في حال كونه تميميا وانما اراد انه ينتقل هذا التنقل المخصوص من التميمية الى القيسية فوجب
ان يحمل على المصدر لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه **التمييز** ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله يرفع الابهام يشمل التمييز وغيره وقوله المستقر

ليخرج منه نحو قولك عيني مبصرة لانه رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لان الابهام فيه غير مستقر بخلاف
قولك عشرون فعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمة في اصل الوضع وعين وضع والا
على كل واحد من مدلولاته فان وقع ابهام فهو عارض من جهة خفاء القرائن على السامع في مراد
المتكلم ولذلك يصح اطلاق لفظة العين قاصدا بها الى الدلالة على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته
ولو اطلق مطلق عشرون واراد به الدلالة على دنانير او دراهم كان مستعملا للفظ في غير ما وضع له فثبت
ان الابهام فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر **قوله** محملاته لا يصح الا ان يقال محملاته بفتح الميم
لان المحملات بالكسر انما هي التي انتصب عنها التمييز الا ترى ان قولك عشرون وثلثون وما يجري مجراه محتمل
لان يكون من الدراهم والدنانير فهي محملات والدراهم والدنانير التي تذكرها هي المحملات بالفتح لانها التي
احتملها المنتصبة هي عنه وهي المراد بقوله بالنص على احد محملاته لانه تمييز فالتمييز يجب ان يكون مفتوحا
وقوله مذكورة او مقدرة تقسيم التمييز بانه قد يكون عن ذات مذكورة مبهمة كعشرون وقد تكون
عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن في اللفظ مسند الى
زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا
فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة اعني المتعلق كما رفعت الابهام بقولك درهما عن عشرين في
الذات المذكورة والذات المذكورة لا تكون الا مقدرة باعتبار ابهامها كقولك عشرون وثلثون واكثر
ما كان مقدرا من جهة ان الغرض بالمقادير تعيين المقدار ليجري على كل ما يقدر فوجب ان يكون
الذوات فيها مبهمة فاحتاجت الى التمييز لذلك وقد يجي فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار هيئته فانه
يجوز ان يميز بجنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وان كان الاكثر ان يقال خاتم حديد وباب ساج
والذات المقدرة انما تكون باعتبار النسبة وذلك في الجملة وما يضاهيها من الصفة المنسوبة الى معمولها
والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا وفيما يضاهيها زيد حسن ابا وفي
الاضافة يعجبني حسن زيد ابا لانها جميعها قصد فيها نسبة الحكم الى متعلق بالمذكور وهو مبهم فكان
ما ذكر تفسيرا له وتمييزا كما في قولك عشرون وان كان عشرون ذاتا مذكورة وتلك ذاتا مقدرة
وهذا الاسم الذي يتميز به هذه الذات المقدرة ان كان صالحا لان يجعل لما نسب اليه الحكم صح ان يجعل
لمتعلق له كقولك حسن زيد ابا فاب صالح لزيد في المعنى فجاز ان يكون اردت به نفس زيد فيكون
الممدوح بحسن الابوة زيدا باعتبار ابوته لغيره ويجوز ان يكون الممدوح ابا زيد فيكون الابوة
الممدوحة الابوة المتعلقة بزيد وكذلك قوله جاء جارا ونظايره وان كان اسما غير صالح لما ذكر

لم يكن الا للمتعلق خاصة كقولك حسن زيد دارا ثم لا يخلو هذا التمييز في النسب اما ان يكون اسم جنس
او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى ومجموعا وان كان اسم جنس كان مفردا الا ان يقصد الانواع
مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت الى ابوته لابنه او ابوة ابيه خاصة له فان قصدت ابوة ابا
ئه قلت حسن زيد آباء وكذلك اذا قلت حسن الزيدان وقصدت الى جدهما بابوهما لغيرهما قلت حسن
الزيدان ابوين وكذلك حسن زيد دارا واحدة ودارين ودورا اذا قصدت اشياء وجملة مثال
الثاني حسن زيد ماء وعسلا وتمرا فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم تثنيته ولا
جمعه فيه فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع واما تمييز المفرد فلا
يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع فيثنى ويجمع وان
كان غيره جمع لا غير تقول في الاول عندي راقود خلا ورطل زيتا فان قصدت الانواع قلت خلين
وزيتين وخلولا وزيوتا وتقول في الثاني عندي قنطار اثوابا او نخل تمر وما اشبهه فالتمييز بجنس فلا
بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغنى عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفردا
لا دلالة له على الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو دال منه على الجنس فقيل
قنطار نخل تمر وقنطار اثوابا **قوله** شبه التمييز بالمفعول من حيث ان موقعه في هذه الامثلة كموقعه
في ضرب زيد عمرا الى آخره فشبه انتصاب الجملة بالمفعول لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب
المفرد بما ينتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون فالعامل على ذلك في قولك
عشرون كما ان العامل في ضاربون زيدا ضاربون لان العامل هو الذي تقوم به المعنى المقتضي
للاعراب والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول وشبهه بالمفعول انما حصل لوقوعه من تمة
عشرين كما ان عمرا من تمة ضاربون فكما ان عمرا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون **قوله**
ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تمام الى آخره لم يخص المفرد لان تمييز الجملة يكون عن غير تمام و
خصه بما يذكر بعد ذلك من جواز الاضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد
في كونه لا يكون الا عن تمام سوا والذي يتم به اربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون
الجمع والاضافة ثم قسمه قسمين زايل ولازم يعني بالزايل ما يجوز زواله الى الاضافة ويعني باللازم
ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة فالزايل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في جميع الباب
رطل زيتا ورطل زيت ومنوان سمنا ومنوا سمن ولا يستثنى من ذلك الا قولهم مائة درهم والف
ثوب ومائتا درهم والفا ثوب فان الاضافة في ذلك هي الوجه وجائز ان تستعمل التمام والنصب

كقوله * إذا عاش الفتى مائتين عاماً * وإنما اختيرت الإضافة أما الكثرة العدد في كلامهم والإضافة
أخف فاختيرت فيما كثر وإنما قلنا إن الأصل في تمييز العدد الإضافة بدليل قولهم ثلاثة أثواب إلى عشرة
أثواب وإنما عدل إلى النصب فيما تعذر فيه الإضافة فبقي ما عداه على الأصل والأول التام بنون
الجمع والإضافة يعني لا يكون تمييزه إلا منصوباً ولا يعدل فيه إلى الإضافة وإنما كان لتعذر الإضافة
فيه أما ما فيه نون الجمع فلا يكون إلا في الأعداد كعشرون وثلاثون وذلك لا يضاف البتة لا إلى
تمييزه ولا إلى غيره وإذا تعذر إضافته إلى غير تمييزه مع مسيس الحاجة في المعنى كان تعذر إضافته إلى
التمييز الذي يمكن استغناء الإضافة عنه أجدر وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل
إما أن تثبت فيه النون أو تحذف فلو ثبتت لثبتت نون تشبه نون الجمع المحقق فكما أن نون
الجمع المحقق لا تثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف نون ليست في الحقيقة نون جمع فكرهوا الإضافة
لأدائها إلى أحد هذين الأمرين فالزموا في تمييزه النصب وقد أورد على ذلك الزيدون حسنون
وجوهاً فقيل هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وأنت في إضافته بالخيار وقد تقدم من قولنا أن
كل تمييز عن تام بنون الجمع لا يلزم نصبه ولا يجوز الإضافة إليه والجواب عن ذلك أن هذا ليس من
تمييز المفرد في شيء وإنما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل وقد تقدم أن حكم تمييز الجمل على الحقيقة
لأن الحسن منسوب إلى الضمير العائد إلى المبتدأ وهو في المعنى لمتعلقه وهذا هو الذي فرق بين تمييز
الجملة خلاف تمييز المفرد والكلام الآن في تمييز المفرد وإنما قوي الاعتراض بذلك لكونه لم يفصل
تمييز الجمل ولم يعينه بما يدفع هذا السؤال وقد تقرر في الكلام عليه ما يندفع به ذلك والأول
التمام أيضاً بالإضافة كقولك على التمرة مثلها زبداً لأنه تعذرت فيه الإضافة فلزم نصبه لذلك
وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل إما أن يضاف المضاف أو المضاف إليه أو كلاهما
ولا يمكن إضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فللفاصل وأما من جهة
المعنى فلأن الغرض نسبة المثلية إلى التمرة لا إلى الزبد ولو أضيف إلى الزبد فسد المعنى ولا يمكن
إضافة المضاف إليه أيضاً والمعنى ألا ترى أنك إذا قلت عندي مثل تمرة زبد فأضفت تمرة إلى
زبد لم يكن له معنى إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت
الإضافة تؤدي إلى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يستقيم إضافتهما جميعاً لما تقدم من امتناع
إضافة كل واحد منهما وإذا امتنعت إضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع إضافتهما جميعاً
أجدر قوله وتمييز المفرد أكثر فيما كان مقداراً كيلاً كقفيزان إلى آخره وهذا كما ذكر لأن المقادير

وضعت والمنصوب فيها النصوصية على المقدار وحقائق الذوات لا دلالة لها عليها فاحتاجت إلى
التمييز بالجنس الدال على أجناسها ثم جاء من تمييز المفردات من غير المقادير قولهم لله دره فارساً
وحسبك به ناصراً وهو غير مستقيم ووجهه أن المعنى في هذه فارساً لله دره فروسيته فهو مثل
قولك يعجبني حسن زيد أباً والمعنى حسن أبوته وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل لأنه من باب
تمييز النسبة الإضافية وقد تقدم أن ذلك ليس من باب تمييز المفردات وكذلك حسبك به ناصراً لأن
المعنى حسبك بنصرته وإذا تبين ذلك لم يكن لإيراده في تمييز المفردات معنى والأولى أن يقال
موضعه كقولك عندي خاتم حديداً وباب ساجاً وإن كان الأكثر في مثل ذلك الإضافة وقد جاء
التمييز فيها منصوباً تشبيهاً لها بالمقادير فهي تمييز عن مفرد فيما ليس بمقدار قوله ولقد أبى سيبويه
تقدم المميز على عامله إلى آخره قال الشيخ لا خلاف أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع لا
يجوز عندي درهماً عشرون وكذلك ما أشبهه وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك
طاب زيد نفساً وحسن زيد أباً وأجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه ولم ير تقديمه
لأنه في المعنى فاعل فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا ألا ترى أن قولك حسن زيد أباً
معناه حسنت أبوة زيد وحسن أبو زيد والثاني أن تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز فكان في
تقديمه إبطال أصله إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون إلا للمفسر
والمفسر لا بد في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير وإلا لم يكن تفسيراً له وفي تقديم التمييز خروج عن
ذلك فوجب تأخيره وقد تمسكوا بأنه معمول فعل منصرف فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال المنصوبة
وقووا ذلك بما أوردوه من قوله * وما كاد نفساً بالفراق تطيب * والجواب عما أشكل من وجهين
أحدهما أن الرواية وما كاد نفسي بالفراق تطيب وليس بالقوي والثاني أن ذلك على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود لا يحتج به وما ذكروه من المعنى لا ينهض لأنه معارض بمثله في
المنع وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عندهم بما لا شك
فيه أن ما لم يسمع لم يثبت على ما نسب إلى سيبويه قوله فصل واعلم أن هذه المميزات فرع عما
أشياء أزيلت عن أصلها وبقي أن الأصل أن يكون التمييز موصوفاً بما انتصب عنه ألا ترى أن
معنى قولك عندي عشرون درهماً دراهم عشرون وكذلك جميع تمييز المفردات ثم تمييز الجمل
بكونها في المعنى منسوباً إليها الفعل فإذا قلت حسن زيد أباً فالمعنى نسبة الحسن إلى الأب فكأنك
قلت أبو زيد حسن وإذا ثبت ذلك ثبت أنه في المعنى وصف له إذ لا فرق في المعنى بين الصفات

والاجناس وانما يفترقان من جهة علم المخاطب جملة فيحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا ويسمى باعتبار
علمه له صفة فتبين ان تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما قصد اليه وفي هذا الفصل تقرير الدليل على امتناع
تقديم التمييز لانه اذا قدم خرج عن حقيقته لانه انما كان تمييزا بعد العدول عن هذا الاصل الذي
به حصل التفسير بالتمييز واذا قدم خرج بتقديمه عن حقيقته ثم يبقى بعد ذلك المعنى الذي من
اجله غير عن اصله بقوله والسبب في ذلك قصدهم الى ضرب من المبالغة والتاكيد يريد انك اذا
ذكرت الشيء مبهما توفرت الدواعي الى طلب علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وايضا فانك اذا
ذكرته مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فتبين ان في العدول
عن الاصل مبالغة وتاكيدا **الاستثناء قال الشيخ** الدرجة ينبغي ان يكون بالمستثنى لانه تفسير
لما تقدم والذي تقدم انما هو المستثنى حيث قال والمستثنى المنصوب والاستثناء مشكل باعتبار
عقليته وحده اما بيان اشكال معقوليته فانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا لم يخل اما ان يكون
زيد داخلا في القوم او لا فان كان غير داخل في القوم لم يستقم لان اجماع اهل العربية في الاستثناء
المتصل انه اخراج ما بعد الا مما قبلها واجماع اهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية وايضا
فانا قاطعون اذا قال العربي له عشرة دنانير الا ثلاثة وتصحح ان تحسب المذكور بعد الا
ثم تخرجه من الدنانير ثم تقطع بان المقر به عشرة هو الباقي وقد قال القاضي لا اخراج وقول القائل
عشرة الا ثلاثة موضوعة بازاء سبعة حتى كانهما عبارتان عن معبر واحد وقد تبين بطلانه
قطعا واما ان نقول الاخراج ثابت وهو مشكل فان المتكلم اذا قال جاء القوم وزيد منهم فقد
وجب نسبة المجيء اليه لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجيء فيصير مثبتا منفيا باعتبار
واحد فيؤدي الى ان لا يكون استثناء في كلام الا وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل فان
القرآن مشتمل عليه قال الله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فلو جعل الالف باعتبار كمالها
وقد نسب اللبث اليها لوجب ان يكون اللبث في جميعها ولم يصح بعد هذه النسبة اخراج شيء
منها ولهذه الشبهة فر القاضي الى مذهبه المذكور والصواب الذي يجمع دفع الاشكالين ان يقال
لا حكم بالنسبة الا بعد ذكر المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا
بمفرده وفهم القوم بمفرده وان من جملتهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام
الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو ان
الاخراج حاصل بالنسبة الى المفردات وفيه توفية اجماع النحويين وتوفية انك ما نسبت الا

بعد ان اخرجت زيدا فلا يؤدي الى المناقضة المذكورة فاستقام الامر في الوجهين جميعا واما حده
فمشكل لان الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل الا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع
وكل امرين فصل احدهما مفقود في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يحد المتصل
على حدته والمنقطع على حدته فيقول في حد المتصل هو كل لفظ اخرج به شيء بالا واخواتها فاذا
ورد قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة قلنا هذا ليس باخراج
وانما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا في
القوم بل هو بمنزلة قولك قام زيد لا عمرو **قال** وقد اختلف في عامل الاستثناء فقال قوم ان
العامل الا لانها بمعنى استثني وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب ان لا يختلف
عن النصب وقال قوم الا مركبة من ان ولا والعامل اذا نصبت ان واذا رفعت لا وهذا ليس بشيء
لانه غير مستقيم لفظا ومعنى اما اللفظ فلانك لو لفظت به لم يستقم واما المعنى فعلى خلاف ذلك
وقال قوم العامل ان بعد الا كانك قلت الا ان زيدا وهذا ليس بجيد لان ان لا تضمر ولانه كان
يجب ان تكون ناصبة ابدا وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة الا اذا كان فضلة وهو المذهب
الصحيح لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فقد وقع زيد فضلة وقد توصلت اليه في معنى الاخراج
من قولك جاء القوم الا فقد صار كقولك جاء القوم بواسطة الا في زيد معنى هو معنى الاستثناء
وهذا هو معنى العامل كما ان قولك ضربت وزيدا وقع زيد فضلة متوصلا الى معناه على جهة المعية
مع ما قبله بواسطة الواو فالذي اوجب ان تقول في ضربت وزيدا العامل ما قبل الواو بواسطة
الواو فكذلك تقول ههنا وانما قلنا اذا وقع فضلة لانه اذا لم يقع فضلة صار كاحد جزئي الجملة
فيكون له حكمه واما من باب آخر غير باب الاستثناء كقولك ما ضربت الا زيدا ويرد عليه امران
احدهما ان العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء وليس في جاء وشبهه اقتضاء المخرج منه
فان قيل اقتضاه لكونه مخرجا مما نسب اليه قيل قد تقدم ان النسبة انما حكمها بعد الاخراج
والا تناقض فلا يليق بعد ذلك ان يقال ان في جاء اقتضاء المخرج بالاعتبار الذي ذكر والثاني
ان ثم مسائل ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا اخوتك فان كان العامل هو الفعل بقيت هذه
المسائل بغير عامل فالوجه ان يقال ان العامل هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ومنهم من يقول
ان الاسم المتعدد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الاخراج منه فهو في المعنى العامل
بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى وانما هذا في الاستثناء

المتصل فاما المنقطع فالعامل فيه الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من
يقول انه يظهر ومنهم من يجعله اذا كلاما مستانفا ثم يتكلم في الاعراب انه هو المقصود فقال
المستثنى في اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب منها ما استثنى
بالا من كلام موجب احترازا من كلام غير موجب وهو القسم الثاني من الخمسة كما سيجي ولم يحترز
عن الصفة وان كان ما بعد الا يكون منصوبا لقوله ما استثنى واذا كان صفة لم يستثن بها
الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لم يقصد اخراج الله من الآلهة وانما قصد الوصف
والآلهة على حالهم ولو قصد الاخراج بالا لم يكن مستقيما وكان بمثابة قولك له عندي دراهم الا درهما
وليس له حينئذ فائدة وبعد ما وخلا بعد كل كلام ولم يعتبر الخفض بعد خلا وعدا لشذوذه وجعله مما يكون
منصوبا ابدا ولذلك ضعف ذلك القول فقال الحريري في هذا القول سيبويه ولا المبرد وذهب بعض
على ان يكون فعلا اضمر فيها فاعلها مستترا كما اضمر في ليس ولا يكون وتقديره عدا بعضهم زيدا اي
جانب بعضهم ولم يقدره حرفا كالا للزوم النصب فيها بعد كل كلام وكذلك ليس ولا يكون فاما اذا قلت
ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب فانما حينئذ يجب تقديرهما فعلا من جهة ان ما ههنا لا يستقيم ان
تكون موصولة فيصح تقدير الجار بعدها بل يجب ان تكون مصدرية فيجب ان يكون عدا فعلا لان المصدرية
لا يليها الا الفعل وانما لم يصح ان يكون موصولا لان الموصول موضوع للصفة والموصوف جميعا وما
ههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول اشتريت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب
ما تعلم والآخر انها لو كانت بمعنى الذي لصح ان يقع موضعها من في قولك جاء القوم ولانها لمن يعقل ولا
انها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكر فاعله ضمير بعض القوم
واما كونها ليست من الاوجه الباقي فظاهر فلو كان تقديره جاء القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت
خلوهم من زيد ووجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتض للمصدر القسم الثاني من الثلثة شرطه ان يتقدم
بعض الجملة كقولك ما جاءني الا اخاك احد لانه كالمفعول معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه
فكذلك هذا القسم الثالث من المنصوب ابدا هو المنقطع وهو كل لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد
به اخراج سواء كان من جنس الاول او من غير جنسه فلو قلت جاء القوم الا زيدا وزيد ليس من
القوم كان منقطعا وكذلك اذا قلت ما جاءني القوم الا زيدا لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز
واستشهادهم بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم حمل على اربعة اوجه احدها وهو
المشهور لا معصوم الا الراحم وهو الله تعالى والوجه الآخر اثنان منهما متصل وليس فيه غرض في قد

يدل بها واحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم ولم يقل به ولو قيل به لم يكن بعيدا والقسم الثاني من
الخمسة وهو قوله ما استثنى بالا من كلام غير موجب الى آخره **قال الشيخ** كان ينبغي ان يقول ذكر
المستثنى منه والا ورد عليه ما ضربت الا زيدا فانه مستثنى من كلام غير موجب وليس هو من هذا
القسم ولا يصح ان يقال هو منه لتصريحه في القسم الخامس به وايضا فان الاتفاق على انه مفعول به وايضا
فان البدلية لا تستقيم فيه اذ شرط المبدل منه ان يكون مذكورا والاختيار البدل لان النصب على
الاستثناء في عملية العامل فيه اشكال فاذا امكن غيره من الواضح كان اولى ووزانه وزان المفعول
معه فانه اذا امكن غيره كان اولى الا ترى ان قولك ما لزيد وعمرو احسن من قولك وعمرا وما لك وعمرا
لما تعذر العطف رجع اليه كذلك ههنا لا ينبغي ان يصار الى الاستثناء الا عند تعذر البدلية وقوله
عز وجل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن قرا بالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك **قال الشيخ**
جعل القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء
من الموجب من قوله فاسر باهلك وهذا التفصيل باطل ايضا فان القراءتين ثابتتان فيمتنع حملهما
على وجهين احدهما باطل قطعا والقصة واحدة فهي اما ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان
قد سرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سرى بها فهو مستثنى من
قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فلا يصار اليه احدى القراءتين الثابتتين
قطعا والاولى من هذا ان يكون الا امراتك في الرفع والنصب مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم
ولا بعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض النحو
انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والقسم الثالث من الخمسة يجب فيه الجر وهو اما اسم واما حرف
فان كان اسما فما بعدها مضاف اليها وان كان حرف جر فما بعده مجرور به والكلام في غير وسوى
ياتي في فصل بعد هذا والكلام في حاشا اذا نصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار
وقد تقدم والقسم الرابع جائز فيه الرفع والجر وهو ما استثنى بلا سيما **قال الشيخ** لا ينبغي ان يكون
في الاستثناء لان الاستثناء اخراج شي من شي واثبات ضد الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو
اثبات ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناه ومثاله قولك احسن الى القوم لا سيما عمرو ولما
لما كان بينهما مخالفة ما لان الثاني ثبت له زيادة فكانه غير الحكم الاول ويجوز في الواقع بعد لا سيما
الجر وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل ولم يذكره وقد وقع في بعض النسخ فاما الجر فلها
وجهان احدهما ان تكون ما زائدة والاسم مجرور بالاضافة فيكون التقدير جاء القوم لا مثل

زيد والوجه الثاني أن تكون ما نكرة بمعنى شيء فيكون زيد بدلاً منها فيكون التقدير جاء القوم لا مثل
رجل زيد والرفع على أن يكون ما بمعنى شيء وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير جاء القوم
لا مثل شيء هو زيد ولو قدرت ما موصولة وزيداً خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يكن بعيداً في
القسم الخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وهذا لم يذكر له ضابطاً وضابطه أن يكون
ما قبل الا غير موجب ولا مذكور معه المستثنى منه سواء كان فاعلاً او مفعولاً او ظرفاً او صفة
او حالاً كل ذلك واقع وفائدة الا في المعنى كفائدتها لو ذكر المستثنى منه فان الغرض حصر ذلك
المعنى لما ذكر بعدها **قال** وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالا **قال الشيخ** لما وقعت غير موقع
الا والا حرف غير معرب وغير اسم وجب أن يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون
على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها هي مخفوض بالاضافة لانها اسم تقبل الاضافة وفي
بمقتضى الاسمين واذا وقعت موقع غير في الوصفية جعل اعراب ما بعد الا اعراب غير نفسه
وسيأتي ومثل ذلك لا اذا وقعت موقع غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لتعذر الاضافة فيها في
حيث لا ... ولا اضافة الى غير ذلك والاعراب **وقال** فالبية غير مستعجب ولا ذكر لما الا قالم
واما سوى فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه **قوله** واعلم ان الا وغير يتعارضان ما لكل
واحد منهما **قال الشيخ** سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها
الا ان غير اذا وقعت موقع الاكثر ووقوع الا موقع غير قليل وسببه ان غير اسم وتصرفه في
الاسماء اكثر من تصرفه في الحروف واستشهاده بقوله تعالى لا يستوي القاعدون الاية الى آخرها
قال الشيخ فان قيل غير اذا اضيف الى المعرفة فهي نكرة فكيف جرت على المعرفة صفة فالجواب ان
غير اذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفة مثل قوله غير المغضوب فلذلك جرت كذلك وقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله قال بعضهم ليس على الوصفية وانما هو على البدل وصح لانه في معنى
النفي لان معنى قولك لو كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما آلهة الا الله فلما كان معناه معنى النفي
جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف من اوجه احدها انه لو كان كذلك لجاز ان تقول لو كان فيهما
الا الله كما تقول ما فيهما الا الله لانه بمنزلته وليس الامر كذلك الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى
النفي اللفظي الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيداً بالنصب ليس الا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز
ابى القوم الا زيد وكان المختار وهذا اولى لان النفي محقق غير مقدر فيه اثبات وفي لو مقدر ما بعدها
الاثبات وانما قدر فيه النفي لما كان الاثبات مقدراً الثالث انه لو كان على البدل لكان معناه معنى

الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز ان تقول الا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى لان الاستثناء
اذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيد فكذلك لا يستقيم ان
تقول لو فيهما كان آلهة الا الله **وقوله** وكل اخ مفارقه اخوه **قال الشيخ** فيه شذوذان احدهما انه وصف
المضاف ههنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه في كل وهو مع ذلك جائز وحمله على ذلك
الردف بالالف فانها الا رفعه وهو المعنى الذي حمله على الوصفية ولو جاز له ان يقول الا الفرقدان
من غير ضرورة تحمله لم يحمل على المفقود الذي هو ضعيف ويحمل على الاستثناء فالذي حمله على ان يجعل الا
صفة هو الحامل له على ان يكون صفة لكل والا لم يحصل له غرض والشذوذ الثاني انه فصل بين الصفة
والموصوف بالخبر وهو قليل **قال** وتقول ما جاءني من احد الا زيد فتحمل على البدل من الموضع لا من اللفظ
قال الشيخ انما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من حيث ان من لا يصح تقديرها بعد الا لانها
لا تزاد الا في سياق النفي واذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على المحل والمحل رفع فوجب الرفع على
المحل لان تقدير جاءني زيد مستقيم وكذلك اذا قلت ما رأيت من احد الا عبد الله مستقيم ايضاً
وقوله لا احد فيها الا عمرو وقال بعضهم ولما لم يصح الحمل على اللفظ لانه يؤدي الى تقدير دخول لا
على المعرفة وهي لا تدخل عليها وهذا غير مستقيم فانه لو قيل لا اله الا الله واحد لم يكن الا كذلك فبطل
تعليله بذلك واما الوجه ان يقال انما امتنع لانه يؤدي الى تقديرها لا بعد الا لان البدل في حكم تكرير
العامل والعامل في الاول لا فوجب ان يكون كذلك في البدل منه ولا يستقيم لفظاً ولا معنى اما
اللفظ فلان لا لا يلفظ بها بعد الا واما المعنى فانه مثبتاً فقط لان الا للاثبات ولا للنفي فيتناقضا
واشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعبأ به ونظائره لانه يقال فليمتنع البدل ههنا لان
النصب انما يكون بعد النفي وهو لا يتقدر بعد الا لفساد المعنى اذ الغرض اثباته شيئاً لا يعبأ به فاذ
اجيب بان قولهم لا اله الا الله مستثنى من احد الجزئين لا باعتبار انه الجزء الآخر في قولك ليس زيد شيئاً
فليس بمستقيم لامرين احدهما انه لا اثر لكونه من الاول او الثاني لان العامل واحد والآخر بطلانه
بقولك ليس القوم الا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الاول وهو جائز على البدل فان قيل
المستثنى في لا اله الا الله مستثنى من مبني وفي ليس من معرب فليس بمستقيم ايضاً لانا نقول لا
فرق بين قولنا لا اله الا الله ولا اله للناس الا الله والجواب الصحيح ان يقال انما جاءت لا لنفي النفي
فلا تقدر عاملة الا مع النفي فبطل تقديرها عاملة الا مع النفي بعد الا لان الا للاثبات ولم تعمل
لاجل النفي وانما عملت لكونها نفياً فهي بمثابة ما وكان جميعاً ولو قلت ما كان زيد شيئاً الا شيئاً كاذ

مستقيما لان العمل لكان وكان يصح تقديرها بعد الا وليس لما كانت فعلا معناه النفي توهم انه بما
لا في العمل وليس الامر كذلك بل عمله للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم تتعذر ولكن لما
كان انفكاكها عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر كما تعذر في لا وسيجي في باب الافعال الناقصة
هذا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل لاجل الفعلية تحقق تجويز تقدير الفعلية بعد الا مجردة عن
النفي وهذا السر هو الذي جوز ان تقول ليس زيد الا قائما ولم يجز ما زيد الا قائما لان ما لم تعمل
الا للنفي ولا يقدر بعد الا فبطل العمل وليس لم تعمل لاجل النفي بل لاجل الفعلية فكان عملها مع الا
ومع غير الا على حد سوا فتحقق الفرق على وجه مستقيم واذا تحققت ذلك علمت جواز ليس
زيد بشي الا شيئا بالنصب وامتناع ما زيد بشي الا شيئا بالنصب لان عمل ما لاجل النفي فلو قدرتها بعد
الا عاملة لم تكن الا نافية فيختل المعنى بخلاف ليس فان عملها ليس لاجل النفي فالوجه الذي هي نفي
فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه **فصل** وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه
ففيه طريقان احدهما وهو اختيار سيبويه ان لا تكترث للصفة وتحمله على البدل **قال الشيخ**
يدل على صحة مذهب سيبويه انه غير مستثنى مما تاخر عنه فلم يجب النصب وبيان انه غير مستثنى مما
تاخر عنه ان زيدا لم يخرج الا من الاحدين وهو متقدم وخبرا انما جي به لبيان المراد بالاحدين
فتقديمه وتاخيره على حد واحد فوجب ان لا يكون مستثنى متقدما ووجه اخر وهو ان البدل
مختار في كل كلام غير موجب وهذا مستثنى في كلام غير موجب فوجب اختيار البدل وبيانه انك
لو قلت ما جاني احد وسكت كان كلاما تاما والصفة ليست جزا من الكلام وانما يقصد بها بيان
المراد بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار الرفع فيه كما يجب فيما لم
يوصف وحجة المخالف انه توهم ان الصفة والموصوف امتزجا في المعنى ودلا على شي واحد فكان
تقديمه على احدهما كتقديمه عليهما فوجب النصب عنده **قال فصل** وتقول في تثنية المستثنى
ما اتاني الا زيد الا عمرو **قال الشيخ** يعني بتثنية المستثنى تكرار المستثنى لا على الاصطلاح لان
حكم المستثنى المثنى وغيره سوا ثم مثل بقوله ما اتاني الا زيد الا عمرا والا عمرا الا زيد ترفع الذي اسندت
اليه وتنصب الاخر فرفع احدهما واجب اذ لا بد من الفاعل ونصب الاخر لان التفريغ لا يكون
من جهة واحدة الا لشي واحد فلو رفع الاخر لكان مرفوعين من جهة واحدة وهو غير مستقيم
فان قيل الرفعه على انه ابدل الا عمرو من قولك ما اتاني احد الا زيد من احد المخرج منه زيد
فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفريغ لان التفريغ قد اختص به فلم يبق الا ان تقول ان قولك

ما اتاني احد الا زيد بمعنى ترك هو اداة الاثبات فكذلك **قال صاحب الكتاب** لانك لا تقول تركوني الا عمرو في توهم
لموقع الشبهة وبقي انك لو صرحت بما هو معناه الذي يرجع اليه لم يكن الا نصب المسألة الثانية
ما اتاني الا عمرا الا بشر احد واضح بعد ما ذكره لان نصب احدهما على انه مقدم على المستثنى منه ونصب
الاخر على ما كان عليه لو كان متاخرا وهذا الثاني لما تقدم وقد صح لم يتعرض له والذي نصب لاجل
التقديم تعرض له لانه الذي حدث له النصب في هذه المسألة لاجل التقديم ولو قلت ما اتاني احد
الا زيدا الا عمرو كان جائزا ايضا ويكون قولك عمرو بدلا من قولك احد الا زيدا فان قلت قل ما اتاني
احد الا زيدا الا عمرو واجعل عمرو بدلا من قولك احد الا زيد فقد تقدم ما يدل على فساده وهو ان هذا
قد اخذ بدله وهو فرع التفريغ فلا يكون له تفريغ اخر من جهة واحدة والذي يكون قبله لم ياخذ
تفريغا لان زيدا منصوب فيه فاما اذا قلت ما اتاني الا زيدا احد الا بشر لم يخل من ان تجعل
بشرا هو البدل وزيدا استثنا او زيدا بدلا ثم قدمته على المستثنى منه فان قدرت الاول
كان رفع بشر هو المختار ويكون قولك الا زيدا استثنا من قولك احد الا بشر ويجي النصب
ايضا على الاستثنا وان قدرت الثاني نصبت بشرا ايضا على الاستثنا لان الذي كان
يكون بدلا قد قدمته وهو زيد ويكون بشر استثنا من احد المخرج منهم زيد واما نصب زيد
فواضح **قال فصل** واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه الى اخره **قال الشيخ** هذا
راجع الى الاستثنا المفرغ باعتبار الصفات لان التفريغ جار في الصفات وغيرها قال الله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون والصفة قد تكون بالمفرد والجملة وحكمهما واحد في
التحقيق فعلى هذا تقول ما جاني احد الا قائم وما جاني احد الا ابوه قائم وكل ذلك مستقيم فان قيل
فالاستثنا المفرغ معناه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى كقولك ما جاني الا زيد وما ضربت الا
يوم الجمعة نفيت المجي عن كل واحد واثبته لزيد ونفيت الضرب في جميع الاوقات واثبته
في يوم الجمعة وهذا لا يستقيم في الصفة لانك لو قلت ما جاني احد الا راكب لم يستقم ان
ينتفي جميع الصفات حتى لا يكون عالما وحيا مما لا يستقيم ان ينفك عنه فالجواب من وجهين
احدهما ان الصفات لا ينتفي عنها الا ما يمكن انتفاؤه مما يضاد المثبت لانه قد علم ان جميع
الصفات لا يصح انتفاؤها وانما الغرض نفي ما ضاد المذكور بعد الا فلما كان ذلك معلوما
اغتفر استعماله بلفظ النفي والاثبات المفيد للحصر الثاني ان يقال ان هذا الكلام رد جوابا
لمن ينفي تلك الصفة فيجاب عن قصد المبالغة والرد جوابا نافيا قصر ما قاله والغرض اثباته

تلك الصفة ووضوحها وانفرادها دون غيرها **وقوله** والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فإنما
مستقيم **وقوله** جاءني زيد إلا خيرا من جميع من مررت به غير مستقيم فإن ذلك مأخوذ من نفس
خير زيد لا من إلا ألا ترى أنك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا المعنى مستفادا منه وليس
فيه إلا وإنما معنى إلا إثبات هذه الصفة للآخرين دون غيرهم على حسب الوجهين المتقدمين
فصل وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف
للاختصار كقولك نشدتك بالله إلا فعلت وفيه اختصاران أحدهما وضع الإثبات والمراد
معنى النفي والآخر وقوع الفعل موقع المصدر فقولك نشدتك بالله معناه ما أطلب وقوله إلا فعلت
معناه فعلك وجاز ذلك لأن باب القسم باب اتسع فيه الاختصار لكثرته في الكلام فجاز فيه ما لا
يجوز في غيره **فصل** والمستثنى يحذف تخفيفا **قال الشيخ** وإنما يكون ذلك عند قيام
قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف والأولى قيل جاء القوم إلا مجرد فإذا قلت ضربت
زيدا ليس إلا فهذا جائز لأنه قد تقدم ما يشعر بالمستثنى المحذوف لأن المعنى ليس المضروب إلا
زيدا وكذلك ليس غير لأن المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضمير في غيره فعلا وإنما هو بالحذف
المضاف إليه منها وسيأتي ذلك في الظروف المبنية إن شاء الله تعالى فغير في موضع خبر ليس لأن
إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد إلا والاسم الواقع بعد إلا ههنا نصب فكذلك غير فلما حذف مضافها
بنيت بناء الغايات فلذلك ضمت **قال** والخبر والاسم في بابي كان وإن قال لما شبه العامل
في البابين بالفعل المتعدي إلى آخره **قال الشيخ** جعل معمولي كان وإن مشبهين بالفاعل والمفعول
ولم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر كلامه ههنا في أن مرفوع كان
مشبه بالفاعل مذهب كثير من النحويين وإسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره
يدل على أنه عنده فاعل وذكره ههنا أن المعمولين في بابي كان وإن يدل على أنه عنده مشبه
بالفاعل فإما أن يكون اختار المذهب الأول ثمة وهو أنه فاعل فلم يذكره واختار ههنا أنه مشبه
بالفاعل فجاء الاختلاف في قوله وإما أن يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله شبه العامل
في البابين بالفعل المتعدي أن إن شبهت بالفعل المتعدي باعتبار معموليها جميعا وكان شبهت
به باعتبار منصوبها خاصة ويكون قوله شبه ما عمل فيه بالفاعل يعني خبر إن والمفعول يعني
منصوب إن ومنصوب كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلا على ما تقدم ويكون
قد ترك ذكره في المرفوعات لكونه دخل في حد الفاعل ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم إن

ولا خبر كان وتنبيه أن اسم إن هو المبتدأ في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وإنما نسب إلى إن وكان
من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدهما ثم لما كان خبر كان قد يكون محذوفا عامله
جعل له فصلا فقال ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن
شرا فشر وهذه المسألة ونظائرها يجوز فيها أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني وهو أجودها و
عكسها وهو أردؤها ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا وهما متوسطان بين الأول والثاني وإنما اختير
نصب الأول ورفع الثاني لأنا إذا نصبنا فالتقدير إن كان عمله خيرا والمعنى عليه وجاز تقدير كان
لأنه فعل دل عليه سياق الكلام فكان حذفه جائزا وضعف الرفع لأنك إذا رفعت فلا بد من تقدير
رافع ولا يقدر إلا كان لكون المعنى عليه فإما أن تقدرها تامة أو ناقصة فتقديرها تامة ضعيف
لأن التامة قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه وأيضا
فإن تقدير التامة يخل بالمعنى لأن الثاني يصير كأنه أجنبي عن الأول والمعنى على تعلقه به وذلك إنما
يكون في الناقصة وإن قدرت الرافع الناقصة وجب أن يكون الخبر مقدرا محذوفا ليكون خبرا
لها ولا يمكن أن يقدر إلا مثل قولك إن كان في عمله خير وما أشبهه وهو ضعيف لفظا ومعنى أما
اللفظ فلكثرة ما يقدر محذوفا وأما المعنى فلأنه يرجع مخصوصا وليس المعنى على الخصوص وإنما المعنى
فيه على الإطلاق والتعميم وإنما كان رفع الثاني هو الوجه لأنه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف
بعد فاء الجزاء والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياسا مستمرا إذا علم وهذا كذلك وضعف نصبه
لأنه لا بد أن يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي أن يقدر غير كان وإذا قدرت كان فإما أن يكون
التقدير إن كان عمله خيرا كان خيرا كما قدره سيبويه وهو ضعيف لأنه يلزم منه حذف الفاء
الثابتة في المسألة وهو غير مستقيم وأيضا فإنه حذف الفعل على غير قياس وحذف المبتدأ
المذكور حذف على قياس فكان أولى وإما أن يكون التقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا
فضعف من حيث إن مجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل وأيضا فإنه على غير قياس كرفعه على القياس
على ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الأول ونصب الثاني وذكر نصب الأول ورفع الثاني ونصبهما جميعا
ورفعهما جميعا ويلزم من جواز نصبهما جميعا ورفعهما جميعا جواز رفع الأول ونصب الثاني وإن كان
أضعف فيجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز أن يكون ترك ذكره لأن في كلامه ما يرشد
إليه ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها وهو مثل قولهم أما أنت منطلقا انطلقت و
أصله لأن كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام على القياس الجائز فحذفها وحذفت كان

للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلا لحذف ما يتصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت ثم عوض من كان ما زايدة ليكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا فصار ان ما انت منطلقا فادغمت نون ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد فقريب بالنظر الى ما يلزم لو لم يقدر ولولا يستبعد التاويل لما كان تركه يؤدي الى ما هو اشد منه وذلك انك لو لم تتاول لم يستقم اعرابه ذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد احد من [illegible] ما يخرج من القاعدة المعلومة وقد روى قوله اما انت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تاتي وما تذر بكسر الاول وفتح الثاني اما كسر الاول فلانه شرط فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك اما تكرمني اكرمك وفتح الثاني واجب لانه مثل قولك اما انت منطلقا وقد تقدم فكرر اما قوله فالله يكلأ ما تاتي وما تذر جواب الشرط وفعل العوله اما انت مرتحلا وصح ان يكون لهما جميعا من حيث كان الشرط والعلة في المعنى واحدا الا ترى ان قولك ان اتيتني اكرمتك بمعنى قولك اكرمك لاجل اتيانك فاذا ثبت ان الشرط والتعليل بمعنى واحد صح ان يعطف احدهما على الآخر ويجعل الجواب لهما جميعا في المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتني واحسنت الي اكرمتك الا انه وضع احسنت الي لفظ التعليل فصار كانك قلت ان اكرمتني ولاجل احسانك فانا اكرمك وذلك سائغ **المنصوب** بلا التي لنفي الجنس **قال صاحب الكتاب** هو كما ذكرت محمول على ان **قال الشيخ** ينبغي ان يذكر ما يتميز به المنصوب بلا لانه بوب له والاولى ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها لا نكرة يليها مضافا او مشبها بالمضاف ولكنه استغنى عن ذلك بما ذكره في اثناء فصول الباب فلنمش معه **قال** وذلك اذا كان المنفي مضافا وانما لم ينصب الا اذا كان مضافا لانه اذا كان مفردا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار ابلغ في النفي من لا رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك الا بحرف مؤكد والحرف الذي يؤكد به النفي من فوجب تقديرها هنا مع ان الحكم متميز بينا لا رجل في الدار يوجب التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون بمثل ذلك فان لم يكن ظاهرا وجب تاويله واما نصبهم بها فلانها محمولة على ان من حيث انها نقيضتها وهم يحملون الشيء على نقيضه كما انه في احد الطرفين كما ان الآخر في الطرف الآخر واما التلازم بينهما في الذهن وليس بين النفي والاثبات درجة فلما تلازما واعطي احدهما حكما اعطي الآخر الآخر **واما قوله**

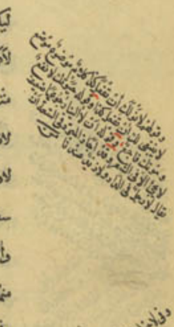
او نسب اليوم ولا خلة فعلى اضمار فعل هذا الكلام وقع منه وهما او الا فقوله ولا خلة مثل قوله لا حول ولا قوة بشيء ولا مرضية في مثل ذلك وسنذكر ان قولهم لا اب وابنا جاءني ولا حول ولا قوة الا بالله جاءني واذا كان مثله فلا حاجة الى تكلف جعله ضرورة وليس مثله قولك الا رجلا لان هذا لا يمكن جعله من باب لا حول ولا قوة بل هو مثل قولك لا رجل منفردا وكان قولك لا رجلا لا يكون الا لضرورة فكذلك الا رجلا فلذلك حمل الناس الا رجلا على قولك واما ولا خلة فقد كثر الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة **قال** ومن حقه ان يكون نكرة وانما وجب تنكيره لان الغرض ههنا نفي الجنس فلا حاجة الى التعريف لانه لو عرف لم يعرف الا تعريف الجنس وكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعا وايضا فان الغرض ههنا نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل الا بالتنكير وقولك لا رجال في الدار نسبة الجمع ههنا الى تفاصيل جمل الجنس رجالا رجالا كنسبة المفرد في قولك لا رجل ثم استشهد بقول سيبويه والعلم الى الخوف ولا يمض لانه لا يلي واذا حسن ان يدخل على كل ما يدخل عليه رب ان لا يدخل الا على نكرة وان كانت رب لا تدخل الا على نكرة ثم لو قال ان كل شيء حسن ان تعمل فيه لا حسن ان تعمل فيه رب وقد لا تدخل الا على نكرة لم يمض ثم اورد اعتراضا على هذا الاصل بقوله لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري **قال** فعلى تقدير التنكير وتقرير السؤال هو ان هيثم علم لحاد مشهور ونصرة وابو حسن وامية اعلام وقد دخلت عليها لا والجواب عن مثل ذلك ان يقدر فيه لا مثل هيثم وعلى ذلك يكون نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ملفوظا بها فلان لا يتعرف محذوفة اجدر **فصل** وتقول لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين **قال الشيخ** وانما اورد ذلك وان كان معلوما على القياس المتقدم لاجل اللغة الاخرى التي ذكرها بعده لكونها على خلاف القياس وهو قوله واما قولهم لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك **قال الشيخ** يعني ان هذه اللغة شاذة لانه اعطي حكم الاضافة وفيها ما يابها من اللفظ والمعنى **وقوله** فشبه في الشذوذ بالملامح لان ملامح جمع لمحة وقياسه لمحات او لماح ومذاكير جمع ذكر وقياسه ذكور ولدن غدوة قياسه الخفض والنصب شاذ **وقوله** وقصدهم فيه الى الاضافة يريد انه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى وجعل اعطاء حكم المضاف لذلك ثم اكد كونه مضافا بان جعل اللام انما زيدت لتوكيد الاضافة ثم ابدى معنى لطيفا في جعلها وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال يريد انه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة تقضي حقه باعتبار اللفظ

بادخال هذه وكل ذلك موذن بانه مضاف حقيقة ثم اكد ذلك بقوله وقد شبهت في انها مزيدة
ومؤكدة بتيم الثاني في يا تيم تيم عدي وذلك غير مستقيم لانه لو كان مضافا لكان معرفة ولو
كان معرفة لم يصح دخول لا عليه على ما هو عليه من كونه لا نكرة وايضا فان معنى لا ابا لك معنى
لا اب لك والاختلاف ان لا اب لك نكرة فيجب ان يكون لا ابا لك نكرة لان التنكير امر معنوي
فاذا اتفق لفظان في الامر المعنوي واحدهما نكرة وجب ان يكون الاخر كذلك والاخر ايضا
وايضا فانه لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعا لان لا اذا دخلت على
المعرفة بعدها وجب الرفع والتنكير على ما سنذكره واذا ثبت انه غير مضاف بطل جميع ما ذكره
بناء على ذلك فنقول انما اعطي احكام المضاف على الوجه الثاني لانه اشبه المضاف لمشاركته في
اصل معناه لان قولك غلامك وغلام لك مشتركان في اصل النسبة وان كانا مختلفين في
الاخصية عند حذف اللام والاعمية عند وجودها فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة
اعطي حكم المضاف لتنزله على هذا الوجه الثاني ولذلك لم يقل لا ابا فيهما ولا رقيبي عليها لان في وجه
لا مدخل لهما في النسبة الاضافية الاخصية ولا الاعمية ولذلك فارقتها واشباهها ما جاء باللام
هذا هو الوجه السديد الذي لا يطعن عليه بمثل ما تقدم ولا غيره **قال** والفرق بين المنفي في هذه
اللغة وبينه في الاولى انه في هذه معرب وفي تلك مبني وهذا كما ذكره وانما يستقيم على الاستقامة
على الوجه الذي ذكره اما على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون مرفوعا اذا كان معرفا لانه مضاف
الى المعرفة وقد يعرف بذلك والا اذا دخلت على المعرفة وجب ان يكون مرفوعه **قوله** فاذا فصلت
فقلت لا يدين بها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه واجازها يونس ووجه قول سيبويه
ان كان علته انه مضاف ان ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف وعلى ما ذكرناه انه مشبه
بالمضاف على وجه بعيد فلا يلزم من تشبيهه به تشبيهه بما هو ابعد والفصل يبعد المضاف ولانه
يبعد البعيد اقرب واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة
والموصوف يعني اذا وصفت المنفي ثم نسبته باللام لم تعطه احكام الاضافة اما على قوله فلانه
مضاف وقد تعذر فيهما جميعا لانه لا يمكن اضافة الاول مع الفصل ولا اضافة الثاني لان الغرض
به غير الذات فلا معنى للاضافة واما على التشبيه بالمضاف فلانه بالنسبة الى الاول ابعد بالنسبة
الى الثاني غير مستقيم فيه معنى الاضافة لما ذكرناه **قال فصل** وفي صفة المفرد وجهان احدهما
انه يبنى معه على الفتح لتنزلهما منزلة شيء واحد وليس صفة المنفي في الفضيلة كغيرها من الصفات



الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموما واذا قلت لا رجل ظريف كان النفي
لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك يا زيد الطويل فان الصفة ثم لم يقصد الا توضيحا في المنادى خاصة
ولم يقصد لنوع دون نوع والثاني ان يعرب وهو القياس محمولا على محله وهو القياس ايضا من جهة
ان الاعراب في التابع انما يكون على اعراب المتبوع ان امكن في اللفظ والمحل والا في المحل بدليل مجيء
جاء في هؤلاء الكرام ولا يجوز غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة
فيه عارضة شبهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل لان النصب ههنا
كالرفع ثم والرفع ههنا كالنصب ثم فان فصلت بينهما اعرب من جهة ان بناءه انما كان لتركه
معه كالشيء الواحد والفصل يابى ذلك فتعين الاعراب واذا اعربت فالوجهان وليس في الصفة
الزائدة عليها الا الاعراب كراهة كثرة التركيب في الكلم او ليس من جنس لغتهم فان كررت المنفي جاز
في الثاني الاعراب والبناء اما الاعراب فلانه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفة واما البناء فلانه
لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل والبدل حكمه حكم المبدل منه بدليل يا زيد زيد
بالضم لا غير وحكم المعطوف حكم الصفة يعني في الاعراب لانه قال الا في البناء وانما جاز الاعراب لفظا
ومحلا كما جاز في الصفة وكما جاز في قولك يا زيد الطويل والطويل وانما لم يجز البناء لان البناء فيه لم
يخل اما ان يكون على وجه الاستقلال واما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال فلا يستقيم
من جهة ان شرط ذلك التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وانت تعني لا رجل في الدار لم
يستقم واما على التبعية فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف من جهة انهما الشيئان
فلا يلزم من بناء الصفة معها لتنزلها منزلة شيء واحد بناء هذا التابع المغاير للمنفي الاول **قال**
فان تعرف يعني تعرف المعطوف لم يكن فيه الا الرفع كقولك لا غلام ولا العباس وانما وجب الرفع
لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب ذلك
لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما جاز لان حركة البناء منزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف
كان حرف النفي مباشره فاعطي الحركة التي كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي
لم يكن الا مرفوعة فهي اذا كانت تابعة بذلك اجدر **قال** ويجوز رفعه اذا كرر يعني ويجوز رفع
ما بعد لا في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار كقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وانما جاز
الرفع لانه مقدر جوابا لسؤال سائل ارجل في الدار ام امراة فقيل لا رجل في الدار ولا امراة فحسن ان
يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة قياسه واذا جاز ذلك فيما من ثم كان لذلك فههنا اجوز

قد رجوابا لسؤال كذلك ولم يقدر لا رجل في الدار كذلك لامرين احدهما انه لو كان لا رجل في الدار
جوابا لسؤال سائل لكان لا تغني وحدها الا ترى انه اذا قيل في الدار رجل فالجواب ان يقال لا
او نعم بخلاف قولك ارجل في الدار ام امرأة او لم يكن فيها احدهما فلا يحصل المقصود الا بقولك لا
رجل في الدار ولا امرأة الثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امرأة اذا قدرته جوابا كانت في المطابقة
لشيئين وفي قولك لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم من مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد
فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع فلان العامل
مشبه بمشبه واصله ان واذا كان الاصل لا يستقيم الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع اجدر
فلذلك بطل العمل عند الفصل فارتفع الاسم على الابتداء واما وجوب التكرير فلانه جواب لمتكرر
فيه فذلك والذي يحقق كونه جوابا جواز الفصل بين لا وبين منفيها الا ترى انك لو قلت لا في
الدار رجل لم يجز فلما كان السؤال كذلك والفصل ما جيء به الا لاجله لازم التكرير المجوز للفصل فقيل
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واشباه ذلك وكذلك اذا كان المنفي معرفة فانه يجب التكرار
اما لانه جواب على مثل ما ذكر الا ترى انك لو قلت لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه لا يصح تقديره
جوابا اذ لو كان جوابا لاستغنيت بلا وانما يقدر جوابا عند التكرير فوجب التكرير لذلك
واما لان اصل لا ان تدخل على الاجناس ولما تعذرت الجنسية في المعرفة قصد الى المجيء بالتكرار
ليكون كالقاضي من حقها في اصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس **واما قولهم**
لا نولك ان تفعل كذا فبمعنى لا ينبغي فهو الذي حسن وروده من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلا له
منزلة ما هو بمعناه وهو الفعل **وقوله** وحياتك لا نفع وان لا اليك رجوعها شاذ ووجه شذوذ
لا نفع انه نكرة مرفوع بعد لا ووجه شذوذ ان لا اليك رجوعها انه معرفة غير مكرر ومفصول بين
لا ومنفيها وهو غير مكرر وقد اجاز المبرد في السعة ان يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا يعني في
سعة الكلام فان غيره انما يجيز ذلك في الشعر للضرورة والمعنى بذلك انفراد كل مسئلة على حيالها
والا فهي الى اجتماعهما جائزان في فصيح الكلام بالاجماع وانما الكلام فيما اذا انفردت كل واحدة
منهما فقيل لا رجل في الدار او لا زيد في الدار على انفرادها فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر **قال**
وفي لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه ان تفتحهما وهو ان يكون كل واحد منهما مستقلا ومعطوف
احدى الجملتين على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى
راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول



والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار في صحة رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد والوجه
الثاني ان تفتح الاول وتنصب الثاني على العطف على اللفظ كقوله * لا اب وابنا ويكون لا مزيدة للتأكيد
والوجه الثالث ان تفتح الاول وترفع الثاني فتفتح الاول واضح وترفع الثاني على ان يكون معطوفا
على المحل كقوله * لا ام لي ان كان ذاك ولا اب * والوجه الرابع ان ترفعهما على ما تقدم من قصد
مناسبة السؤال بالجواب او لانه لما تكرر صار في الظاهر كانه بني مع الاول فكره ان يوهم ما ليس من
لغتهم من تركيب المتعددات فعدلوا الى وجه الجواز الى الاصل والوجه الخامس ان ترفع الاول و
تفتح الثاني وقد ذكر الوجه في تعليله واما الوجه السادس فلا حاصل له لانه عكس الخامس
لا حول ولا قوة فعكسه لا حول ولا قوة وهو الثالث بعينه وانما وقع ذكره وهما منه وقد توهم
بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا
الرفع لانه ذكر في الخامس ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وهذا الاعتبار ليس بشيء فانه
لم يقصد الى عدد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عددها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد
ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا المعترض يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون
للمناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى ان الاول
بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس وعلى العكس وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك اي لا باس عليك
وحذف ذلك لانهم يعرفون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر **خبر ما ولا المشبهتين**
بليس قال هذا التشبيه لغة اهل الحجاز الى اخره **قال الشيخ** النحويون يزعمون ان لغة بني تميم
في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما
وما ولا تدخل على القسمين فالقياس ان لا تعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا
صح اعمال لا بالاتفاق فلا يبعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل
له فما المانع من ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل **قوله** واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها
على الابتداء ويقرؤون ما هذا بشر الا من درى كيف هي في المصحف غير مستقيم لانه لا يحل ان يقرأ
القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم ينقل تواترا **وقوله** ويقرؤون ما هذا بشر يوهم بان لاهل
كل لغة ان يقرؤوا بلغتهم او يوهم بان هذه القبيلة كانت تفعل ذلك وليس بمستقيم **وقوله**
الا من درى كيف هي في المصحف يوهم بان القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يسغ الا
على ما يوافقه وكلاهما غير مستقيم **قال** فاذا انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل لها اذا انتقض

النفي بالا فانما ابطل العمل من حيث كان العمل لاجل النفي فلو اعمل بعد الاثبات لتناقض الا ترى انك
اذا قلت ما زيد الا قايم فلو نصبت لاجب ان يقدر ما بعد الا ناصبا لقايما ووجب ان يكون
قايما مثبتا لوقوعه بعد الا فيجتمع النفي والاثبات في محل واحد بعد الا وهو محال واما اذا تقدم الخبر
فلان العامل ضعيف فلم يقو قوة الاصل فلما روعي التقدير ترك العمل فقيل ما قايم زيد واما اعمال
لا هذا العمل فضعيف من الاصل على ما تقدم في المرفوعات واستعمال لا الناصبة المضاف ومبنيا
معها المفرد هو الوجه واما الرفع بها ونصب الخبر فضعيف لا يجوز الا في الشعر الا على مذهب ابي
العباس **قال** ودخول البا في الخبر في قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك
لا تقول زيد بمنطلق **قلت** هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول البا الا ترى
انك تقول ما جاني من احد فدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان تقول جاني من احد فكذلك هنا
قوله ولا التي يكسعونها بالتا هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب حينا
الى اخره **قلت** اختلف الناس في التي تلحق اخرها التا فمنهم من قال انها بمعنى ليس وهو مذهب
البصريين ومنهم من قال انها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال هذه التا من
حين وتجعل حين وتحين لغتين فعلى هذا يكون النافية للجنس وهو مذهب ابي عبيدة فاما
حجة الاولين فلانه دخلته تا التانيث وهي من خواص الفعل فوجب ان يكون المشبهة بالفعل
ليقوى وجه دخول التا واما وجه من زعم انها لنفي الجنس فلانها الكثيرة في الاستعمال وتلك انما
تكون في الشعر فوجب ان يحمل القران على الوجه الصحيح واما مذهب ابي عبيدة فضعيف وقد رجح
البصريون بانها انما كان فصيحا عندهم عدم دخول التا فاما عند وجودها فليس بمستنكر والحاق
التا بالنافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحرف وهذه مشبهة بالفعل فكانت التا
بها اولى وقد تمسك الكوفيون بانه يلزم الاضمار في الحرف ولم يعهد مثل ذلك ولو جاز الاضمار
في الحرف لجاز زيد ما قايما وهو ممتنع فاجيب عن ذلك بامرين احدهما انه ليس باضمار وانما
هو حذف والحذف سايغ اذا دل عليه الدليل والثاني ان الاضمار في ذلك سايغ لجريه مجرى الفعل
في الحاق التا ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه بالفعل الاضمار فيما لم يقو وكلا القولين جيد
المجرورات قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما
كانت الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب الى اخره **قال الشيخ** اختلف الناس
في العامل في المضاف اليه كقولك غلام زيد فمنهم من زعم ان العامل الحرف المقدر ومنهم من زعم
ان العامل هو الاسم الاول ومنهم من زعم ان العامل معنوي فاما من قال ان العامل الحرف المقدر
فوجهه انه قد ثبت عمل الحرف الجر فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا اولى من جعله مختلفا
ووجه ثان ان معنى قولك غلام زيد غلام لزيد فيجب ان يكون اللام عاملة وهذا لا يقوى
لان اضمار الحرف بعيد ولان ما ذكروه من المعنى غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس
كغلام لزيد اذ احدهما معرفة والاخر نكرة واما من قال العامل المعنى فوجهه انه قد بطل ان يكون
الحرف عاملا ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وليس بجيد لان المعنى في العمل انما يصار اليه
عند عدم عامل اللفظ ولم يعدم ههنا وعمل المعنى ابعد عن القياس من عمل الاسم واما من قال العامل
الاسم فوجهه انه اذا بطل المذهبان فقد تعين وقوله او معناه يحتمل ان يريد نفس المعنى فيكون
للمذهب الثاني ويحتمل ان يريد ان العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لينبه به عليه فلذلك قال
او معناه يعني معنى الحرف وهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة لما
تقدم من انها احد المقتضيات للاعراب ومقتضاها هو الجر **قال** والعامل هنا غير المقتضي
كما كان ثم لان العامل هو ما يتقوم به المعاني المقتضية فوجب ان يكون غيرها وهو ههنا حرف
الجر او معناه يعني في المضاف اليه اذا كان اسما كقولك غلام زيد فان المعنى على ما تقدم غلام
لزيد والظاهر انه لم يرد بقوله او معناه الا ما قدمنا ذكره من ان المراد الحرف المقدر لا ان يجعل
العامل معنويا فانه ليس مذهبا للبصريين الا في المبتدا والفعل المضارع **قال فصل** واضافة
الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفا او تخصيصا **قال الشيخ** يرد عليه
مررت برجل ضارب امراة فان هذا افاد تخصيصا ومع ذلك فليس بمعنوي وجوابه ان
هذا لم يفد تخصيصا بالاضافة وانما التخصيص حاصل قبل الاضافة اصله ضارب امراة فبقي
على ما كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفا على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة لسلم من هذا
الاعتراض **وقوله** في الاغلب العام الاولى ان يحمل على الاحتراز من مثل قولك ضرب اليوم وكل
الليل فان هذه بمعنى في ولا يقوى ان يحمل على مثل قولك عند زيد ولدن حكيم وشبهه لان
هذه في الحقيقة كلها بمعنى اللام وانما امتنع تقديرها لان بعض الالفاظ لم تستعمل الا مضافة
فلما ادى فيها عدم القطع جا القطع فيها منافرا فتوهم انها لا تقدر وهي في المعنى مقدرة بالا
كما تقدرها في تحت وفوق وشبههما وان كانت ايضا لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان عند
زيد بمعنى موضع ونسبة موضع الى زيد نسبة بمعنى اللام فتعلم ان نسبة تحت الى زيد بمعنى

الامر ايضا وتعرف ما كان بمعنى من ان يكون الاول بعضا من الثاني ومعنى النوع ان يصح اطلاق
اسم الجنس عليه **قال** واللفظية ان تضاف الصفة الى مفعولها او الى فاعلها ولو قيل هي التي
لا تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثاني لكان جيدا ليطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها
ايضا عدول عن اصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيدا ايضا ولا يكون ذلك
الا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله او الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد وحسن
الوجه **وقوله** في التمثيل ومعمورة الدار هذا ذكره بناء على ما قدمه من ان مفعول ما لم يسم
فاعله عنده فاعل ثم استدل على انه نكرة بوصف النكرة به وسيأتي ذلك **فصل** وقضية
الاضافة المعنوية ان يجرد لها المضاف من التعريف الى آخره **قال الشيخ** الاضافة المعنوية
فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك فيه وهذا
المعنى يفيده الالف واللام فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه والاضافة الى نكرة من طريق
الاولى وما نقله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء ووجهه انهم رأوا ان
الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جيء بالاول لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات عرفوا
الاول لا لنقل التعريف ولم يخل الثاني لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان
كان ضعيفا واما اللفظية فلم يقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الامر فيها على ما كان عليه في
الانفصال فكما جاز تعريفه منفصلا جاز متصلا لزوال المانع فتقول هذا الضارب زيد فتجمع
بين الالف واللام والاضافة واما الضارب زيد فمن نظر الى ان الالف واللام سابقة في
التنوين زال لاجلها حكم منع الاضافة لفوات الشرط الذي هو التخفيف ومن نظر الى ان الاضافة
سابقة وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوز تعريفه والوجه الاول لان الالف واللام
في اول الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لها لانه موجب له
موجبان سبق احدهما فثبت الحكم السابق كما لو لمس ثم بال فانتقاض الوضوء للمس السابق ولم
يؤثر الثاني شيئا او لا يحصل الحاصل واما الضارب الرجل فسيأتي ذكره في باب الحسن الوجه
فصل واذا كان المضاف اليه ضميرا متصلا جاء ما فيه تنوين او نون وما عدم واحدا
منهما شرعا في صحة الاضافة **قال الشيخ** هذا يرد اعتراضا على مسألة الضارب زيد اذ علة منعها
موجودة ههنا وفيه خلاف ومنهم من يقول الكاف في موضع نصب فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض
ومذهب صاحب الكتاب انه في موضع خفض فاحتاج ان يستدل عليه واستدل بقياسه على الضاربك

من جهة ان الضاربك بالاجماع مضاف الى المضمر ولم يفد خفة لانك لا تقول الضاربك فاذا وجب
ان يكون الضاربك مضافا والخفة وجب ان يكون الضاربك مضافا وان لم يكن خفة وانما وجب
الاضافة في الجميع لانهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لادى الى تناقض اذ لو جوزوا ضاربيك ليصح التخفيف
في ضاربك والضاربانك لصح التخفيف في الضاربك لادى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام وهو التنوين
والنون وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل فلاجل ذلك كان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل
ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة
اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها فحصل الفرق بين مسألة الضارب زيد والضاربك وحصل الدليل
على ان الكاف في موضع خفض بالقياس الذي تقدم وقول صاحب الكتاب جاء ما فيه تنوين يعني ضاربك
او نون يعني ضاربان والضاربون وهي الاصول التي قاس عليها **وقوله** وما عدم واحدا منهما يعني
بقوله واحدا التنوين خاصة لان التنوين لا يعدم لاجل شيء غير الاضافة وكلامه فيه قبل تعيين الاضافة
فلا وجه لقوله وما عدم واحدا منهما الا التنوين لانه هو الذي يعدم لاجل الالف واللام **وقوله**
شرعا معناه سواء ولذكرهم الرماني الخبر والعلاوة اعتراضا على الاصل الذي ذكره واجاب بانه
شاذ لا اعتداد به **فصل** وكل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه الا اسماء توغلت في ابهامها
فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف **قال الشيخ** وقد تقدم ان تعريف الاضافة المعنوية بسبب
ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي وضع له لفظ المضاف فاذا كانت تلك النسبة
لا تخصص انتفى التعريف فيهما بها فلذلك لم يحصل تعريف في غير ومثل لعدم النسبة وتعذر تخصيصها
فان فرضت على الندور خصوصية لشهرة او مضادة جاء التعريف المذكور ولذلك قال الا اذا اشتهر
المضاف بالمغايرة او المماثلة واستدل على انها نكرات بدخول خصائص النكرات بها ودخول رب عليها
فصل والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها **قال الشيخ**
اللازمة كل اسم لا يعقل مدلوله الا بالنسبة الى غيره فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الاضافة ليعرف
مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة مطلقا في كل اسم هذا شأنه
وليس الامر كذلك فان الاب والابن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه
يستعمل نكرة غير مضاف ثم الاكثر في مثل هذه الاسماء ان تستعمل مضافة وقد التزم فيما ذكر
لزيادة بيان فيه وهذه الاسماء وان التزم ذكر متعلقها كما يلتزم في الحروف في قولك من زيد الى
عمرو وعلى الحصر فانما افادتهما من حيث ان وضعهما على ان يفهم تلك المعاني منها وذكر تلك المتعلقات

لزيادة بيان بخلاف الحرف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه وايضا فانا علمنا ان للاسما خصايص من دخول حرف الجر عليها وغيره وقد وجدناها بعينها داخلة على هذا القبيل فدل على انها من قبيل الاسما وان معانيها مفهومة منها وغير الاذن من الاسما التي تعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها وغير ذلك مما استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصة كما ذكرناه في الاب والابن فصل واي اضافته الى اثنين فصاعدا اذا اضيف الى المعرفة قال الشيخ الحكم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبين المعنى في اضافتها الى المعرفة والمعنى في اضافتها الى النكرة فاما معناها اذا اضيفت الى المعرفة سوال عن واحد من المذكور بعدها جنسا او جمعا مفردا او مثنى معرفا باضمار او لام جنس او عهد او اضافة او اشارة فاذا قال جاني احد الرجلين قلت اي الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكرة فمعناها السوال عن عدد ما اضيفت اليه واحدا كان او اثنين او جماعة كقولك اذا قال جاني رجل اي رجل واذا قال جاني رجلان اي رجلين واذا قال جاني رجال اي رجال والمعنى في هذه تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعة جماعة ثم سال عن الملتبس عنده منها فهي في التحقيق في هذه مضافة الى المسول عنه على طبقه وفي الاول مضافة الى شي المسول عنه واحد منه وانما اضافوها الى عين المسول عنه وان كانت سوالا عن واحد من اعداد لانهم لما اضطروا الى السوال عن مثل ذلك فهم اما ان يضيفوها الى الجنس في ذلك او اليه او اليهما ولا يستقيم الاضافة اليهما اذ لا يضاف الى اسمين ولا الى الجنس لئلا يوهم الوجه الاول فاضافوها الى نكرة مطابق المسول عنه ليحصل الغرض فكان في تنكيره منا[سبة] الجنسية في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية وان كان في المعنى الجنس وقد يجوز التصريح به كالو قلت اي الرجال من الرجال لانك قد ردت الجنس رجالا رجالا وافردت اي واما اعرابها لانه اضيف الى المعرفة مفردا واجاب بانه لم يضف في التحقيق الا الى المتعدد وانما كررت اي لامر لفظي وهو التزامهم ان لا يعطفوا على المضمر المخفوض الا باعادة العامل كما قالوا المال بيني وبينك فلم تكن تكريرها لامر معنوي اقتضاها وانما كررت لما ذكرناه من اللفظ قال ولا يقال ايا ضربت وباي مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه يعني انك لا تستعمل ايا الا مضافة فاذا حذف المضاف اليه فلا بد من قرينة تدل عليه ومثله بقوله تعالى اياما تدعوا اذ تقدم ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال ما معناه انهم كانوا قد وفروا عليها صورة الاضافة مع خروجها عن هذا المعنى الذي اقتضت به الاضافة فهي احق بالاضافة وهو قوله ولا يستجاز الاضافة الخ فصل

صح

وحق ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفة ومثنى او ما هو في معنى المثنى وكلاهما يجب اضافته لان الغرض بوضعه المضاف اليه لانه كالتاكيد له والتفصيل لاجزايه ككل في الجمع وانما وجب ان يكون معرفة لان وضعه للتاكيد فناسب ان يكون المضاف اليه معرفة كما في كل وانما اضيف كل في الصورة الى نكرة كقولك كل رجل لافادته الجنس فكان في معنى المعرفة ولم يضف كلا كذلك لان التثنية تنافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع اضافته الى نكرة بخلاف كل وانما التزم في المضاف اليه ضعيف لانه موضوع لتاكيد المثنى فنفس المثنى في المضاف اليه فيه مقصود كما ان نفس الجمع في المضاف اليه لكل مقصود فكما لزم الجمع ثم لزم كل التثنية ههنا والجواب في كل رجل ههنا كالجواب فيه فيما تقدم وقالوا في ذلك قولهم استوى الما والخشبة وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض ههنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما على الاخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المثنى والمجموع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يجري مجرى عصا ورحى واذا اضيف الى المضمر ان يجري مجرى المثنى فاما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة واخره الف فوجب ان يكون اعرابه تقديرا واما اذا اضيف الى المضمر فقياسه ان يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللغة الضعيفة لانه اسم مفرد فقياسه اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه حكمه اذا اضيف الى الظاهر واستعمال المثنى على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ووجهه انه لما كان معناه مثنى وتاكد امر التثنية بكون المضاف اليه ضميرا متصلا لان المضمر المجرور لا يكون الا متصلا صار كانه بضميره لاتصاله به كلمة واحدة فاشتد امر التثنية فيه لفظا ومعنى فناسب ذلك ان يجري مجرى المثنى فلذلك اعرب على اللغة الفصيحة باعراب المثنى فقيل جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وكذلك تقول كلانا فعل ورايت كلينا ومررت بكلينا لانه ضمير تثنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنى وان كان لفظه موافقا لمضمرات الجمع لان المتكلم في المثنى والمجموع في جميع ابواب المضمر سوا فصل وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه اي في المضمر والمظهر قال الشيخ يعني انك اذا قصدت التفضيل على معروف اضفته الى معرفة ووجب ان يكون الاول واحدا من المذكورين على ذلك المعنى وان قصدت تفضيل عدد على عدد مثله من ذلك الجنس اضفته الى العدد الذي قصدته منكرا كما فعلت في اي حين قلت فما اي رجلين وهم اي رجال فتقول الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وعلته كعلته في اي ولذلك قال والمعنى في هذا يعني عندما

الى النكرة اثبات الفضل على الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجملة جملة ثم قال ولم يثنيا
فالاول ظاهر وهو الكثير المستعمل والثاني ان يؤخذ مطلقا لا للزيادة فيها اطلاقا فقوله ان يؤخذ
يعني افعل التفضيل باعتبار من هو له فمعنى يؤخذ ضمير يعود على افعل ومطلقا حال والزيادة مرفوع بمطلق
وفيها ضمير الجملة ثم قال ثم يضاف لا للتفضيل بل للتخصيص ومثل بقولهم الناقص والاشج اعدلا
بني مروان كانه زعم انه ليس في بني مروان عادل غيرهما وانما اضافه للتخصيص لانه لو لم يقدر ذلك لزم
ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت على الاول يجوز لك توحيده الى آخره يعني انه ليس بواجب
وسيأتي ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال مبينا في فصل ثم قال وقد اجتمع الوجهان
في قوله عليه السلام الى آخره فالظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم
باعتبار المعنى وان حمل الوجهان باعتبار قوله يجوز لان مضمونه ان فيه وجهين آخر فهو ايضا غير مستقيم
لانه غير مقصود ههنا اذ سيأتي في بابه ولانه اخره بعد ان ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا
المعنيين وتوهم ان الجمع الوجه الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي ان يكون في الوجه الاول
فلذلك وقع في بعض النسخ موضع يجوز يجب وبيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه الاول ان قوله
احاسنكم المخاطبين وهم المقصودون وقد اشتركوا في حسن الخلق وعلى تقدير ان يكون من الوجه
الثاني لا يكون الاحاسن المخاطبين ولكن من غيرهم ولا يكون الاشتراك في الحسن لازما وهو غير
جيد فثبت ان حمله على المعنى الثاني غير مستقيم ثم مسئلة يوسف احسن اخوته قد اوضحها في قال
ومنه قول من قال النصيب انت اشعر اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو منهم **فصل**
ويضاف الشيء الى الغير بادنى ملابسة بينهما **قال الشيخ** يعني انه لا يشترط في الاضافة ملك فاما ملك
ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة الى المضاف اليه ولكن يكتفي بادنى ملابسة فيحصل خصوصية ما
ثم مثله بكوكب الخرقاء وبقوله اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وهذا البيت
يحتمل معنيين احدهما ان يريد اضافة الاناء الى المخاطب والاناء ليس له وانما اضافه لملابسته له
في شربه فالضمير في ملابسة للمضاف اليه وفي له للاناء ويجوز العكس وفي شربه يجوز ان يكون للشارب
والاناء واللبن والمعنى الآخر ان يكون موضع الاستشهاد اضافة ذا الى الاناء على معنى انه صاحب
لملابسة اللبن للاناء وقوله وهو لساقي اللبن اي في الحقيقة وليس للبن وهو ضعيف لانه قال
لملابسته في شربه واللبن ملابس للاناء في شربه وفي غير شربه فتقييده بقوله في شربه يقوي
الاول **فصل** والذي ابوه من اضافة الشيء الى نفسه الى آخره **قال الشيخ** لان اضافة الشيء

الى الشيء يفيد تعريفا او تخصيصا واذا اضفت الشيء الى نفسه لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطل
الاضافة فاما نحو قولهم جميع القوم الى آخره فانما جاز لما في الاول من الابهام فجاز اضافته للتخصيص
كما في خاتم حديد ويجوز ان يقال في هذا ان المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك ذات زيد
كما سيأتي ذكره **فصل** ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة الى موصوفها اما امتناع
اضافة الموصوف الى صفته فلانه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه واما امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها فلانه ايضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروجه متبوعا عن ان
يكون متبوعا ولانه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة الموصوف الى
صفته واعتراضا يوهم اضافة الصفة الى موصوفها واجاب عنهما اما الاول فقوله دار الآخرة
الى آخره وجوابه انه مأول بحذف موصوف للمضاف اليه ليس هو المضاف على ما يبينه والكوفيون
يجوزون انه اضافة الموصوف الى صفته ويحملونه على ظاهره واما الثاني فقوله عليه سحق عمامة الى آخره
واجاب عنه بان هذه صفات في الاصل حذف موصوفها فصارت موضوعة للذات ثم رأوها
مبهمة كابهام خاتم وشبهه فاضافوها الى ما يبينها فصارت في الصورة كانها مضافة الى موصوفها
وليس الامر كذلك وشبهه بقولهم العائذات الطير لا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير
على العائذات عطف بيان بعد ان اردت بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها فلما صارت
مبهمة جاز بيانها بموصوفها فوجه تشبيهه بها انك اردت بالاول حذف الموصوف فصارت مبهمة
فتصدرت الى تبيينه الا انك بينته في الاول بالاضافة وههنا بعطف البيان والجمع تأويل
لانه ههنا ايضا لو لم يتأوله لكان تقديما للصفة على الموصوف وكما يمتنع اضافة الصفة الى الموصوف
فهنا يمتنع تقديم الصفة على موصوفها هذا وجه الجمع بينهما **فصل** وقد اضيف المسمى الى الاسم الى آخره
قال الشيخ يعني انك تأخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يرد به الا اللفظ
كقولك ذات زيد وسمي الاول مسمى لما قصد به الذات وهو كذلك بلا خلاف وسمي الثاني اسما
لما قصد به اللفظ وفي ذلك خلاف فمنهم من يقول الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة والنحويين
وكثير من الفقهاء ومنهم من يقول الاسم المسمى وهو مذهب الاشعري والخلاف انه يطلق الاسم على
المسمى وعلى التسمية وانما الخلاف هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة او بالعكس فالاول مذهب
الاشعري والثاني مذهب المعتزلة وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة وفي القرآن
ظواهر في المذهبين قال الله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء وظاهر هذا على مذهب الاشعري

وكذلك سبح اسم ربك ونظائره وقال تعالى انبوني باسماء هولاء ان كنتم صادقين وقال اسمه المسيح
عيسى ابن مريم ونظائره هذا على مذهب المعتزلة وفي ذات يوم وشبهه تقرير لحق وهو ان يكون من
قولك عين الشي ونفسه على ما ذكر على التشبيه بجاء زيد فصل وقالوا في نحو قول لبيد الى الحول ثم اسم دي
هذا الفصل اعتراضا في اضافة اللفظ الى المدلول ولا يستقيم او استعمال الاسم بمعنى المسمى وهو خلاف
مذهبه فاختار ان يكون اسم زايدا والمعنى على اسقاطه ليستقيم مذهبه ثم قرن ذلك بقوله داع
يناديه باسم الماء مبغوم والنداء انما هو للفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى والذي جعل
الاسم المسمى في قوله ثم اسم السلام يكون من باب ذات يوم ويتأول قوله باسم الماء على ان المراد
يسمى هذا اللفظ ويجعله الاعلى قولك ما وهو حكاية بغام الظبية وقولك شيب وهو حكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب ويقوى ذلك استعمالهما استعمال رجل وفرس بادخال اللام عليه وتنوينه
واضافته ولولا تقديره اسما لذلك لم يجر هذا المجرى ثم قرن صاحب الكتاب ذلك بما يأتي واسماء
وقعت زايدة كقولهم حي زيد ومقام الذيب الى آخره فصل وتضاف اسماء الزمان الى الفعل
قال الشيخ اتسعوا في ظروف الزمان حتى اضافوها الى الجمل بتأويل مضمونها فقالوا آتيك يوم يقوم
زيد وزمن الحجاج امير والمعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله وتضاف الى الفعل ثم قال وتضاف
الى الجملة الابتدائية يجوز ان يكون اراد في الموضعين الجملة على ما ذكر ويجوز ان يكون اراد بالاولى
الاضافة الى الفعل بتأويل المصدر وبالثاني تعيين الجملة فلذلك فرق بين العبارتين وقياس
الاسماء ان لا تضاف الا الى المفردات فلما خولف في هذه الاسماء القياس المذكور واضيفت الى الجمل
كانت بتأويل مضمونها وهو في المعنى مفرد وقوله حنت نوار ولات هنا حنت محمول على
الزمان لامور احدها ان لا التي لنفي الجنس المكسوعة بالتاء لا تدخل الا على الاحيان والآخر ان
المعنى انكار الحنين بعد الكبر وذلك انما يتحقق بالزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل المكان لم
يصح اضافته الى الفعل اذ لم يضف من اسماء المكان الى الافعال الا الظروف غير المتمكنة كحيث
وانما لم تضف ظروف المكان الى الجمل لامرين احدهما ان ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسعوا
فيها ما لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله والآخر ان ظروف المكان في الجهات والجهات اذا اضيفت
الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى المضمون فتصير مضافة الى المعنى فلا يستقيم المعنى الا ترى انه لا يستقيم
ان تقول خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فان نسبة المغيرة في الحقيقة انما هي الى المعاني
فلذلك صحت اضافة الزمان الى الجملة ولم يصح اضافة المكان وقوله ومما يضاف الى الفعل

لا الحول ثم اسم السلام عليكما وفي قوله ذي الرمة داع يناديه باسم الماء مبغوم وتداعين باسم الشيب في متثلم اي المضاف يعنون الام مجم خروجه ودخوله سوا وحكوا هذا حي زيد واتيتك وحي فلان قائم وحي فلانة شاهد وانشدوا يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خائفه على الاحماق وعن الاخفش انه سمع اعرابيا يقول في ابيات قالهن حي رياح يا قيم حي والمعنى هذا زيد وان اباك خويلدا وقالهن رياح ومنه قول الشماخ ونفيت عنه مقام الذيب اي الذيب منه

قال الله عز وجل هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وتقول جئتك اذ جاء زيد واتيتك اذ الحجاج امير وما رايتك مذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان وقال حنت نوار ولات هنا حنت وتضاف الى الجملة الابتدائية ايضا كقولك اتيتك زمن الحجاج امير واذ الخليفة عبد الملك وقد اضيفت المكان اليها في قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس منه

آية فذكره مبينا وقوله باية ما تحبون الطعاما اذا جعلت ما مصدرية استغنيت عن تقدير
آية مضافة الى الجمل وقولهم اذهب بذي تسلم وفيه تأويلان كلاهما بمعنى صاحب الا ان احدهما اللام
على ما ذكر كانه قال بالامر الذي هو صاحب سلامتك والآخر ان يكون للزمان كانه قال في الزمان
الذي هو صاحب سلامتك واختار هذا اكثر من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف لاضافتها الى الجمل
فصل ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر اذا اورد على مذهب سيبويه انه
فصل بين المضاف والمضاف اليه بغيره فجوابه ان مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع
ما قبله في النسبة الى المضاف اليه فهذا هو الوجه الذي حسن معه ذلك ولما الفصل الممتنع اذا
لم يكن كذلك ومذهب سيبويه ان هلال له مضاف الى ساعد المذكور آخرا وحذف المضاف اليه كانه
اراد ان يجعل الدال على الحذف مقدما في المعنى والدليل يجب ان يتقدم قبل المدلول وانما اخر عنه
لانه لو قدم موضعه غيره لجاء الثاني مضافا اليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه فاخره ليكون
كالعوض من المضاف اليه علالة لا سيما وهو في المعنى غير نائب اليه علالة ومذهبه في زيد وعمرو
قائم ان خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخرا هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله ههنا والفرق بينهما
فتقديم ثم امرا اوجب التأخير مع التحقيق الذي اوجب التقدير وههنا لو كان خبرا عن الاول لوقع
في موضعه من غير ضرورة وهو انه يجوز ان يكون خبر المبتدأ محذوفا واستدل على ان الخبر للثاني لا للاول
بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ولو كان خبرا عن الاول لقيل
راضون وقوله في البيت زج القلوص ابي مزادة يريد في المعنى على قراءة ابن عامر وانما ترك
على الشعر قصدا الى الشاهد عنه في التصريح برد القراءة والنحويون اكثرهم ينكرون ذلك ايضا لانه
لم يثبت الفصل عندهم الا بالظرف وهذا ليس بظرف وقد رده بعضهم بطريق آخر وهو ان الفصل انما
يجوز في الشعر للضرورة وهذا لا ضرورة فيه اذ كان يمكنه ان يقول زج القلوص ابو مزادة فيضيف
المصدر الى المفعول ويرفع بعده الفاعل وقد قال سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا فاخزى
الله رابعة تعود كلاما معناه ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الجملة التي وقعت
خبرا جائز على السعة وليس بضرورة اذ لا ضرورة تلجيه الى الرفع وحذف الضمير لامكان ان يقول
كلهن قتلت وهذا وان حصل المقصود بكلام سيبويه من ان الضرورة انما تكون عند تعذر
الوجه الواسع فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم اذ لا وجه يمكنه الا الرفع في كلهن فهو مضطر الى الرفع وبيان
ذلك ان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدأ ولا جائز ان يكون ههنا تاكيدا

من ذلك قول عمرو بن قميئة لله در اليوم من لامها وقول دره اليها اخوا في الحرب من لا اخا له واما قول الفرزدق بين ذراعي وجبهة الاسد وقول الاعشى الا علالة او بداهة سابح فقد حذف المضاف اليه من الاول استغنى عنه بالثاني وما وقع في بعض نسخ الكتاب من قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة فسيبويه بري من عهدته منه

بداهة

تعين ان تكون مبتدأة ولو نصبتها لاشتغلها مفعوله وذلك لا يجوز ولما كانت كل اذا اضيفت
الى المضمر تستعمل اما تاكيدا واما مبتدأة لانه قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير
لان معناها الاحاطة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى مضمر كانت الجملة متقدما
ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأة حيث كان المبتدأ لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة
عما هي له فاجازوا ذلك لاتساعهم فيها ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظية
فيخرجها عن صورة التاكيد فلذلك قال ان الامر كله لله وان الامر كله لله ولا يقال الامر كله لله لما فيه
من اخراجها عن صورة التاكيد بادخال العامل اللفظي عليها **فصل** واذا امنوا الالباس حذفوا
المضاف واقاموا المضاف اليه واعربوه باعرابه **قال الشيخ** ذهب القاضي الى انه لا مجاز في القرآن واذا
مثل قوله واسئل القرية يحمل على ان القرية تطلق للاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك وليس
بجيد لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق
الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك **وقوله** وكما اعطوا هذا الثاني
حق المحذوف في الاعراب فقد اعطوه حقه في غيره **قوله** فقد اعطوه حقه في غيره يعني في التذكير
والتانيث والافراد والجمع فالتذكير والتانيث مثل قوله بردى يصفق لو كان تصفق بالتاء لكان
عائدا الى بردى فلما قال يصفق بالياء اراد المحذوف ومثال الافراد والجمع قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون على ما للثابت وللمحذوف جميعا اهلكناها على الثابت واو هم قائلون
على المحذوف وفي اعادة الضمير على الثابت وجهان احدهما انك اقمته مقام المحذوف فصارت المعاملة
معه والآخر انه يقدر في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا قلت سألت القرية وضربتها فمعناه
وضربت اهلها فحذف المضاف وكلاهما في الاول فوجب الجواز قائم **فصل** وقد حذف المضاف
وترك المضاف اليه على اعرابه **قال الشيخ** اختلف في مثل ذلك فقال سيبويه واصحابه ليس عطفا على
عاملين وهم لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا وحملوه على حذف المضاف وترك المضاف اليه
على اعرابه واما الفراء فعليهم جوازه واستشهد بالقرآن بالخفض لم يجيزوه وفرقوا بينه وبين هذا بان
يكون المضاف مقدما مضافا الى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول
هذا شرط جواز ترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجعله من باب العطف على عاملين ويجوز العطف
على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجيز العطف على عاملين
ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك

في الدار زيد والحجرة عمرو وعلى هذا قوله عندهم واختلاف الليل والنهار آيات فآيات نصبا او رفعا
وعليه قوله عندهم للذين احسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة فالذين كسبوا
السيئات في موضع خفض عندهم وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن واشعار العرب ولا حاجة
الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين مطلقا فانهم لما رأوا جواز مثل هذه المسائل
وظنوا ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه الذي هو المانع فانه لما ظهر له امتناع
زيد في الدار وعمرو الحجرة لفقدان وروده وظنوا وعليه ظن ان الباب واحد فعمم المانع في الجميع وهي
ان النائب في زيد على قوة الاصل فاذا لم يعمل الاصل عاملين فالنائب اولى واما استدلال سيبويه بقوله
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه واختها ففيه جوابان احدهما انه قليل شاذ فلا يحمل
غيره عليه مما كثر وظهر والثاني ان قول العرب مثلك لا يقول كذا انما يعنون في الحقيقة المخاطب وكأنهم
ارادوا انت لا ينبغي لك ان تقول كذا وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب
مرادا فيفسد ذلك تفسير المعنى لانه لا يمتنع ان يكون لك او حيثيز مثلك لا يقول كذا ولكن انت
تقوله كما تقول غلام زيد لا يقول كذا ولكن زيدا يقوله لما كان الغلام مقصودا واذا كان كذلك
فالمراد هو الاسم المضاف اليه في الحقيقة والعطف عليه في المعنى واذا كان كذلك فكانك قلت ما انت
ولا اخوك يقولان ذلك فالعطف في الحقيقة انما هو على المضاف اليه مثل ولما كان المثل غير مقصود
في المعنى صارت المعاملة مع المضاف اليه فجاء لذلك يقولان والعطف عليه وان فصلت كانك
ما اخبرت الا عن اثنين في المعنى وما عطفت الا على مرفوع في المعنى فهذا وجه الجواز واشترك سيبويه
في مسئلة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على انه ليس عطفا على عاملين وانما هو بتقدير كل وتقليله
ولا كل بيضاء شحمة فحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف على سوداء
بعوضها ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه فان هذه محمولة على ان المضاف محذوف والمضاف
اليه باق على اعرابه فلا يستقيم ان يكون ولا اخيه معطوفا على عبد الله من وجهين احدهما ان المعطوف
المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالاجنبي فلا تقول غلام زيد ضارب وعمرو ولو كان
ولا اخيه معطوفا على عبد الله لكان كذلك الثاني ان المعطوف الداخل عليه لا انما يكون معطوفا
على ما دخل عليه الحكم المنفي وههنا قد دخل ... على اخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل
عليه حرف النفي وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي الا ترى انك لا تقول في غلام لزيد وعمرو
ما جاءني غلام زيد ولا عمرو لان عمرا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وايضا فان المراد ما كل

واحد منهما يقول ولو جعلنا ولا أخيه معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول ذلك
فيفسد المعنى واستدل أيضا بقوله ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك وهذا لا يستقيم أن
يكون معطوفا فيهما أخوك على أبيك لأن خبر تثنية أحدهما دخول النفي وهو أحد الوجهين المتقدمين ولأنه
لو كان أخيك معطوفا على أبيك لم يكن الإخبار إلا عن مثل وإذا كان الإخبار عن مثل وجب
الإفراد في الخبر فتقول ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذلك كما تقول ما غلام زيد وعمرو جاءني ولو قلت جاءا
لم يجز الثالث أنه لو كان معطوفا على أخيك لفسد المعنى لأن المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين
جميعا يقولان ذلك وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين جميعا بل المراد نفي القول عن مثل
كل واحد منهما وهذا لا يستقيم إلا أن يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل إلا أنه
بتقدير مثل وهو أحد الأوجه المتقدمة **فصل** وقد حذف المضاف إليه في قولهم كان ذاك
إذ وحينئذ إلى آخره **قال الشيخ** كل وبعض اسمان لم تستعمل إلا مضافة لإبهامهما فإذا استعملت غير
مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصية المضاف إليه فلذلك حكم بحذفه ولا يراه بخلاف
قولك رأيت ثوبا وحصيرا فإنه لا يحكم بحذف شيء ثم منهما ظروف وغير ظروف فالظروف تبنى
عند الحذف على ما سيأتي علته في المبنيات وغير الظروف لا تبنى **ثم قال** وقد جاء الحذف في ذلك
إنما يكون عند وجود مضاف إليه ثان للمضاف إليه ثالث للمضاف فيحذف المضاف أولا ثم
ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف إلى الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله في صفة البرق
أسال البحار فانتحى للعقيق * تقديره أسال سقيا سحابه فحذف الأول الذي هو سقيا فبقي أسال سحابه
ثم حذف سحاب فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه فوجب استتاره لأنه صار ضميرا مفردا غائبا فلا
يكون ذلك إلا مستترا فبقي أسال ضمير مرفوع هو في ذلك الضمير الذي كان مجرورا في سحابه وكذلك
وقد جعلتني من حزيمة إصبعا * أي ذا مسافة إصبع حذف ذا وبقي مسافة إصبع ثم حذف مسافة
فبقي إصبع **فصل** وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر **قال الشيخ** إنما كسر لأن الاسم إذا أردنا أن
يكون ما قبل الياء من جنسها وإنما كرهوا أن ينقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها إن قلنا إن
أصله الفتح وهو الصحيح وهذا الاسم عند المحققين معرب لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف
ولا يجوز إلا في الظروف وفيما أجري مجراه كمثل وغير فوجب أن يكون معربا على أصله إلا أن
إعرابه تقديري لتعذر اللفظي واستثقاله والكسرة في قولك مررت بغلامي على أصح القولين أنها
كسرة لأجل الياء لا كسرة إعراب والدليل عليه أنها ثابتة قبل التركيب لو عددت فقلت غلامي ثم

كانت ثابتة وإذا وجب ثبوتها قبل الإعراب فبعد ذلك وجب أن يحكم بأنها ليست للإعراب
فإن كان آخر الاسم ألفا فإنها تبقى على حالها ألفا في اللغة الفصيحة لأنها لا يمكن تحريكها بكسر ولا
غيره فوجب أن تبقى ألفا ولو قدر جواز تحريكها لوجب أن ينقلب ألفا فوجب أن تبقى ألفا وهذيل
يقلبونها ياء ووجهه أنه لما تعذر كسرها لتناسب الياء بالكسرة قلبوها ياء لتحصل المناسبة بالقلب
ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين أحدهما أن ألف التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن
كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فإن حكم الكسر تقديرا فلما تعذر الكسر
لفظا عوض القلب أما التثنية فليست كذلك والثاني أنهم كرهوا أن يقلبوها ياء لالتباس
حرف جيء به لمعنى بخلاف ألف موسى وشبهه فإنه لم يؤت به على انفراده فلا يلزم من جواز تغيره
تغير ما ذكرناه وقالوا جميعا يعني على اللغات كلها لدي ولديه ولديك كما قالوا علي وعليه وعليك
وإنما قالوا عليه وعليك إرادة أن يفرقوا بين الفعل والحرف إذ لو بقوه لالتبس ثم أجروا ما كان
آخره ألفا من الحروف والأسماء المبنية المضافة هذا المجرى لشبهه به وأما قولهم على وإن لم يكن
فيه لبس فأجري له مجرى عليه وعليك لشبهه به وياء الإضافة مفتوحة يعني بعد الألف في
قراءة نافع وقصد تصغيرها **قوله** وأما الياء فلا تخلو إلى آخره لأنها إذا كانت ياء وقبلها فتحة
أدغمت في أختها فبقيت ساكنة بين مفتوحتين وكذلك إن كانت واوا قبلها فتحة قلبت ياء
وجعلت حكمها حكم الياء فصارت أيضا ساكنة بين مفتوحتين وإن كانت ياء مكسورا ما قبلها
أدغمت في ياء المتكلم فصارت ياء بين مكسور ومفتوح وكذلك إن كانت واوا قبلها ضمة فإنها
تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء ساكنة فتصير ياء أيضا بين مكسور
ومفتوح **فصل** والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكر
إلى آخره **قال الشيخ** هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر غير الياء فحكمها ما ذكر من إعرابها
بالحروف وبيان إعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف القياس لما حصل فيها من تشبيهها بالمثنى
والمجموع لتعددها في المعنى لمضافها ولزوم حروف العلة أواخرها وأما ذو فلا تضاف إلا إلى
أسماء الأجناس لأن وضعها على أن يتوصل بها إلى الوصف بالأجناس فلا تدخل إلا عليها ولذلك
لم تعرف وأما غيرها فيضاف إلى المضمر والظاهر ويعرف فأما حكمها إذا أضيفت إلى غير الياء فقد تقدم
وأما حكمها إذا أفردت فإن تعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال أب وأخ وحم وهن
ولما تعذر ذلك في الفم أبدلت من واوه ميم لئلا يلحق بأخواته وعلته أنه لو حذفت واوه كأخواته

لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واو لم تقبل الحركات فابدلت منها الميم ليصح تقبل الحركة
وفي حم لغات احدها ما ذكرناه والثاني اجراؤها مجرى يد ومجرى كف ومجرى عصا ومجرى دلو وفي
هن لغتان احدهما ما ذكرناه والاخرى مثل يد واذا اضيفت الى ياء المتكلم على اللغة الاولى حذفت
اواخرها الى ما فعلت في الافراد فتقول هذا اخي الى في الا ان في الفم لغتين احداهما في وهي افصحهما
والاخرى فمي وهي اقواها فاما من قال فمي فوجهه انه قد ثبت اجراء هذه الكلمات مع ياء المتكلم
مجراها في الافراد وهذه في الافراد فم فيجب ان يقال فمي كما في قولك اخي ووجه من قال في في الاحوال
الثلاث ان العلة التي قلبناها ميما مفقودة ههنا وهو اداء الكلمة الى الاختلال وذلك لا يلزم عند
الاضافة لامكان الادغام وكان القياس ان يحرك هذه الواو بالكسر لانها تشابه الحاء في اخي والكسرة
لما كان تحريكها يؤدي الى قلبها الفا وهي اجنبية عن الكسرة قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهو الياء
ثم كسروا ما قبلها لتحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو لتسلم الياء او نقول كان القياس ان
تحرك ما قبل الياء بالكسر فلما تعذر تحرك ما قبل الواو وهي الفاء فانقلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء
في الاحوال الثلث ولعل علة الزامهم اخي وابي في الاحوال الثلث على الصحيح خلافا للمبرد فانهم كرهوا
ان يبقى حرف الاعراب فيؤدي الى الاعلال واعرابه بالحروف فرع غير اصل فلم يلزم المحافظة عليه
كالاصول فرقا صورة اذا اعرب بالحركات فقيل اخي وقال المبرد يجوز ان تقول اخي وابي في الاحوال
الثلث ولو صح له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما استدل
به ويجعل اصله فانما يدل اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد
المستقرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد اولى وهو معنى قوله وصحة حمله على الجمع في قوله
وفديننا بالابينا ترفع ذلك يعني اذا كان ابي يجمع على ابين فمن المحتمل ان يكون قوله وابي
اراد به وابيني ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها
واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف
ذلك مما لم يثبت **ذكر التوابع قال صاحب الكتاب** التوابع هي الاسماء التي لا يمسها الاعراب
الا على سبيل التبع لغيرها الى اخره **قال الشيخ** قد تقدم ان المذاهب ثلثة احدها الانسحاب
والاخر التقدير والاخر الفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما وقد اخذ من هذا الخلاف صحة
الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الاول فاذا قلت جاءني زيد العاقل وكان
تقديره جاءني العاقل كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها وهذا غير مستقيم فانه

يؤدي

يؤدي الى ما لا يتناهى لانه اذا كان التقدير جاءني العاقل كان تقدير العاقل في جاءني العاقل جاءني
زيد العاقل ثم تقدير العاقل لذلك الى ما لا يتناهى فظهر فساده وذلك واكثر الناس على انه لا يجوز الوقف
على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في مثل قولك جاءني غلام زيد
وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا لفسد المعنى اذ يتعدد الغلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب
وتمسك القائلون بالتقدير بقولك اعجبني قيام زيد وعمرو اذ لولا التقدير لم يستقم المعنى لان القيام
الواحد لا يستقيم بمحلين فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن قال بالتفصيل تمسك
في الانسحاب بما تمسك اصحابه وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحا كقوله للذين استضعفوا
الاية والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد في المعنى ووجوب الانسحاب
ان اتحد المنسوب الى المعطوف عليه وفي البدل بحرف الخفض والدليل عليه انك تقول في المعطوف
قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعددا وتقول جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لما كان المنسوب
متحدا وفي البدل تقول اعجبني زيد من حسنه ولو قلت اعجبني زيد اعجبني حسنه لم يستقم لان
الانسحاب ليس منسوبا الى زيد في المعنى بدليل انه يصح نفيه عنه فيؤدي الى اثباته مع صحة نفيه عنه
في الكلام الواحد واما نحو قولهم قيام زيد وعمرو فانه لا بد من التقدير لئلا يؤدي الى ان يكون
قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال فالجواب ان هذه اسماء وضعت لمعقولية مدلولها من غير نظر
الى تعدد فصح نسبتها الى مفرد والى متعدد فاذا نسبت الى مفرد فهو واضح واذا نسبت الى متعدد
علم ان المراد حصتها وتعددها كقولك قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار
خصوصيته بالمضاف اليه اذ لم يرد ان قيام زيد منسوب الى عمرو ولكن نسبة القيام اليهما جميعا
مطلقا كما لو قلت قيام الزيدين واما جاء التعدد من ضرورة التعبير ولم يذكر صاحب الكتاب حد
التوكيد لان غرضه بسط المعنى فيه يخصص له فصلا وهو قوله ويجري التاكيد او حدود الالفاظ
انما تحصل عند لولا ما وجدوها **ثم قال** والتاكيد على ضربين صريح كما ذكر وقد يجعل الصريح
اذا كان اسما بدلا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد نظرا الى ان المقصود بالذكر
هل هو الاول او الثاني فان كان المقصود هو الاول فالثاني تاكيد والا فهو بدل والمعنوي بالفاظ
محفوظة وهي كل وكلا والنفس والعين واجمع واكتع وابتع وابصع وهي منقسمة باعتبار لفظها الى
قسمين قسم يختلف لمن هو له باعتبار المضاف اليه وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم يختلف بصيغته
وهو اجمع واكتع وابصع وابتع فلذلك تقول كله نفسه عينه كلاهما كلها انفسهما كلهم انفسهم

فصل وان كان التاكيد بالتكرير جاز في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر تقول ضربت زيدا زيدا
وضربت ضربت زيدا وان ان زيدا منطلق وجاءني زيد جاء في زيد وما اكرمني الا انت انت فصل
وجدوى التاكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه واماطت شبهة ربما
خالجته او توهمت غفلة وذهابا عما انت بصدده فازلته وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان الظان

اعينهم انفسهما اعينهما الظن انفسهن اعينهن وتقول الجمع اكتع ابتع ابصع جمعا كتعا بتعا بصعا
بتعا اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون جمع كتع بتع بصع وهي تنقسم ثلثة اقسام قسم يؤكد
به المثنى خاصة وهو كلا وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل واجمع واكتع وابصع وابتع وقسم يؤكد به الجميع
وهو النفس والعين فلذلك لا تقول بكلا الا في التثنية ولا تقول كلهما ولا اجمعان الى اخرها وتقول
انفسهما اعينهما فيجري على المذكورين لاجل اشتراك الضمير والمناسب لم يؤكد المثنى بكل واجمع الى اخرها
لان قياسا ان لا يؤكد بامثالها لانه يعني باعتبار مدلوله في الاحاطة بما دل عليه الا ترى انك لو
قلت جاءني الزيدان وانت تريد واحدا لم يجز بخلاف قولك الرجال كلهم لجواز ان تريد البعض فان
قلت فقياس الواحد ان لا يؤكد فالجواب انه لا يؤكد بما يدل على الافراد لنصوصيته وانما
يؤكد بما يدل على حقيقته فان قلت فيجوز في المثنى كذلك قلت كذلك هو تقول انفسهما كما
تقول نفسه فان قلت فقد قالوا اشتريت العبد كله وهذا يدل على انهم يؤكدون المفرد بكل
فالتثنية اولى قلت انما يؤكد العبد وشبهه بكل نظرا الى تقدير تفرقة اجزائه بالنسبة ما وجه
اليه من شرا او بيع فلولا تقدير الاجزاء المقدر تفرقها لم يجز ولذلك امتنع جاءني العبد كله وقام
العبد كله لامتناع تقدير تفرق الاجزاء فان قلت فيجوز في المثنى ذلك باعتبار الاجزاء قلت
هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت العبدين كليهما واستغنوا بها
فصل ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا الى اخره قال الشيخ لا يؤكد
المظهر بمضمر لان التاكيد تكملة والاول هو المقصود ولا يليق ان يكون التكملة اقوى من المقصود
فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر ثم قال ولا يخلو المضمران من ان يكونا منفصلين او احدهما متصلا
والاخر منفصلا قلت لا يكون الامر الا كذلك من جهة القسمة تكون اربعة منفصلين ومتصلين
والاول متصل والثاني منفصل والعكس اما المتصلان فلا يمكن لانه لو اتصل الاول تعذر اتصال
الثاني والاول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى لانه لما فصلت بينه وبين ما يتصل
بالمنفصل وكان الانفصال من اجله تعذر الاتصال بقي القسمان الاخران ثم قال ولا يخلو المضمر
اذا اكد بالمظهر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا الاولى ان يقول المضمر المتصل وكذلك
اذا لم فرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور في ان المرفوع لا بد من تاكيده بضمير منفصل
قبل التاكيد بالظاهر وسره هو انه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم الاستقلال
لكونها جوهما عليها اما خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من انه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقل

تقول الكتاب قريته كله وجاءني كلهم وخرجوا اجمعون فصل ومتى اكدت بكل واجمع غير جمع فلا وجه لصحته حتى تقصد اجزاءه كقولك قرات
الكتاب وسرت النهار كله واجمع وتجزت الارض وسرت الليلة كلها وجمع فصل ولا يقع كل واجمع تاكيدين للنكرة
لا تقول رايت قوما كلهم ولا اجمعين وقد اجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا
واكتعون وابصعون وابتعون اتباعات لاجمعون لا يجئن الا على اثره عن ابن كيسان تبدا بايتهن شئت بعدها

غير مفعول فكان هذا اقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس متجها واما المنصوب
والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد اتصاله واما كراهة ان يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل ثم قال في النفس
الذي يليه والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما
لا فصل في الجواز بين ثلاثتها الى اخره يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور في
لزوم المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التاكيد من غير
شرط قال وفيما سواهما يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبيه
ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر لانه يجي من طريق الاولى لانه اذا كانت
النفس والعين مستغنية في النصب والجر فلان يستغني كل في النصب والجر مع استغنائها في
الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس لا يجيزها الا اذا ذكرت الاول مرتبة وتقديم اجمعون حتم
عندهم وقد اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء
الترتيب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكرها اي ما شئت ولم يجز احد مع وجود اجمعين تاخيرها
وسر وجوب تقديم اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من هذه التواكيد فتقديمه اولى
ومن نظر الى وجوب ترتيب غيرها الحق قريبا من هذا المعنى ومن نظر الى الجواز استضعفه في غير اجمعين
ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يجب تقديمها مع كونها اولى الا عند وجودها قال صاحب الكتاب
الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات الى اخره قال الشيخ الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص
فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال تابع يدل
على معنى في متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو جزء مستقل
بخلاف الصفة فانها ليست بمستقلة وقولنا من غير تقييد يخرج منه الحال فان الحال تدل على هيئة
فاعل او مفعول قلت حد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض بالحال فانه يدل على بعض احوال
الذات وليست بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد الاول ان يقال ان اسما
الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار
الذكورية والانسانية والمراة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسما والجواب ان يقال ان الصفات
المقصود بها المعنى لا الذات والاسما المقصود بها الذات وقد احترز من ذلك في الحد بقولنا هو
المقصود فان قيل قولك جاءني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق بين النحويين المحققين وهو لفظ
يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو صفة وقد لو له واحد فالجواب عنه من وجهين احدهما

ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد فالحد المذكور اولاً هو الحد العام اذا
قصد حدها بحد آخر فقيل هي اسماء الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة والاخوان نقول هو
مندرج تحت الحد الاول وبيان اندراجه ان الرجل في قولك جاءني هذا الرجل لم يجئ الا بعد
تقدم لفظ يدل على الذات ثم تحصل الابهام في الحقيقة التي تميزت به الذات فلما ان رجل ههنا الا ليبين
المعنى الذي تميزت به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين
ما ذكرناه في الحد العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة
بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلثة فثلثة صفة بلا خلاف فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء
غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال
صاحب الكتاب وهي في الامر العام اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة وكل
في الامر العام حده ما من قولك مررت برجل اي رجل وشبهه ووجه ذلك ان الصفة تدل على
ذات باعتبار معنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات
باعتبار المعنى فهي الالفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا
انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي
وقسم غير قياسي فالقياسي باب المنسوب والسماعي نحو ذي وذات وجد وحق وصدق وسوء على النحو
الذي ذكره ووجه استضعافهم مررت برجل اسد ان اسداً ليس موضوعاً لذات باعتبار معنى
وانما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان
يكون ثم مضاف محذوف تقديره مثل اسد وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
ليس بقياس وقوله يوصف بالمصادر قال بتاويلين احدهما ان يكون المصدر نفسه
بمعنى اسم الفاعل والمفعول وهو الصحيح والآخر ان يكون باقياً على بابه ويكون ثم مضاف محذوف
تقديره ذو عدل وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزمه ان يوصف بجميع المصادر وعلى هذا
النحو والآخر انه يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرناه قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق
والكذب وانما كان كذلك من جهة ان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا
علمت سميت صفات وكان الخبر لا يكون الا محتملاً للصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال
ولا يوصف بالجمل الا النكرات وانما كانت الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم في المعنى
نكرة فكان الاسم الذي يسبك منها نكرة وتقريره انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه

تفترق

تفترق بقائم ابوه فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه
قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض
الاحكام معارف في قولك زيد القائم فالجواب ليس القائم في زيد القائم مخبراً عنه بالقيام بل لا بد ان
يكون القيام معلوماً نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولاً لانه
الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوماً عليه والذي
يدل على ذلك مررت برجل ابوه القائم فان قيل السبك منها قلت برجل محكوم عليه ان اباه القائم
فانظر كيف سبكته في قولك محكوم لان الحكم في الحقيقة كما سبكته في قولك قائم ابوه فصل
وقد تنزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله الاخرى انما كان كذلك من جهة انه له
في الحقيقة باعتبار نسبته لا باعتبار افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل
وما وصفته الا بذلك ولم تصفه بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جوازه صفة عليه فصل قال
الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكر الا انها اذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يكون في
الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتأخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره
وتانيثه باعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة
انما هي باعتبار فاعلها فان كان ظاهراً كانت مفردة وان كان مضمراً مثنى كانت مثناة وان كان
مضمراً مجموعاً كانت مجموعة وفاعلها ههنا لا يكون الا ظاهراً فوجب ان تكون مفردة وان لا تثنى
ولا تجمع باعتبار الاول ولكن تفرد باعتبار الثاني على ما ذكروا اما الخمسة الاخيرة وهي الاعراب والتعريف
والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان يجري في الاسم
الواقع صفة باعتبار الاول لانه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخرى فانها لم تكن باعتبار
الاسمية على ما تقدم تبيانه قال المضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة الى آخره انما كان كذلك اما
كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة
على المعنى فان المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذات ولذلك امتنع اضمار
الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يقع موصوفاً لقبوله الايضاح ويوصف
ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور فيصح وصفه ببقية اجناس المعارف لانها اقل تخصيصاً الذي
لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فيه نظر من جهة ان قولك غلام الرجل



فصل والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل دليل مجيء الكلام كما في قوله تع للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وهذا من بدل الاشتمال منه

زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن في اشتمال المعنى عليه الجواب ان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية فكم من شيء سمي باسم جعل علما عليه المعنى وهو غير مختص بذلك الاسم واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان الاشتمال الاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني مشتملا على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد **وقوله** وليس بمشروط ان يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا الى آخره **قال الشيخ** هذا بخلاف الصفة والتاكيد لان الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان تقول في حكم تكرير العامل فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان تقول عامله العامل الاول ولكن لما كان مقصودا والاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كالزيادة التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع والبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل فان كان متصلا به رجع معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا به وما اتصل به كقولك اعجبني زيد ثوب له وحسن له ولاجل ذلك وجب ما ذكره وهذا في غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا فهذا يدلك على ان بدل الغلط عندهم مطرح **فصل** ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب **قال الشيخ** قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لانه يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان بدل الاشتمال فتقول اعجبتني علمك واعجبتك علمي ومن جوزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض لانه في معنى بدل الاشتمال لانك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك فكذلك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك اعجبتني وجهك فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع في بدل الظاهر من المضمر لان الاول اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والمضمر اعرف لا سيما اذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فان قلت فقد جوزتم

ابدال النكرة من المعرفة فكيف تمنع ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك في النكرة اولى فالجواب انما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه فلا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فان قيل جوزوه بشرط الصفة قلنا الحجة زناه لادى الى ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك فكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفنا الثاني فافترقا وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل المضمر من المظهر فجائز على كل حال لان الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التاكيد كقولك رايتك اياك والاحسن في مثل هذا ان يجعل تاكيدا لا بدلا **عطف البيان** **قال صاحب الكتاب** هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الى آخره **قال الشيخ** ويقال ايضا تابع غير صفة اتي به لبيان الاول قال والذي ينفصل به من البدل امران احدهما قول المرار وهذا الاستشهاد انما اورده من تسليم الامتناع في الضارب زيد فاما من يجوزه فلا يرى شاهدا لانه يلزمه ومن لم يجوزه فله ان يقول ليس حكم التابع كحكم الاصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الاصل الا ترى انا نتفق على جواز كل شاة وسخلتها بدرهم ولو قلت كل سخلتها لم يجز وتقول رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز فعلى هذا لا يلزم من امتناع التابع امتناع التابع مع اثبات ذلك تقديرا وجوابه ان يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع لان البدل في حكم التكرير في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع واذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل **العطف بالحرف** **قال صاحب الكتاب** هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت الى آخره **قال الشيخ** حد تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ثم العطف يطلق باعتبارين احدهما لحمل المتكلم هذا العمل المخصوص والآخر على نفس المعطوف **وقوله** العطف الظاهر انه المعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف فهو تفصيل التوابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو ان يكون ظاهرا او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا فان كان ظاهرا لم يخل المعطوف من الثلاثة ايضا فيكون ثلاثة في ثلاثة تسعة فان كان الاول ظاهرا والثاني ظاهرا جاز العطف مطلقا وان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل وان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحروف العطف فان قصد اليه وجب اعادة العامل ليتصل به ان كان

نصب وتقرأ في المنصوب ... بكلمة وزيدا او لا ... مررت به وزيد ... ولكن ... الجار وقراءة حمزة والارحام ليست بتلك القوة

مما يكون فهذه ثلثة اقسام وان كان الاول مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرناه فان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز ايضا وان كان الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف ولا يكون التحليل اليه لانه اذا اعيد الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلثة اقسام وان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني ظاهرا لم يخل الاول من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا لم يعطف عليه الا بعد تاكيده بمنفصل على الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة ولا يقع في المجرور فان كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكره في غيره فهذه ثلثة اقسام فصار الجملة تسعة وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد بالمنفصل او ما يقوم مقام المنفصل انه في حكم الجزء وهم لا يعطفون على الجزء فاتوا في الصورة بالضمير المنفصل ليكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار لان المجرور اذا كان مضمرا اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ولم يكن له ضمير منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع فلما ذلك اعادوا العامل ليكون في حكم الاستقلال ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان ضميرا صار بمنزلة التنوين فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف اليه وبيان كونه مشبها التنوين انه لا يستقل كما ان التنوين لا يستقل مع المنون كلاهما فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف اليه واختيرت هذه العلة لانه يرد على الاول الزام تجويز مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف انه يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون مصححا العطف المجرور كما كان مصححا لعطف المرفوع فيجيب عن ذلك بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف اليه غير مستغن فلما اشتد اتصاله اكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف ولو قيل انه لا يلزم لم يكن بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت بك انت مخالف للقياس لكنا انه ليس بمخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا وهو انهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم يقول انتم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون هذا جواب من تمسك بالوجه الاول الذي جعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المبني قال وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل

قال الشيخ حد المبني وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل الاعراب ثم اخذ يتكلم في سبب البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب على ما تقدم ثم قال وسببه مناسبة ما لا تمكن له فقال مناسبته ولم يقل مشابهته لان بعض المبنيات ليس مشابها لما لا تمكن له كالمضاف الى المبني في كتاب فجار وفساق على ما سياتي في بابه وقال ما لا تمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والامر ولو قال مناسبة الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباههما مما فاته لم تشبه الحرف فلذلك عدل الى ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال بتضمن معنا نحو اين وامس فتضمن اين معنى همزة الاستفهام وامس يتضمن لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على ما سياتي في موضعه او شبهه كالمبهمات اشبهت المبهمات الحروف لاحتياجها الى ما يتضمنها من لفظ او قرينة وكذلك المضمرات او وقوعه موقعه يعني وقوعه موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه يعني مشاكلته لنزال وسياتي او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم يعني وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف مثل قولك يا زيد وشبهه او اضافته اليه يعني الى ما اشبهه لانه اما ان يعني الى ما اشبهه او الى ما لا تمكن له فان حملناه على الاول ورد علينا حينئذ فانه مضاف الى ما لا تمكن له وهو القسم الثاني وان حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فانه مضاف الى ما اشبهه يعني ما اشبه ما لا تمكن له فكان الاولى ان يقول او اضافته اليه او الى ما اشبهه لعدد او او اضافته الى ما اشبهه لتقدم ذكره ويحذف اضافته الى ما لا تمكن له من طريق الاولى قال والبناء على السكون هو القياس لانه اخف ولا يعدل عن الاخف الى الاثقل الا لمعارض فقال والمعارض ثلثة اسباب الهرب من التقاء الساكنين وهو ظاهر ولئلا يبتدأ بالساكن لفظا او حكما فاللفظ يعني به كاف التشبيه لانها يصح تقديمها اول الكلام كقولك كزيد اخوك فلو لم يكن الحركة لادى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر وقوله حكما يعني كاف الضمير نحو قولك اكرمتك فان الكاف اسم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض يمنع من تقديمه فهذا معنى قوله حكما ولعروض البناء يعني ان يكون الاسم معربا وانما يعرض له البناء في موضع لمعارض فيبنى على حركة تشبيها له بالمعربات المضمرات قال الشيخ حد المضمر بانه لمتكلم او مخاطب او غائب بقرينة فان اعترض عليه بان في الحد لفظة او فالجواب ان الغرض التعريف فاذا حصل باي طريق كان فهو المقصود وقد يقال اذا قصد الحد في اصطلاح الحدود ان الحد لا بد له من فصل يجمع جملة انواعه ويحد به فيها دون غيرها قيل

المضمر موضع المذكور لقرينة غير الإشارة الا انه يبقى فيه ابهام الجملة وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي

فيه وكل جيد **وقوله** المستتر ما نوى كالذي في زيد ضرب **قال الشيخ** لا يخلو اما ان يكون الدال

على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير او بتقدير مضمر غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد

من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعليته باولى من اسميته لانه كما دل على حدث مقترن

بزمان فقد دل على شيء آخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة

الفعل وهما متضادان وهو فاسد والآخر الاطباق على ان الجملة مركبة من لفظين مسند احدهما او مقدر

منسوب احدهما الى الآخر وعلى هذا لا يكون الا على لفظ الفعل او لا تقدير عند كم فبطل هذا المذهب وان

قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم ان يكون كالمفعول

والجواب ان الفاعل عار من لغتهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد يطرأ في المفعول

المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرأ على الفاعل ما يستغني عن التلفظ به مثال المفعول المذكور

قوله تعالى فيها ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل الذي

ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الفعل الماضي لواحد مذكر او مؤنث او كونه مضارعا مشكلا مطلقا

او لغائب مذكر او لمخاطب او كونه امر المخاطب مذكر فهذه كلها قرائن استغني لاجلها عن التلفظ بالفاعل

تدل على الفاعل والتزم الحذف فيما كالتزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول

باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل

باعتبار فاعليته حكمه الوجود عبر عند عدم التلفظ بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في

الاحتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا فثبت

ان مذهب التقدير هو الصحيح والذي يدل عليه من حيث اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر

للمخاطب خمسة كانت وتاؤه واياك واخواته وضربك واخواته وضربك فلو لم يجعل المضمر مقدرا في نحو

تقول زيد ضرب وهند ضربت وضربا وضربوا وضربن لم يكن خمسة لان ضرب في المذكر هو ضرب

في المؤنث ولو كان الدال هو الفعل لم يكن مختلفا ولم يعد الا واحدا فليس قلت تاء التانيث لازمة

في احدهما فعددت باعتباره فليس بمستقيم لان تاء التانيث لا مدخل لها في الضمائر والدليل عليه

ان احدا لا يعد ضربا وضربتا جميعا الا قسما واحدا وعلى ما ذكرته هما قسمان وهو فاسد **قال**

والحروف التي تتصل بايا الى آخره اختلف الناس في اياك ونحوها فقائل ما ذكره وهو المتاخرون

وقيل ان ايا اسم اضيف الى ما بعده كاضافة بعض وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم

ايا اسم مضمر اضيف الى الكاف ولا يعرف اسم مضمر اضيف الى الكاف غيره وهو مذهب الخليل ومنهم

من قال اسم ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب الزجاج ويشبه قول المبرد ومنهم من قال ايا عماد و

الكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول اياك بكماله هو المضمر والصحيح هو الاول والدليل عليه

انها الفاظ اتصلت مبنية لما لفظ واحد تبقى بها من يرجع اليه الضمير فيجب ان تكون حروفا كالتاء

في انت وبنيت المضمرات لوجهين احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحرف

الى غيرها والثاني انها لم يوجد فيها سبب الاعراب فان السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة

وهذه صيغها مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب الاعراب **فصل**

ولان المتصل اخصر الى آخره **قال الشيخ** وقد تقدم ان المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل لا يصار

اليه الا عند تعذر المتصل لان المتصل اخصر فيتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك ان يتقدم على

عامله فلا يمكن اتصاله مع تقدمه او يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل

او لا يذكر له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ولذلك لم يقع المجرور الا متصلا لتعذر

ما ذكر فيه لانه لا بد من اللفظ الجار متقدما على المجرور فتعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصال

فوجب ان لا يكون الا متصلا فمثال ما يتقدم قولك اياك اكرمت ومثال ما يفصل بينه وبينه

قولك ما قطر الفارس الا انا وجاء عبد الله وانت ومثال ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضرب والكريم

انت وقد جاء المتصل في الموضع الذي يتعذر هو فيه للضرورة وجاء المنفصل في الموضع الذي لا

يتعذر فيه المتصل فالاول مثل قولك الاك وياي والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا وقوله انما

نقتل ايانا او ورد على انه وضع المنفصل موضع المتصل والقياس ان يقال في مثله نقتل انفسنا

فاذن لم يضع ايانا الا موضع الانفس ولكنه نظرا الى القياس الاصلي المطرح وهو ان القياس ان يقال

نقتلنا فكانه وضع ايانا موضع ذلك الضمير **فصل** واذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتكه

الى آخره **قال الشيخ** يعني ليس الاول منهما مرفوعا وتمثيله يرشد اليه والاول كقوله ضربتك فانهما

لا ياتيان الا متصلين **قوله** جاز في الثاني الاتصال والانفصال فالاتصال لامكانه والانفصال

لبعده وتشبيهه بالمتعدد لانه آيل الى الجمع الى ثلاث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه واذا جاء

متصلين فحكمه ما ذكر من تقديم المتكلم على المخاطب وتقديم المخاطب على الغايب تقديما للاهم فالاهم

واذا انفصل الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور لان المنفصل كالظاهر في الاستبداد وبنفسه

فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل الا ان يكون لغايبين فان الاختيار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع

الالفاظ المتماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله اضمنهما واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه
طابت لاصابة الشدة من اجل ان هذين القاصدين له بالشدة اصابتهما مثلهما وفي البيت اشكال
فان الضمير عبارة عن الشدة فاذا قدرت اضافتها الى المفعول وهو الظاهر وجب ان يكون
ضميرها فاعلا في المعنى ولا يستقيم لوجهين احدهما ان ها ليست من ضماير الرفع والآخر ان ضمير
الفاعل لا يأتي بعد ضمير المفعول ابدا فالوجه ان الضمير بمعنى الاصابة اضيف الى الفاعل الذي هو
ضمير التثنية ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكانه قال لاصابة هذين الشدة التي عبر عنها بالضمير
اولا **قال** والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصال وان كان الاول مرفوعا لان
خبر كان هو خبر المبتدا في المعنى فكما ان خبر المبتدا لا يكون الا منفصلا فكذلك خبر كان والآخر
ان كان ضعفت عن باب الافعال فقصرت عن اتصال ضميرين كما قصرت ان واخواتها والآخر
ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس على انها لا تدل الا على
الحدث **فصل** والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم الى آخره **قال الشيخ** يعني بقوله اللازم
ان الفاعل لا يكون الا مضمرا متصلا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللازم
الا المتصل مستكنا كان او بارزا انه مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب
لانك تقول افعلا وتفعلون فدل على انه لم يرد المستكن خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل
على انه لم يرد المنفصل ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيها المنفصل وايضا
فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام الا هو وقوله تفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغايبة
فانه لا يكون لازما وهو يتكلم في اللازم وانما لم يقع الفصل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة انها
الفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب وهو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يقول عن نفسه
الا انا وشبهه ولا يقول المخاطب الا انت وشبهه فلو وقع موضعهما غير مضمر لاختل وضع باب
المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما في فعل الواحد الغايب لان فعل الواحد الغايب يكون فيه
مضمرا بقرينة تثبت وتفقد فان ثبتت وجب الاضمار والا وجب الاظهار ولذلك جاء الوجهان
بخلاف الافعال الاول فان قرينتها لازمة فلم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان لازما ولم يكن لازما
ههنا ومن غير اللازم ما يستكن في الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغايب باعتبار قرينة تجوز
الخلو عنها فلذلك جاء فيه الوجهان فاذا جرت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل منفصلا فلا
يكون متصلا ويكون ذلك في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام فمثال

الاخبار قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الصفات مررت برجل ضاربته انا ومثال الاحوال ركبت
الفرس طاردته انا ومثال الموصولات بالالف واللام الفرس الراكبه هو وله علتان احدهما ان اسماء
الفاعلين تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضماير ما ليست جارية عليه مع قوتها
تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال تتصل في اكثرها صيغ الضماير التي تعرف بها من هي له لان
اكثرها بارزة واما اسماء الفاعلين فلا تتصل بها مضمرات بارزة وانما يكون مستترا فلا يلزم من تحمل
الافعال هذه الضماير مع وجودها بارزة في الاكثر تحمل اسماء الفاعلين هذه الضماير مع عدمها
فان قيل اسماء الفاعلين وان لم تبرز ضمايرها فالحروف التي فيها تبين من هي له لفظا كتبيينة
الضماير نفسه فانك اذا قلت ضاربان علم انه للمثنى كما يعلم يضربان وان اختلف اللفظان وكذلك
ضاربون مثل يضربون واذا حصلت الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير فالجواب من وجهين
احدهما ان هذا وان وجد في احاد الصور فهو مفقود في اكثرها الا ترى ان ضربت وضربت وضربنا
اسم الفاعل منه ضارب وان اختلف الضماير فقد تحقق في كثير من الصور الدلالة في الافعال ودون الصفات
والثاني لو سلمنا ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف في الصفات قراين وهي في الافعال
انفس الضماير فلا يلزم من الاستغناء بما دل على الشي نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينة فحصل
الفرق بينهما **فصل** ويتوسط بين المبتدا وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها اذا
كان الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا احد الضماير المنفصلة
المرفوعة الى آخره **قال الشيخ** شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع
اللبس الا اذا كان الخبر معرفة لانه اذا قال زيد منطلق لا يلبس بانه نعت ولم يشترط في المبتدا ان يكون
معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع نكرة متأول لا يقع خبره معرفة وقد قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص
بان يكون المبتدا معرفة **قوله** في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا احتراز من افعل
من كذا فلذلك مثل به فعلى هذا لا يجوز ان تقول زيد هو خير من رجل وان كان ممتنعا دخول حرف
التعريف عليه والفرق بينهما ان افعل من كذا اشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى
قولك افضل من كذا الافضل باعتبار فضيلة معهودة ولذلك قام مقامه وليس غلام رجل كذلك
فانه انما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف
فكره الجمع بينهما بخلاف افضل منك **قال** وهذه الضماير لا تخلو اما ان يكون لها موضع من
الاعراب اولا باطل ان يكون لها موضع من الاعراب لانها في التركيبات لها موضع من الاعراب

وتدخل عليه لام الابتداء تقول ان كان زيد لهو الظريف وان كنا لنحن الغالبين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه عن رؤبة انه كان يقول اظن زيدا هو خير منك ويقرؤن وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل

فتعين ان يكون لها موضع فاذا كان لها موضع فلا يخلو من ان يكون رفعا او نصبا او جرا ولا يجوز
لواحد منها لما قلنا ان لها موضعا من الاعراب لانها مضمرة فهو على قياس باب المضمرات اما النصب
والجر فغير مستقيم لان لفظه لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظية كلها
منتفية والعامل المعنوي لا يصح لانه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده وانت تقول كان زيد هو المنطلق
ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف تلزم طريقة واحدة وهذا يتغير بما يرى عن هو باعتبار المتكلم
والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير وهذه احكام الضمائر فدل على
انه ليس من قبيل الحروف وقد اجيب عن ذلك بان تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في اولئك
الا ترى انك تقول اولئك اولئك اولئكم وهو حرف باتفاق واجيب عنه بان هذه على هذا المذهب
لما جيء بها حروفا لتبيين صاحب الضمير الذي هو ايا واما حرف جيء به غير مبين مختلف كاختلاف الضمائر
فليس بمعهود في اللغة فالصحيح اذن انها اسماء ومواضعها على حسب ما قبلها توكيدا فان كان مرفوعا
فهو رفع وان كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ولا بعد ان يؤكد المنصوب
بالضمائر المرفوعة بدليل قولك ضربتني انا وضربتنا نحن **وقوله** وتدخل عليه لام الابتداء فيه
تسامح لان الاصطلاح في هذه اللامات تسمى الفارقة لانها تفرق بين ان المخففة والنافية ولكنه
سماها لام الابتداء وان كانت لازمة فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها الابتداء وتسمية اهل البصرة
له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ
الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان السامع والمتكلم او هما جميعا
يعتمدان عليها في الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما لاجله وضعها او يؤدي الى معناها فكانت تسمية
البصريين اظهر **فصل** ويتقدم قبل الجملة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة وهو المجهول عند الكوفيين
قال الشيخ تسمية البصريين اقرب لانهم سموه باعتبار معناه لان معناه الشان والقصة والكوفيون
لا يخالفون في ان معناه ذلك وانما سموه باسم آخر لاعتبار وهو كونه عائدا على غير مذكور اولا
على ما يفسره ثانيا فتسميته باسم معناه اولى ولا يخالف البصريون في انه مجهول ولا يخالف الكوفيون
في انه يفسر بالجملة وانما وقع اولا لانه لو وقع آخرا عاد الى ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عن ما يحق فيه
ولا يكون الا في الموضع الذي يقع فيه الجملة لان شرطه ان يفسر بالجملة وانما وضعوا لتعظيم القصة المذكورة
بعده لان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع في النفس من وقوعه مفسرا اولا وعلم بانها بالشاذ
الذي هو المظهر موضع المضمر لان المضمر اهم من المظهر ويكون متصلا ومنفصلا فالمنفصل يجب ان يكون

ومرفوعا بالابتداء غائبا اما كونه غائبا فواضح واما كونه مرفوعا فلانه لو كان منصوبا او مرفوعا بغير الابتداء
لم يكن بد من عامل ولو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال فاذا لا يكون الا منفصلا عند
عدم العوامل واذا عرضت العوامل وجب الرفع على الابتداء ويكون متصلا في كل موضع كان ثم عامل
في الجملة فالعامل لا يخلو اما ان يكون ناصبا او رافعا فان كان ناصبا وجب ان يكون متصلا بارزا
اما اتصاله فلتقدم عامل يتصل به واما بروزه فان ضمائر النصب لا تكون الا بارزة كقولك انه زيد
قائم ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع
حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف
والمستتر فان كان العامل رافعا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مرفوع لغائب مفرد فيجب ان
يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر مثله فنقول كان زيد منطلق فلو برز لم يجز لان الضمير المستتر
لا يظهر ويكون مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث وكانهم قصدوا الى المناسبة والا فالمعنى سواء كان
كان او مؤنثا قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وقال اولم تكن لهم آية على قراءة
ابن عامر لما حملها على قراءة الجماعة فليس من هذا الفصل اصلا لان آية خبرها وان يعلمه اسمها وليس ايضا
من الحكم آخرا وهو التانيث لاجل آية لان قراءتهم بالياء ولا يحتمل قراءة ابن عامر على هذا التاويل بل يجوز ان
يكون التانيث لاجل آية ويكون الجار … لهم لا ان يعلمه لئلا يؤدي الى ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون
ان يعلمه بدلا من آية او مستانفا خبر مبتدأ محذوف على جهة التفسير لان التقدير هو ان يعلمه واما حمل
النحويين قراءة ابن عامر على هذا الوجه لانهم من تعسف في ان يعلمه الاسم في جملة بين بعيد ومتعذر
اما التعذر فهو ان يكون خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذا الابدال قليل والاضمار
والتفسير على خلاف القياس وقوله تعالى كاد تزيغ الى آخره لا يستقيم ان يكون من باب قاما وقعد الزيدان
لانك ان جعلت قلوب فاعلا لتزيغ وجب ان يكون في كاد ضمير القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه
لا يكون الا مستترا بالتاء واما بارزا بالنون وكان يجب ان يكون كادت او كدن وان جعلت قلوب
فاعلا لكاد كنت موخرا لاسمها لكن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب ان يكون في كاد ضمير الشان
والجملة بعده مفسرة له **فصل** والضمير في قولهم ربه رجلا الى آخره **قال الشيخ** اختلفوا
في هذا الضمير فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون ربه رجلا وربه امراة والكوفيون يقولون
ربه رجلا وربها امراة وربهم رجالا ومذهب البصريين هو الجاري على القياس لانه ضمير مبهم فيجب ان يتحد في
جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان انه مبهم هو انه وضع رب الا ان تدخل الا على النكرات

ان يكون هذا الضمير مبهمًا اليه يؤدي الى ان وضعها واذا وجب ان يكون مبهمًا وجب ان يكون مفردًا
على ما تقرر في نعم والكوفيون اما ان يقولوا البين بمجيء فيه القول وضع رب واما ان يقولوا هو مبهم يحتاج
وضع للمبهمات فاذن المذهب ما صار اليه البصريون وانما لم يوصف لامرين احدهما ان الصفة انما
تكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة فوجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير
فحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير والثاني انه لما كانت صورته صورة الضماير حمل على الضماير
في انها لا توصف وان لم يكن فيه معنى المانع من الصفة في المضمرات الذي قد يحمل على غيره لشبه غير المعنى
الذي كان من اجله الحكم الاصلي ومثال ذلك ان العرب تقول اكرم واصله اأكرم هذا مغلوط وحلته
فحذفوا الهمزة الثانية كراهة اجتماع الهمزتين ثم اجروا نكرم وتكرم ويكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم
وهو حذف الهمزة وان لم تكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه
فعلًا مضارعًا مثله **فصل** واذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى آخره **قال الشيخ**
القياس ان تأتي الضماير فيهما على قياس الضماير وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد
عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضماير المجرورة بعد لولا ووقوع
الضماير المنصوبة بعد عسى واختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب فقال سيبويه الضماير
بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر
في هذه اللغة حرف نصب وقال الاخفش لولا وعسى على ما كانا فالضمير بعد لولا وان كان صورته صورة
الجر في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المجرور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على
المنصوب وحجة سيبويه انه يقول هذه المسايل اما ان يكون التغير فيها في الكلمة الواقعة قبلها او فيها
نفسها باطل ان يكون التغير فيها نفسها فوجب ان يكون التغير فيما قبلها وبيان انه لا ينبغي ان يكون التغير
فيها نفسها انا اذا جعلناها متغيرة كانت تغيرات كثيرة تبلغ الى اثنى عشر تغيرًا واذا جعلنا التغير
فيما قبلها كان تغيرًا واحدًا تقديريًا وذكر لذلك تانيسًا بتغير العامل وحجة الاخفش انه يقول الاولى
ان يكون التغير فيها لان تغير ما قبلها لا يعرف الا في مثل لدن وتغيرها نفسها الا يكاد يحصر كما كل المبنى
والمجرورات بالرفعات ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انا كانت ووقوع المنصوب في
نصب الكسرة ووقوع المخفوض وعلامة خفضه الفتحة فكان تقدير ما كثرت امثاله في كلام العرب اولى
من تقدير ما لم يكثر وليس ما ذهب اليه بقوي اما قياسه على ما انا كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه
بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم مررت بك انت فضعيف

لا يرى احدهما انه لم يقع موقع ضمير آخر اذ لا ضمير منفصل للجر والآخر انه موضع ضرورة او لعكس الا كذلك
واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التاكيد وبين المبدل فاذا قالوا اضربته اياه كانت بدلًا
واذا قالوا اضربته هو كان تاكيدًا فصار انما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتاكيد فبقي
قول سيبويه سالمًا **فصل** وتعمد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونًا له من اخي الجر **قال
الشيخ** الحروف المحمولة على الفعل في دخول نون الوقاية عليها تنقسم الى ثلثة اقسام قسم تستوي فيه
الامران وهو كل كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي ان وكان ولكن وان اما علة الاثبات
فلشبهها بالفعل واما علة الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل واما الموضع الذي الحذف فيه اولى
فهو لعل وعلته تنزل اللام منزلة النون في قرب مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما كثرت المتماثلات مع
المتقاربات كان الحذف اولى وعلة اخرى وهو كون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان فانه على ثلثة
احرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف احسن ولم لم تطل ان بالحروف استوى الامران وان اورد
لكن وكان فالجواب ان كان هي كاف التشبيه دخلت على ان فبقيت ان على اصلها في استواء الامرين
واما لكن فاصلها لكن ان خففت والدليل عليه قوله **شعر** ولكنني من حبها لعميد والّلام لا تدخل الا
مع ان فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في جواز الاثبات والحذف على السواء
وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه كلمتان كما قلنا ههنا واما الموضع الذي الاحسن
فيه الاثبات فهو ليت وعلته انه شبهه بالفعل ولم يعرض مانع من الاثبات وقد جاء حذفها شاذًا نظرًا
الى انها ليست بفعل وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند دخولها على ياء المتكلم صونًا
لها من الكسر واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرك والاعراب عن الكسر فلان يصونوا الحرف المبني
على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون مني وعني الى آخر ما ذكره ويقولون حسبي لانه ليس مبنيًا
وهو بمثابة قولك ثوبي وقالوا قدي شاذًا تشبيهًا بحسبي لانه بمعناه ولم يفعلوا ذلك في الى وعلى
ولدى لانها تقلب الالف فيها ياء فتجتمع مع ياء المتكلم فتدغم وهي ساكنة فقد امنت فيها الكسرة فلا حاجة
الى النون **اسماء الاشارة** **قال الشيخ** هي كل اسم وضع لمشار اليه وعدلوا انها باعتبار التقسيم لعشرة
ستة لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مفردًا او مثنى او مجموعًا وكل واحد منها لا يخلو من ان
يكون مذكرًا او مؤنثًا الا انهم وضعوا للاثنين منها لفظًا مشتركًا وهو اولاء للجماعة المذكرين والمؤنثين
فبقي اربعة وضعوا للواحد منها الفاظًا مترادفة وهو الواحد المؤنث والفاظه ذي وتا وتي وته وذه
فبقي ثلثة وضعوا لكل واحد لفظًا نصًا وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين

فصل ويلحق حرف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذانك بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فذانك برهانان من ربك وذيك وتاك وتيك وذيكم وتيكم وأولاك وأولئك ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى كذلكم قال ربك وقال ذلكما مما علمني ربي وقال ذلكم الله ربكم فصل وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الأول للقريب

المؤنث وهي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس أن المثنى معرب وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب معربًا قياسًا على سائر المبنيات وأجيب عن ذلك بأوجه أحدها أن الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وثانيها أن هذا أشكل ووجهه أن نقول لو كانت على قياس المثنى لوجب أن يكون ألفها منقلبة كما تقلب عصا ورحى ولما لم تقلب ولم على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه للمرفوع تارة والمنصوب أخرى كما وضعوا إياك للمنصوب في المضمرات وأنت للمرفوع ولكن لما كان ثم تغيير لجميع الصيغة وضع أمرًا ولما كان ههنا تغييرًا لبعض الصيغة أشكل الأمر ولا فرق في التحقيق في تغيير الصيغة بين أن يكون تغييرًا للجميع أو تغييرًا للبعض والآخر أنهما تشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها ولا يجوز أن يقال في رجلان رجلانّ بالتشديد هذا كله على لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر وأما من قال هذان في الأحوال كلها فلا أشكال فيه أنه مبني وإنما لم يجيء أسماء الإشارة استغناء عنه بأسمها فإن الإشارة هي التي تميزه عن غيره **قوله** ويلحق حرف الخطاب بأواخرها كاف الخطاب لغير من يشير إليه وتغيرها على حسب من تخاطب وألفاظها خمسة وقد تقدم أن ألفاظ الإشارة خمسة فيكون خمسة وعشرين لفظًا تقول من ذلك ذاك ذلك فإذا كان هذا مع ما إذا كان المشار إليه مفردًا مذكرًا ويجري مع البواقي على هذا المثال **الموصولات قال صاحب الكتاب** الذي للمذكر إلى آخره **قال الشيخ** الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضح وهو احتياجها إلى ما بعدها كاحتياج الحرف إلى متعلقه والكثرة في المثنى فيمن قال اللذان واللذين والتان واللتين في اللغة الفصيحة كالكثرة في هذين وهذان في الإعراب والبناء وكذا الكلام في الذين فيمن قال الذون والذين وهي اللغة القليلة ثم ذكر اللغات ثم عرج إلى ذكر الموصولات من حيث الجملة ثم ذكرها مفصلة وابتدأ بالذي لأنها أصل لكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة **فقال** وهو ما لا بد له في تمامه اسمًا من جملة ومن ضمير فهذا كان ينبغي أن يكون أولًا لأنه حد الموصول والتفصيل ينبغي أن يكون بعده وإنما احتاج إلى جملة لأنه وضع ليتوصل به إلى تصير الجملة التي نكرة معرفة فهو مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد فثبت أنه لا بد له من جملة وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل الربط بينه وبينه **ثم قال** واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل إلى آخره **أورده** اعتراضًا على قوله لا بد له من جملة والضارب ليس مع الألف واللام جملة **فأجاب** بأنه في معنى الجملة وإنما وقع مفردًا لإرادة المشاكلة بين هذه الألف واللام والألف واللام التي للتعريف

وسمع الخليل عربيًا يقول ما أنا بالذي قائل لك شيئًا وقرئ تمامًا على الذي أحسن بحذف شطر الجملة وقد جاءت التي في قوله بعد اللتيا والتي محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كنهه

في قولك الرجل فسبكوا من الجملة اسم الفاعل ليوردوا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه وكان فيه وفاء بالغرضين **قوله** وقد يحذف الراجع كما ذكرنا يعني في فصل وحذف المفعول به كثير لأنه ذكر ثمة أن الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله الله يبسط الرزق لمن يشاء أما إذا لم يكن مفعولًا فحذفه ضعيف وإنما ضعف إذا لم يكن منصوبًا لأنه يكون أحد جزئي الجملة في غير المجرور وفي المجرور من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى الإخلال أو الحذف الكثير بخلاف المفعول فإنه فضلة مفرد **قوله** وحق الجملة التي توصل بها أن تكون معلومة للمخاطب هذا قياس الصفات كلها لأن الصفة لم يؤت بها إلا لعلم المخاطب بخلاف الأخبار وقد تبين أن الذي يجعله صفة فلا بد أن يكون معلومًا كالصفات كلها **ثم قال** وحذفوا ياءها وأجروا عنه بالحرف المبتدي به لام التعريف وفيه نظر لأن الذي بكمالها للتعريف لأن الألف واللام على انفرادها للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصلة فكيف يكون الذي بكمالها وصلة للتعريف ويكون الألف واللام وحدها للتعريف وإنما جاء الوهم من أن هذا الاسم يفيد التعريف كما يفيده الألف واللام وحكم ألفها حكم ألف لام التعريف وعند حذف الذال تسبك الجملة فتصير مفردًا فلما بحذف الذال منها رأوها ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف والداخلة عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف التعريف حكم بأنه حرف التعريف والأولى أن يقال الألف واللام في قولك الضارب حرف التعريف بمعنى الذي لأنه كان الذي فحذف ذاله وياؤه وبقي حرف تعريفه لأن الذي بكماله لا ينفصل بل جملته للتعريف **وقوله** مستشهدًا بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا إن جعل ضمير الفاعل عائدًا على الذي فهو كما ذكر من أن الذي بمعنى الذين ويكون المعنى وخضتم مشبهين الذين خاضوا أو خوضًا مثل خوض الذين خاضوا فيكون على هذا التقدير مصدرًا وعلى التقدير الأول حالًا وإن جعلنا الضمير العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون الذي على بابه ويكون التقدير وخضتم خوضًا مثل الخوض الذي خاضوه فيكون مصدرًا لا غير **قال** ومجال الذي في باب الإخبار أوسع من مجال اللام التي بمعناه **قال الشيخ** فائدة الإخبار في هذا الباب أن تعلم إذا علمت نسبة حكم إلى مبهم أو منسوبًا إلى الحكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذي يقصد به تبيين ذلك المبهم فيجب أن تصدر الجملة بالذي وما شاكلها لأنه مبهم عندك لم تعلم غير نسبة أو منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدأ ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع إلى الذي ولا بد منه لأنك في المعنى إنما ذكرت الجملة منسوبة إلى مبهم نسب إليه أو نسب هو لتعرف فلو لم تذكر لبقي النسبة إلى غير منسوب والمنسوب

وطريقة الاخبار ان تقدمه بالجملة وتزحلف الاسم عن مكانه وتضع مكانه ضميرا عائدا الى الموصول بان
المثال تقول في الاخبار عن زيد في زيد منطلق الذي هو منطلق زيد وعن منطلق الذي زيد هو منطلق
وعن خالد في قام غلام خالد الذي قام غلامه خالد او القائم غلامه خالد وعن ...
الذي ضرب زيدا انا او الضارب زيدا انا وعن الذباب في يطير الذباب فيغضب زيد

من غير نسبة فيحصل المقصود وهذا المعنى احتاج الموصول الى الصلة لانه وضع لان تصير الجملة معه
بمنزلة المثابة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى فانما قالوا فيه اخبار عن الاسم
الذي تذكره اخيرا من جهة انه اوضح من الاول المذكور من ابهام الاول وهو هو في المعنى فيصير الجزء الثاني
ما هو اوضح لما كانا الشيء واحدا فكان القياس ان يقال كيف تخبر بكذا وانما جرى على ما ذكرت لك من
انه يكون اولا مبهما وهو في المعنى زيد مثلا فيقال كيف تخبر عن هذا الذي هو زيد حتى قالوا كيف تخبر
عن زيد وذكر صاحب الكتاب الفروق في الاخبار متضمنا ذكر المواقع فقال لانه تصير الجملة بالموصول صلة
فعلم ان كل موضع لا يصح ان يتصدر الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال ومزحلقا الاسم الى
عجزها فعلم ان كل ما لا يصح تاخيره لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضعا مكانه ضميرا عائدا الى
الموصول فعلم ان ما لا يصح اضماره ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار
عن ضمير الشان لعدم جواز تاخيره وامتناع تقدير الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على
المبتدأ لانك تؤخره وتجعل مكانه ضميرا عائدا الى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فيتعذر تاخيره في
المعنى وقوله لانها ان عادت الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد فيه ابهام لانه لو كان ضميران
لصح لان المبتدأ لا يحتاج الا الى ضمير واحد كقولك زيد في داره اخوه فالمبتدأ يحتاج الى ضمير منهما
ولو اخبرت عن الآخر لم يصح وانما لم يصح لان الغرض من الاخبار ان تذكر اولا مبهما في الجزء والخبر
عنه ثم تعيد ذلك تذكر الجزء الاخير لتفيد بالتركيب والنسبة فائدة وانت هاهنا اذا اخبرت لا تخبر
الا بضمير آخر يعود على زيد فزيد مذكور في الجزء الاول فلم تذكر شيئا فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة
المقصودة بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وهو قوله ومزحلقا الاسم الى عجزها وهذا لا يتحقق
لانه يكون خبرا بغير فائدة قوله وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر وموصوفة
قال الشيخ واذا كانت موصولة تكون للموصوف والصفة جميعا بخلاف الذي فان الموصوف معه
معها فلذلك تقول في قولك اعجبني ما صنعت معناه اعجبني الشيء الذي صنعته فتفسرها بالشيء والذي
جميعا فهذا يدل على انها للموصوف والصفة جميعا وموصوفة في قوله ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال فحكم على كونها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رب فانها
موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى يحصل النوعية وقد قيل
ان ما هاهنا مميزة هيهات ووقوع الجمل بعد رب مثلها في قولك ربما قام زيد وربما زيد في الدار
فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفا ويخرج عن الاستدلال بها على ذلك وسيأتي ذكر ذلك في موضعه

وكان

وكان الاول اولى لان الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ ومن الامر تبيين له واذا جعلت ما
تمييزا كان قوله من الامر واقعا موقع المفعول تقديره تكرهه النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف
وابقاء الصفة جارا ومجرورا في موضع قليل وتكون في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فنعما
هي لان ما هاهنا تمييز للضمير في نعم والمخصوص بالمدح محذوف فوجب ان يكون اسما مستقلا
وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه لانها عنده في معنى شيء احسن زيدا وسيأتي ذكر ذلك في بابه
ان شاء الله تعالى وبه الحول والقوة قوله وتضمنه معنى حرف الاستفهام او الجزاء ظاهر وهي في وجهها
مبهمة تقع على كل شيء يعني انها لا تختص بما لا يعقل عند الابهام فلذلك تقول الشبح كما ذكر وقد جاء
سبحان ما سخركن لنا الى آخره وقد وجه بامرين احدهما صحة اطلاقها على اولي العلم وان لم يكن مبهما
قال الله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والثاني انه لما كان الباري لا يدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم
الحقيقة عنه قوله ويصيب الفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية كما ذكر وكذلك في الجزائية
على ما ذكر واستشهد بقوله مهما تأتنا به من آية على مذهب سيبويه لان اصلها عنده ماما فقلبت
الالف الاولى كراهة اجتماع المثلين وكانت اولى من الثانية لئلا يتوهم ان التغيير لدفع الخفيف
والحذف في الاستفهامية على ما ذكر من الشرط لان الجار مع المجرور كالجزء منه فجعلت ما مع الجار كالكلمة
الواحدة فخففت بحذف الفها فقيل ما ذكر وكيفية الوقف عليها والفرق بين لم ومجيء مه يأتي في باب الوقف
ان شاء الله تعالى وكذلك نصرة مذهب سيبويه في مهما قوله ومن كما في اوجهها الا في وقوعها غير
موصوفة ولا موصولة قال الشيخ وهو الوجه الذي يكون فيه بمعنى شيء والثلاثة الاوجه الاخر
جارية فيها وقوله غير موصوفة ولا موصولة هو وجه واحد من وجوه ما وهو قوله فنعما هي وما
احسن زيدا فانهما غير موصوفة ولا موصولة وهذا الوجه لا يقع في من فبقيت الموصولة والموصوفة
والشرطية والاستفهامية وهي تختص باولي العلم هذا وضعه ويقع على الواحد والاثنين والجمع
والمذكر والمؤنث كما ذكر الا انك اذا حملت على اللفظ جاز ان تحمل بعد ذلك على المعنى واذا حملت على
المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ وسره ان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ
ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي ان يرجع الى الاضعف قال واذا استفهم بها الواقف عن نكرة
الى آخره قال الشيخ شرط ان يكون واقفا وان يكون المستفهم عنه نكرة اما الوقف فلانها زيادة
على خلاف الاصل فشرط له الوقف لان الوقف محل يقبل التغيير وشرط ان يكون المستفهم نكرة لانه
الذي يحتاج الى تمييزه بالاستفهام في الغالب الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل وضربت رجلا ومررت

وقد احتج من قال انه مازري فقلت منون انه شذوذ بين الحاق العلامة في الوقف وتحريكها التنوين الا انه حقها ان تكون ساكنة لانه مبني على السكون ومنهم من لا يزيد اذا وقف على الاحرف الثلثة وحده ام ثنى ام جمع واما المعرفة فمذهب اهل الحجاز فيه اذا كان علما ان يحكيه المستفهم كما نطق به فيقول

بجل كان اللفظ واحدا والمعنى مختلف فدل ذلك على ان النكرات تحتاج الى غيرها في الاستفهام
عنها اكثر من احتياج غيرها فكانت بمنزلة اليكي فزادوا حروف اللين ليدل على المستفهم عنه ما يحتاج
لغرابته ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف اصحاب هذه اللغة
فيه وهم الاكثرون من نرى الدلالة على ذلك بان يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون آخر المثنى
والمجموع على حسب احواله من رفع ونصب وخفض فيه مع الاعراب والحال جميعا فاذا قال منان
علم انه مستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك جميع الامثلة فان اتفق الآخرون اجتماع الدلالتين رجح
الدلالة على حال الذات نفسها الى الدلالة على الاعراب كما اذا قال ضربت امرأة فتقول في هذه منه
وليس فيه الامارة على التانيث كانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب واللغة الاخرى
الاقتصار الامارة على الاعراب فهؤلاء استغنوا عنه بالاحرف الثلثة عن غيرها لان المعنى الذي
قصدوه يحصل بها فيقولون منو ومنا ومني في كل منكر مستفهم عنه مذكر او مؤنث او مثنى
او مجموع فالواو للرفع والالف للمنصوب والياء للمخفوض كما يقولونه جميعا في الواحد واما المعرفة فانها
انه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم لانه في الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه واما حكم
في العلم الحكاية عند اهل الحجاز لما تطرق اليهما من الاجمال لكثرة المسميات بالعلم الواحد فجرى فيهما من
اللبس المقدر مثل ما يجري في النكرة فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل
العمل فيها كالعمل في النكرة فرقا بين المعرفة والنكرة ولم يعكسوا لما ذكرناه من ان الاكثر في الاستفهام
عن النكرة فلو عكس لكثر اللفظ وقل الاختصار لان قولك منو اخصر من قولك من زيدا ولانه
لا يمكن حكاية النكرة لانك ان حكيتها وهي على لفظها استعملت اسم الجنس بغير تقدم ذكر غير معرف
باللام وليس بجيد الا ترى انك لو قلت جاءني رجل ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا وانت تعني الدلالة
عليه لم يكن مستقيما ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكيا لفظا غير اللفظ الواقع في كلام من يحكيه
بخلاف العلم فان ذلك غير جار فيه ثم قال واذا استفهم عن صفة العلم الى آخره وانما فعل الحجاز
هذه اللغة ذلك لانهم رأوا ان الصفة اولى بالاستفهام لان اللبس في العلم انما جاء من اجلها الا
ترى انك لو قدرت مسميات باسم علم وكان تمييزها بكون احدها قرشيا والآخر تميميا والآخر
هذليا لكان اللبس انما جاءك باعتبار الصفة فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام
عن هذا الملبس على السامع اتوا في من باللفظ العام الذي يخص بالصفة من اولها وآخرها وهو
الالف واللام وياء النسب وسطوا من بينهما فقالوا المنّي واما خصوا الصفات المنسوبة

لانها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها مخصوصا الذات والا فقد يكون الصفة بغير النسب وايضا
فانهم لو استفهموا بالالف واللام وحدهما لم يعرف انه صفة اذ لا يختص الالف واللام بالصفة بخلاف
الياء معهما فانها مختصة بالصفة فيعلم ان الاستفهام عن الصفة وارادوا ان يكون الاستفهام داخلا على
من ولم يدخلوا عليها الالف واللام فكانهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي
لا يكون معها في الاستفهام فادخلوا الهمزة في اوله لتقوى امر الاستفهام قال واي كاي في وجوهها
تقول منتفهما الى آخره قال الشيخ اي معربة في الاستفهام والجزاء مبنية في الصفة منقسمة
في الصلة الى معرب ومبني فاما اعرابها في الاستفهام والجزاء دون بقية اسماء الاستفهام فلانهم لم
يستعملوها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوي امر الاسمية فيها فردت الى اصلها في الاعراب
واما بناؤها اذا كانت موصوفة فلانها لم تجر مضافة او لتاكيد الامر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء
عليها واما الموصولة فانها ان كانت صلتها تامة فالاعراب وحملها كحملة الجزائية والاستفهامية
فان كانت صلتها محذوفة الصدر فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الجزاء صارت محتاجة الى الآخر
من وجه آخر فقوي شبه الحرفية فيها فبنيت والوجه الآخر انها اعربت لاجل الاضافة على ما تقرر في
الاستفهام ولم يعتد بهذا التضمن كانه جعل حرفا من غير تضمين كقولك من قبل ومن بعد في الوجهين جميعا
فانها اذا اضيفت الحروف بنيت وان لم تضمنه اعربت وبناؤها الافصح فكذلك ههنا قال واذا استفهم
بها عن نكرة في وصل الى آخره قال الشيخ اما النكرة فلما تقدم من ان النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام
غالبا وانما لم يشترط فيها امر الوقف كما اشترط في من في الزيادات لانها معربة في اصلها تقبل الحركات
بخلاف من فانه لا قبول لها الحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المد واللين وقد تقدم اختصاصها
بالوقف ولما صح دخول الحركات عليها جرى امرها في الوصل لان الحركات لا تكون الا في الوصل ولما
جرت الحركات فيها في الوصل جرت ايضا علامة التثنية والجمع المذكر والمؤنث في الوصل لانه باب واحد
فجرى على قياس واحد فاذا وقف عليها جرت في الوقف كالاسماء المعربة بمثل ما هنا فان وقفت على
المرفوع والمجرور سكنت وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا وعلى المثنى والمجموع باسكان النون
وعلى المؤنث بقلب التاء هاء وعلى المجموع بالالف والتاء ساكنة لان هذه احكام ما شبهت به وهذا
كله على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب واحوال الذات باعتبار المثنى والمجموع والتذكير والتانيث
كلغة من يقول منو ومنا ومنه ومنات واما من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الاحوال
المذكورة فانه يقول ايّ وايٍّ وايّا في الاحوال كلها كلغة من يقول منو ومنا ومني في الاحوال كلها

ومحله الرفع على الابتداء في هذه الاحوال كلها وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية وكذلك قولك من زيد ومن زيدا ومن زيد من والاسم بعده مرفوعا المحل مبتدأ وخبر او يجوز افراده على كل حال وان يقال ايا ايا منا وقال رايت رجلين اوام ابن اورجالا اونسا وفي حال المعرفة اذا قال رايت عبد الله قلت اي عبد الله لا غير

لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثمة **قال** ومحله الرفع على الابتداء هذا ظاهر لانه اسم جرى عن العامل
اللفظي المخبر عنه لان التقدير اي هو فوجب ان يكون مبتدأ ولا يستقيم ان يقال هو معرب لفظا
والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى ان يكون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره واما المعنى فلانه يصير
تقديره ضربت ايا وليس المعنى كذلك ولو قيل في الاعراب في قولك اي وايا انه معرب لكان مستقيما
ويكون التقدير اذا قال ضربت رجلا فقال ايا ضربت ولو قال كذلك لكان معربا باتفاق فكذلك اذا
صح تقديره واما في الرفع فواضح وانما اختير غيره لوجهين احدهما ان من جملة المجرور فيؤدي الى اضمار
الجار والاخر ان من جملة المسائل مسائل التثنية والجمع والجمع في المعنى خبر واحد ولا يمكن ان
يكون في ايان وايين معربا اذ لا يقال ايين ضربت فعلم انه حكاية واما من زيد والخلاف فواضح
في انه حكاية والكلام في من زيد بالرفع واحتماله الاعراب كالكلام في اي في النصب واحتماله الاعراب
فان قيل فاذا جعلتموه حكاية وهو في موضعه فهل هو معرب او مبني قلنا هو معرب تقديرا لتعذر
الاعراب اللفظي والاعراب التقديري يكون للتعذر تارة وللاستثقال اخرى واذا تعذر اعراب قاض
لاستثقال الضمة عليه فاعراب زيدا من زيدا بالضم على حرف قد وجب له الفتح لمعنى اولى بالتعذر
لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد وهذا واضح واما المعرفة فغير العلم لا اشكال فيه على ما مر
في من واما العلم فانه ايضا لا يحكى بخلاف من ومن هو لانك مستغن عن حكايته بما يظهر في اي
من الحركات فلا حاجة الى الحكاية التي هي على خلاف الاصل مع وجود المغني عنها وايضا فانك لو
حكيت فاما ان تحكي في الاثنين او في احدهما فان حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة الاصل مع
الاستغناء بالاصل وان حكيت الاول كان فيه مخالفة المعنى اذ حكيت غير المحكي وتركت المحكي وان حكيت
الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه تغيير وتركت القابل للتغيير فعدم تغييرهما او تغيير احدهما **قال**
لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي الا في قولهم ماذا والى آخره **قال الشيخ** ما ذكره الكوفيون ليس بثابت لخروجه
عن القياس ولقلته وذكر في ماذا صنعت وجهين وقال احدهما بالرفع والاخر بالنصب على ما ذكر وهذا
على سبيل الاختيار والا فالوجهان جائزان في الوجهين والذي يدل عليه انه لو صرح بما يفسره كل واحد
منهما لجاز الوجهان واذا جاز مع التصريح الوجهان فهما في المحتمل اقرب ووجهه في النصب ان يقدر الفعل
المذكور فينتصب به وفي الرفع ان يقدر مبتدأ على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين لانه
في كلام السائل جملة فعلية فكان في تقدير المجيب كذلك اولى بالمناسبة وفي الرفع الجملة مقدرة وفي كلام
السائل بالاسمية فكان الرفع ليكون اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز غيرهما لصحة تقدير الفعل

اسماء الافعال والاصوات هي على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار والغلبة للاول وهو ينقسم الى متعد الى مفعول وغير متعد له فالمتعدي نحو قولك رويد زيدا اي امهله وارووده وتراكها وحيهل الثريد اي ائته وبله زيدا اي دعه وهات الشيء اي اعطنيه قال الشيخ اي الزمه وعليك زيدا

في الاسمية والامر في الفعلية وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في احد جزئيه فيحذف ما
يستغنى به لدلالة كلام السائل عليه مثل قوله ماكتبت وهو قد كتب فيقول له مصحفا او شيمه فان لم يكن
موافقا له في الفعل تعذر تقديره لاختلاله بالمعنى او بتغيره الى الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال لمن
سمع صوتا فظنه ضربا فقال من ضربت فيقول له القائل هو صوت ماء ففي النصب هنا لا يستقيم لانه قاصد
نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير
الاولين بل منكرون الانزال من الله تعالى مطلقا وقوله اساطير الاولين هو في المعنى نفي للانزال اي هذا الذي
يقول انه انزل هو اساطير الاولين فيفسد تقدير الفعل على هذا والله اعلم **الكلام** على اسماء الافعال و
الاصوات التي هي من جملة المبنيات **قال الشيخ** اما اسماء الافعال فانما بنيت لوقوعها موقع ما لا اصل
له في الاعراب وهو الامر والماضي وقول بعض النحويين انما تكون للامر والنهي راجع الى الامر لان الذي
يقول بهذا القول النهي عن الشيء عنده امر بضده والا فلا يليق به ان يقول لما لا يتعذر عليه على البنا
وانما سقط صاحب الكتاب لذلك لم يتعرض لذكر النهي بل قال ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار
ثم ذكر ما ذكره منهما جملة ثم ذكر الكل فصلا فصلا واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى المصادر والمراد
بها في الامر والخبر ما في الخبر كسقيا الا انا فهمنا من اسمهم اعراب سقيا ورعيا رويد وشيمه ولكنا ان نجعل
كل واحد من البابين على قياس لفهمنا حكمنا بان سقيا مصدر لشيء مقدر غيره واقع بدلا موقعه وانما
حذف شيء معه لكثرة الاستعمال حتى صار كانه عوض عنه وقول سيبويه وغيره من النحويين ان سقيا
عوض جعل سقيا عوضا من اللفظ بالفعل يعني انه لا يذكر حذف فعله لكثرة استعماله لا ان سقيا واقع
بدلا موقع سقى او اسق وحكمنا بان رويد وشيمه واقع موقع فعل الامر فنحو علة البنا ولولا ان ناتي
لاحد القسمين واعرابا للاخر لم يكن للفصل بينهما معنى والذي يدلك على ذلك انه قد جاء بعض هذه
الاسماء معربا ومبنيا كرويد وحكمنا في حال اعرابه بحكمنا على سقيا وحكمنا في حال بنائه بحكمنا على نحو ها
وشيمه وكذلك بله وفداء واف ونظايرها فقد اتضح لك ان التعبيرين مختلف والمعنيان متقاربان
ثم قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع وان
كان الظاهر انه كلمة اسما انهم راوا العرب حكمت بالتركيب في مثله كقولهم اما ان في قولهم ان يزل
ظريف فلن يعدما قال سيبويه هو اما العاطفة حذفت ما وبقيت ان واذا ثبت ان اما مركب مع
بعد التركيب عنها صورة فلا بعد ان يكون هلم مركبا ويقويه ههنا لغة بني تميم في قولهم هلما هلموا لانهم
لما صرفوه تصرف الفعل دل على انه فعل ولا يكون فعلا الا بالتركيب على ان مذهب اهل الحجاز يضعف التركيب

فصل ... بمعنى خذه ويلحق بها الكاف فيقال هاءك فتتصرف مع المخاطب في احواله وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاءِ وتصرف تصريفها ونحو منها فيقال هاءك ... الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ومنهم من يقول هاء كرام ... ومنهم من يقول هاء بوزن هب ...

لانه لو كانت مركبة لوجب اللغة التميمية ولم يكن الكونه اسم فعل معنى اذ كيف يكون اسم فعل وهو مركب
ومذهب بنو تميم يقوي التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل المنافاة الحاصلة بين الفعل واسم الفعل
واذا حكمنا بانه فعل تعذر ان يحكم بانه اسم فلا بعد ان يكون على مذهب اهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى
مذهب بني تميم فعلا لا اسم فعل ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه
معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم فلا بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من
التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فسلكت له احكام اسماء الافعال لذلك وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة
بني تميم على اصله ومذهب البصريين اقرب لبعد معنى حرف الاستفهام من معناه وحمل على ما ذكر
ثم استدل بقوله حيهلا على انه يكون مفتوحا منونا وان كان المراد ههنا اللفظ لان حرف الجر لا يدخل
عليه بمعناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه لتعذر معناه فيه الا انه استقام الاستدلال لان الحكاية
فيه معلومة اذ لو لم يقصدها لاعرب واذا كان يحكي لم يكن الغرض في المحكي واذا لم يعرب وجب ان يكون
حكاية واما قوله يوم كثير تناوبه وحمله فلا معنى لانشاده ههنا لانه لا يستقل دليلا على الغرض
لغات بنائه ولا على التعدي بنفسه ولا على التعدي بحرف جر اذ كل ذلك يجوز تقديره اما الغائبة فلانه انما
قصد اللفظ ولم يحكه لغرضه فهي احتمال لغات البناء على السواء والذي يدل على الغرابة فيه اذ ليس من لغات
العمر واما تعديه بنفسه او بحرف جر فذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد تبين انه لم يستعمله
بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحكه لانه لو اعربه فصار تقدير التعدي على الحالين على حد سوى
ثم قال فعال على اربعة اضرب اما القسم الاول فعلة بنائه علة بناء اسماء الافعال واما الثلاثة
البواقي فعلتها مختلف فيها فمنهم من يذهب الى ان علة بنائها قوة شبهها بما وقع موقع المبني فشبه يسار
وحماد بنزال من وجهين احدهما انه معدول كما ان يسار عن الميسرة وحماد عن المحمدة كما ان نزال معدول عن
انزل والثاني ان لفظه في حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو مذهب صاحب الكتاب والمذهب الثاني انها انما
بنيت لتضمنها معنى تاء التانيث فزعم ان يسار متضمنة لتاء التانيث التي في الميسرة لانه بمعناه فكانه
تضمن معنى تاء التانيث ولذا اورد عليه هند وعين وقدر وكثير مما هو مؤنث في كلامهم وليس فيه
تاء تانيث اجاب بان هذا تاء التانيث عارة محذوفة وفي مثل يسار تضمنها الاسم فصار دالا عليها
وزعم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم الآخر فاذا قدر هذا التقدير جرى على قياس
لغتهم والاول والثاني هذا من التعسف وتقدير اسماء مؤنثة لم ينطقوا بها ثم قال والبناء في المعدولة
لغة اهل الحجاز وقد تقدم علته وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ووجهه انه معدول علم فوجب

وطمار المكان المرتفع يقال هوى من طمار وابنا طمار ... ووقع في بنات طمار وطمار اي في دواه
اي الازمة ويقولون للرجل ... عليهم ... طلعتهم ...
... كانت قطاط اي كانت تلك ... كافية لي ... قاطعة له ولا ابن فلانا ...

ان يمتنع من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف وهذا وان كان جيدا في معناه لو طرد في الكتب
خالفوه فيما آخره فيما كان آخره راء فبنوا فلولا انهم فهموا علة توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا واذا
وجب بناء ما آخره راء وجب بناء الباب كله اذ ليس لكونه راء اثر في البناء ويمكن ان يقال علتهم التعديل
مستقيما لكن قد ترجح احد التقديرين لغرض والغرض ههنا قصد الامالة وذلك لا يحصل الا بتقدير
علة البناء لانه اذا اعرب لم يكسر واذا لم يكسر فالامالة في مثله لا تكون الا للكسرة فلما كانت الامالة مقصودة
في لغتهم ولا تحصل الا بالكسرة والكسرة لا تحصل الا بتقدير علة البناء كان تقديرها اولى من تقدير علة
منع الصرف فان كانت ايضا مستقيمة لكن يترجح عليها علة البناء لما ذكرناه واما القليل من تميم فقد
جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ولم يحتاجوا الى تعسف في الفرق ثم قال في فصل هيهات
وقالوا ان المفتوحة مفردة الى آخره لم يرد نسبته اليه فقال وقالوا لما فيه من تعسف والحق انه لغات
فيها الا انهم لما رأوها مفتوحة تارة ومكسورة اخرى وتقلب تاؤها وتثبت اخرى شبهوها في لغتي
عاملها هالها قالوا ما قالوه من ان المفتوحة اصلها هيهية كزلزلة فقلبت الياء الفا وبقيت تاؤها تاء ثابتة
في مفردة فحكمها ان تقلب هاء في الوقف مثلها في زلزلة وان المكسورة اصلها هيهيات وهو جمع المفتوحة
حذفت الياء التي هي لام على غير قياس اذ قياسها الا تحذف كما لا تحذف في جمع مصطفاة ومعلاة اذا قلت
مصطفيات ومعليات لان الياء تنحى اذا كان بعدها الف اما كراهة اجتماع الالفين واما خيفة
اللبس كما في سراوير لانك لو بقيتها الفا لحذفت احدهما للساكن فيبقى مصطفاة فيلتبس بالمفرد ولان لفظه
كلفظه فتاؤها التي تاء جمع كما مسلمات فيوقف عليها بالتاء وهذا كله تعسف لا حاجة اليه وقوله
في فصل شتان لشتان ما بين اليزيدين الى آخره فقد اباه الاصمعي لما ذكره من جعل فعلة المقصود به
التفرقة بينهما في المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه في اللفظ كانه فهم منهم لما قصدوا التفرقة في المعنى قصدوا
الى ان يكون اللفظ ايضا مفرقا ليتناسب اللفظ والمعنى وكان المجيز لما فهم ان معنى قولك شتان زيد
وعمرو شتان حال زيد وعمرو فكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه راى ان اظهار غيره
بعيد فجوزه وان كان لفظه مفردا لان التقدير كذلك وايضا اذا كان الفاعل لا يعقل الا متعددا
في المعنى جاز ان ياتي اللفظ متعددا لفظا ومتعددا معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو والجواب
ان ذلك لا يكرم انما تقدير حال زيد وعمرو من وجهين احدهما ان التقدير حال زيد وحال عمرو فالتقدير
ايضا متعدد والثاني سلمنا ان التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد عند
الاظهار لا ينبغي تعدد واما الجواب عن الثاني فوان المعنى اذا لم يحصل الا بالتعدد ونظر فان كان المعنى

يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد هو الوجه وان كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات
فالوجه الاتيان بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيدين هو الوجه وكلا زيد و
عمرو ضعيف والاختلاف ان شتان زيد وعمرو (?) فلابد من الفرق ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرنا
فكان ما ذكرناه اولى ثم قال في فصل اف تفتح وتضم وتكسر وتنون في احواله وتلحق بها التاء منونا قال
الشيخ اف اذا نون وفتح سوا الحقته تاء التانيث او لا فالظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقدير اسم فعل
لانه قد تقدم ان اسماء الافعال انما قدرت هذا التقدير لاظهار علة البناء فاما اذا كان ظاهر الاعراب
فحمله على المصدر اولى ولذلك ذكر انه في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ويجوز ان يقدر اسم فعل لما
قد ثبت ان معناه في حال فتحه كمعناه في بقية احواله وقد ثبت انه في بقية احواله اسم فعل فليكن هاهنا كذلك
ثم قال وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون فقيل فيما استعمل منونا
ان التنوين للتنكير وانك اذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت ما واذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت
ما كانهم قصدوا الى ان جعلوا التنوين في صه لمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه
معرفة لما ذكرناه وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما موضوعا اسما للفعل الذي بمعناه فان قيل
هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا قدر معرفة جعل علما للمعقولية
الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وخزوم (?) واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يعبر
اللفظ به فصار الغرض بهذا التقدير مختلفا فصح ان يقدر معرفة وان يقدر نكرة وجيء معرفة لا غير
في بعض مواضعه كقولهم ايها عن ابرقش وجيء معرفة ونكرة بالتاويلين المذكورين كالوقف في اسامة
وجيء نكرة لا غير كقولك … فلابد من تقدير اسم فعل والا وجب نصبه
واذا جاء منصوبا كان مصدرا وهذه الاسماء اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها موضع من
الاعراب فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك بنيت
فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيرهم بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقعت مركبة
وكل اسم وقع مركبا فلابد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكروه من علة البناء
لا يوجب الا ان يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا
من الاعراب وان كانت مبنية على الخلاف في وجه البناء وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما
بعده اسمان جردا عن العوامل اللفظية ليسند احدهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان وكونه واقعا
موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى القائم وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء

نوع لو وجد موقع المبني وهذا هو الوجه واما اسماء الاصوات فعلة بنائها انه لم يوجد فيها العلة المقتضية
للاعراب وهو التركيب ولانها وضعت مفردة صوتا اما لحكاية واما لغيرها على ما ذكرت معانيها ولذلك قال
في المبتدا والخبر لانهما لو جردا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فهذا تصريح بانها مبنية لعدم مقتضي الاعراب وهو التركيب ثم اذا
وقعت هذه الاسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب كقولك غاق حكاية
صوت الغراب وكذلك ما اشبهه وفي هذه الاسماء اسماء لم يختلف في انها اصوات واسماء يمكن ان
تقدر اصواتا ويمكن ان تقدر اسماء افعال كالالفاظ التي يقال للبهائم زجرا او دعاء او غيرهما كقولك نخ
للبعير فان لقائل ان يقول انه اسم فعل لانه بمعنى ابرك وهو امر بالاناخة كما ان صه امر بالسكوت فيكون
اسم فعل ويمكن ان يقال ان البهائم لم تقصد العقلاء بمخاطبتها لارادة معان في النفس بالخطاب فيهما
البهائم فان البهائم لا تفهم المركبات وان فهمت بعض المفردات وانما هي الفاظ يقولها قائلها عند
ارادة اناخة البعير لعلمه ان العادة جرت بانه اذا سمعها البعير اناخ لا انه يقوم بنفسه طلب الاناخة
من البعير فعلى هذا تكون اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وكذلك وي يحتمل ان يقال
هو اسم فعل معناه تعجب وانما بني لوقوعه موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كما ان هيهات موضوعة
للبعد ويجوز ان يقال انها اسم صوت لان المتعجب يقول عند التعجب وي لا لقصد الاخبار بانه تعجب بل
كما يقول المتالم آه ولذلك يقولها المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر
وعليه اعتمد صاحب الكتاب وفي قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون قولان احدهما ان وي كلمة دخلت
على كان والآخر انها ويك دخلت على ان فالاول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين والقراء
البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ووفق مذهب الكوفيين وقراءة الكوفيين جاءت ايضا
على خلاف مذهبهم فابو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك والكسائي كوفي يقف على الياء من وي
فهذا يدلك على ان قراءتهم لم تؤخذ وهما من نحوهم وانما اخذوها نقلا حتى لو خالف النقل مذهبهم في النحو
لم يقرؤا الا بما نقل كما راوه ثم قال في **الكلام** على بناء بعض الظروف **قال** منها الغايات وهي قبل
وبعد الى آخره علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف اليه والفرق بينها
اذا اعربت وبينها اذا بنيت والمحذوف في الحالين انما في البناء متضمن المحذوف تضمن اي الحرف (?)
واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه فهو كالظرف في قولك
خرجت يوم الجمعة فان الحرف محذوف ولا متضمن له والا وجب البناء وهو معرب باتفاق فلما جاء

هذه الظروف على الوجهين فقدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية وقوله وحسب ولا غير وإن لم
يكونا ظرفين فقد أجريا مجراه في تضمنها المعنى الذي في الظرف من أجله ولو كان حسب معربا لوجب
تنوينه وكذلك غير في قولك لا غير فدل ذلك على أنه مبني ولا علة للبناء إلا ما ذكرناه في الظروف وفي معنى
حسب بجل قلت بجل كانت أولى بأن تذكر في أسماء الأفعال لأنها مبنية ومعناها كمعنى ذلك وليس بناؤها
لقطعها عن الإضافة ألا تراهم يقولون بجلك فيبنونها بخلاف حسب فإنها تكون معربة عند الإضافة فيقولون
حسبك الدرهم فدل ذلك على أن بناءها ليس لقطعها عن الإضافة ولكن لما رآها مرادفة لحسب في المعنى حيث
يقولون بجلك وبجلي كما يقولون حسبك وحسبي ذكرها معها والأولى ذكرها في أثناء أسماء الأفعال كما
ذكرناه وبناء الظروف على حركة لعروض البناء أو لالتقاء الساكنين في كثير منها وعلى الضم لأنها حركة لا تكون
لها في حالة الإعراب **قال** وشبهت حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة **قال الشيخ** إن قصد
بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم لأن لزوم الإضافة لا يلزم منها البناء وإن أراد أنها مضافة
إلى جملة فلا يستقيم التشبيه لأن الغايات غير مضافة إلى جملة وأيضا فإن مضاف هذه مذكور والغايات
بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم أن يكون ما ذكر علة البناء وإن قصد إلى أنه علة
الضم فيه فهو مستقيم ولكن ذكر علة بنائها أهم لأنه ما ليس علة بنائها احتياجها إلى الجملة معها كاحتياج
الحرف إلى الجملة معه وهذه هي علة بناء الذي ولما احتاج إلى الجملة من جهة أن وضعه لكائن منسوب إلى نسبة
وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة وهذه في احتياجه إلى الجملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن قامت
به النسبة فلما احتاج إلى الجملة في تمامه أشبه الحرف **قال** ومنها منذ وهي إذا كانت اسما للماضي
إلى آخره **قال الشيخ** علة بنائها أحد أمرين إما أن يقال هي في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية
لفظها مثله وأصل معناها في الشبه شبيه بالحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء عن وشبهها إذا وقعت
أسماء لأن موجب الإعراب والوجه الآخر أن يقال إنها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى ألا ترى أن
قولك منذ يوم الجمعة معناه أول المدة فالمضاف إليه متضمن لها كتضمن قبل وبعد عند الحذف إلا أنها
لم تأت إلا مبنية لأن المضاف إليه لا يذكر أبدا معها ولم يصح تقديره محذوفا بخلاف قبل وشبهه فإنه
يصح ذكر مضافها فصح أن يقدر محذوفا فتعرب فمن ثم جاءت منذ مبنية ليس إلا وقبل وأخواتها
مبنية تارة ومعربة أخرى **قال** ومنها إذ لما مضى من الدهر وإذا لما يستقبل منه **قال الشيخ**
علة بناء إذ وإذا أن وضعهما لزمان منسوب إلى نسبة فهما محتاجان إلى الجملة ببيان معناها كاحتياج
الحرف إلى الجملة معه وفي إذا معنى آخر وهو تضمنها معنى الشرط في أنها آخر وهو وضعه إلى حرفه

الذي ليس وضع المتمكن ولم يضف إلا إلى الفعلية لما فيهما من معنى الشرط وأما إذ فأضيفت إلى كلتا الجملتين
لأنه لا شرط فيها فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب فقدر معمولا لفعل لم يقع عليها ما يفسره من الفعل
كقوله تعالى إذا السماء انشقت تقديره إذا انشقت السماء وقد أجاز بعض النحويين أن يكون جملة اسمية
مبتدأ وخبرا واستدل على ذلك بالتقائهم على جواز إذا زيد ضربته ضربته ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما
لا يجوز أن زيد ضربته ضربته لأنه لا يرفع الاسم إلا بالابتداء فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها وهو استدلال
قوي ثم ذكر المسائل فقال وقد استقبح إذ زيد قام وجه استقباحه أنه إن قصد إلى الفعلية فالأولى
قام زيد وإن قصد إلى الاسمية فالوجه زيد قائم ولذلك قبح إذ زيد قام فإن قيل قصد إلى الاسمية وأتى
بالماضي للدلالة على أن الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم من نفس إذ فلا حاجة إلى تقديم الفعل لهذا الغرض فإن
قيل يلزم مثله في إذا في قولك إذا زيد يقوم فالجواب أن يقوم مفسر للفعل المقدر بعدها وليس الجملة اسمية
حتى يقال الوجه زيد قائم فإن قيل فإذا قلت إن إذا يصح وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال
القوي فالجواب بهو حينئذ لم يقصد بها الدلالة على المستقبل وإنما قصد بها الدلالة على الحال على وجه
الحكاية فقد صار بمجيئه لمعنى مقصود لا يؤخذ من إذا بخلاف إذ فإنه الماضي ولذلك حسن إذ زيد يقوم
لما كان بمعنى غير مأخوذ من إذ وإذا قد تكون ظرفا غير متضمن الشرط في مثل قوله تعالى والليل إذا يغشى
ونظائره لأنه لو قدر شرطا لفسد المعنى من جهة أن الجواب لا بد أن يكون مذكورا أو في معنى المذكور لدلالة
ما تقدم عليه وههنا لم يذكر شيء يصلح جوابا فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى إذ يصير
معنى والليل أقسم فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب أن يكون ظرفا فإن قيل بماذا يتعلق إذا
كانت ظرفا مجردا عن الشرط قلت بمحذوف تقديره والليل حاصلا في هذا الوقت فهو إذا في موضع الحال من
الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام حينئذ المعنى ولا يستقيم أن يكون ظرفا معمولا لأقسم لفساد
المعنى إذ يصير أقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل معنى القسم مطلقا والعامل في
إذا إذا كانت شرطا مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الأكثرون بخلاف متى
فإن الأكثرين على العكس فأما من قال العامل فيها جوابها فلما رآه من أن وضعها للوقت المعين وما له
لا يتعين إلا بنسبة إلى ما تعين به من شرطه فيكون مضافا إلى الشرط وإذا صار مضافا تعذر عمل المضاف
إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملا معمولا من وجه واحد فوجب أن يكون العامل
الجواب وأما متى فليست لوقت معين فلا يلزم أن تكون مضافة فصح عمل ما بعدها فيها فإن قيل فقد عمل
متى فيما بعدها وما بعدها على هذا القول عامل فيها فقد صار الشيء الواحد عاملا معمولا قلت تعذر

وتعدد الجوع كتعدد اصحابها ووجب التعدد لان متى انما عملت في فعلها لتضمنها معنى ان وما بعدها لا يعمل فيما
كونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها فان قلت فقدروا كذلك في اذا قلت لا يستقيم
لانك لو جعلت اذا مضافة الى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفا له فصار الوجه واحدا وهذا وجه
قول الاكثرين والحق ان متى واذا سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكر
من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس
فانه يحصل التعيين ولا يلزم الاضافة واذا لم تلزم الاضافة لم يلزم فساد عمل الشرط والذي يدل على
ذلك قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وقوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج
حيا ومعلوم ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا فلو كان هو العامل واذا مضافة الى الموت لفسد
المعنى اذ يصير ان المراد بها وقتا واقعا فيه الاخراج فيصير وقت الموت والاخراج واحدا لان اذا ظرف
عندهم للاخراج وهو قد نسب الى الموت على انه ظرف فلا يستقيم ان يكون ظرفا للموت والاخراج جميعا
وكذلك المثال في قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وهذا ظاهر في ان العمل للفعل الذي هو الشرط
قوله ومنها اذا لمعنى المجازات دون اذ اذا كنت الى اخره **قال الشيخ** قد تقدم ما يدل على ان اذا
قد تخلو عن الشرط ولكنها في الغالب كما ذكر واما اذ فحكمها ما ذكر فان دخلت ما عملت عمل الشرط وهل هي اسم
كما هي او حرف فيه خلاف فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية **قوله** وقد يقعان
للمفاجاة ويأتي بالامثلة مواضع وقوعهما ولا يقع بعد اذا في المفاجاة الا المبتدا والخبر والعامل فيها معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي يدل على ذلك انك
خرجت فاذا زيد بالباب لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء ثم
قد يكون للعطف او للسببية وكلاهما متعذر واما بينا وبينما فهو ظرف فيه معنى الشرط الجيب تارة باذا
وتارة باذ وتارة بالفعل والاصمعي لا يرى مجيء الفعل من غير اذا واذ مع استقلال المعنى ظنا ان مجيئه
زيادة لا فائدة فيها فحكم بان الفصيح اسقاطهما والجميع جيد الا ترى انك تقول ان تكرمني فانا اكرمك
وان تكرمني اكرمك ولم يدل ذلك على ان الاسقاط افصح قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون على ما ذكر واما لدى فلا يستقيم ان يقال علة بنائها احتياجها الى مضاف اليه اذ لو صح ذلك
لوجب ان يبنى كل اسم محتاج الى الاضافة كفوق وتحت وامام وقدام وغير وبعض وما اشبههما
اذ كلها محتاج الى الاضافة وانما الاولى ان يقال بنيت لدن ولدى لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة
التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحرف وهي لدى الا انه هو وقد تقدم

ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول احوالها بالالف واللام وهي علة بنائها
معه الاستفهام ومعه الشرط تقول متى كان ذاك ومتى تأتني اكرمك واين كنت واين تجلس اجلس
واذا اتى متى للوقت المبهم واذا للمعين وايان بمعنى متى اذا استفهم بها ولما في قولك لما جئت جئت
التعريف مبنية الكسر عند اهل الحجاز وبنو تميم يمنعونها الصرف فيقولون ذهب امس بما فيه وما رايته مذ امس

ان كل اسم ضمن معنى الحرف فانه يبنى وان اختلفت لغاته بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فبني لشبه الحرف
ونحو لدى لشبهها بالحرف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان ترك البنى لشبهها بنزال
ونحو فجار لشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب مختلفة **ثم قال**
ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم علة بناء الآن تضمنها حرف التعريف ولا يقال
ان الالف واللام فيه للتعريف اذ ليس هو آن دخلت عليه الالف واللام بل هو موضوع في اول احواله
بالالف واللام وليس حكمه حكم لام التعريف وذلك فيجب ان يكون تعريفه بامر مقدر وهو تضمنه معنى
لام التعريف وهو معنى كلامه في قوله وقد وقعت في اول احوالها بالالف واللام وهي علة بنائها
لانها لما وقعت كذلك وهي معرفة وجب ان يكون معرفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤها واما متى
واين فعلة البناء فيهما واضحة في الشرط والاستفهام جميعا **قوله** متى للوقت المبهم لانك تسئلها
لما لا يتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد
استعملت كثيرا في المبهم ولم يجزموا بها لانها لم تكن كالشرط في الابهام فاشبهت الاحيان المضافات لاسيما
على قول من يقول انها مضافة على الحقيقة واما لما فبنيت لشبهها بالشرط او لاقتضائها جملتين كما
اقتضاهما اذ واما امس فانها متضمنة معنى لام التعريف عند الحجازيين فبنيت لذلك واما بنو تميم
فيعربونها فينبغي ان يقدر على مذهبهم معدولة عما فيه الالف واللام والعدل لا يوجب البناء فيكون
ممنوعا من الصرف وكذلك يقولون واما قط فبنيت اما لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها
استغراق الزمن الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف اليه
لانه بمعنى زمن المضي او نقول لان من لغاتها قط ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف وهي مشبهة
لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلناه في لدن بالنسبة الى لد واما عوض فبنيت للعلتين
المذكورتين في قط الا ان زمانها مستقبل فان قيل ابدا فانما موضوعة للزمن المستقبل وهي
معربة اجيب بان ابدا تدخله لام التعريف ولو كان متضمنا لها لم تدخله كما قلناه في اين وشبهه
من المبنيات التي تضمنت معنى الحرف **المركبات** **قال صاحب الكتاب** هي على
ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا الى اخره **قال الشيخ** انما بني الاول من
اثني عشر لانهم حذفوا نونه فاشبه المضاف مع المضاف اليه فكان المضاف مع المضاف اليه غير
مبني فكذلك ما اشبهه **ثم قال** الاصل في العدد المنيف على العشرة ان يعطف الثاني على
الاول لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على الاول وكان قياس هذه كذلك فرجع

والقسم الثاني نحو قولهم بادي بدا وذهبوا ايدي سبا ونحو معدي كرب وبعلبك وقالي قلا **فصل** والذي يصير من القسمين اعني ما تضمن ثانيه معنى حرف بني شطراه لوجود علتي البناء فيهما معا اما الاول فلانه نزل من الكلمة منزلة صدرها واما الثاني فلانه تضمن حرف العطف وما خلا ثانيه من التضمن اعرب وبني صدره **فصل** وبالعدد [illegible] من العشرة الى ان يعطف الثاني على الاول فيقال خمسة وعشرة [illegible] الاسمان واحدا وجيء بالاخر

الاسمان كما ذكر الى تسعة عشر ولم يزد غير ذلك لان العشرة فادونها ليس فيها العدد وما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على اكثريته ان كل ما يتعدد فهو في ضمنه وحرف التعريف والاضافة لا يخلان بالبناء اما حرف التعريف فتحقق على حكمه واما الاضافة فمذهب سيبويه انها لا تخل بالبناء نظرا الى قيام العلة فيه مع الاضافة فوجب البناء قائما بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان الثاني معرب لانه مضاف فقوي اعراب الاسمية قياسا على اثني عشر والفرق بينهما ان اثني لما حذفت نونها وهو حكم من احكام الاضافة اعطي حكم المضاف لان علة بنائه انما هي كونه منزلة عجز الكلمة فلما قدر مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب فاتى علة البناء فاجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فان علة بنائه تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب الثاني من اثني عشر اعراب عشر في خمسة عشرك فان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان كما ذكر اما وجه البناء فلانه قبل النقل كان مبنيا فاجري بعد التسمية مجراه قبلها كما اجري غلام زيد بعد التسمية مجراه قبلها في الاعراب قياسا على قرأت اذا سميت به وفيه ضعف في البناء واما الاعراب فلانهما كلمتان مزجتا وصيرتا واحدا وسمي بهما فاجري مجرى ما هو كذلك من الاسماء كمعدي كرب وينبغي لمن اعرب ان يجري فيه اللغات الثلث التي في معدي كرب على ما يأتي بيانها في فصل معدي كرب واما علة بناء الخازباز فمشكلة ووجه اشكاله انه ان قدر مفردا فلا علة توجب البناء يمكن تقديرها وان قدر مركبا فلا علة يمكن تقديرها الا واو العطف على ان يكون الاصل خاز وباز مزجا وصيرا واحدا كخمسة عشر ولا دليل يدل على ذلك بخلاف خمسة عشر فان قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير فليصح في معدي كرب ولا قائل به وغايته ما يمكن ان يقال فيه انه في الاصل قصد الى عطف احد الاسمين وهذا التقدير وان كان يمكن ان يقدر مثله في معدي كرب الا ان الاحكام من البناء في خازباز والاعراب في معدي كرب دلت على المخالفة بين التقديرين فاذا كانت قواعد معلومة تقتضي احكاما مختلفة وجاءت الاحكام مختلفة في الفاظ يجوز ان يقدر في كل واحد منهما ما يجري على القواعد المعلومة وجب تقديره فيما لا يؤدي الى ابطال ما علم صحته هذا اقصى ما يمكن ان يقال في خازباز واما بادي بدا وايدي سبا فهما من القسم الثاني عند من لم يتضمن ثانيه معنى حرف فهو معرب والاول مبني كمعدي كرب وهو مشكل ايضا ووجه اشكاله انه في الاصل معرب لم يطرأ عليه الا التخفيف والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء في ايدي سبا

فصل وكذلك الكلا [illegible] حيص بيص اي في فتنة تموج [illegible] ولقيته كفة كفة اي ذوي كفتين [illegible] اللاقي وكفة من الملتقى لان كل واحد منهما [illegible] وبلغة الثلاثي [illegible] وصحرة بحرة اي ذوي صحرة وبحرة اي المكشاف [illegible] وهو جاري بيت بيت اي هو جاري ملاصقا ووقع بين بين [illegible] وبعض القوم يسقط بين بين [illegible] اي كل صباح ومساء وكل يوم [illegible] شغر بغر اي منتشرين في البلاد [illegible] قال العجاج [illegible] وخذ عاد بذعا اي متقطعين متفرقين [illegible]

وحيث بيث فلان من قولهم يبحث ويبثبث اي يبحث ويثير **فصل** وفي خازباز سبع لغات واحسنه [illegible] خازباز وخازِ بازِ وخازُ بازُ وخاز بازٍ وخازِ باز كقاصعاء وخزباز كقرطاس والمعاني ضرب من العشب قال والخازباز [illegible] في العشب قال ومن الخازباز بهجنونا وصوت الذباب وداء في اللهازم وقال يا خازباز ارسل اللهازما [illegible] الفعل [illegible] بادي بدا وبادي بدي اصله بادي بدا [illegible] بادي بدا مخفف بطرح الهمزة والاسكان وانتصاب على الحال [illegible]

وفي بادي بدا بعد تخفيف الهمزة تخفيفا لما جرت في كلامهم كثيرا فصارت كالامثال كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها وكذلك قول الشاعر حتى تذوقي مجدا وسيأتي ذكر ذلك في المشترك لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء لما رأوا اسكان الاول وهو في موضع نصب ورأوا صورة التركيب ثم وجيه لهم انه يقال كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار قولهم ايدي سبا يفهم منه التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا على التفصيل فلما صار جميعا يفهم منهما المعنى المقصود من غير نظر الى احادهما كان بمنزلة معدي كرب في دلالته على مدلولها من غير نظر الى تفصيل اللفظين فاجري مجراه لما صار في المعنى مثله واذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك في الجمل حتى اجريت مجرى المفردات لما فهم منها معنى من غير تفصيل كقوله فاؤوا الى في فالغريب اعراب المفرد وعدل به لما فهم معنى الجملة فهو اقرب الى ذلك وان كانت الاحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما الا ان الجامع بينهما في التشبيه انهما الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود من غير نظر الى مدلول كل مفرد حتى اجري كل واحد من القبيلين مجرى المفرد هذا وجه المشابهة بينهما وحكم بادي بدا في العلة حكم ايدي سبا وان اختلف المدلولان في ذلك التفرق وهذا الاولية واما معدي كرب ونحوه ففيه لغتان على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل الاول معه كالجزء ويكون غير منصرف وعلته واضحة وهي انهما لفظان مزجا وصيرا واحدا دالا على معنى فالحق بالمفردات من كلامهم لانه اشبهها من المركبات قبل النقل اذ المركبات قبل النقل كان لها حكم في الاعراب فبقي ذلك الحكم على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكم الان وهو اشبه بالمفردات من حيث المعنى اذ مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات مفرد واللغة الثانية ان تضيف الاول الى الثاني وعلتها انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر وهو ضعيف من وجهين احدهما ان ما ذكروه تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي واعتبار المعنى اقوى والاخر هو انهم يبقونه ساكنا في حال النصب فقالوا رأيت معدي كرب ولو كان جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب ان ينتصب كما ينتصب المضاف اذا كان مثله في قولك رأيت قاضي مصر وشبهه ولما وجب التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الاضافة ولولا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه ثم اصحاب هذه اللغة انقسموا قسمين منهم من لا يصرف الثاني اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان الياء من معدي كرب وهو وجه ثالث يضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس بعد قصد الاضافة اذ التركيب في المضاف او المضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف

الكنايات

فصل في معدي كرب لغتان [illegible]

وهي كم وكذا وكيت وذيت كم وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الابهام وكيت وذيت كنايتان عن الحديث
والخبر كما كني بفلان وبهن عن الاعلام والاجناس تقول كم مالك وكم رجل عندي وله كذا وكذا درهما وكان من
القصة كيت وكيت وذيت وذيت فصل وكم على وجهين استفهامية وخبرية فالاستفهامية ...

قال صاحب الكتاب وهي كم وكذا وكيت وذيت الى آخره قال الشيخ علة بناء كم الاستفهامية
ظاهرة وهي تضمنه معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها باختها لفظا واصل معنى
وهي كناية العدد او لوضعها على حرفين كوضع الحروف او لانها نقيضة رب لتضمنها معنى الانشاء
وهو في الغالب بحرف فكانها تضمنت حرفا مقدرا ولذا استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الانشائي
ان لا يحتمل صدقا ولا كذبا بل نوع من الكلام محقق في النفس ليس له اعتبار من خارج بواسطته يسمى
صدقا ولا بحال الفكر فيسمى كذبا والخبر بخلافه مثال الانشاء قولك قم واقعد فانه لطلب محقق لا يعتبر
بامر من خارج فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر بامر من خارج وهو تحقق
النسبة الخبرية لا باعتبار النفس فان كانت محققة سمي صدقا وان كانت منفية سمي كذبا واما كذا
فعلة بنائها اما ان تقول لشبهها بكم في معناها فالحقت بها واما لانها كاف التشبيه دخلت على ذا
واستعملت كناية فبقي على اصلها في البناء واما كيت وذيت فعلة بنائهما انهما كنايتان عن الجمل
والجمل مبنية باعتبار الجملية فبنيت تشبيها لها بما كني به عنه قال ومميز الاستفهامية مفرد
منصوب والخبرية مجرور مجموع او مفرد انما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا لانه لمطلق العدد
من غير نظر الى كثرة وقلة فجعل له مميز مطابق للعدد المتوسط وهو احد عشر ولم يجعل له القلة ولا الكثرة
لمميز المائة فيكون تحكما واما الخبرية فجعل لها ما كان للكثرة مميز موافق لمميز عدد الكثرة وهو المائة والالف
وهو مفرد مخصوص وجاء فيه الجمع تقوية لمعنى الكثرة اذ ليس في لفظه كم ما يشعر بخصوصية الكثرة
المقصودة بخلاف الالف فان فيهما ما يشعر فاستغنت عن الجمعية قال وتقع في وجهيها مبتدأ
الى آخره قال الشيخ ولا يقال مالك كم ولا تقع الا صدر الكلام عند البصريين فلذلك لم تقع فاعلة
ولا نعتا لصفة لم يلزم منها تقديم العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه مغتفر تقديم المضاف عليها
اما لانه متعذر تاخيره واما لان معنى الاستفهام ينسحب اليه فيصير الكلمتان للاستفهام فلم
يبق الا ان تقع مبتدأة او معمولة لفعل بعدها ويعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها فاذا
كان خبرا عنها وجب ان تكون مبتدأة كقولك كم مالك وشبهه وان لم يكن اسما هو خبر عنها
وجب ان يكون ثم فعل فينظر فان كان مسلطا عليها وجب ان تكون معمولة له على حسب
ذلك التسليط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم رجلا ضربت وكم يوما سرت وكم ضربة ضربت
وان لم يكن مسلطا عليها فلا يخلو اما ان يكون مسلطا على ضميرها تسلط المفعولية او لا فاذا
كان الاول فلك فيه وجهان كمسئلة زيد ضربته مثاله كم رجلا ضربته الا انك اذا قدرته منصوبا

وجب ان يقدر الناصب متأخرا عنها فتقول كم رجلا ضربت ضربته لما تقدم من ان لها صدر الكلام وان
لم يكن مسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم رجلا قام وكم رجل جاءك وشبهه
ثم مثل بالمبتدأ بعد ذلك بمثالين آخرين للابتداء ليبين بهما ان ما يصلح صفة لمميز يصح ان يكون خبرا وهو
قوله كم منهم شاهد على فلان وكم غلاما لك ذاهب ثم مثل بالمفعولية والاضافة قال واذا فصل
بين الخبرية ومميزها نصب قال الشيخ جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز في مثل عشرين رجلا لوجهين
ان عشرين رجلا الغرض فيه تبيين الذات اولا وانما جي بعشرين ليبين بها خصوصية العدد وهما
جميعا كانهما شيء واحد الاخرى ان هذين للعشيين لما امكن التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولك
رجل ورجلان فصار عشرون رجلا بمثابة قولك رجلين فكما ان رجلين لا يفصل بين حروفه فكذلك
عشرون رجلا بخلاف كم فانها في اصل وضعها للابهام وليست مع مميزها كعشرين مع مميزه الا ترى
انك لو قلت كم رجلا لم يتبين به خصوصية العدد فقد ظهر الفرق بين البابين والمختار النصب عند
الفصل لانه في التقدير المختار مضاف اليه والفصل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف ولما ضعف
ان يكون مضافا اليه نقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب وقد جاء الجر مع الفصل اما على جواز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما على ان يكون مجرورا باضمار من قال وتقول كم غيره
لك الى آخره قال الشيخ انما ذكر هذا الفصل ليعرف ان غيره ومثله وشبهه مما لا يتعرف بالاضافة
يصح ان يقع مميز الكم كما صح ان يقع مجرور رب وينشد بيت الفرزدق كم عمة لك الى آخره فالنصب على
ذكر والجر كذلك والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة لك حلبت على عشاري فكم منصوب على الظرف
حلبت او على المصدر ان جعلنا المراد الحلبات حلبت ايضا فتقديره على الاول حلبت زمانا كثيرا
وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في المعنى بين ان يقدر استفهاما او خبرا او معناه في الخبر كثيرا
من الازمان عماتك وخالاتك حلبت لي [illegible] في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان
معناه اخبرني اي عدد من الازمان او من الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشاري اي ذلك
كثيرة لا اعرف عدده فاخبرني عن عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء
وقوله تقديره كم مرة حلبت على عماتك ان اراد به تحقيق الاعراب لم يستقم لان عماتك فيما
قدر فاعل وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ولا يتقدم الفاعل على فعله وان اراد به تبيين
المعنى وايضاحه فهو مستقيم لان عماتك حلبت وحلبت عماتك سواء قال والخبرية مضافة
الى مميزها الى آخره تقدير الاضافة هو الوجه لما لا يلزم من اضمار الجار ووجه القول الآخر ما ثبت من

وفي بعض نسخ الجزرية كاين واي مركبة من كاف التشبيه واي والاكثر ان يستعمل مع من قال الله تع
وكاين من قرية وفيها خمس لغات كاين وكاء بوزن كاع وكئي بوزن كيع وكاي بوزن كعي
وكا بوزن كع فصل وكيت وذيت خففتان من كية وذية وكثير من العرب يستعملونها
مع الاصل ولا يستعملان الا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف عليهما كالوقف

من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهو مع حذفها بعضها انها فحملت عليهما وهذا القول ليس كقول من يقول
العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدر في المعنى عاملا لان هذا يقدر الاسم الاول تاما منونا في التقدير
ومن مضمر وذلك يجعل الحرف المقدر في المعنى عاملا مع كون الاول مضافا لفظا ومعنى ومن اصناف
الاسم المثنى قال هو ما لحقت آخره زيادتان الى آخره قال الشيخ هذا الحد هو الذي يستقيم
في حد المثنى واذا حروف التثنية قلنا هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول من قال ضم شيء الى
مثله في حد المثنى بشيء لانك لو قلت زيد وزيد هذا ضم شيء الى مثله وليس بمثنى وقوله ليكون
الاول علما لضم واحد الى واحد يعني الى واحد من جنس المسمى بذلك الاسم كقولك في رجل رجلان وهل
يجوز ان يؤخذ الاسم المشترك فيثنى باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه
خلاف والظاهر جوازه شاذا والكثير المستعمل خلافه وقالوا زيدان وعمران في الاسماء الاعلام وان كانت
باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركة لانها لم يثنها باعتبار امر جامع في مسمياتها وهذا انما يقوي قول
من يقول ان الاسم المشترك يثنى وان اختلف مدلوله والجواب انها انما ثنيت بعد ان اخذ الحكم
المسميات بزيد بالد وقدر انتفاء العلمية منها فصارت كانها اسماء الاجناس كرجل باعتبار ما تحته
فثناها كما يثنى رجل بعد ان قدرها مثله وهذا المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيد وعمرين فلان
ولولا تقديرها نكرة لم يستقم تعريفها ومهما قدرت نكرة صارت كاسماء الاجناس المشتركة في امر
واحد الا ان اسماء الاجناس مشتركات في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونه مسمى
بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها لجاز تنكيرها وتعريفها باللام وذلك شاذ فلتكن تثنيتها ايضا
شاذا وليس بشاذ فالجواب اولا انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا نكر وعرف فقد استعمل على خلاف
ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة بهذا التقدير اخراج له عن
اصله لغير ضرورة واما زيدان فلا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ
ما يمكن جريه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله قوله والثانية عوضا من الحركة والتنوين
وهو مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاءني
غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل
على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت مع اللام والحق انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما
في موضع فاذا قلت رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا واذا قلت الرجلان كانت عوضا
من الحركة واذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين قال ومن شأنه اذا لم يكن مثنى منقوص

يعني بالمقصور ما آخره ألف وهذا غريب في الاصطلاح وانما المنقوص في الاصطلاح ما نقص من آخره حرف
كقاض وعصا وما نقص بعض الاعراب كالقاضي واما اطلاق المنقوص على ما في آخره الف خاصة فليس
بمعروف قال ولا يخلو المنقوص الى آخره قال الشيخ المنقوص على اصطلاحه وهو ما في آخره الف
لا يخلو من ان يكون ثلاثيا او فوقه فان كان ثلاثيا وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها
لوقوع الالف بعدها والواو والياء لا تعلان اذا وقعتا قبل الالف كقولك غزوان ورحيان اما كراهة
اجتماع الالفين او كراهة اللبس في الاصل وحمل البواقي عليه واذا لم تعل وجب ان يبقى على الاصل
فتقول قفوان ورحيان وان جهل اصلها نظر الى الامالة كما ذكر وان كانت فوق الثلاثة لم تقلب
الا ياء وانما قلبت ياء فيما اصله واو لاحد امرين اما لانها في اصل الافعال فعل بها ذلك فلحقت
الاسماء عليها كقولهم اغزيت واستغزيت واما استثقالا لها آخرا فيما كثرت حروفه فابدلوا منها
الياء لخفتها قال واما مذروان فلان التثنية فيه لازمة الى آخره وجه اعتراضه انه اسم ثلاثي
جاءت فيه الواو رابعة ولم يقلب ياء وجوابه ان مذروان لا يقال في مفرده مذرا فان عللنا بالوجه
الاول فليس آخره الفا محققة عن واو حتى تبدل عن الالف ياء بل هذه لم تزل واوا للزوم التثنية
وان عللنا بالثاني فالواو لم تقع متطرفة لان التثنية لازمة فلا تقع الا متطرفة ولذلك شبهها
بالواو الواقعة في حباوة قال وما آخره همزة الى آخره قال الشيخ في آخر الفصل فهذه المخيرة تقلب
واوا لا غير والباب في البواقي الا ينقلبن قوله الباب في البواقي الا ينقلبن وقد اجاز القلب في همزة
تلك الابواب مستوية في البقاء والقلب وليس الامر كذلك بل الاولى الباب فيها الا يقلب والقلب ضعيف
جدا والقلب في الثانية اولى منه في الاولى والقلب في الثالثة اظهر منه في الثانية وانما كان القلب ضعيفا في
الاولى لانها همزة اصلية لم يوجد ما يوجب تغيرها فكان بقاؤها على حالها اولى والثانية ليست
همزة اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة والثالثة ليست
اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة وفوات الحرف الاصلي المنقلبة
عنه الهمزة واما الرابع وهو حمراء وصحراء فانما اوجبوا فيه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها
وكانت اولى بالقلب لانها لا اصل لها ولا عن اصل ولا مشبه بالاصل وقلبت واوا اما لانه الذي
ثبت لها في النسب فحمل عليها وان اختلفت العلة واما لانها لحن همزة والواو اقرب اليها لمشاكلتها
لها في الثقل واما كراهة الاول الى ياء تبقى بعد الف لو قالوا حمرايين ولما لم يفرقوا بينهما وبين الالف
المقصورة بامر فيها والتي لا الف قبلها لم يقلبوها فان القلب لان القلب ثم الواجب والجائز

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين انشد ابو زيد لنا ابلان فيهما ما علمتم وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين وانشد ابو عبيد لاصبح الحي اوباداً ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين وقالوا لقاحان سوداوان وقال ابو النجم بين رماحي مالك ونهشل

انما كان اما لانها اذا بدئ مع استثقال الهمزة بين الفيئين ولم يجز شي من ذلك ثم قد يخفف الهمزة على ما ياتي في تخفيف الهمزة وليس هذا الباب **قوله** وقد يثنى الجمع على تاويل الجماعتين والفرقتين الى آخره **قال الشيخ** تثنية الجمع قليل وسببه ان في افراده مفرده يعطي ما يعطي التثنية فيقع ذكر التثنية ضائعا ولكن قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع مثنى مثل قوله كالشاة العائرة بين الغنمين فلذلك يستحسن مثل ذلك فانه لا يمكن التعبير بالجمع بخلاف قولك عندي رجالان فانه ضعيف **قوله** ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين الى آخره يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وان كان مضافا الى مثنى في المعنى وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى ذلك تقول اضرب رؤسهما ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما او متعددا فلذلك تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كل واحد منهما وقال الكوفيون شرطه ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد يمانهما فبطلت شرطية الاتحاد وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا والاصل معا يعني قوله هذا وضع الجمع موضع التثنية وهو اشارة الى حكم هذا الفصل وهو قوله ظهور الترسين وقوله والاصل يعني لفظ المثنى للدلالة على التثنية على القياس الاصلي وهو قوله ظهراهما ثم بين ان شرط الاتصال لامتناع افراسهما وغلاميهما لما فقد الاتصال **قوله** ومن اصناف الاسم المجموع **قال الشيخ** لما كان غرضه الدلالة على بيان السالم المذكر لاختلاف آخره بالحروف لاختلاف العامل لم يكن حد المجموع المكسر لعدم اختلافهما في هذا المعنى فجعل كل واحد على حدة ثم حد المجموع السالم المذكر على نحو حد التثنية وذكر السالم للمؤنث بالالف والتاء لئلا يتوهم عموم السالم فيهما ذكروا ستغنى عن ان يعيد لفظا آخر للمذكر السالم او لفظه فيه تنبيه فالذي بالواو والنون لمن يعلم في اعلامه وصفا اراد بعض اعلامه وبعض صفاته والا فلا يستقيم التعميم فان طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من اعلام من يعقل والحمر علامة وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون كل مذكر علم يعقل او صفة لمذكر يعقل ليست افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مؤنثة جارية على المذكر ولا مذكر يجري على المؤنث الا ما شذ من الذي ذكرته وما العلة وجره من غيره **وقوله** والذي بالالف والتاء للمؤنث في اسمائه وصفاته يريد بعض صفاته وهو كل صفة ليست فعلى افعل ولا فعلى فعلان ولا مذكر تجري على المؤنث كطالق وجريح كانه استغنى عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل

سياتي في الباب **ثم قال** والثاني بمن يعقل وغيرهم في اسمائهم وصفاتهم يعني المكسر وقوله في اسمائهم وصفاتهم يريد في بعض الصفات او بعضها لا يجمع الا صحيحا كما ذكروا على ما سياتي وحكم الزيادتين لحكمهما في مسلمان على ما تقدم وقد اجري المؤنث على المذكر في التسوية الى آخره اي جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له على المذكر حيث جعل علامة النصب والخفض الياء كراهة ان يكون المؤنث على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف لانه زيد في آخره حروف علة مع بقاء صيغته فاشبه التثنية فاعرب كاعرابها وانما اعرب المثنى بالحروف لانه لما كثر مدلوله جعلوا اعرابه بشيء هو اكثر من اعراب المفرد وهو الحروف فكان القياس فيما يعرب بالحروف ان يكون الواو للرفع والالف للنصب والياء للجر كما هو في اخوك واخواته فقياس الزيدون ان يقال في نصب الزيدان وفي خفض الزيدين على ما هو عليه في الرفع وقياس التثنية ان يقال في الرفع الزيدون وفي النصب الزيدان وفي الخفض الزيدين فجاء الجمع في الرفع والخفض على القياس وجاءت التثنية في الخفض على القياس لا غير وانما كان ذلك من جهة ان الالف التي هي قياس النصب لو بقيت لهما لالتبس التثنية بالجمع في قولك الضاربان لان الواو تحذف وما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلا يفرق بين كونه تثنية او جمعا فلما جاء اللبس من الالف في النصب اسقطت منهما جميعا في النصب ثم لما كانت الالف اخف حروف العلة كره ان تخلى بالكلية فجعل عوضا من الواو في التثنية ثم حمل في كل واحد منهما المنصوب على المخفوض اذ لم يبق غير ذلك فصار الامر على ما ذكر في حد التثنية والجمع **فصل** وينقسم الجمع الى جمع قلة وجمع كثرة ويعني بجمع القلة ما ذكر وبجمع الكثرة ما زاد عليه وصيغ جمع القلة ابنية مخصوصة من جموع التكسير وهي ما ذكر وجميع صيغ التصحيح وصيغ جمع الكثرة ما عدا ذلك **قوله** وقد يجعل اعراب ما جمع بالواو والنون في النون

جعل الاعراب في النون مع بقاء الياء جمعا شاذا ولم يات مع شذوذه الا في اسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس كانها لما كانت مستحقة للتكسير جرى فيها اعرابه من ذلك قولهم سنين على ما ذكر ومنها اسماء الاعداد وكقوله وقد جاوزت حد الاربعين ولا بد من الياء لان الاعراب لا يكون جميعه والتزام الياء ودون الواو لخفتها وثقل الواو **قال** والثلاثي المجرد اذا كسر عشرة امثلة الخ ثم تعرض لابنية الجمع ولم يذكر المفردات ولم يذكر لكل مفرد ابنيته التي جمع عليها لانه لا يفيده كثير غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع في كل لفظة وهو حفظ اللغة والذي ينضبط هو ان يعلم اوزان الجمع واوزان المفردات ويعلم ان تلك المفردات لا تخرج عن قبيل هذا الجمع وهذا المعنى يحصل بما ذكره فان ذكر من الجموع عشرة في مثال علم ان عشرة الاوزان المفردة تجمع عليها وان جاءت

فصل وما الحقته من ذلك تاء التأنيث فثلاثة مثله بكسرة وفعال مثل افعل فعل فعل فعل نحو قصاع ولقاح وبرام ورقاب ودور وجحور وانعم وانيق وبدر ولقح وتير ومعد وبرق ونجم
فصل واصلة صفاته كامثلة اسمائه وبعضها اعم من بعض كقولك اشباع

ناقصة علامات ذلك المنقوص لزيادات جمعه على تلك الزنة وبيانه انه ذكر في افعال جميع الامثلة افعل
ان جميع الامثلة تجمع عليه ثم ذكر فعالا وذكر ستة امثلة فنقصت اربعة وهي فعل وفعل وفعل وفعل
فيعلم ان هذه الاربعة لم تجئ على فعال وكذلك سائرها وهذا هو الذي كان يحصل لو ذكر المفرد
واحدا واحدا الا انه كان يطول الكلام وهذا اخصر **قال** والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو اما
ان يكون اسما او صفة كما ذكر فان كان اسما تحركت عينه في الجمع اذا صحت فان اراد بقوله اذا
صحت حروف العلة وحروف الادغام فهو جيد ولكنه ليس بالظاهر وحكمه حكم المعتل في انه لا يحرك
تقول شرة وشرات **وقوله** وبه وبالكسر كسدرات كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل
فاما المدغم كقولك حجة وحجات فيجب اسكانه واما المعتل اللام فالاسكان فيه جائز كذروة وذروات
وقوله وبه وبالفتح في المضموم كغرفات كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل اللام اما
المدغم فيجب اسكانه كقولك عدة وعدات واما المعتل اللام فيجوز اسكانه كعروة وعروات وخطوة و
خطوات ثم اورد اعتراضا على قوله وسكن في الصفة وفرق بالجبات وربعات وهي صفات فقولي
شياه لجبات وهي الشياه التي جف لبنها ونساء ربعات للقصيرات واجاب ان ذلك في الاصل من
قبيل الاسماء فلما وصف به لمح معنى الصفة وبقي حكم الاسمية في التحريك ويجوز ان يقال لجبات وربعات
وهو القياس ثم حكى قولا بان مثل اسماء لا لبس في اسميتها وقد اجريت صفات على خلاف اصلها
بقولهم امرأة كلبة وليلة غمة ولو جمعت في مثل ذلك لقيل نساء كلبات وكلبات فكلبات نظرا الى
الاصل وكلبات نظرا الى الوصف واما مثل ليلة غمة فلا يظهر في الجمع فرق بين كونه اسما او صفة لانه
المدغم فيها سواء على ما تقدم **قال** وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء **قال الشيخ** قوله عيرات في
جمع عير انما يكون على لغة هذيل لانه معتل العين وكذلك البيضات واشتغل فيما اعتلت عينه
كراهة الضمة على الواو والياء فلا يقولون عوذ واعوذ ولا ذيل واذيل الا ما شذ واشتغل في الواو
دون الياء من فعول كراهة الضمتين والواوين فلا يقولون فوس الا ما شذ ولم يكرهوه في الياء
لفقدان احد الواوين وقوتها بالسكون بعدها ومنهم من يكسر الاول فمثل ذلك كراهة الضمتين و
الواو فيقول عيون وشيم وافعل من المعتل اللام يجب ان يكون من باب قاض فيصير لفظه على لفظ
افع في الرفع والجر وافعلا في النصب لانه لو بقي لادى الى واو او ياء قبلها ضمة وليس من لغتهم فبدل
الضمة كسرة فيجتمع ساكنان حرف العلة والتنوين فيحذف الاول لالتقاء الساكنين فيصير كما ذكر كقولك
ادل وايد ورأيت ادليا وايديا وفعول من المعتل اللام يبدل فيه الضمة كسرة لشبهه بما في آخره حتى

فصل ...

الجزء ١٠

فصل وذوات الزيادة من المهموز في الجمع بالواو والنون غير اولي كسنون وقلون وغير مغير كبثون وقلون
كسنوات وعضوات وفي بنات الحرف وثبات وبنات وعلى افعل كآكام وهو نظير آكم **فصل** ومستفاوع
ومنه ان بنات وغير مجرد على مثال واحد وهو فعالل كقولك ثعالب وسلالم ودراهم وبحابح
وحفارم واما الخماسي فلا يكسر الا على استكراه ولا يجيء به الا محذوفا ثم اللفظ

علي قبلها ضمة كقولك دلي ودلي لان اصله دلو فقلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى ياء ثم ادغمت
فيما بعدها سواء كانت واوا وياء على اصل الاعلال الذي سيأتي وقد جاءت الضمة في مثله ياء فيما كان
من ذوات الواو مثل قولهم نحو وجاء في الياء نادرا قالوا فتو ويجوز كسر الفاء في المقيس كقولك دلي ونحي
كراهة الكسرة بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي هو جمع قوس جمعوه على فعول فيكون قووسا
فلو جمع الضمتين والواوين فاخروا الواو الى موضع اللام فصار قسوو ففعلوا فيه ما فعلوا في
دلي فصار قسي فلذلك قال كانه جمع قسو في التقدير كما ذكرناه **قوله** ويجمع فعال على افعل كآمر وهو نظير
آكم معناه ان امر وزنه افعل فيكون اصله أأمر وحيث قلب الهمزة الثانية الفا مثلها في آدم وحيث
قلب الضمة كسرة مثلها في ادل لان الواو تنقلب ياء بالكسرة ثم تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها مثلها
في قاض فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير آم ووزنه افع تقول في الرفع والجر آم
تقول في النصب رأيت آميا فتثبت الياء لانكسار ما قبلها مثله في رأيت غازيا **قوله** واما الخماسي فلا يكسر
الا على استكراه لانه مستثقل في مفرده فاذا جمع زاد استثقالا الا ان يبقيه حروفه او اخل بان حذف
منها فان كسر على الاستكراه وجب الحذف وقياسه ان يحذف الخامس لانه حصل به الثقل فيقال فرازد
وجحامر وقياس من قال جحيرش وفريزد ان يقول فرازق وجحارش **قال** وما كانت زيادته ثالثة
مدة فلا تماثله في الجمع احد عشر مثالا اجوى في هذا الفصل كالفصول الاول لاشتراك الآحاد في الابنية
المذكورة وهذا لا يكون الا في خمسة امثلة لان المدة اما الف او واو او ياء فالالف لا يكون قبلها الا فتحة
فيبقى اول الكلمة يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا فهي ثلاثة وان كانت المدة واوا فلا يكون قبلها
الا ضمة والاول لا يكون الا مفتوحا لان الكسر ليس من ابنيتهم والضم من ابنية الجموع الا ما شذ من نحو
سدوس للطيلسان الاخضر وقد روي الاصمعي بالفتح **وقوله** ولا يجمع على افعل تخصيص له بالمؤنث وبجوز
ان يكون من الشواذ وان كانت المدة ياء فلا يكون قبلها الا كسرة والاول مفتوح والضم والكسر ليس
من ابنيتهم افعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فثبت انها خمسة ولم يجئ فعل في المضاعف ولا المعتل اللام
كانهم كرهوا ان ياتوا بالمثلين لانهم فيه بين الكسر وثقل لانهم ان ادغموا المربع فوكونه فعلا او فعالا او
اظهروا استثقل النطق بالمثلين وقد جاء قليلا على فعل مفكوكا ادعامه قالوا سرر وسرب فاما المعتل اللام
فلو جاء البتة لادى الى الاعلال لانه ليس في لغتهم اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قيل
قلب الضمة كسرة فلو فعلوا ذلك هنا لقالوا في النصب فعلا فيؤدي الى ما ليس من ابنية اسمائهم وقد جاء
فعل قليلا قالوا ذباب وذبب واما المؤنث فظاهر **قال** ولصفاته تسعة امثلة منها افعلاء

والصفات تسعة أمثلة فعلاء، فعل، فعال، فعلان، فعلان، أفعال، أفعلة، فعول، وذلك نحو كرماء، وجبن، وشجعان، وودواء، ونذر، وصبر، وصنع، وكفر، وكرام، وجياد، وهجان، وثنيان، وشجعان، وخصيان، وأشراف، وأفداء، وأسخة، وظروف، ويجمع جمع التصحيح نحو كريمون وكريمات وا...

ولم يذكرها في الأمثلة ووضعها بعد أفعلاء فينبغي أن يكون بعدن وأصدقاء أو نحو ويجمع جمع التصحيح
لوجود شرائطه وأما فعيل فإنه بما ذكر ولا يجمع جمع التصحيح لأن فعيلا يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى
فاعل فكأنهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمع فرقا فجمعوا أحدهما جمع السلامة والآخر جمع التكسير وكان ذلك
أولى بالسلامة لأنه الأصل وفعيل بمعنى مفعول ليس أصلا فلم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء
لكونه فرعا عليه في الجمع ولمؤنثها ثلاثة أمثلة وعد فعلا وفعالا عند غيره لا يكون جمع فعيلة إنما هي جمع فعل
وقولهم خلفاء ظاهر فيما ذكر وغيرهم زعم أنه قيل خليف وخليفة وأن خلفاء جمع خليف وخلائف
جمع خليفة وإذا احتمل خلفاء أن يكون جمعا للخليف فلا يجعل أصلا في جمع فعيلة على أنه لا يثبت
باب مثل هذا بالاحتمال بل لا بد من ثبت **قال** وما كان على فعل اسما إلى آخره لما كان هذا الوزن
غير مشارك لمثله في أبنية أفراده وللصفة ثمانية وقع في بعض النسخ تسعة وعد منها فعول ومثل
بقعود وليس ببعيد عن الصواب فإن قيل هو قليل فعال أقل وقد ذكره وقد شذ نحو فوارس وهوالك
فأما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما
هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما يخرج عن القياس وأما نواكس فللضرورة فلا عبرة
بها ويجوز في فاعل إذا كان لما لا يعقل أن يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول في [illegible]
هوات الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفرده وتارة في صفاته
وأحواله لما كانت هذه صفات لما لا يعقل أجريت ذلك المجرى ألا ترى أن أفعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل
وفعلى في مؤنثه يجمع على فعل وقال الله تعالى من أيام أخر وأخر جمع آخر لأنه لليوم ولكنه لما كان فيما
لا يعقل أجري مجرى أخرى على ما ذكر ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه لأن الغرض التفرقة
بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمها **قال** والاسم مما في آخره ألف التأنيث
إلى آخره ثم مثل بصحارى وإناث وقياس ترتيبه أن يمثل بأربعة لأن للمفرد مثالان وللجمع مثالان
فهي التركيب أربعة وللصفة أربعة أمثلة ثم ذكر فعلاء وفعلاء وفعل وفعل ليس بعام وإنما يجمع على
فعل فعلاء أفعل وعلى الفعل فعلى أفعل **ثم قال** وفعال وفعالات تنبيها على أنه يجري فيه التصحيح لأنه
فعلاء أفعل وسببه أن أفعل فعلاء موافق لأفعل فعلى في اللفظ فأرادوا أن يفرقوا بينهما في الجمع فجعلوا
أفعل فعلى بالواو والنون واستغنوا في جمع أفعل فعلاء فرقا بينهما فلذلك جاز في فعلى أفعل الفعليات
حملا على مذكره ولم يجز في فعلاء أفعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره ثم اعترض بالخضراوات
وأجاب عنها بغلبتها حتى لا يذكر الموصوف قبلها فصارت مثل صحراء فأجري مجراهما **قال**

فصل ولأفعل إذا كانت اسما مثالان واحد أفاعل نحو أجادل وللصفة ثلاثة أمثلة فعل فعلان أفاعل نحو
... ويجمع بأفاعل أفعل الذي مؤنثه فعلى ويجمع أيضا بالواو والنون قال الله تعالى بالأخسرين أعمالا وأما
... ولو يجت الأحاوصا فمنظور فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية **فصل**
فعالين نحو شياطين وكذلك فعلان وفعلان نحو سلاطين وسراحين وقد جاء سراح وصف...

وإذا كانت الألف خامسة لم يجمع إلا مصححا لأنه إذا كسر هو التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكره التكسير
في المؤنث أولى **قال** ولأفعل إذا كان اسما مثل واحد فأفعل الآخر **قال الشيخ** وللصفة ثلاثة أمثلة
جمع بين أمثلة الصفات وفعل وفعلان تختص بأفعل الذي مؤنثه فعلاء وأفاعل تختص بأفعل الذي للتفضيل
وهو الذي مؤنثه فعلى **وقوله** إنما يجمع بأفاعل أفعل الذي مؤنثه فعلى لا يكفي فإنه يجيء فعل وفعلان وهو
إنما مطلقان وليس كذلك وأفعل التفضيل يجمع أيضا بالواو والنون ودون أفعل الآخر وقد ذكر
ذلك ثم أورد قول الشاعر أتاني وعيد الحوص والبيت كالاعتراض على الفصل فإنه إن كان الحوص
صفة فليجمع على حوص وإن كان علما فليجمع على أحاوص فقال هو منظور فيه إلى الوصفية الأصلية فجمعها
فقيل حوص وإلى الاسمية العارضة بالعلمية فجمعها فقيل الأحاوص فهذا معنى قوله فمنظور فيه إلى جانبي
الاسمية والوصفية **وقوله** وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي إلى آخره حكم الملحق بالرباعي أن يجمع جمع
الرباعي كقولك جدول وجداول وحكم ما فيه زيادة غير مدة يكون بها مثالا للرباعي أن يجمع جمعه كأجدل
وأجادل **وقوله** غير مدة احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل وأشباهها فإن لها جمعا مخصوصا على
ما تقدم وحكم الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت في جمعه موضعا إلا أنه يقلب ياء إن لم يكن ياء
لانكسار ما قبلها كقولك سرداح وسراديح وما كان من الثلاثي ملحقا به فحكمه في الجمع كذلك كقولك قرواح
وقراويح وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقا لذلك المثال وإن لم يكن للإلحاق كمصباح
ومصابيح **وقوله** في هذا وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة غير مستقيم ولا فرق بين أن
يكون مدة أو غير مدة وبيان ذلك أن المدة لا يمكن أن يكون فيها إلا ثانية لأن الأول موضع حركة
والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركة والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه في الثبات
مع شوبه والخامس حرف الإعراب وهو موضع حركة فلم يبق إلا الثاني وإذا تعين لتعيين حرف المد واللين
فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك طومار وطوامير وديماس ودياميس وجاموس وجواميس وساباط وسوابيط فلا معنى للاحتراز
بقوله غير مدة لما ثبت أن المدة وغيرها سواء **قوله** ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده
بالتاء **قال الشيخ** هذا مختلف فيه فأكثر الناس على أنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع والذي يدل عليه أنه أوصف
وضمائره وإنما أنكر ذلك في الأشياء المخلوقة يعني التي سميت بذلك باعتبار خلقتها أصلية لا باعتبار
صنعة من الآدميين ثم أورد نحو سفين وأشباهها كحلي و[illegible] وعكس تمر وتمرة كمأة وكمء ... ما فيه
تاء الجمع وحذفت منه للمفرد فهو عكس تمرة **ثم قال** وقد يجيء الجمع مبنيا على غير واحده المستعمل نحو أراهط والأ...
أفاعل ليس من أبنية فعل وأباطيل ليس من أبنية فاعل وأحاديث ليس من أبنية فعيل والعاريض ليس من...

نسر والمحذوف يرد عند التكسير وذلك قولهم في جمع شفة واست وشاة وبريشاه واستاه وشياه وايد ومدى فصل والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتا نحو قولهم السرادقات وجمال سجلات وسبطرات ولم يقولوا جوالق حين قالوا جوالق وقد قالوا بوانات مع قولهم بون ملك

من ابنية واهال على فعال فزادوا فيه يا الالحاق فاعتلت كما اعتلت يا جوار فلذلك يجري مجراه وذلك مثله قال الله تعالى سيروا فيها ليالي والجبر في المذكر يا بعد الالف الثانية فدل على انها للالحاق والمكسر تقديره

قال ويجمع الجمع يعني انه قد يجمع لانه يطرد قياسه الكثير كثيرة في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتا وان كان الجمع لا يثبت الا بالسماع ثم ذكر من كل ذلك امثلة قال ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحده قال الشيخ هذا فيه خلاف والصحيح ان ما ذكر لانه جمع لا يثبت كونه صيغة جمع الا ذكر في جمعا فاما ابنيته نادرة استعمالها جمعا فلا يثبت كونها جموعا والذي يدل على انها ليست بجمع تصغيرها على صيغتها ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها قال ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد وطريقة السماع قال ويحمل الشي على غيره نحو قولهم مرضى وجرحى يعني فعلى وقياسه الا يجمع على فعلى وانما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار آفة اجرى مجراه فاجرى هلكى وشبهه مجرى مرضى وقوله حملت على فعلى وجرحى وعقرى ولدغى لانه هو الاول الذي يجمع على فعلى وقوله ايامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى وحبالى يريدان وجعا وحبطا جمع على فعالى تشبيها لفعل بفعلان لانهما يشتركان كثيرا كقولهم صدٍ وصديان وغرثٍ وغرثان وعطشٍ وعطشان ولما كان فعلان يجمع على فعالى حمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه مع مواقعه في معنى الآفة وايامى ويتامى حملا على وجاعى لتقارب ما بينهما من الوزن لان فعيلا وفعلا لا يفترقان فعلا الا بزيادة يا فحملا عليه مع مواقعتهما في كونها آفة والحروف ترد عند التكسير وما يمثل بالحروف التعريف لانه كثير وغيره نادر كقولهم سير ولم يجمع ايضا القليل النسا وفي اصناف الاسم المذكر والمؤنث قال صاحب الكتاب المذكر ما خلا من العلامات الثلث الى آخره قال الشيخ يعني ما خلا لفظا او تقديرا لانه سيبين ان المؤنث يكون مؤنثا لفظا وتقديرا فان لم يكن المذكر كذلك ويجي المؤنث المقدر مذكرا والتقدير مخصوص بالتا على ما سياتي والياء لا يكون للتانيث في الاسما الا في نحو هذا عند بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم ان هذي بكمالها صيغة موضوعة للتانيث كهذه وبعضهم يزيد في علامات التانيث الها موضع قولهم التا نظرا الى قولهم هذه فيقول اليا والالف والها وهذه التا ليست بها وان انقلبت ها في الوقف في اللغة الفصيحة ولذلك يقول الكوفيون ها التانيث لانه قد ثبت التلفظ بها تا في الوصل اجماعا وقلبها في الوقف ها انما كان فرقا بينهما وبين تا الفعل والوقف محل تغير وايضا فان تا الفعل للتانيث وهذه محمولة عليها فهي اذن تا قال والتانيث على ضربين حقيقي على ما فسره وغير حقيقي كتانيث الظلمة والنعل فيمثل بمؤنث بتا لفظية وتا مقدرة على ما سياتي ذكره ثم ذكر احكام الفعل

اذا

المذكر ما خلا من العلامات الثلث التا والالف والياء ... [illegible]

اذا نسب الى المؤنث عند تحديد الحقيقي على غيره والفعل اذا اسند الى ظاهر المؤنث فلا يخلو اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي فالحقيقي لا بد له من علامة التانيث وقع فصل او لم يقع الا في لغة رديئة وهو مع الفصل وشاهد قوله لقد ولد الاخيطل ام سوء وغير الحقيقي انت مخير في الفعل بين اثبات التا وتركها وقع فصل او لم يقع وقد جا القرآن بذلك كله وقول النحويين ان اثبات التا مع عدم الفصل احسن ليس بشيء لا جماع الجميع على قوله وجمع الشمس والقمر فاذا الامران مستويان واذا اسند الى الضمير المؤنث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة فتقول هند قامت والشمس طلعت اما في الحقيقي فواضح واما في غير الحقيقي فلا سوى منهما ان تا التانيث انما جي بها لتدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر نفسه يدل على التانيث فاستغني عنها وليس في الضمير ذلك فلم يستغن عنها الآخر هو انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون الفعل له اكثر من كونه ظاهرا مستقلا الآخر انه اذا تاخر علم انه فاعله برفعه واذا لم يتاخر وكان مضمرا وقد تقدم هو وغيره من المذكرات فلا يعلم اهو للمذكر او المؤنث الآخر هو انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فيجعل له لفظ يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل الحوارث في الاضمار عليه قوله ولا ارض ابقل ابقالها اما تاول بر ندان ارض بمعنى موضع فاجرى مجرى موضع قال والتا تثبت في اللفظ وتقدر الى آخره قال الشيخ يعني ان تا التانيث يكون الاسم مؤنثا بها تقديرا وانما حكم بذلك لما استمر الاثبات بها في كل مصغر بلا في نحو الهام او ما في لو لم تكن مرادة لم يجز الاتيان بها لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن ولما ثبت في الثلاثي علم ان الرباعي مثله وانما امتنع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التا مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي اوضح واما قوله ويظهر امرها بالاسناد فغير مستقيم لانه ان اراد ظهوران الاسم مؤنث فهذا يظهر باشيا كثيرة غير الاسناد من الصفة وعود الضماير وبعض الجموع وغير ذلك وان اراد يظهر امر التا في كونها مقدرة فغير مستقيم اذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك فكانه قصد الى ان التا في الاسما القياسية محمول على التا التي في الفعل فالتا التي في الفعل بالنظر الى الاصل فيها ولا تدل على التا التي في الاسما المؤنثة في الاصل لان التا في الاسما اصلها ان تكون في الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصفات في الموضع الذي تدخل في الافعال كقولك قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فلذلك قالوا حايض لما لم يقصدوا معنى الفعل فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا حايضة هذا وجه ذكر الاسناد في دلالته على التا في خصوصيته دون ما يدل على التانيث لان غيره وان دل على كونه

فصل والتا تثبت في اللفظ وتقدر ولا تحلو ... في ثلاثي كعين واذن ... في رباعي ... نحو ... الثلاثي ... بالاسناد وبالتصغير في الثلاثي بالاسناد د ملك

فصل ودخولها على وجوه ليفرق بين المذكر والمونث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة وهو الكثير الشايع ولتفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وانسانة وغلامة ورجلة وحمارة واسدة وبرذونة وهو قليل وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرة وشعيرة وضربة وقتلة وكلب لفة

مونثا ليست فيه ولا دلالة على كون المونث فيه تا مقدرة وانما خص التا بالتقدير دون الالف لانها التي تثبت ردها في اذن واذينة ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي ان يقدر قال ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمونث في الصفة الى اخره اكثر ما يدخل التا للفرق بين المذكر والمونث في الصفات كما ذكر وهو قياس الا في الابنية المستثناة واما في غيره فيحتاج فيه الى السماع وهو ثانية اوجه كما ذكر قال ويجمع هذه الاوجه انها تدخل للتانيث وشبه التانيث ففي الاول والثاني التفرقة وفي الثالث التفرقة او الوحدة وفي الرابع المبالغة وفي الخامس واضح والجمعية والنسبة والتعريب يعني انه كان اعجميا فيكون ولا دلالة على العجمة والتعويض يعني انه عوض عن اليا واليا مونثة قوله والكثير فيها ان تجي منفصلة يعني انه يقدر وجودها كعدمها في الاحكام التي تثبت الاسم قبلها وكون ما قبلها في حكم المتطرف في احكام الطرف وقوله وقل ان تبنى عليه الكلمة يعني يجعل معها كاحد اجزايها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه احكام الطرف ومن هذا القبيل قولهم غطاية وعباية في اليا وعلاوة وشقاوة في الواو وكان القياس ان يكون موضع اليا والواو همزة قال وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جمالة يعني ان هذه التا ليست لمعنى آخر غير ما تقدم ولكنها فيها اشتباه فان ضاربة وما كان ضاربة يصح جريه على كل جماعة صح ان يكون جمالة تجري على الجمع ايضا الا ان في جمالة الدلالة على الجمعية ما لا يجدن في ضاربة وبسبب كثرة استعمال الجمالة بحذف موصوفه ولم تكرر ضاربة واذكر ضاربة هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان مثله ومثل ذلك البصرية والكوفة وهذا الظهر في انه من باب ضارب وضاربة لانه ليس في الدلالة على الجمعية كجمالة لكونه دونه في الكثرة ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال الله تعالى فمنها ركوبهم وقرى ركوبتهم وهو موضع الاستشهاد وقد يقال حلوبة وحلوب فحلوبة للواحد وحلوب للجمع فليس هذا من باب الحلوبة المستغرقة لان تلك للجملة فهو من باب بغلة وهذه للفرد فهو من باب تمرة قال والبصريون في نحو طامث وحائض مذهبان الى الآخر قال الشيخ مذهب الخليل انه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فقياسه ان ياتي بغير تا كقولهم لابن وتامر اي ذو لبن وذو تمر اي ذلك منسوب اليهما فكذلك هذا على معنى حرف هو منسوب حتى يدخل التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقرر واذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد فيه المعنى بجرده منسوبا الى من قام به لم يوت بالتا فلذلك قال الخليل على معنى النسب يشير الى هذا وقال سيبويه انه متاول بانه انسان او شيء حائض وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى يقتضي حذف التا وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التا وانفاقهم على انه انما يكون

في الوصف كعلامة ونسابة وراوية وفروقة وملولة ولتاكيد التانيث كناقة ونعجة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة وصقورة وخؤولة وصياقلة وقشعمة وللدلالة على النسب كالمهالبة والاشعثية وللدلالة على التعريب كموازجة وجواربة وللتعويض كفرازنة وجحاجحة ويجمع هذه الاوجه انها تدخل للتانيث او شبه التانيث فصل والكثير فيها ان تجي منفصلة وقل ان تبنى عليه الكلمة ومن ذلك عباية وعظاية وعلاوة وشقاوة فصل وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة جمالة وكذلك البغالة وحمارة وشاربة وواردة وسابلة ومن ذلك البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال الله تعالى فمنها ركوبهم وقرى ركوبتهم واما حلوبة للواحد وحلوب للجمع فكتمرة وتمر

فصل وللبصريين في مثل حائض وطامث وطالق مذهبان فعند الخليل انه بمعنى النسب كلابن وتامر كانه قيل ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه انه متاول بانسان او شيء حائض كقولهم غلام ربعة ويفعة على تاويل نفس وسلعة وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة فاما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث تقول حائضة وطالقة الآن او غدا ومذهب الكوفيين بطلانه بجري القام على الناقة والجمل والعاشق على المرأة والرجل

في الصفة الثابتة دون الحادثة ودليل على صحة ما ذهب اليه الخليل انه لو كان المصحح تاويله بانه شيء لجرى في الحروف وغيره على سواء وقال الكوفيون انما ذلك لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر والتا انما للتفرقة فلا حاجة اليها وقد رد ذلك بامور احدها انه لو كان كذلك لوجب ان يقال امرأة ضامر كقولهم جمل ضامر ليحصل التفرقة وهذا الذي اشار اليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم الا ان يعمموا وهم انما عللوا نحو حائض وطامث والثاني انه لو كان كذلك لوجب ان يقال المرأة مرضع لانه لا اشتراك بينه وبين المذكر ولما قال المرأة مرضعة دل على فساد التعليل ولا يلزمهم ايضا الامرين احدهما انهم قد جعلوه مجرى الاموجبا ويجيز ان تقول مرضع كذلك الثاني انهم انما عللوا الواقع في كلام العرب من نحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم التعميم الثالث انه قيل لو كان ما ذكروه صحيحا لجاز ان تقول هند حائض لا لا مشاركة بينه وبين المذكر وهذا ايضا لا يلزمهم لانهم لم يعمموا في الاسما فضلا عن الافعال وان لم يرد عليهم بعض الاسما فلان لا يرد عليهم الافعال اولى قال ويستوي المذكر والمونث الخ قال الشيخ هذا الفصل راجع الى السماع واشتراطهم جريه على المونث قصدا الى الا يضاع في ذكره المونث ليحصل الفرق بينه وبين المونث بقرينة جريه عليه ثم قال وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيلا يحذف منه التا في المونث وهو بمعنى مفعول شبه به فعيل وان كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقد قيل ان قريبا همنا ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناها فالرحمة بمعنى الرحم والتذكرة في قوله تعالى فمن شاء ذكره بمعنى الذكر واما ملحفة جديد فالكوفيون يزعمون انه بمعنى مفعول وان جديدا بمعنى مجدود اي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد فيوهم انه جاء من جد فهو جديد وانما هو من جدد وليس بمرضي لان دعواهم ان جد الشي فرع على جدته فهو جديد لا دليل عليه قال وتانيث الجمع ليس بحقيقي سوا كان مفرده بتانيث حقيقي او لا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر عند الافراد وانت في الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك جرى التانيث والتذكير في حكمه على المونث غير الحقيقي واذا انسبت الى ضمير الجمع فان كان مذكرا يعقل اختص بضمير وعلامة لا يشركه غيره فيها وجاز ان تاتي معه بضمير المفرد المونث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل او مونث مطلقا كنت فيه بالخيار من ضمير المفرد المونث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات كما جرى في الافعال فتقول الرجال ضربوا وضربت ولا تقول ضربن والنسا والايام فعلت وفعلن ولا تقول فعلوا ويجري ايضا في الضماير وان لم يكن للفاعل

فصل ويستوي المذكر والمونث في فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم تقول هذه المرأة بين فلان وم زت بقتيلتهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وقالوا ملحفة جديد

فصل وتانيث الجمع ليس بحقيقي ولذلك اتسع فيما اسند اليه الحاق العلامة وتركها تقول فعل الرجال والمسلمات والايام وفعلت واما ضميره فتقول في الاناث والمسلمات فعلت وفعلن وكذلك الايام قال واذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت وعن ابي عثمان العرب تقول الاجذاع انكسرن لادنى العدد والجذوع انكسرت ويقال الجمر حلون وطمس هذه حلت وما ذلك بغض بالازب

تقول الرجال ضربتهم وضربتها والنساء والايام اكرمتهما واكرمتهن ولا تقول في الاول اكرمتهن ولا في الثاني
اكرمتهم وعن ابي عثمان الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمس عشرة خلت على سبيل
الاستحسان لا الوجوب ووجهه انك اذا قلت خمس خلون فاصله خمس ليال خلون فالليالي هي المقصودة
بالذكر فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع لنياسبهما واذا قلت خمس عشرة خلت فاصله ليلة فرجع الضمير
ليلة مفردا كما رجع الى الليالي جمعا لكونه المقصود ثم حملوا الجموع على تمييز الاعداد وان لم يكن نظرا
الى المعنى فقالوا الاجذاع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فيثبت على حاله مع تمييز الفاظ العدد وكانه
قلت ثلثة اجذاع او نحوها الى العشرة واذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد
فكانك قلت احد عشر جذعا او مائة جذع والف جذع فحمل على تمييز وجوده ما يكون تمييزا له **قال**
ونحو التمر والنخل يذكر ويؤنث فصيحة سماعية فمن ذكر فلان اللفظ مذكر ومن انث فلانه في المعنى
جملة ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في اللفظ المفرد من هذا الباب فيقال حمامة ودجاجة وشاة
للذكر والانثى ولم يعرفوا كراهية اللبس والجمع كما ذكره **قال** يونس اذا ارادوا ذلك يعني الدلالة على
الذكورية قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر فعلى هذا يجوز ان يكون قوله غنت الحمامة وان كانت ذكرا
لان فيها تانيثا لفظيا فيجوز اعتباره فقول من قال ان قوله تعالى قالت نملة يدل على ان النملة انثى
غير مستقيم لجواز ان يكون التانيث لما في لفظة نملة من التانيث والذي يدل على ذلك قولهم هذه حمامة
ذكر ولو كانت التانيث في قالت ليدل على ان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر والذي جوز
الاتيان باسم الاشارة المؤنث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوز الاتيان بعلامة التانيث
وان كان مذكرا وقد اورد على ذلك قال طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ به فيه وهذا الايراد وما
ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على
الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لمن هو ذكر فصار
التانيث نسيا منسيا فالحق المعنى وليس كذلك باب شاة ونحوها لما ذكرنا بعض الكوفيين يلزم جواز
هذه طلحة وقالت طلحة وان كان لمذكر وليس ذلك بشيء **قال** والابنية التي لحقتها الف التانيث
المقصورة على ضربين مختصة بها ومشتركة الى اخره يعني بالابنية الصيغة التي لحقتها الف التانيث
والالحاق ودون الالف لانك ان اخذت الالف بالابنية تعذر ان تكون مشتركة لان البناء الذي
فيه الف التانيث باعتبار الالف لا اشتراك فيه ابدا فدل ذلك على ان المراد البنية دون تقدير الالف
قوله ومشتركة وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد ان يكون فاعلا متعددا

متن ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية وقال منقعر ومؤنث ... لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع وقال يونس في ذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر ملا

متن والابنية التي لحقتها الف التانيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشتركة فمن المختصة فعلى وهي تجي على ثلثة اضرب اسما وصفة ومصدرا فالاسم على ضربين غير مصدر كالبهمى والحمى والرؤيا وحزوى ومصدر كالبشرى والرجعى والشفعى نحو خبلى وحبلى وربي ومنها فعلى وهي على ثلثة اضرب اسم كاجلى وذفرى وبردى وصفة نحو جمزى وبشكى ومرطى ومنها فعلى كشعبى وادبى

ومن المشتركة فعلى التي الفها للتانيث اربعة اضرب اسم غير مصدر كسلمى ورضوى ودعوى واسم معنى كالدعوى والرجوى والنجوى والتقوى ووصف مفرد كالظمأى والعطشى والسكرى وجمع كالجرحى والاسرى والتي الفها للالحاق نحو ارطى وعلقى لقولهم ارطاة وعلقاة ومنها فعلى فالتي الفها للتانيث منها اسم غير مصدر كالشيزى والدفلى وذفرى فيمن لم يصرف وجمع كالحجلى والظربى في جمع حجل والظربان ومصدر كالذكرى والتي للالحاق نحو اسم كمعزى وذفرى فيمن صرف كقولهم رجل كيصى وهو الذي يأكل وحده وعزهى عن ثعلب وسيبويه لم يثبته صفة الا مع التاء نحو عزهاة ملا

متعلقا بمشترك فيه والمشترك لا بد ان يكون متعلقا باشتراك متعدد فاذا قلت مشتركة بالكسر
وهو البناء فالبناء منزول لمشاركة بينه وبين غيره فتعذر ان يكون مشتركا واذا قلنا مشتركة فالمشترك فيه
في البناء الف التانيث والالحاق وهو متعدد وهما جميعا متعلقان بالابنية التي لحقتهما على سبيل الاشتراك
فان **قال** قائل المشتركة بالكسر هي الابنية وهي متعددة والمشترك فيه هما الالفان ولا يضر تعدد المشترك
فيه اذا ثبت تعدد المشترك على معنى الاشتراك **قيل** لا يستقيم فانه يؤدي في ذلك الى ان لا يكون مختصة
في الابنية لان فعلى وفعلى وفعلى مشتركة في الف التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه فان **قيل** المشتركة
هي الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة هي الابنية التي اشتركت في الف التانيث وحدها وسميت
مختصة لاختصاصها بالف التانيث **قيل** لا يستقيم لان كل واحد من الابنية يقال له مشترك مع
قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير مشترك لان المشترك لا يكون واحدا **قال** فمن المختصة فعلى
فعلى وفعلى لا تكون الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان يكون في الاصول مماثل لها لان
معنى الالحاق ان يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف
ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم تلك البنية المخصوصة وليس في الاصول مماثل لها فليس في الاصول
فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما الاخفش فلا ينتهض له هذا الدليل في فعلى لان عنده فعللا
فيحتاج الى دليل غيره فيقول لو كان فعلى للالحاق لجاء مصروفا ولم يصرف ولدل على انه للتانيث
قال ومن المشتركة فعلى فما ذكر في التانيث يدل على انها الف التانيث كونه غير مصروف وما
ذكر للالحاق ودل عليه صرفه او الحاق تاء التانيث لان تاء التانيث لا تلحق الف التانيث كما تقدم
ذلك واما ارطى فالفه للالحاق في الاكثر لقولهم اديم ماروط فلما حذفت الالف من مفعول دل على
زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل الف زائدة وقعت اخرا
وليست للتانيث فهي للالحاق الا ان يمنع مانع كما في نحو قبعثرى ويجوز ان يكون الفه اصلية و
يكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطي فحذف الهمزة من مفعول دل على زيادتها واثبات الياء
يدل على اصالتها وان جاء ارطى غير منصرف في النكرة فيجب ان يكون للتانيث واما علقى فيجوز ان
يكون الفه للالحاق لقولهم علقاة ولكونه منصرفا واما من قال علقى غير مصروف فالفه للتانيث
فلا يستقيم ان يقال انها اصل لما ثبت من ان الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول لا يكون
الا زائدة على ان منعهم الصرف في علقى يدل على زيادتها وان اصول الكلمة عين ولام وقاف فكل
ما يلفى فيهما محكوم بزيادتها ان لم يمنع مانع ومما اصله فالشيزى الف التانيث لانه لم يصرف ولو

كانت لغيره لصرف وكذلك الدفلى واما الذفرى فمن لم يصرف فهي كالشيزى ومن صرف فهي كمعزى
ومعزى لم يات الا منصرفا فالفه للالحاق لا غير **وقوله** وصفة هذا على راي غير سيبويه لان سيبويه
يقول فعلى لا يكون صفة الا مع التاء ولذلك ذكر صاحب الكتاب في آخر الفصل وقد اورد على سيبويه
قولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى وهو عند سيبويه فعلى لا فعلى وانما كسرت فاؤه لتسلم الياء لانه
من ضاز يضيز وحاك يحيك فلو لم يكسر لانقلبت الياء واوا وقلب الضمة كسرة اقرب لانه تغيير
حركة وذاك تغيير حرف واما من قال ضئزى بالهمز فلا يرد على سيبويه لانه لو كان فعلى لوجب ان
يقول ضوزى غاية ما يقال انه ابدل من الياء همزة على غير قياس وهو كثير **قال** والابنية التي
لحقتها ممدودة فعلاء وهي على ضربين الى آخره **قال الشيخ** هذه الابنية كلها مختصة اما بالف التانيث
واما بالف الالحاق ففعلاء وفعلاء مختصان بالالحاق وفاعلاء بالتانيث **قوله** وجمع نحو
اسم جمع لان فعلاء ليست من ابنية الجموع وعد اشياء منها وهي كذلك على مذهب الخليل وسيبويه
واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا اللام الى موضع فقالوا اشياء
الذي يدل على ذلك انهم قالوا في تصغيرها اشياء وفي جمعها اشاوى ولانه غير منصرف ولو كان
جمعا لشيء لم يخل اما ان يكون افعلاء كما يقول الكسائي او افعالا كما يقول الفراء والاخفش وان
اختلفا في مفرده فقال الفراء اصله شيء مخفف كما خفف هين وقال الاخفش بل شيء فعل وجمع على
افعلاء على غير قياس ولو كان افعالا كما قال الكسائي لانصرف لان افعالا منصرف باتفاق
وهو واضح وايضا فانه كسر على اشاوى وافعال لا يكسر على افاعل او افاعيل في كلامهم افعال واما
الفراء والاخفش فانه يبطل عليهم بانه في التصغير يقال فيه اشياء ولو كان افعلاء لكان جمع كثرة
وجمع الكثرة في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير وايضا فانه قد كسر على اشاوى
وافعلاء لا يكسر على افاعل ولا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث
وتصغيره على اشياء لانه اسم جمع لا جمع وجمعه على اشاوى لانه اسم على فعلاء وفعلاء يجمع على فعالى
كقولهم صحراء وصحارى فان قيل يلزم سيبويه انه قلب الهمزة الى موضع الفاء والقلب على خلاف القياس
كما ان منع الصرف على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذي ذكره فالجواب ان منع الصرف
في افعال حكم لا يعرف له نظير فلا يحمل عليه بخلاف القلب فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة فكان ارتكاب
ما هو من لغتهم اولى وايضا فانه يلزم الكسائي ايراده على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على
افاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى امر واحد واما الاخفش فانه يلزمه ثلاثة امور منها جمع فعل

فصل والابنية التي لحقتها ممدودة فعلاء
وهي على ضربين اسم وصفة والاسم على ثلثة
اضرب اسم جنس مفرد كالصحراء والبيداء
وجمع كالقصباء والطرفاء والحلفاء
والاشياء ومصدر كالسراء والضراء
والنعماء والباساء والصفة على ضربين
ما هو تانيث افعل وما ليس كذلك فالاول
نحو سوداء وبيضاء والثاني نحو امراة
حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء
والعوباء القوباء ونحو رحضاء ونفساء
وسيراء وسابياء وكبرياء وعاشوراء
وبروكاء وبراكاء وعقرباء وخنفساء
واصدقاء وكرماء وزمكاء واما
فعلاء وفعلاء كعلباء وحرباء
وسيساء وغوغاء وقوباء
فالفها للالحاق [illegible]

على افعلاء وهو خلاف القياس ومنها حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير المذكور واما الفراء فيلزمه
ثلاثة امور منها الاعراب لا لاجل ومنها جعل شيء اصله شيئ كهين ولو كان كهين لجاز فيه الاصل
كلفظ هين فالتزام التخفيف مع ان الاصل لما ذكره على خلاف القياس فظهر ان القول ما ذهب اليه الخليل
وسيبويه واما فعلاء وفعلاء فالفهما للالحاق لان فعلاء وفعلاء ليس من ابنيتهم الا ما جاء في قوباء
شاذا فعلباء وحرباء واضح وسيساء ان قيل لم لا يكون فيعالا بمثابة دهاس فيكون الياء زائدة
او فعلالا بمثابة الزلزال فيكون الياء اصلية والهمزة عن ياء هي لام حتى يكون مضاعفا كزلزال فالجواب
انك لو جعلت الياء زائدة لكانت الفاء والعين من جنس واحد وذلك بعيد فوجب ان يكون اصلية
واذا ثبت اصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء كزلزال لكان مصدرا لان ذلك مخصوص بالمصادر
وايضا فانه يكون جائزا فيه الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان يكون الهمزة زائدة وليست للتانيث
لما ذكرناه اولا فوجب الالحاق واما حواء فان قيل لم لا يكون فعالا كقولك ضراب فيكون الهمزة منقلبة
عن حرف اصلي او اصلية او فوعالا كقولهم طومار والجواب انه اسم لنبت يضرب لونه الى الحوة فالا
يرشد الى ان الهمزة ليست اصلية ولا يجوز ان يكون اصله فعالا من الحوة لان فعالا من ابنية الصفات
ولا يكون فوعالا من الحوة لان فوعالا فيها عينه واو ولم يات ولو اتى لوجب ان يكون غير مدغم فرقا
بين البابين كما فرقوا بين تفعل وتفوعل فقالوا تسوير وتسير فادغموا في تفعل ولم يدغموا في تفوعل
وهذا يتبين في افعال واما مزاء فوزنه فعلاء ايضا فان قلت لم لا يكون فعالا من المرية او من
المز وقلبت فيه الزاي ياء لاجل التضعيف فالجواب انه لا يستقيم ان يكون من المرية لان فعالا من ابنية
الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون مزي مقصورا غير مصروف فدل على ان العين
واللام زايان ولو كان من المرية لوجب ان يكون الياء اصلية ولا يستقيم ان يكون من المز
لما ذكرنا من ان فعالا من ابنية الصفات وايضا فان حروف التضعيف انما قلبت فيما قلب عند
جهة وههنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فعلاء فاما من قصر فلا يخلو اما ان يكون مع منع
الصرف او لا فان كان مع منع الصرف فهو فعلى من المز لا غير وان صرف لم يكن الفه الا عن اصل و
يكون وزنه فعل كرمى مشتقا اما من المرية وهو ضعيف لما ثبت من انه مشتق من المز
بدليل مزي غير مصروف وهو الاولى ان يكون فعلا مشتقا من المز وقلبت فيه الزاي
الثالثة ياء فانقلبت الفا فاصله مزز فان قيل لم لا تحكمون بزيادة الالف فيكون وزنه فعلى
ويدل على زيادتها ما ثبت من زيادتها في مزي غير مصروف وهذا القائل اذا قلنا انه من المز

فصل وإن كان في الاسم المصغر الاسم المتمكن إذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه وألحق ياء ساكنة ثالثة ولم يجاوز ثلاثة أمثلة فعيل وفعيعل وفعيعيل كفليس ودريهم ودنينير وما خالف المعهود فلعلة وذلك ثلاثة أشياء محقر أفعال كأجيمال وما في آخره ألف تأنيث كحبيلى وحميراء أو ألف ونون مضارعتان كسكيران

فأما إذا قلنا إنه من المزيد فأصل كيما واضحة فإن الحق أنه لا يمكن أن نقول فعلى إلا لو قلنا هو فعلى لوجب
أن يكون الألف للإلحاق فيجب أن يكون في الأصول فعلل وليس في الثلاثي على مذهب سيبويه نعم يلزم الأخفش
ذلك فيقول به وليس ببدع عنده من يثبت فعللا بل هو جار على قياس قوله **قال صاحب الكتاب**
ومن أصناف الاسم المصغر **وقال** الاسم المتمكن إذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه إلى آخره **قال الشيخ**
قوله الاسم المتمكن احتراز من الأسماء المبهمة فإن تصغيرها يخالف فيه ذلك كما سيأتي في آخره ولم
يجاوز ثلاثة أمثلة كأنه تم قصد والى أن يكون المعنى صيغ محصورة ليشمل الوزن **قوله** فعيل
وفعيعل وفعيعيل إنما نبه صورها لا اعتبار الحروف الأصول ولو اعتبر الحروف الأصول لأدى
إلى ذكر أكثر أبنية الأسماء في التصغير فلم يرع في الأصول الحركات الضمة ثم الفتحة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها
على اختلافه في الحركات والعدد **ثم قال** وما خالف إلى فعيل وفعيعل وذكر فعيلى وفعيلاء وأفعال
وفعيلان فإن قصد إلى أنه فعيل حقيقة فهو باطل كما تقدم وإن قصد إلى اعتبار الحركات والسكنات
على ما فسر فلا ينحصر لذلك لأن من الأوزان التي يثبت فيها ألف التأنيث والألف والنون كثيرة غير
هذه كقولك في عقربا عقيربا وفي خنفسا خنيفسا وفي زعفران زعيفران وفي عقربان عقيربان
وهذا لا ينحصر كثرة وكان الوجه أن يقول وما خالف إلى فعيعل وفعيعال وفعيعيل إنما يكون لأجل
ألف التأنيث المقصورة والممدودة والألف والنون اللتان لا تقلب إليهما ياء في الجمع المكسر والأفعال
أما المثلث الأول فكان يستغني عنها بأن يقول وما في آخره ألف تأنيث مقصورة من الثلاثي
أو ألف تأنيث ممدودة مطلقا أو ألف ونون زائدتان لا تقلب إليها ياء في التصغير فالاعتبار في
البنية بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلاء وفعيلان من باب فعيل ويكون فعيعلا وفعيعلاء وفعيعلان
وشبهه من باب فعيعل ولم يبق إلا أفعال فيحتاج إلى ذكره بخصوصيته وإنما جاءت المثلثة الأولى
مخالفة لصيغ التصغير تشبيها لألفي التأنيث في المثالين بتاء التأنيث وفي المثال الثالث بألفي التأنيث
في ترك الانقلاب فيها في الجمع ولذلك بقي ما قبلها مفتوحا في عدوله على فعيل وفعيعل كما تقدم وأما
المثال الرابع وهو ما جمع على أفعال فإنما خولف به محافظة على ألف الجمع كأنه تم قصد والى الفرق بين
حرف الجمع وحرف الأفراد فلو صغرت أغلام لقلت أغيلم ولو صغرت أعلاما لقلت أعيلام فلولا
بقاء الألف لوقع اللبس في جمع القلة عند المحافظة عليهما لأنهما لا يكون قبلها إلا فتحة **ثم قال** وإذا صغر
الاسم الثلاثي والرباعي في الأمثلة ولذلك ذكر تصغير الخماسي وفي تصغيره ثلاثة أوجه أحدها وهو
الأجود أن يحذف الخامس كما ثبت في التكسير وعلته ما ذكرها سيبويه وهو واضح والثاني أن يحذف

ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي والخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه فإن صغر قيل في فرزدق فريزد وفي جحمرش جحيمر ومنهم من قال فريزق وجحيرش بحذف الميم لأنها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء والأول أوجه قال سيبويه لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما حذف الذي ارتدع عنده م

وقال الأخفش سمعت من يقول سفيرجل فتحقر كما التصغير والتكسير من واد واحد **فصل** وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال فعيل وهو على ثلاثة أضرب ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه تقول في عدة وشية وكل وخذ اسمين وعيدة ووشية وأكيل وأخيذ وفي مذ وسل اسمين وثبة منيذ وسويل وثبية وفي دم وشفة وحر وفل وفم وذي دمي وشفيهة وحريح وفلين وفويه م

ما كان من حروف الزوائد في الجنس أو في الشبه كحذف الميم والدال على ما ذكر والثالث أن يبقي حروفه كلها
فتقول سفيرجل كما ذكره عن الأخفش **قال** والتصغير والتكسير من واد واحد يريد أنه في المعنى شيء حتى
أنه تم قصد والى معنى زائد في الاسم غير مغير واصغير تقليل يؤذن بذلك ولذلك حملوا عليه في
رد الأشياء إلى أصولها وفي امتناعهم من تصغير الخماسي في الشعر كما امتنعوا من التكسير **قال** وكل اسم على
حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله **قال الشيخ** الاسم الذي بقي من حروفه الأصول حرفان إما أن يكون من
غير زيادة فيه أو مع زيادة فالأول هو الفصل الأول وحكمه أن يرد إليه ما حذف منه ليتم بناء فعيل إذ لا يمكن إلا
برده لأنك لو لم ترده لوقعت ياء التصغير آخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغير الياء لأجل تعاقب
حركات الإعراب ثم مثل بما حذف فاؤه أو عينه أو لامه بتمثيل واضح وإن كانت فيه زيادة فلا يخلو إما
أن يكون مما يمكن جعل الاسم على فعيل بها أو لا فالأول هو الفصل الثاني وحكمه أن يستغني بالزيادة عن
حرف الأصل المحذوف لإمكان صيغة فعيل بها فيقال في ميت وزنه فيعل ميت فيحصل الصيغة المطلوبة
فلا حاجة إلى رد الأصل وكذلك تقول في تصغير هار وهائر أما أن يكون أصله فعل هور أو فاعل هائر
أو هاو ثم مقلوب فيكون مثل قاض ولا يمكن الأول لهما لأنه أثبت محذوفا منه حرف أصلي ولا يمكن أن
يكون مقلوبا لأن حكم مثل قاض أن يكون الياء فيه كالثابتة أو حذفها العارض كقولك رأيت قويضيا فتعين
أن يكون فاعلا حذفت عينه فإذا صغرته قلت هوير واستغنيت بالزيادة وناس مشتق من الأناس
فاؤه محذوفة فإذا صغر قيل نويس واستغني بالزيادة **ثم قال** ولو رد والم يكن على هذه الصيغ
المذكورة ولوجب أن يقال في ميت مييت لأنك كذلك تصغر ميتا ويقال في هار هوير وقد وقع في
النسخة هوير وليس بجيد لأن قياس اسم الفاعل من مثل قال وقاول وهار أن يقال قويل وقويم فكذلك
هوير وقد اعتذر بأن هار محذوف منه الواو وقبلها همزة استثقالا وبقاء الهمزة في التصغير فرع على
التكسير فإذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر ألا ترى أنهم يقولون في تصغير اسم الفاعل من صير وعور
صويئر وعوير لأنهم لم يقولوا صائر وعاير فدل على ما ذكرناه وإذا لم ينقلب همزة في هار لم ينقلب همزة
في هوير وليس بجيد وإن لم يمكن جعل الاسم على فعيل بها فهو قسمان أحدهما أن تكون الزيادة همزة
وصل أو تاء التأنيث هي عوض عن اللام وهو الفصل الثالث وبيان أنه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزيادة
أنك لو بنيت فعيلا من اسم وابن بالزيادة لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها فانتفت في الدرج إما أن
تحذفها فتخل بفعيل وإما أن تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها وفي الابتداء
يستغنى عنها بتحريك ما بعدها ولو بنيت فعيلا من أخت وبنت وهنت لاعترضت تاء التأنيث

فصل وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقر لم يرد إلى أصله كقولهم في ميت وهار وناس ميت وهوير ونويس ولو رد لقيل مييت وهويئر وأنيس **فصل** وتقول في اسم وابن واست وبني فترد اللام الذاهبة وتستغني بتحريك اللام عن الهمزة وفي أخت وبنت وهنت أخية وبنية وهنية ترد اللام وتؤنث بالتاء اللاحقة م

في تاء فعيل وهي في حكم كلمة أخرى بدليل قولهم شُفَيّمة ونظائرها وإذا لم تعتدّ بها لم يبق الاسم على فعيل
فإذا صغّرت مثل هذا القبيل وجب الرد كما في الفصل الأول إلا أنك مهما تحذف همزة الوصل استغناء
عنها لوجوب تحرك الفاء، ولا تحذف التاء، لأن المعنى الذي أتي بها له باقٍ إلا أنك لا تجعل حكمها حكم
التي كانت في آخر لم وجه لأن التعويض برد المحذوف ولكن تجعلها تاء تأنيث مثلها في قائمة لأنها في آخر
موضوع وتأنيث فثبت لها بالعوضية حكم فإذا رددت المحذوف زالت العوضية وزال حكمها فلذلك
تقف عليها هاءً، وتكتبها هاءً، وتحرك ما قبلها وهذه أحكام غير العوض وهو الذي أراد بقوله وتذهب
بالتاء اللاحقة **ثم قال** والبدل على ضربين لازم وغير لازم إلى آخره **قال الشيخ** الاسم الذي يصغر
لا يخلو إما أن يكون حروفه لم تغير أو غيرت والثاني هو هذا الفصل وهو ينقسم إلى قسمين تغير سماه
لازمًا وتغير غير لازم وقد فسر بعض الناس البدل اللازم بأنه الذي يلزم المصغر والمكبر وغير اللازم بأنه
الذي يلزم المكبر دون المصغر وليس بمستقيم لأن غرضنا أن نعرف كونه لازمًا قبل تصغيره لنبقيه
أو نرده إلى الأصل فالأولى أن يقال البدل اللازم كل ما كانت علة البدل فيه ثابتة في المكبر والمصغر وغير
اللازم كل ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر بيانه أنك إذا أردت أن تصغر ميزانًا فإنك تعلم
أن الواو انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتعلم أن المصغر بضم أوله ويفتح ثانيه فيزول الأمران
جميعًا فإذًا العلة المقتضية للبدل في المكبر منتفية في المصغر فرده إذن إلى الأصل فتقول مويزين وإذا
أردت أن تصغر متعدًا أو متسرًا وأصله موتعد وميتسر فتعلم أن الواو والياء قلبت تاء لكونهما
ساكنتين مع تاء الافتعال طلبًا للتخفيف وعند تصغير مفتعل تحذف تاء الافتعال ويتحرك الأول بالضم
والثاني بالفتح فتزول العلة التي من أجلها قلبت تاء فهي غير لازمة فترد إلى أصلها فلذلك قلت مويعد ومييسر
وفي باب وناب قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير بضم الأول فتذهب العلة
فهو إذن غير لازم فيرد إلى الأصل وقيل كذلك ومثال البدل اللازم كقولك في قائل قويئل إذ العلة في
الإعلال في اسم الفاعل أنه تام يجري على الفعل صغر أو كبر فلذلك قيل قويئل كما قيل قائل وقد تنوهمت
الواو في قائل إنما قلبت همزة لوقوعها بعد ألف وليس يجب بما ثبت عنه من حكم المصغر ولو كانت تلك
العلة لوجب أن يقال قويل ومن ذلك تراث وتخمة وأدد لأن العلة في قلب الواو كونها مضمومة
وهذه في التصغير مضمومة فيجب أن تبقى وأما في تصغير عيد أعيادًا وبيانه هو أن عيدًا اشتق
من عاد يعود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل قيل وفي التصغير تزول هذه العلة فكان
يجب أن يقال عويد كما يقال قويل وأجاب بأن هذا القياس خولف لغرض آخر وهو ألا يلتبس المصغر بمصغر

فصل والبدل غير اللازم يرد إلى أصله كما يرد في التكسير فتقول في ميزان مويزين وفي متعد ومتسر مويعد ومييسر وفي قيل وباب وناب قويل وبويب ونييب وأما البدل اللازم فلا يرد إلى أصله فتقول في قائل قويئل وفي تخمة تخيمة وكذلك تاء تراث وهمزة أدد وتقول في عيد عييد لقولهم أعياد
متن

فصل والواو إذا وقعت ثالثة وسطًا كأسود وجدول فالوجهان أُسَيِّد وجُدَيِّل ومنهم من يظهر فيقول أُسَيْوِد وجُدَيْوِل وكل واو وقعت لامًا صحت أو اعتلت فإنها تنقلب ياء كقولك غُزَيّة ورُضَيّا وعُشَيّا وعُصَيّة في غزوة ورضوى وعشواء وعصا
متن

الجمع المكسر وهم يقولون أعياد بالياء وكان القياس أعواد بالواو ولكنهم خالفوا القياس ليفرقوا بين جمع عود
وجمع عيد فلذلك خالفوا القياس ولو قال في عيد إنما قالوا عييد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان أقرب
قال والواو إذا وقعت ثالثة وسطًا كأسود وجدول إلى آخره **قال الشيخ** أما من قال أسيّد فهو
قياس العربية لأنه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون كما في سيّد ولذلك كان الفصيح وأما
من قال أسيود فكأنه راعى فيه أمرين أحدهما رعاية البنية كما في قولك سويد ليفرق بينه وبين سيّد
إذ لو أدغم لالتبس والآخر أن ياء التصغير تأتي عارضة والعارض لا اعتداد به ألا ترى أنهم يقولون قالوا
يا قوم ولا يدغمون ونادوا يا مالك لعروض مجيء الياء بعد الواو بخلاف ما كان مجيئهما أصلًا في بنية الكلم
قال وكل واو وقعت لامًا صحت أو اعتلت فإنها تنقلب ياء لأنها إن كانت ثالثة اجتمعت مع ياء
التصغير فتنقلب ياء سواء كانت صحيحة أو معتلة فالصحيحة كنحو عُرَيّة والمعتلة كنحو عصا لأن ياء التصغير إذا
وقعت قبل لام لأن ذلك المعنى الذي من أجله قلبت الواو ألفًا قد زال إلى أصلها لأنه بدل غير لازم كما تقدم
في فصل البدل وإن كانت رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء صحيحة في المكبر أو
معتلة كقولك في ترقوة ترقيّة وفي شقا شقيّ **قال** وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الأخيرة
إلى آخره وإنما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات وليس هذا حرفًا إعرابًا بمنزلته في قاض ولكنه حذف
اعتباطًا للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربًا بالحركات الثلاث كإعراب يد ألا ترى أنك تقول هذا عطيّ
ورأيت عطيًا ومررت بعطيّ ولو كان كقاض لقلت هذا عطيٍ ومررت بعطيٍ ورأيت عطييًا كما قالوا
أبو عمرو في أحيّ على ما سيأتي فأما عطاء فقياس تصغيره عطيّ لأنه ردت الهمزة إلى أصلها لزوال علة قلبها
همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة تخفيفًا وإداوة مثله
لأن أصله إداوة كما تقول رسيلة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياءات وغاوية
أصلها في التصغير غويوية قلبت الواو ياء كما فعل في سيّد وميّت فصارت غوييّة فاجتمع ثلاث ياءات
فحذفت الأخيرة تخفيفًا ومعاوية مثل غاوية لأنك تحذف الألف لأنها زائدة خامسة مع الميم فهي أحق
بالحذف على ما سيأتي فقياس تصغيره معيوية ثم فعل ما تقدم وقياس من قال أسيود ورأيت أحيوي
أن يقول معيويّة لأنها ثالثة ولم تجتمع عنده ياءات وكذلك ما أشبهه وأحوى قياسه أن يقول
أحيوٍ لأنه من الحوّة فانقلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما تقدم
فصار أحييّ فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة على القياس المتقدم ثم منعت من منع الصرف نظرًا
إلى أن التصغير في صيغة أفعل كالمحقق الأزهري أنك تمنع صرف أشر وأسيد وإن تغيرت صيغة أفعل

فصل وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الأخيرة وصار المصغر على مثال فعيل كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية وأحوى عطيّ وأديّة وغُويّة ومعيّة وأحيّ غير منصرف وكان عيسى بن عمر يصرفه وكان أبو عمرو يقول أحيّ ومن قال أسيود قال أحيو
متن

فكذلك ههنا ومنهم من نظر الى ان الحذف ههنا ليس كالحذف في قاضٍ فيكون مراداً فيكون الكلمة كانها لم
هذه البنية قد خرجت عن صيغة افعل وكذلك اذا صغر احوى تصغير ترخيم قيل حُيَيٌّ على وزن فُعَيْلٍ بلا حذف في
لانتفاء صيغة افعل وان كانت في التقدير عليه فكانهم فرقوا بين ما التغيير فيه لاعلال موجب فيكون الامر
واردا مثله في اسيّدٍ وبين ما التغيير فيه ليس لاعلال موجب فلا يكون الاصل مرادا مثله في حُمَيِّرٍ والاول مذهب
سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر واما من قال احيّ فوهم محض لان اصله كما تقدم احيوي فقد اجتمع
ثلاث ياءات فوجب حذف الاخيرة كما في عطيّ فان قال حذفها ههنا حذف الاعلال وقال احيّ في
الرفع ومررت باحيّ ورايت احيّ وجب عليه في جميع الباب ان يقول هذا عطيّ ومررت بعطيّ ورايت
عطيّا ولا قائل به اذ لا فرق بين المسائل فعلم ان ذلك توهم اذ التسوية معلومة واما من قال اُسَيْوِد
فقياسه ان يقول احيوٍ كما في الرفع والجر ورايت احيويَ في النصب واصله احيويٌ فاعلّ كما اعلّ افيعل
فقال احيوٍ كما يقال افيعل ولم يجتمع ياءات فتحذف ولذلك قلنا ان قياس الباب عنده ان يقول معيّيٍ
وشبهه على ما تقدم اذ لم يجتمع ياءات على مذهبه **قال** وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون
ظاهرة او مقدرة الى اخره **قال الشيخ** انما ظهرت التاء في تصغير الثلاثي المؤنث لانه لما كان معنى التصغير
وتاء التانيث قياسها ان تلحق صفة المؤنث الحقت بالمؤنث وان لم يكن في مكبره ولم تثبت في الرباعي
استثقالا لكثرة حروفه فكان الرابع عوضا منها واما الالف فان كانت مقصورة وهي رابعة ثبتت
لخفة الاسم وان كان اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فتقول في جحجبى جحيجب وفي حولايا حويلي
وحويل فاما حويلي فانك لما حذفت الف التانيث بقي حولاي على خمسة احرف وقبل آخره حرف
لين فثبت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها فتدغم في الياء الاخيرة فيصير حويليّ وحكم
هذا الاسم وغيره الصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف تانيث واما من قال
حويل وكذلك وقع في الاصل فانه اما ان يكون حذف الاول لما رايتهما ثم صغر فقال حويلي ثم اعل
الياء كما فعل بياء قاضٍ واما ان يكون صغره اولا على حويليّ ثم خفف الياء كما تخفف ياء صحاريّ
فيقال صحارٍ فتعلّ كما اعتلت ياء صحارٍ وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا ثلاثيا كان الاسم او
غيره وانما تثبت لانها زادت على حرف فاشبهت كلمة اخرى فتثبت كما تثبت بك في بعلبك
فان قيل فلم لم تحذف تاء التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الخماسي او تثبت الف التانيث
كما تثبت التاء قيل الف التانيث مع الاسم كالجزء منه لانها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التانيث
فانها تقدر كالمنفصلة فاشبهت الحروف من بنية الكلمة فحذفت كما تحذف وتثبت رابعة لانها

فصل وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء فعيعيل وجب تقريرها وابدالها ياء ان لم تكنها وذلك كـ...
وقنديل ... وكردوس ... وان كانت في اسم ثلاث زوائد ... الفائدة وحذفت اختها فتقول في منطلق ومغتلم ومضارب ومقدم ... مطيليق ومغيليم

لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك الف التانيث **قال** وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء
فعيعيل وجب تقريرها وابدالها ياء الى اخره **قال الشيخ** لانها لا تخرج عن ابنية التصغير اذ الاسم يصغر
على فعيعيل وقوله وجب تقريرها يعني ابقاؤها مدة وقوله وابدالها ياء ان لم تكنها يعني ان لم تكن ياء
لانها تنكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة **قوله** وان كان في اسم ثلاث
زيادات لينت احداها ابقيت اذهبهما في الفائدة وحذفت اختها اي ابقيت احدهما الذي
هي قبل الاخر ابقيت اذهبهما في الفائدة اي اقواها وفي الدلالة على المعنى الاصلي وحذفت الاضعف
فكل اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة فانك تبقي الميم وتحذف الاخرى لان الميم موضوعة لبناء
اسم الفاعل او المفعول وهو المقصود بالصيغة والزيادة الاخرى انما هي لما يعتوره من معان اخر فكانت
اضعف في الدلالة على المقصود فوجب ابقاؤها وحذف اختها فلذلك تقول في منطلق ومشبهه مطيلق وان
تساوتا كانت مخيرا وتساويهما بان لا يكون لاحدهما قوة في الدلالة على المقصود فتكون مخيرا في
حذف ايتهما شئت على ما مثّل **قال** وان كن ثلاثا وافضل احداهن حذفت اختاها على ما تقدم واما
الرباعي فيحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة لانه لا يمكن ابقاء اكثر من اربعة احرف اصول
فلا مقابلة بينه وبين الزوائد فالزوائد بالحذف اولى فاذا صغرت مقرطسا قلت قريطس اذ لا يمكن
بقاء شيء من الزوائد لذهاب صيغة التصغير ببقائها الا ان يكون مدة قبل الاخر فانها تثبت كما تقدم في
اول الفصل لبقاء صيغة التصغير معها وهو قوله ما خلا المدة الموصوفة **قال** ويجوز التعويض وتركه
فيما يحذف من هذه الزوائد التعويض انما يكون فيما حذف منه ثم هو على ضربين ضرب موضع التعويض
مشتغل بما ينافي حرف التعويض وضرب موضع التعويض خال فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا كما قيل
في تصغير احرنجام حريجيم فلا يمكن فيه هذا التعويض والضرب الثاني نحو قولك في منطلق مطيلق فهذا يمكن
فيه التعويض مطيليق **قوله** وجمع القلة يحقر على بنائه الجمع على ضربين جمع كثرة وجمع قلة على ما تقدم في
الجموع فجمع القلة حكمه في التصغير حكم المفرد يصغر كما يصغر الا ان الافعال يحافظ عليها كما تقدم واما جمع
الكثرة فلا يحقر على صيغته لانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل كرهوا ان يجمعوا بينه وبين صيغة التكثير
فعدلوا الى احد امرين الى جمع القلة ان كان له جمع قلة او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون او الالف والتاء
على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا فانت بالخيار ان شئت اخذت جمع قلته وهو غلمة وصغرته
فقلت غليمة وان شئت صغرت المفرد ثم جمعته فقلت غليمون فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى
المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقد جمع القلة في الشسع واما جمع غلام بالواو والنون ورجل كغلام

فصل ومن المصغرات ما جاء على غير واحده كانيسيان ورويجل واتيك مغيربان الشمس وعشيانا وعشيشية ومنه قولهم اغيلمة واصيبية في صبية وغلمة فصل وقد يحقر الشئ لدنوه من الشئ وليس مثله كقولهم هو اصيغر منك [illegible] ان تقلل الذي بينهما [illegible] لم يبلغ السواد وتقول العرب اخذت منه مثيلا يا ومثيل يا

في التصغير لانه فيه معنى الصفة وقيل التصغير ليس فيه معنى الصفة لما ذكرنا في دخول تاء التانيث في مؤنثه
في نحو اذن مصغرا وانشاهما فيه حكما وحكم اسماء الجموع حكم الاحاد لان ذلك المعنى مستفاد من الفاظ
المفردات فلا معنى للعدول عنها وقد جاء في بعض الاسماء تصغير على خلاف القياس على ما ذكره وحكاه السماع
في انيسيان زادوا يا بعد السين وفي عشيانا زادوا الفا ونونا وفي عشيشية ابدلوا من الياء شينا
وردوا الياء التي كان قياسها ان تحذف لاجتماع الياءات وفي اغيلمة واصيبية زادوا الهمزة قال
وقد يحقر الشئ لدنوه من الشئ وليس مثله وقد تقرر ان التصغير يدل على ان الشئ عندهم مستصغر وقد جاء
قليلا على معنى قرب الشئ من الشئ مثاله قولهم هو اصيغر منك لا يستقيم ان يقال ان المراد انه صغير لان
لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصدوا الى ان المدة
التي بينهما قريبة وكذلك ما شاكل قال وتصغير الفعل ليس بقياس وانما جاء في الفاظ يسيرة محفوظة
لان معنى التصغير الوصفية بالصغر والحقارة والفعل لا يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر من ذلك
الى الفعل كما فسر قال ومن الاسماء ما جرى مصغرا الى آخره يريد انه في الاصل وضع مصغرا كانهم
في اصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل من جميل وكعيت اسمان لطائرين
وكميت صفة للفرس فاذا جمعوا رجعوا الى المكبر المقدر لانه ليس المصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيت
جملان وكعتان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكعت لان فعلان جمعه وقالوا كمت فدل على
ان مكبره في التقدير اكمت لان فعلا جمعه وايضا فان كميت من صفات الالوان فهو من باب احمر وكمت
فقياس مكبره بهذا الوجه يعلم انه افعل قال والاسماء المركبة يحقر الصدر منها ولا يعتد بالكلمة الثانية
كما لا يعتد بتاء التانيث ولا يحذف كما لا تحذف تاء التانيث وهو ههنا اجدر لقوة الالتباس بتحقير
غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتاء التانيث وتحقير الترخيم ان تحذف كل شئ زيد في بنات
الثلاثة والاربعة الى آخره قال هذا باب على حياله في التصغير سهل وهو ان تحذف الزوائد كلها
وتصغر الاسم وسمي تصغير الترخيم لما فيه من الحذف لان الترخيم في التثقيل يقال صوت رخيم اذا
لم يكن قويا ومنه سمي الترخيم وليس تصغير الترخيم معناه انك اضفت الى الترخيم الذي هو حذف الاخر
وانما اراد حذف الزوائد على ما فسره قال ومن الاسماء ما لا يصغر ثم ذكر اسماء كثيرة الاستعمال
لم توجد في كلامهم الا مكبرة فدل ذلك على ان تصغيرها مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول
اذا اعملتهما المزيدات في كلامهم تصغيره كراهة لاجتماع العمل والتصغير لانه قوي شبه الفعل فيه قال
والاسماء المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها يعني اسماء الاشارة والموصولات وخولف الابدا

فصل وتصغير الفعل ليس بقياس ومن قولهم ما اميلحه قال الخليل انما يعنون الذي تصفه بالملح كانك قلت زيد مليح شبهوه بالشئ الذي تلفظ به وانت تعني شيئا آخر كقولك بنو فلان يطأهم الطريق ويصيد عليه يومان

فصل ومن الاسماء ما جرى مصغرا وترك تكبيره لانه عندهم مستصغر وذلك كجميل وكعيت وكميت وقالوا جملان وكعتان وكمت فجاؤوا بالجمع على المكبر كانه جمع جمل وكعت واكمت

فصل والاسماء المركبة يحقر الصدر منها فيقال بعيلبك وحضيرموت وخميسة عشر وثنيا عشر فصل وتحقير الترخيم ان يحذف كل شئ زيد في بنات الثلاثة والاربعة حتى يصير الاسم على حروفه الاصول ثم يصغر فيقول في حارث حريث وفي اسود سويد وفي حمد حميد وفي مقعنسس قعيس وفي قرطاس قريطس فصل ومن الاسماء ما لا يصغر كالضمائر واين ومتى وحيث وعند ومع وغير وحسب ومن وما وامس وغدا واول من امس والبارحة وايام الاسبوع والاسم الذي بمنزلة الفعل لا تقول هو ضويرب زيدا

فصل والاسماء المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها فترك اوائلها غير مضمومة والحقت باواخرها الفات فقالوا في ذا وتا ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا وفي الذين واللاتي اللذيون واللتيات

من اوائل الاسم باسمائها غير متمكنة وقوله الحقت باواخرها الفات فيما سوى هؤلاء فان الالف لحقته قبل
آخره وفيما سوى المثنى والجموع فانك تقول في اللذان اللذيان وفي الذين اللذيون ولا الف في ذلك
فان زعمت ان الالف في اللذيان واللتيان سقطت لالتقاء الساكنين فرووا بقولهم اللذيون بضم
الياء واذا كانت الالف مرادة لوجب ان يقال اللذيون فان ثبت اللذيون كان الانفصال مستقيما
وكان ينبغي ان يقول ويزيد قبل آخرها ياء التصغير لانه لا بد منها قال ومن اصناف الاسم المنسوب
قال الشيخ حده بما ذكره وظاهره غير مستقيم وهو في الحقيقة مستقيم فاما ظاهره فانه يقال لا يخلو
اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة للنسبة
اليه والمنسوب لم يلحق الياء علامة للنسبة اليه اذ ليس منسوبا وان حد المنسوب اليه كان غير مستقيم
لان النسوب بالمنسوب فكيف يحد غيره ما يوجب له وهو في الحقيقة لم يحد الا المنسوب وقوله هو الاسم
يريد الاسم قبل الالحاق ثم قال الملحق باخره ياء مشددة علامة للنسبة اليه يعني الى الاسم قبل الحاق
الياء والاسم الذي الحقت باخره ياء مشددة علامة للنسبة اليه هو المنسوب واما الاشكال من جهة
الضمير في قوله اليه فمن جعل الضمير راجعا الى الاسم الذي الحقت باخره جاء فاسدا ومن جعل ضمير الاسم
باعتبار الحاق الياء جاء مستقيما وهو الذي قصده وتشبيهها بتاء التانيث في انها تكون للنسب
المحقق ولمجرد اللفظ وفي انها تكون للفرق كما تكون التاء وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك
النسب يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤنثا في المعنى باذائه ذكر من الحيوان على ما تقدم وغير
الحقيقي ما جرى في اللفظ فقط كقولهم ظلمة وصرة وشبهه وكذلك النسب منه ما كان منسوبا حقيقة كقولهم
دمشقي ومصري وهو الكثير الشائع ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك كرسي ان ليس كرسي
منسوبا من حيث المعنى كما ان ظلمة ليس مؤنثا من حيث المعنى قال والنسبة مما طرق الى الاسم
تغيرات شتى لانه غيره من مدلول الى مدلول آخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم البلد وقولك
دمشقي للرجل المنسوب اليه وغيره من حال الى حال لانه كان عريا عن الياءين فصار بهما وكان اعرابه
على ما قبلها فصار على آخرها قال وحذفهم التاء في النسب واجب لانهم لو اثبتوها لفسد المعنى الا
ترى انك اذا نسبت رجلا الى الضاربة فالرجل هو الاسم الذي فيه ياء النسب فلو بقيت فيه تاء
التانيث لكنت مؤنثا لمذكر الثاني انه كان يؤدي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت مؤنثا الى مؤنث
فتقول اذا نسبت امرأة الى طلحة طلحتية والثالث انه يؤدي الى ان يكون تاء التانيث وسطا قال
والنون في التثنية والجمع ينبغي ان يكون علامة التثنية والجمع ونونهما لان ذلك يحذف مع النون

فصل ومن اصناف الاسم المنسوب وهو الاسم الملحق باخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة اليه كما الحقت التاء علامة للتانيث وذلك كهاشمي وبصري وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب فالحقيقي ما كان مؤثرا في المعنى وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب نحو كرسي وبردي وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذلك الياء نحو روم ورومي ومجوسي ومجوس والنسبة مما طرق على الاسم التغييرات شتى لانتقاله بها من معنى الى معنى ومن حال الى حال والتغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدول عن ذلك

فصل فمن الجارية على كلامهم حذفهم التاء ونون التثنية والجمع كقولهم بصري وهندي وزيدي في البصرة والهندان والزيدون اسمين

ومن ثمّ قالوا قُرَشيّ ونُصَيبيّ ويَبْرِيّ فيمن جعل الاعراب قبل النون ومن جعله معتقب الاعراب قال قِنَّسريّ
وقد جاء مثل ذلك في التثنية قالوا خليلانيّ وجاء في خليلان اسم رجل وعلى هذا قوله الا يا ديار
الحيّ بالسبعان **فصل** ونقول في نمر وشقرة والدئل ونحوها مما كسرت عينه نَمَريّ وشَقَريّ

فتحذف النون ويقرّ ما قبلها وانما حذفت علامة التثنية لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فيقع
الزيادة ضايعة فلا حاجة اليها وكل ما ذكرنا في التثنية فهو جارٍ في المثنّى والجمع فيكون اربعة
اوجه فاذا سمّيت بالمثنى والجمع الصحيح فلا تخلو اما ان تعربه اعراب المفردات او تجريه في الاعراب
على حكم ما كان عليه فعلى الاول تثبتهما لانك اخرجتهما عن صورتهما في احكامهما التي كانت لها فكانّها الف
ونون لغير التثنية كما في عمران وعلى الثاني تحذفهما كما قبل التسمية لان احكام علامة التثنية والجمع باقية فيهما
فاجريت بعد التسمية مجراها قبلها فتقول على الاول قنّسريّ وعلى الثاني قنّسريّ وكذلك نصيبيّ ويبريّ
وكذلك زيديّ وزيدانيّ وخليليّ وخليلانيّ وسبعيّ وسبعانيّ في النسبة الى السبعان اسم موضع
ومن الجارية على القياس في التغيير ان يكون الاسم ثلاثيا ثانيه كسرة فانهم يكرهون اجتماع الكسرتين و
اليائين مع قلة حروف الكلمة فيفرّون الى فتح الوسط كنمريّ ودؤليّ وابليّ فان كان اكثر من ثلاثة
احرف وفي آخره ما في نمر من الكسرتين والياء فالاحسن بقاء الكسر لقوة الكلمة بالزائد على الثلاثة كتغلبيّ
ويثربيّ ويجوز الفتح كراهة اجتماع الكسرتين والياء ومن ذلك حذف الياء والواو من فعيلة وفعولة
في صحيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمؤنث فاذا نسبت الى كريم قلت كريميّ والى كريمة كرميّ وفي المؤنث
اولى بالحذف لاستثقالهم اياه واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه لما يؤدي الى استثقال الياء من حيث كانهم
كانهم لو قالوا طوليّ لادّى الى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فيكون بين امرين استثقال وزيادة تغيير
قال وتحذف الياء المتحركة من كل ما قبل آخره ياءان مدغمة احداهما في الاخرى **قال الشيخ** ومن ذلك
حذفهم الياء المتحركة اذا وقعت مشددة قبل الآخر كراهة اجتماع اليائين والكسرتين فيتوالى في ميّت
ميتيّ على ما ذكروا اما طائيّ ففيه من الشذوذ وضع الالف مكان الياء الساكنة لا غير واما حذف الياء
المتحركة فقياس لانهم لو قالوا طيئيّ لم يكن فيه شذوذ وفرقوا بين مهيّم مصغرا ومكبرا عند النسبة اليه
فاجروا مهيّما المكبر على القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما وكان
اجراء المكبر على القياس اولى لانه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكس لحذفوا فيما حذفوا منه قبل
النسب وانما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق اذن حاصل لان
لفظ مهيّميّ اثقل من لفظ مهيميّ ولانه لو جاز فيه قبل النسب لجاز ان يبقى بعده على الحالة التي كانت تكون
له في المصغر **قال** وتقول في فعيل وفعيلة وفُعيل وفُعيلة الى آخره **قال الشيخ** ومن التغيرات
الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفُعيل وفُعيلة وقلبهم الثانية واوا وفتح
الكسرة التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث

ودؤليّ بالفتح قياس مثلث ومنهم من يقول يثربيّ وتغلبيّ فيفتح والشائع الكسر

فصل وتحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة فيقال فيهما فَعَليّ نحو قولك حنفيّ وشنئيّ الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدة وطويلة فانك تقول فيهما شديديّ وطويليّ ومن كل فعيلة فيقال فيها فُعَليّ نحو جُهَنيّ وعُرَنيّ

فصل وتحذف الياء المتحركة من كل ما قبل آخره ياءان مدغمة احداهما في الاخرى نحو قولك في أُسيّد وحُميّر وسيّد وميّت أُسيديّ وحُميريّ وسيديّ وميتيّ قال سيبويه ولا اظنهم قالوا طائيّ الا فرارا من طيئيّ وكان القياس طيئيّ ولكنهم جعلوا الالف مكان الياء واما مهيّم تصغير مهوّم فلا يقال فيه الا مهيّميّ والقياس في مهيّم مهيميّ بالحذف

فصل وتقول في فعيل وفعيلة وفُعيل وفُعيلة من المعتل اللام فَعَليّ وفُعَليّ كقولك غَنَويّ وقُصَويّ وعَدَويّ وأُمَويّ وقال بعضهم اميّيّ وقالوا في تحية تحويّ وفي فعول فعوليّ كقولك في عدوّ عدوّيّ كما قالوا في شنوءة شنئيّ ولم يفرق المبرد وقال فيهما فعوليّ

فصل والالف في الآخر لا تخلو من ان تقع ثالثة او رابعة منقلبة او زايدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا كقولك عصويّ ورحويّ وملهويّ ومرمويّ واعشويّ وفي الزايدة ثلاثة اوجه الحذف وهو احسنها كقولك حبليّ والقلب وان تفصل بين الواو والياء بالف كقولك دنياويّ وليس فيما وراء ذلك الا الحذف كقولك قرقريّ وحباريّ وحبنطيّ وجمزيّ في حكم حباريّ

لشدة الاستثقال فرقوا بينهما جميعا ومن العرب من يقول أُميّيّ ولا تقول في غنيّ غنييّ لان في غنيّ
من زيادة الاستثقال بالكسرة وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشددة وان كان مخالفا لذي الزيادة
كقولهم في تحية تحويّ لان الامر المستثقل موجود فلا اعتداد بالوزن واما قولهم عدويّ فانه ليس فيه الا
الذي في غنيّ فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدويّ بالاتفاق فاجروه مجرى الصحيح لما انتفى فيه الاستثقال
واما المختوم بتاء التانيث فقال سيبويه فيه عدويّ اجراه مجرى شنوءة وبابه وهذا هو القياس الذي
لا ينبغي ان يعدل عنه وقال المبرد عدوّيّ كالمذكر وليس له وجه في القياس لان عدويّ اخف من قوله
عدوّيّ فلا معنى للزامه **قال** ومما غيّر عن القياس ما آخره الف وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب
واوا سواء كانت عن واو او ياء لانها ان كانت عن واو فظاهر وان كانت عن ياء كره بقاؤها
لما يؤدي من الجمع بين ساكنين او اخلالها بالحذف وكره ردها الى اصلها لما فيه من اجتماع الياءات فلم
يبق الا ردها الى اختها وان كانت رابعة نظرت فان كانت اصلية قلبتها كذلك محافظة على الحرف
الحرف الاصلي وقد جاء حذفها استثقالا لها كحبليّ وان كانت زايدة فالمختار حذفها بخلاف الاصلية
لان زيادتها تقوي حذفها واصليتها في الاولى تضعفه والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تشبيها
لها بالاصلية والثالث ان يجعل قبل ياء النسب الف وواو وهل يكون الالف هي الف التانيث والواو
زايدة او الواو الف التانيث انقلبت والالف هي الزايدة كل ذلك محتمل **قال** وان يفصل بين الواو
والياء بالف فقوله يوهم انه لا يجري الا في دنياويّ وعلياويّ وشبههما فكان الاولى ان يقول وان
يفصل بين آخره وبين الواو بالف ليشمل نحو حبلى ولعله قصد الى التنبيه على التعليل في ادخال الالف
كراهة اجتماع الياء والواو وليس فيما وراء ذلك الا الحذف استثقالا له مع النسب **ثم قال**
وجمزيّ في حكم حباريّ وان كانت الالف فيه رابعة الا انها حملت على الخامسة لامرين احدهما
تعذر حملها على مثل حبلويّ لانه يحمل على معنى الذي الفه اصلية وليس في مثله فعلى فحمل عليه جمزيّ فان
ذكر حبلى او بما يركب مذهب الاخفش في ثبوت حبنطى الثاني ان الحركة فيه نزلت منزلة الحرف الزايد على
الاربعة كما في قدمى لو سميت بها امرأة بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة الحرف لثقل الكلمة بها **قال الشيخ** ومن التغيرات
الجارية على القياس ما آخره ياء مكسور ما قبلها فحكمها ان كانت ثالثة تقلب واوا وتفتح ما قبلها اما فتح ما
قبلها فكما انفتح ما قبل آخر نمر واما قلبها واوا فكما انقلبت الف رحى وان كانت رابعة فالمختار حذفها
استثقالا لها ويجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها وانما كان المختار هنا الحذف في الياء وفي الالف القلب لوجهين
احدهما ان الالف اخف ولا يلزم من مراعاة الاخف مراعاة الاثقل لان الالف ليس فيها الا تغيير

فصل والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من ان تكون ثالثة او رابعة او خامسة فصاعدا فالثالثة تقلب واوا كقولك عمويّ وشجويّ وفي الرابعة وجهان الحذف وهو احسنهما والقلب كقولك قاضيّ وحانيّ وقاضويّ وحانويّ قال
وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانويّ ولا نقد

ولیس فیها زیادة کما الا المحذوف کقولک مشتری ومستقی وقالوا في محیی محوی ومحیی کقولهم اموی وامیی ملا

واحتمل في الياء تغيير آخر وهو قلب الكسرة فتحة ولذلك كان الحذف في الياء أحسن من الألف على العكس والبيّن فيما قرّر ذلك أن الحذف استثقالاً لما زاد على الأربعة وإذا كان إنما قرّر الحذف فيما زاد على الأربعة في الألف فالتزام الحذف في الياء أجدر لأنها أثقل في الوجهين فإن كانت الياء زائدة على الأربعة قبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما يجب حذفهما من مشترٍ فيقع قبل ياء النسب ياء مشددة قبلها فتحة فتكون في الاستثقال مثلها في أُميّة فمن استثقل قال محوّي كما قال أموي ومن لم يستثقلها قال محيّي كما قال أميّي **فصل** وتقول في غزوٍ وظبيٍ مما آخره واو أو ياء من الثلاثي الساكن الحشو غزوي وظبيي بلا خلاف إذ لا استثقال لسكون ما قبلها لأنها تخف عند سكون ما قبلها فأما ما لحقته التاء منهما فعند مذهب سيبويه والخليل أنه في حكم الأول فيقولان في غزوة وظبية غزوي وظبيي أيضاً لأنه ساكن الأوسط فاستحق ومذهب يونس غزوي وظبوي ولم يشبهان أفعلهما أن العرب تقول في النسب إلى بني زنية وقرية زنوي وقروي وهو محل الخلاف فوجب إلحاق ذلك به الأقوى أنهم يكرهون الثقل باجتماع الياءات في المؤنث كما كره ذلك في كرية ولم يكره في كري وإذا كره اجتماع الياءات قلب الياء الأولى واواً وحرك ما قبلها بالفتح كما قلناه في بروي ومذهب سيبويه أولى وما ذكر من المسموع نادر لا ينبغي أن يجعل أصلاً والاستثقال الذي ذكره ليس بمعتبر بدليل حنيفة أكرم فيه غير هو باطل ببنات الواو إذ لا ياء تستثقل حتى يفتح ما قبلها ولذلك عذره الخليل في بنات الياء دون بنات الواو ولما كانت شبهة الاستثقال مختصة بها فإن كانت وسط الاسم ياء أيضاً كقولك طي ولية نظرت إلى أصل الياء الأولى فرددتها إليه متحركة وقلبت الثانية واواً فتقول في طي طووي وليس هذا مثل قولك طيّي لأنه لو قيل طيّي لأدى إلى اجتماع أربع ياءات وكسرة مع قلة حروف الكلمة وفي حية حيوي فإن كان الاسم آخره واو مشددة بقيت على حاله وجرى مجرى غزو فقلت في دَوّ دوّي أو لا ياءات مجتمعة **قال** فإن نسب اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة أحرف فصاعداً نظرت هل هما زائدتان أو لا فإن كانت الثانية أصلية كنت فيها بالخيار إن شئت شبهتها بياء غني فتقول عدوي كما قلت غنوي وإن شئت شبهتها بزيادتها على الثلاثة بياء مصري إذا نسبت إليه فحذفتها فتقول عدي فالياء في عدي ياء النسب وتلك الياء حذفت استثقالاً لها مع ياء النسب وإن كانت الياء المشددة زائدتين حذفتهما لا غير إذ لا وجه في تشبيهما بغني لزيادتهما فتقول في كرسي كرسي وفي بخاتي اسم رجل بخاتي وقولنا اسم رجل احترازاً منه جمعاً فإنك ترده إلى الواحد فتقول بختي على قياس الجمع فلذلك قال اسم رجل والذي يدل على أن هذه الياء هي ياء النسب فإن الياء التي

كانت

فصل وما في آخره ألف ممدودة إن كان منصرفاً ككساء ورداء وعلباء وحرباء قيل كسائي وعلبائي والقلب جائز كقولك كساوي وإن لم ينصرف فالقلب كحمراوي وخنفساوي ومعيوراوي وكريتاوي ملا

كانت الياء هي المحذوفة أنك تقول قبل النسب بخاتي غير منصرفٍ فإذا نسبت قلت بخاتي منصرفاً ولو كانت هي تلك الياء لكان على حاله **قال فصل** وما كان آخره همزة قبلها ألف نظرت فإن كانت ألف التأنيث قلبتها واواً وإن كانت غيرها ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا أولى من قوله إن كان منصرفاً لأنك لو سميت بكساء امرأة كان غير منصرف ولا يجب قلب الهمزة فكان التنبيه على أنه لا ينقلب إلا إذا كانت ألف التأنيث أولى من اعتبار الصرف وعدمه لئلا يرد عليه دخول كساء وشبهه إذا سميت به امرأة فيما لا يجب قلبه لأنه غير منصرف حينئذٍ وتقول في سقاية وعظاية إلى آخره سقايي وعظائي بالهمز لأنهم لو تركوها ياء لاجتمع ثلاث ياءات بعد ألف زائدة وهم يكرهونها بعد الألف الزائدة وإن انفردت فكيف بها وقد صار بعدها ياءات فإن قيل فقد قالوا سقاية فأقروا الياء لما جعلوا التاء في حكم المنفصلة فياء النسب أجدر بالانفصال لتغييرها معنى الاسم على ما تقدم فالجواب أنها في النسب انكسرت فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها مكسورة والآخر أنها في النسب اجتمعت مع ياءين أو أكثر استثقالاً والآخر أن صحتها في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تاء التأنيث شذوذه مع ياء النسب فإن قيل فلم لم يقولوا شقاوي فيقلبوها واواً كما قلبوا في شقاوي إذا نسبوا إلى الشقاء قلت لما كره اجتماع الياءات قدروها متطرفة بعد ألف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها واواً لأنه ليس قبلها همزة لاجتماعها مع النسب وهم إنما يقلبون الهمزة واواً إذا كانت همزة قبل ياء النسب فلما لم يكن همزة قبل ياء النسب لم يكن لقلبها واواً معنى فوجب أن تكون همزة على ما ذكر وتقول في شقاوة شقاوي وكذلك ما أشبهه لأنه لم يجتمع فيه ياءات مستثقلة إذ آخره واو فبقيت على حالها ولم تقلب همزة لأنها قد ثبتت مع تاء التأنيث وهي أولى بالانفصال فثباتها مع ياء النسب أجدر وتقول في راية وثاية وما أشبههما أيضاً وجهت فيه الياء بعد ألف ليست بزائدة رائي وثائي وراوي وثاوي أما رائي بالياء فلأنه لم يقع فيه بعد ألف زائدة فلم يستثقل استثقال سقايي بل أجريت مجرى ظبيي لأنها مثله فتركت على حالها ولم تجر مجرى ظبوي في رأي يونس إلى أصلها لما يلزم من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف ظبي فإنه لو ترك على حاله لاجتمع أربع ياءات وأما رائي بالهمز فلأنه اجتمعت فيه ياءات مع وقوع الياء بعد الألف فأشبه سقاية والياء إذا استثقلت بعد الألف فالوجه قلبها همزة وأما راوي بالواو فلأنهم لما استثقلوا الياءات فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واواً كما فعلوا في حيوي وقياس الياء إذا استثقلت في النسب أن تقلب واواً كما قالوا أموي وعموي وبابه **قال** وما كان على حرفين فعلى ثلاثة أضرب إلى آخره **قال الشيخ** وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رد في التثنية

فصل ونقول في سقاية وعظاية سقائي وعظائي وفي شقاوة شقاوي وفي راية رائي ورايي وكذلك في آية وثاية وغيرهما ملا

فصل ونقول في ظبي وغزو وظبيي وغزوي واختلف فيما لحقته التاء منهما فعند الخليل وسيبويه لا فصل وقال يونس في ظبية ودمية وقنية ظبوي ودموي وقنوي وكذلك بنات الواو كغزوة وعروة ورشوة وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو وعلى مذهب يونس جاء قولهم قروي وزنوي في قرية وبني زنية ونقول في طي ولية طووي ولووي وفي حية حيوي وفي دو وكوة دوي وكوي ملا

فصل ونقول في عدي عدوي شبيهاً بقولهم في تميمي ومهري وشافعي تميمي ومهري وشافعي ومنهم من قال أموي وفي بخاتي اسم رجل بخاتي ملا

فصل وما كان على حرفين فعلى ثلاثة أضرب ما يرد وساقطه وما لا يرد وما يسوغ فيه الأمران ملا

فاذا ذكروا ابويٌّ واخويٌّ وصنعويٌّ ومنه سنهيٌّ في سنة والثاني كعدويٌّ وزنيٌّ
وكذا الباب الا ما اختل لانه كشية فانك تقول فيه وشويٌّ وقال ابو الحسن
وشيئيٌّ على الاصل ومن ناس من العرب عدويٌّ ومنه سنهيٌّ في سنة مالك

وجب الرد في النسب وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز
الرد وليس بجيد لانه رد الحجازي ان لا يرد فيما يرد في التثنية ومنهم من قال كل ما كان المحذوف غير اليا في
موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد وكذلك ما كان المحذوف منه
فا معتل اللام وما كان المحذوف منه غير لام او مما ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى ذلك جاز فيه
الامران واحترز بقوله ما كان المحذوف غير يا في القسم الاول من دمٍ فان اصله عند المبرد دمي ويجي
في النسب اليه وجهان فلو لم يقل ما آخره غير يا لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب وعلى مذهب
سيبويه لا يحتاج الى ان يقول غير يا لان اصل دمٍ عنده دمْي وكذلك قيل في جمعه دماء كدلو ودلاء
وظبي وظباء وقولهم الدميان ويقال الدما لا ينهض لانه شاذ فلا اعتداد به بقي ان يقال فقد قيل
اصله دمو فعلى هذا يجي اعتراضا على القولين جميعا والجواب انه لا اعتداد بهذا القول فانه خلاف
الظاهر فان باب اليا اكثر من باب الواو ولا حاجة اليه مع جواز ان يكون من اليا وهذا القايل زعم
ان اليا في دميا لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم الرضوان لم يجز
ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دم ذلك بلا دليل عليه وانما وجب الرد في القسم الاول
على تقدير صحة قول المبرد في دمٍ لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير يا فينبغي ان يرد لانه موضع
يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي لانه محذوف منه يا فلو اوجبوا الرد لادى الى تغيير
كثير وهو رد اليا وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير لمعنى وجوب تغييرين واما مذهب سيبويه
فلا يحتاج الى الاحتراز من دمٍ لان اصله دمي على ما تقدم فقصدوا ان يعوضوا فيما كان متحرك الاوسط
عوضا من حركته وليس لدمٍ عنده حركة في الوسط حتى يجب التعويض قال ومن ذلك سنهي
في سنة ووقع في النسخ في شفة وليس بجيد لان السنة يجوز فيها الوجهان اسني وسنهي لجريه
على قياس ما يجوز فيه الامران فاما شفة فاصلها شفهة فهو قياس ما يجب فيه الرد فوجب ان يكون شفهي
واما القسم الآخر الذي يجب فيه الرد فهو ان يكون معتل اللام والفا نحو شية فانهم كرهوا ان لا يردوا
فيكون بقي ثقل الوا وارتكاب تغييرات على غير قياس فردوا وقالوا وشوي وابو الحسن يقول وشيي
ووجهه انه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت وشية ولو نسبت الى وشية لقلت
وشيي عند المخالف فكذلك ههنا وكذلك قال في القسم الثاني يديي وغدوي فاستوى لهذا التعليل
والوجه غيره لانه تغير لاجل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر كعموي وشجوي وحمله على
النسب على ظبي وغزو وليس بجيد اذ ليس ذلك بتغيير في النسب بل ابقاء اليا على ما كانت ولذلك

وان شئت كعدوي وغدوي ودمي ودموي ويدي ويدوي وحري وحروي وابو الحسن
يسكن ما اصله السكون فيقول غدوي ويديي ومنه ابني وبنوي واسمي وسموي
بتحريك الميم وقياس قول الاخفش اسكانها مالك

ان يرد لما خالف تغيير في ظبية في النسب لم يكن ان يقول الا ظبوي فثبت ان قياس تغيير مجرد في النسب
ان يقلبوا اليا واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان يدوي ووشوي اولى من يديي ووشيي واما ما لا
يجوز فيه الرد فهو ان يكون المحذوف من غير موضع التغيير مما ليس مثل شية كقولك عدي وزني لان المحذوف
في موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شية لما ذكرناه ولما يؤدي اليه من الاخلال وقد جا عن
بعض العرب زيادة واو بعد العين في مثل عدي فيقولون عدوي كانهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف
اذ ليس موضع التغيير قلبوا الى موضع التغيير او زادوا في موضع التغيير قال ومن ذلك سهي في سه
مما لا يجوز فيه الرد لان اصله سته فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في عدة واما القسم الثالث
وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور اولا كقولك غدي وغدوي ولحوية مما المحذوف
منه لام ساكن الاوسط او معوض عند سيبويه او متحرك والمحذوف يا عند المبرد على ما تقدم ولم يعوض
فيها الردوت وثم عوض وجب حذف العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فتقول سموي وفيها المراد
وجب اثبات العوض لانه ثابت قبل النسب فاولى ان يثبت في النسب قال وتقول في اخت
وبنت اخوي وبنوي الى آخره عند الخليل وسيبويه لان التا فيهما معنى التانيث فكان القياس
في النسب حذفها واذا حذفت وجب رد المحذوف واذا كانوا قد ردوا في اخ وهو غير معوض فهذا
النسب فهو الرد عند حذف العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب الرد فقالوا سموي فلو
كان مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فاخوي اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما يونس فعلى
نحو اجرا التا مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز ان يقال اختي لجاز
ان يقال في التصغير اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة هو انها لما لم تثبت في
التصغير لانها منزلة منزلة تا التانيث وهم لا يعتدون بتا التانيث في مثال المصغر فكذلك لم يعتد بها
بما كان في معناه ولذلك لا يكون تا التانيث قبل يا النسب فكذلك ما كان في معناها وتقول
في كلتا كلوي ووقع في النسخ كلتي وكلتوي على المذهبين وليس بشي لان المنقول عن
سيبويه والقياس جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكان الحد عند سيبويه فعلى
اصله كلوى ابدلت الواو تا اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب يا في قولك رايت
الرجلين كليهما فلما قصد الى النسب لم يبق لاثبات التا وجه فحذفت فلما حذفت وجب ان
يقال كلوي بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب حذف الالف كراهة اجتماع الواوين لو قلت
على ان اللغة الفصيحة في مثل حبلى الحذف فهي ههنا اجدر وكذلك الزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال

متن وتقول في اخت وبنت بنوي
واخوي عند الخليل وسيبويه وعند
يونس بنتي واختي وتقول في كلتا
كلتي وكلتوي على المذهبين مالك

وقياس مذهب يونس أن تقول كلتي كما تقول حبلي وكلتوي وكلتاوي كما تقول حبلوي وحبلاوي وعند بعض النحويين أن التاء غير عوض وأن الألف لام الكلمة فيقول فيه قياس النسب على قول هؤلاء كلتوي على الأفصح وكلتي على غير الأفصح وإن كان النحويون أصله التي يثنى أو لا يعرف فيه فإن كانت التاء حرف التأنيث فهو أبعد لوقوعها متوسطة **قال** وينسب إلى الصدر من المركبة الخ لأن الثاني من الاثنين بمنزلة تاء التأنيث فلذلك وجب الحذف كما يحذف تاء التأنيث فقيل بعلي كما تقول طلحي ويقال في خمسة عشر اسما خمسي ولا ينسب إليه وهو عدد كراهة اللبس لأن النسب إلى خمسة خمسي وإلى خمسة عشر خمسي فإن نسب إليه وهو عدد لا لبس ولا يرد في جل من خمسة فإن النسب إليه خمسي فيقع اللبس فإن وقع ذلك نادرا والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدي إلى اللبس غالبا الامتناع مما يؤدي إلى اللبس بتقدير نادر وكذلك اثنا عشر ينسب إليه فيقال اثني وثنوي كما تقول اثني وثنوي ومنه تأبط شرا وبرق نحره تأبطي وبرقي كما تقول معدي وأخواته **قال** والمضاف على ضربين مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله الخ **قال** إذا نسب إلى المضاف نظر في المضاف إليه هل قصد الواضع به مسمى مقصودا ثم أضاف إليه الأول أو لا يكون الثاني مقصودا بقصد ونسبة الأول فإذا نسب إلى الأول حذف المضاف فقيل زبيري في ابن الزبير لأن المضاف إليه وهو الزبير مقصود بعد أن لم يكن ونسبة الابن إليه وإذا نسب إلى الثاني حذف المضاف إليه كعبدي في عبد القيس لأنه لم يقصد إلى القيس وإضافة العبد إليه وإنما حذف الثاني ههنا لأنه لم يقصد به مدلول على حياله فنزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله فنزل منزلة فعل بزيادة وأما القسم الأول فلم يجر مجرى بعلبك في أن الثاني مقصود وأنه لم يضف إليه الأول إلا لقصد المعنى فيه فلو نسب إلى الأول فيه لنسب إلى الأعم وترك الأخص فكان النسب إلى العكس أولى وأن لو ورد على ذلك الكنى للأطفال ولمن ليس له ولد فإنه لم يقصد فيه بالثاني مسمى على حياله لانتفائه وأن في التحقيق والنسب فيه إلى الثاني فالجواب أن الكنى أصلها القصد إلى الثاني وإنما أجريت هذه المواضع تقاويا للأكثر إما هو أصلها فلذلك جرت هذه المواضع مجرى ووقوعها في التحقيق ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبد الله وإن لم يخطر السامع بباله أنه منسوب إلى رجل يسمى بالزبير فالثاني في هذا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك ينسب إلى الثاني فيه إجراء له على قضية الأصل إذ أصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب إلى رجل يسمى بالزبير فكذلك الكنى الواردة اعتراضا **قوله** وقد يصاغ منهما اسم فينسب إليه وهذا إنما يؤخذ سماعا فيما جاء عنهم **قال** وإذا نسب إلى الجمع رد إلى الواحد الخ
قال الشيخ الجمع للمنسوب لا يخلو إما أن يكون باقيا على معنى الجمعية فيه أو صير علما بوضع أو غلبة فإذا

فصل وينسب إلى الصدر من المركبة فيقال معدي وحضري وخمسي في خمسة عشر اسما وكذلك اثني أو ثنوي في اثني عشر اسما ولا ينسب إليه وهو عدد ومنه نحو تأبط شرا وبرق نحره تأبطي وبرقي

فصل والمضاف على ضربين مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ومنه الكنى كأبي مسلم وأبي بكر ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرئ القيس وعبد القيس فالذي ينسب إلى الضرب الأول زبيري وكراعي ومسلمي وبكري وإلى الثاني امرئي وعبدي **قال** ذو الرمة ويهلك بينها المرئي لغوا * كما ألغيت في الدية الحوارا
وقد يصاغ منهما اسم فينسب إليه كعبدري وعبقسي وعبشمي

فصل وإذا نسب إلى الجمع رد إلى الواحد كقولك شمعي ومهلبي وفرضي ومصحفي وأما الأنصاري والأنباري والأعرابي فجرت مجرى القبائل كأنماري وضبابي وكلابي ومنه المعافري والمدائني **فصل** وقد يعدلونه عن القياس فقالوا بدوي وبصري وحاوي وطائي وسهلي ودهري وأموي وثقفي وبحراني وصنعاني وقرشي وهذلي **قال** هذيلية تدعو إذا هي فاخرت * أبا هذليا من غطارفة نجد
وفقيمي ومليحي وزباني وعبيدي وجذمي في فقيم كنانة ومليح خزاعة وزبينة وبني عبيد وجذيمة وخراسي وخرسي وشآمي خرفي وجلولي وحروري في جلولاء وحروراء وبحراني وروحاني في بحراء وروحاء وخرثي في خريبة وسليمي في سليمة وعميري في عميرة كلب وسليقي لرجل يكون من أهل السليقة

نسب إلى الأول ووجب رده إلى الواحد لأن الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا وأما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه لأن المعنى الذي نقل من الجمع إلى الواحد متغير لأنه لم يقصد به قصد الجمع وإنما صار لما وضع له كالمراد بالأعلام الباقية على ما وضع له فتقول في النسب إلى المساجد مسجدي وفي مساجد اسم رجل مساجدي ولو قلت مسجدي لم يكن له معنى إذ ليس في مساجد دلالة على مسجد بخلاف الأول وكذلك لو كان جمعا في الأصل وغلب لأنه لما غلب صار علما فيما سمي الجمعية حتى صار بمنزلة ما وضع لها وإن لم يخطر كونه جمعا بالبال فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمي به مفردا والمفرد لو سمي به الجمع لأنه لا يفهم من اللفظ جمع فلذلك نسب إلى الأنصار أنصاري لأنه صار علما لما يفهم منه قوم بأعيانهم كما يفهم مثلا من قولك الخزرجي فوجب أن يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك أعرابي هو في الأعراب أجدر لأن الأعراب لم يتحقق كونه جمعا لأنه لو كان جمع العرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات وليس الأمر كذلك فإن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية أو الحاضرة والأعراب اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع أخص من المفرد وهذا مما لا يستقيم ولذلك حمل بعضهم اشتراك عربية النسب إلى الأعراب باختلاف المعنى أخذا من هذا وإذا كنا قد نسبنا إلى الأنصار أنصاري مع تحقق أصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علما فلأن ينسب إلى الأعراب أعرابي مع انتفاء معنى الجمع أجدر وأما المعدول به عن القياس فقياسها السماع وخراسي وخرسي منسوب إلى خراسان وقد يبنى على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين هذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه هذه البنية لو اشتقت منه فبتات بمعنى بتي وهو عواج بمعنى عاجي ولا يكون فعال ولا فاعل إلا من ثلاثي لتعذر بنائه من غيره وقد كره فعال حتى لا يبعد وغيري القياس فيه لندوره وفعال الكثير فيما في مشتقا من اسم الحرفة التي المنسوب إليها عملها كما ذكر في قولك بتات وفاعل يأتي لما ليس في الجملة لا على أن ذلك الشيء حرفته وقولهم طاعم وكاس لا يحمل إلا على معنى النسب لأنه لو حمل فيه اسم الفاعل لوجب أن يكون له فعل بمعناه ومعنى طاعم أي له طعام وكاس أي له كسوة وليس ثم فعل هو طعم وكسي بمعنى له طعام وكسوة فلذلك وجب العدول إلى معنى النسب ولذلك قال الخليل في راضية ذلك أن لا يستقيم أن يكون راضية فاعلة من رضيت وهي العيشة إذ العيشة لا يقال فيها رضيت فعدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضى **ومن أصناف الاسم أسماء العدد**
قال الشيخ العدد مقادير آحاد الأجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وإنما ذكرا في العدد لأنه يحتاج إليهما فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما معهما من العدد وإن قلنا إن العدد عبارة عن مقدار ما التي عليه من كمية وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد ولما كانت الأسماء التي

قوله
فصل وقد يبنى على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين كقولهم بتات وعواج وثواب وجمال ولابن وتامر ودارع ونابل والفرق بينهما أن فعالا لذي صنعة يزاولها ويديمها وعليه أسماء المحترفين وفاعلا لمن يلابس الشيء في الجملة وقال الخليل إنما قالوا عيشة راضية أي ذات رضى ورجل طاعم كاس على ذا

ومن أصناف الاسم أسماء العدد أصولها ثنتا عشرة كلمة وهي الواحد إلى العشرة والمائة والألف وما عداها فرع عليها ومتشعب منها

وضعت لمقادير الآحاد وهما اكثر لفظية اختلاج النحويون الى ترتيبهما واسماء الاعداد على ما ذكره ثنتا
عشرة كلمة وما عدا ذلك فمتشعب عنها اما بتثنية كالمائتان ومائتان او بجمع قياسي كالآلاف او غير
قياسي كعشرين او معطوفا مختلفا كثلاثة وعشرين او في حكم المعطوف كأحد عشر **قال** وما ثبتها ان تشفع
باسماء المعدودات اي يذكر اسماء المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها او لم يعتبر مميزه والاصل
فيه رجال ثلاثة لا يغني عن ذكر المميز بعده **ثم قال** لتدل على الاجناس اي دالا باسم المعدود ومعا وبها الى
باسم العدد لان اسم الجنس ليس له دلالة على خصوصية العدد واسم العدد ليس له دلالة على خصوصية
الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد **وقوله** وما ثبتها يعني اكثرها لان الواحد
والاثنين ليس كذلك على ما سيأتي **وقوله** ما خلا الواحد والاثنين غير مستقيم في الظاهر لان الواحد
والاثنين قد اخرجهما بقوله وما ثبتها فكيف يستثني ما اخرجه عنه ويخرجهما الذي يدخل فيما قبله
فيجب ان يحمل على الاستثناء المنقطع وانما لم في الواحد والاثنين ما ذكر لان الدلالة التي التمييز ذكرها
في اسم العدد والجنس حاصلان جميعا باسم الجنس في الافراد والتثنية الا ترى انك لو قلت رجل علم انه
واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن
الجمع الى اسم العدد والجنس وقد جاء شاذا ثنتا حنظل للضرورة **قال** وقد سلك سبيل قياس التذكير
والتانيث في الواحد والاثنين الى آخره وانما كان كذلك من جهة ان الثلاثة جماعة فاشبه الجماعة في
المذكر لانه السابق ثم جاؤوا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما ويقال لما جاؤوا الى المؤنث كرهوا ان يجعل
بني وليلى تانيث فيما هو كالشي الواحد ولا يرد شيء مما ذكرنا على الواحد والاثنين لانه ليس لجماعة فقال
يؤنث المذكر فجاء كل واحد منهما على الاصل ولا يقال يكون في المؤنث ان يجمع تانيثان فيما هو كالشي
الواحد اذ لا يقال واحدة امراة فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الاصلي وخولف في الثلاثة
الى العشرة **قال** والمميز على ضربين منصوب ومجرور الى آخره **قال الشيخ** اما من الثلاثة الى العشرة
فالمميز مخفوض مجموع اما جمعه فلانه هو القياس لان مدلوله جمع واما خفضه فلان الثلاثة لما كانت مبهمة
تصلح لكل شيء وقصد الى تبيينها اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى
تبيينه فلذلك جاء ثلاثة رجال الى العشرة واما مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب
اما كونه منصوبا فلتعذر اضافة الا ترى ان عشرين الى التسعين لا يصح لانه لو اضيف لم يخل اما
ان يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذف فما حذف حرفا من كلمة ليست
كنون مسلمين وان اثبتها اثبت نونا جيء بها للدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته وجب نصب

وما ثبتها تشفع باسماء المعدودات لتدل على
الاجناس ومقادير كقولك ثلاثة اثواب
وعشرة دراهم واحد عشر دينارا وعشرون
رجلا ومائة درهم والف ثوب وما خلا الواحد
والاثنين فانك تقول فيه واحد رجال
ولا اثنا دراهم بل تلفظ باسم الجنس مفردا
او مثنى كقولك رجل ورجلان لانه يحصل لك
الدلالتان بلفظة واحدة وقد جاء على
القياس المرفوض في قول الراجز فيه ثنتا حنظل
مفصل

فصل وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث
في الواحد والاثنين فقيل واحد وواحدة واثنان
واثنتان وثنتان وخولف عنه في الثلاثة الى العشرة
فالحقت التاء بالمذكر وطرحت من المؤنث
فقيل ثمانية رجال وثماني نسوة وعشرة
رجال وعشر نسوة مفصل

فصل والمميز على ضربين مجرور ومنصوب
فالمجرور على ضربين مفرد ومجموع فالمفرد
مميز المائة والالف والمجموع مميز الثلاثة
الى العشرة والمنصوب مميز احد عشر الى
تسعة وتسعين ولا يكون الا مفردا مفصل

المميز ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذ الغرض به التبيين فان قيل فلم لم يبق الجمع وان فات الخفض لان
المدلول جمع قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد بهما بالذات الاسم المتقدم بخلاف الاول
فانه قصد بالاسم الثاني عين المقصود لانه بمثابة قولك نفس زيد على ما تقدم وليس العشرون كذلك
لان رجلا معها كالصفة مع الموصوف فلا يلزم من جمع قولك ثلاثة رجال مع كونه مضافا الى
المقصود بمثابة قولك زيد جمع رجلا بعد تعذر اضافته في عشرون رجلا الآخر ان سلمنا المساواة
الا انه اغتفر الجمع في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة
وجمع الكثرة مستثقل رد الى الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد عنه الا ترى انه فعل مثل ذلك
في التصغير فقيل اجيمال في تصغير اجمال واغتفر لفظ جمع القلة وقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل
جميل استثقالا لجمع الكثرة ورد الى الواحد وانما ميز المائة والالف بمجرور مخفض لصحة الاضافة كما خفض
في اوائل العدد وافرد للوجه الثاني المذكور في الافراد ولا للوجه الاول لانه يضعف **قوله** وما شذ
عن ذلك قولهم ثلثمائة الى تسعمائة ووجه الشذوذ فيه ان قياس الثلاثة ان تضاف الى الجمع كما تقدم وقد
اضافوا في المائة الى المفرد فقالوا ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه ثلث مئات او مئين الى تسع مئات
او مئين وعلته انه في نفسه جمع كثير مؤنث فاستثقل الكثرة والتانيث ولا يرد ثلاثة رجال اذ لا كثرة
ولا تانيث ولا ثلاث فئات اذ لا كثرة ولا ثلاثة آلاف اذ لا تانيث فلما استثقل التانيث والكثرة رد الى
المفرد وشبهه بقوله بعض بطنكم واراد بطونكم **قال** وقد قالوا ثلاثة اثوابا **قال الشيخ** لما ذكر الشذ
في المميز الخارج عن القياس وهو ثلثمائة والخارج عن الاستعمال وهو ثلث مائين اتبعه بما خرج من التمييز
عن القياس والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلاثة اثوابا شذوذه نصبه والقياس على ما تقدم خفضه
وقالوا مائتين عاما وشذوذه نصبه والقياس ما تقدم على ان المائة والالف حكمهما الاضافة الى مميز
مفرديه كانا او مثنيين ووجهه كوجه مفردا وقد تقدم **قال** وقوله عز وجل ثلثمائة سنين فيمن
قرأ بالتنوين وهو من غير حمزة والكسائي على البدل ولا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميزاته والآخر
نصبه فاذا جعل بدلا خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كما
قال ولبثوا سنين وكذلك **قوله** اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ في جمع المميز الا غير واذا جعل
بدلا استقام الاعراب **قال** ابو اسحق لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكون قد لبثوا تسعمائة
ووجهه انه قد فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد
من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فيكون السنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة واقل

فصل ومما شذ عن ذلك قولهم ثلثمائة الى
تسعمائة اجتزوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله
كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خميص وقد رجع الى القياس
من قال ثلثمئين للملوك وفي بها ردائي
وجلت عن وجوه الاهاتم وقد قالوا
ثلاثة اثوابا وانشد صاحب الكتاب اذا
عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة
والفتاء وقوله عز وجل ثلثمائة سنين
على البدل وكذلك قوله اثنتي عشرة اسباطا
وقال ابو اسحق ولو انتصب سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة
مفصل

الشين ثلثة فيجب ان يكون تسع ماية وهذا يطرد في اثني عشرة اسباطا ويقال لو كان تمييزا لكان ثلثة
وثلثين على هذا النحو لان مميز اثني عشرة واحد من اثني عشرة فاذا كان ثلثة كان الثلثة واحدا من
اثني عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا وهذا الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي اذ ليس لقراءتهما
وجه سوى التمييز لانهما قرآ باضافة ماية الى سنين ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من
قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا
فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب على انا قدمنا ان الاصل في الجميع
الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل لا على الوجه الذي الزمه فان ذلك
انما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد
له فلا ولسنا نخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا ايضا الا ان في جعله غير بدل مخالفة
لما تقدم من القياس فالوجه حمله على ذلك وانما نخالف في ان تضعيف العدد على الوجه المذكور غير لازم
لو قصد التمييز كما انه غير لازم على قراءة حمزة والكسائي وان لم يكن لها وجه الا التمييز **قال** وحق مميز العشرة
فما دونها ان يكون جمع قلة ليطابق عدد القلة الى آخره **قال الشيخ** ان العشرة فما دونها هي التي وضع
لها جمع القلة فاذا امكن الاتيان بها معها كان احسن لمواخاتها لها في المعنى **وقوله** وقد يستعار
جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء والذي حسنه ان قروءا في كلامهم كثير واكثر من اقرؤ
فوضع موضع اقراء وايضا فان اقراء اثقل من قروء لان فيه همزتين وهو اكثر بحرف فكان قروءا همنا
حسنا لهذا التعارض فيه **قوله** واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثني عشر تكلم فيه في المركبات وقد
تقدم في المركبات ذكر علة بنائها وقوله الا اثني يريد انه معرب دون اخواته وانما اعرب لانه جرى
كالمضاف الى عشر بدليل حذف نونه فلم يقدر فيه حرف العطف او تقدير حرف العطف والاضافة متنافيان
ولما ثبت ذلك كان اعرابه هو الوجه وجزء آخر شطرية حكم نون التثنية ولذلك لم يضف اضافة اخواته
لانه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار عشر عوضا منها فلم يضيفوا الاثنين لو اضافوه
وحذفوا عشر لاخلوا ولو بقوا عشرا لكانوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون وايضا
فانهم لو اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاسمين او احدهما وكلاهما متعذر فتعذر وبيان التعذر هو
انهم لو اضافوا الاسمين مع جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقر المضاف و
للمضاف اليه لا يضافان جميعا ابدا فكذلك ما اجري مجراهما في احكام الاضافة لئلا يؤدي الى الجمع بين
احكام الاضافة وما يضادها ولو اضافوا احدهما اختل المعنى اذ ليس المعنى اضافة اثنين دون العشرة

فصل وحق مميز العشرة فما دونها ان يكون جمع قلة ليطابق عدد القلة تقول ثلثة افلس وخمسة اثواب وثمانية اجربة وعشرة غلمة الا عند اعواز جمع القلة كقولهم ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع والشسع وقد روي عن الاخفش انه اثبت اشسعا وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله عز وعلا ثلثة قروء واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثنا عشر وحكم آخر شطريه حكم نون التثنية ولذلك لا يضاف اضافة اخوته فلا يقال هذه اثنا عشرك كما قيل هذه احد عشرك

فصل وتقول في تانيث هذه المركبات احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا عشرة وثلاث عشرة وثماني عشرة
تثبت علامة التانيث في احد الشطرين لتنزلهما منزلة شيء واحد وتعرب الثنتين كما اعربت الاثنين وشين
العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واكثر العرب على فتح الياء في ثماني عشرة ومنهم من يسكنها

قال الشيخ ولا العشرة ونون الاثنين فلذلك لم يضف هذه الشطر وقيل احد عشرك الى تسعة عشرك
وحكم واحد واثنان حكم انفسهما في التذكير والتانيث على ما تقدم فوجب هنا الذكر فوجب التذكير في
حكم الثلثة الى التسعة حكمها الذي تقدم ولذلك قيل ايضا ثلاثة عشر الى تسعة عشر والعشر فكان حكمها
ايضا ان يكون مونثا الا انهم لما انثوا الاول كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم عن ذلك لانهما كالشيء
الواحد وجرى عشر مع احد في احد عشر واثنا عشر مجرى الاول في بقية اخواته لانه باب واحد فكرهت المخالفة
فيه واما المونث فقياسه في احدى واثنتان ما ذكر وحكمها ان يونثا مع المونث والثلاث الى التسع
حكمها كما كان ولذلك اتى بها من غير علامة وكان قياس عشرات يكون عشر بغير علامة ولكن لما كان الحاق
العلامة لا تخرج اللبس بينه وبين المذكر اوجب ذلك في آخر الشطرين فقيل ثلاث عشرة الى تسع عشرة واجري
ذلك في احدى عشرة واثنتا عشرة لانه باب واحد فكرهت المخالفة فيه واما شين احد عشر الى تسعة
عشر فمفتوحة لا غير واكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها فيقول احد عشر وثلاثة عشر واما
شين العشرة فاكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يحك تسكين العين وبعض العرب يكسر الشين كانه
كره توالي الفتحات الاصلية وليس بقوي لا في النقل ولا في التعليل لانه عدل عن الفتح الذي هو اخف
الى الكسر الذي هو اثقل وليس بجيد واكثر العرب على فتح الياء من ثماني عشرة وهو الوجه لانها وقعت
آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح والياء قابلة للفتح مثلها في رايت القاضي ومن العرب من يسكنها
استثقالا للحركة على حرف العلة نحو معدي في قولهم معدي كرب وقالوا معدى فبنوا آخر الاسم
الاول في معدي كرب على السكون لانه حرف العلة **قال** والعدد مبني على الوقف نيرادا اذا
ذكره مفردا من غير تركيب لان الاعراب انما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب فاذا لم يكن
تركيب فلا اعراب وهذا مخصوص باسماء الاعداد بل كل المفردات اذا سلح ذكرها من غير تركيب
فلا اعراب فيها ولذلك لو عددت اسماء لم تقصد فيها تركيبا لقلت حصير ثوب وكذلك اسماء حروف
التهجي وكذلك الاصوات التي تحكى كقولك غاق وقب وما اشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب
والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو وهذا معلوم بالاشتقاق لانك تقول واحد فعلمت فاء
الكلمة واو فاذا قلت احد وهو مشتق منه علمت ان الهمزة عن واو وذلك واضح **قال** وتقول في تعريف
الاعداد ثلثة الاثواب وعشرة الغلمة الى آخره **قال الشيخ** لا تخلو الاعداد واما ان يكون مضافا
او غير مضافة فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف اليه كما تقرر في فصول الاضافة كقولك ثلثة
الاثواب ومائة الدراهم وان كان غير مضاف لم يخل اما ان يكون ذا عطف او لا فان كان

فصل والملحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلثين يستوي فيه المذكر والمونث وذلك على سبيل التغليب كقوله دعتني اخاها بعد ما كان بيننا من الامر ما لا يفعل الاخوان

فصل والعدد مبني على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة لان المعاني الموجبة للاعراب مفقودة وكذلك اسماء حروف التهجي وما شاكل ذلك اذا عددت تعديدا فاذا قلت جاء واحد ورايت ثلثة فالاعراب كما تقول هذه كاف وكتبت جيما

فصل والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو ولا يستعمل احد واحدى في الاعداد الا في النيف

عن الواو

فصل وتقول في تعريف الاعداد ثلثة الاثواب وعشرة الغلمة واربعة الاف درهم وخمسة الاف الدراهم والاحد العشر الدرهم وما ... ماية الدرهم والف الرجل ...

ذو عطف عرف المعطوف والمعطوف عليه جميعا كقولك الثلاثة والعشرون وان كان غير معطوف
ولا مضاف عرف تعريفا واحدا كقولك الاحد عشر والثلاثة عشر واما من قال الثلاثة الاثواب
فقد تقدم رده ووجهه ان الثلاثة هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف فصح تعريفها لذلك
وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض آخر وهو تبيين هذه الذات المبهمة فصارت في الاضافة معنى غير
التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال الثلاثة الاثواب وان كان فيها كانه لما عرف الاول استغنى
عن تعريف الثاني واضافه لبيان نوعه وقول من قال الاحد العشر الدرهم والاحد العشر درهما
كانه لما كان اصل العطف اجرى مجرى العطف في تعريف الاسمين معا واما تعريف الدرهم فلانه هو المقصود
بتبيين الذات فكان احق بالتعريف وكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فاما المعطوف
فلا خلاف في ان الاثنين يعرفان لان كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما
تعريف الآخر فوجب عند قصد التعريف ان يعرفا جميعا كقولك جاءني الرجل والمراة كما انه لا بد من
تعريفهما عند قصد التعريف ولا يستغني بتعريف احدهما عن تعريف الآخر فكذلك ههنا واما المركبات فقد
ركبا وصيرا واحدا فجعلا كالاسم الواحد في الاحكام فعرفا تعريفا واحدا في اول الاسمين كما يعرف الاسم
المفرد ولذلك صحت اضافتهما جميعا فتقول احد عشرك ولولا جعلهما كالشيء الواحد لم يجز اضافتهما فهذا
وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل ونقول الاول والثاني والثالث هذا الفصل لتعريف الاسماء
الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد والمشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع
فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثة اما لكونه احدها او مصيرها ثلاثة او مذكورا ثالثا وكذلك
الى العشرة على ما سياتي وقال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قال به هذا المعنى لكان لفظ
اسم العدد فغيروه الى اللفظ الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثاني عشر والمؤنثة الحادية عشرة
والثانية عشرة بالتاء فيهما وما وقع في المفصل الحادية عشر بغير تاء في عشرة وليس بجيد لخروجه عن الاستعمال
اما الاستعمال فلتقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل
قولك ثالث عشر في المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله التي كان في العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث
عشر فذكر اعشر على ما كان في ثلاثة عشر فثبت ان القياس ثالثة عشرة الى التاسعة عشرة **قال**
والحادي قلب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب والا فلا يستقيم ان يكون مشتقا
منه لان المشتق من الشيء يجب ان يكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب فلما لم يقدر
القلب فات الترتيب فامتنع الاشتقاق والحادي عشر والثاني عشر القياس فتح الياء كفتح ثماني عشرة

فصل ونقول الاول والثاني والثالث والاولى والثانية والثالثة الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر بفتح الياء وسكونها والحادية عشرة والثانية عشرة

فصل والحادي قلب الواحد والثاني عشر الى التاسع عشر تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في احد عشر

فصل واذا اضفت اسم الفاعل المشتق من العدد الى ما هو منه كقولك ثاني اثنين وثالث ثلاثة او الى ما دونه كقولك رابع ثلاثة ... ثلاثة الا هو رابعهم وقوله سادسهم ومنهم ... الاول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو اليها وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه وهو من قولهم ربعتهم وخمستهم

ويجوز التسكين كاسكان ثماني عشرة استثقالا لتحريك حرف العلة وقد مضى **قال** واذا اضيف اسم
الفاعل المشتق من العدد الى آخره اذا قصدت الى كونه واحدا من ذلك العدد والمضاف هو اليك
جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلاثة اي واحد من ثلاثة ورابع اربعة
الى عاشر عشرة وجاز لك ان تضيفه الى اكثر فتقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا ورابعها وعاشرها
الواحد من العشرة الذي ذكرته في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جائز
كثيرا ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه فتقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما
اذ ليس الثلاثة معنى فلا يستقيم تسميته ثالثا اذ الاثنين لا يستقيم تسمية احدهما ثالثا بمعنى انه واحد
منهما واذا قصدت الى كونه مصير المضاف اليه على العدد المشتق منه وجب اضافته الى ما دونه بواحد في
العدد ليصيره على العدد الذي اشتق منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة فمعناه المصير الاثنين ثلاثة و
الثلاثة اربعة ولا يجوز اضافته الى اقل منه باثنين او اكثر ولا الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان تقول
هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة وكذلك ثالث ثلاثة اذ الثلاثة لا يصيرها واحد يدخل
معها ثلاثة لكونها تكون اربعة وكذلك لا تقول رابع خمسة لانه ابعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يزيد فيها
واحد فتصير اربعة وهي ستة **قال** فاذا جاوزت العشرة لم يكن الا الوجه الاول يعني به ان يكون
واحدا من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني لانه يجيء على
الفعل الا ترى انك تقول رابع ثلاثة انما هو من قولك ربعت الثلاثة اذا كنتهم بنفسك اربعة فجاء
ثلاثة من ذلك فهو فرع على قولك رابع ثلاثة اي مصير الثلاثة اربعة واما ما زاد على العشرة فليس لفعل
بهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل وانما هو اسم محض فاذا اضيف كاضافة الاسماء وجب ان يكون
على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول ثالث عشر اثني عشر ولا تقول
ثالث عشر احد عشر للتقدم ثم لهم فيه بعد ذلك مذهبان مشهوران احدهما ان تذكر الاسمين جميعا في الاول والثاني
فتقول حادي عشر احد عشر وتبني الجميع على الفتح وعلة البناء والآخر ان تحذف الاسم الثاني فتقول حادي احد
عشر وثالث ثلاثة عشر استغناء بعشر آخر عن ان يذكرها اولا لانه معلوم والاول في هذا معرب لفقد
علة البناء والثاني مبني على اصله وقد قيل وجه ثالث وهو ان تقول حادي عشر فتحذف الاسم الثاني
من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البناء لقيام الآخر من الثاني
مقام الثاني من الاول والظاهر ان هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين وكذلك سائرها الى ثالث
ورابع فان لم تعتبر فلم تستغن اذا قصدت فيه احد المعنيين عن ذكر المضاف اليه ليتبين المقصود

فاذا جاوزت العشرة لم يكن الا الوجه الاول فتقول هو حادي احد عشر وثاني اثني عشر وثالث ثلاثة عشر الى تاسع تسعة عشر ومنهم من يقول حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر

ومن اصناف الاسم المقصور والممدود المقصور ما في آخره الف نحو العصا والرحا والممدود ما في آخره همزة قبلها الف كالرداء والكساء وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس ومنه ما لا يعرف الا بالسماع فالقياسي طريق معرفته ان تنظر الى نظيره من الصحيح فان انفتح ما قبل آخره فهو مقصور وان وقعت قبل آخره الف فهو ممدود

قال ومن اصناف الاسم المدود والمقصور قال الشيخ ايده الله تعالى سمي الممدود ممدودا لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فتمد وانما قد تحذف لاجل التنوين او لساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا اولى في معنى الاسمية لما فيه من مناقضة الممدود ولا تدبر وعلى اثر نقيضه وقول من قال في تفسيره هو الذي قصر عن الاعراب ليس فيه ما يشعر عن نقيضه الممدود ثم قال والقياسي طريق معرفته ان ينظر الى نظيره من الصحيح الى آخره يعني بالقياسي الحمل قصرا حملا له على مماثله من ذلك الباب ولذلك لم يرد في فعلى ولا افعلى وفعلى وفعيلى وفعالى وهو لا تكون الا مقصورات لانها ليست محمولة على نظير وانما اتفق ان كانت مقصورة لان العرب لم تضع ونرها وبعده همزة فلذلك علم قصرها لا بالقياس على نظير فاذا تعرفت الى باب من الصيغ قياسه ان يكون قبل آخره فتحة واردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه تحرك اللام بحركة الاعراب وينفتح ما قبلها فيجب قلبها الفا فيصير آخره الف وهو معنى المقصود واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل آخره الف فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل يقع آخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذه الجملة بابواب لها الى التفصيل فقال فاسماء المفاعيل مما الحق آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظايرهن مفتوحات ما قبل الآخر وذلك ان كل اسم لمفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الاواخر كقولك مكرم ومستخرج ومدحرج فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وهو المقصود كقولك معطى ومستغزى ومصطفى ومن ذلك معزى وملهى لان اسم الزمان والمكان من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كقولك مغزى ومرمى ولا فرق في المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح ولكنه لم يثقل الابا وافق الصحيح كراهة ان يدخل باحكام باب في باب آخر وسيذكر ذلك عندما يذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك العشى والصدى الطوى وهو كل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل افعل او فعلان او فعل فان مصدره على فعل واذا بنيت هذه الصيغة من معتل اللام وجب ان يكون على فعل فتحرك اللام وينفتح ما قبله فتنقلب الفا وهو معنى المقصود ومثل بثلاثة امثلة في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل ومثل بثلاثة في الصحيح لذلك فالعشا من عشي فهو اعشى نظيره من الصحيح حول فهو احول والطوى من طوي فهو طيان نظيره من الصحيح عطش بالكسر فهو عطشان

فصل والاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء وما كان كاهن من المصادر ممدودات لوقوع الالف قبل الاواخر في نظايرهن من الصحيح نحو الاكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام وكذا كل العواء والثغاء والدعاء وما كان صوتا نحو البكاء والصراخ والنباح وقال الخليل مدوا البكاء على ذا والذين قصروه جعلوه كالحزن والعلاج كالصوت نحو النزاء ونظيره القماص

والصدى من صدي فهو صد نظيره من الصحيح فرق فهو فرق ثم اذكر القرآء على ذلك اذ قياسه من الفه من عزي فهو عز مثل قولك صري فهو صر نذر على خلاف القياس ولا تبعد في مجي بعض الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه الاصمعي على القياس والمسموع ما ذكره سيبويه من المدود من ذلك جمع فعلة وفعلة اذ قياسهما افعل وفعل فاذا جمع المعتل اللام من فعلة او فعلة جاء على فعل وفعل فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو معنى المقصود قال ونحو الاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء الى آخره ممدودات لان نظايرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف زايدة فاذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح وقياس افعل افعال ومثل بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال وبالاحبنطاء وقياسه في الصحيح الاحرنجام وهو مصدر افعنلل وقياس مصدر افعنلل افعنلال فوجب ان يكون قبل آخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فتنقلب همزة ومن ذلك اسماء الاصوات المضمومة الاوايل فان قياسها ان يقع قبل آخرها الف فتنقلب حرف العلة همزة كما تقدم ثم مثل بالصحيح والمعتل وقال الخليل مدوا البكاء على انه لما راوه لا يخلو من صوت في العادة اجروه مجرى الصوت والذين قصروه جعلوه كالحزن لانه لم يصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات فيكون مرة قياسا والمقصور بقياس ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه قوله والعلاج كالصوت يعني الاسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة لمزاولة الاشياء وعلاجها قياسها ان يكون قبل آخرها الف كالاصوات فاذا وقعت في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فتنقلب همزة وهو الممدود ومثل المعتل بالرماء يقال هو الذكر على الانثى نزوا ونزاء والمعروف فيه الكسر ومنها النزاء وما يأخذ الشاء ومثل الصحيح بالقماص يقال قمصت الدابة اذا وثبت بيديها ورجليها الى غير ترتيب قوله ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع مخصوص ما قبل آخره حرف مد فاذا بنيت فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فتنقلب همزة ومثال اكسية واقبية ومفرده كساء وقباء والصحيح كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة وقوله في ليلة من جمادى ذات اندية في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه ان لا يقال في جمعه اندية او يقال في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء في مفرد اقبية وكذلك قياس مفرد انجدة نجاد ونجاد ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا اندية في المعتل على افعلة على غير قياس واما الشمالي فهو ما الكبرى له بالحبارة بمعناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل

ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية اسماء المصدر اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة اسم التفضيل اسما الزمان والمكان اسم الآلة فالمصدر ابنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها الى اثنين وثلاثين بناء وهي فعل فعل فعل فعل فعلة فعلة فعلة فعلة فعلى فعلى فعلى فعلان فعلان فعلان فعلان فعل فعل فعل فعلة فعلة فعال فعال فعال فعالة فعالة فعالة فعول فعول فعيل

آخرها فيكون مقصورا او وقع قبل آخرها الف فيكون ممدودا كقولهم الرجا والرجاء فلو مد هذا المركز فيه خروج عن قياس وكذلك قصره اذ ليس فيه اصل مطرد يحمل فيه على قصر ولا مد **قال ومن اصناف الاسم** الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية الى آخرها **قال الشيخ** معنى اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل كذلك الى آخرها على ما سيأتي وقد وقع في الاصل واسما الزمان والمكان وليس بجيد لانك ان جعلته قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اقساما جاءت اكثر من ثمانية ولا وجه لجعلها اثنين لان لفظ جمع فالاولى ان يقال واسم الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرد ابنية مختلفة وقد يكثر بعض الابنية في بعض الافعال كفعل في فعل المتعدي وفعول في فعل غير المتعدي وفعل في فعل غير المتعدي وفعالة في فعل واما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن مصدر مخصوص يجري عليه قياسا على ما ذكر فقال في فعل تفعيل وفعلة وتفعيل هو الاكثر وعن ناس من العرب فعال كانهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزيادة الالف قبل الآخر كما قالوا في افعل افعال وقالوا في فعل فعال لانه قياسه **قال** وفي فاعل مفاعلة وفعال وهما كثير وبعضهم يقول فيعال وهو قياس من قال فعال في فعل لانه اذا كسر الاول واتى بحروف الفعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فبقي فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال فعال مبنيا على حذف الياء لانه قال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في فيعال ونحوها وقد جاء فاعلته فعالا قليلا كقولهم ماريته مراء وفي تفعل تفعل وهذا هو الكثير وقد جاء تفعال وهو قياس من قال كلام لانه كسر وزاد الالف قبل الآخر وفي فعلل فعللة وفعلال كقولك سرهفته سرهفة وسرهافا بالكسر وفعللة اكثر وفعلال هو القياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه فجاء فيه فعللة وفعلال وفعلال بالفتح وهو قليل وقد جاء ذلك لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل خفف بقلب الكسرة فتحة فقول زلزال زلزلة وزلزالا وزلزالا وفي تفعلل تفعلل **قال** وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول اما وروده على وزن اسم الفاعل فقليل يحفظ ولا يقاس عليه ولم يجيء الا في الثلاثي كقولك قم قائما وقوله ولا خارجا من في زور كلام فقولك قائما وخارجا صيغة اسم الفاعل وضعت مصدرا في موضع قياما وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلا يحفظ ولا يقاس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه

قال الحمد لله ممسانا ومصبحا بالخير صبحنا ربي ومسانا وقال وعلم بيان المرء عند المجرب وقال فان المندى رحلة فركوب وقال ان الموقى مثل ما وقيت وقال اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا وما فيه متحامل وقال كان صوت الصنج في مصلصله **فصل** والتفعال كالتهدار والتلعاب والترداد والتجوال والتقتال والتسيار بمعنى الهدر واللعب والرد والجولان والقتل والسير مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه

والرباعي فجاء اسم المفعول في موضع المصدر قياسا كقولك اخرجته مخرجا وانطلق منطلقا على ما ذكره آخرا **وقوله** بايكم المفتون اورده على انه واقع موقع المصدر وانما يستقيم ذلك فيه على تقدير ان يكون الباء غير زائدة وقد ذكره في فصل حروف الجر انها زائدة وعلى تقدير ان تكون زائدة لا يكون المفتون الا اسم مفعول على بابه اذ لا يستقيم ان يقال ايكم المفتون بمعنى ايكم الفتنة وانما يستقيم ان يقال بايكم المفتون على معنى بايكم الفتنة وذلك انما تكون اذا لم تكن زائدة والقولان مذكوران فاستعمل احدهما في فصل الجر والآخر استعمله هنا **وقوله** فان المندى رحلة فركوب اي فان الشرب والشربة تورد الابل الماء لتشرب عللا بعد النهل فيقول ان موضع تنديهما رحلها وركوبها كقول القائل عتابك السيف اي موضع العتاب السيف لا ان العتاب السيف على الحقيقة كما ان التندية ليست الرحلة والركوب وانما هو على معنى موضعهما وعوضا عنهما **وقوله** ان الموقى مثل ما وقيت اي ان التوقية على الحقيقة مثل توقيتي ولا يستقيم ان يكون الموقى اسم مفعول لانه اخبر عنه بالمصدر فدل على انه بمعناه اذ لا يقال المضروب مثل ضربي وانما يقال ان الضرب مثل ضربي فوجب حمله على المصدر **ومنه قوله** اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا اي حتى لا ارى قتالا وهو اولى من ان يكون مقاتلا للمفعول لامرين احدهما ان المستعمل قاتلت حتى ما بقي قتال وهذا بمعناه والآخر انه اذا حمل على المفعول ضعف المعنى لانه اذا ترك المقاتلة لم ير له مقاتلا ولم يؤد الا في معنى المبالغة للشرة والشجاعة وهذا التقدير يرفعه ويقربه بالمصدر يقويه والفصلان الآخران بعد ظاهران **قال** وبناء المرة من المجرد على فعلة يعني اذا قصد الى واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع وكان الفعل ثلاثيا مجردا بنيت فعلة لا فعلت ضربت ضربة وقتلت قتلة وقد جاء المرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كقولهم اتيته اتيانة وهو قليل واما ما عدا المجرد فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل والحاما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه هذا الكلام وقع سهوا لانه مثله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز المستعمل فلا وجه لقوله بعد ذلك واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثي فان المرة من الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء لا تجاوزه فكان الصواب ان يذكره قبل قوله وهو مما عداه وعليه نحو طلبة ونشدة وكدرة وغلبة وسرقة ودراية وكذلك ما اشبهه **قال** وتقول في الضرب من الفعل هو حسن الطعمة والركبة والجلسة اما فعلة بكسر الفاء فموضوعة للدلالة على النوع من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس واذا قلت

فصل قالوا فيما اعتلت عينه من افعل واستفعل انه من فعل اجازة واطاقة واستجازة واستطاعة معوضين التاء من العين واللام التاء قاطعين ويجوز ترك التعويض في افعل دون فعل قال الله تعالى واقام الصلوة وتقول ارينه اراء ولا تقول تسليت ولا تعزيا وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال فهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا قال

الجلسة كانت للوحدة من الجلوس اي جلوسا كان واذا قلت الجلوس كان اسم جنس للجلوس مطلقا ثم الجلسة تطلق ايضا على المرة باعتبار النوع وهو محل لفظه وكذلك تقول جلست جلسة فتستعمل للنوع وان لم يكن للمرة من غير تغيير لما كان فيه معنى التاء وقالوا فيما اعتلت عينه من افعل واستفعل لانه من فعل الى آخره لانه اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر الا انك تقول اقام وقياس مصدره افعال نحو اكرم اكراما فاعلوا الواو كما اعلوها في الفعل وان لم يقع فيها علة الاعلال فانقلبت الفا فحذفت لالتقاء الساكنين هي والف افعال فبقي افال محذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة واما اعتل لامه من فعل فقياسه تفعيل فكرهوا اجتماع اليائين فحذفوا احديهما وظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله معوضين التاء من العين واللام التاء قاطعين فكانه لما اجتمعت اليا آن حذفت الثانية استثقالا لها والوجه ان يقال ان تعزية تفعلة لان فعل قياسه اما تفعيل واما تفعلة واذا استثقل تفعيل فالوجه ان يحمل تعزية على تفعلة ولا حاجة الى ان يحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة **قال** ويجوز ترك التعويض في افعل دون فعل قال الله تعالى واقام الصلوة وانما يكون ترك التعويض عند وجود الاضافة كانهم جعلوها عوضا واما اراءة فشاذ غير معمول عليه واما مصدر فعل فلم يجي بترك التعويض لا مضافا ولا غير مضاف وسببه انه احد بنا مصدرها القياسي والزموه الحذف استثقالا فلا حذف فيه بخلاف قولك اقامة فان القياس حذفه فكان حذفها رد الى الاصل بخلاف تفعلة ثم لو سلم انها للتعويض في تعزية فالفرق بينها وبين اقامة ان المحذوف في اقامة لازم لانه الزم الحذف في نحو عصا والحذف في تعزية ليس على طريق الاعلال اذ اجتماع اليائين لا يوجب حذفا فانما اغتفر للتعويض فلا يلزم من حذف ما حذف به بعد وجوب الحذف لغيره لا للتعويض حذف ما كان لاجل كونه عوضا النازل منزلة المحذوف بخلاف اقامة فانه ليس منزلة المحذوف لوجوب الحذف بغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا وقياسه تنزية كما تقدم **قال**

فصل ويعمل المصدر اعمال الفعل مفردا كقولك عجبت من ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرا زيد ومضافا الى الفاعل او الى المفعول كقولك اعجبني ضرب الامير اللص ودق القصار الثوب وضرب اللص الامير ودق الثوب القصار قال

ويعمل المصدر اعمال الفعل مفردا وانما اعمل لانه في المعنى متقدر بان والفعل فلذلك لا يعمل الا في الموضع الذي يصح تقديره فلذلك اذا قلت ضربت ضربا زيدا عمرا كان العامل الفعل وكذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا لان المعنى اضرب ضربا زيدا عمرا فالعامل ههنا الفعل لا المصدر فان قيل قولهم سقيا ورعيا وما اشبهه من المصادر التي لا يجوز اظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها قيل فيه وجهان احدهما ان العامل ايضا الفعل المقدر الناصب لها ولا فرق بين اظهار

والاضمار ووجوب الاضمار لعارض فلا اثر له في منع تقدير العمل ومنهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فعمله اذا ليس كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر فوزانه في الوجهين وزان قولك زيد في الدار ابوه هل العامل في ابوه الاستقرار المقدر او قولك في الدار لقيامه مقامه والاكثرون على ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقر فكذلك ههنا الاكثرون على انه مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع على انه عامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه بمانع وكذلك الاجماع على ان سقيا معمول الفعل المقدر ولم يكن حذفه بمانع من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر يعمل مفردا ومضافا ومعرفا باللام وهو قليل لان الالف واللام لا يدخل على ما هو مقدر به وهو ان والفعل ولما دخلت عليه ضعف تقديره بان والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة اما جواز ترك ذكر المفعول فواضح لانه فضلة واما جواز ترك ذكر الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمام الجملة وليس هو ههنا احد جزئي الجملة فلم يلزم فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد جزئي الجملة في اكثر مواضعه كقولك مررت برجل ضارب عمرا فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك زيد ضارب غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر فالفرق ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على من هو له او على حرف استفهام او حرف نفي فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استفهام او نفي وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتماد على المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع في الفعل موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان ضاربا بمعنى يضرب وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان يكون مثالا لحذف الفاعل خاصة لانه اورده بعد قوله او ضرب تفسيرا لقوله ضرب زيد ويجوز ان يكون اورده على المثالين جميعا لجواز التقديرين والاول اظهر لان هم ظاهر في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف الى المفعول والضمير في سيغلبون الضمير الذي هو وهم لانه لم يتقدم لغيرهم ذكر ويجوز ان يكون الضمير في وهم للروم ايضا وفي غلبهم للجوس فيكون مضافا الى الفاعل وسيغلبون عائد على هم على

ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة كقولك عجبت من ضرب زيدا وكقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومن ضرب عمرو ومن ضرب زيد اي من ان ضرب زيدا او ضرب وكقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون ومعرفا باللام كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا قال

فصل ومنه الكتاب قد كتب وانت بحاجتها مخافة الافلاس والليانا انما نصب فی المعطوف حملا علی محل المعطوف علیه لانه مفعول کما حمل البید الصفة علی محل الموصوف فی قوله طلب المعقب حقه المظلوم ای کما طلب المعقب المظلوم حقه منه

كل تقدير لانتجرم وقوله قد كنت داينت بها حسانا الى آخره لان الافلاس مفعول فی المعنى لمخافة كانك قلت مخافة الافلاس فعطفت على اصل العمل فی التقدير وليس بقوی لانه مخصوص بالشعر ولهذا جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوب المحل المفعولية ولذلك رفع المظلوم فی قوله طلب المعقب **قال** ويعمل ماضيا كان او مستقبلا لان عمله بتقدير ان والفعل وهو يجرى فی الماضی والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لانه فی المعنى موصول فكما لا يتقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم على ماهو بمعناه **اسم الفاعل قال صاحب الكتاب** هو ما يجرى على يفعل من فعله الى آخره **قال الشيخ** ان اراد بالجارى الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل اذا كان ماضيا فانه ليس واقعا موقع يفعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا وان اراد بالجارى انه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه ان ثم اشياء تجرى على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم فاعل كاسم المكان والزمان فانها تجرى على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل ويجاب عنه بانه استغنى عن القيد الذى يخصصه بقوله اسم الفاعل فكانه قال هو الجارى على يفعل اسما لمن نسب اليه وفى الجميع والاولى من هذا ان يقال هو المشتق من فعل لمن نسب اليه على معنى الحدوث فلا يرد عليه شىء وقوله من فعله احترز به على التفسير من قولك جالس فى يقعد وقاعد فى يجلس فانه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه فلذلك قال من فعله واذا قصد الى تبيين كيفية استعماله قيل لا يخلو من ان يكون من ثلاثى او غيره فان كان من ثلاثى فقياسه ان يجى على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من غيره فقياسه ان يجى على وزن المضارع الا ان موضع اليا ميم مضمومة سواء كانت اليا مضمومة او مفتوحة وما قبل الآخر مكسور سواء كان مفتوحا او مكسورا فتقول فى اخرج يخرج مخرج وفى انطلق ينطلق منطلق فتضم الميم وان كانت اليا مفتوحة وتقول فى توعد يتوعد متوعد فتكسر ما قبل الآخر وان كان مفتوحا فى المضارع **قوله** ويعمل عمل فعله متقدما ومتاخرا كالفعل وملفوظا به ومقدرا ثم مثل الجميع **قال سيبويه** واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا فى الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل كانهم جعلوا ما فيه من الزيادة للمعنى قائما مقام ما فات من زنة فاعل فاعملوه عمله ومثل بذلك فى التقديم والتاخير والاظهار والاضمار كما مثل فى فاعل **قوله** ضروب رؤس الرجال وسوق الابل هما مثل ضارب زيدا وعمرا فى اسم الفاعل **قال الشيخ** وما ثنى من ذلك وجمع مصححا او مكسرا يعمل عمل المفرد يريد منهما جميعا اعنى ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححا او مكسرا كما ذكر ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة وهو قوله مصاوين كانه جمع ميزان المبالغة وغفر جمع غفور للمبالغة **فصل** ويشترط فى اعماله

فصل ويعمل ماضيا كان او مستقبلا تقول زيد ضارب ابوه عمرا امس او غدا اكرام عمرو واخاه غدا **فصل** ولا يتقدم عليه معموله فلا يقال زيدا ام بكر خيرا له كما لا يقال زيدا انه تضربه خير له

فصل اسم الفاعل هو ما يجرى على يفعل من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ويعمل عمل الفعل فى التقديم والتاخير والاظهار والاضمار كقولك زيد ضارب غلامه عمرا وهو عمرا مكرم وهو ضارب زيد وعمرا اى وضارب عمرا قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا فى الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل يريد كضروب وضراب ومنحار وانشد للقلاخ اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وانشد لابى طالب ضروب بنصل السيف سوق سمانها وحكى عن بعض العرب انه لمنحار بوائكها واما العسل فانا شراب وانشد كريم رؤس الدار عين ضروب وتجوز هذا ضروب رؤس الرجال وسوق الابل **فصل** وما ثنى منه وجمع مصححا او مكسرا يعمل عمل المفرد كقولك هما ضاربان زيدا وهم ضاربون عمرا وهم قطان مكة وهم حواج بيت الله وقال طرفة ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقال الكميت شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم

فصل ويشترط فى اعمال اسم الفاعل ان يكون فى معنى الحال او الاستقبال فلا يقال زيد ضارب عمرا امس ولا وحشى قاتل حمزة يوم احد بل يستعمل ذلك على الاضافة الا اذا اريدت حكاية الحال الماضية كقوله عز اسمه وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد او داخلة الالف واللام كقولك الضارب زيدا امس

ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ودليله استقراء لغة العرب وحكمته انه اذا كان الحال والاستقبال كان موافقا للفعل فى المعنى واللفظ واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهه بالفعل اعمالهم لما لم يقو قوته وقال الكسائى يجوز اعماله وان كان ماضيا وتمسك بامور احدها مثل قوله وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها مثل قولهم هذا معطى زيد درهما ومنها اعمالهم على قولهم الضارب زيد امس ومنها قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه والجواب عن ذلك انه لم يوجد فى لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة التعبير عن معناه ولو كان جائزا لوقع واما وجاعل الليل سكنا والشمس فبعد ان نسلم ان جاعلا بمعنى فجائز ان يكون والشمس منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما قبله واذا جاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب بجاعل لان فيه اثبات اصل الابواب التى ثبت انها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم هذا معطى زيد درهما جائز ان يكون درهما منصوبا بالقول القائل ما الذى اعطى فقيل اعطاه درهما فصار مثل والشمس فى الاحتمال واما الضارب زيدا امس فهو نص فى اعمال الماضى الا ان الفرق بينه وبين صورة الخلاف ان هذا دخل على اسم موصول قياسه ان يوصل بجملة ولا يكون اسم الفاعل معه جملة الا بتقدير فعله فقوى تقدير الفعل فيه لو فرط ما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل فى الموضع الذى قوى تقدير كونه فعلا ملازما له وان كان ماضيا اعماله فى الموضع الذى انتفى عنه ذلك المقوى فثبت ان الوجه ما عليه الجماعة فى ترك اعمال الماضى اذا لم يكن فيه لام التعريف **واما قوله** وكلبهم باسط ذراعيه ومثله فهذه انما تكون فى موضع الاحوال والاحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل فى حال وقوعه حتى كانه واقع ولذلك يقع الفعل المضارع فى موضعها فتقول جاءنى رجل امس يضرب عمرا وتقول سرت امس حتى ادخل البلد بالرفع ولولا قصد التعبير عن الحال لم يستقم وقوع المضارع فنزل منزلة فعل الحال لانه المقصود فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل وان كان المدلول ماضيا اذا قصد به الدلالة على حال وقوعه اعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل وجه فحصل الفرق بينهما **قال** ويشترط اعتماده على ما ذكر صفة الا عند الفراء فانه يجيز اعماله غير معتمد فاما وجه اعتماده على الثلاثة الاول فلانه صفة يقتضى ما يكون له موصوفا وكان قياسه الا يقع الا مع الثلاثة وانما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفى لانه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك وحدوه فى التثنية والجمع وتستقل الجملة بفاعله ولولم يكن كالفعل لم يكن كذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد ويحتاج الى جزء آخر ينضم اليه فان قيل فمذهب الفراء اعماله من غير حرف استفهام وحرف نفى على الوجه الذى ذكرتم

فصل ويشترط اعتماده على موصوف او مبتدا او ذى حال او حرف استفهام او حرف نفى كقولك زيد منطلق غلامه وجاءنى رجل بارع ادبه وجاءنى زيد راكبا حمارا او اقائم اخواك وما ذاهب غلاماك فان قلت بارع ادبه فرفعت بارع فقد عدمت الكلام بشىء وترجمت الكلام بالتنبيه باشتغال القائم اخواك

من قيامه مقام الفعل فاذا ابرد عليه فنقول المرتبت عن العرب مثل قايم الزيدون وقد ثبت اقايم الزيدون بالاجماع وحكمه ان حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل في الموضع الذي قام بعده ما يقتضيه ووقوعه موقع مع انتفاء ما يقتضي الفعل فحصل الفرق بينهما فلا وجه للالحاق مع تحقق الفرق المناسب واحتمال الفرق كاف ما لم يعز الحق

قوله فان قلت كاذع اويه الى آخره وهذا يفرضها الخصم ويثبت عليهما مذهبه فنقول اجمعنا على جواز مثل بارع اويه فليجز قايم اخواك قياسا عليه فجوابه حينئذ مع ما ذكره لانه يقال بارع اويه انما جاز عندنا لان بارع خبر مبتدأ تقدم واويه مبتدأ كانك قلت اويه بارع فالوجه الذي جاز به عندنا هو الوجه الذي جاز به عند كم والذي يدل عليه امتناع قايم اخواك وجعلها اصلا في الرد وان كانت مسئلة الخلاف لاحد الامرين اما لانه استشكل جواز بارع اويه وحمل قايم اخواك عليهما وجعلهما شيئا واحدا فقيل له ليس كشيء واحد وهو معنى تكذيبه واما لانه لم يجد مثل ذلك في كلام العرب ولا ينبغي ان تحمله على وجه في مسئلة اخرى لك فيها لحنة عند وحيلة اذ ان يكون بارع خبرا مقدما واويه مبتدأ واذا جاز ذلك فلا ينبغي ان يثبت اصل باب بالاحتمال مع مخالفة ما ذكرناه من الاستقراء والمعنى **اسم المفعول قال صاحب الكتاب** هو الجاري على يفعل من فعله نحو مضروب لان اصله مفعل والكلام في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل

وقوله لان اصله مفعل وقع في نسخة يفعل بالياء والصواب مفعل بالميم لان الجاري ان فسر بالمعنى الاول فليس هو في الحقيقة اصله يفعل ثم لو سلم انه اصله فلا وجه في تخصيصه بمضروب فان من لان اسماء المفاعيل على هذا المعنى كلها سواء وايضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل اولى لانه الاسبق والاصل فكان تقول نحو ضارب لان اصله يفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني للوجه المذكور ايضا وانما يستقيم مفعل لان مضروب ليس جاريا على يفعل في لفظه فاراد ان يبين ان اصله مفعل على وزن الفعل وهذا يقوي التفسير الثاني لانه ليس له على التفسير الاول بالياء معنى على ما تقدم وهو بالميم ابعد وخص مضروبا لان غيره من اسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير واما مضروب وبابه فليس جاريا على الفعل فقال اصله مفعل اثباتا لجريانه على الفعل وانما غير الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل لم يعلم هو اسم مفعول لا فاعل او لفاعل نغير الى مفعول فعل للتبيين وكان اولى بالتغيير لمكان الزيادة لقلة حروفه في التقدير على الرباعي فانه اكثر منه تقديرا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما ذووه وافقوا الميم تخفيفا وكل ما كر

اسم المفعول هو الجاري على يفعل من فعله نحو مضروب لان اصله مفعل ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ويعمل عمل فعله تقول زيد مضروب غلامه ومكرم جاره ومستخرج متاعه ومدحرج بيده الحجر وامره على نحو من امر اسم الفاعل في اعماله وتثنيته وجمعه في الزمانين والاعتماد منه

الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال زيد كريم حسبه وحسن وجهه وصعب جانبه منه

في اسم الفاعل مذكور فيه **الصفة المشبهة قال صاحب الكتاب** هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها **قال الشيخ** ان قلنا الجارية على التفسير الاول فليست مثل اسم الفاعل لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وان كان على التفسير الثاني فهو ظاهر لانها على وزن الفعل المضارع وانما حملت عملها لما ذكره **قال** وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل حاسن الآن او غدا يعني انك اذا قلت مررت برجل حسن فمعناه اثبات الحسن له من غير تعرض للدلالة على حدوثه بخلاف قولك حاسن فانه يدل على الحدوث كما في قولك ضارب كما يدل حسن وضخم على ذلك وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في حايض وحايضة وان كان على وزن اسم الفاعل وانما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث وتضاف الى فاعلها لانه لما شبه باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المفعول ولم يكن لهذه مفعول اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه وسياتي الوجوه فيه واسما الفاعل والمفعول يجريان مجراهما في ذلك يعني في الاضافة الى الفاعل يريد اسم الفاعل غير المتعدي واسم الفاعل المتعدي فعله الى واحد والا فلو قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الا مفعولا وكذلك لو قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى وانما اضيف اليه عند عدم المنصوب لانه شبه بما اجري مجراه في الاضافة اليه كما اجري مجراه في العمل وايضا فانه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وغير المتعدي فانه لا يلتبس اذ لا مفعول له **قال** وفي مسئلة حسن وجهه سبعة اوجه الى آخره **قال الشيخ** في مسئلة حسن وجهه بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها وذلك ان معموله لا يخلو ان يكون معرفا باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها يكون مرفوعا او منصوبا او مخفوضا فهذه تسعة اقسام ويكون الصفة معه غير معرف باللام ومعرفا باللام فيصير ثمانية عشر وصورها مررت برجل حسن وجهه وجهه وحسن وجهه حسن الوجه حسن الوجه حسن وجه حسن وجها حسن وجه فهذه تسعة واذا عرفت الاول جاء تسعة اخرى على الترتيب ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما اضيف الى المعرف باللام ما تناهى وما بلغ حكم قولك مررت برجل حسن الوجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه اب الغلام وكذلك لو زدت وحكم المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى ما اضيف الى المضمر ما تناهى وما بلغ حكم قولك مررت برجل حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك حسن وجه ابي غلامه

فصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكارم وطايل ومنه قوله عز وجل وضايق به صدرك وتضاف الى فاعلها كقولك كريم الحسب وحسن الوجه واسما الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك فيقال ضامر البطن وجائلة الوشاح ومعمور الدار ومؤدب الخدام منه

فصل وفي مسئلة حسن وجهه سبعة اوجه حسن وجهه وحسن الوجه وحسن وجها قال لبيد هيفا مقبلة عجزا مدبرة محطوطة جدلت شنباء انيابا وحسن الوجه قال النابغة ونأخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام وحسن وجه قال حميد لاحق بطن بقرا سمين وحسن وجهه قال الشماخ اقامت على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما منه وحسن وجهه قال كوم الذرى وادقة سراتها منه

وكذلك لو نونت وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى مثله اعني غير معرف باللام
ولا مضاف الى مضمر مما تناهى في بلوغ حكم قولك مررت برجلٍ حسنٍ وجهه حكم قولك مررت برجلٍ حسنٍ
وجهِ غلامه وكذلك حسن وجه ابي غلامه وكذلك لو نونت وكل موضع رفعت بالصفة كان فاعلاً
لها وكل موضع نصبت فان كان نكرة فهو تمييز او مشبه بالمفعول وان كان معرفة فهو مشبه
بالمفعول وكل موضع خفضت كان مخفوضاً بالاضافة وعند ذلك يجب حذف التنوين من الصفة
ان كان مما ينون او خفضه وهو في موضع خفض واعلم ان كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير
فيها لانه لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ افرادها وتذكيرها ان كان ما بعدها مذكراً وتانيثها ان كان ما
بعدها مؤنثاً كالفعل فتقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ومررت برجلين حسنٍ وجههما وبرجالٍ حسنٍ
وجوههم وحسنين وجوههما ضعيف وحسنين وجوههم ضعيف ضعف اكلوني البراغيث واما
مررت برجالٍ حسانٍ وجوههم فهذا ليس بضعيف لانهم انما كرهوا الاتيان بالعلامة التي تدل على ما تدل
عليه علامة الفعل واما جمع التكسير فليس من ذلك وكل موضع نصب المعمول او خفض ففي الصفة ضمير
يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه ان كان مذكراً فذكر وكذلك في التانيث والتثنية والجمع فتقول
مررت برجلٍ حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه وبرجالٍ حسنين الوجه وبامراة حسنة الوجه
وكذلك ما اشبهه لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوه بالمفعول وجعلوا حسناً كانه في الحقيقة لما
قبله ثم اتى بالمعمول للامر كانه بين الاول حسناً فالحسن على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المعمول تبييناً
للامر الذي به حسن لان الشيء قد يكون يحسن جملته بحسن امرٍ منضم اليه بخلاف الرفع فان الحسن
ليس منسوباً الا لما بعده ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب مع النصب واذا خفضت
المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لان الاضمار فيها لما قبله فتقول مررت برجلٍ حسن الوجه
وبرجلين حسني الوجه وبرجالٍ حسني الوجه وحكمه في التفسير ما ذكر في المنصوب ثم في هذه المسايل
الثماني عشرة مسئلتان ممتنعتان وهما مررت بالرجل الحسن وجهٍ وهي الثانية عشرة ومررت
بالرجل الحسن وجهٍ وهي المسئلة الثامنة عشرة فامتنع الاولى لانها لم تتخصص بالاضافة و
امتنع الثانية لانها خلاف قياس وضع اللغة في اضافة المعرفة الى النكرة وههنا مسئلة وقع فيها
خلاف وهي مررت برجلٍ حسن وجهه وهي الثالثة فمن منعها نظر الى ان حسناً للوجه فكانه اضيف
الى نفسه قال الشيخ وهذا التعليل لابن بابشاذ وليس بصحيح لانه انما يلزم اضافة الشيء الى
نفسه ان لو كان مدلولهما واحداً كالحبس والمنع واما اذا كانا متغايرين لفظاً ومعنى فلذلك

فالحسن هنا ليس هو الوجه وانما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره او لان الوجه مضاف الى الضمير
فكانه مضاف الى نفسه وكلاهما تعليل فاسد فلذلك كان الوجه صحيحاً وانما منعها صاحب الجمل فظن
ان الناس منعوها فقال وخالف سيبويه فيها جميع الناس وليس الامر على ما ذكر اما التعليل الاول
فباطل بجواز حسن وجهه بالاتفاق واما الثاني فيجوز ضارب غلامه باتفاق ثم هذه المسايل
الست عشرة فيها القوي والضعيف والمتوسط فكل مسئلة كان الضمير في الصفة او في معمولها
فهي قوية وكل مسئلة كان الضمير فيهما جميعاً فهي متوسطة وكل موضع ليس فيها ضمير فهي ضعيفة فعلى ذلك
يكون المسئلة الاولى والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والرابعة عشرة
والخامسة عشرة والسابعة عشرة قوية لانه ليس فيها الا ضمير واحد ويكون المسئلة الثانية والثالثة
على قول المجيز والحادية عشرة متوسطة لان في كل واحدة منهما ضمير ويكون المسئلة الرابعة و
السابعة والثالثة عشرة والسادسة عشرة ضعيفة لانه لا ضمير فيها وقد تقدم ان المسئلة الثانية
عشرة والثامنة عشرة غير جائزتين فهذه جملة الثمانية عشرة ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف
وانما ذكر القوي والمتوسط فلذلك جعلها سبعة وان كانت عشرة اثنتي عشرة الا انه استغنى
بالتنكير عن التعريف لانه هو هو فاستغنى بحسنٍ وجهه عن الحسن وجهه واستغنى بحسنٍ وجهاً
عن الحسن وجهاً وكذلك ما عداها الا انه يسقط من التعريف مسئلتان وهما غير الجائزتين احدهما
تعريف حسنٍ وجهٍ والاخرى تعريف حسن وجهه واذا نكرت سبعة ودون الاثنين منهما الاعلم
انما اشار الى ذلك قال وفي مسئلة حسن وجهه سبعة حاصلة ترجع الى اثنتي عشرة وهي الحسنة
والمتوسطة واما الضعيف فلم يذكره وهي الاربعة المتقدمة ويضبطها كل موضع ان يقع المعمول وهو
عرٍ عن الضمير ويضبط الحسن كل موضع ان يقع المعمول وفيه ضمير او انتصب او انخفض عري الصفة من الضمير
ويضبط المتوسط كل موضع انتصب او انخفض وفيه ضمير وذلك بعد اسقاط المسئلتين غير
الجائزتين والصفة انما تعمل فيما كان من سببها الا في الاجنبي فلذلك لحن في مسئلة مررت برجلٍ
حسن الوجه وامثالها الى تقدير الضمير وان كانت ضعيفة فمنهم من يقول الالف واللام سدت
مسد الضمير وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه وهو
مذهب البصريين هذا ان قلنا الوجه مرفوع بحسنٍ رفع الفاعل فاما اذا قيل ان في حسنٍ ضميراً
يعود على رجلٍ وان الوجه بدل منه فذلك تقوى المسئلة ولا تضعف وعلى مثل ذلك حمل قوله
مفتحةً لهم الابواب فيكون الاحتياج الى الضمير باعتبار بدلية الاشتمال وذلك جائز حرفه اذا عمل

وليس حذفه في الجر كحذف الضمير العائد على صاحب الصفة وأما مسئلة حسن الوجه أو حسن الوجه بالنصب
فيه المعمول او الخفض فليس الحاجة فيه الى الضمير كالحاجة في حسن الوجه لما بيّنّا ان الضمير عند النصب
والخفض في الصفة وان النصب يجري على التشبيه بالمفعولية والخفض فرعه فكما يحسن ضارب زيدًا
يحسن حسن وجهًا **قوله** اقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما •
استشهد به سيبويه على جواز اضافة الصفة الى معمولها مضافًا الى ضمير موصوفه وهي مسئلة مررت
برجل حسن وجهه لان جونتا صفة لجارتا مضاف الى مصطلاهما بدليل حذف نونه وهما في قوله
مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا وهي عين مسئلة الخلاف فقال المخالفون ليس الضمير في
مصطلاهما راجعًا الى جارتا لتكون مسئلة الخلاف بل نجعله عائدًا الى الاعالي ونجعل الموصوف بجونتا
يكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون التقدير
جميل ثوب الغلام ويخرج بذلك عن ان يكون دليلا على مسئلة الخلاف فاجيب عن ذلك بان الاعالي
جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم ان يكون الضمير مثنى للجمع وايضا فان المعنى على انه تغيّر
اعلى الجارتين لبعده عن موقد النار واسودّ موضع الاصطلاء وعلى ما ذكرتموه يكون اسودّ ولم
يسودّ وهو غير مستقيم وغاية ما يقولونه على الوجه الاول انه وان كان بلفظ الجمع فهو في معنى المثنى
فعاد الضمير عليه من حيث المعنى وليس بشيء لانه جمع مستقيم امكن حمله على ظاهره فلا حاجة الى حمله
على غيره واما الراوي مصطلاها فهو لازم على كل قول ووجهه ان يكون مصطلاها اما مصدرًا على تقدير
حذف مضاف او موضعي اصطلائهما واما ان يكون مفردًا واقعًا موقع التثنية كما قال كلوا في
بعض بطنكم لما كان معلومًا اوقع الواحد موقع الجمع فوقوعه موقع التثنية اجود **افعل التفضيل**

قال صاحب الكتاب قياسه ان يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب الى آخره •
قال الشيخ انما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثة لانه لا يمكن ان يبنى على حروفه لم يمكن وان حذف لاخلّ
فكرهوا لذلك واما اللون والعيب فقد اختلف في تعليله فقال قوم لانه في الاصل افعاله زائدة على
ثلاثة فاذا اورد عليهم ادم وشهب وسود اجابوا بان اصله افعلّ وافعالّ ولذلك صحت واو
لانها في موضع يجب فيه تصحيحها في التقدير ومنهم من قال انما لم يتعجب من اللون والعيب لانهما خلق
ثابتة في العادة وانما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام الثابتة
على حال واحدة والحق انه انما لم يتعجب منه لانه يبنى منهما افعل لغير التفضيل فكرهوا ان يبنوا منهما
افعل التفضيل فيلتبس فلذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمع كل واحد جمعًا لم يجمع عليه

الآخر

افعل التفضيل قياسه ان يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب لا يقال في الاكرم والاطلق ولا في [illegible] هو اكرم منه واطلق ولا اسمر منه واعور ولكن يتوصل الى التفضيل في نحو هذه الافعال بان يصاغ افعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك هو اجود منه اكراما واشد انطلاقا واشد سمرة واقبح عورا

فصل ومما شذ من ذلك هو اعطاهم للدينار والدرهم واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من زيد اي اشد اكراما وهذا المكان اقفر من غيره اي اشد اقفارا وهذا الكلام اخصر وفي امثالهم افلس من ابن المذلق واحمق من هبنقة

الآخر ومما يدل عليه انهم تعجبوا من العيب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل كقولك زيد اجمل من
عمرو ولم يتعجبوا مما ليس بلون ولا عيب اذا كان له افعل لغير التفضيل كقولك افنى وشبهه من الحلى
فهذه العلة هي المستقيمة وينبغي ان ينضبط بان يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يبنى منه افعل
لغير التفضيل لانه قد تبيّن ان كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضبط طردًا ولا عكسًا لصحة
قولهم اجمل واحمق واسلم وقولهم افنى فاذا قصد التعجب من هذه الاشياء بنى افعل مما يصح بناؤه
على حسب المعنى الذي يقصده المتكلم ثم يميز على ما ذكر وصحة التعجب منه تبطل تعليل من قال انما لم يتعجب
منهما لانهما ثابتة كالاجسام فان قال لم يتعجب منهما وانما يتعجب من معنى افعل المذكور ثم قيل قد
علم ان المقصود في التعجب ليس الا هو وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن على
علم ان معنى قولك ما اشد حمرته فان التعجب من الحمرة بمعنى قولك ما احمره لو جاز كما ان قولك
ما اكثر فضله وما افضله بمعنى واحد ولعل ان التعجب انما كان مما وقع بعد اشد وشبهه فهذا تقرير
بانه يتعجب منه من حيث المعنى **قال** والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول لانهم
لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لبقيت كثير من الافعال لا يتعجب منها وغرضهم التعميم ولو
فضلوا عليهما جميعًا لادى الى اللبس فلم يبق الا التعجب من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة
اليه في المعنى والمفعول فضلة فكان ما هو المقصود اولى وهذا معنى قول سيبويه وهم ببيانه اعنى
يعني انهم يعتنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون فعلا الا ويذكرون له فاعلا او ما يقوم
مقامه حرصًا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان الاولى عندهم ان يجعل التعجب له لذلك **قال**
ويعتوره حالتان الى آخره اما لزوم التنكير عند مصاحبة من فصحيح وعلته انهم لو عرّفوه لم يخلو
من ان يعرفوا بالالف واللام او بالاضافة وكلاهما متعذر اما الاضافة فواضحة لانهم انما يضيفونه
الى ما هو مفضل عليه وانما يذكرون من ليبينوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثًا لا فائدة
فيه ولو عرّفوه باللام لم يكن الا لام العهد فيجب ان تكون معروفة افضليته عند المخاطب ولا يكون معروفا
افضليته الا بالنظر الى المفضل عليه فلو جمعت بينهما وبين من المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت
ايضًا بين امرين يغني احدهما عن الآخر كالاضافة المذكورة سواء **واما قوله** ولزوم التعريف
عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافًا الى نكرة وهو باق على تنكيره كقولك مررت بافضل رجل
فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف فذهل عن الاضافة الى النكرة وانما يلزمه عند مفارقة من
لام التعريف او الاضافة **قوله** وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما معطوف على قوله ويعتوره

فصل وقد جاء افعل منه ولا فعل له قالوا احنك الشاتين واحنك البعيرين وفي امثالهم آبل من حنيف الحناتم

فصل والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول وقد شذ نحو قولهم اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك وهو اعذر منه والوم منه واشهر واعرف وانكر وارجى واخوف واهيب واحمد وانا اسر بهذا منك قال سيبويه وهم ببيانه اعنى

فصل [illegible] زيد الافضل [illegible] وتثنيتهما وجمعهما [illegible] الافضل والافضلان [illegible] الفضلى والفضليان [illegible] والفضل [illegible]

فصل وما دام مصحوباً بمن استوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع فاذا عرف باللام أنث وثنى وجمع واذا اضيف ساغ فيه الامران قال الله تعالى اكابر مجرميها وقال ولتجدنهم احرص الناس على حيوة وقال ذو الرمة ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا منه

حال كان منصوباً وهو غير مستقيم في الظاهر لانه اذا كان مؤنثاً او مثنى او مجموعاً لا تصاحبه من وانما اراد بقوله وكذلك انه لا بد له مما يقوم مقامه من تعريف او اضافة لان حذف من واجب فيهما بخلاف الاول فانه غير واجب فانت بالخيار فاشتركا في انه اذا حذفت من من القبيل الثاني فلا بد من الالف واللام او الاضافة الا انك في الاول مخير في حذف من وفي التعويض بالالف واللام او الاضافة وهنا في المؤنث والمثنى والمجموع لازم حذف من واثبات احد الامرين **قوله** بل الواجب تعريف ذلك باللام او الاضافة جرياً على الوهم الاول في قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها وانما الواجب اللام او الاضافة وقد تكون الاضافة تعرف وقد لا تعرف على ما تقدم **قال** وما دام مصحوباً بمن استوى فيه المذكر والانثى والاثنان والجمع الى آخره لانهم اجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبن الا مما يبنى منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظاً ومعنى افردوه كما افردوا الفعل واستغنوا عن تثنيته وجمعه فاذا عرف باللام انث وثنى وجمع لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجرى على ما هو له في التأنيث والتثنية والجمع واذا اضيف ساغ فيه الامران يعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافة تشبه اللام فاجري مجراه واما الافراد فلان الاضافة فيه ليست الا للمفضل عليه فاشبهت من مع ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس فلما كانت الاضافة لا تخرجه عن معنى من الذي كان بها مفرداً بقي مفرداً مع الاضافة لانها بمثابة من مع مجرورها **وقول ذي الرمة** ومية احسن الثقلين جيداً وسالفة واحسنه قذالا على الافراد ولو جاء على المطابقة لقال حسنى الثقلين جيداً وحسناه قذالا والضمير في احسنه عائد على الثقلين وان كان مثنى لانه في معنى الخلق كانه قال ومية احسن الخلق **قوله** ومما حذفت منه من وهي مرادة الى آخره **قال الشيخ** ولا اول من افعل الذي لا فعل له كما بل هو مذهب البصريين وقال الكوفيون وزنه فوعل كان اصله ووول فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء ثم ادغموا الواو في الواو وهو عندهم من قولهم وال اذا نجا كان في الاولية النجاة وقال قوم اصله وول على فوعل وليس بشيء اذ يلزم منه تغييرات كثيرة ولا اصل له في الاشتقاق وهذا عند البصريين افعل المبني للتفضيل لقولهم اول من كذا ولقولهم في مؤنثه الاولى وجمعه الاول كما ذكر وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه أولة **قال** ولا آخر شأن ليس لاخواته الى آخره **قال الشيخ** لانه كثر في كلامهم حتى صار لاحد الشيئين فاستعملوه حينئذ استعمال الاسماء التي لا تفضيل فيها

فصل ومما حذف منه من وهي مقدرة قوله عز وجل يعلم السر واخفى اي اخفى من السر وقول الشاعر يا ليت كانت لاهلي ابلا او هزلت في جدب عام اولا اي اول من هذا العام واول من افعل الذي لا فعل له كآخر ومما يدل على انه افعل الاولى والاول ومما حذفت منه من قولك الله اكبر وقول الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول منه

فصل ولآخر شأن ليس لاخواته وهو انه التزم فيه حذف من في حال التنكير تقول جاءني زيد ورجل آخر ومررت به وبآخر ولم يستو فيه ما يستوي في اخواته حيث قالوا مررت بآخرين وبآخرين واخرى واخريين واخر واخريات منه

فالتزموا فيه حذف من في حال التنكير وهو خلاف الاصل وضعيف فلاجل ذلك خالف بابه وهذا هو ايضاً الذي جوز استعمالهم اياه كذلك الا تراهم يقولون الاول والثاني والثالث فالثاني والثالث لا تفضيل فيه والاول مفيد ما يفيده الآخران باعتبار العدد وقد جرى مجراهما في صحة استعماله بغير من في قولك هذا اول وثان **قال** ولم يستو فيه ما استوى في اخواته الى آخره **قال الشيخ** المعنى ان افعل التفضيل اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه المطابقة لا غير وقد غير في آخر ايضاً بالمخالفة ووجه المخالفة ايضاً ما ذكر من انه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه في المطابقة كسائر الصفات فلذلك قالوا على ما ذكر واخر غير منصرف وهو جمع اخرى وفعل جمع فعلى في جميع باب التفضيل منصرف سوى آخر وعلته انه فيه الصفة والعدل وبيان العدل ان الاصل ان لا يستعمل هذا الاستعمال فقد عدل عن صيغة كان مستحقها الى صيغة اخرى وهذا معنى العدل وقد اورد ابو علي على ذلك اعتراضاً وقال المعدول عن المعرفة معرفة الا ترى ان سحر المعدول عن السحر معرفة وليس المعدول عن الامس معرفة واخر انما كان يستحق ان يقال الآخر فلو كان معدولاً عنه لوجب ان يكون معرفة وليس بمعرفة باتفاق ولما لم يكن معرفة كان غير معدول فبطل العلة الاخرى والجواب من وجهين احدهما انا نقول ليس معدولاً عما ذكرت ولكنه معدول عن قولهم آخر من كذا فاستعمالهم اياه مجموعاً في موضع المفرد مع من عدول عن الصيغة التي كانت لمصاحبة من وعلى ذلك يتحقق العدل مع التنكير ويندفع السؤال الثاني سلمنا انه معدول عن الصيغة التي فيها الالف واللام ومعنى كونه معدولا انه كان يجب ان لا يستعمل الا كذلك فلما استعمل على غير تلك الجهة كان معدولا وما ذكره من قياس العدل صحيح الا انه قام الدليل هنا على التنكير ولم يقم على التعريف حكمنا في كل موضع بموجب دليله **وقوله** وقد استعملت دنيا بغير الف ولام كما ذكر وهو ظاهر وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى يعني انهم لا يجمعون بين الالف واللام وبين من المذكورة للتفضيل على ما تقدم فلا بد من تأويل منهم في قوله ولست بالاكثر منهم وتأويلها انها مثلها في قولك انت من بني فلان الجواد ومثل هذه يجوز ان تجتمع مع افعل الذي فيه الالف واللام لانك تقول انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل لا على انك فضلت على قريش ويكون المفضل عليه معلوما من اللام التي للعهد على حسب ما بين المخاطبين وقد يكون هو المذكور بعد من وقد يكون غيره لانك قد تقول لمخاطبك هذا افضل من تميم فالمفضل عليه تميم ثم تقول له بعد ذلك الافضل من تميم فلست تعني هنا الا تلك الافضلية وبينت له ايضاً انه من تميم فهذا المذكور بعد

فصل وقد استعملت دنيا بغير الف ولام قال العجاج في سعي دنيا طالما قد مدت لانها قد غلبت فاستعملت بالاسماء ونحوها جلى في قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة وانما حسن فيمن قرأ وقولوا للناس حسنى وسوأى فيمن انشد ولا يجزون من حسن بسوأى فليست بتأنيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعى والبشرى وقد خطئ ابن هانئ في قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها منه

فصل وقول الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى ليست من فيه التي تجيء بعد ها بل هي كمن في قولك انت منهم الفارس الشجاع اي من بينهم فصل ولا يعمل عمل الفعل لم يجز وام رت برجل افضل منه ابوه ولا ثم منه ابوه بل رفعوا افضل وخبرا بالابتداء وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا العامل فيه مضم وهو يضرب المدلول عليه باضرب

من هو المفضل عليه في المعنى ولكنك لم تفضل عليه بين وانما عرف ذلك بما تقدم وذكرت من للتبيين وقد يقول المخاطب هذا افضل من عمرو ثم تقول ذلك الافضل من غير فهنا لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو لانه المعهود وذكرت من قريش على ما تقدم للبيان فهذا وجه من في هذه المواضع واشباهها ولا يبالي باتفاق ذكر المفضل عليه بعدها وانما المنسر اذ يكون الاتيان بها الغرض ولا له التفضيل على ما بعدها فاما وقوع ذلك اتفاقا والمراد بها التبيين فلا يضر وقوله ولا يعمل عمل الفعل ليس على عمومه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه لسبب مفضل باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره نعت فذلك يعمل عمل فعله في ذلك السبب مثاله قولهم ما رايت رجلا ابغض اليه الشر منه الى زيد وما اشبه ذلك فالبغض ههنا في المعنى لسبب لرجل وهو الشر مفضل باعتبار الرجل على نفسه باعتبار غيره وهو زيد قال سيبويه في هذه المسئلة ونظايرها الا ما معناه انك لو جئت ابغض خبرا عن الشر كان محالا يعني انه يؤدي الى الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي لان ابغض اذا رفع الخبر كان الشر مبتدا ومنه متعلق بابغض وقد فصل بينه بالمبتدا وهو فصل بالاجنبي وذلك غير جايز وذلك ان تختصر فتقول ابغض اليه الشر من زيد فتحذف الضمير من منه وحرف الجر الذي هو الى وتدخل من على ما دخلت الى عليه وذلك ان تقول ما رايت كريما ابغض اليه الشر يفيد ذلك المعنى ومنه ما انشده سيبويه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى ● كوادي السباع حين يظلم واديا ● اقل به ركب اتوه تئية ● واخوف الا ما وقى الله ساريا ● واذا اعتبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية منه بوادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية من وادي السباع والثالثة هي عين ما ذكره في البيت وافعل ههنا اقل جرى لشيء وهو في المعنى لسبب هو الركب مفضل باعتبار من هوله على نفسه باعتبار وادي السباع واتوه صفة لركب وتئية اما مصدر على اضماره لان الاتيان قد يكون بتئية اي توقف وتحبس وقد يكون بغيره واما مصدر في موضع الحال اي متوقفين متئدين واكثر هذا الباب الذي قدرناه من المسايل فلا يجوز ان يرفع به الظاهر بل يرتفعان جميعا على الابتدا والخبر ويكون الجملة صفة الاول كقولك مررت برجل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر والجملة صفة لرجل ولا يجوز الخفض صفة ورفع ابوه بافضل خلافا لما تقدم وقوله شعر واضرب منا بالسيوف القوانسا ● اورده اعتراضا لمن يتوهم ان القوانس منصوب باضرب وانما هو معمول لما دل عليه اضرب كانه قيل ماذا يضرب فقيل القوانس وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله

فصل اسماء الزمان والمكان ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين ومكسورها فالاول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمشرب والملبس والمذهب او مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام الا احد عشر اسما وهي المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والثاني بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مكسورة كالمجلس والمحبس والمبيت والمصيف ومضرب الناقة ومنتجها الا ما كان منه معتل الفاء او اللام

الفم من يفصل عن سبيله ثم يفصل في موضع نصب بفعل دل عليه افعل الا بافعل ولا يجوز ان يكون معمولا بافعل لما ذكر من المحال وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتانيث على ما تقدم في قولك زيد افضل من عمرو لانه الاصل قال صاحب الكتاب اسما الزمان والمكان ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين الى اخره قال الشيخ هو كل ما اشتق من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان او مكان ولا يخلو من ان يبنى من ثلاثي او غيره فان كان ثلاثيا فلا يخلو من ان يكون معتل الفاء او اللام او لا فان لم يكن معتل الفاء او اللام فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر ايضا وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل وان كان معتل الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير فالاول مثل مضرب والثاني مثل مقتل ومذهب والثالث مثل موعد وموقد والرابع مثل مأتى ومسعى وما جاء على غير ذلك فشاذ وقد ذكر فكانهم كسروا تشبيها له بالمضارع لانه جار عليه وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا او مضموما الا انهم حملوا المضموم على المفتوح لانه اخف وكسروا في معتل الفاء مطلقا لانه اخف مع الواو او موعد اخف من موعد وفتحوا مع المعتل اللام لانه يؤدي الكسر فيه الى الثقل المؤدي الى الاعلال فصل وقوله وقد تدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس ومع مخالفته فالجاري كالمزلة والمقبرة وغير الجاري كالمظنة اذ قياسه مظنة بالفتح لانه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعة الطاير جار على القياس واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسما غير جاريين على الفعل لكنهما بمنزلة قارورة وشبههما فصل وما بني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى لفظ اسم المفعول وما بني من غير الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فكله على لفظ المفعول فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كانه والزمان والمكان مشتركا في الجميع كالمخرج من اخرج والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا مضارعته الفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لمطابقته له اقيس ثم استعملوا صيغة المفعول وقوله في البيت ● وما هي الا في ازار وعلقة ● مغار ابن همام على حي خثعما ● انشده في ذلك وقد اخذ عليه من وجهين احدهما في قوله على حي خثعما واسم الزمان والمكان لا يعمل والاخر ان الغرض تشبيهه خفة ما عليها بابن همام عند اغارته وكان المعنى وما هي الا مخففة كتخفف ابن همام وهو وجيه في الرد والجواب عن الاول ان الجار متعلق بما دل عليه مغار كانه قال يغير على خثعما

فصل ولا يعرف ثبت والمجرى في قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع مصدر بمعنى الجر وقبله مضاف محذوف تقديره كان اثر جر الرامسات

وأما الثاني فلا يبعد ان يكون اراد وما هي الا متحققة في زمان مثل زمان اغارة بن همام فوضع مكان
موضع زمن اغارة وهو معنى اسم الزمان وفي الجمع نعتت **وقوله** ولا يعمل شيء منها لانها اسماء الاجناس حكما
فلم تعمل بخلاف المصدر فانه اسم المعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما صفة والمعنى في الصفة
هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك وليس اسم الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان لذوات غير جاريين
بمذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا بمعنى المعنى فيجريان مجرى المصدر فمن اجل ذلك امتنع
العمل فيهما وقول النابغة **شعر** كان مجر الرامسات ذيولها * عليه قضيم نمقته الصوانع * وقد
الاعتراض ان مجر ههنا اسم المكان وقد عمل في ذيولها وبيان كونه اسما للمكان انه اخبر عنه بقضيم وهو
الرق الابيض يكتب فيه فشبه موضع مرور الرياح بالرق المنمق بالكتابة ولا يستقيم ان يكون المجر
فيؤدي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك والجواب ان اسم المكان قد استقر باستقرار لغتهم وتأكد
ذلك بالمعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تأويله وله ههنا تأويلان احدهما ان يكون ثم مضاف قبل
مجر وتقديره كان موضع جر الرامسات وهو خير من تقدير اثر لئلا يحصل ما هرب منه من الاخبار بقضيم
لان الاثر مشبه بالكتابة لا بالرق وغرضنا ههنا المشبه بالرق لان الرق هو الذي وقع خبرا عن
كان فوجب ان يكون اسمها هو المشبه به والوجه الثاني ان يكون مجر موضعا على ظاهره والمضاف
محذوف من الرامسات كانه قال كان مجر جر الرامسات وتأكد بامرين احدهما مطابقة المشبه للمشبه
به لان فيه ذكر للموضع اولا والاثر ثانيا كما ان المشبه به ذكر فيه الرق اولا والتنميق ثانيا والآخر
ان المحذوف مدلول عليه بمجر لان مجر موضع الجر فيه فلم يقدر الا ما دل عليه بخلاف التقدير الاول
فان المؤدي اليه امتناع الاستقامة في الظاهر وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين الآخرين ويضعف
من جهة ان ذيولها تكون منصوبة بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المحذوفة لا يكاد يوجد فمن
اجل ذلك قدم ذكر التقدير الاول **اسم الآلة قال صاحب الكتاب رضي الله عنه** هو اسم ما يعالج
به وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال الى آخره **قال الشيخ** اسم الآلة هو كل اسم اشتق
من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعل ومفعال كمخيط ومفتاح
وما الحق بها مسموع مثله في الزمان والمكان واما ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري
قياسا وانما هي الفاظ وضعت اسماء للاوعية من غير اعتبار جريها على الفعل **ومن اصناف
الاسم الثلاثي** المجرد منه عشرة ابنية وقسمته العقلية اثنا عشر اهملت العرب منها اثنين واستعملت
عشرة بيان ذلك ان اللام لا يعتبر باعتبارها الا ان اختلافها لاجل الاعراب بقيت الفاء

كالمقص والمحلبة والمكسحة والمصفاة والمِرْوَز والمفتاح **فصل** وما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية

فصل ومن اصناف الاسم الثلاثي المجرد منه عشرة ابنية امثلتها صقر وعلم وبرد وجمل وابل وطنب وكتف ورجل وضلع وعنق ولم يذكر فيه ابنية كثيرة ولعل الامثلة التي انا ذاكرها تحيط بها او باكثرها **فصل** والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في قعدد ومهدد او من غير جنسها كهمزة احمر والالحاق كواو جوهر وجدول او لغير الالحاق كالف كاهل وغلام

والعين فاما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث فلا تكون ساكنة لما يؤدي اليه الابتداء بالساكن
واما العين فتكون بالحركات الثلاث وبالسكون واذا ضربت ثلاثة في اربعة كانت اثني عشر مفتوح
الفاء اربعة فعل فعل فعل فعل وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من مكسورها فعل لانه
ليس من ابنيتهم استثقالا وسقط من مضمومها فعل لانه بناء مختص بالفعل الذي لم يسم فاعله وقد
الزيادة ويعرف الاصلي من الزائد بان ينظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي
وما سقط فهو الزائد **فصل** والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها
فما هو من جنسها قد ذكره مفصلا وما هو من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها فلا يكون
زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد تكون تكريرا وغير تكرير الا انها اذا
كانت تكريرا لها او غيرها لم توزن الا بلفظ الاصل المكرر ولذلك تقول في علم فعل وفي حضير فعيل
واما اذا لم تكن الزيادة تكريرا لم تذكر في الوزن الا بلفظها فتقول في وزن مضرب مفعل وفي زرقم
فعلم وكذلك جميع ما يأتي من غير تكرير والزيادة ايضا قد تكون للالحاق ولغير الالحاق فاما زيادة
الالحاق فان تكون الزيادة جيء بها لغرض تصيير تلك الزنة الناقصة على مثال زنة اكمل منها كالحاق
جوهر بجعفر فلا يرد على هذا مثل مضرب فانه ملحق بجعفر ولا مثل مضراب فانه ملحق بقرطاس لان
شرط الالحاق ان يكون الغرض بها ما ذكر واما هذا المعترض به فلغرض آخر واضح في غير ذلك للمعنى
فلا يجب جعله الحاقا ومواقع الزيادة في الثلاثي اربعة لانها اما ان تكون قبل ذكر الفاء او تلي الفاء
او تلي العين او تلي اللام ولا موضع غير ذلك واما في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد الحروف
قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل واثمد واصبع واصبع وابلم واكلب
الى آخره **قال الشيخ** كل همزة وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف اصول فهي زائدة فحكم في اجدل الى
اكلب بالزيادة لذلك فان وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زائدا ويحتمل ان يكون اصليا جاز الامران
كقولك اولق وان وقع بعدها ثلاثة لا يصلح احدها ان يكون اصليا حكم باصالتها مثل قولهم اقعد لانه
لليمين لو كانا اصلا لادى الى ان يكون من باب ببر وهو نادر وحكم بزيادة الثانية فوجب ان تكون
الهمزة اصلا فاما تنضب وهو شجر تتخذ منه القسي فالتاء فيه زائدة لانها لو كانت اصلا لم يخل من ان
تكون النون بعدها اصلا او زائدة وكلاهما يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم فوجب ان تكون التاء
زائدة فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة التاء ادى الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل ليس من ابنية
الاسماء فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان يكون حروفه اصولا وليس من ابنيتهم وبين ان

فصل والزيادة المجانسة لا تخلو من ان تكون تكريرا للعين كخفيدد وقتب او للام كخفيدد وخدب او للفاء والعين كمرمريس او للعين واللام كصمحمح ومرمريس وما عداها فمن الزوائد حروف سألتمونيها **فصل** والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواقعها اربعة ما قبل الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة **فصل** فالزيادة الواحدة قبل الفاء كما في اجدل واثمد واصبع واصبع وابلم واكلب وتنضب وتدرأ وتنفل وتحلئ ويرمع ومقتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر وميلع عند الاخفش

يكون بعضهما زائدا وليس من ابنيتهم كان الحكم بزيادة البعض اولى ووجهه هو ان الابنية الاصول
قليلة محصورة والابنية التي فيها الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر فاذا تردد هذا بين ان يكون من قليل
او كثير كان جعله من الكثير اولى وهذا جار في كل ما يأتي مثل ذلك فاما تدرأ فالكلام في التاء وزيادتها
مع الهمزة آخرا كالكلام في تنضب مع النون الا انه انما ينهض على مذهب سيبويه اذ ليس في الكلام
عنده فعلل واما الاخفش فيحتاج الى جهة اخرى من الدليل فيرجع الى الاشتقاق وهو مشتق من
درأ اذا دفع لان التدرأ المدافعة فالاشتقاق مشعر بزيادة التاء واما تتفل فتاؤه زائدة
لان من لغاته تتفل وثبت ان التاء زائدة بمثل ما ثبت في تنضب ثم نقول التاء في تتفل هي التاء
في تتفل لانهما هي هي لفظا ومعنى واذا ثبت ان تكون زائدة في احدى الصيغتين وجب ان تكون
زائدة في الصيغة الاخرى لاتفاقهما حروفا ومعنى واما تحلئ فتاؤه زائدة لانه من قولهم حلأت
الاديم اذا قشرته عند الشيخ فالاشتقاق دل على زيادة التاء واما مرعزى فياؤه زائدة لانه عرف باستقراء
كلامهم ان كل ما وقعت مع ثلاثة اصول فهي زائدة والميم في مفعل وفي بعضها كذلك واما هبلع فالهاء
فيه زائدة عند الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلع الشديد البلع فكانه من بلع فالهاء زائدة
وغيره يقول الهاء اصلية ولا ارى لمثل هذا الاشتقاق الذي ليس على قياس كلامهم اثرا لبعد زيادة
الهاء اول الكلام ولا يبعد فيه ان يكون بنى كلمة للشديد البلع من الهاء والباء واللام والعين فوافق
بعض حروفها حروف بلع وليس هذا كقولنا ان النون في عنسل زائدة اخذا من قولهم عسل الذئب اذا
اسرع لان العنسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانية ساكنة كثيرا فلم يكن الحكم بزيادتها
اخذا من هذا الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الهاء في هبلع اذ لم يثبت زيادتها اولا
وقد بقي عليه من الامثلة الثلاثية التي زيد فيها زيادة واحدة قبل الفاء تفعل كقولهم تتفل ويجيء
عليه يفعل كقولهم يعفر فان اجيب عن يعفر بان الضمة للاتباع والاصل يعفر وقد ذكر من ابنيته
منخر وان كان الكسر للاتباع فكما لم يطرح منخر كذلك لا يطرح يعفر قال وما بين الفاء والعين
الى آخره قال الشيخ الالف لا تكون مع ثلاثة احرف اصول الا زائدة والهمزة في شأمل زائدة لانه
من قولهم شملت الريح والياء في ضيغم زائدة لما تقدم من ان الياء اذا وقعت مع ثلاثة احرف اصول
زائدة والنون في قنبر زائدة لما يؤدي الى ان يكون فنعل وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش
فيحتج بغير ذلك فيقول من لغته قبر فقبر فهو قبر بغير نون مع بقاء معناه يشعر بزيادة ما حذف لانه
معنى الزائد وجندب النون فيه زائدة لان من لغاته جخدب فثبت ان النون زائدة واذا

فصل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وخاتم وشأمل وضيغم وقنبر وجندب وعنسل وعوسج منه

ثبت ان النون زائدة في جخدب ثبت انها زائدة في جندب واما الاخفش فيحتاج الى غير
ذلك ولا نعرف له وجها ولعله يقول وزنه فعلل واما عنسل فقد تقدم بيان زيادة النون فيه
واما عوسج فواوه زائدة لان الواو مع ثلاثة احرف اصول لا تكون الا زائدة وقد بقي عليه من
الامثلة في هذا الفصل فنعل كجندب وحنفس للقصير ودلمص يعني دلامص اي براق واجوعني احمق
الجمع معرب قال وما بين العين واللام نحو شمال همزته زائدة وغزال وحمار وغلام لا اشكال
فيه وبعير وعثير وعليب كذلك واما عرند فنونه زائدة لامرين احدهما انهم يقولون العرد فوجب ان
تكون زائدة والآخر لو كانت اصلية لوجب ان يكون وزنه فعللا وليس في الكلام فعلل والحروف
اصول وقعود وجدول وخروع وسرول وسلم وقنب لا اشكال فيها وبقي عليه من امثلة هذا
الفصل ولعن وميمه زائدة بمعنى الدمص وحمص وقنع لغة في قنع قال وما بعد اللام نحو
علقى ومعزى وبهمى بالتنوين ليكون للالحاق والقبلى مثلها واذا نون لم تكن تكون زائدة فصل الى
امثلة الالحاق والى امثلة لغير الالحاق وانما يجيء هذا على مذهب الاخفش والا فلا الحاق على مذهب
سيبويه لتعذر فعلل عنده وكذلك قد يجيء هندبى مصروف وان لم ينونه التكرار وحلي وذكرى
وحبلى ودفرى وشعبى واضحى ورعشن النون زائدة بدليل الاشتقاق لانه من رعش اذا رعشا
المرتعش وفرسن النون زائدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرس اذا دق فارشد الاشتقاق الى
زيادته وبلغن النون زائدة لانه بمعناه البلاغة فارشد الاشتقاق الى زيادته وقردد وشربب
وهندي وعد وظاهره وهو تكرار ومعد الدال الثانية زائدة سواء جعلته اسما للقبيلة او اسما
لموضع رجل الفارس من الدابة او ركب اما اذا كان اسما للقبيلة فدليله قولهم تمعددوا اذا تشبهوا
بمعد في خشونة العيش والميم لا تزاد في الفعل وان كان اسما لموضع رجل الفارس فيدل على زيادتها
ما تقدم ولانه منقول عند ابي اسماء الاعلام اذا امكن فيها النقل كان اولى واما الانهم يقولون معد
اذا عدا فيقرب ان يكون معد منه لانه موضع رجل الفارس الذي يجيء الى العدو وهذا اولى من ان
يجعل من معد يمعد اذ ليس بينهما معنى قريب وخريت وحبنى وفلز لا اشكال فيه وبقي عليه من امثلة
هذا الفصل ضيفنا والهمزة همزة وزنة والميم زائدة اسم للاذرك ودلقم اسم الناقة المسترخية لانه لاق
لسانها وقد يجيء لغة في ذراحة وتحمر التحالي وهو عند سيبويه فعلل من التحلة قال والزيادتان
المفترقتان بينهما الفاء نحو اداير الهمزة والالف زائدتان لانه اسم لمن قطع رحمه والدبر عنهما فالهمزة
زائدة وهو منصرف وان جعل اسما لموضع فجائز ان لا ينصرف واجادل جمع اجدل وقد ثبت زيادة

فصل ومن العين واللام نحو شمال وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير وعليب وعرند وقعود وجدول وخروع وسرول وسلم وقنب منه

فصل وما بعد اللام نحو علقى ومعزى وبهمى وسلمى وذكرى وحبلى ودفرى وشعبى ورعشن وفرسن وبلغن وقردد وشربب وعفنجد ومعد وخريت وحبنى وفلز منه

فصل والزيادتان المفترقتان منها الفاء نحو اداير واجادل والنجج والندد وهما افتعل ومقاتل ومساجد وتنضب ودرابع

فصل ومنها العين نحو العاقول وساباط وطومار وحيتام ورياس وتوراب وقيصوم منه

همزته في المفرد فكذلك في النخج والنخجه ونونه زائدتان اما الهمزة فلانهم يقولون نخج فهذا دل على
زيادتها لان الياء لا تقع بدلا عن الهمزة المفتوحة اما النون فلئلا يؤدي الى وزن ليس من ابنيتهم
وهو افعلل والنرو مثل النخج لا لدلالة الخصوصية فالاشتقاق يرشد الى الزيادة ومقاتل ومقاتل الاخر
الفصل ظاهر **قال** وبينهما اللام في نحو قصيرى ظاهر زيادة الالف والياء وقرنبى اسم
دويبة من الحشرات معروفة الفه ونونه زائدتان اما الالف فواضح واما النون فلانها لو
كانت اصلية لادى الى مثال فعللى وليس من امثلة الاسماء والجلندى اسم ملك كان بعمان جاء
بفتح اللام ويضبط عليهما المحصل المثالات وفيه زيادة النون والالف والكلام في الالف ظاهر
والنون كالنون في قرنبى وقد وقع في المفصل بالالف واللام وهو اسم علم فالاولى ان لا يكون
فيه الالف واللام وبلنصى نونه والفه زائدتان لانه مثل قرنبى ولانه جمع لبلصوص اسم الطائر
والما كون وان كان مثل قرنبى لان الف بلنصى للتانيث والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى
نوع من الطير ظاهر وكذلك حبنطى ظاهر وهو السريع وحبنطى نونه وياوه زائدتان اما التا
فواضح واما النون فلئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء مثل قرنبى وما بقي عليه من هذا الفصل نهى
الباطل ومحاري ومحاري وعلوى وحبوتي اسم واد **قال** وبينهما الفا والعين في نحو انصار
وهو نبت شديد وفيهما الف واسلوب وهو الطريق يقال المتكبر انفه في اسلوب **قال** انوهم ملحق
في اسلوب وقد وقع في المفصل تنوط وليس بمستقيم لثلاثة اوجه احدها انه لا يعرف تنوط اسم
لشيء والاخر ما يلزم من سقوطه مثال تفعل والثالث ما يلزم من التكرار من غير فائدة والصواب
تنوط وهو مصروف وتبشر ويطار وجاء تبشر فيضبط عليهما المحصل المثالات والصواب صوغه
ويهبط ظاهر من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض وقد جيء في المفصل مصروفا وقد وقع في ابنية
السيرافي بالالف واللام ويبقى من الامثلة اسروع للدويبة تكون في الرمل وتصير بحرفه فيكون كاسلوب
ويسروع لغة فيه وتفتح ياؤه فيكون كيربوع ويؤبؤ حزين يزعم بها الابل **قال** وبينهما العين
واللام نحو خيزلى وخيزرى ويقال خوزرى وخوزلى ضرب من المشي فيه تبختر والاولى ان يقال
خوزرى لانه لغة فيه وخيزلى بمعنى عنه والا فقد كرر المثال من غير فائدة واسقط نحو على وحنطا
نونه وواوه زائدتان اما الواو فظاهر واما النون فلئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم باعتبار الاصول
بقي عليه كذلك المقصير وقال ابن دريد كذلك فلا يكون منه واحق ظاهر **قال** وبينهما الفا
والعين واللام نحو الجفلى بمعنى جفلى للكثرة يقال دعا الجفلى اذا عم وانجيش وانزجم وازرب

وهو الغليظ **قال** ان لها المرگّا اذ زرنا كانه جحمة ذريحا ويبقي من هذا الفصل هيرهون الباطل
وحلبة لغة في حلبة اذا حلبت قبل ان يضربها الفحل **قال** والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء
في نحو منطلق ومسطيع من قولهم اسطاع بمعنى اطاع ومهراق واضح من حيث الاشتقاق ومسطيع
من قولهم استطاع بمعنى اطاع ذكره السيرفي على غير قياس ثم حذفوا بها فقالوا اسطيع للفاعل ومسطاع
للمفعول وهي في تصريف الفعل كالعدم لانهم يقولون يسطيع بضم الياء لانه مضارع اطاع ومهراق
في قولك اهراق بزيادة الهاء لانه اراق زادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سينا بعد الهمزة في اسطاع هذا
ان قلنا مهراق باسكان الهاء واما ان قلنا مهراق بفتح الهاء فهو من قولهم هراق ابدلوا من الهمزة هاء فصار
مثل دحرج فكما قالوا يدحرج ومدحرج ومدحرج قالوا يهريق ومهريق ومهراق وانقحل وهو المسن
وانجحر وهو بمعناه الهمزة والنون زائدتان وكرر المثال لانه منحصر فيهما وبقي منطلق ومسطيع ومهراق
ومهراق وانما كرر لانها الفاظ تجري على الفعل قياسا **قال** وبين الفاء والعين في نحو حوجم
وهيلم وحباب الى اخره ظاهر وبقي دمالص **قال** وبين العين واللام في نحو كلاء وخطاف
اما كلاء فانما يكون فيه زيادتان بين العين واللام اذا كان من قولهم كلا واما اذا كان من قولهم
كل لانه موضع تكل فيه الريح عن العمل فهو من باب ضما وخطاف وحنار واضح وكذلك جلواخ وجزاع
وعضاد وهبيخ ظاهر وكذيون الياء والواو زائدتان وعقنقل فعلل فالنون زائدة والقاف كذلك
لانه الكثيب العظيم وعثوثل مثله وخطايط الالف والهمزة زائدتان فان قيل انه فعاعل لم يكن بعيد
وانما حكموا بزيادتهما نظرا الى الاشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير فكانه حط عن جرم الكبير
ودلامص الالف والميم زائدتان لانهم يقولون دلامص ودلاص وبقي عليه زرادق فجمع زرق وقرناس
للاسد لانه من فرس وعطوط للسفر البعيد وتنوم لنبت ولا اشكال في ان فيهما زيادتين بين العين
واللام **قال فصل** وبعد اللام في نحو ضمنا وطرفا وهما مثالان يستغنى باحدهما الى اخره
وانما كرر المثال للاشكال في ضمنا لانهم يقولون امراة ضمنا فقد يتوهم الاصالة وقوبا الى عرضنى
ظاهر وعرضنى نونه والفه زائدتان لانه اسم لمشية فيها معارضة فالاشتقاق يرشد اليه ويقال عرضنى
وعرضنى ووفقى وهبرية واضح وسنبتة التاء الاولى والثانية زائدتان اما الثاني فلا اشكال واما
الاولى فلانهم يقولون مضى سنبة من الدهر بحذف التاء الاولى فدل على ان التاء الاولى زائدة وترقوة
وعنصوة الواو والتاء فيهما زائدتان وانما حكم بزيادة الواو دون النون فيها لان زيادة الواو اكثر
فكان جعلها زائدة اولى وجبروت الى اخره ظاهر وبقي عليه بلصوص لطائر وكروند وعجوب وعرضنى

فصل والثلاث المتفرقة في نحو ابهخري ومحاريج وتماثيل ويرابيع فصل والمجتمعة قبل القاف في ستغفر
وبين العين واللام في سلاليم وقراويح فصل وبعد اللام في سليان وعنفوان وعرفان وشيغان وكربا
وسيميا، ومرحيا فصل وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو افعوان واشحيان واروناخ

بمعنى عرضني وحصيص وتيفن وتلني قال والثلاث المتفرقة في نحو ابهخري الى آخره ظاهر ويجي
اباطيل قال وبين العين واللام في سلاليم الى آخره واضح ويجي مرزيق وبعد اللام في صليان
وعنفوان ظاهر وعرفان لانه من المعرفة او هو بمعناها فالفاء الثانية والالف والنون زائدة و
وسيميا واضح لانه من الكبر والسيما ومرحيا ويجي عليه حكيان وجلبلاب وعدان الطوال
واجوماء بمعنى المجري والعادة وتجنبية العيش الهنى كانه من البلد وفيه نظر قال وقد اجتمعت ثنتان
وانفردت واحدة نحو افعوان حكم بزيادة الهمزة الاولى ههنا ولم يجعل كعنفوان لانه ذكر افعى وهو منصرف
فوجب ان يكون الهمزة اصلية لانها وقعت اولا مع ثلثة اصول واشحيان واضح لانه من الشحا الذي بمعنا
المعنى وارونان الشريف واربعا يقال اربعا واربعا واربعا وقاصعا الى آخره ظاهر وقد وقع في
بعض النسخ عدان وان كانت لغة فيه الا انه لا ينبغي ههنا لانه يكون ثلثة بعد اللام فيكون من الباب الذي
قبله وتلكان لانه من قولهم بالكع ويجي عليه خيزران وخيسمان نبت وعنى الطويل اذا كان صفة
وعجليا المشية وحوتنان موضع بالشام والثا جميعا وفردا موضع ومعيورا الحمير لانه اسم العير
ولغيري وهيزو الباطل وكوري الكبير الانف وهجري وشحاكون السبط الشعر وصحاري ومرياء
جمع وغاير وصيروكا بمعنى براكا الثبات في الحرب وغارة لسو الخلق وخضاري لطائر اخضر وحوصلاء
وحوصلة الحوصلة وخنفيق وحنذوق بمعنى طويل مضطرب وقيل بمعنى الجوزن والاربعة في نحو اشهيباب
واحيراد ظاهر ويجي عليه ترنموت لانه بمعنى الترنم وتقويضة لاول تقدم الخيل وفي اصناف الاسم
الرباعي ينبغي ان يقول الا في نحو مدحرج ومدحرج واما قنفخر فالنون فيه زائدة لانه يقال قنخر فلو
كانت النون اصلية لادى الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلل ولانه يقال في معناه القفاخري للفاخر فان
الاشتقاق اليه وكذلك نونه زائدة لما ذكر وكنتبل نونه زائدة والا ادى الى ليس من ابنيتهم ويجي عليه كنهبل
شجر نونه زائدة لما ذكر في اللغة الاخرى وكذا قنفخر نونه زائدة لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم قال
وبعد العين في نحو عذافر الى جحادج ظاهر وخرنبل نونه زائدة وان لم يعرف له الاشتقاق لا لعدم النظير
بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عرف اشتقاقه نحو حبنطى ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا وقرنفل
نونه زائدة لما يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلل وعلكد الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة شجر
بالراء والظاهر انه الصواب ويجي عليه حنبل لشجر ويجي عليه همرش وهو عند سيبويه من ذوات خمس
العين فيكون زيادة واحدة بعد العين وعند الاخفش اصله هنمرش فوزنها اصول فحمرش فلا
يكون من هذا الفصل ونحو دمش واو زائدة يقال جو وبحو رش الكبير وبعد اللام الاولى ظاهر ويجي

وارتعا وقاصعا، وفساطيطا وبراجين وثلاثا ثاء، وسلالمان وقراسيتر وقلنسوة ودختنف وتبحان وعلدان وتلكعان فصل والاربعة في نحو اشهيباب واحمرار مثال

فصل ومن اصناف الاسم الرباعي المجرد منه خمسة ابنية امثلتها جعفر ودرهم وبرثن وزبرج وقمطر وتحيط بابنية المزيد فيه الامثلة التي اذكرها والزيادة فيه ترتقي الى الثلاثة فصل فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون الا في نحو مدحرج فصل وهي بعدها في نحو قنفخر وكنتار وكنهبل فصل وبعد العين في نحو عذافر وسميدع وفدوكس وحبابج وخزعبل وقرنفل وعلكد والمنقع وشمنصير فصل وبعد اللام الاولى في نحو قنديل وزنبور وقربوس وفردوس وكنهور وحنتسار وبرداع وشنفع ودعموص صح

فصل وبعد اللام الاخيرة في نحو حبركى وجحجبى وهربذي وهندبى وسبطرى وسبهلل وقرشب وطرطب
فصل والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكرى وخيتعور ومنجنون وكنابيل وجحجبار فصل
والمجتمعتان في نحو قندويل وقمحدوة وسلحفية وعنكبوت وعرطليل وطرماح وعقربان وهندبا وشعشعان
وعفرتان وخنذيان فصل والثلاث في نحو عبوثران وعرنقصان وجحادبا وبرناساء وعقربان مثال

عليه وقراس وهو ما تحصن من الجبل والاكمة التي يلتف عليهما ما يتوارى وزرنوق وبعد اللام الاخيرة ظاهر ايضا
ويجي عليه هندبا بمعنى هندبا والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكرى وخيتعور ظاهر ومنجنون وقع في
هذا الفصل وليس موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان قدرت الميم
اصلية وهو الصحيح فنونه الاولى والواو والنون الاخيرة زوائد فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان
مفترقتان وان قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لانه يؤدي ان قدرت النون زائدة ايضا الى
انه ايضا الى مثال ليس في الاسماء وهو منفعلول او منفعلول ويكون بعد ذلك ثلاثيا وفيه زيادتان
مجتمعتان والظاهر انه تصحيف لمنجنيق فانه من هذا الفصل وهو بمعنى منجنون وموافق له في اكثر الحروف
فغلط فيه لما افترقا له في الحروف والمعنى ومنجنيق عند سيبويه فنعليل فالنون الاولى زائدة و
الياء زائدة والميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان وانما حكم
بزيادة النون لقولهم مجانيق وحكم باصالة الميم لئلا يجمع بين زيادتين في اول اسم ليس بجار على الفعل والا
يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وفنعليل كعنتريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زائدتان لقول
بعض العرب جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق فادى الاشتقاق الى زيادتهما وما ادى اليه حكم به وان ادى الى
مثال ليس في الاسماء وكذا قيل انه من موضع وقع منصرفا والاولى ان لا ينصرف وجحجبار النون والالف
زائدتان وهو الضخم واما المجتمعتان الى آخره فظاهر وجذمان بالدال والذال وهو بطن قبيلة والاولى
وقع في امثلة السيرافي بالالف واللام وليس بجيد ويجي عليه عرقصان لغة في عرنقصان وهي دابة
والثلاث في نحو عبوثران وعرنقصان وجحادبا وبرناساء ظاهر وعقربان واما الخماسي فخندريس وعضرفوط
فعلليل وهو وزن لم يثبت والاولى ان يكون فنعليلا ولذلك حكم بمنجنيق ان يكون فنعليلا وقال
بعض الناس النون اصلية نظرا الى انه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثانية فحكم على النون بالاصالة
وهو الذي اختاره بانه خماسي وان زيادته واحدة فوجب ان تكون نونه اصلية وخزعبل واضح
وعضرفوط واوه زائدة وانما حكم بان يخجوت ليس مثل عضرفوط لان نونه الاخيرة لابد ان تكون زائدة
فوجب ان لا يكون مثل عضرفوط فلذلك قيل انه لئلا يؤدي الى بناء ليس في الاسماء ويجي وقيل عضرفوط
لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء من غير مرجح اذ يفعلول ليس من ابنيتهم واذا جعل الياء اصلية كان
مثل عضرفوط فلم يؤد الا الى امثلتهم فكان الاولى وقرطبوش ظاهر وقبعثرى منون لان الفه ليست
للتانيث لانك تقول جمل قبعثرى اي شديد ولان الف التانيث لا تلحق مثل هذا الوزن فوجب صرفه
وليست للالحاق ايضا لانها لو كانت للالحاق والخمسة التي قبلها اصول لوجب ان يكون ثم ملحق

فصل ومن اصناف الاسم الخماسي المجرد منه اربعة ابنية امثلتها سفرجل وجحمرش وقذعمل وجردحل ولم يزد فيه جمعه ولا يتجاوز الزيادة فيه واحدة وامثلتها خندريس وخزعبيل وعضرفوط ومنه يستعور وقرطبوس وقبعثرى والله اعلم كمل القسم الاول من الكتاب صح

به وهو على ستة اصول وليس بموجود **فصل** فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو اجدل واثمد واخضوف
اضبع وانمل وهو خوص المقل والكلب وتنضب وهو شجر تعمل منه القسي وتدرا وهو المداهنة وضرب وادي
خضوعة وتتفل وهو ولد الثعلب والانثى تتفلة ويقال تتفل وتتفل وتتفل وتتفل فاما تتفل وتتفل فيغني عنهما
تنضب وتدرا وينبغي ان ينضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ودخلل وهو ما خفي من الامر اي سر
او شر وتربع مع مجر دخو تنتت اذا فرك ومقتل وضرب ومجلس ومنخل ومصحف ومنخر وكسر الميم في الاتباع
قال سيبويه منتن ومغيره كسروا الميم فيهما للاتباع والاصل الضم وكذلك منخر ومنبلع وهو شديد البلع
وعند الاخفش جعله من الرباعي كدرهم ويبقى عليه يعفر اسم علم والضمة للاتباع ككسرة منخر فان اجيب بانه
علم منقول عن فعل ولا مدخل له في اوزان الاسما كتقلب وتشكر فهو مستغير السين من ضم اليا فاما
بعد ضم يائه فهو اشبه بالمرتجل فلا وجه لاسقاطه **فصل** وما بين الفاء والعين في نحو كاهل وخاتم
وشامل الشامل والشمال الشمال من الريح وضيغم وهو من نعوت الاسد وقنبر وجندب يقال جندب
وجندب وجندب فاما جندب فغنية عنه قنبر فينبغي ان ينضبط على الوجهين الآخرين ليحصل
المثالان وعنبس وهو السريع وعوسج يبقى عليه خنفس وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى
دلامص يقال دلامص ودمالص ودملص ودلمص بمعنى واحد وآجو بمعنى آجر وهو الجص معرب **فصل**
وما بين العين واللام في نحو شمال وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير وهو الغبار وعليب وهو اسم وادي
والصواب عوفد وعزنيد وهو الشديد ويقال عرق وقعود وجدول وخروع وهو ما لان من الشجر
سدفس وهو ضرب من الطيالسة الخضر والقبيلة بالفتح والاصمعي بعكس وقال ابن جنية سدوس
ابن اضبع بن نبهان بالضم وسلم وقنب يبقى عليه دلمص وحمص وتبع لغة في تبع **فصل** وما بعد
اللام في نحو علقى وهو نبت ينون ولا ينون ومرحى وهي وهو شول والواحد والجمع سواء والفه
للتانيث وقيل للالحاق فواحدته بها وسلى وذكرى وحبلى وقرى وهي موضع باليمامة قال الجحي
دقرى وغلى وصورى مياه قرب المدينة وشعبى وهو اسم بلد وعرش وهو المرتعش وقرس وهو
مقدم خف البعير من فرسه اذا دقه ويلعن وهو الملاعنة وقردد وهو الارض المستوية وشرب
وهو شجر واسم موضع وعند ويقال ما لي عنه عند اي بد وقمد ويقال رماه بمدى اي رماه عليه
الدهر وحال عن حاله ومعد وهو موضع دخل الفارس من الدابة اذا ركب واسم قبيلة ومنه صلته
بدليل تمعدد اذا تشبه بمعد في خشونة العيش والميم الزائدة في الفعل وتمدرع وتمسكن قليل
شاذ والفصيح تسكن وتدرع وايضا فانه يقال معد اذا عدا فهو اشبه ان يشتق منه معد لانه

موضع

موضع دخل الفارس الذي يقعد على العدو من ان يحجل من عد يعد وخروب وهو الضخم الشديد وجر
بالتشديد ويجوز تخفيفه وقلز وهو خبث الفضة يبقى عليه ضميا بغير مد بمعنى ضميا ممدودا وزرق
وهو الازرق ودلعم وهي الناقة المسنة والميم زائدة من الدلق وهو سرعة الخروج لان اسنانها تندلق
لهرم اسنانها وقد جمع درجة لغة في دواحن ونجم وهو النجاح وهو عند غير سيبويه فعلم وذكره
سيبويه مع سلهب خلجم **فصل** والزائدتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو ادابر وهو غير الذي
فقال الذي يقطع رحمه ونرجس فعلى هذا يكون مصروفا فقال السيرافي غير مستنكر ان يكون اسم
موضع فعلى هذا يجوز ان لا ينصرف والجادل وهو جمع اجدل الصقر واليخ وهو العود ويحابخ
ويلنجوج والنبرو والالد وهو الشديد الخصومة ومقاتل ومقابل ومساجد وتناضب جمع تنضب وهو
شجر تعمل منه القسي وترامع جمع ترمع وهو حجر رخو تنتت اذا فرك **فصل** وبينهما العين في نحو
عاقول وهو الموضع اذا كانت فيه منعاطف وساباط وطومار وختام يقال ختام وخاتام الخاتم ودينار
وهو الترب بكسر الدال وفتحها وينبغي ان ينضبط عليهما ليحصل المثالان وتوراب وهو التراب وقيصوم
وهو نبت يبقى عليه قفاش وهو الشديد من الابل **فصل** وبينهما اللام في نحو قصيرى وقربحى وهي
دويبة من الحشرات معروفة والجلندي اسم ملك كان بعمان وحبا بنعم اللام فينبغي ان ينضبط عليهما ليحصل
المثالان ووقع في المفصل بالتعريف والصواب اسقاطها وبلنصى جمع بلصوص على غير قياس وهو طائر
حباري وهو طائر وحبنر وهو الشديد وعرنة بمعنى الكبر ويبقى عليه باطل وقحاري وصحاري وعذاري
الشديد وجحوش اسم واد **فصل** وبينهما الفاء والعين في نحو عصاد وهي الريح الشديدة وقيل اسم
نار والخويط والسلوب وهو الطريق ويقال المتكبر انفه في اسلوب قال ابو جهم طه في اسلوب وشعر الانشاد
والجبوب الخ في ظاهر الارض واذربون وهو الورنج ويستعمل في الاصل الزرنيخ ومفتاح ومعقرب وفيلي
ومعرود المغرود وهو المغلوق ضرب من الكمأة والمغثور والمغفور الصمغ وليس في الكلام غيرهما وتنال
وتربوع ويعقيد وهو تجرد وتنبيت وهو ما ينبت على الارض قال رؤبة صحرا الم ينبت بها تنبيت
وعن ابن دريد كسر التاء فينبغي ان ينضبط عليهما ليحصل المثالان ولو قدر ان الكسر للاتباع لانه قد ذكر
مفعلا ومثله منخر والكسر للاتباع وتذنوب وهي البسرة اذا ارطبت من اسفلها ولم يبلغ النصف وتنوط
وهو طائر يعلق بيضه في اغصان الشجر فهي تنوط من نطت الشيء بالشيء وتنوطته اذا علقته به ووقع
في المفصل تنوط على مثال تبشر وليس بمستقيم لتكثر اوجهه لانه لا يعرف فيه من اللغة ومثلها لم يذكر
من سقوط مثال تفعل ومثاله زرق والنكاد من غير فائدة فالصواب تنوط وهو معروف وتبشر وهو

طائر وجاء تبشر فينبغي ان يضبط عليهما المحصل المتاكد والصواب صرفه وهبط وهو ابن ازدص ووقع
في المفصل مضروفا ووقع في ابنية السيرافي بالالف واللام وقع عليه اسرد وهو دويبة تكون في الرمل
وتغمر كمزة فيكون كاسلوب وبزوع لغة في اسروع وبقع مكاوح فيكون كبربوع وبوبوء وهي بكر يبرق
يوبّرها الابل **فصل** وبينهما العين واللام في نحو خيزلى وخيزرى وخوزرى لضرب من المشي
فيه تبختر وخيزرى معناه مشى خيزلى ووقع في المفصل بالياء والصواب ان يكون الخوزرى والاصل
كرد المثال بلا فائدة واسعطرنوعلى وحنطاء والحنطاء والحنطاوة العظيم البطن وقيل القصير النون والواو
مزيدتان كزيادتهما كزيادتهما في كتاب وهذا احسن ما قيل فيه وبني كوالك وهو القصير قال ابن دريد كالك
بالكاف والجرو وهو النحو معرب **فصل** وبينهما الفاء والعين واللام في نحو اجفلى يعنى جفلى الكرم
يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص واترنجج والزرنب وهو الغليظ قال ان لها لركبا ارزبا كانه جبهة
ذرى حبا بني عليه هبير وهو الباطل وتحليه وتحلبة لما حلبت قبل ان يضربها الفحل وترغيبة يعنى الرغ
وتشرى تكون وتنزكى وهو الترب الخفيف في الحاجة **فصل** والزائدتان المجتمعتان قبل الفاء في
نحو مختلق ومسطيع وهو اسم فاعل من اسطلع بمعنى اطلع والسين زائدة ملغاة فلذلك بقى ضم الميم على
حاله ومهراق اسم مفعول من اهراق بمعنى اراق زيدت فيه الهاء او كان اصله اراق قلبت الهمزة هاء
فقيل هراق فتوهم اصالة الهاء فزيدت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك وانتحل بالتاء في الميم
دانقر مثله وهو كوتي **فصل** وما بعد الفاء في نحو حوالج وقع في كتاب سيبويه التقيل بحواجى
بالزاي جمع حاجز وهو مثل الحوض ذكرها في الاسماء فيجوز ان يكون المصنف جعل موضعها حوالج ويجوز
ان يكون تصحيفا وغيلم جمع غيلم وهي السلحفاة والمراة الحسناء والعيلم بالعين المهملة البير الغزيرة الماء
وجنادب جمع جندب وقد اسر الشدفوة الماضي وضيمر وجاء خفيفا القصير والذي يرفع راسه والغليظ
بني عليه ودمالص يعنى دلامص وهو البراق **فصل** وبين العين واللام في نحو كلكرٍ وهو الموضع
الذي يخبز فيه السفن وخطائف وحنا وحلوانج وهو النهر العظيم وجمع الاثر الجمر وعصواد وهو موضع
الحرب والفصيح كثر عيد وقال الجرمي معناه الجلبة والصياح وحجنج وهو العظيم والصبي والانثى حجنجة
وكديون وهو دردي الزيت وقبطي وقبيط وهو الناطف ويقال قبيطا وقباط وصولع وعقنقل وهو
الجبل من الرمل وعقنقل الضب كشية ومحنحمة وعقول وهو العقول وهو المسترخي ومجول وهو الحجار
وسيوخم وعربون وهو شبيه بالعصفور وخطائط وهو الصغير كانه حط عن جرم الكبير ودلامص بني
عليه زرادق جمع زرق لطائر وفنار من نعوت الاسد وجعلوكم وهو السفر البعيد وتنوم وهو



نبت يقال له الشمداخ **فصل** وبعد اللام في نحو ضميا وهي ارض لا تبات بها والمراة التي لا تبيت
لها ثدي وايضا التي لا تحيض وجاء ضهيا ممدود مقصور وطرفا شجر واحدة طرفة وقوباء وحلباء وحرباء
وسيراء وهو ضرب من ثياب الحرير وخيفاء موضع وسعدان وهو نبت وكروان وكروان ومرجان
وهو الذئب والاسد ايضا الا ان كروانا مثله وعقان وظربان وهي دابة منتنة الريح والسبعان
وهو موضع والسلطان وعرضى وهي مشية في معارضة وجاء عرضى وينبغي ان يضبط عليهما المحصل
المتاكد وجاء فيه العرضى ودفقى وهو ضرب من السير وجاء بكسر العين وفتحها فينبغي ان يضبط عليهما
المحصل المتاكد وهبرية وهو الحزاز في الراس وسبنبة سبنية من الدهر حين وسنبت مثله وقرنوة وهي
نبت يدبغ به وعنصوة وهو النبت المتفرق وحبروت وفسطاط الفسطاط الخيمة وجلباب وهو القميص
وحليت وحجنج وهو الغليظ والفرا يجعل نجها مثل سرحل ويبطل عليه بد حرحج او ليس في الكلام مثل جرجر
وحوجج اللفظ عن ابنية كلامهم لاحد الاولين على زيادة الحرف فيه وفي دحوج وهي دويبة ذات سم او الكدى
في طعام واحد ودرادج بني عليه بلصوص وهو طائر وجمعه بلنصى وكردين ومحبنة التمر وعنبوب التي
البرك وعرضى بمعنى عرضى وحنيص وهو نبت ويتفة وفيه نظر فيقال حيث على سفرة ذلك وقنية
ذلك وافاة اي بالقرب منه وقولهم قنية يدل على ان التاء اصلية فيكون من هذا الاصل وقولهم افات
ذلك يدل على ان التاء زائدة فيكون وزنه فعلة فلا يكون من هذا الفصل وتلنة وهي الحاجة قال ابن مقبل
يا حو امست تلنات الصبا ذهبت • فلست منها على عين ولا اثر **فصل** والثلاث المفترقة في
نحو اهجيري ومخاريق وتماثيل وترابيع جمع يربوع وهو دويبة وبني عليه اباطيل **فصل** والمجتمعة
قبل الفاء في مستفعل بكسر العين وفتحها وينبغي ان يضبط عليهما المحصل المتاكد **فصل** وبعد
العين في نحو سلاليم وقراويح بني عليه مراويس **فصل** وبعد اللام في نحو صليان وهو نبت واللام
مشددة والياء مخففة وعنفوان وهو ابتداء الشباب وعرفان وهو المعرفة وقيل الكرى قال كان
العرفان الكرى وكيسة • كلا القلاة والمعاس معانقه • وشيفان وهو اول الشئ وقيل النشاط وكبرياء وهو
الكبر وسيمياء وهي العلامة ويقال السيماء وهو وزن كبرياء فلا معنى لاعادته وبرحياء وهو ترجرح عند الريح
بني عليه حلبان وهي بقلة وحلبلاب وهو نبت واجوياء بمعنى الهجري وعرنوني وكمترة وهو العيثر
الذي لا كدر فيه **فصل** وقد اجتمعت ثنتان وافترقت واحدة في نحو افعوان وهو الذكر من
الافاعي والحيان وهو المضي ولزوبان يقال يوم ارونان اي شديد قال النابغة • فظل الثور
النعمان منه • على سفوان يوم ارونان • وبعض الناس يقول القافية مجرورة واولها • الا ابلغ بني

خلف دسودّه • احقا ان اخطلكم هجاني • فيحتمل الوزن اخرهما ان يكون اقواء والاخر ان يكون
النعت كقوله • والدهر بالانسان دوّاري • وانما هو دوّار واربعاء ليوم الاربعاء المختار عند
ثعلب قال سيبويه فيه لغتان الاربعاء والاربِعاء بفتح الهمزة والبا وكسرهما والاربُعاء بالكسر عند
سيبويه جمع ربيع واربعاء وقع في المفصل مضموم الهمزة والبا وهو غريب وينبغي ان يضبط
هذا على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه لا غير ليشاكل الوزنين وقاصعاء القاصعاء والنافقاء من
جحرة اليربوع وفساطيط وسراحين وملتاء وسلكان وهي فرخ الحجل ومدحج وعضلة وقيس عيلان
وسلمان في مراد ورهط عبيدة السلماني وقراسية وهو الجمل العظيم وقلنسوة وخنفساء وعجان
وهو المتوخط الا بغيه وعمدان وهو الطويل وفي نسخة المبرد من كتاب سيبويه عِمِدّان وينبغي ان يضبط
عليهما والا فقد اسقط فِعِلّان وملكعان ومكرمان وملامان انما تقع في النداء وملكعان ومكرمان
من العبودية والمجد ومن الكرامة وملامان من اللوم يجي عليه خزرلان وحيسمان وهو نبت و
رجل حيسمان اي طويل عميق ادرم وعجيسا وهي مشية وحوتنان وهو موضع بالتا والثا
وسحلان وهو السبط الجمة وفرنداد وهو موضع وعيوراء اسم للجمير ولعنزى بعض حجرة اليربوع في حجر
للباطل وتكون اسم للعظيم روثة الانف ومجيزى وصحارى ودنابيس وبروكاء بمعنى براكاء وهو الثبات
في الحرب وبرحاء وهو سوء الخلق ويقال حمارة لشدة الحر وصبارة لشدة البرد وليس في الكلام غيرهما
وخضارى وهو طاير اخضر وحوصلاء وحوصلة الحوصلة وخنفقيق وهي الداهية وخندقوق وهي
بنت مالك الزرق وهو بقل معرّب وقد قيل الحندقوقا والاربعة في نحو اشهيباب واحميرار ظاهر
ويقع عليه ترموت وهو ترم القوس عند النزع وتقدسية وهي لغة في التقدسة وهي اول تقدم الخيل

ومن اصناف الاسم الرباعي الاصول جعفر وبرنج وهو الذهب وقيل الاخر وقيل السحاب الرقيق
وبرثن وهو المشيع والطاير كالاصبع للانسان ودرهم وقطحل والقطحل اسم زمان زعم العرب ان
الحجارة كانت فيه رطبة قال رؤبة • فقلت لو عمرت عمر الحسل • او عمر نوح زمن الفطحل •

فصل
والزيادة الواحدة قبل اللام لا تكون الا في نحو مدحرج

فصل
وبعد الفاء في نحو قنفخر القنفخر
والقنفخر والقفاخري الفائق في نوعه وكنثال وهو القصير وكنهبل وهو ضرب من الشجر

فصل
وبعد العين في نحو عذافر وهو الغليظ الجانب وسميدع وهو السيد وفردوس وهو الشديد واسم
حي من تغلب وادلل وحمارج وحزنبل وهو القصير ونبات ايضا حكم بزيادة النون وان لم تعرف
له اشتقاق لان النون قد كثرت زيادتها ثالثة ساكنة فيما عرف بالاشتقاق نحو حبنطى وشبهه وكذا

حكم بها اكثر اولى من حمله على ما قل كسفرجل وقرنفل وعلكد وهو الغليظ وقال المبرد العجوز المسنة كالعلكد
وهقبع وهو نبت وشمخر وهو المتعظم وفي كتاب سيبويه شمخر بالزاي يبقى عليه خيسقل وهو شجر وهمرش وهو
عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعّلل وعند الاخفش وزنه فعلل مثل جحمرش واصله عنده
هنمرش فادغمت النون في الميم ونحو ذلك يقال جحوش ونحوش اي كبيرة قال السيرافي هو ملحق بجحمرش بزيادة الواو

فصل
وبعد اللام الاولى في نحو قنديل وزنبور وخرنيق وهو الستر وفردوس وهي الروضة
وقربوس وقد وقع في موضعه في امثلة سيبويه قربوس وهو القلع الاملس فيجوز ان يكون غيره بقربوس
ويجوز ان يكون تصحيفا من الناقلين وكنهور وهو السحاب العظام واحدته كنهورة وصلصال وسرداح
وهي الارض الواسعة وايضا الضخم وشملج وهو تمر الكبر والغليظ الشفتين وصرفق وهو نبت وقع
به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل الفالوذ يقع عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل والالة التي
يلقى عليها القطن وغيره فيغزل وزرقي وبعد اللام الاخيرة في نحو حبركى وهو الطويل الظهر القصير الرجل
وعن ثعلب العكس وحجحبى وهربذا وهندبا يقال هندبا وهندبا وهندبا مقصورا وممدودا فيهما وهو هنا
بفتح الدال مقصور لا غير لان المبرد حكى عن الفضل وكسر الدال العنبي عنه هربذى وسبطرى وهي مشية
فيها تبختر وشمللا وهو الفارغ وقرشب وهو المسن وطرطب وهو العظيم الثديين

فصل
والزيادتان
المفترقتان في نحو حبوكرى وهي حبوكرى وحبوكر الداهية وخيتعور وهي الداهية ايضا وقيل ما يغر وتحرج
قال الشاعر • كل انثى وان بدا لك منها • اية الحب حبها خيتعور • ومنجنون وقع في المفصل منجنون في
هذا الموضع لانه ليس من الرباعي وليست فيه زيادتان مفترقتان والذي اراه ان يكون موضعه
منجنيق لانه عند سيبويه فنعليل ففيه زيادتان مفترقتان وهو رباعي وحكم بزيادة النون لقولهم مجانيق
وحكم بان الميم اصلية لئلا يجتمع زيادتان في اول الاسم ولئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وهو فنعليل
كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زايدتان ويذكر ان من العرب من يقول جنقناهم اذا
رميناهم بالمنجنيق وما ادى اليه الاشتقاق الصحيح حكم به وان ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل
وهو اسم ارض عجمة فينبغي ان لا ينصرف وحبنبل وهو الضخم يقع عليه غرانيق جمع غرنوق وهو كثير كقوله قنابل
وزنابير وفراويز وقراطيس

فصل
والزيادتان المجتمعتان في نحو قندويل العندويل والقندل
العظيم الرأس وقمحدوة وسلحفية وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل والغليظ وطرماح وعقربان وهو ذكر
وقع بفتحه عسيبه ورأيه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي ان يزاد زنبا فانه على ذلك قد اسقط
فعلاء وهندبا يقال هندبا وهندبا ممدودا ومقصورا فيهما وهو هنا بكسر الدال وفتحها معا ممدودا

لنحو المثلاث وشعشعان وعثربان وهو ذكر العقارب وقيل دغال الاذن **فصل** والثالث فنحو عبوثران وعثوثران وعبيثران نبت وعرنقصان وعرقصان وعرفصان وآبنة وجحاوبا تجاوبا وجحاوب ضرب من الجراد وبرناسا وبرناساء وبرنساء وبرنسا الناس يقال ما ادرى اى البرنسا هو وعقربان **ومن اصناف الاسم الخماسي المجرد** نحو سفرجل وجحمرش وقذعمل وخزعبل والمزيد فيه خمسة ابنية امثلتها خندريس وخزعبيل وهو الباطل من كلام ومزاح وعضرفوط وهو دابة ومنه قبعثرى وهو موضع بالجبان ويقال ذهب في اليستعور اى في الباطل وقوله عصيت الكرى بعزم ليلى فطاروا في عظاه اليستعور يحمل الاهرى وقطوبى وهى الداهية او الثار الشريد وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر والله اعلم

هذا آخر الكلام على قسم الاسماء من كتاب المفصل ومنه الكريم الحمد والمنة ويتلوه القسم الثاني من الافعال بعون الله وتوفيقه

وصلى الله على نبينا محمد

وآله اجمعين

م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم بالخير

القسم الثاني في ذكر الافعال الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت
متن

وصلى الله على سيدنا محمد وآله افضل التسليم **قال صاحب الكتاب** الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان **قال الشيخ** قوله ما دل على اقتران حدث ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة ولا ينفعه كونهما متعلقى الاقتران لانك تقول العجب اقتران زيد وعمرو ودونهما قيد باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييزه وهو يحصل بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله او لا فحصل المقصود من الحد قلنا الاقتران ليس من مدلوله البتة ولا يحتاج الى ذلك لانه انما دل على الحدث والزمان ولا دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا ينفصل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حدوده من هذه الالفاظ

هو ان يذكر ما هو اولى له باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار وضعه في حدوده الالفاظ هو الوجه الاليق **قوله** ولحوق المتصل البارز من الضمائر واراد الضمير المرفوع والا ورد عليه غلامك وغلامكي وشبهه فانه ضمير متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع قيدا في ذلك استقام ولذلك مثل بما دون غيره فدل على انه مقصود **قال صاحب الكتاب** الفعل الماضي مبني على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه **قال الشيخ** جرى في الحد على المنهاج الاول وهو يرد عليه ما يرد في الاول والثاني على الحركة لانه مشبه اخيه المضارع وقد اخرج فجعل له حظا من الحركات التي هي آلة الاعراب وبني على الفتح لانه اخف وشبهه به من حيث انه يقع موقعه **قوله** والسكون عند الاعلال يعني اذا كان آخره ياء او واوا مفتوحا ما قبلها فانها تقلب الفا والا لم تكن الا ساكنة

ومن اصناف الفعل الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال ولحوق بعض الضماير والضم مع واو الضمير
متن

قوله ولحوق بعض الضماير يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك فاذا وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى اصله في الفتح فمثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا ومثال فقد كونه مرفوعا قولك ضربك ومثال فقدان كونه متصلا قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر **قال ومن اصناف الفعل المضارع قال الشيخ** ذكر المضارع ولم يتعرض في الحال والاستقبال من جهة ان لفظهما واحد فبوب له وحده بما كان كذلك وهو حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد لمدلول لذلك وقولك تفعل للمخاطب او الغائبة تفعل يريد به مجردا عن الضمير المتصل والا فهو في الغائبتين بالتاء ايضا كقولك المرأتان تخرجان وللغائب يفعل يريد مثل قولك والاولى ورد عليه يفعلان ويفعلون ايضا فانه للغائب وهو بالياء فلا يمكن حمله لذلك وان قصد تحقيق ذلك قيل التاء للمخاطب مطلقا وللغائبة وللغائبتين والياء للغائب مطلقا ودون الغائبة والغائبتين واما الهمزة والنون فاما هما فالهمزة للمتكلم مفردا مطلقا والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا وتسمى الزوائد الاربع هذا اصطلاح النحويين ويشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب الحكم به كسائر المشتركات **قوله** والداخل في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال هذا مذهب الكوفيين جعله ههنا قوله وان كان يخالفه وقد صرح بذلك في قوله في الحروف ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما قال ههنا ليقوى امر المضارعة وذلك ان اسم الجنس نحو رجل يقع على آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ثم تميز الاسم لكل واحد من آحاده اذا قصد اليه بحرف التعريف على البدل ايضا فكذلك المضارع يتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فيقوى الشابه

ومن اصناف الفعل المضارع وهو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب والغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم افعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة نفعل وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل فاللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للاستقبال ويدخل عليه قد مضارع الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر
متن

وإذا لم يذكر اللام فلا يصح أن يقال أنه يتميز بحرف لكل واحد من مدلولاته لأنه لا يتميز إلا بحرف إلا
لأحد مدلوليه دون الآخر فلأجل ذلك اغتفر جعل اللام للحال ولا يصح أن يقال هو يتميز بقرينة تنضم
إليه من نحو الآن والساعة فيكون للمدلول الآخر بذلك ويستغنى عن كون اللام للحال لأن المشابهة
إنما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف لا في تعيين أحد مدلوليه بقرينة من خارج على أن المضارع
موضوع لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان والاسم عكسه كوضع المشتركات ورجل موضوع لواحد
من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الرجل يخصه والا
على ما يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وإنما هو في التحقيق
قرينة يتضح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة إلا أن التشبيه بينهما في أمر جامع لهما وهو كونهما
جميعا موضوعان لمتعدد على البدل ثم تصير كل واحد منهما المتعين بحرف يدخل عليه بعد أن كان
شائعا فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه وإلا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه
على ما تبين ولما أشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الإعراب حظ فأعرب بالرفع
والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر وهذا إذا كان فاعله ضمير اثنين الإشارة إلى المضارع إذا كان
فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث خاصة يعني المضارع معه يعني الضمير في حال الرفع نون
مكسورة بعد الألف التي هي ضمير الاثنين ولم يعينها لذلك للعلم بها مفتوحة بعد أختيها يعني الواو
التي هي ضمير الجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث **وقوله** إذا كان فاعله ضمير اثنين يعني مخاطبين
أو غائبين لأن الاثنين إذا كانا متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين ولا يلحقه شيء مما ذكر
كقولك نحن نفعل وكذلك قوله أو جماعة إلا أنه يستثنى من الجماعة جماعة المؤنث لأنه ليس
كذلك وإنما تركه غير مستثنى لأنه سيذكر بعد ذلك أنه مبني ثم مثل بقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان
وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين فعلم أنه لم يقصد إلا الغائب والمخاطب **وقوله** وجعل
في حال النصب كغير المتحرك يعني الجزم وإنما اختار هذا اللفظ لينبه على أنه شبه حذفها لحذف الحركة
في الجزم لأن الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان ثبوت النون علامة الرفع
جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وكان
في قوله كغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى تعذر علامة النصب حتى حمل على الجزم
وإنما أعرب ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة بالنون تشبيها له بالتثنية في الأسماء لأنه مثلها في اللفظ فأجري
مجراه ولم يمكن أن يجعل حروف العلة إعرابا لأنها ضمائر فلو جعلت إعرابا والإعراب يختلف لأدى

فصل ويعرب إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث خاصة معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجعل في حال النصب كغير المتحرك فقيل لن يفعلا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا
متن

إلى اختلاف الاسم الواحد وهو على حالة المعنى وذلك غير مستقيم فوجب أن يلحق ما به يكون الإعراب فألحق
الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون وجعل الإعراب به مثبتا ومحذوفا كما جعل إعراب المتحرك منه على ما تقدم
في قوله كغير المتحرك وإنما أعرب المخاطب المؤنث بالحرف لشبهه بهما من حيث لحوق آخره حرف علة هي ضمير وأجري
مجرى يفعلون ويمكن أن يقال إنما أعرب هذا القسم بالحروف لتعذر الحركة لأنها إن جعلت على ما قبل الضمير لتعذر
من غير وجه لأن الفاعل مع الفعل كالجزء منه فلا يليق بالإعراب أن يكون قبله ولأن الحركة قبل الألف
لا يمكن اختلافها وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل الياء كذلك ولا يمكن أن يكون الحركة على الضمائر
أنفسها لأنها أسماء فكيف تعرب بإعراب الفعل ولأنها مبنية فكيف يصح إعرابها ولأن منها ما لا يقبل الحركة
البتة وهو الألف وفيها ما يستثقل وهو الواو والياء **قوله فصل** وإذا اتصلت به نون جماعة
المؤنث رجع مبنيا أي صار وإنما بني لما ذكرناه من تعذر الإعراب بالحركات في باب يفعلان وتعذر الإعراب
بالحرف أيضا إذ لا حرف للأفعال إلا النون ولا يمكن الجمع بينها وبين نون الضمير لأنه كان يؤدي إلى اجتماع
حرفين في كلمة ليست على مثال ضاربون وضاربين لأن إعراب الفعل بالحروف إنما كان حملا على مشابهه من
الأسماء الملحقين في قولك ضاربون وضاربين فالتزم أن يكون آخره حرف علة كما كان ثم كذلك ولما
كان يفعلن ليس آخره حرف علة تعذر إعرابه بالحروف لعدم المشابهة وقد قال سيبويه إنما بني لشبهه بفعلن
ويرد عليه أن يفعلن المقتضي للإعراب قائم فيه وفعلن المقتضي للبناء قائم فكيف يشبه ما قام فيه مقتضي
الإعراب بما قام فيه مقتضي البناء ويرد عليه أيضا أنه لو صح أن يكون يفعلن مشبها بفعلن لصح أن يقال
إن لم يفعلا مشبه بفعلا ولم يفعلوا مشبه بفعلوا وذلك غير مستقيم ويجاب عن ذلك أن يفعلن
وإن كان فيه مقتضي الإعراب إلا أنه وجد مانع وهو مشابهته لما هو أصل في البناء ووجه المشابهة لحاق ضمير
فاعل بارز وهو نون متحركة وأما النقض بلم يفعلا ولم يفعلوا فيجاب عنه بأن لم يفعلا فرع ليفعلان وما
جاء صورته لم يفعلا إلا بعد الإعراب فكيف يستقيم تشبيهه بعد أن أعرب في وجه من وجوهه بالمبني ليبنى
هذا مما لا يستقيم وأيضا فإن الأصل يفعلان وليس يفعلان وفعلا مثل المشابهة التي ذكرناها **وقوله**
لأنها مثلها التي من الضمائر وإنما بنيت مع النون المؤكدة لما ذكرناه من تعذر الإعراب في نحو يفعلن

ذكر وجوه إعراب المضارع قال الشيخ لأن الفعل تختلف صيغته لاختلاف معانيه فكان
مستغنيا عن الإعراب بخلاف الأسماء فإنما يعتورها معان مختلفة وهي على صيغتها وإنما أعرب
لشبهه لفظا ومعنى على ما تقدم وأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر وإنما لم يجر لما تقدم ووجه الرفع والنصب
وإن كان مدلولهما في الاسم الفاعلية والمفعولية وهما متعذرات في الفعل ألا ترى أن الفعل لا يقع فاعلا

فصل وإذا اتصلت به نون ضمير جماعة المؤنث رجع مبنيا لم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لأنها منها وذلك قولك لم يضربن ولن يضربن وهي أيضا مع النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربن
متن

ذكر وجوه إعراب المضارع هي الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم لأن الفعل في الإعراب غير أصيل وإنما [illegible] بجهة الألف والنون فرأيته غير منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب وهذا بيان ذلك
متن

المرفوع اوفيه الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وهو ذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفعته لانه ما بعد المبتدا من حيث صح وقوع الاسماء وكذا اذا قلت يضرب الزيدان لانه من ابتدا كلاما مستقلا الى النطق فمن الصمت لم يرض ان يكون اول كلمة يبتدئ بها اسما او فعلا بل يبتدأ الكلام موضع خبره فغاى قبل شاء منه

والمفعول لا والناصح وخولها دون الجوازم لانه عاملها العاملها في الاسم الا ترى ان عامل الرفع في الفعل عامل
معنوى نظير عامل المبتدا والعامل النصب في الفعل اصله ان وعند قوم لا يكون الا ان وان الناصبة الفعل توافق
ان الناصبة الاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شرك بينهما فيه ولما تعذر عامل الجر في
من كل وجه تعذر الجر فعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه لا لتخصيصها به دون الاسم **وقوله** بل هو
فيه هو جز الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم المشبه به بمنزلة الالف والنون يعني الفعل من الالفيق
يعني الاسم في منع الصرف يعني الاعراب **قال** ولا ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجبه
به الاعراب يعني ان العامل غير المقتضي كما كان ذلك في الاسماء وان اختلف المقتضي نفسه ثم ذكر
العامل لكل واحد مرتبا فابتدأ بعامل الرفع وقال هو في الاتفاق بعامل معنوي ثم قرر ذلك المعنى بانه
صحته وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء ثم اورد اعتراضا وهو قولك يضرب الزيدان وشبهه واجاب عنه
ثم اورد في الفصل اعتراضا اشكل منه وهو الافعال الواقعة خبرا في كاد واخواتها واجاب عنه بان
الاصل ان تكون اسماء وانما عدل عن الاسماء الى الافعال لغرض والغرض الذي اراده ان هذه الافعال
لما كانت لمقاربة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال ليكون تقوية للمعنى المراد كما ان
عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو مستقبلا ليكون مطابقا لذلك المعنى ثم قوى ان
ذلك هو الاصل بما ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا **المنصوب قال صاحب الكتاب**
انتصابه بان واخواته الى آخره **قال الشيخ** لن ولان لانه متفق عليهما وفي غيرهما خلاف فلن منهم من
يقول اصلها لا ان واولئس اذ ولن وكي ناصبة بتقدير ان فهو كاد لا ناصب عندهم الا ان وليس بمستقيم
لان لن ولا لها معنى مستقل ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم واما كي فهي ناصبة بنفسها على ما
ذكره بدليل الاتفاق على انها ناصبة بنفسها في قولهم لكي يفعل وزعم قوم ان كي في قولك لكي تفعل غيرها في
قولك جئتك كي تفعل وانها في الاول مصدرية وفي الثاني حرف جر وهو بعيد لانه لم يثبت كونها
حرف جر الا في قولهم كيمه على احتمال ظاهر فلا ينبغي ان يجعل اصلا ولان المعنى في جئتك لكي تفعل وكي تفعل
واحد **قال** وينتصب بان مضمرة بعد خمسة احرف الى آخره هذا مذهب البصريين والكوفيون يزعمون
انه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير اضمار والذي حمل البصريين على ذلك انهم وجدوا اللام وحتى
حرفي جر ومعناهما ههنا كمعناهما فوجب ان يقدر ما دخلت عليه اسما ولا يقدر الفعل اسما الا بحرف
مصدري وحروف المصدر ان وما وكي على الخلاف وان لا يجوز ان يكون ان لاذ دخول لها على الفعل
ولاما لان الفعل منصوب وهي لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة ولا يجوز ان تكون كي اما عند من

فصل وتوهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيها ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض وقد استعمل الاصل فيمن روى بيت الحماسة فأبت الى فهم وما كدت آيبا منه

المنصوب انتصابه بان واخواته كقولك ارجو ان يغفر الله ولن ابرح الارض حتى وجئتك كي تعطيني واذن اكرمك منه

فصل وينتصب بان مضمرة بعد خمسة احرف وهي حتى واللام واو بمعنى الى وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك سرت حتى ادخلها وجئتك لكي تكرمني ولالزمنك او تعطيني حقي ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وائتني فاكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تاتينا فتحدثنا وهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ويا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما والا تنزل فتصيب خيرا منه

عنده مصدرية فظاهر واما من قال هي مصدرية فلان تقديرها ههنا يؤدي الى تغيير المعنى مع حتى
والى التكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت ههنا كي لفسد المعنى لانه ليس
موضع تعليل وبعد اللام تؤدي الى تقدير حرف بمعناها مع امكان غيره والاولى ان يقال تثبت انهما
لام مع اللام فدل على انها هي المضمرة فيها وفي غيرها لانه يؤدي على القول بكونها اضمار كي لئلا يؤدي
الى اجتماع حرفين بمعنى واحد ثم فعل او ذلك مظهرا في قولك جئتك لكي تكرمني واذا لم يكن هو مظهرا لم
يكن هو مقدرا فكان ما ذكرناه ثابتا اولى واما الواو والفاء فلانهما حرفا عطف تعذر جعلهما على وجه
العطف ههنا الا بتاويل غير تقابل ما تقدم وجعل الاول اسما ولو اجعل اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتاويل
غير تقابل ما تقدم وبيان تعذر العطف انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا للاول الا ترى ان
الاول امر والثاني اخبار وكيف يستقيم ان يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب تقدير الاول بمعنى
ليكن منك اكرام فاذا قدر الاول اكراما وعطف فاكرمك عليه وجب تقديره بالاسم ولا يقدر اسما
الا بما تقدم فتعين تقدير ان واما او فاما ان تقدر عاطفة فالكلام فيها كالفاء والواو واما ان تقدر
بمعنى الى فالكلام فيها كالكلام في اللام وحتى واما ان تقدر بمعنى الا منقطعة والا المنقطعة لا تقع بعدها
الا الاسم فيجب حرف المصدر على ما ذكر وذكر الواو ولم يذكر شرطها وهي مثل الفاء في انها لا ينتصب
بعدها الا اذا وقعت بعد احد الاشياء الستة كالفاء الا انهما تفارقا في ان معناها الجمعية ومعنى
الفاء السببية **قال فصل** ولتوك ما تاتينا فتحدثنا معنيان الى آخره **قال الشيخ**
احدهما جار على قياس اخواته وهو الذي ابتدأ به على ان يكون الاول سببا للثاني وانتفى السبب فينتفي
المسبب وهو معنى قوله فكيف تحدثنا والآخر ان تقصد الى ان الفعل الثاني لم يحصل عقيب الاول فكانه
نفي وقوعهما بصفة ان يكون الثاني عقيب الاول كما تقول ما جاءني زيد وعمرو اي ما جاءا بصفة الاجتماع
فيجوز ان يكون احدهما فكذلك ههنا يجوز ان يكون الاتيان وقع دون الحديث اذ لم ينف الا معاقبة
الثاني الاول فكانه نفى الاول بصفة معاقبة الثاني له الا انه نفى كل واحد منهما كما ذكر في مسئلة الواو
ولذلك قدر سيبويه المسئلة بتقدير الاتيان على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح ان النفي لم يرد
الا على ما ذكره ولم يرد سيبويه ان مدلول الكلام ذلك في كل موضع وانما اراد به التمثيل لبعض
صوره ليحقق المعنى المذكور وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام لا يموت لاحد ثلاثة من الولد فتمسه
النار الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي فيه المس عقيب الموت المذكور كما
ان المقصود نفي الحديث عقيب الاتيان ولا يستقيم على الوجه الاول لو لا نعقد موت الولد سببا

فصل ولتوك ما تاتينا فتحدثنا معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا لحدثتنا والآخر ما تاتينا ابدا الا لم تحدثنا اي منك اتيان كثير ولا حديث منك وهذا تفسير سيبويه منه

فصل ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام كي فإن الإظهار جائز معها
وواجب إن كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لئلا تعطيني وأما المؤكدة فليس
معها إلا التزام الإضمار

لمس حتى ينتفي لانتفائه بل الأمر بالعكس ولا يستقيم أن يحمل على تفسير سيبويه بالكثرة أي ليس المقصود
أن موت كثير من الولد لكل أحد واقع كثيرًا ولكن لا يحصل بعده مس وإنما المقصود أن مس النار
لا يكون مع موت ثلاثة من الولد كما أن المقصود في الحديث لا يكون بعد الإتيان واتفق من جوز
المسألة أن يقع الأول كثيرًا ولا يقع الثاني فخطأ سيبويه لشيخه ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الأول
لا التحقيق فيه وذلك لأنه أن ذلك ملازم لما يتبين من المعنى **قال** ويمتنع إظهار أن مع
هذه الأحرف يعني الخمسة المتقدمة إلا اللام وحدها فإن الإظهار معها جائز مع غير لا وإذا ما مع
لا فصارت على ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه الإظهار وقسم لا يجوز فيه الإظهار وقسم يجب فيه الإظهار
فالجائز فيه الإظهار لام كي بغير لا والواجب فيه الإظهار لام كي مع لا والذي لا يجوز فيه الإظهار البواقي
وإنما أوجب الإظهار في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولأنه لم يصح دخوله على الحرف في
مثل لما ولان لأن ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على اسم وجاز مع اللام ليحصل الفرق
بينها وبين لام الجحود وإذا قصد من أول الأمر ووجب في البواقي الإضمار لأن أمرها ظاهر وهي كثيرة
في الاستعمال فحذفت تخفيفًا ومما يجوز فيه الإظهار أن حروف العطف إذا عطف بها فعل على اسم مثل يعجبني
خروجك وتقوم وأن تقوم إلا أنه لم يذكرها لأنه لم يذكر حروف العطف لم يجر العطف هاهنا
سيذكرها في بعض الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء **قال صاحب الكتاب رحمه الله**
وليس بحتم أن ينتصب الفعل في هذه المواضع بل المعدول به إلى غير ذلك من معنى وجه من الإعراب سائغ
قال الشيخ يعني بالمواضع ما بعد حتى وأو والواو والفاء دون اللام لأن اللام لا يكون بعدها
إلا المنصوب ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجه بإضافة معنى
إلى وجه ووقع في بعضها من معنى وجه بتنوين معنى وعطف وجه عليه والصورة في الخط واحدة
والوجهان متقاربان وقد تمسك الكوفيون بأن الأفعال موضوعة لمعان ككون إعراب الأسماء
مثل ما أشار به هاهنا في أن المعنى يختلف باختلاف الإعراب ونحن لا ننكر أنك إذا نصبت الفعل كان ثم معنى
يخالفه لو نصبت وكذلك لو جزمت إلا أن هذه المعاني كلها هي معان ما ينضم إلى الأفعال ألا
ترى أنك إذا قلت لم أكرم فمعناه إثبات الإكرام وإذا قلت لن أكرم فمعناه نفي الإكرام في المستقبل
وإذا قلت لم أكرم فمعناه نفي الإكرام في الماضي فهذه المعاني ليست بمعان معقودة على الفعل حتى
يجعل لها دلالة في الفعل كما قيل في معاني الاسم وإنما هي معان لما ينضم إلى الفعل فإن قلت ما ذكرته من
معان الأسماء هي أيضًا لما ينضم إليها ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد فكان المعنى نسبة القيام إلى زيد

فلا بد بعد حتى من حالتين هو في أحدهما مستقبل أو في حكم المستقبل وينصب وفي الأخرى حال أو في حكم الحال
فيرفع وذلك قولك سرت حتى أدخلها وأدخلها تنصب إذا كان دخولك مترقبا لما يوجد كأنك قلت سرت
كي أدخلها ومنه قولهم أسلمت حتى أدخل الجنة وكلمة حتى في مثله بمعنى كي أو كان منقضيا إلا أنه في حكم
المستقبل من حيث إنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقبا وترفع إذا كان الدخول

وإذا قلت ضربت زيدا كان معناه وقوع الضرب على زيد وكذلك المجرور فقد جعلت للأسماء بهذا الاعتبار
معاني فلتكن الأفعال كذلك قلت ليس المعاني في الأسماء كما هي في الأفعال ألا ترى أنها لو لم تعرب لأدى
إلى التباسها في مثل قولك ما أحسن زيدا وشبهه وذلك محقق ما ادعي من المعاني وليس كذلك الأفعال
فإنها لو لم تعرب لكان ما انضم إليها مما ذكرناه ينبئ عن المعاني فقد وضح لك أن المعاني تعود على الأسماء
أنفسها وإن كانت تتقوم بما ينضم إليها وأن المعاني في الأفعال المجزومة بما ينضم إليها دون أن تعود عليها
هذا معنى قوله المعدول به إلى غير ذلك من معنى وجه من الإعراب سائغ ثم أتى به وأحكامه وبين
الجهة التي يكون عندها منصوبا والجهة التي يكون بها مرفوعا **فقال** فلا بد بعد حتى من حالتين إلى
آخر الكلام ثم قوله في تمثيله بالنصب كأنك قلت كي أدخلها يوهم أن حتى لا تنصب إلا بهذا المعنى وليس الأمر
على ذلك بل تنصب بهذا المعنى وبغيره وهو أن يكون للجر والغاية من غير تعليل كقولك أسير حتى تغيب
الشمس وليس هاهنا تعليل وقوله أو كان منقضيا يريد ما بعد حتى ويوهم أنه في هذا الوجه لا بد أن يكون
منقضيا وأن التعبير عن المنقضي وليس الأمر كذلك فيهما لأن قولك كنت سرت أمس حتى أدخل المدينة
لا يلزم منه تقضي الدخول ولا الإخبار عنه بالتقضي وقد يكون منقضيا لأن معنى الإخبار بوقوع الفعل فيها
ويكون متعلق حتى كان حينئذ مترقبا فأنت مخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير مقصودا في التقدير
لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير
عنه عما كان عليه فكذلك تقول بعد وقوع الدخول أو تقديره كنت سرت أمس حتى أدخل البلد فيجيء تمام
المعنى في هذا الإخبار على كلا التقديرين واحدا لأنه لا تعرض له في إثبات وقوع الدخول ولا نفيه وإنما
هو خبر عن دخول كان مترقبا ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذان المعنيان
هما موضع النصب وموضع الرفع إذا كان الدخول يوجد في الحال بمعنى أن الرفع يجب إذا قصد التعبير عن وقوع
الدخول حالا وقد تكون الحال محققة وقد تكون مقدرة كما تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال الحال
تحقيقا أن يكون قد سرت وأنت داخل فتقول سرت حتى أدخل البلد معبرا عن الدخول الحاصل
حالا تحقيقا ومثال الحال تقديرا أن يكون السير والدخول قد وقعا جميعا وقصدت إلى التعبير عن
الدخول الواقع في الوجود إلا أنك قصدت حكاية الحال وقت وجوده فتقول سرت أمس حتى أدخل
المدينة فتكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاكيا الحال وبهذا يتبين لك أن قوله في النصب
أو منقضيا غير مستقيم لأنه إذا كان منقضيا وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه
الرفع الثاني وما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر بحصوله واجب أن يكون مسببا لما قبلها ولم يذكر

السببية فيها وهو لازم وذكره في الناصبة وهو غير لازم وانما الزموا السببية ههنا لما كان الكلام
جملتين فكانهم قصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية ههنا وفي الاول لم يلزم موجب الربط الحاصل
بالجزئية وذلك ان حتى في الوجه الاول جارة ومجرورها جزء مما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة
وليس جزءا مما قبلها فلا بد من التزام السببية في الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط مفقود
فيه بالجزئية وانما نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل
مستقبل وان تقدير ان فيه يحقق لانها للاستقبال فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فانه للحال
وتقدير ان مع الحال متناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في موضع الاستقبال
والرفع في مواضع الحال ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كدخول الجنة وفي الرفع
بما يتحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء عند المرض فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من جهة ان انتفاء
الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلا واذا كان حاصلا
وجب الرفع وكذلك شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر
البعير بطنه زيادة الارتواء ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا فلذلك وجب الرفع ومثل بالاية في
الرفع والنصب فاما النصب فعلى ان الاخبار بالزلزال والقول كان مترجيا لحصول الزلزال وليس فيه اخبار
بوقوع قول وان كان الوقوع قد ثبت بامر اخر واما قراءة الرفع فعلى ان الاخبار بالزلزال وبالقول
الحاصل في الوجود على حكاية الحال سببه الزلزال **ثم قال** كان سيري حتى ادخلها بالنصب ليس
الا هذا الى اخره لان كان ناقصة والمراد تشاد وانما كان ذلك من جهة انها تحتاج الى خبر وليس معه
ما يصلح خبرا الا قولك حتى ادخلها ولا يصلح ان يكون خبرا الا ان يكون في التقدير الجار والمجرور واذا
كان كذلك وجب النصب فتعين لذلك ولو رفعت لم يكن لكان خبر لان حتى ادخلها حينئذ جملة مستقلة
بالاخبار بها لا تصلح ان تكون خبرا لكان لفقدان الضمير العائد ولفصل حتى بين الاسم وما وقع خبرا
عنها **قوله** فان زدت امس وعلقته بكان يعني جعلته خبرا او قلت سيري امس شديدا وجعلته نعتا
خبرا او لم ترد كان التامة جاز الوجهان لانك لم تضطر ههنا الى خبر حتى يجب النصب فلذلك جاز
الوجهان ويقول اسرت حتى تدخلها بالنصب ليس الا لان الرفع فاسد الا ترى انه لا بد ان يكون مسببا
عن الاول محققا فكيف يستقيم ان يكون المسبب محققا ثابتا والسبب مشكوك فيه مسؤول عنه ووجهه
فلذلك لم يجز الا النصب وتقول ايهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع لان السير ههنا متحقق وانما السؤال
عن صاحبه ويجوز ان يتحقق سبب السير والسير ويجهل صاحبه فيسأل عنه فلذلك جاز الرفع ههنا

فصل وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون بالنصب على اضمار ان والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم او على الابتداء
كانه قيل او هم يسلمون وتقول هو قاتلي او افتدي منه وان شئت ابتدأته على او انا افتدي منه **وقال** سيبويه في قول امرئ
القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين على ان تشرك بين الاول والاخر
كانك قلت انما نحاول ملكا او انما نموت
وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول
يعني او نحن ممن نموت **فصل** ويجوز في
قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق
ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله ولا
تشتم المولى وتبلغ اذاته وتقول زرني
وازورك بالنصب اي ليجتمع الزيارتان كقول
ربيعة بن جشم فقلت ادعي وادعو ان
اندى لصوت ان ينادي داعيان وبالرفع
يعني زيارتك علي على كل حال فلتكن منك
زيارة كقولهم دعني ولا اعود وان اردت
الامر ادخلت اللام متن

دون التي قبلها **قال** وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون الى اخره بالنصب على اضمار ان
ظاهر والرفع على الاشتراك بين يسلمون وبين تقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد
كانك عطفت خبرا على خبر او على الابتداء يعني بقوله على الابتداء على الاستئناف بجملة معربة اعرابا
نفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله او هم يسلمون ليظهر الفرق بين هذا
التقدير والتقدير الذي قبله لان الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ولكن
باعتبار الاستقلال ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك ان زيدا قائم وعمرا منطلق
عطفت عمرا على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا ومثال التقدير الثاني قولك
ان زيدا قائم وعمرو منطلق عطفت وعمرو منطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار تشريك في عامل
وقوله هو قاتلي او افتدي منه وان شئت ابتدأته على معنى او انا افتدي ولم يذكر في الرفع
الا تقديرا واحدا وهو الثاني لان التقدير الاول متعذر لانه عطف باعتبار تشريك في اعراب وليس ههنا
قبل او افتدي ما يصلح ان يكون افتدي شريكا معه في الاعراب لان الفعل لا يشارك غيره ويبقى الاسماء
في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني وهو الاستئناف ومثلها بانا ايضا ليتضح واستشهد بقول امرئ
القيس **وقال** في الرفع وجهان وهذان الوجهان في الرفع مثلهما في قوله او هم يسلمون سواء التقدير
فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ولصحة استئنافه فاستقام تقدير الوجهين ويجوز في
قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما وهما ظاهران اما النصب
فعلى الجمعية على ما تقدم واما الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف
جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها اما التشريك فغير مستقيم لان الرافع للفعل الاول غير الرافع
للفعل الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد ومختلف ولا يستقيم ان تكون منقطعة لانه
لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور ثم مثل بالبيت الذي يتعين فيه تقدير الجمعية ليتضح به
وجه العطف جزما **قال** وتقول زرني وازورك بالنصب على معنى الجمعية ولذلك فسره بقوله
يعني لتجتمع الزيارتان وقد وقع في المفصل لتجتمع بالنصب وهو غلط لان المعنى على انه يفسر قوله
زرني وازورك ولا يستقيم تفسيرها مع النصب لامرين احدهما انه مستقلة ولا تكون جملة الامر مع
الجزم الا مع النصب والاخر ان معنى قولك زرني وازورك ليجتمع الزيارتان وليس معناه تجتمع
الزيارتان فيصح ان يكون الاول تفسيرا دون الثاني وايضا فان النصب مفسد للمعنى من جهة اخرى
وهو انه يصير تعليلا للاول وهو هو فكانه علل الشيء بنفسه فكانه قال لتجتمع الزيارتان فكان مثل

قوله ضربته لا اضربه وهو فاسد ثم مثل النصب بما لا يستقيم معه سواه لان الجزم والرفع في البيت غير
مستقيم اما الجزم فقد ذكره واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض الاجتماع بدليل قوله فان
اندى لصوت ان ينادي داعيان ولا ينحض هذا المعنى الا بالنصب ثم قال وبالرفع يعني
في المثال لا في البيت لان الرفع يضعف معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه سواه وهو قوله ودعني
ولا اعود لتعذر النصب والجزم على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى لجمع تركك لي وتركي
لما نهاني عنه وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال بقرينة الحكم بتأويله فيفوت طالب الادب
والغرض من هذا الكلام لمن ادب حصول مودته ولا يحصل مقصوده الا بترك العود لمستقبل
ولا يستقيم الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا على ما ذكره بعده وان جزم بلا على انها للنهي وتكون
جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي قوله دعني فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ناهيا لنفسه
عن العود كان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا ينهض الموجب لترك التاديب الا بالجزم عن نفي العود
لا بنهي نفسه عن العود ولذلك لم يكن بين النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انا انهى نفسي
عن كذا في كل وقت ثم افعله ولو قلت انا لا افعل كذا ثم افعله كان تناقضا والغرض نفي وقوع العود
في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالجزم وقوله فان ادرت الامر او دخلت اللام يريد انه لا يستقيم
الجمع بينه وبين زيد في الاعراب لان زيد في لا اعراب له عند البصريين وان زيد لك معرب فكيف
يشترك بين شيئين في الاعراب وهو منتف عن الاصل هذا تناقض فان قيل اجعله مشتركا على
الموضع كما تقول جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاسمين في الاعراب وان كان الاعراب منتفيا عن
الاول فهو غير مستقيم لامرين احدهما ان من قال زيد في معرب فهو معرب لفظا لا تقديرا والاخر
هو ان التشريك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك في الافراد في الاصل وتنقضه مانع
عارض كما في الاسماء واما فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الاعراب
فيه واستشهد بقول كعب الغنوي وذكر النصب بالواو في هذا البيت وان لم يكن في الحقيقة
مما هو فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وانما هي واو العطف لمشاركتها لها
في اللفظ والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان تكون هنا واو الجمع لان تلك انما تنصب بعد الاشياء
الستة على معنى الجمعية وليس ههنا منها سوى النفي ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها
لكان فاسدا لان قوله ليس نافعي ويغضب اذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع
ونفي الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض ان الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وكذلك

فان اردت الامر او دخلت اللام فعلت ولا ازور
والا فلا فعل لان تقول زرني واززك
لان الاول موقوف وذكر سيبويه في قول
كعب الغنوي وما انا للشيء الذي ليس
نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول
النصب والرفع وقال الله تع لنبين لكم ونقر
في الارحام اي ونحن نقر منه

اذا جعلته سياق وما انا للشيء الذي الخ فان ذلك ايضا فاسد آخر وهو تاخيره ما ذكر منفيا وهو قوله
بقؤول وشرط المتقدم على واو الجمع فلم يبق الا ان تكون واو العطف وتكون عاطفة ليغضب على قوله الذي
واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم واستقر الا بان على ما تقدم فيكون المعنى
وما انا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول ويحتاج في استقامة المعنى الى تقدير مضاف محذوف ثانيا
لقول الشيء لان الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير ولقول غضب صاحبي بقؤول فحذف المضاف ولما كان
معلوما فالرفع اظهر من وجهين احدهما ان عطف الفعل على اسم غير مصدري ضعيف والاخر انه
لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب لانه جملة معطوفة على ليس نافعي فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك
احتيج فيها الى ضمير يرجع الى الذي ووصلها بجملتين احداهما منفية والاخرى مثبتة ولا بعد في
ذلك ثم مثل الرفع بما يتعذر فيه النصب وهو قوله تعالى ونقر وان كان ايضا عاطفة بعد ما يتوهم
العطف فيه الى قوله لنبين لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ الاقرار في بني التعليل المتقدم
وهو قوله تع فانا خلقناكم الى قوله لنبين فالمتقدم سبب التبيين فلو جعل ونقر معطوفا عليه لكان
داخلا مع التبيين في سببية انا خلقناكم وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى آخره سببا في اقرار
في الارحام ما يشاء فضعف النصب ثم انتقل الى ذكر الفاء الناصبة في جواب الاشياء الستة فقال ما تاتينا
فتحدثنا النصب واضح على المعنيين المتقدمين ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون
عطف الحديث على الاتيان مشتركا بينه وبينه في النفي وقوعا بما اذ يقع كما تقدم مثله ومثله قوله
ولا يؤذن لهم فيعتذرون لان الظاهر فيه ذلك اذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله تعالى
لا تعتذروا اليوم ولانه نفي الاذن والظاهر نفي الاذن في الاعتذار فلا يتوهم اثبات العذر عنهم
بعد ذلك لانه في المعنى مخالفة ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى فهم يعتذرون ويكون
ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا الآية
ذلك ولكنه ضعيف فالاولى ان يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون
وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر والثاني ان يكون جملة مستانفة بنفسها فرفعها الحكي غير
التشريك والجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لان ما تقدم نفي
الاتيان والحديث وفي هذه نفي الاتيان واثبات الحديث ثم مثله بما لا يستقيم معه الا الاستقلال
بنفسه والاثبات حتى يثبت كون الجملة الاولى منفية والثانية مثبتة وان خالف التمثيل في
المعنى وهو قوله ما تاتينا فانت تجهل امرنا اذ لا يكلمك من قيل له ذلك ان قوله فانت تجهل امرنا

فصل ويجوز في ما تاتينا فتحدثنا الرفع على
الاشتراك كانك قلت ما تاتينا فما تحدثنا
ونظيره قوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون
وعلى الابتداء كانك قلت ما تاتينا فانت
تجهلنا ومثل قول العنبري [illegible] الم يا
بعين فنرجي [illegible] ميلا اي فنحن
نرجي منه

ثبت بخلاف ما تقدم فإنه يحتمل فيه الحمل الاحتمالين بما لا يحتمل وإن لم يجمعه ثم مثل بقول العنبري غير أنا

لم يأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا غير أنا في الرفع أيضا وهو أيضا لا يحتمل إلا الرفع لأن المعنى

على أن الذي لم يأت بيقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولا يستقيم على

ذلك الأول الرفع لأنه لو جزم لدخل مع الإتيان في النفي فيفسد المعنى إذ المعنى إثباته ولو نصب

على الجمعية ويجب أن يكون أيضا منفيا معه فإن قلت لم لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء

أن هذا لا يكون عقيبه لأن معناها أنهما لا يجتمعان قلت يفسد المعنى أيضا لأن ذلك المعنى

على أن الأول لا يكون عقيبه الثاني حتى كأنه وصفه وأنت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول

الأول فسد المعنى فيهما جميعا إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني وهذا عكسه ثم مثل بقوله ألم تسأل

الربع القواء فينطق وظاهره أيضا الرفع لأنه أراد أن النطق حاصل له على سبيل التجوز لما هي عليه

من أحوالها من نقصانات يدخل النفي إلا على السؤال وعلى ذلك يكون الرفع وإن كان النصب والجزم

غير ممتنعين ولذلك قال سيبويه لم يجعل الأول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال **فقوله**

ولم يجعل الأول سببا للآخر ينفي النصب **وقوله** جعله ينطق على كل حال ينفي الجزم لأنه قصد إلى

الاستيناف **وقوله** وقل لو تأتيه فتحدثه يجوز النصب على جواب النفي ويجوز الرفع على وجهين

أحدهما الاشتراك والآخر الاستيناف وقال ابن أحمر البيت بالرفع والنصب أما النصب فظاهر عطفه على

ليلقها وتكون الجملة واحدة وهذا وإن لم يكن الفاء فيه فاء الجواب ولكنها فاء العطف في جملة لها

كجملة بدون العطف في واو الجمع **قال الشيخ رحمه الله** أخبر أن هذا المذموم يعالج العاقر ليلقحها

فأخبر عن حال من يصفه بقلة العقل إذ هو من الصفة فالتعليل بالقلاح والنتاج إنما هو في حق

المنجو لأنه أخبر أنه يفعل هذا الحمل الفرض فالجملة واحدة وإذا رفع فسد المعنى ظاهرا إذ ليس للرفع إلا

الوجهان إما العطف وإما الاستيناف فإذا عطف على يعالج صار مخبرا بالعلاج والنتاج فيصير

أنه حاله من العلاج وإذا كان قد ذم معالجا يقصد إلى اللقاح فذم من يخبر بالنتاج حقيقة لمن هو

للمعالجة أولى وكذلك الاستيناف يوجب أن يكون مخبرا به فيفسد المعنى فكان النصب هو الوجه

ووجه الرفع أن يحمل على قصد الهزء والتهكم بهذا المعالج وهو باب مستعمل يقصد المتكلم فيه إلى ضد

ما هو موضوع له بالأصالة فيقول لمن علم منه بخل يا من ليس بعاقل يا هذا الأفضل العقلاء وعلى ذلك حمل

بعضهم قوله تعالى إنك لأنت الحليم الرشيد والعزيز الكريم وشبهه فيستقيم المعنى بهذا التقدير

دون غيره **وقوله فصل** أريد أن تأتيني ثم تحدثني فإن تم ولم يستو هذه الفصول

فصل وتقول أريد أن تأتيني ثم تحدثني ويجوز الرفع وجزم الخليل في قول عروة العذري وما هو إلا أن أراها فجاءة فأبهت حتى

ما أكاد أجيب بين النصب والرفع في فأبهت وماجاء منقطعا قول ابن اللجام التغلبي على الحكم المأتي يوما إذا قضى

قضيته أن لا يجور ويقصد أي عليه غير الجور وهو يقصد كما يقول عليه أن لا يجور وينبغي له كذا قال سيبويه ويجوز الرفع في

جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال

إلا البيان وجوه غير النصب في حتى وواو الجمع وفاء الجواب وأو ولكنه لما جرى ذكر الواو والفاء ذكر

الواو والفاء اللتين للعطف حرى ذكر الواو والفاء اللتين للعطف فذكرهما لأنهما مثلهما فإن نصبت

فالعطف على ما قبلها وإذا رفعت فعلى الاستيناف فكما ذكر في واو العطف وفاء العطف على ما تقدم

وقوله وجزم الخليل في شعر عروة العذري فإن نصب فعلى العطف على أراها وإن رفع فعلى الاستيناف

كما تقدم وما جاء منقطعا قول ابن اللجام التغلبي لأن العطف على يجور غير مستقيم إذ غرضه أن ينفي

الجور ويثبت القصد ليحصل المدح وإذا شرك بينه وبينه وبين الجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور

ونافيا للعدل ولا يحصل مدح بل يتناقض فوجب أن يحمل على أنه مستأنف ليكون مثبتا فيكون الجور

منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض وشذ بقوله عليه الا يجور وينبغي له كذا

كأنه قال إنما قضى الجور فلا يستقيم أن يكون مشتركا بينه وبين الجور لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض

وإذا جعل مستأنفا حصل الجور منفيا وضده مثبتا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في

هذا الفصل الفاء والواو جميعا مع ثم وإن كان قد تقدم ذكرهما لبيان أنه ذكر ثم كان لأجلها في

ثم لأن الفصل لأجلها لا لأجلهما والله أعلم **المجزوم** **قال الشيخ** تعمل فيه حروف وأسماء إلى آخره

فالحروف لم ولما ولام الأمر ولا في النهي وإن في الجزاء وإذ ما على المختار وهو عند بعضهم من الأسماء

المكتسبة للشرط بالحيثية في أن الظرفية ضمت إليها ما وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها إذ معناها

في الظرفية لما مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعا فكيف يكون الظرف الواحد

بالنسبة إلى فعل واحد ماضيا مستقبلا هذا مما لا يستقيم وغاية ما يقدر وضعه أنه لا يبعد أن يزاد

حرف فيغير بعض المعنى قبل دخوله كما في قولك لم يخرج وإن خرج وأما الأسماء فقد تقدم ذكرها جميعا

في صنف المبني لأنها استضمنت معنى الشرط وذكرت ههنا أي وإن لم تكن مبنية على ما تقدم وهي من

وما ومهما وحيثما وأين ومتى وأي وأنى وكيفما في قول بعض النحويين وإذا وإذما في لغة ضعيفة

وهذه الأسماء العامل فيها شرطها على الصحيح وقيل جوابها وليس بشيء لجواز أي رجل تضرب فأي أكرمه هنا

ليس لجواب يصح عمله في اسم الشرط فوجب أن يكون العامل الشرط فلا يرد على هذا أن الاسم عامل في الفعل

فكيف يكون الفعل عاملا فيه لأنا نقول عمل كل واحد منهما من جهة وليس عملهما من جهة واحدة والممتنع

من جهة واحدة كما في قولك يوم القتال حسن فإنه لا يستقيم أن يكون العامل في يوم القتال لأنه معمول

اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه فإن الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه وكونه

الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل الاسم به فثبت

فصل ويجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا للامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض كقولك اكرمني اكرمك ولا
تفعل يكن خيرا لك والا تأتني احدثك واين بيتك ازرك والا ماء اشربه وليته عندنا يحدثنا والا تنزل تصب
خيرا وجواز اضمارها لدلالة هذه الاشياء عليها قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك

ان العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده اذا كان متعلقا له فان وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه
كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض
ويكون الاسم الذي قبله معمول الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدأ ان كان غير واقع كقولك بمن تمرر
امرر به وغلام من تضرب اضربه وغلام من يخرج اخرج معه **قوله فصل** ويجزم بان مضمرة
الى اخره **قال الشيخ** لان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض
فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها هي السبب وهذا معنى الشرط
والجزاء فلذلك قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى المذكور وهذا بخلاف
الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض اخر خارج
عنه والا كان عبثا ومن ثم لم يقل اكرمني زيد اكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تأتينا
تحدثنا الا للتعليل الذي ذكره في الفصل الذي يأتي **قوله فصل** وما فيه معنى الامر
والتمني كذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغة الامر او
بغيرها لحصول المعنى المتضمن **قوله فصل** وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر يعني ان الشرط
المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي والغرض مسألة لا تدن من الاسد
يأكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا فيكون التقدير ان لا تدن منه
يأكلك لان الاول نفي واذا قدر كذلك فسد المعنى اذ انتفاء الدنو ليس سببا للاكل في العادة
قال صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا تحدثنا وهذا الكلام
غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكره من تعذر تقدير النفي في المسألة التي فرضها من
قولك تأتينا تحدثنا فانه لو كان كذلك لجاز ما تأتينا تحدثنا لصحة تقدير النفي ولكان الجواب
بهذا التقدير ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد يأكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسألة وليس امتناع النفي
في مسألة فساد المعنى فيها بذلك التقدير بل الذي يمنع اصل الباب مع استقامة المعنى فيجب التعليل بما
ذكرنا انفا من فوات معنى الطلب من النفي لانه خبر محض فكان كالاثبات وقد تقرر الكلام على التسبب
بالفاء عقيبه ولجريانه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من الاسد يأكلك وشبهه وحجته انه
يقدر الاثبات نظرا الى قوة المعنى فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فيجوز الجزم على معنى
ان الدنو سبب للاكل واذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا بعد فيه **قوله فصل** واذا لم
يقصد الجزاء يعني بعد هذه الاشياء الخمسة لانه وزانها في المجزوم وزان المنصوب بعد حتى واخواته

فصل وما فيه معنى الامر والنهي بمنزلتهما في ذلك تقول اتقي الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيرا وحسبك ينم الناس اي اكفف ينم الناس
متن

فصل وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز ان تقول لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا تحدثنا ولكنك ترفع على القطع كانك قلت لا تدن منه فانه يأكلك وان ادخلت الفاء ونصبت فحسن
متن

فصل وان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على احد ثلثة اوجه اما صفة كقوله عز وعلا فهب لي من لدنك وليا يرثني او حالا
كقوله فذرهم في طغيانهم يعمهون او قطعا واستئنافا كقولك لا تذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه بيت الكتاب
وقال رائدهم ارسوا نزاولها وما يحتمل الامرين الحال والقطع قوله ذره يقول ذاك ومره يحفرها وقال الاخطل
كروا الى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى اوطانها البقر وقوله عز وعلا فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى
متن

فكان جائزا ان يعدل به الى جهة اخرى من الاعراب تلك الجهة الرفع على الصفة ان كان قبله ما يصلح وصفا
له او على الحال ان كان كذلك او على الاستئناف وقد يتعدد الثلاثة وقد يتعدد اثنان منها ومثل
بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة والاستئناف
وبقوله ذرهم في خوضهم يلعبون وهذا ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا
يبعد ان يكون استئنافا اخبارا بلعبهم على جهة الاستئناف ومثل في القطع بقوله لا تذهب به تغلب
عليه وهو مما لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك لا تذهب به تغلب عليه وهو
عكس المعنى فيصير مثل لا تدن من الاسد يأكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب به
في حال كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان
قلت اجعله حالا مقدرة فهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به
واذا جعلته حالا كان فيه النهي عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان **وقوله**
قم يدعوك ايضا الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر يدعوك تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله
مجزوما لانه ينعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لانه
يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المراد المقصود ومنه بيت الكتاب وقال رائدهم ارسوا
نزاولها والكلام فيه كالكلام في قم يدعوك اذ الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة فلا يحسن
جزمه ولا جعله حالا كما تقدم **وقوله** ذره يقول ذاك ومره يحفرها يجوز الامران والحال اظهر
في ذره يقول ذلك اذ المعنى ذره على هذه الحال والقطع اظهر في مره يحفرها لان المعنى لا يستوي اذا
كان التقدير حالا فالاولى تأويل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر وقول الاخطل كروا الى
حرتيكم تعمرونهما يجوز فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعمارة ويجوز القطع على ان يكون اخبارا مستأنفا
بعد الامر بالكر وعلى ان يكون حالا مقدرة كما في مره يحفرها **وقوله** فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا
لا تخاف ويجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون مرفوعا على
الحال من الضمير في اضرب وعلى الاستئناف **قوله فصل** وتقول ان تأتني تسألني اعطك لان
الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا ولا جوابا بل واقع موقع الحال فيجب رفعه فان
كان الفعل صالحا لبدله مما قبله او صالحا ان يبدل منه ما بعده صح جزم الجميع فمثال الاول ما ذكره من
قوله متى تأتنا تلمم فلولا ان الالمام نوع من الاتيان فصح ابداله منه لم يجز الجزم ومثال الثاني قولك
ان تأتني احسن اليك اعطك دينارا فلولا ان اعطاء الدينار نوع من الاحسان لم يصح الجزم فيهما

فصل وتقول ان تأتني تسألني اعطك وان تأتني تمشي امش معك برفع المتوسط ومنه قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد وقال عبيد الله بن الحر متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فجزمه على البدل
متن

فصل وتقول ان تأتني آتك فاحدثك بالجزم
ويجوز الرفع على الابتداء وكذلك الواو وثم
قال الله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
وقرئ ويذرهم بالجزم وقال وان تتولوا
يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم
وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم
لا ينصرون متن

قال فصل وتقول ان تأتني آتك احدثك بالجزم الى آخره ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد
حرف العطف مجزوما على العطف ومقطوعا جزما على ما ذكره في المنصوب حيث ذكر بعد تلك الافعال
المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل ههنا فيجوز هنا ما جاز ثمّ فان جزمت في هذه المسئلة فعلى
العطف وان قطعت فعلى الاستئناف واذا استأنفت الجملة كان لك في تقديرها وجهان احدهما
ان تجعلها شريكا بينهما وبين الاتيان في المسببية كما في معنى المجزوم الا انك اتيت باحد السببين
بالفعل الصريح فجزمته واتيت في الثاني بما معمول بالجملة المستقلة لا العطف على مجزوم الفعل
فكان مثل قولك ان تأتني اكرمك وانا احسن اليك والثاني ان تجعله مقطوعا عن المسببية وانما
اتيت بمجزاء بوقوعه بعد الاتيان على معنى التعقيب لا على معنى انه مسبب عنه فهذان وجهان مستعملان
فاجوزهما انما الذي مثله قال وكذلك الواو وثم يعني في جواز الجزم والرفع ثم مثل بقوله من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم وقد قرئ جزما ورفعا فالجزم عطفا على موضع فلا هادي له ويقع
العطف على الموضع اذا قصد كما يقع على اللفظ فيكون التشريك بينهما في المسببية ومن قرأ
يذرهم بالرفع كان على وجهين احدهما ان يقصد الى عطف الجملة بما هي جملة لا باعتبار عطف مجزوم
الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك يكونان ايضا مشتركين في المسببية ويجوز ان يكون
اخبارا بوقوع ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفاء قوله فصل وسأل
سيبويه الخليل عن قوله فاصدق واكن فاجابه بمثل ما سأله عنه وقصد الى تنبيه على ان موضع
الاول جزم فعطف الثاني على الموضع كما في قوله فلا هادي له ويذرهم وهذا شايع فصيح ثم مثله
بما هو ابعد منه في التقدير وهو قوله ولا سابق شيئا والفرق بينهما ان الاول محقق موضع الجزم
فيه لانك لو جعلت موضع فاصدق فعلا لكان مجزوما والثاني غير محقق فيه موضع الجزم وهو قوله
لست مدرك ما مضى الابيات او بيل بعيد وهو تقدير المعدوم موجودا فلذلك كان الاول فصيحا والثاني
ضعيفا فصل وتقول والله ان اتيتني لا افعل بالرفع الى آخره قال الشيخ عقد هذا الفصل
في انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تقدم القسم اول الكلام كان الحكم في الجواب له ووجب ان
يكون الفعل ماضيا او في حكمه كمسئلة الكتاب وهو قوله والله ان اتيتني لا افعل بالرفع اما كون
الجواب للقسم فلانه تقدم اولا فدل على انه المقصود عند المتكلم فجعل الجواب لما هو المقصود واولى
واما كون الفعل ماضيا او في حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط في الجزاء لجعله القسم اراد ان يكون
الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع الجزاء فان توسط القسم وهو متقدم على الشرط فلا يخلو

فصل وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى
لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن
من الصالحين فقال هذا كقول عمرو بن معدي
كرب دعني فاذهب جانبا يوما واكفك
جانبا وكقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا اي كانه
قال اني لا ... الاول قد تدخله الباء فكانها
ثابتة فيه فكذلك جزموا الثاني لان الاول
يكون مجزوما ولا فاء فيه فكانه مجزوم متن

فصل وتقول والله ان اتيتني لا افعل
بالرفع وانا والله ان تأتني آتك بالجزم
لان الاول للقسم والثاني للشرط متن

اما ان تجعله معترضا او تجعله معتبرا فان جعلته معترضا كان ما بعده لما قبله او وجود المعترض وعدمه
في الحكم واحد سوا وهي مسئلة الكتاب كقولك انا والله ان تأتني لا آتك وان جعلت القسم في هذه المسئلة
معتبرا كان حكمه حكم المسئلة الاولى على السوا فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضا وغير
معترض كذلك فان جعلته معترضا قلت ان تأتني والله لا آتك بالجزم وان جعلته معتبرا قلت ان تأتني
والله لا آتيك ولا فرق بين ان يكون القسم في المسئلة الاولى ملفوظا به او ملحوظا بما يدل عليه
فمثال الملفوظ بما يدل عليه قوله تعالى لئن لم ينته المنافقون وشبهه ومثال ما هو مراد وان لم يكن في
اللفظ ما يدل عليه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم لم يجز ان يقال ان اكرمتني
اني اكرمك واذا قدرت القسم وجب ذلك لان المعاملة لعلى ما تقدم وقول من قال التقدير فانكم
بحذف الفاء مردود بان ذلك ضعيف وبانه لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ومن اصناف
الفعل مثال الامر قال صاحب الكتاب وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب الى آخره
قال الشيخ قوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب هذا حد لصيغة الامر ولما كان قوله على
طريقة يحتاج الى تبيين بيّنه بعد ذلك وكان ينبغي ان ينبه على كيفية اخذ هذه الصيغة فانه
لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره و
مؤنثه ومثناه ومجموعه قال لا تخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزائدة فقد يخفى الحد اولا
وجاء في الثاني بتفسير بعض اللفظ الذي اشتمل عليه الحد ولا يعني بصيغة الامر في اصطلاح النحويين
والاصوليين غير ذلك وان كانت العبارات عن الامر متعددة الا انهم خصوا هذا النحو بقولهم صيغة
الامر وسره هو ان هذه الصيغة لا تكون ظاهرة الا للامر ولا تستعمل في غيره ظاهرة وهي صيغة
مخصوصة وغيرها يستعمل في الامر وفي غيره فكانت هذه اولى بان يطلق عليها صيغة الامر ولا
تكون الا للمخاطب دون الغايب والمتكلم لانهم لو جعلوها لهما معه لادى الى اللبس فلم يعرف هل المأمور
مخاطب او غايب فان قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغايب والمتكلم فلانهم لو جعلوها للغايب
او المتكلم لقلّ استعمالها لان المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغايب والمتكلم فقل ان يقع له
امر واذا كان كذلك كان استعمالها للاكثر لانها باب من ابواب الاختصار اولى من استعمالها
فيما لم يكثر اذ هي جعلها لهما الامرين خوف اللبس كما تقدم ثم بين كيفية صوغ هذه الصيغة فقال
اذا حذفت الزايدة فان كان ما بعدها متحركا بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزة
الوصل لئلا يبتدأ بالساكن مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة مكسورة فيما عداه ثم اذا ذكر [illegible]

مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع
للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته الا
ان تنزع الزائدة فتقول في تضع ضع
وفي تضارب ضارب وفي تدحرج دحرج
ونحوها مما اوله متحرك فان سكن زدت
لئلا تبتدئ بالساكن همزة فتقول
في تضرب اضرب وفي تنطلق انطلق و
تستخرج استخرج والاصل في تكرم تؤكرم
كيدحرج فعلى ذلك جرى اكرم متن

فصل وأما ما ليس للفاعل فأمره باللام داخلاً على المضارع ودخول اللام كقولك ليضرب أنت وليضرب زيد ولأضرب أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولأضرب أنا متن

وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة ومثمونه لما إذا حذف حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الإتيان
بهمزة الوصل وهذا كذلك وهمزة قطع والجواب عن ذلك بامتناع أن هذه الهمزة في التقدير ثابتة لأنه في
حروف المضارعة هي حروف الماضي بدليل دحرج يدحرج وجميع الأفعال فوجب أن يكون الأصل
يؤكرم وإنما حذفت لعارض وهو وجود حرف المضارعة فإذا قصد إلى بناء الصيغة وحذف حرف
المضارعة فزال المانع لإثبات الهمزة فيجب ردها لزوال المانع ووجود سببها وإذا رجع
ردها كان حكمها حكم الدال من دحرج فيستغني عن اجتلاب همزة وصل فهذا معنى قوله والأصل
في يكرم يؤكرم فعلى ذلك خرج أكرم قال فصل وأما ما ليس للفاعل يعني إذا قصدت الأمر
لغير الفاعل المخاطب فلا بد للأمر من هذه الصيغة لما تقدم من وجوب اختصاصها بالفاعل المخاطب
فإذا قصدت إلى أمر الذي ليس بفاعل ولا مخاطب أو فاعل وليس بمخاطب أو مخاطب وليس بفاعل
زدت لام الأمر داخلة على المضارع وهو على صيغته كقولك في الأول ليضرب زيد ولأضرب أنا
وفي الثاني ليضرب زيد ولأضرب أنا وفي الثالث لتضرب أنت فصل وقد جاء قليلاً أن
يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف وسر الاستثناء ما ذكرناه من طلب الاختصار وحصوله بهذه الصيغة
للفاعل المخاطب وجوازها لانتفاء اللبس لأنهم امتنعوا من إجراء صيغة الأمر للغائب والمتكلم خوف اللبس
ولم يمتنعوا من أمر الفاعل المخاطب باللام لأنه لا لبس لأن صيغة الفعل المضارع تشعر بخصوصيتها
هي لا بخلاف ما لو أجري صيغة الأمر على الغائب فإنه كان يحقق اللبس قوله فصل وهو مبني على
الوقف يريد صيغة الأمر التي ذكرها في الفصل الأول وبه استغنى عن أن يذكر حال الجزم الحالي فإنه
إلا أنه لا يكفيه إلا أن يبين أنه يجري مجرى المجزوم مطلقاً ألا ترى أن قولك اضربا واضربوا واغز
وارم واخش ليس مبنياً على السكون فوجب الاحتياج إلى التبيين على ما تقدم وقال الكوفيون هو مجزوم
بالأمر مقدرة قال وهذا خلف من القول لأن حرف المضارعة هو علة الإعراب فإذا انتفى
فيجب انتفاء الإعراب كان الأسماء إذا انتفى سبب إعرابها وجب انتفاؤه هذا الجواب فإن زعموا أن حرف
المضارعة مقدر فليس بمستقيم لأن حرف المضارعة من جملة صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا
يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف المضارعة قال ومن أصناف الفعل المتعدي وغير
المتعدي قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلاثة أضرب إلى آخره قال الشيخ
كل فعل توقفت عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم فإنه لا يعقل معنى شيء من ذلك إلا بمتعلق لأنه من
المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه مثل ذلك هو المعنى بالمتعدي وغير

فصل وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل المخاطب باللام ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا متن

فصل وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خلف من القول متن

المتعدي

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي على ثلاثة أضرب متعد إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة فالأول نحو قولك ضربت زيداً والثاني نحو كسوت زيداً جبة وعلمت زيداً فاضلاً والثالث نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تختص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك متن

المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك أن غير المتعدي بهذا التفسير يتوقف عقليته على
فاعله لأن فاعله محله وليس متعلقاً له ومن زعم أن الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلاً على من
يقوم به لأنا نعقل العلم ولا يخطر بالبال من يقوم به وكذلك نقول في حد صفة تتعلق بالشيء على ما هي
عليه من غير أن يتعرض لذكر الفاعل ولو كان الفاعل مأخوذاً في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب
التعرض لمتعلقه وليس بمستقيم فإن المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وإنما لم يذكر في حد العلم ونحوه
لاستغنائه بقوله صفة لأن ذلك من معقولها وأما الزمان والمكان فواضح فساده وقول من زعم أنهما
مما يتوقف عقلية الفعل عليهما فإنا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته
لم يكن عقليته حقيقية مع الذهول عن ذلك نعم هو لا يوجد إلا كذلك كما أن الجسم لا يوجد إلا في مكان
وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته فالمتعدي على ثلاثة أضرب لأن المتعلقات لا تزيد على ثلاثة
فلذلك لم تزد الأفعال المتعدية على ذلك فما يتوقف عقليته على واحد فهو المتعدي إلى واحد وكذلك
المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة قال وغير المتعدي ما يختص بالفاعل قد تقدم في بيان غير
المتعدي ما هو أصح من قوله لأن تخصيصه بفاعله إنما هو أثر ما ذكرناه فكان التبيين به أولى
قال وللتعدية أسباب ثلاثة يعني أن ثم ألفاظاً تزاد على الفعل فيصيرها في المعنى متوقفاً
عقليته على أمر لم يكن قبل ذلك لا أنه لا يكون التعدي إلا به لأن الفعل يكون بأصل معناه متعدياً
من غير شيء من هذه الزيادات وليس يعني أيضاً أن هذه الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون
الفعل متعدياً بل لا بد من اعتبار معنى التصيير لأن ألفاظها يكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير
هي التي تكون للتعدية ألا ترى أنك تقول أكب زيد ولا يوجب ذلك تعدية وتقول أمال ولا يكون
ذلك تعدية وتجره بالقدوم ولا يوجب ذلك تعدية وأما إذا كان معناها التصيير كانت للتعدية
ألا ترى أنك إذا قلت في ذهب زيد أذهبت زيداً صار متعدياً بالهمزة بعد أن لم يكن لأنها أفادت
مع بقاء المعنى الأول في أصله والتصيير لا يعقل إلا بمتعلق هو مصير فيما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك
وبقي الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك إذا ألحق غير المتعدي حرف التصيير صار متعدياً إلى
واحد والمتعدي إلى واحد يصير متعدياً إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يصير متعدياً إلى ثلاثة وقوله
وغضبت عليه الضيعة في التعدي بحرف الجر غير مستقيم إذ معنى التصيير فيه منتف ألا ترى أنك
تقول غضبت الضيعة وغضبته الضيعة وغضبت عليه الضيعة فلا تجد على أفادت تصييراً فيظهر
أن يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح أن يقال في كل جار ومجرور أن الفعل متعد إليه إلا باعتبار

فصل وللتعدية أسباب ثلاثة وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدياً وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبته وفرحته وخرجت به وأحفرته بئراً وعلمته القرآن وغضبت عليه الضيعة وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة نحو أعلمته متن

هذا التعدي الذي نحن فيه كما نقول يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي فكان ذكره على
التعدي في هذا المكان غير مستقيم قال فصل والافعال المتعدية الى ثلثة على ثلثة اضرب الاول
منقول بالهمزة وهو فعلان بالاتفاق اعلمت وأريت وبقية افعال القلوب يختلف فيها فالصحيح انها لا تجري
هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين
ولا سيما اذا كان باب الحاقها مخصوصا وغايته ما سمع القايل بذلك الحاقه باعلمت وأريت وليس
بالجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما اكثر قال وضرب
متعد الى مفعول واحد قد اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته هذا الضرب متعد
في الحقيقة الى واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من ذلك فاذ
ذكر اعلم ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبات واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت
لانك تجد تعلق القبيلين بما تعلقا واحدا فلك شبهة ووجه التبيين في ذلك ان الاعلام
منقول عن علمت وعلمت الداخل على النسب متعلق باثنين فاذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلثة فوجب
ان يكون متعلقا بثلثة واما المفعولان في باب انبات فهما نفس النبا والخبر والحديث وهو نفس الفعل
وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث الا ترى انك اذا قلت حج الحجيج العمري فانما تنصب على المصدر لانه
نوع حجه وان كان لنوع فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان لنوع مخصوص
بخلاف قولك اعلمت فانهما من متعلقاته لامر هذه الجهة والسر فيه ان الاعلام يتعلق بمصير وحده
هو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شي منهما نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا
نوعه واما الانباء والاخبار فيتعلق بالخبر ولا يتعلق بجزء هذا التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان
في المعنى مصدرا لبيان النوع بقي ان يقال كيف صح ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو
المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه حديثا مخصوصا فان
الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ومثل
ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا ان قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول
الثاني والثالث في باب انبات واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول والقول
يختار فيها بعده الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فدل على المخالفة فالجواب ان القول اكثر ما يوتى
لحكاية ما تقدم وذكر مجي الحكاية فيه على حسب القصد به بخلاف انبات واخبرت فانه ليس بهذه
المثابة فان قلت فقد يكون القول لا على جهة الحكاية كقولك عن نفسك قلت زيد منطلق

فصل والافعال المتعدية الى ثلثة على ثلثة
اضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي الى
مفعولين وهو فعلان اعلمت وأريت وقد
اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت
وازعمت وضرب متعد الى مفعول واحد قد اجري
مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته
وهو خمسة افعال انبات ونبات واخبرت
وخبرت وحدثت قال الحرث بن حلزة فمن
حدثتموه له علينا العلاء صح

فالجواب ان هذا وان قدر قليل فاجري مجرى اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله قد اجري مجرى
اعلمت يريد بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفردهما لا يتحقق معنى المصدر
فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعول اعلمت في التسمية لموافقته له في الصورة والتقدير فان
قيل فما المانع انبا كاعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات اعلم فتكون مفعولات على الحقيقة فالجواب ان الاعلام
هو تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم الذي حصل وانما هو معلوم ومتعلق العلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم تحصيل
في النفس حديثا عن المعلوم وهي حقيقة اخرى غير المعلوم وان وافقته في نسبة شي الى شي فليس نسبة شي
الى شي متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق للعلم فدل ذلك على ان
الحديث من حدثت والخبر من اخبرت ليس يتعلق للفعل بل هو هو وان المعلومات مع اعلمت ليس بالعلم
وانما هي متعلق العلم فثبت الفرق بين اعلمت وحدثت قال وضرب متعد الى مفعولين والى
الظرف المتسع فيه هذا الضرب اذا جعل فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا التحقيق مثله في قولك
ضربت يوم الجمعة ولا يتحقق الاتساع في مثل ذلك الا اذا نحي المفعول الذي اضمر من غير في والا فلا حاجة
الى اخراجه عن اصله مع استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ومن النحويين من ابى الاتساع في الظرف
في الافعال ذوات المفعولين وسيذكر ان جعل الظرف متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به وانما
يحسن ذلك فيما كثر والمتعدي الى ثلثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم
الاتساع فيه مع المفعولين واما المتعدي الى ثلثة فالاكثر على انه لا يتسع فيه اذ ليس من الافعال ما يتعدى
الى اربعة فيشبه هذا به قال فصل والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به
من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان هذه كلها نسبة
المتعدي وغير المتعدي اليها واحدة فكما انتصبت بالمتعدي تنتصب بغير المتعدي وكذلك ما يلحق بالمفعول
من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سواء ومن اصناف الفعل المبني
للمفعول قال صاحب الكتاب هو ما استغنى عن فاعله فاقيم المفعول مقامه و
اسند اليه معدولا عن صيغة فعل الى فعل الآخر قال الشيخ قد اعترض على قوله ما استغنى عن
فاعله لان المرفوع عنده ههنا فاعل على ما تقدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل وكذلك حد
الفاعل بما يدخله فحده واذا كان عنده فاعلا فكيف يستقيم ان يقول ما استغنى عن فاعله واقيم
المفعول مقامه وهل هذا الا تصريح منه بان المرفوع ههنا غير فاعل واجيب عنه بانه اراد ان الفاعل
على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل اسند اليه الفعل من غير قيامه به فقوله استغنى عن فاعله اراد

فصل وضرب متعد الى مفعولين والى
الظرف المتسع فيه كقولك اعطيت عبد الله
ثوبا اليوم وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة
ومن النحويين من ابى الاتساع في الظرف
من الافعال ذات المفعولين صح

فصل والمتعدي وغير المتعدي سيان في
نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة
وما ينصب الفعل من الملحقات بهن كما ينصب
ذلك نحو ضرب وكسا واعلم تنصبه نحو ذهب
وقرب صح

ومن اصناف الفعل المبني للمفعول وهو ما استغنى عن فاعله فاقيم
المفعول مقامه واسند اليه معدولا عن صيغة فعل الى فعل صح

فصل ويسمى فعل ما لم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها الا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضُرب زيدٌ وسير سيرٌ شديدٌ وسير يومُ الجمعة وسير فرسخان متن

بفاعله الذي يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا فاعلا ايضا الا انه داخل تحت الحد الفاعل الذي
ذكرتم ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن ان يكون مفعولا في المعنى لان الجهة التي كان بها مفعولا
في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلا وقوله مغيرا عن صيغة فَعَل الى فُعِل يريد بصيغة فَعَل كل فعل اسند
على جهة قيامه به وبقوله فُعِل كل فعل اسند لا على جهة قيامه به ولم يرد فَعَل وزن فعل الذي هو مفتوح
الفاء والعين ولا فُعِل الذي هو مضموم الفاء مكسور العين لان علم واستخرج مندرج تحت فَعَل وان
لم يكن على وزنه واستُخرج وانطُلق مندرج تحت فُعِل وان لم يكن على وزنه لان المقصود ما ذكرناه
فان صيغة فَعَل عام على كل فعل اسند على جهة قيامه به وفُعِل عام لكل صيغة اسندت لا على جهة قيامه به
فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه قال ويسمى هذا الفعل الموضوع
لصيغة فُعِل فعل ما لم يسم فاعله قال الشيخ والمفاعيل سوا في صحة بنائه لها يريد انه يصح ان يسند الفعل
الذي حذف فاعله باعتبار قيامه به الى المفاعيل شيء الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب
علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه فاما الاول والثاني فانما امتنع ان يسند اليه
الفعل لانه مسند في المعنى لان قولك علمت زيدا قائما مسند فيه قائم الى زيد فلو ذهبت تسند علمت الى
قائم ومعنى خلا واحدة لجعلت قائما مسندا اليه فكونه كذلك مع الاستغنا عنه لانه اذا ذكر احدهما
فلا بد من ذكر الاخر واذا لم يكن بد من ذكر الاخر فالتزموا الاسناد اليه حتى لا يلزمهم ما ذكر والمفعول
الثالث في باب اعلمت كذلك واما المفعول له فانما لم يبن لما لم يسم فاعله لامرين احدهما انه في المعنى
كانه جواب لسائل سال عن العلة فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه والثاني
انه مقدر باللام وهي فيه غالبا والاولى لمعنى غير ذلك فلو ذهبت تقيمه هذا المقام لم يعلم انه من هذا
القبيل فلذلك كذلك واما المفعول معه فامتنع لامرين ايضا احدهما ان حرف العطف يشتد معه تعلقا
فلو حذفته لذهب ما يشعر به والاخر ان اقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته لان معنى كونه مفعولا
معه انه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل فلو حذفت الفاعل ذهبت المشاركة فلم يكن مفعولا
معه فلم يستقم لذلك قوله فصل واذا كان للفعل غير مفعول فبني لذلك الى الاخر يريد انه لا يبقى
مقام الفاعل الا واحد ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول اعلم زيد عمرا خير الناس برفع زيد ونصب
ما عداه لانه لم يدع حضوره الا الى المسند اليه والمسند اليه لا يكون الا واحدا فوجب ان يبقى
ما عداه على حاله قال فصل والمفعول به المتعدي اليه بغير حرف من الفعل على سائرها بني له الى اخره
يريد ان المفعول الصريح اذا وجد مع بقية المفاعيل لا يقام مقام الفاعل سواه وهذا مذهب

فصل واذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد بقي ما بقي على انتصابه كقولك أُعطي زيد درهما وعُلم اخوك منطلقا واُعلم زيد عمرا خير الناس والمفعول به المتعدي اليه بغير حرف من الفضل حلّه سائرها ان ذلك متى ظفر به في الكلام فيمتنع ان يسند الى غيره تقول دُفع المال الى زيد وبُلغ بعطائك خمسمائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما متن

ثم تسند الى الى زيد وبعطائك فقلت دُفع الى زيد المالَ وبُلغ بعطائك خمسمائةٍ كما تقول دفع زيد المال وبلغ عطاؤك خمسمائة خرجت عن كلام العرب ولكن ان قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دُفع الى زيد وبُلغ بعطائك كما انك لا تقول ضُرب زيدٌ ضربٌ شديدٌ ولا يومُ الجمعة ولا امامُ الامير برفع زيد ونصبها واما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام لا تفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام في ان جعل ايها شئت غير ممتنع تقول استُخف بزيد استخفافا شديدا يوم الجمعة امام الامير ان اسندت الى الجار مع المجرور ولك ان تسند الى يوم الجمعة او الى غيره وتترك ما عداه منصوبا متن

البصريين والكوفيين يختارونه ولا يوجبونه والسر في وجوبه انه اذا حذف الفاعل فالاولى ان يقام
مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول به لانه من معقوليته كما ان
الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة الاخر مقامه ولا يرد على ذلك الا المفعول المطلق
فانه اقرب الى الفعل حيث كان واصلا اليه بغير واسطة فالجواب عنه انه ليس فيه ولا للتركيب انه بل هو
في المعنى نفس الفعل والغرض اقامة شيء يسند اليه فلو اقيم اسندت الشيء الى نفسه فكان ممتنعا من حيث
المعنى على ما ذكرناه فان قيل فقولك ضُرب ضربٌ شديد وامثاله يستقيم اقامته مقام الفاعل وفيه
مفعول به على معنى الفعل فلم لم يكن اولى فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه كانك اسندت
الشيء الى نفسه لان الضرب الشديد ضرب فكان غيره اولى اذا وجد والاخر هو انك لم تسند الا
الى ضرب خاص ولذلك تحكم على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تمام الاسم فصار قولك
ضُرب ضربٌ وضُرب ضربٌ شديد ان الاسناد الى الضرب فيهما سوا فان قيل فالمفعول به المتعدي اليه
بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل فلم يكن المفعول به بغير حرف اولى وقد قلت ان الاولوية فيه
على بقية المفاعيل لاجل الاقتضا والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء واحدا فالجواب ان العرب لما عدت
الفعل الى احدهما بنفسه والى الاخر بواسطة فصار في الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل
فجعلوه اولى لذلك فان قلت فهب ان المفعول بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدما
على بقية المفاعيل التزاما لانه من مقتضى الفعل وليست تلك من مقتضياته فالجواب انه لما كان متعلقا
بحرف الجر وجرى لذلك مجرى ما يتعدى اليه الفعل بحرف جر ليكون الباب كله على حال واحدة فاجروا قولهم
استغفرت الله من الذنب المعنى من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار المعنى في الدار وان كان
من الذنب من مقتضياته وليس في الدار مثله في اقتضاء الفعل المشار كره في باب الجار والمجرور فجعل
الحكم في الجميع سوا وان كان ذلك اولى ولكن لا على سبيل الالتزام قوله واما سائر المفاعيل
فمستوية الاقدام الى اخره يعني انها سوا في صحة بناء الفعل لكل واحد ومثل باستُخف بزيد الى اخره
وبينه قال فصل ولك في المفعولين المتغايرين ان تسند الى ايهما شئت هذا الاطلاق
يوهم انه يجري مطلقا وشرطه ان لا يقع لبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يقم مقام الفاعل الا
الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الاخذ من الماخوذ وكذلك لو لم يتبين المفعول وقلت اعطيت
الجارية لكان تقديم الاخذ معتبرا خوف اللبس وكذلك لو اقمت اعلمت زيدا عمرا قائما فانه لا يجوز تقديم
المفعول الثاني على الاول الا عند انتفا اللبس فلو قلت اعلمت عمرا زيدا قائما وزيد هو المعلم لم يجز

فصل ولك في المفعولين المتغايرين ان تسند الى ايهما شئت تقول اُعطي زيد درهما وكُسي عمرو جبة واُعطي درهمٌ زيدا وكُسي جبةٌ عمرا الا ان الاسناد الى ما هو في المعنى فاعل اخر وهو زيد لانه عاطٍ وعمرو لانه مكتسٍ متن

لئلا يلتبس وكذلك اذا اتفقت حالة المدبر فاعلا لم يتقدم مقام الفاعل الا الاول لئلا يلتبس الا انك اذا اقمت
الاول في الباقي مقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لانتفاء اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطي
العبد الجارية او اعطي الجارية العبد كان اللبس منتفيا بخلاف حاله في المنصوب فانك لو قدمت في
اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت العبد الجارية فهم ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول اعطيت
الجارية العبد فتقدم وانت تقصد المعنى الاول وقع اللبس اذ لا اعراب مخصوص في احدهما يميزه
وكذلك باب اعلمت عند تسمية الفاعل وعند حذفه حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم المفعول الاول عند
تسمية الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل عند حذفه فان اقامت
قرينة تبين المراد فيهما جاز التقديم فيهما جميعا عند تسمية الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامة
المفعول الاول مقام الفاعل عند حذفه فاذا قامت قرينة تبين المراد فيهما جاز التقديم فيهما جميعا
عند تسمية الفاعل وجاز اقامة ايهما شئت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ومثاله قولك اعطيت
زيدا درهما فجائز ان تقول اعطيت درهما زيدا لانه لا يلبس اذ معلوم ان زيدا هو الآخذ وجائز
ان تقول اعطي درهم زيدا اذ لا الباس وكذلك اذا قلت اعلم زيدا كتابه مستعارا فجائز ان تقدم اذ لا لبس
في ان زيدا هو المعلم لاستحالة اعلام الكتاب وجائز ان تقول اعلم زيدا الكتاب مستعارا لانتفاء اللبس
الا ان اقامة المفعول الاول وان انتفى اللبس احسن لانه فاعل في المعنى فكان اقرب الى اقامته مقام الفاعل وكذلك
المفعول الاول في باب اعلمت لانه في المعنى عالم فكان مثل زيد في الاعطاء **ومن اصناف الفعل افعال**
القلوب وهي سبعة الى آخره **قال الشيخ** هذه الافعال كلها اشتركت في انها موضوعة لحكم الذهن
يتعلق بالشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه
الفعل من علم او ظن فان الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا قصد التعريف لتعريف ما للخبر عند ذي
بالفعل الدال على ذلك وادخل على المفعولين المذكورين **وقوله** اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة
فيه مسامحة لانها ليست كلها للعلم وانما بعضها لذلك ثم ولو قدرناها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء
على صفة لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه على العلم
بالاعتبار الآخر غير محقق الا ترى انك اذا قلت عرفت زيدا قائما فانما تحكم على القائم بالحال دون
الخبر في المعنى واذا قلت علمت زيدا قائما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر
فقد ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين **قوله فصل**
ويستعمل اريت استعمال ظننت واصل اريت عليهما ان يكون متعديا بالهمزة عن رأيت التي بمعنى علمت

فاستعمال

فصل افعال القلوب اي سبعة ظننت وحسبت
وخلت وزعمت ورأيت ووجدت اذا كن
بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمت اخاك
كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ
تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر اذا قصد امضاؤها
على الشك واليقين فتنصب الجزئين على المفعولية
ويجيء على شرائطها واحوالها في اصلها متن

فصل ويستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا واري عمرا ذاهبا واين ترى بشرا جالسا ويقولون في الاستفهام
خاصة متى تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا واكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن قال اجهالا تقول بني لؤي لعمر
ابيك ام متجاهلينا وقال عمر بن ابي ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وبنو سليم يجعلون باب قلت
اجمع مثل ظننت متن

واستعملت بمعنى ظننت لما كثرت في كلامهم واكثر الخبر عن ظن فجرت مجرى الظن وكذلك ما تصرف منها وقولهم
في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا بمعنى تظن زيدا ان فعل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب
مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة وسرها ما تقدم من ان القول انما حكيت الجمل بعده لما
كان الكثير اطلاقه على حكاية ما قيل لفظا ومعنى فلما كان ههنا واقعا موقعا لا يصح ان يكون حكاية
اهمل عمله وقول النحويين انه بمعنى الظن تسامح والا فقد يقال ما تقول في هذه ومتى تقول زيدا منطلقا
بمعنى ما تعتقد او ما تعلم او ما تظن ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بهل انما تعلم ولا الجواب بما يكون
وبحق نعلم ذلك وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت يعني في عمله لما دل على متعلقا بجزئي
كتعلق العلم والحسبان اجروه مجراه في نصب متعلقه اذا ذكر فالحق اولى ان القول على حاله في المعنى
الاصلي وانما حسن اجراؤه فيما ذكرناه لما كان موافقا لافعال القلوب في التعلق وقد تقدم الفرق
من جهة ان متعلق القول ليس كتعلق الحسبان لان متعلق الحسبان مفعول به محقق بمنزلة المفعولين
في اعطيت زيدا درهما ومتعلق القول في المعنى هو القول وانما يكون فيه خصوصية تذكر خاصية فيه هي
انه متعلق له وليس كذلك كما توهم ان المفعولين الثاني والثالث في اثبات واخواتها متعلق لها كتعلق
اعلمت وليس كذلك فاذن ضعف نصب المفعولين في باب قلت وقوي نصب المفعولين في باب علمت
وقوي النصب في الاستفهام المذكور لما كان الامر المقوي للحكاية مفقودا **قوله فصل** ولها
ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان اخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا لان تعديها الى مفعولين
انما كان بالنظر الى اقتضائها الجزئين فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا يقتضي الا امرا واحدا وجب
ان لا يتعدى الا الى واحد لان التعدي امر معنوي فيثبت تعدده ومتعلقه وافراده على حسب المعنى
وذلك ظننت اذا اردت بها التهمة لان الاتهام انما يقتضي متهما وكذلك علمت اذا قصدت بها
علم الشيء في نفسه انما يقتضي واحدا وفسرها بعرفة لان وضع عرفة لذلك خاصة وهذا يبين ان
تفسير الجميع بالمعرفة اولا غير سديد **قال** ورأيته بمعنى ابصرته لان الابصار يقتضي واحدا ووجدت
الضالة اصبتها في نفسها وكذلك اريت الشيء بمعنى بصرته او عرفته **قوله** او عرفته فيه نظر اذ لم يثبت
رأيت الشيء في نفسه بمعنى عرفته وانما ثبت رأيته بمعنى علمته على صفة ومعنى ابصرته بعيني فاستعمال الرؤية
على معنى وقت على خلاف ذلك ولا يستقيم الاستدلال بقوله وارنا مناسكنا لظهوره في بصرنا
قوله واتقول ان زيدا منطلق اي اتقوله بذلك يوهم ان المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح والتحقيق
ان المعنى واحد في الموضعين وكذلك اذا قلت اتقول زيد منطلق واتقول زيدا منطلقا في ان المعنى

في
اثبات

فصل ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت
معان اخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك
قولك ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين وعلمته بمعنى عرفته
ورأيته بمعنى ابصرته ووجدت الضالة اذا
اصبتها وكذلك اريت الشيء بمعنى بصرته او
عرفته ومنه قوله عز وجل وارنا مناسكنا
واتقول ان زيدا منطلق اي اتقوله ذلك
متن

فصل ومن خصائصها أنه لا يقتصر على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تقدم أن مفعوله غير ممتنع تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا ونكتة هذا ما عقدت عليه حديثك فأما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين

قال الله تعالى وظننتم ظن السوء وفي أمثالهم من يسمع يخل وأما قول العرب ظننت ذاك فذاك إشارة إلى الظن كأنهم قالوا ظننت فاقتصروا وتقول ظننت به إذا جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به في الدار فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها في ألقى بيده لم يجز السكوت عليه منه

واحد وهو السؤال عما قام به القول الذي هو مختص بهذه النسبة ووجه النصب كوجه نصب مفعولي ظننت
كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجملة وإنما لم يذكر أن زعمت لها وجهان أيضا مثل غيرها
من الأفعال مع أنهم يقولون زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدية إلى مفعولين لأنه قصد إلى استعمال
هذه الألفاظ مع بقائها أفعالا من أفعال القلوب فإن قيل فرأيت إذا كانت من رؤية العين فهي بمعنى أبصرت
وليس من أفعال القلوب فالجواب أنها وإن كانت للإبصار فمعناها أيضا علم بالحاسة فلم تخرج عن علم العلم
وكذلك إذا وجد وجدت الضالة بمعنى أصبتها فإن وجدت مثله ثم إلا أنه ثم بمعنى أصبته على
صفة وههنا أصبتها في نفسها فكانت مثلها وليس كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت التي من هذا الباب

فصل ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر وإنما اختصت بامتناع الاقتصار
على أحد مفعوليها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر فكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك
مفعولاها بخلاف باب كسوت فإنه لا ربط بين مفعوليها فلذلك جاز ذكر أحدهما دون الآخر بخلاف
هذا الباب قوله فأما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين يعني هذا وباب كسوت
وقد اختلف الناس في جواز قطعها عن المفعولين من غير أن يقترن بها زيادة فائدة فمنعه بعضهم نظرا
إلى أنه لا يخلو أحد من علم وحسبان فلو قيل علمت وحسبت لم يكن فيه فائدة فيكون امتناعه لامتناع
فائدة وهو قوي في ذلك أو لأن هذه الأفعال قد تلقيت بما يتلقى به القسم فكما لا بد للقسم من جواب فكذلك
لا بد لهذه الأفعال من مفعولين واستدل الآخرون بقولهم من يسمع يخل فقد ذكر الفعل مقطوعا عن
المفعولين وعن الزيادة وأجيب بأن هذا قد علم معناه فكانت الزيادة معلومة أو المفعولان مقدران لأن
المعنى من يسمع يخل المسموع صحيحا أو معنى من يسمع من يركن إلى الاستماع أو لأن هذا مثل والمثل
غير مقيس عليه وقد اعترض بقولهم ظننت ذاك وهو اقتصار على أحد المفعولين وأجيب بأنه إشارة
إلى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان لأن ذلك إنما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح
أن يكونا مفعولين كقول قائل ظننت زيدا قائما فيقول غيره ظننت ذاك أي ظننت ذلك الظن
أي ظنا مثله وإذا أشير إلى ظن مخصوص متعلق بمخصوص وجب أن يكون مفعولاه في المعنى
مثله فحذف للعلم به ومن ثم وهم بعضهم في أن ذلك إشارة إلى المفعولين جميعا وجوز مثل ذلك لما
كان عبارة عن المفعولين كما جوز أنبأته ذلك وقلت له ذلك وهو في موضع الجملة فكذلك ههنا
وهذا غلط لأن مفعول أنبأت وأخواته وما يقع بعد القول ليس من مقتضيات الإنباء
وإنما هو الإنباء والقول بعينه ولكنه على وجه من التخصيص ألا ترى أن قولك زيد منطلق نوع

مخصوص

مخصوص من النبأ وقولك زيد منطلق نوع مخصوص من القول فصح أنه مصدر محقق وإنما وقعت صورته
هي صورة الجملة لأن النوع المخصوص منه لا يكون إلا كذلك فجاءت الجملة من ضرورة المخصوص فإذا عدل
عن الخصوصية جاء المصدر فيه مفردا فتقول أنبأته الإنباء وأنبأته ذلك يعني الإنباء وليس مفعولا ظننت
وحسبت كذلك فإنه من متعلقه ووضعه أن يتعلق بالشيء على صفة فإذا علقته ههنا بالحديث على هذه
الصفة يكون الحديث عليها وإلا خالفت وضعه ولا يستقيم أن يقال إنه لما تضمنت الصفة
والذات جميعا أغنى عن ذكرهما مفصلين فإنك لو أوقعت الظن على الجملة بلفظ واحد على أنه الأول وذلك
يوجب ذكر الصفة ولو ذكر الجملة مفصلة وأنت تعني بها الحديث وإنه مظنون بكماله لوجب أن تذكر صفة
أخرى يكون عليها الحديث فهذا الجواب فوضح بذلك أن ذلك في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا له
لحديث ولا غيره ووجب جعله مصدرا وتقول ظننت به إذا جعلته مكان ظنك فيكون المفعولان أيضا
محذوفين ويكون به فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على أنه أحد المفعولين كما تقول ظننت في الدار إلا
أن الفرق بينهما أن الدار ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور ظرف مقدر لمحل ما تعلق به الظن ولذلك
لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعولان
وبزيد إنما ذكر ليتبين به محل ما تعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين أحسن لقيامه بالفائدة ومع المفعولين
يقل فائدته لأن المفعولين يحصل بهما ذلك وقول من قال إنه مفعول به دليل قولهم ظننت به خيرا لا يستقيم
لما تقدم من أنه خلاف وضعه ووجه أنه مصدر أيضا أي ظن خير كما تقول ظننت سوءا أو ظننت ظن
سوء بمعنى واحد والذي يدل على ذلك أيضا أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما
كقولك ظننت بزيد خيرا وجهه باقيا فذكرت المفعولين كما في قوله تعالى يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية
فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصدران أحدهما للتشبيه والآخر توكيد لغيره والمفعولان محذوفان
أي الخلاف وعده حاصلا فهذا إنما يتبين به أن به في قولك ظننت به ليس مفعولا لظننت قال
فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها في ألقى بيده لم يجز السكوت عليه جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على
السماع ولم يثبت ظننت بزيد قائما وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله فإن جعلت الباء مزيدة فإنه يوهم
صحة ذلك وليس بصحيح قال فصل ومنها أنها إذا تقدمت أعملت إلى آخره أما إذا تقدمت فالوجه
الإعمال وهو الثابت كثيرا وقد نقل جواز الإلغاء ولا بعد فيه لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت
وهو أن متعلقها الذي هو مستقل قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله وجعلت هي تفسيرا لمعناها خاصة
وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت وإنما كثر إعمالها متقدمة لأن المقتضي إذا تقدم كان أقوى منه إذا

فصل ومنها أنها إذا تقدمت أعملت ويجوز فيها الإعمال والإلغاء متوسطة ومتأخرة قال أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور منه

ويلغى المصدر إلغاء الفعل فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني وليس ذلك في سائر الأفعال **فصل** ومنها أنه تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك علمت أزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأيهم في الدار وعلمت ما زيد بمنطلق ولا يكون التعليق في غيرها

متن

تأخرت بدليل قولهم أزيداً ضربت وامتنع الضرب لزيد وإذا كان كذلك فلا بعد في التزام النصب عند التقديم
لأنه القوي وإذا توسطت أو تأخرت حصل بعض الضعف فيقوى الرجوع إلى الأصل بتقويمها كما تقدم فحصل من
ذلك أنها إذا تقدمت قوي الإعمال لو التزم على قول وإذا توسطت كان الإلغاء أقوى منه إذا تقدمت
وإذا تأخرت كان الإلغاء أقوى منه إذا توسطت **قال** ويلغى المصدر إلغاء الفعل لأن الفعل إذا جاز فيه
إعماله وإلغاؤه إذ الجميع سواء ولا يكون الإلغاء في سائر الأفعال يعني في بقية الأفعال من جهة أن متعلقاتها
غير مرتبطة بأنفسها حتى يبقى على حالها ألا ترى أن قولك أعطيت زيداً درهماً لو ألغيته لم يستقم أن ينتظم
زيد مع الدرهم كلاماً لولا ربط بينهما قبل ذلك ولا بعده بخلاف ما نحن فيه **فصل** ومنها أنها تعلق
والفرق بين التعليق والإلغاء أن الإلغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال لبقائها على أصلها
والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من إعمالها وذلك عند دخول لام الابتداء والاستفهام والنفي لأن تلك
أعلنها الجملة ما بعدها لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمول لما قبلها فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام
وهو موضوع على صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الإلغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى
لأنه متعلق الظن إلا أنه جملة مستقلة وكونه متعلقاً للظن باعتبار المعنى لا يخرجه عن أن يكون له صدر
الكلام ألا ترى أنك إذا قلت زيد ما ضربته أو زيد هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدأ عن أن يكون له
صدر الكلام لأنه وقع في جملة في صدر الكلام فقد وقع في جملة ما يقتضيه فكذلك هاهنا وإذا دخل على هذه الجملة
كان في المعنى المسند إليه هو المفعول الأول والمسند هو المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد
نحو زيد قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت أزيد عندك أم عمرو فأما من أجازه فإنه نظر إلى صورة الجملة
وهي حاصلة في الموضعين مثلها في أزيد قائم أم عمرو والذي منع زعم أن مضمون الاستفهام لا يصح أن
يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل وهو أن يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع أم
أحد الشيئين منسوباً إليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم به على صحة فإذا قلت علمت أزيد عندك أم عمرو
فمعناه علمت أحدهما معيناً على صحة وهو كونه عندك لأن ذلك الذي يقال في جوابه وأما إذا قال هل زيد
قائم فليس هذه جواب في نسبة قيام إلى زيد أو نفيه حتى يصح أن يقال أن العلم إذا دخل عليه تعلق به ذلك
حسب ما تعلق مع أم وإنما جوابه نعم أو لا فهو غير متعلق فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بأن معنى
نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائماً ولولا ذلك لم يستقم أن يكون نعم أو لا كلاماً فحصل المقصود من كونه محكوماً
عليه ومحكوماً به في الجواب وهو المصحح للتعليق ومثل الهمزة ولو علمت أي الرجلين جاءك وما أشبهه مما معناه
طلب التعيين فهو في الجواز سواء **قوله** ولا يكون التعليق في غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فإن عرفت

فصل ومنها أنه يجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقاً ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيماً وقد أجرت العرب عدمتني وفقدتني مجراها فقال … قال جران العود لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربتك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك

متن

وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق أيضاً وكذلك ما أشبههما من أفعال القلوب تعلق أيضاً مع الاستفهام
ثم التعليق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الأفعال وسببه مع النفي والابتداء ما تقدم من أنها جملة
دخل عليها ما يصد عن عمل الأول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن إعمال الفعل فيها وليس لمتعلق من
متعلقات الأفعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها كما أنه لم يستقم إلغاؤها لفوات ذلك المعنى وسببه مع
الاستفهام في المتعدية إلى مفعولين ما ذكرناه وفي المتعدية إلى واحد أن المقصود علمت جواب ذلك وهو إنما
إنما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك لم يعلق إلا أفعال القلوب **قوله** ومنها أنك تجمع بين
ضميري الفاعل والمفعول إلى آخره وسبيله أنهم لما كرهوا ذلك في غيرها وإن كان هو الأصل لما ثبت من أن
غيرها قل أن يكون في الوجود فاعله ومفعوله شيء واحد فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضمير لها فيسبق
إلى الوهم أنهما مختلفان قضاء بالأكثر فيقع اللبس فعدلوا إلى لفظ النفس ليكون أبداً نصاً باتحادهما لما فيه من
زيادة لفظ ليس في المضمر وأما أفعال القلوب فإنها كثيراً ما يقع فاعلها ومفعولها الشيء الواحد بل هو الأكثر لأن
علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من غيره وإذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغير الأصل
فبقيت على أصلها وحملوا عليها قولهم عدمتني وفقدتني لأنهما ضدان لوجدت ووجدت منها فحملتا على
ضدها ولا بعد في أن يحمل الشيء على ضده **قال ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة قال**
صاحب الكتاب وهي كان وصار وأصبح وأمسى إلى آخره **قال الشيخ** هذه الأفعال كلها اشتركت
في أنها لتقرير الشيء على صفته ومن ثم احتيج فيها إلى الجزأين وهو معنى قوله … دخول أفعال القلوب
وإن اختلفت جهات الاختلاف إذ جهة الاختيار ثم تقييد متعلق الخبر بالظن هو العلم وجهة …
هاهنا التقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم إنها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها
قال ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً يعني أنهما مضافان إلى ما ذكر معه وكذلك الخبر فإن
كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وإنما نسبوه إلى كان إشعاراً بأنه معمول
ومتعلقه وإلا فليس هو اسماً لكان ولا خبراً عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء إلى الشيء بأدنى سبب
ولم يقولوا فيه مثل ضرب زيد عمراً اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليفرقوا بين البابين في أنهما متعلقاها
في الإعراب فجعلوا الاسم والخبر لمتعلقات الأفعال الناقصة المذكورة فإذا قالوا اسم وخبر علم أنهم قصدوا
إلى هذا النوع من الأفعال وأيضاً فإن المرفوع والمنصوب هاهنا ليس كغيره المرفوع والمنصوب في ضربت
إذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم تسمى كونهن نواقص من حيث إنه لو
اقتصر على المرفوع لم يستقم وكانت ناقصة أي عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها

فصل ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس تدخل دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً ونقصانهن من حيث إن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً

متن

فصل وام يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ومما يجوز ان يلحق بها آض وعاد وغدا وراح وقد جاء جاء بمعنى صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعدت في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة

من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم تكن ناقصة وسيبويه اقتصر من ان
وضعها النحويون التي على صفة فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقم ازالك قال
فصل ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس الى آخره اما ما دام فلكثرتها واما الا
فلانها لم تستعمل الا كذلك واستغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله وما كان نحوهن من الفعل
قوله مما لا يستغني عن الخبر يريد ما وضع لما ذكرنا من تقرير التي على صفة هذا معنى قوله مما لا يستغني
عن الخبر قال ومما يجوز ان يلحق بهن آض وعاد وغدا وراح لان احد وجهي استعمالها التقرير التي
على صفة فوجب عند ذلك ان يكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به وقد جاء جاء
بمعنى صار في قولهم ما جاءت حاجتك وهل يقتصر في ذلك على هذا المحل او يتعدى الى غيره فيه نظر والا
ان يتعدى لانهم يقولون جاء البر قفيزين وصاعين على انه قد قيل ان قفيزين حال وهو ضعيف لانهم
لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجيء في نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان
يكون مما نحن فيه واذا ثبت مجيء استعماله في غير الموضع المذكور واما قولهم حتى قعدت كأنها حربة
فالظاهر انه مخصوص بمحله فانه لم يعرف في غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على نحو صار كاتبا ولكن لا يبعد ان
يقال قعد زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا بحسب
ذلك فصل قال وحال الخبر والاسم شبيها في باب الابتداء الى آخره قوله شبيها ... الحال المضاف
الى الاسم والخبر جميعا فاذا كان كذلك كان حال الاسم كحال المبتدا وحال الخبر كحال الخبر في مراده لانه
اضاف الحال اليهما واخبر عنهما باضافة المثل الى المبتدا والخبر ثم خصص المثلية التي ارادها بكون
الاسم معرفة والخبر نكرة وليس ينبغي ان يجعل المثلية في ذلك خاصة بل المثلية فيه وفي غيره من احكام
المبتدا والخبر الا ان يكون كان مانعة منه فيماثل البابان في انه يجوز ان يقع المبتدا معرفة ونكرة
بشرطه ويكون الخبر مفردا او جملة بالتقاسيم والشروط التي مضت وما خصص به حكم من الاحكام
المذكورة وقوله ونحو قول القطامي ولا يك موقف منك الوداعا وما انشده بعده من القلب
الذي يتجه عليه امن الالباس يريد ان القياس على خلاف ما جاء به وهو رفع المعرفة ونصب النكرة
فخالفوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله اظبي كان امك ام حمار وجه كونه من هذا
الباب ان الاستفهام الواقع بعده ظبي يقدر بالفعل فتقديره أكان ظبي امك لان تقدير الاستفهام
بالفعل اولى واذا قدر الفعل وجب ان يكون على حسب المفسر والمفسر كان فوجب ان يكون التقدير
أكان ظبي امك وهو عين ما فسر في الابيات الاخر فهذا وجه تقدير كون اسم كان نكرة ههنا

فصل وحال الاسم والخبر شبيها في باب الابتداء من ان يكون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام ونحو قول القطامي ولا يك موقف منك الوداعا وقول حسان يكون مزاجها عسل وماء ومنه الكتاب اظبي كان امك ام حمار من القلب الذي يشجع عليه امن الالباس ويجيئان معرفتين معا ونكرتين والخبر مفردا وجملة بتقاسيمها

وخبرها معرفة وقد ظن بعض الناس ان موضع الاستشهاد ان الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة
نكرة وقد اخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك وهذا غير مستقيم فانك لو قلت جاءني رجل وكان
راكبا لكان مستقيما ولم يعد الاسم خارجا عن القياس لكونه ضمير نكرة فان قيل ليست هذه من قبيل ما
نحن فيه لان الذي نحن فيه ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة وما مثلت به نكرتان لان ضمير النكرة نكرة و
راكبا نكرة فالجواب انه كما يمتنع ان يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة يمتنع ان يكون اسمها نكرة من غير
مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما صح بدليل امتناع كان رجل قائما ثم لو قدر ضارب معهود بينك وبين
مخاطبك يصح ان تقول جاءني اليوم رجل واتفق ان كان ذلك الضارب وهذا عين ما النكرة فيه
مثل قولك كان رجل الضارب وهذا مما لا يشك فيه والنحويون وان اختلفوا في ان ضمير النكرة معرفة فلم
يختلفوا في صحة وقوعها محل المعرفة وانما الخلاف في ان المعرفة راجعة الى ما يتعين من لوله وجولي
او على اي وجه كان ولذلك يقال بالاجماع ضربت رجلا وهو راكب ولولا ان الضمير في حكم المعرفة لم
يصح وقوعه مبتدأ وقد اورد على التقدير الاول ان الداخل عليه همزة الاستفهام المعادلة لام يجب
ان يكون الواقع بعد ام معادلا له ولذا جعل الواقع بعد الهمزة كان المقدرة لم يكن الواقع بعد ام
المعادلة كذلك الا ترى انك لو قلت اضربت زيدا ام عمرا لم يستقم حتى تقول ازيدا ضربت ام عمرا لان الغرض
بدخول الهمزة وام المعادلة بين شيئين نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على حال واحدة فقصد
ذكر احدهما بعد الهمزة والآخر بعد ام لذلك الغرض واذا كان كذلك فلو وقعت بعد الهمزة ههنا كان
المقدرة واوقعت بعد ام لفظ حمار فلم يعادل بين الامرين اللذين جيء بالهمزة وام لهما والجواب من وجهين
احدهما انه لما كانت المقدرة واجبا حذفها لما وقع مفسرا لها كان حكمها لذلك حكم العدم وقد وقع بعد
همزة الاستفهام وقصد به المعادلة بينه وبين ما بعد ام وهو حمار فهذا وجه يسوغ ذلك والآخر ان كان
المقدرة لما لم تكن مقصودة كان تقديرها ووجودها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصودا الا ظبي وهو المعادل
والاولى بعد ذلك ان يقال ان ظبي مبتدا وكان امك خبر له وحمار عطف على ظبي وصح الابتداء بالنكرة
لما كانت بعد الهمزة المعادلة لام كما يصح أرجل في الدار ام امرأة الا انه يخرج عن مقصود التمثيل لما تقدم
او لامر ابطال كون الضمير نكرة ولو قال قائل ان كان ههنا لا ضمير فيها وان اصل الكلام اظبيا كان امك ام
حمارا فظبيا الخبر في الاصل وحمارا معطوف عليه فلما قصد الى القلب قلب مع بقاء كل شيء في موضعه والمعنى
على ما كان عليه فان قيل هذا يؤدي الى جواز تقديم اسم كان عليها لانهما الان مرفوع ظبيا على تقدير جعله
اسما وهو متقدم فالجواب انه لم يقصد الى جعله اسما تحقيقا وانما قصد الى جعله اسما صورة الا ترى انه

فصل وكان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله كن فيكون وزائدة في قولهم ان من افضلهم كان زيداً وقال الشاعر جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسوّمة العراب وفي كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم والتي فيها ضمير الشان

في المعنى خبراً لما كان عليه لو كان منصوباً فيكون ذلك هو الذي سوّغ بقاؤه مقدماً وهذا الابعد فيه
الا حذف التاء من كانت فانه اذا بقي الامر على ما كان عليه في الاصل فالاصل الظبيا كانت امك وقد
حذف التاء وحذف التاء مشعر بجعل الضمير فيها مستتراً الاصلي انه اسمها فيبطل هذا ذلك التقدير ويجوز ان
يقال هذا كله من قبيل الشذوذ وحذف التاء من قبيل الشذوذ ايضاً الا انه شذوذ في طرف منه شذوذ في
ثان ويمكن ان يقوى ذلك بان يقال لما جعل الظبي في الصورة مخبراً عنه صار كانه في الصورة اسم
اليه وصار امك كانه في الصورة خبر الاسم فشبه بما فيه ضمير المذكر وعامله يرفع منسوباً الى مؤنث ومثل
ذلك يفصله عن قولهم كان هند قائمة فانه يناسب حذف التاء المذكورة قال فصل وكان على اربعة
اوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وجد ووقع وقد تقدم ان كان واخواتها موضوعة لتقرير الشيء على
صفة وقد يتبين بذلك نقصانها وقد استعمل كان بمعنى حصول الشيء في نفسه فعلى ذلك لا تقتضي
الا فرعاً لا غير مثل قعد وجلس ولذلك سميت تامة فهذا الوجه لاستغنا المعنى الذي سميت به ناقصة
ومثل بقولهم كانت الكائنة اي حصلت وكذلك المقدور كائن وكن فيكون وزائدة وتعرفها بان
يكون وجودها كالعدم وهذا معنى الزائدة في كل موضع وهو الذي يبقى الكلام بعد حذفه على معناه قبله
الا في التاكيد ومثله بقولهم ان من افضلهم كان زيداً يعني ان من افضلهم زيداً وكذلك البيت وكان
لم يوجد كان مثلهم واما التي فيها ضمير الشان فهي وان جعلت قسماً واحداً في اقسام الناقصة لانها تقرير
الشيء على صفة ولا بد لها من اسم وخبر الا انها لما كانت تختص باحكام لا يشاركها فيه بقية الاقسام
جعلت قسماً براسه تنبيهاً على تلك الاحكام منها ان اسمها لا يكون الا ضميراً ومنها انه لا يكون الا الجنس
ومنها انه لا يكون الا مبهماً ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على
وقوله من رجل لمن كان له قلب يتوجه على الاربعة فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان
كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر والمعنى لمن له
قلب واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها فقد
تحقق توجهه الى الاوجه الاربعة وقيل في قوله بتيهاء قفر البيت ان كان فيه بمعنى صار لتعذر حملها
على احد الوجوه الاوجه الاربعة فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشان اشكلها واوضح اما التامة فلانه
يجب ان يكون فراخها الا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخها وهو فاسد واما الزائدة فيفسد
من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب فراخها واما المعنى فللاخبار عن البيض بانه فراخ واما
التي فيها ضمير الشان فلا فرق بينها والناقصة اتمام دستهم لانه يودي الى الحكم المعنى لانها تقرر

عمن

فصل ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين احدهما قولك صار الفقير غنياً والطين خزفاً والثاني صار زيد الى عمرو ومنه كل حي صائر الى الزوال فصل واصبح وامسى واضحى على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان والثاني ان تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات كاظلم واعتم وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها

همنا بان الفراخ سابقة على البيض لان المعنى يصير كان البيض فراخها وهو عكسه لانه كان الفراخ بيضاً
فلما كان مؤدياً الى عكس المعنى فهذه حمله على ذلك حمل على صار والمعنى عليه قال فصل ومعنى صار الانتقال
قد تقدم ان هذه الافعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة وبها احتاجت الى الخبر وكانت ناقصة
ثم انها اشتركت في انها يثبت الخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم
ثابتاً للخبر فاذا قلت صار زيد عالماً ففيه علم حكم الانتقال لانه الحال الذي انتقل اليها وهذا الانتقال قد
يكون الى صفة حقيقية كقولك صار زيد عالماً وصار الطين خزفاً وقد يكون لمجرد نسبة كقولك صار
زيد مقترباً وصار زيد فقيراً وغنياً وقد يكون باعتبار المواضع كقولك صار زيد الى عمرو وكل ذلك
سوا المعنى معنى الانتقال قال واصبح واضحى على ثلثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان يعني انها تكون ناقصة واذا كانت ناقصة
وجب ان تعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر
داخلاً في هذه الاوقات فحال نسبته لمن هو له فاذا قلت اصبح زيد عالماً فقد اعطيت اصبح لعلماً حكم
الاصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصباح دون غيره وكذلك امسى واضحى
والثاني ان يفيد معنى الدخول في هذه الاوقات وحينئذ تكون تامة لا خبر لها لان المعنى دخل في هذا
الوقت كما تقول اظلم واعتم انما في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك قوله ومن فعلاتي انني حسن
القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها فقوله اضحى جليدها اي دخل في وقت الضحى والثالث ان تكون
بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار ومنه قوله ثم اضحوا كانهم ... لا يستقيم اعتبار الوقت لانه على
هذه الصفة في هذا الوقت وغيره وليس المقصود انهم في الضحى على هذه الصفة اي ليس التخصيص وجه
وانما المعنى ثم صاروا قال فصل وظل وبات على معنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين ويعني بالوقتين الخاصين النهار والليل فالنهار لظل والليل لبات والمعنى بالنسبة الى الوقتين
كمعنى اصبح في الوجه الاول والوجه الثاني ظاهر فصل قال والتي اولها الحرف النافي في معنى واحد
وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه يعني ما زال وما برح وما فتئ وما انفك ومن كان لم فانها ليست للنفي
وقوله وهو استمرار الفعل بفاعله يعني استمرار الخبر وقوله بفاعله يعني من نسب اليه وقوله في زمانه يعني
من حين صلح له وفي عبارته بعض التعسف لانه جعل الخبر فعلاً وجعل المنسوب اليه فاعلاً له وكل ذلك على
غير الاصطلاح والاولى ان يقول استمرار الخبر من نسب اليه من حين صلح له ويحصل انه يريد باستمرار الفعل
هذه الافعال التي هي ما زال وبفاعله يعني باسمائها لانها فاعلات في التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت

فصل ومعنى صار ... [illegible]

ولدخول النفي فيها معنى النفي جرت مجرى كان في كونها للايجاب ثم تم الجر ما زال زيد الا مقيما وغلّط ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة وتجعل تحذف ومنها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحفان تزال حبال مبرمات اعدها وقال امرؤ القيس فقلت لها والله ابرح قاعدا وقال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وفي التنزيل تالله تفتأ تذكر يوسف

هذه الافعال يجعل نفيها حاصل لفاعليها ومعنى نفيها ثبوت اخبارها على الصفة المرادة وهو معنى الاستمرار
من حين صلح له وهذا اشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول **قوله** ولدخول
النفي فيها على النفي جرت مجرى كان لان زال معناها النفي وما معناها النفي فاذا صار المعنى انتفى
النفي واذا انتفى النفي وجب الاثبات فصار معنى ثبت مستمرا واذا كان كذلك لم يجز ان تقول ما
زال زيد الا عالما لان الا لا يستقيم ان يكون للاخراج فلا يكون الا للتفريغ واذا كان كذلك
فشرط التفريغ ان يكون في مثل ذلك بعد النفي ولا نفي ههنا لما ثبت من ان ما زال للاثبات ثم لو
انما يكون بعد الاثبات لوجب ان يكون المخرج منفيا واذا كان منفيا بالا لكونه بعد الاثبات
تناقض مع ما زال لان ما زال للاثبات والا يكون لنفيه فيصير ثبتا منفيا في حال واحدة وهو
محال وخطّئ ذو الرمة بقوله حراجيج ما تنفك الا مناخة لما ذكرناه من الوجهين وقد قيل ان قوله
على الخسف هو خبر ما تنفك كانه قال ما تنفك مهانة ثم استثنى الا مناخة بعد ان كمل اسمها وخبرها على
انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة
فانه يحصل لها راحة فيكون المراد بالاناخة اناخة البعير وهو جعله باركا فانه حينئذ يحصل له راحة
ويكون المعنى لمناخيه في وجه الاضداد اي مقصورة على الخسف لم تزل لا يفارقه حتى يحصل لها الفرج
الا ان هذا التقدير الصحيح ضعيف من وجهين احدهما انه استثناء مفرغ والاستثناء المفرغ قل ان ياتي
في المثبت انما ياتي في النفي والاخر ان الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه مقدرا قبله وههنا
انما يقدر المستثنى منه بعده لانه مستثنى من الاحوال المضمرة في على الخسف لان التقدير ما تنفك ثابتة
في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ
قال ويجوز حذفها حرف النفي وذلك مع القسم لانه قد علم انه مراد كما تقول والله يقوم زيد
وذلك جار في حرف النفي في هذه الافعال وفي غيرها على ما ياتي في القسم **قوله فصل** وما دام
توقيت للفعل الاخر **قال الشيخ** ان اراد بقوله للفعل دام نفسها او خبرها فليس كذلك
اذ ليس توقيتا لنفسها ولا خبرها وان اراد الفعل الذي يصحبها فلم يبق لها خصوصية وهو معنى
او ذلك معنى لفظة ما في كل موضع اذا كانت للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما كتبت وشبه ذلك
والغرض تبيين معناها المتميزة به باعتبار حاجتها الى الخبر لا تبيين معنى لفظة ما التي للظرف فان ذلك
يعم ما الظرفية اينما وقعت والاولى ان يقال وما دام توقيت لامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها فقولك
توقيت لامر يعني به ما يصحبها من فعل او شبهه وقوله بمدة ثبوت خبرها لاسمها ما تميز به ما دام

فصل وما دام توقيت للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا كانك قلت اجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج ولذلك كان مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه

فصل وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتاء التانيث ساكنة به واصله ليس كصيد البعير

دون غيرها مما يكون ظرفا فان ذلك توقيت الامر بمدة ثبوت ذلك الفعل الواقع منها الفاعل فاذا
قلت اجلس ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت الجلوس بمدة ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب
هذا هو المعنى الذي تميز به عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية فكان التعرض لبيانه اهم من التعرض لبيان
الامر العام الذي لا خصوصية لها فيه ثم بين كونها ظرفية بتشبيهها بالمصادر التي وقعت ظرفا ايذانا
بانها المصدرية قد استعملت ظرفا **قال** ولذلك كان مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه
وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واذا كان ذلك مفعولا فيه وجب ان يكون معه
فعل مذكور او شبهه مما يكون الظرف به فضلة اذ الظرف لا يكون احد جزئي الجملة ومن ثم لم يكن بد من
كلام يشفع به حتى يستقيم ظرفيته **قال فصل** وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال هذا مذهب الاكثرين
وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره ولا بعد في ذلك قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا نفي كون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل وهو غير ما زعموا خلافه لانهم
يقولون لو قلت ليس زيد قائما غدا لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة وقد صرح في قوله
ولا تقول ليس زيد قائما غدا او من **قال** والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتاء التانيث يعني باللحوق لحوق الضمائر
البارزة المتصلة على ما تقدم لانها من خواص الافعال وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها ودخولها
تحت حد الفعل وحده تجردها عن الدلالة على الزمان وسياتي في المشترك بيان اعلالها على هذه الزنة
قال فصل وهذه الافعال في تقديم خبرها على ضربين الى آخره **قال الشيخ** كلها مشتركة في صحة تقديم
اخبارها على اسمائها لانها افعال من حيث الجملة فتصرف في معمولها بتقديم احدهما على الاخر واما تقديم اخبارها
عليها فقد انقسمت باعتباره الى ثلاثة اقسام قسم جائز اتفاقا وهو كل ما ليس اوله ما وما عدا ليس وقسم لا يجيز تقديم
اخبارها عليها وهو ما اوله ما اتفاقا الا ابن كيسان فانه اجاز ذلك في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا
ظاهرا وهو ليس فاما ما جاز تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها
مانع فجاز وهو كثير في كلامهم واما امتناع التقديم فيما اوله ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه
لانه له صدر الكلام واما ما دام فمحل الاتفاق في الامتناع وعلته واضحة وهو انها مصدرية ولا يتقدم على المصدر
ما في حيزه وهو نحو ما او اولى وشبهة ابن كيسان فيما اوله ما النافية انها لما دخلت على النفي صار معناها
اثباتا فتوهم ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل ما زال زيد الا آكلا لكان معناه
الاكل ولو قيل آكلا ما زال زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما انتفى لانه دخل على فعل معناه النفي فصار
المعنى بالاخرة اثباتا ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى

خلافا للكوفيين

فصل وهذه الافعال في تقديم خبرها على ضربين والتي في اوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول والاول هو الصحيح

فصل وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر واستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك ما كان فيها احد خير منك وتأخيره اذا كان لغوا نحو ما كان احد خيرا منك فيها ثم قال واهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفوا له احد متن

الى باعتبار ما حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك والحاقي كلامهم واما
ليس فقد زعم بعضهم انه يتقدم خبرها عليها مشكات واستدلوا على ذلك بقوله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم ويوم يأتيهم معمول مصروفا واذا تقدم المعمول دل على جواز تقدم العامل لانه فرع تقدمه والى
ذلك ذهب الامام الزمخشري رحمه الله فانه قال وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول يعني من الذي
لا يجوز تقديم خبرها عليها ثم قال والاول هو الصحيح يعني الاول وخواتها فيما يتقدم الخبر عليها الا انه
قال وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها واطرد تقديم الاحكام اولها فقد دخلت ليس في قوله وما عداها
فاذا قال بعد ذلك والاول هو الصحيح فهو حكم على هذا القول بالصحة وهو تقديم خبرها عليها وقد منع قوم
تقديم خبرها عليها وعلته انه لم يثبت مصرحا تقديمه ولانها فعل غير متصرف معناه نفي فكان كالحرف في
امتناع تقديم ما في حيزه عليه قال فصل وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره بين اللغو منه والمستقر
الى آخره يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فالاستقرار فيه
فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ويريد بقوله لغوا ما كان فضلة وسماه فضلة لانك لو حذفته لكان
الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه ووجه استحسانه لذلك انه محتاج اليه فكان في تقديمه اشعار
من اول الامر بانه خبر لا فضلة وفي تاخيره ايذان بانه لغو لا خبر فلما افاد هذه الافادة بتقديمه وتاخيره
حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خير منك واللغو بقوله ما كان
احد خيرا منك فيها ثم قال يعني سيبويه واهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفوا له احد وهذا الكلام غير
سديد فانه ان كان اعتراضا صحيحا فلا يندفع بان اهل الجفاء يقرؤن خلافه لان اهل الاجلاف يقرؤن على
خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على ما نقل الجفاء ان صح النقل وان لم يكن اعتراضا لازما فيجاب بما يندفع به
بانه غير لازم واولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة الاولى انه عرض ههنا ما يمنع من حكم القاعدة المتقدمة
وهو الاهتمام وتناسب الفواصل لانه لو اخر لتغيرت الفواصل ولغوها اهم فتاخير اللغو فوجب لاجل
صحة الفواصل تقديمه وان كان لغوا فان قيل فانه يمكن ان يقدم على ما يصح الفواصل فلم قدم عليهما جميعا
فيحتاج الجواب في تقديمه عليهما جميعا واذا كان اصله التأخير وانما قدم ليصح الفواصل فوجب ان
يقدر بقدره فكان تقديمه على الاسم يغني عن تقديمه عليهما جميعا ولعل سيبويه انما قصد عن الجفاء
الى هذا الاعتراض خاصة والذي يدل عليه انه مقدم ايضا على ما ذكر انها قراءة اهل الجفاء وكان امر
الفواصل ظاهرا في علة تقديمه على احد ولو قدر انه قصد ذلك فالجواب ايضا غير سديد لما تقدم والجواب
السديد ان يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقديمه على احد كره الفصل بين الجزئين الذي

ومن اصناف الفعل افعال المقاربة منها عسى ولها مذهبان احدهما ان يكون بمعنى قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب الا ان منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل مثبتا ولا يأتي بالمصدر كقولك عسى زيد ان يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى فعسى الله ان يأتي بالفتح والثاني ان يكون بمعنى قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل فيتأول بالمصدر كقولك عسى ان يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم متن

ما استند ومستند اليه فقدم عليهما جميعا لذلك فهذا اولى مما ذكر من قراءة اهل الجفاء فان قراءة اهل
الجفاء لا تنفع في دفع اعتراض وقع على قراءة اهل الاجلاف قال ومن اصناف الفعل افعال المقاربة
قال صاحب الكتاب منها عسى ولها مذهبان الى آخره قال الشيخ هي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى والثاني كاد واوشك والثالث بقيتها ولما كانت عسى للرجاء وكان
معنى الانشاء لم تتصرف بل لزمت معنى واحدا لان تصرفها ينافي معنى الانشاء لانها لو تصرفت لدلت
على الخبر فيما مضى وفي الحال والمستقبل وذلك مناقض لمعنى الانشاء اذ لا يستقيم ان يكون للماضي
والمستقبل وايضا فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما
قوله ولها مذهبان يعني في الاستعمال باعتبار الظاهر احدهما ان يأتي لها باسم وخبر وخبرها مشروط
ان يكون ان مع الفعل وان كان الاصل عندهم الاسم وانما عدل الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو
المقصود في الرجاء واتى بان تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم
الى الفعل وشبهها في هذا الاستعمال بقولهم قارب زيد الخروج تحقيقا لقضية الاعراب لا انه ليس في
قارب زيد الخروج معنى رجاء ولا انشاء وانما هو تمثيل لتقدير التحقيق الاعرابي اللفظي كان اصلها ولذلك لم
يحمل معنى الانشاء والرجاء كما يقال في ما احسن زيدا ان معناه في الاصل شيء حسن زيدا والمذهب الثاني
ان تستعمل والجملة بعدها ان والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم وخبرها وهذا الاستعمال في الاستغناء
بان والفعل عن الجزئين كالاستغناء به في ظننت ان يقوم زيد عن الجزئين جميعا وسره اشتمال الجملة
على مسند ومسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغنى به عن ذكر الجملة المحققة
الاخرى لان معنى قولك ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم ومعنى قولك عسى ان يقوم زيد عسى
زيد ان يقوم فلما كان معناه استغنى عن الاصل لذلك قال فصل ومنها كاد وهي موضوعة لمقاربة
الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه وهو خبر محض فلذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال
وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على انه المقصود بالقرب ودلالة على معنى الحال
وحينئذ اكد القرب فصار كاد زيد يخرج لذلك فصل وقد شبه عسى بكاد ولما كانت كاد وعسى مشتركتين
في اصل معنى المقاربة وان اختلفتا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على صاحبتها تشبيها لها
ومشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا لا ابا لزيد لمشاركته المضاف في اصل معناه وقد جاءت لذلك ان في
كاد وحذفت من عسى قال فصل والعرب في عسى ثلاثة مذاهب ثم ذكر احد المذهبين الاولين وعطف
على المضمر باعتبار المذهب الاول في احتياجها الى اسم وخبر فان فصل استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر

فصل ومنها كاد ولها اسم وخبر وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا متأولا باسم فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الاصل ... وما كدت آيبا كما جاء عسى الغوير ابؤسا متن

فصل وقد شبه عسى بكاد ... [illegible] فصل والعرب في عسى ثلاثة مذاهب ... [illegible] متن

والثالث انّ لا يجيء ... واحد ان يفعل وعسى ان يفعلا وعسى ان يفعلوا والثاني ان يقولوا
عساكما ان تفعل الا عسانى وعساه ان يفعل الا عساك وعساى ان افعل وعساى

فصل وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدتن وكدت افعل وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم فصل والفصل بين معنى عسى وكاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله ان يشفى مريضك تريد ان قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان قرب غروبها قد حصل فصل وقوله عز وجل اذا اخرج يده لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية وهو ابلغ من نفي نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة اذا غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ميّة يبرح

جميعًا في تعبيره عسيت وعساني ان افعل وهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه الاول الظاهر والوجه
الآخر ان عسى زيد ان يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فوجهان
احدهما عسيت الى آخرها والآخر عساك الى آخرها ويسقط الوجهان الاوّلان لان احدهما هو الذى
وقع هذا المضمر موقعه والآخر لا يستقيم ان يكون مضمرًا لانه ان والفعل لفظًا فلا يستقيم تغييره
والظاهر انه قصد استعمالها مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين الاوّلين فجعل في الوجه الاول وجهين
عسيت وعساني الى آخره على ما ذكر في المضمرات وجعل في الثاني وجهًا واحدًا باعتبار فاعل الفعل
الواقع بعد ان وليس ذلك من احكام عسى وانما ذلك قياس اضمار الاسماء فلم يكن لذكره مع عسى
وجه واما كاد فلها بابٌ الاعلى نحوٍ واحدٍ وهو قياس الافعال في الظاهر والمضمر وقد ضمّ بعضهم فاءها
مع المضمر كانه جعلها من الواو وليس بالقوى والفصل بين عسى وكاد واضح من قوله وقد تقدم ما يرشد
اليه قال فصل وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها الى آخره قال الشيخ اختلف الناس في كاد
فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج
فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفيًا في الاثبات وتمسكوا في النفي بمثل قوله تعالى وما كادوا يفعلون
ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا غيّر الهجر المحبين البيت على ما سيأتي وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا
مذهب فاسد فانك اذا قلت كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج وهذا المعنى مثبت واما النفي
للخروج ليس من موضوعه وانما هو من قضية عقلية وهو ان الشيء اذا كان محكومًا عليه بقرب الوجود
علم انه غير موجود واما مدلول كاد فمثبت وهو قرب الخروج ولو صح ان يقال في مثل ذلك انه نفي
لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير مستقيم معلوم فساده واما
الكلام على النفي فسيأتي في الفريق الآخر والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات وفي النفي نفي والمذهب
الثالث انه في الاثبات اثبات وفي النفي الماضي اثبات وفي المستقبل على قياس الافعال وتمسك
هؤلاء في النفي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا ولم يتيسر لهم ان يقولوا مثله في النفي على المستقبل
لما اورد من قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية فلو قالوا باثبات
الرؤية لفسد المعنى وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم من قياس لغتهم ان المثبت اذا
دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب
خروج زيد كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب ان يجري قوله تعالى وما كادوا يفعلون
اليه فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دلّ عليه سياق الآية من لعتهم واستفسارهم

فصل ومنها اوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد تقول يوشك زيد ان يجيء ويوشك ان يجيء زيد ويوشك زيد يجيء قال يوشك من فرّ من منيته في بعض غراته يوافقها فصل ومنها كرب واخذ وجعل يستعملان استعمال كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك واخذ يقول قال الله ثم وطفق يخصفان

فيما لا اختلاج فيه الى التفسير ولا توقّف وورع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون واما ابو حذر من قوله فذبحوها
هذا هو الوجه الذى ينبغي حمل الآية عليه وما كان مثلها جريًا على القاعدة المعلومة من كلامهم وقد وافقوا
في دخول النفي على المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قياس الافعال ولا فرق في قياس لغة العرب
في دخول النفي على الماضي او على المستقبل فثبت ان المذهب الصحيح جري كاد مجرى الافعال في الاثبات
والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات قرب ذلك الفعل واذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي
قرب ذلك الفعل فصار في كاد ثلاثة مذاهب المذهب الحق جريها على قياس الافعال والمذهب الثاني مخالفتها
للافعال في الاثبات والنفي جميعًا والمذهب الثالث مخالفتها في النفي الماضي وجريها على قياس الافعال في
غير ذلك وبيت ذي الرمة اذا غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ميّة يبرح على نفي مقاربة
الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال كقوله اذا اخرج يده سواء على ما ذكر والتمسك به في ان معناه الاثبات
ضعيف ويستند الى ما رواه بعض الرواة من ان ذا الرمة لما انشد هذا البيت قيل له اقررت بزوال
الحب وذلك انما اخذوه من قوله لم يكد فلولا ان معناها في النفي اثبات لم يكن لاخذهم عليه معنى والصواب
ما قدمناه وهذا الخبر وما اشبهه ليس بحجة ثم ولو قدّر وانه بوجه صحيح فهو ممن يرى هذا
المذهب الفاسد والرد عليهم كالرد على من يراه الآن فصل ومنها اوشك تستعمل استعمال عسى
في مذهبيها واستعمال كاد ولم يرد انها بمعنى عسى ومعنى كاد لان اوشك ليس فيه معنى رجاء ولا انشاء
وانما معناها معنى كاد في اثبات قرب الحصول وانما استعملت لفظًا استعمال البابين لمشاركتها
لهما في اصل الباب فاجريت مجراها جميعًا في الاستعمال والقياس استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى فصل
ومنها جعل وهذه معناها او نحو خبرها على معنى الاخذ فيه والشروع فهي مخالفة لعسى لانتفاء معنى الانشاء
والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما اخبرت به فيهما وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد بالنسبة
الى اصل المقاربة فلم تستعمل هذه الا بالفعل المضارع مجردًا من ان لان خبرها محقق في الحال اكثر من الخبر
في كاد واذا كان استعمال كاد بالفعل الحالي فهذه اجدر ومن ثم لم يجز الاثبات بان على حال بخلاف كاد لانه
في كاد يصح تقديره مستقبلًا على وجه فيصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلًا لكونه
مشروعًا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول ان وجه ومن اصناف الفعل فعلا المدح والذم
وضعا للمدح العام والذم العام قال الشيخ المراد بافعال المدح والذم عند النحويين افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم لا كل فعل قصد به مدح او ذم وان صح اطلاق المدح والذم عليهما الا ان التبويب
لما ذكرناه من الانشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم وما اشبهها من افعال المدح والذم المراد ههنا وان

ومن اصناف الفعل افعال المدح والذم ...

انشاء فيهما وقوله المدح العام يعني المدح لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها فهذا معنى قولنا المدح العام وكذلك الذم وقوله وفيهما اربع
لغات فالظاهر انه اراد وفيهما في الاصل قبل نقلهما الى معنى الانشاء اذ لم يسمع نعم الرجل زيد فان قيل فقد جاء
نِعِمّا ونِعْما وهي لغة لا الانشاء فلعل الاول اتبع عرض ثم عارض اوجب حركات العين وهو سكون الميم فلا يلزم من
العدول الى الاصل في الموضع الذي هدم فيه اللفظ لتستقل اليه العدول الى الاصل في الموضع الذي لا تعذر
فيه والذي يدل على ذلك ان اصل حبذا حبب وجب الفتح والضم جميعا قبل النقل وبعد النقل لزم الفتح ولم
يجز الضم وهذا كذلك وهذه الافعال المذكورة باموريتها ان فاعلها لا يكون الا احد ثلثة اشياء اما معرف
باللام واما مضمر مميز بنكرة منصوبة وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح او المذموم ليكون
اثر ابه على هذه الصفة وجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الجنس وفي الذهن غير موثق في الذهن
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام
نحو التعريف الذي ذكرناه في باب اسامة وان اختلفت جهات التعريف واذا كان كذلك ثبت
فيه الابهام باعتبار الوجود في الوجه الذي حكم به غير الوجه الذي حكم بابهامه ووزانه في الابهام والتعريف
قولك قتل اسدا اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود
ولهذا المعنى ظن بعض النحويين انه موضوع للجنس بكماله يعني المعرف باللام كما ظن بعضهم ان اسامة
موضوع للجنس بكماله وهو خطأ محض في البابين جميعا الا ترى انك لو قلت نعم الرجل المرء وجميع الرجال
هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية
ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق الجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس
لا تثنى ولا تجمع اذا قصد به الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم
الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وههنا لم يقدر هذا الا على
اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الامور القطعية وما
ذكرناه مقطوع به وايضا فما ذكروه انما هو احد الاحتمالين في الاعراب فان تعذر احدهما تعين الآخر
وما ذكرناه متعين وايضا فانا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدا كالاول
وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا على متقدم والاول مردود
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود في
غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم تغير للابهام

فصل وفاعلهما اما مظهر معرف باللام او مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم وذلك قولك نعم الصاحب او نعم صاحب القوم زيد وبئس الغلام او بئس غلام الرجل بشر ونعم صاحبا زيد وبئس غلاما بشر متن

ان الاصل صح

ان يقال فيما نحن فيه كذلك فانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غير وانما الكلام في نزلة في حال
استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان احدهما ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه
فاستعمل الاول مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه والآخر انهم لما قصدوا الى المعهود في
الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى فكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم
باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته ما يقدر من آحاده في المعنى فان قصدوا انه يقوم اسم
جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا التحقيق وضع الجملة على التفصيل فهو مردود كما تقدم والكلام
في المضاف الى ما فيه الالف واللام وفي المضمر كذلك وقد الحق بعضهم الموصول كمن وما في صحة وقوعه فاعلا
لهذه الافعال بما فيه الالف واللام وحمل عليه قوله بئسما اشتروا به انفسهم ونظائره ولا بعد في ذلك
ويجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون ما هي التمييز موصوفة باشتروا وان يكفروا المخصوص
على القولين ولا بعد في الآخر ومنها انه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح
او الذم لانه وضعهما على الابهام اولا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص لانه تفسير المبهم اولا فلو قطع
عنه لكان خروجا به عن موضوعها وهو غير مستقيم وفائدة الابهام ثم التفسير ان الشيء اذا ابهم ثم فسر
كان في النفس اوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشوف الى معرفة ما قصد ابهامه ولانه اذا ذكر كذلك
كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ من المذكور مرة واحدة قوله فصل وقد يجمع بين الفاعل
الظاهر وبين المميز تاكيدا لانه قد يستغنى عنه فلذلك كان تاكيدا ولا بعد في الاتيان بالتمييز وان
كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ونحوه ان يقال ان التمييز في مثل ذلك
بعيد لانه شبه بقولك عشرون درهما لان قولك نعم الرجل رجلا كذلك بخلاف قوله ذرعها سبعون
ذراعا فان ذراعا ههنا تمييز لما ليس فيه ولا له دلالة في وضع وانما اخذ من دليل خارج بخلاف
قولك نعم الرجل رجلا ومن اجل ذلك منعه بعضهم وجعل قوله زادا في البيت مفعولا لتزود كانه قال
تزود زادا مثل زاد ابيك ولكنه قدم واخر فصل وقوله تعالى فنعما هي فردها الاشكال الى ان
في نعم ضميرا في عموم ما ذكروه وتبيينها ما ذكروه وهو ان الفاعل مضمر وما مميز وهي المخصوص بالمدح واما قوله
ان الله نعما يعظكم به فهذه يحتمل ان تكون مثلها الا ان ما تكون موصوفة فكان التقدير ان الله نعم
التي شيئا يعظكم به فيكون ما تمييزا ويعظكم به صفة له ويحتمل ان تكون ما موصولة فاعلا على قول
من جوز ذلك في مثل بئسما اشتروا به انفسهم فيجري القولان في بئسما اشتروا به الا ان المخصوص
في بئسما اشتروا به مذكور وهو ان يكفروا والمخصوص ههنا محذوف للعلم به وتقديره ان الله نعما

فصل وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فصل وقوله تعالى فنعما هي نعم فيه مسند الى الفاعل المضمر وتمييزه ما وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير فنعم شيئا هي متن

فصل وغاية ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ وخبره ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل والثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد والاول على كلام واحد والثاني على كلامين
فصل وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما للمخاطب كقوله عز وجل نعم العبد اي نعم العبد ايوب وقوله فنعم الماهدون اي نحن منه

يعظكم به فذلك وهو اولى لانه امر والحكم بالعدل فصل وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان احدهما
ان يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة وقد تقدم الكلام على ذلك وبيان انه العامل لمن زعم انه اسم
جنس وانفصاح ذلك والثاني ان يكون خبر مبتدأ كانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه واجيب
بقوله هو زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصارت في حكم جملة لم يوضع هذا المعنى المقصود
فيها وهذا الثاني اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه
ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والاخوان اولى وفيه
خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ههنا وهو من ان الرجل الجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان
وقوع الجنس موضع الضمير شاذا قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام من باب التفسير ولو جعل
زيد خبر مبتدأ لكان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه ولو جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققا فعلم ان
الوجه هو الثاني واما ما يلزم من ان يجيء المبتدأ فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يقابله
اثر مما تقدم فصل وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عز وجل نعم العبد اي نعم العبد
وهو ضمير ايوب وهو على الوجه الثاني خبر مبتدأ محذوف اي هو هو وكذلك كل ما اتى من نحو كقوله نعما
يعظكم به وليس ذلك من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذلك من نحو زيد اخوك والشاهد الاخر وان
الضمير الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع منهما وهو الثاني المخصوص بالمدح يعود على
ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب فعلم انه من نحو قولك زيد اخوك وشبهه وهذا واضح
قال فصل ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان الى آخره انما ذكر ذلك ليعلم ان هذا
الفعل يجوز فيه ما يجوز في الافعال من الحاق العلامة في المؤنث والاتيان بجواز حذفها وان كان
مؤنثا حقيقيا بخلاف غيره من الفعل لانه غير متصرف فاشبه الحروف فجرى مجراها في ترك الحاق
العلامة وكل ذلك سائغ ولما ذكره التثنية والجمع فلرفع ايهام من يظن انه اسم جنس فتوهم
انه لا يثنى ولا يجمع او عن من يظن انه لما كان الاشياء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كان فيجب
وكان في الضمير فيه نفسه قوله وهذه الدار نعمت البلد فالحق العلامة بنعم وان كان الفاعل
البلد لانه قد حمله وقصد الى تفسيرها بالدار او التقدير نعمت البلد هي فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة
وشبهه بقوله من كانت امك في كونه انث الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى
هو الام فالتانيث في كانت وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى كالتانيث في
نعمت وان كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت قوله فقد تركني

فصل ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو نعمت المرأة هند وان شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كانت البلد الدار كقولهم من كانت امك وقال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وتقول نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك ونعمت المرأتان هند ودعد ونعمت النساء بنات عمك منه

فصل ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل وقوله عز وجل ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا على حذف المضاف اي ساء مثلا مثل القوم وكذا قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله اي مثل الذين كذبوا بايات الله ويجوز ان يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم منه

البلد انث وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وهو قوله او حرة عيطل قال
فصل ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل لانه في المعنى تفسيره وان كان تفسيره لم يوجب مطابقته
له وهذا يوضح لك الرد على من قال انه الجنس ثم اورد اعتراضا على ذلك وهو قوله ساء مثلا القوم الذين
كذبوا باياتنا وذلك ان الفاعل ههنا مضمر ابتداء مثل فيكون التقدير ساء المثل وقد ذكر القوم وليس هو
مطابقا للمثل في المعنى ولجاب عنه بانه على حذف مضاف تقديره ساء مثلا مثل القوم وعلى ذلك يكون
مطابقا وكذلك اورد قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا وتقرير الاعتراض مثل الاول سواء واجاب
عنه بامرين احدهما مثل ما تقدم وهو ان يكون على حذف المضاف كانه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا
والاخر ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو
ضمير المثل المتقدم قبل بئس وهو قوله مثل الذين حملوا التورية كما تقول زيد بئس الرجل اي بئس الرجل هو
وبهذين التاويلين يكون المخصوص مطابقا فيستقيم المعنى به قال فصل وحبذا مما يناسب هذا
الباب لانه انشاء المدح فهو من الباب في التحقيق وانما ذكرت على حدته لما اختصت به من احكام لفظية وهو ان
فاعلها لا يكون الا ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما على ما تقدم وانما خصوا ذا لانه من الاسماء المبهمة والذم
الابهام فكان مناسبا للمعنى المقصود ولحقت ولم تلحق اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمدح
للمفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف وعدل عن ضم العين وان كان جائزا
في الاصل على قول ورد على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء جعل على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل
عما كان عليه فيه ومنها ان تميزها الخير واحد فكره بل يجيز ان يقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد ومنها ان
المخصوص اذا لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان فذلك حملوك على
حرف واصلها حب واما مثل قولهم وحبذا بها لمقتولها حين تقتل فيجوز ان يكون من حب الذي اصله
وهو الظاهر لموافقته لها في اللفظ ويجوز ان يكون من حب الذي اصله حبب ثم غير وهذا ابعد لما فيه من
التغيير من غير حاجة قال وهذا الاسم في الابهام مثل الضمير في نعم يعني انه مبهم غير مراد به معين مثل الهاء
الضمير في نعم قال ومن ثم فسر بما فسر به يعني انه مميز بنكرة تبين جنسه كما ميز الضمير في نعم بذلك فتقول
حبذا رجلا زيد كما تقول نعم رجلا زيد ثم قال الا ان الظاهر فضل على المضمر بان استغنوا معه عن
المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك حبذا بخلاف نعم اذا كان الفاعل
مضمرا فانه ليس باللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظ يختص به استغنى عن المفسر ولما لم يكن
في نعم لفظ مختص احتيج الى المفسر ثم قال ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا

ومن أصناف الفعل فعلا التعجب وهما نحو قولك ما أكرم زيداً وأكرم بزيد ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما توصل به إلى التفضيل إلا ما شذ من نحو ما أعطاه وما أولاه للمعروف ومن نحو ما أشهاه وما أمقته وذكر سيبويه أنهم لا يقولون ما أقيله استغنوا عنه بما أكثر قائلته كما استغنوا بتركت عن وذرت

هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني أنه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا زيد لأنه كان يلتبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع اللبس أنك لو قلت نعم السلطان وأنت تريد نعم رجلاً السلطان لم يعرف هل السلطان فاعل أو مخصوص والفاعل مضمر وفي التصريح بقولك نعم رجلاً السلطان ما يتعين به الفاعل من المخصوص فهذا وشبهه من مواضع اللبس بخلاف حبذا فإنه معلوم أن ذا فاعل فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك ولم يلتبس بالفاعل أبداً **ومن أصناف الفعل فعلا التعجب قال الشيخ** التعجب الذي يعنيه النحويون هي الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب لا ما يدل على التعجب ألا ترى أنك لو قلت تعجبت من زيد وأشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يبوب له النحويون ولم يجز الاستغناء بذكر الصيغة وحصرها في ما أفعله وأفعل به لأن المقصود إنما هو الصيغة فإذا انحصرت حصل المقصود إلا أن ذكرها باعتبار المعنى أولى لأنه هو الأولى ثم تعرف ذلك بذكر ما هو شرطها باعتبار اللفظ كما يفعل في سائر الحدود والتحديدات **قال** وهما صيغتان ما أفعله وأفعل به فكنى بأفعل وأفعل عن كل ما يصح أن يبنى عليهما وكنى بالضميرين في المثالين عن كل ما يثبت له فعل التعجب **قال** ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل قد تقدم ذكر ذلك بوجوهه وعلله فلا حاجة إلى إعادته **قال** إلا ما شذ من قولهم ما أشهاها وما أمقته والشذوذ فيهما جميعاً أنه من المفعول دون الفاعل والقياس أن يكون من الفاعل لأنه يقال شهيت الطعام ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه إلا لما ذكرناه وأما ما أولاه فشذوذه أنه استعمل من الرباعي بالهمزة من قولك أوليته إذا أعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولي ولا عطا ولذلك قال للمعروف ليبين أنه من قولك أوليته المعروف لا من قولك ولي لأن ذلك بمعنى آخر واستغنى في ما أعطاه من قولهم ما أعطاه لأن المعنى على الإعطاء وما تقدم في شرح أفعل التفضيل من قوله أعطاهم للدينار والدرهم وذلك إنما يكون من الإعطاء **قال** وذكر سيبويه أنهم لا يقولون ما أقيله استغناء عنه بما أكثر قائلته وهو مما ذكر أنه وقع هذا المعنى والتعبير عنه بما أكثر قائلته فلو كان ما أقيله جارياً في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعاً في لغتهم ولم يقع في لغتهم ودل على أنه مستثنى عندهم فهذه طريقة سيبويه في استثناء ما أقيله من الباب وهذا جار في كل ما يأتي مثله **قال فصل** ومعنى ما أكرم زيداً شيء جعله كريماً إلى آخره يريد أن ذلك أصله قبل نقله إلى التعجب والآن فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذي أراد بقوله بعد ذلك إلا أن هذا النقل من كل فعل مختص بباب التعجب يريد أن ذلك وإن كان أصله فقد خرج عن الإعراب فهو بمعنى التعجب ثم شبهه في أصله بقولهم أمر أقعده عن الخروج لأنه من باب شر أهر ذا ناب في صحة الابتداء

فصل ومعنى ما أكرم زيداً شيء جعله كريماً كقولك أمر أقعده عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه تريد أنه صيره قاعداً وشاخصاً ونحوه لم يكونا إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه مختص بباب التعجب

وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى وأما أكرم بزيد فأصله أكرم زيد أي صار ذا كرم كأغد البعير أي صار ذا غدة إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أخرج الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وفي هذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة للتأكيد والاختصار أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يا رجلان أكرم بزيد ويا رجال أكرم بزيد

بالنكرة ههنا لكونه في معنى كلام هو فيه فاعل فلذلك احتاج أن يشبهه بأمر في قولهم أمر أقعده عن الخروج ليصح الابتداء بالنكرة وكان الأولى أن يذكر بقية المذاهب في الإعراب في ما أكرم زيداً ههنا ويستغني عن الفصل الذي بعد ذلك لأنه في الحقيقة تتمة له وما ذكره ههنا أحد المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيبويه لأن سيبويه يجعل ما مبتدأ وما بعده جملة في موضع الخبر وهو معنى ما ذكره ههنا ثم أعاد ذلك في الفصل الذي يليه وذكر معه المذهبين الآخرين وليس لفصله معنى فإن زعم أنه تكلم ههنا في المعنى وثم في الإعراب فليس بمستقيم لأن المقصود إنما هو الإعراب والمعنى الأصلي أو تقديري والإعراب مبني عليه فهو المقصود والآخر أنه قد ذكر بعده أفعل به واستوفى عنده ذكر الأصل والإعراب جميعاً والكلام على الجميع سواء **قوله** إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني عنه يريد ما استثني عند ما تقدم ذكره في أفعل التفضيل على ذلك التفصيل ولما قولهم أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيد على التغير الذي ذكره ولا يكون على ذلك فيه ضمير لأن فاعله مذكور بعده **وقال** وفي هذا ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس من وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا وكذا وهو قليل ومنها النقل من صيغة الخبر إلى صيغة الأمر ومنها زيادة الباء في الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك وإنما فيهما استعمال الهمزة للتعدي أو التصيير وتقرير ذلك أن يقال إنه أمر في الأصل من أكرمته أي جعلته كريماً والباء مزيدة على المفعول وفيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمل الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الأمر للأمر وهو القياس ثم نقل إلى معنى التعجب كما نقل على التقدير الأول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي في التقدير الأول وإنما يلزم فيه إلا أنه الذي لا يتغير وليس بمستبعد ألا ترى أن مثل هذه الصيغة في باب الإنشاء المدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى فلم يتغير عن لفظ الواحد في قولك نعم رجلاً ونعم رجلين ونعم رجالاً فكذلك ههنا وقد أجاب بقوله أنه جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد والوجه الثاني أن يجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الأول وهو على الأمر أيضاً كان أصله أكرم أي صر ذا كرم ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مصيراً غيره صائراً ذا كرم كما تقول قمت فتكون أنت القائم ثم تقول قمت بزيد فتأتي بالباء للتعدي فيصير الداخل هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى أكرم بزيد في الأصل على هذا التأويل صيره صائراً ذا كرم فأتى التصيير فيه مجيء الباء للتعدي لأن هذا المعنى مستفاد من باء التعدي وإنما كونه صائراً ذا كرم مستفاد من الصيغة التي هي أكرم **قال فصل** واختلفوا في ما فهي عند سيبويه غير موصولة إلى آخره يريد في ما أكرم فقال سيبويه إنها مبتدأ ما بعدها خبره كما تقدم في أول الفصل الذي قبله وهو الوجه إذ لا يلزم فيه إلا

فصل واختلفوا في ما فهي عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وهي مبتدأ ما بعده خبره

وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام
كأنه قيل اي شيء اكرمه فصل ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل
فلا يقال عبد الله ما احسن ولا ما عبد الله احسن ولا بزيد اكرم ولا ما احسن في الدار زيدا

ولا اكرم اليوم بزيد وقد اجاز الجرمي الفصل وغيره من اصحابنا وتبعهم قول القائل في غيره ما احسن بالرجل ان يصدق فصل ويقال ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي وقد حكي ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها والضمير للغداة

وقال وعند الاخفش هي موصولة وصلتها ما بعدها وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير
خبر محذوف ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقال قوم انها استفهام ومبتدأ
وما بعده خبره كان الاصل اي شيء احسن زيدا وليس بجيد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى
انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فانها تنقل الى الانشاءات كثيرا فثبت ان الوجه ما صار اليه سيبويه
قال فصل ولا يتصرف في الجمل التعجبية الى آخره لانها جرت كالمثل والامثال لا تغير او لانها تجري
تدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك قال وقد
اجاز الجرمي الفصل وغيره نظرا الى قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ووجهه ان الظروف اتسع فيها
فجرى فيها ما لم يجر في غيرها قال فصل ويقال ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي كانهم لما قصدوا
الى التعجب مما مضى اتوا بالفعل الدال على الزمان الماضي مع فعل التعجب مشعرا بذلك وذلك ان تقول
ما كان احسن ما كان زيد والاولى هي الصيغة الاولى اذ لا حاجة الى التكرار والاتيان بها مع الفعل
الذي جيء به للمعنى المتعجب منه هو القياس لانه هو المقصود بالمضي وقد حكي ما اصبح ابردها وما امسى
ادفاها وادخال اصبح وامسى ههنا في الدلالة على الوقت الذي حصل فيه المتعجب منه وان اختلف
جهات الازمان وقوله والضمير للغداة انما يعني به فيما اصبح والاظهر في قوله ما امسى ادفاها العشية
وانما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداة لانه يعلم ان قوله ما امسى ادفاها يكون للعشية ومن اصناف
الفعل الثلاثي قال صاحب الكتاب المجرد منه ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل الى آخره قال الشيخ لا يأتي
الثلاثي على اكثر من ذلك لان اوله ملتزم فيه الفتح وآخره لا اعتداد بحركته في البنية لانه محل التغيير فلم يبق
الا الاوسط ولم يجيء ساكنا اصلا والحركات ثلث فوجب ان لا يزيد على ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل واما الكسر
في الفاء فليس باصل ايضا فلذلك حكم على شهد لو قيل شهد او شهد او شهد انها فروع على شهد ولذلك
حكم على نعم وبئس بذلك وحكم على ليس ايضا وسيأتي ذلك قال وكل واحد من الاولين فعل وفعل
على وجهين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى التعدي وهو كونه يتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدي
ما لا يتوقف عقليته على متعلق وقد تقدم مبينا قوله ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يفعل
ويفعل يعني مضارعه على اختلاف وجهيه فيكون اربعة اقسام يفعل متعد وغير متعد ويفعل متعد
وغير متعد فلذلك مثل باربعة امثلة فضربه يضربه للاول وجلس يجلس للثاني وقتله يقتله للثالث
وقعد يقعد للرابع ومثال فعل والكلام في مضارعه فصل في تقسيمه الى اربعة امثلة كالكلام في مضارع
فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل ههنا فيكون يفعل ههنا متعديا او غير متعد ويفعل متعديا وغير متعد

واما فعل يفعل فليس بمثل وزعم بعضهم انه الا مشروطا فيه ان يكون عينه او لامه احد حروف الحلق الهمزة والهاء والعين والحاء والغين
الا ما شذ نحو ابى يابى وركن يركن واما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين وكذلك فعل يفعل نحو
كدت تكاد والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء ثم في اثنا الاقسام بعون الله تعالى

فمثال الاول شربه يشربه ومثال الثاني فرح يفرح ومثال الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع وثق يثق فهذه
بناء واحد منه متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فلذلك لم يأت الا مثلين متعد واحد وهو يفعل
قال واما فعل يفعل فليس باصل لانه مفرد والى ذلك الماضي والمضارع ولذلك كان
فعل يفعل هو القياس والكسر لم يجيء في مضارعه الا في الفاظ محصورة وهي في الصحيح لا تزيد على خمسة
ويجوز فيها الوجهان وفي المعتل الفاء اكثر من ذلك واما مجيء مضارع فعل على فعل وفتح عين الماضي فكانهم
كرهوا اشتراكهم لعين المتعدي في الماضي والمستقبل فخصوه بالضمة لذلك قوله ومن شرط بناء
الامر وطا يعني لم يجيء مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا الا وان يكون عين الفعل او لامه
احد حروف الحلق لما بينهما وبين الفتح من المناسبة فكانهم ارادوا ان يجيئوا بما يناسبها حركة او اعتدوا بالالف
وان كانت بعدها لما لم تقم من استثقال الحلق ولم يعتبروا الحرف الحلق اذا كان فاء لانه لا يلزم منه الا
الى ما يكاد يستعمل في اللغة الفصيحة الا ملكة بالعين الواقعة في الفعل ولم يعتبروا العين الواقعة في غالب نظائر
الى ذلك ثم قال الا ما شذ من نحو ابى يابى وركن يركن اما ابى يابى فكانهم حملوا الهمزة اولا وفتحوا
الياء الفا والالف من حروف الحلق فصار للفتح وجه في مثل ذلك وان كان على خلاف القياس من حيث
ان فيه دورا وذلك ان الفتح لا يكون الا لحرف الحلق فيتوقف الفتح على حرف الحلق ويتوقف كونه حرف
حلق على الفتح واما ركن يركن فقد جعلوه شاذا وقد نقل انه يقال ركن يركن وركن يركن فالاولى على
ذلك ان يقال هو من تداخل اللغتين لانه اقرب من مخالفة القياس ولذلك حكم على فضل يفضل
انه من تداخل اللغتين واما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين ومعنى تداخل
اللغتين ان يثبت الماضي والمضارع لكل واحد منهما ثم يكمل العربي باحد بناءي الماضي مع بناء
المضارع الذي ليس له فيتوهم انه جار عليه وليس كذلك ومثاله ما ذكر في فضل يفضل لان العرب تقول
فضل بالفتح وفضل بالكسر ومضارع فضل بالفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل بالفتح فاذا
سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من تداخل اللغتين وهذا الفعل بمعناه من الفضلة لا من قولك
فضلته اي غلبته في الفضل لان ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه الا الضم لانه من
باب المغالبة فعلته افعله قال والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء يعني والثلاثي المزيد فيه لان
الرباعي سيأتي بعد ذلك وانما كلامه في الثلاثي قال والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة
او من غير جنسها للالحاق وغير الالحاق وقد تقدم بيان ذلك كله في الاسماء قال فصل
وابنية المزيد فيه على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق

والزيادة لا تخلو اما ان تكون من جنس حروف الكلمة او من غير جنسها كما ذكر في ابنية الاسماء

فصل: والأبنية المزيد فيها [illegible] موازن لدحرج على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له فالأول ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجورب وتجلبب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى [illegible]

وغير موازن له فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى
فهذه كلها ملحقة بدحرج لأنه قد زيد في كل واحد منها زيادة ليوافق دحرج في وزنه على الوجه الذي
قد بيناه في الأسماء وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل وملحق بتدحرج على ما ذكره وملحق باحرنجم على ما ذكر أيضا
والثاني وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق نحو أخرج وجرّب وقاتل فهذه الثلاثة وإن وافقت
دحرج في وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى
وضع الكلمة بدله فأما الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالتعدية وغيره وكذلك تضعيف العين في
مثل جرّب وأما الألف في نحو قاتل فموضوعة لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه وهذا
كله بخلاف حروف الإلحاق وههنا وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني وهو مواضع
المصدر من مصدر الملحق بخلاف مصادر غير الملحق واعتمد صاحب الكتاب على ذلك لشموله والتحقيق
ما بدأنا به لأنه جار في الأسماء والأفعال وما ذكروه مختص بالأفعال دون الأسماء لأن الأسماء
ليس لها مصادر فيتبين معرفة الملحق فيها من غيره بمصادرها إذ ليس لها مصادر والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر
إلى آخره فهذه غير موازنة لدحرج بوجه وليس استخرج موازنا لاحرنجم لأنا نعني بالموازنة صورة كون حركات
وسكنات وإنما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به والزيادة
إن كانت زيادة لغير الإلحاق فلا بد من مماثلتها في الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ما ذكرنا
في الأصلية والزيادة جميعا أما الأصلية فلأن الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل
وليس ذلك في مثل الملحق وأما باعتبار الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بين الفاء والعين والتاء
في الفرع ليست في موضعها ولا في غيره قال فصل ما كان على فعل فهو على معان لا تنضبط سعة
وكثرة لأنه أخف أبنيتهم في الأفعال فتصرفوا فيه في معان كثيرة لخفته فقل أن تجد فعلا إلا ومن أبنيته غيره
لمعنى إلا وقد استعمل فعل فيه وهذا وجه كثرة معانيه وغيره ليس مثله في الخفة فلم تكثر معانيه فقصد
النحويون ذكرها لحصرها وقلتها وإن كان ذلك كله لم يعرنا في التحقيق قال وباب المغالبة يبنى على
فعلته أفعله لما كان باب المغالبة مختصا بماض مخصوص ومضارع مخصوص فالحكم ضبطه ذكره وهذا
أولى بقواعد النحو فإنها راجعة إلى ضوابط كلية تعرف بها تفاصيل أنواعها قال إلا ما كان معتل
الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من باب الياء كبعت ورميت فإنه لم يأت فيه الضم وإنما أتي
فيه الكسر لأنهم لو بنوه على الضم في العين لأدى إلى ما ليس من أبنيتهم كلامهم في مثل الأثر أنهم لم يقولوا في
باب وعد يوعد مضموما ولا في باب بيع يبوع ولا في باب رمي يرمو وإنما بابه كله مكسورا أو مفتوحا

ومن الكسائي أنه استثنى أيضا ما فيه أحد حروف الحلق وأنه يقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد شاعرته أشعره وفاخرته أفخره بالفتح
قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته استغني عنه بغلبته وفعل تكثر فيه الأعراض من
العلل والأحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح وجذل وأشر والألوان كأدم وشهب وسود وفعل لخصال
التي تكون في الأشياء كحسن وقبح وصغر وكبر

في باب وعد خاصة لأجل حرف الحلق كوطئ ووضع يضع وإنما لم يبنوا يفعل من باب وعد [illegible]
لئلا يلزمهم يفعل من باب بيع ورمي لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عين أو لام واوا لانضمام ما قبلها
فتختلف حروف الكلمة ولأنه يؤدي إلى إبدال الأخف بالأثقل مع الغنية عنه بالياء الأخف الذي هو الأصل
أيضا فلما كان كذلك لم يستعملوه أيضا في هذا الباب إلا ما كان من جنس كلامهم قال وعن الكسائي
أنه استثنى أيضا ما فيه أحد حروف الحلق وأنه يقال فيه أفعله بالفتح يعني أن يكون عينه أو لامه أحد حروف
الحلق دون الفاء وإنما أبهم لأنه قد تقدم ما يشعر بذلك واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في
المعنى أما النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته أفخره وهو عين ما خالف فيه وأما في المعنى فلأن ما فيه أحد
حروف الحلق لم يثبت فيه قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم فيه خارجا عن قياس لغتهم بل جاء
فيه الفتح والضم جميعا ألا تراهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو مماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف
حلق فكما أنهم يقولون يفعل ويفعل بالضم والكسر فإذا استعملوا الضم فإنما استعملوا أحد البنائين اللذين
هما قياسه فكذلك إذا استعملوا يفعل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه فوضح أنه
من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمي في امتناع يفعل فيه قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى
لا تقول نازعني فنزعته استغني عنه بغلبته وما ذكره سيبويه من ذلك لا يخرجه عن أن يكون قياسا [illegible]
بالتحجير عن القياس لأنه استعملهم في ما قبله ولما فاتهم ولبيان خاص في هذه المواضع والدليل الخاص هو أنهم
لم يستعملوا هذا المعنى ولم يرفع عنهم فيه مثل ذلك وإنما ذكروا عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على
أنه فهذا الخاص مطرح وتقرير دليله أن يقال لو كان ذلك جائزا لذكر ولم يذكر فدل على أنه غير جائز
قال وفعل يكثر فيه الأعراض من العلل إلى آخره لما لم يمكن حصره لانتشار معانيه ذكر الكثرة
في العلل والأحزان وأضدادها ثم مثل لكل واحد من الأقسام وقد يكون فعل لغير ذلك كعلم وسمع وكرم
وأشباه ذلك وقوله يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان تنبيه على أن هذه المعاني يكون فيه كثيرا
لا على معنى أنه يكون فيها أكثر منه في غيرها فإن فعل في غير ذلك أكثر منه في ذلك ولكن العلل والأحزان
فيه أكثر منهما في غيره فلذلك قال يكثر فيه ولم يقل يكثر فيها وهو تنبيه دقيق قال وفعل لخصال
التي تكون في الأشياء قال ولذلك لم يأت متعديا لأن الخصال التي وضع لها لم يأت شيء منها متعلقا
فلذلك كان غير متعد كحسن وقبح قال فصل وتفعل يجيء مطاوع فعل الغرض منه أن يذكر معنى فعلل
الملحق لأنه المذكور بعد فعل في ترتيبه لأن كلامه في الثلاثي ولكن لما كان المطاوع والأصل مشتركين
جمعهما وجعل الفصل لتفعل وإن كان غرضه فعلل لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه

فصل وتفعّل لمطاوع فعّل نحو كسّرته فتكسّر وقطّعته فتقطّع وبمعنى التكلف نحو تشجّع وتصبّر وتحلّم وقال حاتم تحلّم عن الاذنين واستبق ودّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلّما قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لان هذا يطلب ان يصير حليما ومنه تقيّس وتنزّر وبمعنى استفعل كتكبّر وتعظّم وتعجّل

الشيء وتيقّنه وتقصّاه وتثبّته وتبيّنه وللعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرّعته وتحسّيته وتفوّقته ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تدبّرت المكان وتوسّدت التراب ومنه تبنّاه وبمعنى التجنب كقولك تحوّب وتأثّم وتهجّد وتحرّج اي تجنّب الحوب والاثم والهجود والحرج متن

دالًّا على معنًى حصل عن تعلّق فعلٍ متعدٍّ وهو الكسر اي هذا الذي قام به اثر الكسر وهو الانكسار وهذا
الذي يعني بالمطاوع وقد يكلم بالمطاوع وان لم يكن متعدٍّ مطاوعٌ له كقولك انكسر الاناء ولا يلزم ذكر
ما هو مطاوع له متعدٍّ وانما يلزم ما ذكرنا وهو ان يكون له فعل متعدٍّ المطاوع اثره ثم لما كان على تفعّل
باعتبار مطاوعة فعّل صار الفضل في الظاهر لتفعّل فكأنه باعتباره فقال وبنا متضمنا يعني تفعّل
كتسمّوك وترهّوك لما اتسمّوك فقد نقل منه كأنه قيل تسمّوك اي اهلكته لمّا لك فهو جارٍ على المطاوعة واما
ترهّوك فعلى ما ذكر من كونه متضمّنا لغير جارٍ على مطاوع له يقال ترهوك في مشيه اذا ماج قال
وتفعّل يجي مطاوع فعّل الى آخره قد تقدّم معنى المطاوعة نحو كسّرته فتكسّر قال ومعنى التكلّف في التعلّم
معناه انّه يتعاطى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته في القصد تحصيله كتشجّع معناه استعمل التجلّد وكلّف نفسه
اياه ليحصل وكذلك الحلم والمروة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما لغير
ثابت في الاصل احتيج الى فرق بينهما باختلافهما فيه وهو ان تفعّل المقصود فيه ممارسة ذلك
الفعل ليحصل فلذلك قال لانّ هذا يطلب ان يصير حليما واما تفاعل فهو ان يظهر الفعل وهو على خلافه
لا ليحصل بل ليظهر انه عليه وليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال ومنه تقيّس وتنزّر وانما
فصله من ذلك لانه يخالف له من وجهٍ آخر وذلك لانّ المعاني الاول كلها يمكن ان يمرّن عليها
ليحصل بعد ان لم يكن لان الانسان قد يمرّن نفسه على الحلم والمروة والصبر حتى يحصل ذلك له
ولا يمكن ذلك في مثل تقيّس وتنزّر فانه اذا لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا ولما ادخل فيه
لانّ الغرض استعمال ذلك ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من الامرين حصول
ذلك معتقدا اجراهما مجرى واحدا فقد ظهر الفرق بينهما قال وبمعنى استفعل الظاهر انه اراد
بمعنى استفعل اصل معنى استفعل واصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعمل واستعطى اي طلب العمل
والعطاء ثم مثّل بتكبّر وتعظّم وتعجّل الشيء وتيقّنه كانّه طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم في استفعل
استخرجته اي لم ازل اطلب خروجه من نفسي حتى خرج واما تعجّل فظاهر وتيقّن كتكبّر كانه طلب اليقين
من نفسه حتى حصل ولذلك يطلق تيقّن في موضع علم وتقصّاه وتثبّته مثل تيقّن لان الطلب
من نفسه ويجوز ان يكون تقصّاه واستقصاه بمعنى طلب غايته واقصاه من غيره ايضا فيكون
على الاصل في معنى استفعل من غير تأويلٍ قال والعمل بعد العمل في مهلة نحو تجرّعته اي شربه جرعة
بعد جرعة وتحسّاه اي حسوة بعد حسوة وتفوّقه اي اخذ ما عليه من الخمر شيئا بعد شيءٍ وتفوّقه
اي شربه فواقا بعد فواق ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيءٍ قال

ومعنى

فصل وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا ولا يجيء الا من فاعل المتعدي الا مفعولا والمتعدي الى مفعولين فان كان من المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء تعدّى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجاذبنا وتناسينا البغضاء متن

ومعنى اتخاذ الشيء نحو تدبّرت المكان اي اتخذته دارا وتوسّدت التراب اتخذته وسادة ومنه تبنّاه اي
اتخذه ابنا وانما فصله لان اتخاذه ابنا لا يصيّره على الحقيقة موجودا فيه وذلك المعنى الحسي كانه قصد
الى الفصل بين الامور الحسية والامور المعنوية قال ومعنى التجنب وهو في هذا البناء كمعنى همزة
السلب في قولك اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته كذلك ههنا تحوّب اي ازال الحوب عن نفسه قال فصل
وتفاعل لما يكون من اثنين الى آخره تفاعل فرع فاعل الذي يكون للاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل
الى فاعلين متعلقا بمن تشاركه فيه على ذلك النحو فلذلك كان بناؤه يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل
متعديا لان المشارك يكون هو المفعول فهو بمثابة همزة التعدي وان اختلفا في المعنى ولذلك
سلّه بعضهم في اسباب التعدي وجعله مع الهمزة والتضعيف وحروف الجر ولم يعدّه الكثير لانه
ليس مثل ذلك في المعنى لان تلك بمعنى التصيير وانما لان هذا قد يبنى ولا يتعدى الى اكثر مما كان
متعديا اليه كقولك ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو الذي اشترك معه في
معنى الفعل فصار هو المتعلق الاصلي وهو المفعول الذي تقتضيه هذا البناء فلما اتحد متعلقهما لم
يزد مفعول آخر فمن اجل ذلك جاء في هذه المواضع غير زائد مفعولا لاجل هذا البناء فاسقط من باب
اسباب التعدي لذلك وتفاعل مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعول من حيث ان وضعه نسبة
الى المشتركين فيه من جهةٍ واحدةٍ فوجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا
له فوجب نقصه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعل قلت تجاذبنا
الثوب فيصير الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا لتفاعل وسرّه ما ذكرناه من انّ وضع الاول
على معنى نسبته الى فاعل مع تعلّقه بغيره في انه فعل مثل ذلك ووضع الثاني نسبته الى المشتركين
فيه من غير قصدٍ الى تعلّقٍ له فلذلك جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا هذا معنى قوله ولتخالف
من ان يكون من فاعل الى آخره قال ويجي ليري الفاعل انه في حالٍ ليس فيها الى آخره وهذا معنى
ثانٍ لتفاعل وهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه تفاعل وهو
في الحقيقة على غيره فاذا قلت تجاهل زيد فمعناه انه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة
ووضع لفظ الكتاب ويجي ليري الفاعل بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ ليريك الفاعل بالنصب
وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم منه ان يكون اللفظ جاء ليرى الفاعل انه على تلك الصفة وقد
يكون اللفظ جاء ليرى غير الفاعل ان الفاعل على حالٍ ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاميت
فانه لا يصلح ههنا ان يقال جيء باللفظ ليري الفاعل انه في حالٍ ليس فيها فان الفاعل ههنا قد يكون

ويجي ليريك الفاعل انه في حالٍ ليس فيها نحو تغافلت وتعاميت ويجي بمعنى فعل اذا تجاوزت [illegible] متن

وبمنزلة فعلت كقولك تواثبت في الأمر وتقاضيته وتجاوز الغاية ومطاوع فاعلت نحو باعدته فتباعد

فصل وافعل للتعدية في الأكثر نحو أجلسته وأمكنته وللتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع ومنه أقبرته وأسقيته وأسقيته إذا جعلت له قبرا

وشفاء وسقيا وجعله بسبب منه فمن قبل المهمة أو نحوها ولصيرورة الشيء ذا كذا نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة وأجرب الرجل وأنحز وأحال إذا صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله ومنه ألأم وأراب وأثمر النخل وأحصد الزرع وأجز ومنه أبشر وأفطر وأكب وأقشع الغيم

قد يكون غير قاصد إلى أرآة ذلك بل قصد إلى أن لا يطلع عليه أحد وأما النصب فضعيف لأنه على خلاف ما يعبر به عن معاني الألفاظ هو وغيره والوجه أن يكون وليس فيما بالواو ليكون من كلام المخبر بمعناه لا صفة حال فيلزم دخولها في حكم أرآة الفاعل فيجيء التناقض ويكون المعنى خيل وحجي لمعنى أرآة الفاعل أنه في حال ثم قال المفسر وليس فيها أي وتلك الحال في الحقيقة متغيرة عنه لأن الفاعل يرى أنه في حال متغير فيستقيم المعنى لأنه لا ينفك معناه عن أن الفاعل الذي من نفسه ذلك وأنه في الحقيقة ليس كذلك وإنما جاء الخلل من مجيء ليس فيها صفة لحال فلو اجعلت بالواو وخرجت عن ذلك فاستقام قال وبمنزلة فعلت إلى آخره لأن المعنيان ذلك حصل لفاعله كقولك قام وقعد ولا يلزم أن تكون الصيغة التي بمعنى فعلت هي عين صيغة فعلت قال ومطاوع فاعلت إلى آخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل تفعلل لتفعلل وهذا مثله لفاعل فلا حاجة إلى إعادته قوله فصل وأفعل للتعدية في الأكثر نحو أجلسته وأمكنته إلى آخره قال الشيخ قد تقدم معنى التعدية وهو أن يجعل الفعل لفاعل مصيرا لمن كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا إليه ذلك الفعل فلذلك يصير غير المتعدي متعديا والمتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين وإلى اثنين يتعدى إلى ثلثة كقولك أخرجته وأشممته الطيب وأعلمت زيدا عمرا منطلقا ويكون أفعل أيضا للتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه يعني تعريض الاسم المشتق هو منه كقولك أقتلته أي عرضته للقتل وأبعته إذا عرضته للبيع وهو قليل ومنه أقبرته يعني ومن أفعل الذي للتعريض وإنما نوعه لأن الأول تعريض لفعل منسوب إليه يتعلق بمفعول من بيع وقتل والثاني تعريض لما ليس كذلك ألا ترى أن جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضا للبيع والقتل لأن القبر ليس فعلا يتعلق بالمفعول فلو أن يبين أن الباب سواء في أنه تعريض لشيء كان ذلك الشيء فعلا لفاعل أفعل على الصفة المذكورة أو غير ذلك قال ولصيرورة الشيء ذا كذا إلى الصيرورة منسوبا إليه المعنى المشتق هو منه على وجهين كأغد البعير أي صار ذا غدة وأجرب أي صار ذا جرب وكان ينبغي أن يفصل بين أغد وأجرب وأنحز وأحال لأن أغد معناه أنه صار منسوبا إليه ما اشتق منه على جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بماله ومنه ألأم يعني أفعل الصيرورة وإنما فصله لأنه مخصوص بما كان الفاعل آتيا بذلك الشيء المشتق هو منه أو معنى ألأم أتى بما يلام عليه فهو مشارك له فيما ذكرناه إلا أن الفاعل ههنا آت وليس الأول كذلك وكان ينبغي أن يفصل بين ألأم وأراب وبين أضرم وأجز لأن هذا ليس مثله في أنه آت بذلك المعنى

دو

ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أي وجدته محمودا وأخبيت الأرض وجدتها خبية أي ت وفي كلام عمرو بن معدي كرب لمجاشع السلمي لله دركم يا بني سليم قاتلناكم فما أجبناكم وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم وللسلب نحو أشكيته وأعجمت الكتاب أي أزلت الشكاية والعجمة ويجيء بمعنى فعلت كقولك قلت البيع وأقلته وشغلته وأشغلته وبكرت وأبكرت

ويكون الأول أيضا لأنه ليس مثله فإن المعنى قد حصل وأما المعنى فلا يكون وقت حصوله قد زالت مقاربته منزلته حصوله ألا ترى أنك تقول أصرم النخل وأجز الزرع وهو لم يصرم ولم يجز بخلاف ما تقدم فإنه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله في الوجود ومنه يعني أفعل الصيرورة أبشر وأفطر أي صار ذا فطر وذا بشرى وإنما فصله لأنه مطاوع فأفطر وأبشر مطاوع فعل قالوا بشرته فأبشر وفطرته فأفطر وأقشع مطاوع قشع يقال قشع الريح السحاب فأقشع وانقشع وأما أكب فليس لدخوله مع ما تقدم معنى لأن ألب بالمكان أقام به وليس مطاوعا لشيء وأظنه أكب فصحفت لأنه يقال كببته فأكب وأكب كما يقال قشعت الريح السحاب فأقشع وانقشع فيستقيم حينئذ قال ولوجود الشيء على صفة معناه لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك أحمدت الرجل أي وجدته محمودا ومنه ما ذكره في الحكاية قال وللسلب يعني ولسلب المشتق أفعل منه عمن تعلق به الفعل كقولك أعجمت الكتاب أي أزلت العجمة وأشكيته أي أزلت شكايته وقد يجيء ذلك سببا لمن ذهب الفعل وذلك أن المركين الفعل متعديا كقولهم أو أزال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى أقسط عدل وقسط جار فهو من هذا الباب وكان ينبغي أن يقول ومنه أقسط قال ويجيء بمعنى فعلت وهو واضح فإنه مثل بما جاء به فعل قال فصل وفعل يواخي أفعل في التعدية وقد تقدم معنى التعدية قال ومنها خطأته وإنما فصل قوله خطأته إلى آخره لأنه يخالف في أنه يصيره في الحقيقة فاعلا للفعل المشتق هو منه وإنما جعله منسوبا إلى ذلك ألا ترى أن معنى خطأته قلت له أخطأت أو نسبته إلى الخطأ وكذلك فسقته أي قلت له يا فاسق أو نسبته إلى الفسق ولم يرد المعنى صيرته فاسقا أي فاعلا لفعل الفسق كما في قولك غرمته وفرحته وكذلك جدعته أي قلت له جدعا وعقرته أي قلت له عقرا قال وفي السلب أي يواخي أفعل فيه أيضا وقد تقدم معنى السلب قوله قرعته أي أزلت القرع منه وكذلك البواقي على ما ذكر قال وفي كونه بمعنى فعل يعني أن فعل يواخي أفعل في كونه بمعنى فعل كقولك زلته وزيلته ومزته وميزته وهما بمعنى واحد كما كان قلت وأقلت بمعنى واحد قال ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه يعني أن ذلك هو أصله والأكثر في استعمالهم فكان الأولى تقديمه ولكنه قدم غيره لمؤاخاته لأفعل وقد جاء عقيبه وظاهره التكثير في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول فمثال الأول جول وطوف ومثال الثاني موتت الإبل ومثال الثالث غلقت الأبواب فإن قصد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان قولك موتت الشاة خطأ لانتفاء جميع ذلك لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة أو لا يستقيم تكثيرها

فصل وفاعَل لأن يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك جاذبته وقاتمته فاذا كنت الغالب قلت فاعلني ففعلته ويجي بمعنى فعلت كقولك سافرت ومعنى افعلت نحو عافاك الله وطارقت النعل وبمعنى فعلت نحو ناعمت وناعمت

وهو واحد وليس ثم مفعول فيكون التكثير فلذلك قال في هذه المسئلة ولا يقال الواحد بخلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك سايغ وان كان الفاعل واحدا فظاهر كلامه يوهم ان هذا البنا لا يقال للواحد ولكنه اطلقه لتقدم قوله وهو يجول ويطوف اى يكثر الجولان فعلم ان التكثير قد يكون في الفعل نفسه وقد يكون في الفاعل فقوله ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لا يستقيم فيه تكثير الفعل والقايل التكثير في الفاعل هو المصحح قوله فصل وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه قال الشيخ اراد ولان يكون من غير الفاعل الى الفاعل ما كان من الفاعل اليه فقدر الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان يقول ان يكون منك الى غيرك ما كان منه اليك فانه المفهوم اولا من قولك خاصمت زيدا الا ترى انك مسند الى نفسك اولا الخصام ثم توقعه على زيد فكان الاولى التعرض اولا للمعنى دون الفاعل الا ترى ان معنى فاعل نسبة الفعل الى الفاعل واقعا على من يشاركه في اصل الفعل المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل تفاعل قال فاذا كنت الغالب قلت فاعلني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلت في المغالبة وتفصيل مضارعه قال ويجي بمعنى فعلت يعني انه ياتي بمعنى فعل الفاعل لا لغيره كما ياتي فعل كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته ووزنه وشرته وكذلك يجي فيه اللبس على القاصر قال وبمعنى افعلت كقولك عافاك الله يعني بمعنى افعلت في التعدية لان معنى اجلسته صيرته ذا جلوس ومعنى عافاك صيرك ذا عافية فشبهه به في ذلك وخص افعل ولكنه وان كان فعل قد ياتي للكثرة افعل فيه ولو كان لعافاك فعل ثلاثي من معناه لازم وعافاك متعد له لا تضح امر التعدية مثل بعد وباعده وكان تمثيله بباعده اولى لانه حينئذ مثل جلس واجلسته ولكنه جاء ملبسا لانه موضوع في اصله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى قامت به عافية وعافيته بمعنى صيرته قايمة به العافية كما في بعد وباعده ولكنه واضح بما ذكرناه وكذلك طارقت النعل اى صيرته ذا طراق وتقريره على نحو ما قرر في عافاك الله واشكاله كاشكاله قال وبمعنى فعلت يعني التكثير لانه هو باب فعلت الكثير وهو واضح في ضاعفت وناعمت لان في معناه ضعفت ونعمت فيتضح الامر في ذلك كما تقدم قال فصل وانفعل لا يكون الا مطاوع فعل وقد تقدم معنى المطاوعة فلا حاجة الى اعادته وقد اختص بنا انفعل بها ولكنه في الاكثر يكون المطاوع على فعل كقولك كسرته فانكسر وقد جا مطاوعا لغيره قليلا ولا يقع الا حيث يكون علاج وتاثير يعني انهم خصوا هذا البنا بالمعاني الواضحة للحس دون المعاني المجردة عنه تخصصه بالعلاج خاصة وهو كانهم لما خصوه بالمطاو

فصل وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم وشويته فاشتوى ويقال انغم وانشوى ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا والتقوا وبمعنى الاتخاذ نحو اذبح واطبخ واشتوى اذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه ومنه اكتال واتزن وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف وللزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب واعتمل قال سيبويه اما كسب فانه يقول اصاب واما اكتسب فهو التصرف والطلب والاعتمال بمنزلة الاضطراب

الرمو الا ان يكون جلية واضحة فلذلك لا يقال علمته فانعلم ولا عرفته فانعرف وكذلك ما كان مثله وان كان قولهم اغرمه لئيس بجيد وقالوا قلته فانقال لان القول معالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط من غير ان يقصد الى الفاظ محققة او مقدرة كان في الانصاح انظر انعدم فصل وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم قال الشيخ الا انه يكون لغير المطاوعة بخلاف انفعل فانه لا يكون الا مطاوعا وقد تقدم معنى المطاوعة قال ويكون بمعنى تفاعل يعني اصل معنى تفاعل وهو الموضوع لمتعددين مشتركين في اصل الفعل المشتق هو منه كقولك تضاربوا وتخاصموا كما تقدم فجا افتعل ايضا كذلك قليلا كقولك اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا قال وبمعنى الاتخاذ وقد تقدم معنى الاتخاذ وانه بمعنى جعل الفاعل المشتق منه الفعل له كقولك توسدت التراب اى جعلت التراب وسادة وقد استعملت افتعل لذلك كقولك اذبح اذا اتخذ ذبيحة واطبخ واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوعا في المعنى كقولهم وزنت له فاتزن وكلت له فاكتال يقال كال البايع فاكتال المشترى او اخره مكيلا او اخذه موزونا كما فصل قوله ابتر وافطر وافتتح عما قبله لذلك ليبنه على ان منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك قال وبمنزلة فعل كقولهم خطف واختطف وليس يعني فعل بفتح العين وانما الى فعل الذي لا زيادة فيه ولذلك يقال فعل على ثلثة اضرب بفتح العين وكسرها وضمها وهو واضح لانه جاء افتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم وانه اوضح مما ياتي بمعنى فعل وليس منه فعل قال وللزيادة على معناه يعني على معنى فعل كانه من باب التكثير في ذلك الفعل كما جاء فعل للتكثير قال قال سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسبت فهو التصرف والطلب يريد ان معنى كسبت حصول الكسب من اى وجه كان ومعنى اكتسب تكثير لمعنى اصل الكسب ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم فاثبت لهم ثواب الفعل على اى صفة كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال فصل واستفعل لطلب الفعل ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه كما ذكر في الامثلة ثم قال وقد يستعمل كالاعتراض على الباب وبين ان معناه انه طالب ذلك من نفسه فصار جاريا على قياس الباب بهذا التاويل قال ومنه استحجر بمعنى استفعل الذي هو لطلب الفعل وانما فصله لانه قد يستعمل بمعنى اخوجته لان الطالب

ومطاوع نحو استنيست الشاة واستنوق الجمل واستحجر الطين وان البغاث بأرضنا تستنسر والإصابة
على صفة نحو استعظمته واستسمنته واستجدته اي اصبته عظيما وسمينا وجيدا وبمنزلة فعل نحو قر
واستقر وعلا قرنه واستعلاه **فصل** وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد فاخشوشن واعشوشب
الارض واحلولى الشيء مبالغات في خشن واعشبت وحلا **قال** الخليل في اعشوشب انما يريدان يجعل

التي قد يحصله فيصير بمثابة الفعل المتعدي فلما استخرجته على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى
اخرجته الا ان في استخرجته معنى الطلب فنبه على انه منه وان وافق اخرجته في معنى الحصول
والتحول عن معناه يعني والنسبة الفعل الى الفاعل الاتصاف صفة الاصل المشتق هو منه بعد ان لم يكن
كذلك كقولهم استنيست الشاة اي صارت صفاتها كصفات التيس واستنوق الجمل اي صارت صفته
صفة الناقة وكذلك استنسر البغاث اي صارت صفته صفة النسر **قال** والاصابة على صفة وقد
تقدم ذلك في باب افعل ومنه قولهم استعظمته اي وجدته كذلك كما قيل احمدته اي وجدته محمودا
قال وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وهو واضح **قال فصل** وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد لما
في اصل فعل في تكثير ما اشتق منه ولذلك كان اعشوشب الارض مبالغة في كثرة العشب وكذلك
اخشوشن واحلولى وبذلك فسره الخليل على ما ذكر **ومن اصناف الفعل الرباعي** المجرد منه بناء واحد
وهو فعلل والمزيد فيه ما كان افعنلل وافعلل وذكر المزيد فيه بنائين واسقط الثالث وهو اكثر من
البنائين اللذين ذكرهما وهو تفعلل كقولك تدحرج وهو وهم منه وقد ذكر تفعلل في تقاسيم الافعال
المتعدية الا انه باعتبار زيادة التاء واللام جميعا وتدحرج ليس من ذلك لان لا تميد اصلية
وان اشتقاقهما يوذنان جميعا بتفعلل وافعلل نحو اقشعر لا يأتي الا مضاعفا بلاميه الاخرتين
كاقشعر واطمأن ولذلك يقول بعضهم افعلل نظرا الى ما يصير اليه بعد الادغام ومنهم من يقول
افعلل نظرا الى ما هو اصله قبل الادغام وهذا اولى لانه لو كان مثله مثل الامر لوجب ان يكون
غير مدغم لوجوب اعلال الثاني كما في قولهم احواوى في باب افعال وهو باب ايضا لا يجي الا مضاعفا
فلما جاء في افعلل لم يمكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك احووى في باب افعل وظهر
ان الوجه ان يقال افعلل لا افعل **قال فصل** وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي
نظير انفعل وافعل يعني انهم لما خصوا من الثلاثي ما زادوا فيه الفا ونونا بالمعاني التي هي غير متعدية
خصوا ما زادوا فيه الفا ونونا من الرباعي بمثل ذلك فكما انهم جعلوا انفعل في الثلاثي غير متعد لما
ذكرناه فكذلك احرنجم في الرباعي قال سيبويه زادوا الفا ونونا في هذا كما زادوهما في الثلاثي و
كذلك لما خصوا باب افعل في الثلاثي وهو مزيد فيه همزة وصل قبل الفاء مضاعف اللام ساكنا ما
قبلها فكذلك جعلوا مثله في الرباعي لان اقشعر مزيد فيه همزة وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها
فشبهوه به كما شبهوا افعنلل بانفعل ٥ والله اعلم بالصحة والصواب هذا آخر ما املاه على قسم الافعال
من كتاب المفصل ويتلوه القسم الثالث في الحروف بعون الله وتوفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين

ذكرها انا قد بالغ **ومن اصناف الفعل الرباعي**
المجرد منه بناء واحد فعلل ويكون متعديا نحو
دحرج الحجر وسرهفت الصبي وغير متعد نحو
دربج وبرهم وللمزيد فيه بناءان افعنلل نحو
احرنجم وافعلل نحو اقشعر **فصل** وكلا بنائي
المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير انفعل
وافعل في الثلاثي **قال** سيبويه وليس في
الكلام احرنجمته لانه نظير انفعلت في
بنات الثلاثة زادوا النون والالف ولم
كما زادوهما في هذا **وقال** وليس في الكلام
افعللته ولا افعاللته وذلك نحو احمررت
واشهاببت ونظير ذلك من بنات الاربعة
اطمأننت واشمأززت صح

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف **قال صاحب الكتاب** الحرف ما دل على معنى في غيره الى آخره
قال الشيخ معنى قولهم في غيره اي ان المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق بمتعلق لا بد من ذكره من حيث
الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما يدلان على المعنى من غير ان يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع
بيان ذلك ان من في قولك سرت من البصرة معناه ان ابتداء سيري من البصرة فلم يكن بد من ذكر
المتعلق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتداء سيري حسن فانه يصح من غير ان يذكر متعلقه فهذا
معنى قولهم في نفسه في الاسم والفعل وقد اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به انه قد اخبر
عنه بقولك لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يورد على الفعل اذا قيل لا يخبر عنه ويخبر به فان قولك
خبر عنه واجيب بان المحكوم بكونه لا يخبر عنه ولا يخبر به انما هو الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة
هي فيها فاما قولك الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جر فانه قد اخبر عن الحرف ولولا انه
خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فان هذا لم يخبر عنه باعتبار
لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول
من مبتدأ وحرف جر مبتدأ ولا يقع مبتدأ الا الاسماء فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد اخبر عنه
بانه حرف وهل هذا الا تناقض فالجواب ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه
حرف الا ترى انك تقول في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشك ذو عقل ان قولك هذه اسم
ومع هذا فقد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا
فاذا قلت هذه الكلمة حرف وانت تعني من او غيرها كان ذلك صحيحا فكذلك اذا قلت من حرف
لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فانهم لم يعنوا به

فصل القسم الثالث من صنف الحروف

ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل يصحبه الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب
نحو قولك نعم وبلى واي وانه ويا زيد وقد في قوله وكان قد ، ومن اصناف الحرف حروف الاضافة سميت
بذلك لان وضعها على ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء وهي مختلفة في ذلك وان اختلفت بها وجوه الافضاء
متن

لا يخبر عنه الا في حال استعماله على حسب وضعه في معناه في مثل قولك ضرب زيد فاما اذا قلت الفعل
يخبر به فليس هو المراد لانك لم تستعمل اللفظ فيما هو فعل بمعناه وانما استعملت اسمه كما استعملت اسم الحرف
في قولك الحرف وكذلك لو قلت ضرب فعل ماض فانك وان استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه
الموضوع هو له الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع
هو له وانما قصدت الى حكاية اللفظة الواقعة في كلام غير ذلك هذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف
لا يخبر به ولا عنه والفعل لا يخبر عنه قال ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل يصحبه يعني ولكونه دالا على
معنى في غيره محتاجا اليه في الاستعمال وجب ان يذكر معه غيره ووجب ان يكون فعلا او اسما
لئلا يؤدي الى التسلسل فلم يكن بد من اسم او فعل يصحبه قال الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل
واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب قوله الا في مواضع ليس بسديد لانه يوهم صحة استعمال الحرف في
بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان مرادا فهو في حكم الموجود الا ترى انه
لا بد لكل رافع من مرفوع ولا يصح ان يقال الا في بعض مواضع وان كان الرافع قد يكون محذوفا فكذلك ان
وغيره مما يجيء في الحرف وهو محتاج اليه فان قيل يصح جعله استثناء منقطعا تنبيها على جواز حذف
المتعلق قيل ليس هذه عبارة الاستثناء المنقطع فان الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعد
الا الاسم او ما في معناه فلو قال الا انه يكون كذا او كذا كان مستقيما وانما مثل هذه العبارة فلا تحمل
الا على الاستثناء المفرغ كانه قال لم ينفك في كل موضع الا في مواضع مخصوصة وقوله حذف فيها الفعل
واقتصر على الحرف ليس بسديد ايضا لانه يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه وقع ايضا
بعد النفي ولانه في محل التعليم فاذا ذكر حكما وخصصه ببعض اشعر ذلك ان غيره ليس مثله وقد يحذف
الاسم ايضا فلا معنى لخصوصية ذكر الفعل وبيانه انه اذا قيل ازيد قائم فقلت نعم كان المحذوف
الاسم كما انه اذا قال اقام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك بلى في قولك اما زيد قائم واما
قام زيد فقد تبين ان الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما مع الحرف الا ان بعض ما شكل يختص
بالفعل لتعذر معناه في الاسم مثل قوله يا زيد وكان قد ومن اصناف الحرف حروف الاضافة قال
سميت بذلك لان وضعها على ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء قال الشيخ اي توصل معنى الافعال
الى الاسماء سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف
الاضافة وحروف الجر لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها وكذلك تجر او يكون الجر
المراد به نفس الاعراب فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو عملها كما يقال حروف النصب وحروف

وهي على ثلثة اضرب ضرب لازم للحرفية وضرب كائن اسما وحرفا وضرب كائن حرفا وفعلا فالاول ثمانية احرف من والى وحتى وفي
والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه والثاني خمسة احرف على وعن والكاف ومذ ومنذ والثالث ثلثة احرف حاشا وعدا وخلا
متن

الجر لانها اشتركت في انها توصل على ذلك وان اختلفت معانيها وجرى ذلك على ما يفسر قال
وهي في ذلك اي متساوية وان اختلفت بها وجوه الافضاء اي في الاضافة والايصال
قال وهي على ثلثة اضرب الى آخره قال الشيخ فان قيل لم جعل من قبيل ما استعمل حرفا
وفعلا لانه امر من مان يمين والى من قبيل ما استعمل حرفا واسما لانه الان الى بمعناه نعمة وجمعه آلاء
وكذلك غيرهما فالجواب انه لا يصير من فعلا الا باعلال وتغيير ولم يرد الا انه يكون على ذلك باصل
وضعه من غير اعلال والا وجب ان تقول الامر حرف وفعل في قولك لعمرو امر من قولك ولي يلي
وهذا بعينه جواب من اذا قيل ان على لا يكون حرفا وفعلا ولم يذكرها الا اسما وحرفا وكان يجب ان
يجعلها قسما برأسه فيقال انها لا يكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول عند تصحيحها الا انتفاء
موجب الاعلال علوت وعلوت فترجع الى لفظ آخر غير ذلك فلذلك لم يذكرها مستعملة فعلا فان
قيل فاستعمالها اسما كاستعمال الى التي هي النعمة اسما وقد ذكر انه ترك ذكرها لما كانت لما تكون
كذلك بالاعلال فلم لم تقولوا في على اذا كانت اسما انها لا تكون كذلك الا بالاعلال فيترك ذكرها
مستعملة اسما فالجواب ان على الاسمية ليست كالى التي هي النعمة لان الى بمعنى النعمة اسم متمكن والفه
منقلبة عن ياء قطعا فلم تصر كذلك الا باعلال واما على الاسمية فمبنية غير متمكنة والمبنيات
بالاصالة لا يقدر لالفاتها اصول بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها اسما وحرفا لانها
كذلك في اصل وضعها حرفا واسما من غير اعلال فان قيل فقد ذكر خلا واخواته حرفا وفعلا وخلا الفعل
تقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا بالاعلال فهو مثل على في الفعلية فلم ذكره في الفعلية
ولم يذكر على فالجواب ان خلا واخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول منها خلوت وانما
هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة بمثابة على في الاسماء والفات الافعال التي لا تتصرف
لما لحق الى تغييرها كالفات غير المتمكن من الاسماء فهذا وجه ذكرها في الفعلية دون ذكر على قال فصل
فمن معناها ابتداء الغاية الى غيرها قال الشيخ وتعرفها بان يصح مجيء الى الانتهاء لفظا او تقديرا
كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد تاتي لغرض الابتداء دون ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا
كان المعنى لا يقتضي الا المبتدا كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وليس
ذلك وتكون مبعضة وتعرفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم وقال وقد
تكون مبينة وتعرفها بان تكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي
الذي هو الوثن وقد قيل ان البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظا او معنى بعضا مما بعدها

ومزيدة في نحو ما جاءني من احد راجع الى من وانما زاد عند سيبويه الا في النفي والاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله عز وجل يغفر لكم من ذنوبكم وبقول الشاعر قد كان من مطر فحل تحريكه فصل والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك سرت من البصرة الى الكوفة وكونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء

والتي للتبيين عكس ذلك فعلى هذا لو قلت لحذفت وعشرين من الدراهم فهو مبعضة على التفسير الثاني مبينة
على التفسير الاول **قال** ومزيدة وتعرفها بان تسقطها فيبقى اصل معناه كقولك ما جاءني من احد
وقوله ولا تزاد عند سيبويه الا في النفي ليس بمستقيم لانها تزاد في قولك هل جاءك من احد
باتفاق فلو قال في غير الواجب كان اسد والاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله
يغفر لكم من ذنوبكم وجه استشهاده انه قد جاء ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد جاء يغفر لكم من ذنوبكم
فان لم يحمل على الزيادة تناقض وليس بمستقيم لانه يثبت اصلا في العربية بما ليس يثبت لكونه محتملا
غير ما ذكره وذلك ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما
يغفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد في هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض وزال وهم
التناقض ثم ولو سلم ان الاثنين لاخرى للاثنين لجاز ان يكون يغفر الذنوب جميعا لبعضهم
ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان يحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض واذا ثبت ذلك
سقط الاستدلال فاولى الوجه ما ذكره سيبويه ومن استقرى كلام العرب اذ في استقراء علم
انتفاء مجيء ما جاءني من رجل وضربت من رجل وشبهه فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان من مطر وقد
كان من مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب
بقوله قد كان من مطر واسلم من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت
قد كان شيء من مطر ولا بعد في مثل ذلك فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه كقوله ومن ثمرات
النخيل والاعناب تتخذون منه **قال فصل** والى معناها انتهاء الغاية
والكلام في الانتهاء كالكلام في من في الابتداء وقد تكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى وما بعدها
داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور
الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجوب دخول المرافق في الغسل ليس من
ظاهر الاية وانما حمله على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل **قال فصل** وحتى في معناها
يعني في الانتهاء **قال** الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر جزء منه لان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه
قال لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان لا يكون بعدها الا ذلك والا انتفى الغرض
المقصود واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه كان اصلها ان تكون
جارة وانما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين فاستعملت

وقد جعلها ابن جني دالة على ما بعدها فيما قبلها في مسألة السمكة وقد اكل الراس ونمت البارحة حتى الصباح ولا تدخل على مضمر فتقول حتاه كما تقول اليه ومبتدأ ما بعدها في نحو نزلوا في القيس وحتى الجياد ما يقدن بارسان وتجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة فصل وفي معناها الظرفية كقولك زيد في ارضه والركض في الميدان ومنه نظر في الكتاب وسعى في الحاجة وقولهم في قول الله عز وجل ولاصلبنكم في جذوع النخل انها بمعنى على عملا على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف

على خلاف اصلها في ان ما بعدها لما اشبهته وهو الواو ولذلك تقول اكلت السمكة حتى راسها
خفضا او نصبا ولا تقول نمت البارحة حتى الصباح لما ذكرناه **قال** ومن حقها ان تدخل ما بعدها
فيما قبلها اعلم ان المعنى الظاهر عند النحويين **قال** ولا تدخل على مضمر فتقول حتاه كما تقول اليه
لانهم لو قالوا حتاه ولا ثبتوا مع المضمر الفا فيما الخبرت الف امالة الى الياء كقولك عليه واليه ولديه
وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر فانهم قلبوها ياء لغيره والفا وتغيرها على
اصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى وهذا الظاهر في التعليل فيمن قال ان الى وحتى
فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال بمخالفتهما في الظهور الا انه يصح استغناؤها عنها بالى على كل حال
فاستغنى عنها لما ادى اليه امرها الى ما ذكرناه **قال** وتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها الكلام الى آخره
سيأتي ذكر العاطفة في حروف العطف ومبتدأ ما بعدها يعني واقعا بعدها الجمل المستقلة وليس
يعني خصوصية المبتدأ **قال** ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة دون مسألة
البارحة لما ذكرناه آنفا من ان العاطفة لا تكون الا مع آخر جزء او مع ما يلاقيه فلذلك اضرب
عنها وجر وقوعها ابتدائية على ان يكون الخبر محذوفا كانه قال حتى راسها ماكول وقد ابى بعض
البصريين وليس بجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفة فلا فرق
والاولى ما اختاره **قال فصل** وفي معناها الظرفية الى آخره **قال الشيخ** ثم تنقسم ظرفية
محققة وظرفية مقدرة وهو قوله نظر في الكتاب وسعى في الحاجة وقال انها بمعنى على في قوله ولاصلبنكم
في جذوع النخل وانما حملها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب
ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثله تقول جلست في الارض وجلست على
الارض ومنه قوله حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك واما نحو
جلست في الدار فهذا موضع في دون على والذي يرتبي موقعهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء
او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل
ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب
قوله في جذوع النخل على بابها في الظرفية ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين
قال فصل والباء معناها الالصاق الى آخره **قال الشيخ** هذا معناها العام وقد ترد
انها تكون على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة **قال** وتكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس في نحو قولك ليس زيد

ومنه المصاحبة نحو خرج بعشيرته ودخل عليه بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه وتكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقوله تعالى بأييكم المفتون وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور وفي المرفوع كقوله تعالى كفى بالله شهيدا وبحسبك زيد وقول امرئ القيس ألا هل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

بقايلين وقوله بأييكم المفتون أول وجهيها على أنها مزيدة ولا تكون مزيدة إلا على أن يكون المفتون اسم
مفعول على ظاهره وقد تقدم في المصادر من قوله إن المفتون مصدر وإذا كان مصدرا لم تكن
الباء مزيدة وبيان ذلك أنا لو جعلناها زائدة وجعلنا المفتون مصدرا صار التقدير أيكم
الفتنة وليس بسديد فثبت أنه لا يستقيم تقدير الباء زائدة مع كون المفتون مصدرا وكذلك
لا يستقيم أن يكون الباء غير مزيدة والمفتون غير مصدر إذ يصير فستبصر ويبصرون بأيكم
صاحب الفتنة والأول جعل الغير زائدة والمفتون مصدرا على ما تقدم في المصادر فيكون المعنى
فستبصر ويبصرون بأيكم الفتنة جوابا لتوهم أنه مجنون أي بأيكم الجنون ويضعف جعل الغير زائدة
على معنى والمفتون صاحب الفتنة إذ يصير المعنى بأيكم صاحب الفتنة والخطاب له وهو لا يستقيم أن
يقال للجماعة وواحد بأيكم زيد فلا بد من التعدد في الفريقين فإن قلت هذا بعينه يقال إذا جعل
المفتون بمعنى الفتنة أيضا قلت الجواب أنه ليس مثله ألا ترى أنه يصح أن يقال الأشياء بأيها الفتنة ولا
يصح أن يقال بأيهما صاحب الفتنة على بقاء الباء غير زائدة وسببه أن الفتنة معنى يصح قيامه
بكل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله بقولك بأيهما الفتنة وصاحب الفتنة وليس يستقيم أن
أن يجعل محلا لنفسه حتى يقال بأي الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسلكين وقوله سود
المحاجر لا يقرأن بالسور الكلام فيه كالكلام في قوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وفي المرفوع في قوله
وكفى بالله شهيدا وهو قياس وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى كثيرا أيضا كقوله كفى بمرء فضلا
علمه ومنه كفى بنا فضلا على من غيرنا وقد جاءت الباء للتعدية كقولك قمت بزيد وجاءت بمعنى في
قولك ظننت بزيد وقد قيل إنها في قولهم بعت هذا بهذا للمقابلة **قال فصل** واللام للاختصاص و
الآخر **قال الشيخ** لم يرد بأن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه **قال**
وقد تكون زائدة في مثل قوله ردف لكم وهو قليل وقد تكون بمعنى الواو في القسم التعجب كقوله
لله يبقى على الأيام ذو حيد **قال فصل** ورب للتقليل **قال** ومن خصائصها أن لا تدخل
إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة **قال** لأن وضعها التقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة
دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فإذا عرفت لو وقع التعريف زيادة ضائعة كما في
قولك كل رجل ووجب وصفها لحصول الأولوية بالنوع لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أولا فيصير
بها نوعا والمضمر حقها أن تفسر بمنصوب كقولك ربه رجلا وهذا الضمير عند البصريين مجهول
يرمى به من غير قصد الظاهر بقصد قصده ثم تميز الإبهام كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا

[Margin:] فصل واللام [illegible] ... ورب معناها التقليل [illegible] ... ورب رجل جواد [illegible]

عندهم إلا مفردا مذكرا وإن ثني مميزه وجمع وعند الكوفيين ضمير راجع إلى مذكور كأن قائلا قال هل من
رجل كريم فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم
رجالا وكلا القولين مشكل أما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجل جاءني ربه رجلا إذ لا فرق بينهما
على ما تقرر وأما الكوفيون فيلزمهم أن يجيزوا ربه وربهما وخرجها ولا حاجة إلى هذا التمييز فإنه ضمير
المتقدم الذكر ويلزمهم أيضا جواز رب الرجل مع عارية الأولى لأن المضمر أعرف فإذا جاز هذا فمعه
جاز مع المعرف بالألف واللام والأولى ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك الإشكال بأنها وإن كان
مضمرا يرمى به من غير قصد فلا بد من أن يتقدم ما يرشد إلى المفسر له ألا ترى أنه لو قلت جاءني زيد
فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وإن حكموا أن الضمير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد بل مبهم
من غير قصد إلى مذكور ومع هذا فقد أرشد المذكور المتقدم إلى حذف المخصوص الذي هو تفسير له
في المعنى ولذلك إذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور
المتقدم يرشد إلى التخصيص في المعنى كما أرشد إلى المخصوص في المدح في قولك نعم رجلا وتقديره أن
يقول قائل هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فلو قيل ههنا برجل رجلا كريما وإن أرشد إليه ما تقدم ذكره في
يلزم وإن أرشد إليه المثل وذلك أن يكون الضمير في ربه لا على ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد **قال**
ومنها أنها ومن خصائصها أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها وأنه يجيء محذوفا في الأكثر
أما وجوب تأخره فلأنها لإنشاء التقليل وكل ما وضع للإنشاء فموضعه صدر الكلام فلذلك وجب لها الصدر في
الكلام فوجب تأخر الفعل وأما حذفه فلأن المعنى فيه معلوم وكما كان هذا وضعه من الأفعال في
مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك زيد في الدار وقيل إنها إنما حذف متعلقها لأنها لا تقع إلا
جوابا فكان متعلقها معلوما فاستغنى عنها بقرينة ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله في أوائل
الحال ولعل المصنف أشار إلى ذلك بقوله كما حذف مع الباء في بسم الله ولذلك لما قدره ملفوظا به
قدره بلقيت فدل ذلك على أن غرضه تشبيهه ببسم الله **قال الأعشى** رب رفد هرقته ذلك
اليوم الحكم على أن هرقته ليس متعلق لرب لبقاء المجرور بغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جعله
صفة وإذا وجب جعله صفة لم يبق المتعلق إلا محذوفا **قال** ومنها أن فعلها يجب أن يكون
ماضيا وإنما كان كذلك لأنها للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم أن يكون الفعل إلا ماضيا ولا
يرد على ذلك مثل قولهم رب رجل يأتيني فإن ذلك ليس هو الفعل المتعلق وكذلك قوله ربما
يود فإنه ليس الفعل المتعلق **قوله** ولا يجوز صاحي أو لفيت أما لا لفيت فظاهر لتعذر كونها

[Margin:] ومنها أن الاسم الذي يسلط على الاسم المجرور [illegible] ... قال الأعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم [illegible] ... والفعل المحذوف [illegible] ... ولا يجوز [illegible]

وكفت بما فيه حينئذ على الاسم والفعل كقولك ربما قام زيد وربما زيد في الدار قال ابو دواد ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار وفيها لغات رُبَ الراء مضمومة والباء مخففة مضمومة او مفتوحة او مسكنة ورَب الراء مفتوحة والباء مشددة او مخففة ورُبت بالتاء والباء مشددة او مخففة

صفة واما سائر التي فلا بعد فيه ويكون صفة واما الذي منعه هو ان يجعله ان يكون متعلقا
قال وتكف بما فتدخل حينئذ على الاسم والفعل يعني فتكون داخلة على الجمل خاصة لانهم لما
قصدوا الى تقليل النسب المفهومة من الجمل اتوا بصورة الجملة مفيدة معناها واذ دخلوا رب
مكفوفة بما ايذانا بذلك فاذا قلت ربما قام زيد فانما قللت النسبة المفهومة من قولك قام
زيد واستشهد بقول ابي دواد ربما الجامل الى آخره ومعنى البيت يقول ان هولاء ذوو ابل كثيرة
وخيل بها الابل والخيل فرأى وليست رب في هذا الموضع وما اشبهه من قوله ربما يود ومن قوله
رب رفد هرقته التقليل ولكنها التحقيق التي خاصة كانهم نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق ومنه
كقوله قد نعلم ما انتم عليه فهذا كذلك قوله وفيها لغات ليس فيه شيء قال فصل وواو
القسم مبدلة عن الباء الالصاقية الى آخره قال الشيخ وشرط ابدالها حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض
من الفعل بخلاف الباء فان الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم
يجز اقسمت والله ومن ثم اجاب من منع العطف على عاملين في قوله والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو التي في قوله والنهار وهي واو العطف على عاملين
احدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي هي حرف الجر خافضة الليل بان هذه الواو جعلت بدلا
من الفعل وهي حرف جر فصارت عاملة للعاملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك
جائز باتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وخالد بكرا وهذا انما كان ظاهرا حسنا لو لم يكن منقوضا
بمثل قوله والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا من العامل
الآخر وهو قوله فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس قال
ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة وهي عوض من الواو وانما حكم بان الباء اصل لانها هي التي
للالصاق في غير هذا الباب ولم توجد التاء والواو الا في هذا الباب ولانها هي المصرح بها مع الفعل
ولانها اعم ولما كثر تصرفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا الى ان وضعوا حرفا يشعر به ويجر
الجر جميعا وهو الواو وخصوه بالمظهر لان القسم بالمضمر قليل وحطه ذلك الكثرة فخصوه بما كثر فيه
وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى تخفيف اكثر من ذلك فعوضوا عن الواو التي هي
حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء وما رواه الاخفش من قولهم ترب الكعبة شاذ وقولهم مُ الله
قيل اصله من قال الشيخ اختلف الناس فقال بعضهم هي من قولهم من ربي لافعلن فحذفت النون
تخفيفا لانه محل تخفيف وخص الحذف عند دخولها على الله لما فيه من الاستثقال ووجب

فصل وواو القسم مبدلة عن الباء الالصاقية في قولك اقسمت بالله ابدلت عنها عند حذف الفعل ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة وقد روى الاخفش ترب الكعبة والباء لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر فتقول بالله وبك لافعلن والواو لا تدخل الا على المظهر لنقصانها عن الباء والتاء لا تدخل الا على الله وحده لنقصانها عن الواو

فصل وعلى للاستعلاء تقول عليه دين وفلان علينا امير وقال سبحانه فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وتقول مررت عليه اذا اجتزته وهو اسم في نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوقه فصل وعن للبعد والمجاوزة كقولك رمى عن القوس لانه يقذف عنها بالسهم ويبعده واطعمه عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه وجلس عن يمينه اي متراخيا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه وقال تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره وهو اسم في نحو قولك جلست من عن يمينه اي من جانبه

من التحريك لالتقاء الساكنين وانما جاز ضمها لانها منقولة عن من في قولهم من ربي وذلك يجوز ضمها الذي
بانها القسمية لا التي للتبيين وغيرها ولم يات بالفتح لانه يوهم الاستفهامية والشرطية ومنهم من قال
اصلها يمين حذفت ياؤها ونونها تخفيفا فبقي م اله ثم اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك بجواز
الضم ومنهم من قال هو حرف براسه مبدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله كما خص
التاء بذلك وكل ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف براسه ان يعدها في حروف الجر كما عد الواو
والتاء فيقول وواو القسم وتاؤه وميمه قال فصل وعلى للاستعلاء ومثل الاستعلاء المعنوي
في قوله عليه دين وبالحسي في قوله فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وهو اسم يعني فوق في
مثل قوله اخذت من على زيد اي من فوقه والدليل على انه اسم دخول حرف الجر عليه فاذا لم يدخل عليه حرف
الجر فهو حرف لا غير ويجب ان يكون مبنيا ايضا في حال الاسمية لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهة الحرف
في لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك العلم بيانا عن اذا وقعت اسما فلو كان معربا لوجب ان
يكون عن معربة ايضا وقد وقعا اسما وايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يبقى الفها في قولك
من عليه فتقول من علاه كما تقول من رحاه وانما يقلبون الالف في الآخر مع المضمر فيما ثبت انه غير متمكن
كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلا يقلب الفه كما في قوله من رحاه وعصاه فصل
وعن للبعد والمجاوزة الى آخره قال الشيخ وهي توصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجاوزة واورد
جلست عن يمينه كالاعتراض واجاب بتقرير المجاوزة بقوله متراخيا عن بدنه كانه تجاوز عن موضعه
الى الموضع الذي بحيال يمينه وقد يكون اسما بمعنى جانب كقولك جلست من عن يمينه والكلام في
اسميتها وبنائها كالكلام في على قال فصل والكاف للتشبيه فهي توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل
التشبيه كقولك الذي كزيد اخوك فالكاف اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه
ومثل بما يتعين ان يكون فيه حرفا وما يتعين ان يكون فيه اسما فقوله الذي كزيد يتعين فيه الحرفية
لانه وقع صلة ولا يقع الاسم المفرد صلة وقوله يضحكن عن كالبرد المنهم تعين الاسمية لدخول حرف
الجر عليه قال ولا تدخل على المضمر لانهم كرهوا دخولها على الضمير فروي الحاش قولهم كك
فرفضوا دخولها على المضمرات باسرها لانه باب واحد فكرهوا مع الاستغناء عنه بمثل فاستعملوا
مثل مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا الكاف الا مع المظهر الا ما شذ من نحو ما روي وام اوعال كها او اقربا
وشبهه قال فصل ومنذ ومذ لابتداء الغاية في الزمان الى آخره قال الشيخ لا خلاف في ان منذ
ومذ تختص بالزمان وانما الخلاف في من هل هي بغير الزمان او عامة في الزمان وغيره فالبصريون يخصونها

فصل والكاف للتشبيه كقولك الذي كزيد اخوك وهو اسم في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم ولا تدخل على المضمر استغناء عنه بمثل وقد شذ نحو قوله وام اوعال كها او اقربا فصل ومنذ ومذ لابتداء الغاية في الزمان كقولك ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يوم السبت وهما اسمان في غير ذلك الا انهما مبنيان

فصل وحاشى معناه التنزيه حاش ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم وهو عند المبرد يكون فعلا نحو قولهم ضرب القوم حاشى زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا فاعلم من الحشا وهو الجانب وحكى ابو عمرو الشيباني عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بالنصب وقوله حاش لله بمعنى براءة لله من السوء

بغير الزمان والكوفيون يعملونها ويستدلون بقوله من أول يوم أحق أن تقوم فيه وبقول الشاعر
أقوين من حجج وإذا كانت حرفا كان معناها الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر فمثال الماضي كقولك
ما رأيته مذ يوم الجمعة بمعنى ان ابتداء انتفاء الرؤية ومبدأه ذلك اليوم ومثال الحاضر كقولك ما رأيته
مذ شهرنا بمعنى أن انتفاء الرؤية في الشهر جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين قال فصل وحاشا
معناها التنزيه قال الشيخ واستعملت للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى منه كقولك ضرب القوم حاشا
زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه وقد جاء النصب بها على أن يكون فعلا
استعمل في الاستثناء كما استعمل خلا وعدا وليس ولا يكون كأنه منقول من حاشى يحاشي أي جانب
كأنه قال جانب بعضهم زيدا وأما قوله حاشى لله إلى آخره ففسره بمصدر والأولى أن يقال انه اسم من
أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات كقوله
هيهات هيهات لما توعدون ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونهما قصد المعنى
باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وصار حاصله التفسير بالفعل
وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل قال فصل وكي في قولهم كيمه من حروف الجر بمعنى لم ولم يذكرها في الحروف
المتقدمة وكان الأولى ذكرها لأنه لما فصل ما أجمله أول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها قسمها
وذكر أعداد كل قسم منها وإنما أهمل ذكرها لقلة استعمالها أو لوقوع الخلاف فيها فإن الكوفيين
يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السببية ويتأولون قولهم كيمه بمعنى كي يفعل ماذا والذي يدل على
أنه إنما تركها لذلك أنه ذكر هذا التأويل عنهم في فصل سيأتي في هذا القسم قال وما أرى هذا القول
بعيدا من الصواب فتصويبه إياه هو الذي حسن عنده إسقاطه وكونه عند البصريين حرف جر
حسن عنده ذكره في التفصيل قال فصل ويحذف حرف الجر إلى آخره قال الشيخ حذف حرف الجر
يجيء تارة سماعا في موضع وقياسا في موضع فالسماعي طريقه النقل يوقف عنده كقولك استغفرت الله
الذنب وأمرتك الخير وقولهم الله لأفعلن وإذا حذفت حرف الجر وجب النصب لأنه مفعول فلا وجه
إلا النصب والقياس حذفه من أن وأن على اختلاف ألفاظهما تقول عجبت أنك قائم وجئت
أنك تكرمني أي من أنك ولأنك وإذا حذفت حروف الجر من أن وأن فالصحيح أنها في موضع نصب
اجراء لها مجرى ما حذف منه حرف الجر فيما تقدم على الوجه المذكور وقد زعم الخليل أنها في موضع
خفض وهذا يدل على أنه قدرها مضمرة مثلها في قولهم الله لأفعلن بالخفض فبقي النظر في الأولوية الحذف
هو أم الإضمار والأولى الحذف لأنه الكثير الشائع والإضمار قليل نادر فكان حمل هذا الملبس على ما هو

فصل ونضمر قليلا ومما جاء من ذلك اضمار رب والباء في القسم وفي قول رؤبة خير اذا قيل له كيف اصبحت واللام في لاه ابوك

كثير في كلامهم أولى من حمله على النادر ولذلك قال ونضمر قليلا وقوله هو اضمار رب في مثل قولهم
وقاتم الأعماق خاوي المخترق أي ورب قاتم على أنه قد اختلف في الخافض هل هو رب مضمرة أو الواو لأنها
عوض منها كإبدال الواو من الباء في قولك والله ويقوي ذلك بأنها يؤتى بها أول الكلام ولو كانت رب
مضمرة بعدها لكانت عاطفة ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليه ووقوعها أول الكلام
يدفع كونها عاطفة فثبت أنها بمعنى رب وهذا الذي أشار إليه المصنف في قوله وواو رب وإنما
يريد هنا باضمار رب إضمارها بعد الواو لما ثبت أن مذهبه أن الواو هي الخافضة لعده إياها في
حروف الخفض وأما الواو إضمارها في مثل قولهم بل بلد ملء الفجاج قتمه فهذا الذي قصد إليه ولذلك جعله
قليلا وقول رؤبة خير شاذ لا يحمل عليه واللام في قولهم لاه أبوك حذفت لكثرته في كلامهم وجرى مجرى
المثل ولذلك لم يقتصروا على إضمار لام الجر وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهي مرادة أيضا
لأن الأصل لله أبوك فاللام الأولى المكسورة هي لام الجر واللام الثانية الساكنة هي لام التعريف
واللام الثالثة المفتوحة هي أول الاسم الداخل عليه لام التعريف وهل هي عين والفاء محذوفة
أو هي فاء اختلف فيه وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجر ولام التعريف وبقي الاسم مجرورا لأنهما
مقصودتان فيه معنى لما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام ومن أصناف الحرف
الحروف المشبهة بالفعل قال المصنف وهي إن وأن إلى آخره قال الشيخ قد تقدم وجه شبهها
بالفعل في المرفوعات قال الإمام رحمه الله ويلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل لأنها لا تدخل على
الفعل فإذا دخلت على هذه الحروف أخرجتها عن الشبه أو لأنها لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فأخرجتها
من شبهه الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمائر به كاتصالها بالفعل فلذلك ابتدئ بعدها
الكلام ولما بطل عملها لما ذكرناه صح وقوع الجملتين بعدها لأنها إنما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل
فإذا خرجت عن مشابهة الفعل صح وقوع الجملتين بعدها ومثال وقوع الاسمية بعدها قوله تعالى إنما
الله إله واحد وقوله لعلما أنت حاكم ومثال وقوع الفعلية قوله إنما يخشى الله وقوله لعلما أضاءت
لك النار ومنهم من يجعل ما مزيدة وهو ضعيف ولم يسمع إعمال هذه الحروف مع ما إلا في قول الشاعر
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا وقول صاحب الكتاب إلا أن الإعمال في ليتما ولعلما وكأنما أكثر منه في إنما
وأنما ولكنما شيء اختاره من طريق قياسي فكان الأولى أن يقول موضع قوله أكثر أولى لأنه
لم يأت عنهم فيه نصب ووجه القياس أنه ثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها لعلما وكأنما لأنهن
في تغيير معنى الابتداء فحملت عليها أخواتها في ذلك وأما إنما وأنما ولكنما وإن كانت من أصل الباب

أنّ زيدا أخوك بمعنى كذا من مضمون الجملة وتحقيقه أن الا أن أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها
بفائدتها والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد تقول إنّ زيدا منطلق وإن سكت كما سكت على
زيد منطلق وتقول بلغني أنّ زيدا منطلق وحقّ أنّ زيدا منطلق ولا تجد بدا من ضمّ الضميمة
كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافا اليها

إلا أنها تغيّر معنى الجملة فيما كانت له فلم تعتد بها فبقي الباقي قال إنّ وأنّ هما تؤكدان مضمون الجملة و
تحقيقه أن أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها قال لأن وضع أنّ تأكيد الجملة من
غير تغيير لمعناها فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها كما تستقل قبل دخولها وأما المفتوحة فوضعها
وضع الموصولات فإن الجملة معها كالجملة مع الموصول فلذلك صارت مع جملتها كالجزء فاحتاجت
الى جزء آخر يستقل معها الكلام فتقول إنّ زيدا قائم وتسكت وتقول أعجبني أنّ زيدا قائم فلا تجد بدّا
من هذا الجزء الذي ضممته لكونها صارت في حكم الجزء الواحد اذ معنى قولك أعجبني أنّ زيدا قائم أعجبني قيام
زيد فكما أن قولك قيام زيد لا يستقل بالفائدة ما لم تضم اليه جزءا آخر فكذلك المفتوحة مع جملتها ولذلك
وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها وغير ذلك مما يقع فيه المفردات قال ولا تصدّر بها الجملة
كما تصدّر بأختها الا لغرض أحدها ألا تصدّر بها لوقعت مبتدأة والمبتدأ معرّض لدخول أنّ فيؤدي
الى اجتماعهما ومثله مستكره فحرصوا من تصدّرها حتى لا يؤدي الى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه
والثاني أنّ أنّ قد تكون بمعنى لعلّ في ايت السوق أنك تشتري لحما وفي انها اذا جاءت لا يؤمنون فلو
لها صدر الكلام فقصدوا الى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الموضع ليعلم من أول الامر الفصل بينهما فان
قدّمت علم أنها بمعنى لعلّ وإذا أخرت علم أنها المصدرية ولم يعكس الامر لأن ذلك كان يؤدي الى أن تقع التي
بمعنى لعلّ متأخرة وذلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم تأخير لعلّ وهذه اذا أخروها فانما أخروا
ما يسوغ تأخيره ولما التزموا فيه أحد الجائزين لغرض فكان [illegible] وهذا بأن تقديم الاستفهام أولى وقع
خبرا في مثل قولهم متى القتال أسوأ فصل قال الامام رحمه الله والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة
الجمل وقعت فيه المكسورة الى آخره قال الشيخ التمييز بما ذكره أولى من التمييز بما ذكره غيره فقال الفارسي
كل ما صح فيه وقوع الفعل والاسم فإنّ فيه مكسورة وما لم يقع فيه الا أحدهما فإنّ فيه مفتوحة وأما
صاحب الجمل فعدّد مواضع المكسورة تعدادا ثم قال والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره أولى مما
ذكره الفارسي لأنه ذكر المعنى الذي لأجله امتنع في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم بعلته وذلك
أن المكسورة وضعها تأكيد الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب أن لا تقع الا في موضع الجملة المستقلة
والمفتوحة تصير الجملة معها بتأويل مصدر والمصدر مفرد فوجب أن لا تقع الا في موضع المفرد وهذا أسهل
وأقرب التعليل وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بذلك ولأنه لا ينتقض ما ذكره لأنه مبني على أمر محقق
وما ذكره أبو علي منتقض أما بيان أن هذا لا ينتقض فإنه قد علم أن وضع المكسورة لما ذكرناه فعلم
أنها لا تقع الا في موضع الجمل وعلم أن وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد فوجب أن لا تقع

الا في موضع المفرد وأما بيان انتقاض ما ذكره أبو علي ففي نحو قولك من يكرمني فاني أكرمه فهذا موضع يصح فيه
وقوع الاسم والفعل جميعا ولم يتعين الكسر بل جاز الفتح والكسر على تأويلين يرجعان الى الضابط الاول ولو
رجع الى ضابط أبي علي وجب الكسر لأنه موضع يقع فيه الاسم والفعل ألا ترى أنك تقول من يكرمني فأكرمه
ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعد فاء الجزاء الاسم والفعل ولم يتعين الكسر فإن زعم زاعم أنك إذا قلت
من يكرمني فأكرمه فأنا مبتدأ فأنا أكرمه فلم يصح أن يقع بعد الفاء الا الاسم فهو فاسد من وجهين أحدهما أنك
تقول من يكرمني فليكرم زيدا ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك والآخر أنا لو سلمنا ذلك لكان حاصله
أنه موضع يتعين الاسم دون الفعل فيتعين الفتح وهو غير متعين فصار نقضا على كل تقدير سواء كان
موضعا للفعل أو موضعا للاسم أو موضعا لهما فان زعم زاعم أن الكسر بتأويل يمتنع فيه الافراد
والفتح بتأويل الافراد لا يصح فيه الا أحدهما فتقديره في كل موضع أمرا خاصا به لبطل ذلك بقولهم زيد أنّ أباه
أبوك ولو قدرتهما باعتبار أمر خاص لم يتعين الا الاسم فدل على أن تقدير الخاص لا اعتداد به ولذلك
كسر في قولك إنّ أباك أبو زيد وكذلك قوله اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز الفتح والكسر والموضع
موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثل ما تقرر ضابط المذكور فالذي يمثل الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع
الافراد ثم أورد عليها ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا وبعد لو وقرر أن الفتح بعد
لولا انما كان لأنه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فلو لم يقع أنّ وصلتها فيه الا في موضع المبتدأ خاصة
وجب الفتح لوقوعه موضع المفرد ولو كسر لم يكن مستقيما لأنه يؤدي الى ذكر الخبر من كونه قد اطرح
ذكره في الاستعمال وليس المراد بكونهما بعد اذا الا أن خبر مبتدأ اذ الجائز ذكره وحذفه فإن كسرت
كانت الجملة هي الأصلية ولم يقدر حذف [illegible] ان جعلتها ابتداء لها وان فتحت لم تقع الا في موضع
المبتدأ خاصة وقدّر الخبر محذوفا فجاز الكسر على تأويل اثبات الخبر بعد اذا وذلك سائغ ولو كسرت بعد
لولا لكان فيه اثبات الخبر الاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد فيقول كل ما كان مظنة للجملة وقعت
فيه المكسورة الا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة بكمالها على استقلالها بفائدتها وههنا لم
تقع موضع الجملة بكمالها لما تقدم من أنه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب أن لا تقع
ووقوعها الا موقع الاسم المفرد لتوفر على لولا ما يقتضيه من وجوب حذف خبر الاسم الواقع بعدها ولتجانب
عن الفتح فان الواقعة بعد لو في قولك لو أنك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا أن
لو في قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بأن قال والتقدير لو وقع أنك منطلق أي
لو وقع انطلاقك فلم تقع أنّ في موضع الجملة وانما وقعت موضع الفاعل كما في قوله تعالى لو أنهم [illegible]

وجب الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يؤدي الى حقيقة الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد الا ترى انك
لو قلت لو زيد قائم لقمت لم يجز لان هذه الجملة الاسمية لا يستقيم بها تقدير الفعل وانما جاز لو زيد قام لقمت
على ان يكون زيد فاعلا لفعل مقدر دل عليه ما بعده فكانك قلت لو قام زيد قام فاذا وقعت ان وجب
تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع الا في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح وقوله في التمثيل
لان تقديره لو انك منطلقا لانطلقت لو وقع انك منطلق خطأ ولعله في التصنيف لو انك منطلق لا
من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل
المحذوف بعدها كقوله ولو انهم فعلوا ولو انهم اذ ظلموا انفسهم ولو انا كتبنا عليهم فصوابه في التمثيل لان
تقديره لو انك منطلق وايقاعه الاسم خبرا عن ان الواقعة بعد لو مخالفة لطريقة القاعدة وقد صرح
بذلك عند ذكر حروف الشرط فقال ولذلك وجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك
لو ان زيدا جاءني لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا حاضر لاكرمته لم يجز وقوله هاهنا لو انك منطلق
مثل لو ان زيدا حاضر وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق ايضا ثم ما يجب تقييده وهو قوله وجب
في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى
المقصود الا ترى الى قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واقلام خبر عن ان المفتوحة الواقعة بعد
لو لاجل انه لم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم اورد كون ان الواقعة بعد ظننت واخواتها اعتراضا
على فتح ان في موضع الجمل وتقرير الاعتراض ان زيدا قائم بعد قولك ظننت ان زيدا قائم في معنى الجملة
في استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولو لا ذلك لم تسد مسدهما لانهما متعلقة
بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بانه ليس بمذهب الجماعة وانما هو مذهب بعض النحويين وانما اختاره
لما استصعب السؤال وظن انه لا ينفع الا بالتزامه ولعمري ان دفعه بادر بما به وانضح لانه اذا جعل
المفتوحة انما وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني مقدر لم يقع الا في موضع المفرد فوجب
الفتح كما وجب في لولا ولو وبناء على ذلك امورا وجب الرفع فيما اذا اسقطت ان وذكر الخبر لانه
عندهم موضع الجملة والاخر يجب عليه ان يكسرها لو لم يقصد الى حذف الخبر والاخر انه يجب عليه جواز
ذكر المفعول الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل امورهم ان يكون غير واجب ان لم يقل ذكره واجب
فالاولى ان يجاب عن مذهب الجماعة الذي لا محذوف عندهم فيقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو
موضع المفرد الا ترى انه منصوب بظننت والجمل المستقلة لا تعمل فيها الافعال والمفعول فضلة
فكيف يكون جملة وهو فضلة فاذن لم يقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان زعم زاعم

فصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايتهما شئت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبر المبتدأ فتحت كانك
قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا فاكسرت حاكيا ومنه قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
لكسر لتوقفه على ما بعد اذا ما يقتضيه من الجملة وتفتح على تأويل حذف الخبر اي فاذا العبودية حاصلة وحاصلة محذوفة متن

اذ كان الكلام محتاجا الى مفعول ثان وهو بعد دخول ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتياج انما
كان من جهة ان الظن انما وضع ليتعلق بالشيء على صفة فاحتيج الى ذكر اسمين لهذا الغرض فلما دخلت ان
وارد ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود منهما من متعلق الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد
المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعة وانتفى الاعتراض الاخر على ان تابعه المذهب الاول فقد ثبت ان المذهب
مذهب الجماعة قال فصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة الى اخره قال الشيخ على حسب ما قصده ثم مثل
بمسألة الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول اني احمد الله وذكر فيها تأويل الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي
فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما ما ذكره من وجه الكسر فباطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفا
والكسر محكيا بعد القول فكانه قال اول ما اقول الذي احمد الله ثابت او موجود فاذا جعل الكسر محكيا متعلقا
لاول كان عين القول وكذلك كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك المحكي قول زيد ان عمرا منطلق
فالذي تحكيه هو نفس المقول الذي هو ان عمرا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون
القول هو في المعنى متعلقه فكان التقدير اول اني احمد الله كان المبتدأ اول واول من باب افعل التفضيل
لا يضاف الا الى ما هو بعضه على حسب معناه فيجب ان يكون الاخبار بقولك ثابت او موجود وانما وقع
عن اول اني احمد الله واول اني احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون الاخبار
بموجود في المعنى عن الهمزة او اني وهو فاسد اذ لم يقصد ذلك ولم يرد لم يكن له معنى فبطل تأويل الكسر على
ذلك والكسر وجهه مستقيم غير ما ذكراه وهو ان يكون القول عاما في الحمد وغيره فيكون اول مضافا الى
اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو قولك اني احمد الله وحكاه بانه قول
وبعض الاقوال قول كما تقول اول الاقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق ولا حاجة الى خبر محذوف
بل يكون قولك اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة لانه قول
لان اول الاقوال قول كما قلت قولي زيد قائم فثبت ان تأويل الكسر الصحيح هو هذا التأويل وان ما ذكره
لم يعدوه عن فطانته بل صدر عن ذهول فكان خطأ لما ذكرناه ومن المواضع المحتملة ايضا ما ذكره هو
مثل ما ذكره في الفتح والكسر بعد اذا فاذا فتحت فانما قصدت الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع
المبتدأ خاصة فيكون الموضع موضع مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر لكمال
الجملة واذا كسرت فانما قصدت الى ادخال اذا على المبتدأ والخبر على استقلالهما بفائدتهما فلم يقع ان
الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد
تقدم ذلك قال فصل وتكسرها بعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام الى اخره قال الشيخ وانما

فصل وتكسر بعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام فتقول مرض زيد حتى انهم لا يرجونه ويجوز ان كانت العاطفة او الجارة نحو عرفت امورك حتى انك صالح متن

فصل ويكون المكسورة للابتداء لم يجامع ما معه الا اياها وقوله ولكنني من حبها لعميد على اثر الاصل ولكن انني كما اثر ... [illegible]
... ثم اخذ يبين ... [illegible]
كقولك ان في الدار لزيدا وقوله ... لكنا هو الله ربي ... وقوله ... [illegible]
لعمرك ... وعلى ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه كقولك ان زيدا لطعامك آكل وان زيدا في الدار لجالس وقوله ... [illegible]

في سكرتهم يعمهون وقوله الشام ... [illegible]
حسنى عمدا ... على ان التي لعندي
غير مكفور وكما في فعلت اكل الطعام
او غير مكفور لعندي لم يجز لان اللام لا تتاخر
عن الاسم والخبر ... [illegible]

كسرت بعد حتى الابتدائية لانه موضع جملة فاذا قصد اليها بكمالها وجب الكسر وان قصد الى المبتدا خاصة
في الموضع الذي يصح قصده وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امورك حتى
حتى ان الكذب بالليل ان قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وان قصدت الى كونها في المعنى المفرد فتحت
وقدرت الخبر محذوفا كانك قلت حتى كون الكذب بالليل معروفا كقولك اكلت السمكة حتى راسها ماكول
قال وان كانت العاطفة او الجارة فتحت وهذا لا اشكال فيه لان العاطفة للاسم المفرد والجارة
لا يقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحة كما تقدم قال فصل ولكون المكسورة للابتدا
لم يجامعها لام الابتدا الا اياها الى اخره قال الشيخ يعني ان لام الابتدا لم تدخل الا مع ان من بين سائر الحروف
لكونها للابتدا فلم يكن بينهما المخالفة تمنع من اجتماعهما الا ترى ان معنى قولك لزيد منطلق مثله في ان زيدا
منطلق فصح ان يكونا في جملة واحدة اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من اخواتها لما بينهما من المنافاة
الا ترى ان قولك لزيد منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق فتعذر جمعهما في جملة واحدة لادائه الى المنافاة
ثم اورد اعتراضا بقوله ولكنني من حبها لعميد فقد دخلت اللام مع غير ان واجاب عن ذلك ولا بد من
تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن ليثبت الامتناع حتى يصح التاويل وليس المنافاة بينهما في الظهور
كالمنافاة التي في لعل وليت ووجه المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تاتي
الا متوسطة بين كلامين متغايرين واللام منقطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك اذ لا يمكن
اجتماع حرفين احدهما يقتضي الاتصال والاخر يقتضي الانفصال لانه يؤدي الى كون الشيء متصلا
غير متصل ومنفصلا غير منفصل وذلك باطل واذا ثبتت المنافاة وورد ظاهر وجب تاويله اذا امكن
وتاويله ما ذكره من ان يقدر الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فحذفت على قياس التخفيف
قياس النقل فبقي ولكنني فاجتمعت النونات فحذفت الاولى تخفيفا ثم مثله في النقل والتخفيف بقوله تعالى
لكنا هو الله ربي وهو بالاتفاق واصله لكن انا فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فبقي لكننا ثم ادغمت
النون الاولى في الثانية فبقي لكنا ولذلك وجب الوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على انا وهو في مثل
اولى لذهاب الهمزة فيه ولذلك وصله ابن عامر بالالف فقرا لكنا هو الله واعرابه هو مبتدا والله بدل منه
او عطف بيان وربي خبر المبتدا والجملة خبر عن انا في قولك لكن والضمير العائد عليه هو الضمير في ربي لان
المبتدا المتكلم فوجب ان يكون الضمير المتكلم ايضا ثم اخذ يبين مواضع دخول اللام مع ان فقال
ولها ثلاثة مداخل قال الشيخ الضمير في قوله ولها اللام وفي جاء معها ضمير ان لانه خبر عن
قوله ثلاثة مداخل وثلاثة المداخل انما هي للام فوجب ان يكون الضمير في لها اللام والا فسد المعنى واصل

هذه اللام ان تدخل على المبتدا ولكنهم لما ادخلوا ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لاتفاقهما في المعنى ففصلوا
بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين ان وبين الاسم دخلت عليه لزوال المانع وان لم يفصل بينها وبينه
دخلت على الخبر او ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر فمثال الاول ان في الدار لزيدا ومثال الثاني ان زيدا لقائم
ومثال الثالث ان زيدا لطعامك آكل وما انشده من قوله لعندي غير مكفور ولو قيل آكل لطعامك
او غير مكفور لعندي لم يجز لما ذكرناه من ان الاصل دخولها على المبتدا وانما وجب الفصل بينهما لامتناع
ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى واحد وما وجب لضرورة يقدر بقدرها فاذا قلت ان زيدا آكل فقد
حصل الفصل بينهما وبين آكل وهو احد جزئي جملتها فلا وجه لتاخيرها الى الفضلة مع زوال المانع الذي
فلذلك امتنع تاخيرها الى ما ذكرناه وقد ظن بعضهم ان لها مدخلا غير ذلك وهو الضمير الذي يكون فصلا
بين الاسم والخبر كقولك ان زيدا لهو الظريف وكقوله تعالى انهم لهم المنصورون وهذا لا يخلو اما
ان يكون على لغة من يجعله مبتدا او يجعله فصلا فان كان على الاول فهي لام الابتدا وان كان على
الثاني فلم تدخل الا على ما يتعلق بالخبر في المعنى لانه دخل للفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا الا ان تشبيه
في تعلق الخبر عنه لانه يشعر بانه بعضه سواء وكذلك قوله اذا تقدمه فان هذا لا يكون الا متقدما على
الخبر فلذلك اعترض عليه بهذا المدخل الزائد واذا حمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا المدخل فيه ولا يضر قوله
اذا تقدمه لان من المتعلقات ما يتاخر فيمتنع دخول اللام قال فصل وتقول علمت ان زيدا قائم فاذا
جئت باللام كسرت وعلقت الفعل الى اخره قال الشيخ فالفتح على ما تقدم من تاويله وتاويل غيره فاذا
جئت باللام وجب الكسر على كل تاويل اما على تاويله فانه لا يمكن تقدير مفعول اخر لاجل ان يكون اللام
مع المفرد وعلى تاويل الجماعة ظاهر وهو انه لما جاءت اللام علم انه لا عمل للعامل فيها ودخل فيه فصار ذات جملة
على حيالها مستقلة واذا دخلت مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم تقع
اللام مع المفتوحة لتناقض معناهما قال الامام رح وما يحكى من قراءة الحجاج على انه ان لسانه سبق في
مقطع والعاديات الى فتح ان ويقع في بعض النسخ الى فتحة ان وليس بجيد لان ان في التلاوة مكسورة
فلا وجه لاضافة فتحة اليها على سبيل الاثبات فالوجه اذن ان يقال الى فتح ان فيضاف الفتح اليه لانه
هو الناطق وثبت ان على حالها مكسورة والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام عمدا لا يثبت لانه يجوز ان
يكون اسقط اللام غلطا كما فتح ان اول الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها غلطا وسموا بقولهم ان لسانه
سبق وهذا يبعد الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام عمدا وهذا الذي يؤدي الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير
ثبت فان مثل ذلك لا يفعله مسلم قال فصل ولان تحل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك

فصل وتجوز علمت انه ... [illegible]
... وعلقت الفعل ... [illegible]
... [illegible] ... ويحكى ... [illegible]
... مقطع والعاديات ... [illegible]

فصل ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك إن زيداً منطلق وعمرو وإن زيداً راكب لا سعيداً أو لا سعيد أن ترفع المعطوف حملاً على المحل قال جرير • إن الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار • وفيه وجه آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير ولكن تشارك إن في ذلك دون سائر أخواتها وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى العطف وحمل عليه قوله تعالى قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب وأباه غيره

إن زيداً لظريف عمرو إلى آخره قال الشيخ فقدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سائغ
وهو مثل قوله ولكون المكسورة للابتداء والغرض في تقديره مثل ذلك أن يكون الحكم إذا ذكر ثبت من
أول الأمر معللاً وإذا ثبت من أول الأمر معللاً في النفس كان له استقرار ليس لغيره وإن ثبت تعليله
بعد ذلك ووجه العطف على المحل أن موضع إن وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجاز العطف إذ
لو قيل إن العطف على محل زيد على تقدير زيادة إن لكان حسناً لأن هذا أشبه بقولهم ليس زيد
بقائم ولا قاعداً وقوله • ولسنا بالجبال ولا الحديدا • والأمران مستقيمان فإنه لو قيل في قولهم فلسنا
بالجبال ولا الحديدا إن العطف على محل الجار والمجرور جميعاً كان سديداً فكذلك هاهنا قال وفيه وجه
آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا إنما يكون في الموضع الذي يكون الخبر فيه له عمل يصح معه
يصح العطف على مرفوعه فأما إذا كان جامداً فتعذر أن يقدر ذلك فيه لأنه لا مرفوع له يعطف عليه كقولك
إن زيداً غلامك وعمرو وإنما جعله ضعيفاً لأن شرط العطف على المضمر المرفوع المتصل أن يؤكد بالمنفصل
كقولك زيد قام هو وعمرو وإذا كان كذلك فيما ارتفع بالفعل فلأن يكون فيما ارتفع بالاسم أجدر
وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو أن يقدر مبتدأ مستقلاً بنفسه من غير تشريك بينه وبين ما قبله
مثل قولك قام زيد وعمرو منطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم الاستقلال كذلك إذا قلت إن زيداً
قائم وعمرو فتجعل عمرو مرفوعاً على الاستقلال وخبره محذوف ودل عليه ما قبله فصل قال الإمام
ولكن تشارك إن في ذلك دون سائر أخواتها إلى آخره قال الشيخ وإنما شاركتها لكونها لم تغير معنى الجملة
التي هي معها كما لا تغير إن فإن قيل فكيف يثبت مخالفتها لأن باعتبار الأمر ويثبت مشاركتها لها باعتبار
العطف على المحل قلت أما مخالفتها لها باعتبار الأمر فقد ذكرناه وأما مشاركتها لها باعتبار العطف
فلأن العطف لم يكن متعلقاً بأمر يقدمها حتى يحصل المخالفة بينهما ويبين أن بذلك كما حصلت في الأمر
لذلك وإنما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير بإن فلما اتفقتا
في المعنى الذي من أجله صح العطف في أن صح العطف فيها أيضاً لموافقتها في ذلك وأما سائر أخواتها فلمخالفتها
لها في المعنى الذي من أجله صح العطف لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها ألا ترى أن قولك ليت
زيداً قائم ليس بمعنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها إذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما أمكن تقدير إن
فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لأجله صح العطف وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف
وحمل عليه قوله قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب يعني أنه جعل الرفع في علام الغيوب على أن يكون
صفة لربي المنصوب بإن باعتبار التأويل المذكور من أولاً وهذا الذي صار إليه الزجاج ليس

فصل وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة فإن لم تمض لزمك أن تقول إن زيداً وعمراً قائمان لا غير وزعم سيبويه أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال ولا سابق شيئاً

بشيء فإنه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره وهو أن يكون علام الغيوب خبراً بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف
أو بدلاً من الضمير في يقذف أو فاعلاً ليقذف على أن لا ضمير فيه واستغنى عن العائد للظاهر وهو أوفق للأول في
المعنى مثله في قوله إنا لا نضيع أجر المحسنين وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالاً ظاهراً فحمله على وجه لا يثبت
إلا بتقديره ليس بمستقيم لأن الأصول لا تثبت إلا بثبت فثبت أن قول الزجاج ليس بشيء قال صاحب الكتاب
وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة هذا مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقاً
مضت الجملة أو لم تمض فيجيزون إن زيداً وعمرو قائمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة
بشرط أن يكون الاسم الأول غير معرب مثل قولك إنك وزيد ذاهبان والذي غرّ الجميع ما جاء عن بعض العرب
إنك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا يثبت مثله حجة لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء والوجه
ما قاله البصريون وبيان أنه لا يستقيم في المعنى أولاً أنه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل إن زيداً وعمرو قائمان
لأدى إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد وذلك أن زيداً منصوب بإن وخبره لا يكون إلا معمولاً
لإن لأنه لا بد لها من مرفوع هو خبر وارتفاع عمرو إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير
الخلو من إن أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد وخبره يجب أن يكون مرفوعاً بمثل ما ارتفع به فلو قيل
قائمان وجعل خبراً لهما أدى إلى أن يكون معمولاً لإن ومعمولاً للابتداء وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين
فيه حتى يقال إنه مرفوع رفعين رفع بإن ورفع بالابتداء وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين فيه حتى يقال
إنه مرفوع رفعين رفع بإن ورفع بالابتداء للقطع بأن اسماً واحداً لا يكون فيه رفعان ولأنه لا
علامة إلا الألف والألف لا يكون إلا رفعاً واحداً فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان
ما سواه وليس قول من قال إن زيداً وعمرو قائم من قبيل الممنوع لأن قائماً إما أن يقدر خبراً عن عمرو
فيكون خبر زيد مقدراً تخفيفاً فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة وإما أن يجعل قائم خبراً عن الاسم الأول
وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتأخير كأنك قلت إن زيداً قائم وعمرو فلم يعطف إلا بعد
مضي الجملة تقديراً بخلاف إن زيداً وعمرو قائمان فإن ذلك غير ممكن تقديره فيه وشرطه زوال المعنى
الذي ذكرناه في الإفساد وفي مثل هذه المسائل لأن الإفساد إنما جاء من جهة تشريكهما جميعاً في خبر
واحد أما إذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من أجله الإشكال قال وزعم سيبويه
أن ناساً من العرب يغلطون إلى آخره فجعله من باب الغلط لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ووجه
وجه الوهم لهم في ذلك وشبهه بقوله ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً وهو في الحقيقة عكسه لأن هؤلاء
قدروا الثابت محذوفاً والقائل ولا سابق شيئاً قدر المحذوف ثابتاً لأن قبله • بدا لي أني لست مدرك •

فارقة ما قوله تعالى والصابئون فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ والصابئون بعدما مضى الخبر وانشد
والا فاعلموا انّا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

معنى فتوهم ان الباء ثابتة لكون الموضع موضعًا يصح دخولها فيه فتوهم شابهما فعطف ولا سابق وتجمع بينهما من جهة ان الجميع اشتركوا في انهم توهموا شيئًا والامر على خلافه وان اختلف تفصيل المتوهم قال واما قوله تعالى والصابئون فعلى التقديم والتأخير يحتمل امرين احدهما ان يريد ان الخبر المذكور بعد قوله والصابئون خبر عن الذين آمنوا مقدرًا تقديمه والصابئون لم يعطف الا بعد تمام الجملة تقديرًا وهو احد الوجهين اللذين تقدما في قولك ان زيدًا قائم وعمرو والآخر ان يكون قوله فعلى التقديم والتأخير اي على تقدير الخبر مقدمًا على الصابئون وتقدير الصابئون مؤخرًا عنه ويكون العطف انما ورد بعد مضي جملة مقدر تقدمها على المعطوف ويصح التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك لان الكلام في العطف انما يكون بعد مضي الجملة فاذا قدر مضيها بتأويل تقدير خبر محذوف وتأخير المعطوف صح ان يقال على التقديم والتأخير واذا صح التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو اولى من ان يجيب احدهما ان هذا ليس فيه الا الحذف وذلك الاول فيه الحذف وتغيير الموضع ومخالفة امر اولى من مخالفة امرين الآخر ان قوله بعد ذلك كانه ابتدأ والصابئون بعد ما مضى الخبر تفسير لذلك فانه لا يكون مبتدأ بعد مضي الخبر الا والخبر مراد والآخر ان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وهذا مثله واستدل على ذلك بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون وانما قال راض وليس الا انه خبر انت وهذا مثله وانشد والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وهذا انما اورد المعنى فيه من جهة انه يوهم انه عطف على موضع ان قبل تمام الجملة كما في الصابئون والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم وهو ان يقدر خبر محذوف فتتم الجملة باعتباره وقوله وانتم بغاة بعد مضي الجملة او يكون بغاة الذي بعد انتم خبرا عن ان مقدرًا تقديمه فلم يعطف الا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء وفي ايراده هذا البيت دليل على ان المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصح الجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة الا ترى ان انّا فيهما مفتوحة وقد تقدم من قوله ان العطف على المحل انما يكون في المكسورة فاما نحو اعجبني ان زيدًا قائم وعمرو فهذا الاخير احد على العطف على المحل ويجوز ان يكون ايراد البيت ليس العطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الاول استغناء عنه بشان او على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخرًا على التأويلين المتقدمين ويكون الجواب وانتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستقلة بجملته والعطف لم يقع الا باعتبار الجمل لا باعتبار ذلك في عامل كما في قولك ليت زيدا قائم وعمرو منطلق وقد ذكر في تفسير سرّ في تأخير الخبر عن الاول وترك ذكره اولا في مثل ذلك بان قال ما معناه انك اذا قلت ان زيدًا

فصل ولا يجوز ادخال ان على ان فيقال ان ان زيدًا في الدار الا اذا فصل بينهما كقولك ان عندنا ان زيدًا في الدار فصل وتخفف فيبطل عملها ومن العرب من يعملها والمكسورة اكثر اعمالا

مثنوية قد توهم ان التأنيث من شدة الاختلاط عنده بالشناءة على عمرو ولثبوت الحكم له اولا وما يثبت في التفسير اولا اقوى مما يثبت ثانيًا ولما كان غرضه الحكم بالتسوية بينهما ترك ذكر الخبر اولا ليأتي بالخبر بالشناءة عنهما دفعة واحدة حتى لا يكون لاحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن قال فصل ولا يجوز ادخال ان على ان وقد تقدم عليه ذلك لانا قد بينا ان ان في كلامهم لا يكون اولا لعلتين احداهما انه يؤدي الى اجتماعهما الاخرى فلا بد من الفصل واذا جاء الفصل صح ان يقال ان عندنا ان زيدًا في الدار وقول النحويين لا تصدر الجملة بان المفتوحة ليس على ظاهره وانما يعنون اذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لادخال المكسورة عليها او في الموضع الذي يدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين فهلّا ذلك في قولك قولهم لولا ان زيدًا هذا اول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه جاز لانه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا لعل وكذلك قولهم اما انه جبذ القفا والهاذم فانه جبذ القفا مقدر بالمبتدأ والخبر مقدر بعد ذلك ولذلك اول بقولهم فاذا العبودية جاصلة وهذا يقدح في تعليل من علل بانها انما امتنع تصديرها لادائها الى دخال ان عليها الا ترى ان المكسورة يصح وقوعها ايضا بعد اذا فلو كان هذا التعليل صحيحًا لامتنع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد اذا لما يؤدي الى دخول ان عليها كما قالوا في التصدير بها في قولك ان زيدًا منطلق عندي وانه انما امتنع لما يؤدي اليه من ادخال ان عليها فاذا التعليل المستقيم هو ارادة الفرق بينها وبين ان التي بمعنى لعل لانه امر محقق في جميع مواقعها وما ذكروه غير متقض على ما تقرر قال فصل وتخففان فيبطل عملها ومن العرب من يعملها الآخر قال الشيخ قوله وتخففان فيبطل عملها الاكثر اعمالها ان يريد فيها وقع بعدها ملفوظًا به او فيما يقدر فان اراد فيما تلفظ به وهو الظاهر لان المكسورة لا يقدر بعدها شيء محذوف كان غير مستقيم من وجهين احدهما ان المكسورة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيدًا منطلق لان التقدير علمت انه زيد منطلق كما صرح به آخرًا فقال علمت ان زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق فكيف يطلق على المخففة فيها لم يكن لها عمل فيه والآخر هو انه قال ومن العرب من يعملها وجعل اعمالها جميعًا سابقًا واعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذ وان اراد فيما يقدر فهو غير مستقيم لانه ذكر المكسورة معهما ولا يقدر مع المكسورة ولانه ذكر اعمال المفتوحة انشد فلو انك في يوم الرخاء وجعل اعمالها في الظاهر والاولى ان يقال وتخففان فيلغيان فيما لم يذكر بعدهما ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثير واعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة ويلزم تقدير اسمها ضمير شان محذوف وتكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها ولذا قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة لامرين احدهما انهم

متنو

ويقع بعدها الاسم والفعل والفعل الذي يقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وجوّز الكوفيون تعميمه وتلزم المكسورة اللام في خبرها متن

وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر فلو لم يقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها لأن في
المكسورة فإنها لا تدخل إلا وقد دخلت على الفعل إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وكان في
ذلك توفية بما يقتضيه وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يجيزوا أن قام لزيد
والثاني أنهم حكموا بأن المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله تعالى وإن
كلا لما ليوفينهم خبرا منصوبا في قراءة كل من خفف لما ولم يجئ أن المخففة المفتوحة عاملة في ملفوظ بعدها
إلا ما ذكرناه من الضرورة وهي أولى في العمل بعد التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة
بالرفع وتقدير وجودها كالعدم فإذا جاء الإعمال فيها مع ذلك فإعمال المفتوحة أجدر ولذلك قدّر
معها ضمير الشأن والذي يدل على ذلك وأن العرب تقصده قول الشاعر: أن هالك كل من يحفى
وينتعل. فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوّغ التقديم كونها جملة واقعة خبرا
وقال سيبويه لم يخففوها في علمهم أن المفتوحة لا يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة أن لكنهم
حذفوا يعني النون من المفتوحة كما حذفوا الإضمار يعني ضمير الشأن وهو اسمها وجعلوا على الحذف والإضمار
يعني حذف النون فهم من ذلك أن اسمها لا بد من تقديره مضمرا وقال أيضا إذا خففتها في الكلام أبدا وجعل
الأسماء إلا وأنت تريد المثقلة مضمرا فيها الاسم معلوم وقال أيضا في هذا الباب والدليل على أنهم إنما
يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح قد عرفت أن تقول ذلك حتى تقول ألا تقول ذلك أو تدخل السين
أو قد فهذا كله تصريح بوجوب الإضمار على ما ذكرناه فإن زعم زاعم أن التقدير إنما جاز لبطلان عمل
أن فصار مبتدأ وخبرا والمبتدأ والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع أن منطلق لزيد قد دل ذلك
على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد قال ويقع بعدها
الاسم والفعل إلى آخره ولما كان كذلك لما ذكرناه من أن أصل وضعها أن تدخل على المبتدأ والخبر
في المعنى وقد تبين أنه لا يقدر فيها ضمير شأن يكون اسما لها بدليل وأن كلا فاعتبر في الفعل الذي
يقع بعدها أن يكون كذلك ليوفر عليها ما يقتضيه من الجملة الاسمية وجوّز الكوفيون غيره وقد وقع
ذلك في كلامهم نادرا وأعلى ما أنشد من قوله: إن قتلت لمسلما وليس بالجيد لأنه مخالف للقياس واستعمال
الفصحاء أما مخالفته لاستعمال الفصحاء فلأنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح ووجه مذهب
الكوفيين إذا صح التمسك بما ذكروه تقدير الضمير في مثل ذلك أو تنزيل الجملة الفعلية مجرى الاسمية
كما أجروا إنما قام زيد مجرى إنما زيد قائم وكما أجروا علمت ما قام زيد مجرى ما زيد قائما فلا يبعد في مثل
ذلك قال وتلزم المكسورة اللام في خبرها سواء عملت أو لم تعمل لأنه لو لم يدخلوا اللام لالتبست

الخبرية

والمفتوحة تعوّض عما ذهب منها أحد الحروف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين تقول إن زيد لمنطلق قال الله تعالى وإن كل لما جميع
وقرئ وإن كلا لما ليوفينهم على الإعمال وأنشد وإن قلوا أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق وقال وإن
كنت من قبله لمن الغافلين وقال تعالى وإن نظنك لمن الكاذبين وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين وأنشد الكوفيون بالله ربك
إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وتقول إن زينك لنفسك وإن تشينك لهيه وتقول علمت أن زيد
والتقدير أنه زيد منطلق قال تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقال
في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل وعلمت أن لا يخرج زيد
وأن قد خرج وأن سوف يخرج وأن سيخرج قال تعالى أيحسب أن لم يره أحد وقال تعالى
علم أن سيكون منكم مرضى متن

بالنافية مع الجملتين جميعا ألا ترى أنك لو قلت إن زيد منطلق وإن قام زيد جاز أن يكون المعنى ما زيد
منطلق وما قام زيد وجاز أن يكون المخففة فيكون المعنى زيد منطلق وقام زيد فلو جئت باللام عرف أنه
المخففة وسميت هذه اللام الفارقة لذلك قال والمفتوحة تعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة
حرف النفي وقد وسوف والسين وإنما لزمها التعويض مع الفعل ولكنه استغنى عنه لأن قد وسوف وحرف النفي
لا تدخل إلا على الأفعال فعلم أن التعويض فيه ولما أدخل حرف النفي معهما اغتفر أمره وكان الأولى أن يبقى
ذلك ثم أخذ يمثل فلم يمثل على ترتيب مستقيم إلا على ما قدمه من أول الفصل ولا على ترتيب آخر وذلك أن الذي
رتبه هو تقديم تخفيفهما وإبطال العمل فيهما ثم إعمالهما ثم وقوع الاسم والفعل بعدهما وتمثيله أولا مستقيم في
المكسورة ملغاة ثم معملة ثم مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعملة فكان الأولى تقديم المفتوحة الملغاة لأنها الأكثر
وإعمالها شاذ فتركت تمثيله ههنا بالكلية ثم ذكره في آخر الفصل ثم مثل بدخول المكسورة على الفعل وهو مستقيم
لو كان قدم تمثيل المفتوحة ملغاة ثم مثل بمذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدأ والخبر ثم مثل
بما ذكرنا أنه ينبغي تقديمه وهو أن المفتوحة الملغاة فقال وتقول علمت أن زيد منطلق والتقدير أنه زيد
منطلق وقال تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي أن يمثل بالمفتوحة الداخلة على الفعل على
حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك وأنشد البيت: في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل
من يحفى وينتعل. والتقدير أنه هالك على ما تقدم ثم مثل بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت أن
لا يخرج زيد وأن قد خرج وأن سيخرج وأن سوف يخرج والتقدير عندنا أنه في الجميع لما تقدم ذكره
والتزموا التعويض بهذه الحروف تنبيها على أنها ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ولم يلتزموا التعويض بها مع
حرف النفي لتعذر اجتماعهما معا فاستغنوا بحرف النفي لما كانت زيادته مضادة لها ألا ترى أنه لا يصح أن
تجمع بينه وبين السين وأختها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إثبات فلا يصح جمعها مع حروف
النفي قال فصل والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق
إلى آخره قال الشيخ كأنهم قصدوا إلى المشاكلة بين أن والفعل الذي يدخل عليها وذلك أنهم لو أدخلوا
عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمتضاد ألا ترى أنك لو قلت أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالا على
ثبوت ما في خبرها وتحقيقه والتمني دالا على توقعه والشيء الواحد لا يكون متوقعا حاصلا فلذلك لم يدخلوا
عليها إلا هذه الأفعال وما قاربها فلما ثبت امتناع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة وكلا خبريها
الرجاء أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشددة ليحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال
وما فيه وجهان يعني وما له وجهان شبه بكل واحد منهما فأدخل عليهما كظننت لأنها ما ذكرناه التبس

متن والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق [illegible]

فصل وتخرج ان المكسورة الى معنى اجل قال ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه وفي حديث عبد الله بن الزبير ان وراكبها وتخرج المفتوحة الى معنى لعل كقولك ايت السوق انك تشتري لحما وتبدل قيس وتميم همزتها عينا فيقولون اشهد عن محمدا رسول الله

اليهما فاذا ادخلته على المخففة او المشددة فلانك قصدت ثبوته والاشياء تثبت بالظن بخلاف نفيها والطمع
فيهما واذا ادخلته على ان الناصبة للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فصح ان يقع مظنونا وقد
علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها وذلك ان لفظ ان اما ان تذكر بفعل قبلها
مسلطا عليها اولا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول
يتعين المشددة او المخففة منها والثاني يتعين الناصبة والثالث يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها
فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة اولا فان صدرت بها الجملة تعينت الناصبة
للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران جميعا كقولك حسن ان تقوم
وحسن انك تقوم وهذا الضابط يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين غيرها وموضع جواز الامرين
منشيا كنت او سامعا قال فصل وتخرج ان المكسورة الى معنى اجل هذا قول كثير من النحويين وقد
رده بعضهم وحمل البيت الذي هو بكر العواذل على انها ان المؤكدة واضمار الاسم لها وحذف
الخبر للعلم به يعني انه الامر كذلك وليس بعيد عن الصواب بل هو الظاهر والذي جعلها بمعنى نعم جعل
هذه الهاء هاء السكت كانه قال ان والحق بها هاء السكت للوقف ومما ورد في كلام ابن الزبير جوابا للقائل
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ليس له وجه الا معنى نعم ولولا ذلك لكان القول بانها ان التي
في البيت متعينا ولو اثبت في غيره احتمل البيت الوجهين الا ان حمله على الناصبة اولى لانه الاكثر فان
عورض بحذف الخبر فحذف الخبر سائغ كثير عند قيام القرينة اكثر من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى كذلك
قال وتخرج المفتوحة الى معنى لعل كقولك ايت السوق انك تشتري لحما اي لعلك ومنه قوله تعالى وما
يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرأ بالفتح لانها لو جعلت متصلة بما قبلها لتغير المعنى الى
خلافه وصار هذا العذر في الاية سيقت ردا عليهم في قولهم لئن جاءتهم اية ليؤمنن بها فقيل وما
يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في غير موضع ويدل عليه ما بعده من قوله تعالى كما لم
يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون فهذا يعلمك ان الكلام جاء ردا عليهم لا تصديقا لهم
فاذا حمل انها على الاتصال بيشعركم على انه فاعل يشعركم صار المعنى ترجيح من زعم انهم لا يؤمنون وهو
عكس المعنى المتقدم لانه في المعنى تحقيق لما قصدوه وقد علم انه رد عليهم فكيف يرد عليهم قولهم بتحقيقه
وقد حمله بعضهم على ان يكون لا زائدة فيستقيم المعنى لانه يصير توبيخا لمن زعم انهم يؤمنون وفيه رد
لقولهم ويجوز ان تحمل على ظاهرها غير لعل على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل
لم وبخوا فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون قال فصل ولكن هي للاستدراك الى اخره قال الشيخ

لكن هي للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفيا وايجابا فتستدرك بها النفي بالايجاب والايجاب بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ فصل والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وقوله عز وعلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم على معنى النفي وتضمن ما اراكهم كثيرا فصل وتخفف فيبطل عملها كما يبطل اخواتها ويقع في حروف العطف على ما يجيء بيانها ان شاء الله تعالى

ووضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عنده وذكر دخول الاوجه ان فاذا كان ما قبلها
نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى فلو قلت
سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر وكذلك لو قلت ما سافر زيد لكن عمرا مقيم
كان مستقيما لان المعنى لكن عمرا سافر واستقام في الجميع لحصول الغرض بالمخالفة بين ما بعدها وما
قبلها ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله ما
اراكهم كثيرا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم وانما فهم ذلك من قوله تعالى ولكن الله سلم لكونه جاء في سياق
لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على ان الاراءة ممتنعة في المعنى فلما قيل ولكن الله سلم
على اثبات ما فهم اثباته وهو سبب التسليم وهو نفي الرؤية فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فسلمكم
فحذف السبب واقيم المسبب مقامه قال فصل وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل ان وان وكان
يريد تشبيهها بها في جواز الاعمال لانها لا تعمل اذا خففت بخلاف ان وان وانما لم يعملوها لانها
بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان فانهما ليس لهما
ما يجريان عليه في منع العمل ويقع في حروف العطف على ما يجيء بيانها ان شاء الله تعالى كان
كان هي للتشبيه وركبت الكاف مع ان الى اخره قال الشيخ جعل كان مركبة من كاف التشبيه وان ولا
دليل يدل على ذلك لاحتمال ان يكون كلمة برأسها للتشبيه كما ان ليت كلمة برأسها للتمني وهو اولى
لوجهين احدهما ان التركيب على خلاف الاصل الاخر ان اخواتها غير مركبة فالحاقها باخواتها اذا كانت غير مركبة اولى
الى ان يكون جارا ومجرورا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام ونحن نقطع بانه كلام مستقل ولا يقال
ان الاصل ان زيدا كالاسد وانه لما ادخل حرف الجر وجب ان يكون ان مفتوحة صار جارا و
مجرورا والذي اوقع من قال بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قولك ان زيدا كالاسد واستقامة تقديمها
صورة لما رأى من اول الامر على التشبيه وهذا الوجه الثالث لكان بعيدا ولكنه غير مستقيم لما ذكرنا
قال فصل وتخفف كان فيبطل عملها الى اخره قال الشيخ كان اذا خففت جاز اعمالها والغاؤها الا
ان الالغاء اكثر وهذا مما يدل على انها ليست مركبة لانها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة
لا تعمل الا في المضمر على ما تقرر وهذه انما تعمل في الظاهر واما قوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم فانما
جاء الخفض على ان تكون ان زائدة واما النصب والرفع فعلى ان تكون مخففة من الثقيلة فاذا خففت
الغيت ولي الجر الكاف وان حرف زائد كما زيد بعد لما في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا وشبهه
الا ان زيادتها مع الكاف قليل قال فصل ليت هي للتمني ولذلك وجب ان تكون مقدرة

فصل وتقول ليت ان زيدا خارج وليتك كان كذا كما تقول ظننت ان زيدا خارج لعل
هي للتوقع مرجو او مخوف فقوله تع لعل الساعة قريب ولعلكم تفلحون ترج للعباد وكذلك قوله تع لعله
يتذكر او يخشى معناه اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فاطلع
بالنصب وهي في حرف عاصم متن

ويجوز عند الفراء ان تجري مجرى تمنى فينصب بها الجزآن تشبيها لها بفعل التمني لما وافقته في معناه فيقول
ليت زيدا قائما كما يقال تمنى زيدا قائما والكسائي يجوز ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيدا قائما
على معنى ليت زيدا كان قائما وما ذكروه لا دليل عليه الا ما توهموه من قوله يا ليت ايام الصبا
رواجعا وهذا يحتمل ان يوجه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي ان يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله ما ثبت
عنهم والوجه ان يحمل على ان خبر ليت محذوف ورواجعا حال من الضمير المقدر فيه فيكون التقدير يا ليت
ايام الصبا لنا رواجعا ورواجعا حال من الضمير المرفوع المستتر في لنا الراجع الى الايام مثل قولك زيد
في الدار قائما وهذا سائغ في لغتهم ثابت فحمله عليه اولى من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله والكلام عليه
وعلى الكسائي واحد وان كان ما ذكره الكسائي قد ثبت ايضا مثله في اضمار كان الا انه قليل ليس بها
وهذا كثير جار على طريق القياس فهما دل عليه القرينة فكان المصير اليه اولى قال فصل وتقول ليت ان
زيدا خارج وليتك الى آخره قال الشيخ تدخلها اي ان المفتوحة وتسد مسد ما يحتاج اليه من اسمها
وخبرها كما سدت في قولك ظننت ان زيدا خارج ومن زعم ان ثم خبرا محذوفا فيلزمه ان يقدر ههنا
مثله لانه لا فرق بين البابين في ذلك قال فصل لعل معناها التوقع وقد يكون التوقع للمرجو والمخوف
ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها ومنه قوله تعالى لعل الساعة قريب فهذا التوقع المخوف وقوله
تعالى لعلكم تفلحون ترج للعباد وهذا اورده اعتراضا لان الكلام وارد على غير الحكاية والتوقع من البارئ
مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات كلها فاجاب عن ذلك
بانه على طريق رد معناه الى المخاطب كان التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثله قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون في انه شك ممن يقدر رآهم الرائي لو رآهم لكانت هذه حاله وكذلك قوله تعالى
فهي كالحجارة او اشد قسوة وامثاله ومنهم من زعم ان لعل معناها في مثل ذلك التعليل وهو يضعف عليه
في مثل لعل الساعة قريب ومنهم من زعم انها في حق الله تعالى للتحقيق لما تعلقت به ويضعف عليه في قوله
لعله يتذكر او يخشى ولم يتذكر ولم يخش ولو كانت للتحقيق لوجب حصوله واجيب عن ذلك بانه قد تذكر
بقوله آمنت وهو غير مستقيم لانه لم يرسل اليه لذلك التذكر وانما ارسل للتذكر النافع قوله وقد لمح معنى
التمني من قرأ فاطلع بالنصب وذلك لانها لما كثرت في الاستعمال التوقع المرجو وتوقع المرجو [illegible]
التمني اجريت مجرى التمني واجيبت كما يجاب التمني فصل وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قائم والتشبيه
بليت اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا فان زعم انها مثلها فليجز لكن ان زيدا قائم
ولا يجيزه قال وقد جاء في الشعر لعلك يوما ان تلم ملمة لما رآها التوقع كعسى وكان استعمال

ومن اصناف الحرف حروف العطف العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة وله عشرة احرف الواو والفاء
وثم وحتى اربعتها تجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم تقول جاءني زيد وعمرو وزيد يقوم ويقعد وبكر قاعد واخوه
قائم وقام بشر وسافر خالد فتجمع بين الرجلين في المجي وبين الفعلين في اسنادهما الى زيد وبين مضموني الجملتين في الحصول
وكذلك ضربت زيدا فعمرا وذهب عبد الله ثم اخوه ورأيت القوم حتى زيدا الا انها تفترق بعد ذلك متن

ماء ان والفعل استعملها كذلك فقال لعلك يوما ان تلم والجيد القوي لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء وجميع
ما ذكرناه ومن اصناف الحرف حروف العطف قال الامام العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد
وعطف جملة على جملة الى آخره قال الشيخ حروف العطف هي الحروف التي تشرك بها بين المتبوع والتابع
في الاعراب وقد تقدم ذكر المتبوع بها وكلامه الان فيها نفسها فاذا وقع بعدها المفردات فلا اشكال
فاذا وقعت الجمل بعدها فان كانت من الجمل التي هي صالحة لعوامل ما تقدم وكان حكمها حكم المفرد في التشريك كقوله
مررت بزيد قائما وعمرو قاعدا وشبهه وان كان غير ذلك فلا يخلو اما ان تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح
ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله اولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره ودون
معموله من فاعل ومفعول لمخالفتهما في ذلك كقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطفت يكرم
خاصة دون معموله على يضرب خاصة ويبقى معمول كل واحد منهما على ما كان عليه لو لم يعطف لتعذر عطفه
لان فاعل الثاني ومفعوله متعذر عطفهما على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال كل واحد منهما بالعمل
في ذلك بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل وان لم يصح فيهما لم يصح في معموليهما وان كانت الجملة
معطوفة على غير ذلك كقولهم خرج زيد وقام عمرو فمثل ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين حتى كانه قال حصل
خروج زيد وقيام عمرو وهذا اولى مما قاله الامام في البرهان من ان مجي حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل
تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك فانا على قطع نعلم الفرق بين قول القائل قام زيد وخرج عمرو وبين قوله
قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما ذكره لوجب ان يكون الجميع سواء او نقول بالتسلم ثم لانه لا خفا
فيهما وهذا يبين ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامرين الا ترى ان ثم افادت التراخي فيهما
فالذي فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي يقدر فيه الحصول مع الواو وانما اشكل في الواو لما كان ذلك يحصل
لو اسقطت وليس ذلك بخارج للواو عما ذكرناه وقوله ويجي الفعلين في اسنادهما الى زيد بين الجيد لانه
ههنا في تبيين معنى العاطف وليس العاطف ههنا بالمصير الفعلين لزيد وانما صيرهما لزيد نسبة الاول الى
ظاهره والثاني الى المضمر ودون حرف العطف الا ترى انك لو قلت ان بكرا يقوم زيد يكرم اخوه فقد استد
الفعلين الى زيد وليس ثم عطف وانما جاء التشريك في الفعلين لما ذكرناه فثبت ان العطف في زيد يقوم ويقعد
ليس على معنى ما ذكره وانما هو على احد امرين اما ان يراد التشريك بين الثاني والاول في عامل الاول وان
كان معنويا فيكون بمثابة قولك ان يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي لان حكم التشريك في العامل المعنوي
كحكمه في العامل اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى تشريك في المفردات فيكون
بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو على ما تقدم قال فصل فالواو للجمع المطلق من غير ان يكون المبدوّ

فصل فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما نحو قولك جاءني زيد اليوم وعمرو أمس واختصم بكر وخالد وسيان قعودك وقيامك وقال سبحانه وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة وقال سيبويه ولم يجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى به من الحمار كأنك قلت مررت بهما

فصل والفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة وثم توجبه بمهلة ولذلك قال سيبويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور هنا مروران وذكر قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا وقوله وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس جاءها وعلى دوام الاهتداء وثباته

بعد دخول الأول في الحكم قبل الآخر إلى آخره قال الشيخ حروف العطف على ثلاثة أقسام وكان ذكر قسم يشرك بين المتبوع
والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت الحكم لأحدهما من غير تعيين وقسم يثبت الحكم
لأحدهما بعينه فالأول قد ذكره والثاني أو وإما وأم والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد من الأقسام من حروف
العطف له معان يختص كل واحد منها بمعنى فالواو للجمع المطلق ونعني به من غير تعرض للتقديم والتأخير ولا
معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي أجنبية عن ذلك وإنما المعتبر منه في الوجود
لا يخرج عن ذلك فإنك إذا قلت قام زيد وعمرو فجائز أن يكون قيامهما معا وجائز أن يكون زيد
قبل عمرو وجائز أن يكون بالعكس ووزان الواو في ذلك وزان رجل في أن مدلوله
في قولك جاءني رجل يجوز أن يكون عالما ويجوز أن يكون جاهلا وليس لرجل دلالة على واحد منهما فكما
أن رجلا لا دلالة له على ذلك فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط كثيرا في الفرق بين
ما يحتمله المدلول في الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدل صاحب الكتاب على فساد
قول من قال بأن الأول قبل الثاني أو بالمعية بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو أمس وعلى فساد قول من قال بأن
الأول قبل الثاني أو بالعكس بقولهم اختصم زيد وعمرو من جهة أن اختصم لا يعقل إلا من اثنين في وقت واحد
فلو ذهبت تجعلها للترتيب لأدى إلى أن يكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال وكذلك
كذلك قولك سيان قعودك وقيامك لأنك لو ذهبت تجعلها للترتيب لفسد المعنى لأنه يؤدي إلى الإخبار
عن الواحد بالمساواة وهو محال قال وقال سيبويه ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك يكون بها أولى من الحمار كأنك
قلت مررت بهما يعني أنك إذا قلت مررت بزيد وحمار لم يرد بذلك المنزلة إلا باعتبار نسبة المرور إليه
وإلا فلا يشك ذو ذوق أن تقديم زيد على الحمار لمنزلته وشرفه وذلك جار في كلامهم كثيرا لأنهم
يقدمون الأشرف ولكن ليس الغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سيبويه إلا ما نحن فيه فإن التقديم
لا يرجح له مزية على الحمار بالنسبة إلى المرور فأما الفاء فمعناها أن الثاني عقيب الأول من غير مهلة كقولك
جاء زيد فعمرو فقد فارقت الواو لما فيها من الترتيب والتعقيب على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على
سبيل المضايقة فرب شيء يعد الثاني عقيب الأول في العادة وإن كان بينهما أزمان كثيرة كقوله تعالى
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم معناها
الترتيب إلا أن بينهما مهلة فقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت
برجل ثم امرأة فالمرور هنا مروران لأنه لما دلت ثم على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور الأول بالرجل قبل المرور
بالمرأة فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا وأورد الآيتين اعتراضا على القول في معنى الفاء وثم أما الفاء

فصل وحتى الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءا من المعطوف عليه إما أفضله كقولك مات الناس حتى الأنبياء أو دونه كقولك قدم الحاج حتى المشاة وأو وإما وأم ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين إلا أن أو وإما يقعان في الخبر والأمر والاستفهام نحو قولك جاءني زيد أو عمرو وجاءني إما زيد وإما عمرو واضرب رأسه أو ظهره واضرب إما رأسه وإما ظهره والق عبد الله أو أخاه والق إما عبد الله وإما أخاه وأم لا تقع في الاستفهام إلا إذا كانت متصلة والمنقطعة تقع في الخبر أيضا تقول في الاستفهام أزيد عندك أم بكر وفي الخبر إنها لإبل أم شاء

فهي في ظاهر الآية تدل على أن الثاني قبل الأول وهو عكس ما تقدم وأما ثم في الآية فكذلك وأجاب عن الفاء
بقوله محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس جاءها فكأنه قال أهلكناها فحكم عقيب الإهلاك بأن البأس جاءها
وهو ظاهر في الجواب ويجوز أن يكون المراد بأهلكناها حكمنا بإهلاكها فجاءها بأسنا لتعقيب الحكم عليها
وبمعنى الحكم عليها إرادة وقوعه بهم وأجاب عن ثم بأن المراد بقوله ثم اهتدى ثم دام على ذلك لأن الغفران
متوقف على العاقبة وهو ظاهر في الجواب ويجوز أن يكون المراد بقوله ثم اهتدى إلى سلوك سبل الاستقامة
فيما يقع له من الوقائع بعد ذلك قال وحتى معناها الغاية والانتهاء وإن ما قبلها يتقضى شيئا
فشيئا إلى أن يبلغ إليه فلذلك وجب أن يكون جزءا من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك
لم يأت فيها ما يلاقي آخر جزء كقولك نمت البارحة حتى الصباح وجاز ذلك في الجارة حملا للأصل
على الفرع مزية ومعناها المذكور تفارق أخواتها الثلاث والثلاثة لإثبات الحكم لأحد المذكورين
من غير تعيين وهو معنى أو وإما ظاهر الأمر أنك تقول جاءني زيد أو عمرو فإنك مثبت المجيء لواحد منهما
لا بعينه ولا يلزم أن يكون المتكلم شاكا بل قد يبهم ذلك على السامع وقد يكون شاكا وأما تحقيقه في
أم فإنك إذا قلت أزيد عندك أم عمرو فأنت عالم بأن أحدهما عنده ولكنك لا تعلم تعيينه فقد تحقق
كلامك إثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين وإنما لم تقع في الأمر لأن وضعها للاستفهام وقضايا
الأمر كذلك لأن الجملة الواحدة لا تكون أمرا استفهاما وإنما وقعت في الخبر إذا كانت منقطعة لأنها
مقدرة بجملتين مخبر بالأولى أولا ثم درى الشك بعد ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية ولذلك تقول في
إعرابه قولك أم شاء خبر مبتدأ وتقديره أم هي شاء هذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر أيضا وإلا
فالتحقيق أن أم لا تقع في الخبر أصلا لأن معناها الاستفهام ثم مثل بالمنقطعة خاصة ووقوعها في
الاستفهام والخبر جميعا على ما فسر فقال تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عندك عمرو فكرر عندك
إنما المنقطعة لأن المتصلة لا تكون كذلك بل لا بد أن يقع المشكوك فيه بعد الهمزة والآخر بعد أم وإن كانت
القضية في أحد جزئي جملة كقولك أزيد عندك أم عمرو وأقائم زيد أم قاعد ولو قلت أزيد عندك
أم في الدار أو أعندك زيد أم عمرو لم يكن مستقيما فإن كان الشك في جملتين ولم تشترك في أحد الجزئين
وجب ذكرهما جميعا كل واحدة منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك أقام زيد أم قعد عمرو
ولذلك لا تتميز هذه من المنقطعة إلا بالقصد لاحتمال الأمرين جميعا في جميع مواضعها وأما المنقطعة فهي
على أن تأتي بالإضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت أو خبرية وقد مثلهما جميعا قال فصل
والفصل بين أو وأم في قولك أزيد عندك أم عمرو إلى آخره قال الشيخ قد تقدم أن وضع أم للعلم

فصل والفصل بين أو وأم في قولك أزيد عندك أو عمرو وأزيد عندك أم عمرو أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالب بالتعيين

بأحد الأمرين وأمّا أو فليست كذلك فإذا أحكم الفرق بينهما فاعلم أنه يقع أو في الأمر إن أحدهما الخبر مستعمل
من التعيين وتقع أو مستعملة عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر فإذا قلت أزيد عندك أو عمرو فمعناه
هل واحد منهما عندك ومن ثم كان جوابه بنعم أو لا مستقيماً ولم يكن ذلك مستقيماً في أم لأن السؤال
عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل وإنّما الإشكال إذا استعملها على غير ذلك
وهو أنه استعمل الهمزة وأم في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء عليّ أقمت أم قعدت وأستعمل
الجملتين والثانية معطوفة بأو في معنى الحال كقولك أنا أضرب زيداً قام أو قعد فمثل ذلك يلتبس فيه
موضع أم بموضع أو وقد روى سيبويه قوله ما أبالي أنبّ بالحزن تيس أم جعلوني بظهر غيب لئيم على أنه يحتج
بأم وأو رفع قوله ولست أبالي بعد موت ابن مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت على أنه من مواضع
أو والفرق بينهما أن قوله أنبّ بالحزن تيس وقع مفعولاً لأبالي فوجب أن يكون من مواضع أم لأن معنى
الحال فيه وأمّا المراد ههنا التسوية وأيضاً فإنه لا ضمير في أنبّ فيكون لصاحب الحال فيكون حالاً وأمّا قوله
حتوف المنايا أكثرت وقد ذكر مفعول أبالي وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق إلا الحال وفي كل واحد من الفعلين
ضمير صاحبه وأورد قوله إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملى أو تناهى فأقصرا على أنه من مواضع
أو وقد ظهر الأمر فيه بما تقدم فهذه هي المواضع التي يلتبس فيها موضع أم بموضع أو وكثيراً ما يقع فيها للمتأخرين
في كلامهم واشعارهم ولا يفرقون بينهما وشرط استعمال أم في هذه المواضع أيضاً أن تسبقها الهمزة وشرط
استعمال أو أن لا تسبقها الهمزة على نحو ما تقدم في الأمثلة **قال فصل** ويقال في أو وإمّا في الخبر إنها للشك
قال الشيخ وإنّما يقال تنبيهاً على أن ذلك ليس بلازم إذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهماً وأمّا
في الأمر فيقال للتخيير والإباحة على أن وضعهما لما تقدم من إثبات الحكم لأحد الأمرين إلا أنه إن حصلت
قرينة يفهم منها أن الأمر غير حاجر عن الآخر مثل قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وتعلم الفقه أو النحو سمي
إباحة وإلا سمي تخييراً وهو لأحد الأمرين في الموضعين أمّا في التخيير فلا إشكال وأمّا في الإباحة فإنك
إذا قلت تعلم الفقه أو النحو فتعلم المأمور أحدهما فإنه ممتثل إلا أنه وإنما الحرج في نفي الحرج عن الآخر لأمر
خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع أو في النهي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً وههنا
لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ولم يعد ممتثلاً إلا بالانتهاء عنهما جميعاً ومن ثم حملها بعضهم على أنها بمعنى
الواو وقال التقدير آثماً وكفوراً والأولى أن يبقى على بابها وإنّما جاء التعميم فيهما من أمر وراء ذلك وهو النهي
الذي فيه معنى النفي لأن المعنى قبل وجود النهي تطيع آثماً أو كفوراً أي واحداً منهما فإذا جاء النهي ورد
على ما كان ثابتاً في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحداً منهما فجاء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على

بينهما

بابها فيما ذكرناه ولا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنهما بخلاف الإثبات فإنه قد يفعل أحدهما
دون الآخر فهذا معنى دقيق يعلم به أن أو في الآية على بابها وأن التعميم لم يجئ منها وإنّما جاء من جهة النفي
التي على ما ذكرناه **قال فصل** ويقع أو وإمّا من الفصل إلى آخره **قال الشيخ** أمّا الفصل بين أم وأختيها
فواضح في الاستفهام وغيره وأمّا الفصل بين أو وإمّا فليس إلا باعتبار أمر لفظي وهو أنه يشترط في إمّا
أن تكون متقدمة قبل المعطوف عليه إمّا أخرى كقولك جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو وقد يغني إفادة التقدم
وهذا التقدم واجب في إمّا وجائز في أو بشرط أن يكون المتقدم إمّا أيضاً كقولك جاءني إمّا زيد أو عمرو
ولم يعد الشيخ أبو علي الفارسي إمّا في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وكلا
الأمرين مخيل للمصاف إليه أمّا الأول فلما ثبت من أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف وأمّا الثاني فلما ثبت من
أن حروف العطف شرطها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه والجواب أنا نقول لا نسلم أولاً أن الواو
في إمّا حرف عطف وخاطب أمّا بل قولنا وإمّا هي حرف العطف ولا يبعد فإن تكون صورة الحرف مستقلة
حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع ثم ولو سلم ذلك فلا يبعد فإن يكون دخل على إمّا الغرض الجمع بينها
وبين إمّا المتقدمة ويكون إمّا نفسها الغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد إمّا المتقدمة وهذا هو
الصحيح والذي يحققه أنهم يقولون جاءني إمّا زيد أو عمرو فيوقعون أو موقع قولهم وإمّا فلولا أنها حرف
عطف لم يقع حرف العطف موقعها من كل وجه وأو حرف عطف باتفاق وبخبوء ما قدمناه أنهم لما أوقعوا أو
موقع قولهم وإمّا استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه من أن الغرض بالواو في وإمّا عطفها لعطفها على أختها
فلما استغنى عنها حذفوها وأمّا وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق
فلا معنى لقول القائل إن حرف العطف متقدم وإنما قدم حرف مشعر بالشك فيما يأتي بعده وقصد أن
يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى الشك فثبت أن الأولى للشك المحض من غير عطف على لفظ ما بعده
لما فيه من معنى الشك والثانية لهما جميعاً **قال** ولا وبل ولكن ثلاثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد
بعينه ثم يفترق بعد ذلك فلا اتفاقها في أن الحكم للأول دون الثاني كقولك جاءني زيد لا عمرو وأمّا الفرق
بين بل ولكن وإن اتفقا في أن الحكم الثاني فهو أن لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها والكلام
ههنا في عطف المفردات ولا يستقيم تقدير الإثبات إلا مع تقدير النفي في المفرد وإذا وجب أن
يكون مثبتاً وجب أن يكون ما قبلها منفياً كقولك ما جاءني زيد لكن عمرو ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو
لم يجز لما ذكرناه وأمّا بل فللإضراب مطلقاً موجباً كان الأول أو منفياً فإذا قلت جاءني زيد بل عمرو فمعناه
أضربت عن نسبة المجيء إلى زيد وأثبته لعمرو فهو إذاً من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام فصيح

ومن اصناف الحرف حروف النفي وهي ما ولا ولم ولما ولن وان فما لنفي الحال في قولك ما يفعل وما زيد منطلق او منطلقا على التعيين ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك ما فعل قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل اذا كان في فعل حال واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فكانه قيل والله ما فعل فصل ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل قال سيبويه واما لا فتكون نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله فان ام بي لا الملة

ولهذا اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو فيجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كانك قلت ما جاءني عمرو ويجوز ان يكون مثبتا المجيء فلا يكون غلطا ومن اصناف الحرف حروف النفي قال الامام رحمه الله وهي ما ولا ولم ولما ولن وان قال الشيخ فالنفي الحال كقولك ما زيد منطلقا او منطلق على التعيين والدليل على انها للحال ان المفهوم من قولك ما زيد قائما نفي القيام في الزمن الذي اخبر به فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل الاخبار عن الشيء كما في قولك زيد قائم فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لكانت لمجرد النفي ولو كانت لمجرد النفي لجاز ان تكون نحو ما اكرمك وان زيدا ان ما تقوم وما المرجح ذلك ودل على ان زيادة تمتنع وليس الا ما ذكرناه ووجب الحكم به وامتنع ان تكون نحو ما اكرمك لما كانت ما للحال كرهوا ان يدخلوا عليها حرف الاستقبال كما امتنع في الاثبات ان تكون نحو قد اكرمتك ولا بعد في استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرائن قال الله تعالى حكاية عن الكفار وما نحن بمبعوثين وما نحن بمبعوثين وفي الماضي حكاية قولهم ما جاءني من بشير ولا نذير فانه ورد للتعليل على معنى كراهة ان تقولوا عند اقامة الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير وهذا الماضي المحقق وامثال ذلك كثيرة وقد اورد القول سيبويه مقررا لمعنى الحال لانه جعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا ريب ان قد للتقريب من الحال فلذلك جعل جوابا لها في النفي ثم جعل سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جوابت موضع قد في النفي فكان قد فيها معنى التوكيد فلذلك ما جعل جوابا لها قال فصل ولا لنفي المستقبل في قولك لا تفعل قال الشيخ موضوع لا لنفي المستقبل اذا قلت لا يقوم زيد فمعناه نفي القيام في المستقبل كما في لن وان كانت لن اكد منها ثم ورد بقول سيبويه نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل واذا لم يقع فهو مستقبل قوله وينفي بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار مستقيم واما قوله وغير عام في قولك لا رجل في الدار ولا امراة فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند اصحاب العموم انه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار وان كان لا رجل في الدار اقوى في الدلالة عليه اما لكونه نصا او لكونه اقوى ظهورا وسبب العموم انها نكرة في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله غير عام في قولك لا رجل في الدار ولا امراة لما تبين انه عام والظاهر ان التصنيف ونفي بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا امراة وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فنقل غلطا قوله ولنفي الامر غير مستقيم في ظاهره لانه ان اراد الامر الذي هو ضد النهي فليس صيغة النهي موضوعة لنفيه الا ترى انك اذا قلت لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنا لانه لو كان كذلك فربما المنهي لم يعص لانه لم يحصل سوى نفي الامر به ونفي الامر به لا يجعله محرما كما في جميع المباحات وان اراد

فصل ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه الا ان بينهما فرقا وهو ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وهي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها الا ترى انك تقول ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلته بلما كان على ان لم ينفعه لا وقته وتسكت عليها دون اختها في قولك ضربت ولما اي ولما تضرب كما تسكت على قد في كان قد فصل ولن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا وكدت وشددت قلت

به الامر الذي هو واحد الامور ولم يكن مستقيما لان ما تقدم قبله لنفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا رجل ولا زيد نفي لامر وكل موضع تقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص النهي به ذلك على هذا التفسير معنى والظاهر انه لم يقصد الا الوجه الاول واداوان لا تخرج لا عن معنى النفي ولكن يحتاج الى ان يبين وجه ذلك انها لطلب الترك ولعله استغنى عنه بقوله ويسمى النهي ولو قال وهو النهي كان اقرب الى المقصود قوله والدعاء في قولك لا رعاك الله فالظاهر انه عطف قوله على الامر كانه قال ولنفي الدعاء وذلك يفهم من غرضه فان مقصوده جعلها للنفي في كل موضع واذا جعل الناهية كذلك فهي هنا اقرب والحاق جليته كالكلام عليه في النهي وان حمل قوله والدعاء معطوفا على قوله ولنفي كان معناه والدعاء اي وتكون للدعاء كان مستقيما ولا يرد عليه ما تقدم الا ان الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم قوله فصل ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه قال الشيخ لم ولما تدخلا على المضارع فتقلب معناه الى المضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقعد فمعناه نفي الماضي حتى كانك قلت ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك الفاظ مضارعة بلا خلاف ومعناها الماضي بقرينة دخلت عليها وهي لم ولما هذا الا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان قال لم ولما تقلب لفظ الماضي الى المضارع وما ولا وان لم يكن بينهم وبين الاخرين خلاف في المعنى الا ان العبارة ليست بجيدة لان قولهم تقلب لفظ الماضي الى المضارع مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك وايضا فانه يوهم ان المضارع على معناه لانه لم يقل الا انها تقلب لفظ الى المضارع ولم يتعرض ان معنى المضي مراد فكان الاول اولى لذلك وبينهما من الفرق ما ذكره ولم يبق في بقية الفصل اشكال قال فصل ولن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال الشيخ ومثله بالمثال الذي في قوله فلن ابرح من القرآن التي تدل على قصد المبالغة في النفي فلذلك عبر بما يدل على تاكيد النفي وقال الخليل اصلها لا ان وقال الفراء اصلها لا قلبت الفها نونا وكلا القولين غير جيد اما قول الخليل فغير مستقيم لانه لا يجوز ان تقول الا ان تقوم ويجوز لن تقوم ولو كان اصلها كان الظاهر جوازه فان زعم انها تغيرت لفظا ومعنى فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفة القياس من غير حاجة ومخالفة القياس فيها من اوجه منها ان قياس الحروف الا تغير ومنها ان قياس الهمزة الا تحذف ومنها ان قياس ما بعد ان الا يتقدم عليها وههنا يجوز ان تقول زيدا لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز واما قول الفراء فيرد عليه ما يرد على الخليل في مخالفة القياس من ان اصل الحروف الا يبدل فيها ومن ان تقديم المعمول على الاخير سائغ لا تقول عمرا لا يضرب زيد فثبت ان القول ما قال سيبويه

وإن بمنزلتها في نفي الحال وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية كقولك إن يقوم زيد وإن زيد قائم قال الله تعالى إن يتبعون إلا الظن إن الحكم إلا لله ولا يجوز إعمالها عمل ليس وأجازه المبرد ومن أصناف الحرف حروف التنبيه وهي ها وألا وأما تقول ها إن زيدا منطلق ألا إن زيدا بالباب وأما إنك خارج وألا لا تفعل وأما والله لا تفعلن قال النابغة ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد وقال ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا وقال ألا يا اصبحاني قبل غارة سنجال

وهو الصحيح **قال في الفصل** وإن بمنزلة ما في معناها وقد تقدم وتدخل على الجمل كما تدخل ما ومثل الجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية واختلف في العمل وأكثر الناس لا يجيزونه وأجازه المبرد حملا لها على أختها ما وهو بعيد وقياس واللغة لا تثبت قياسا والدليل على أن اللغة لا تثبت قياسا الاتفاق على أن البيت والمجر لا تسمى قارورة وإن كان مستقرا فيهما ولو كان بالقياس لسمي ذلك قارورة وليس برفع الفاعل في مثل قام زيد وإن لم يسمع من العرب عين هذا اللفظ بقياس بل داخل بطريق عام عندهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بأن كل من نسب إليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظايره في هذا العموم ومن ذلك أن تقول كل مسكر حرام فإذا حرمنا المزر لم نحرمه بالقياس وإنما حرمناه بطريق العموم وإن لم يكن المزر مخصوصا بذكره في قوله قام زيد فإن زعم المبرد أنه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم فإنه لا يلزم من العلم بإعمالهم ما العلم بإعمالهم إن وأيضا فإن إعمال ما على خلاف القياس عند الذين يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه **ومن أصناف الحرف حروف التنبيه** وهي ها وألا وأما تدخل على الجمل كلها لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية أن تفوته لغفلة شيء منها إلا أن ها اختصت بدخولها أيضا تنبيها على المفردات من أسماء الإشارة والضماير على ما مثله فيه فإذا لا تدخل ألا وأما إلا أولى الكلام على الجمل وأما ها فتدخل كما ذكر ولكن وتدخل على الضماير وأسماء الإشارة وإن لم يكن أول الكلام **ومن أصناف الحرف حروف النداء** وعدتها وسماها وإن حروف النداء لأنه جعل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق لأن المنادى هو المطلوب إقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك لم تدخل وا إلا في الندبة خاصة فلو قلت وا زيد وأنت تقصد به النداء لم يجز وأما يا فاشتركت في المنادى والمندوب جميعا وأما بقيتها فمختصة بالمنادى فإذا هذه الحروف على ثلثة أقسام قسم للمنادى وقسم للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها أيضا على ثلثة أقسام للقريب والبعيد والمتوسط فوجب إخراج وا من هذه القسمة ولذلك جعلها قسما برأسه فقال ووا للندبة خاصة وإذا ورد قولهم يا الله اعتراضا على أن يا للبعيد وأجاب عنه بأن البعد بالنسبة إلى الله تعالى إنما هو بالنسبة إلى البعد من إحسانه واستجابته وعنايته ولو أن الإنسان استقصر نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك **ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب** وهي نعم وبلى إلى آخرها **قال الشيخ** سميت حروف تصديق لأنك تصدق بها ما يقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح وقد يكون بلى تصديقا في مثل قول القائل ألم أحسن إليك فتقول بلى فهذا تصديق لقوله لأن معنى قوله ألم أحسن إليه

ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب وهي نعم وبلى وأجل وجير وإي وإن فنعم مصدقة لما سبقها من كلام منفي أو مثبت تقول إذا قال قام زيد أو لم يقم زيد نعم تصديقا لقوله وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال أقام زيد فقد حققت ما بعد الهمزة وبلى إيجاب لما بعد النفي تقول لمن يقول لم يقم زيد بلى أي قد قام زيد قال جل ثناؤه بلى قادرين أي نجمعها وأجل لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة يقول القائل قد أتاك زيد فتقول أجل ولا تستعمل في جواب الاستفهام

أي أحسنت إليك ولكنه لو قال أحسنت إليك فقلت بلى لم يجز لأن من شرطها أن يكون النفي في كلام من تجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على ما سيأتي إن شاء الله تعالى فأما نعم فتصدق بها لما يقوله المتكلم فإن كان استفهاما أثبت بها ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفي فإذا قال القائل أقام زيد فقلت نعم أثبت القيام وإذا قال لم يقم زيد فقلت نعم فقد نفيت القيام لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب وبعد الاستفهام هيهنا النفي فيكون إثباتا للنفي المذكور وأما بلى فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات المنفي فإذا قال القائل ألم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى ولذلك قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه وأما قوله تعالى بلى بعد قوله لو أن الله هداني فلأن معنى لو أن الله هداني ما هداني فجيء ببلى لإثبات المنفي في المعنى ولذلك حققه بقوله قد جاءتك آياتي ومجرى لفظ الهدى آيات فصح أن تكون بلى لما ذكرناه من معنى النفي ولولا ذلك لم يأت بلى وأجل لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم أنه يجوز أن تقع بعد الاستفهام أيضا وليس ذلك بمعروف وإن كذلك فنحو مجيئها في الخبر وقد تقدم أن استعمال إن في ذلك قليل وأن البيت وهو ويقلن شيب يحتمل أن يكون هي الناصبة محذوفة الخبر أي أنه كذلك والشيخ نحوها إلى نحو أجل أو نحو إن والكثر أكثر فيها وقد يستعمل بمعنى حقا وأما جير فكذلك فصلة بنائها أنها لا اسم من أسماء الأفعال بمعنى حق وذلك كما تقول في تفسير هيهات لذلك بعد الله وكثيرا ما يفسر أسماء الأفعال بالمصادر وإنما لأنه موافق لجير الذي هو حرف في لفظه وأصل معناه أو معناه في الحرفية التحقيق ولا كما قلنا وفيها إذا كانت اسما ومعنى البيت في قوله وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره الفردوس الظاهر أنه أراد موضعا معروفا ولذلك أجاب بقوله أجل جير إلى آخره ووقع في المفصل إن كانت بالفتح وفي غيره إن بالكسر ولكل معنى فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لتحقق إباحة حيطانه وما تهدم منه والكسر على معنى إن ذلك قد تحقق إن كانت قد حصل الإباحة لدعائره فعلم أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر وإي لا تستعمل إلا مع القسم بعدها ولم يسمع ذلك إلا مع غير الفعل فلا يقال إي أقسمت بالله ولكن إي والله وإي لعمري وذلك راجع إلى الاستقراء في كونها لم تستعمل إلا كذلك وإلا فهي وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء وفي إي والله ثلثة أوجه أحدها أن تفتح الياء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك لأن قياس الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول كما جاء الوجه الثالث ولكنهم كرهوا ههنا أن لا يجيء لفظه كلفظ بمراده وحده مكسورة همزته فلا يعرف معناه فخصوا الياء لغرضها بالفتح والثاني أن يجمع بينهما وذكر

ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء وهي إلا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب في نحو ذاك وذلك وأولئك وهناك وهنالك والنجاءك ورويدك وأرأيتك وإياك وفي أنت وأنتِ

الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس أيضا ولكن شبهه بمثل قولهم الضالين وجان لأن الثاني
مشترك فشبهها المنفصل بالمتصل كراهة أن يؤدي إلى ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الجاري على القياس
وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه لفظ الله ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء
وهي إلا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات قوله في بعض اللغات يرجع إلى عدا وخلا في الظاهر
لأن جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات فلا ينبغي أن يكون حاشا معهما في ذلك لأن كونها
حرفا هو اللغة المعروفة فهي على العكس من خلا وعدا فلا ينبغي أن يشترك معهما في قوله في بعض اللغات
فيتوهم التسوية وهو خلاف ما عليه أمرها ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان
إلى آخره قال الشيخ والفرق بينهما وبين أسماء الخطاب أن تلك موضوعة لمن تخاطبه كما وضعت
الأسماء لتكون مسندة أو مسندا إليها كقولك ضربت فهذا فاعل ذهب إليه الفعل كما تقول ضرب
زيد وإن كانت فيه دلالة على الخطاب إلا أن وضعه على أنه اسم المخاطب وهذه موضوعة للدلالة
مع استقلال الكلام واستغنائه عنهما باعتبار المسند والمسند إليه فوزانها وزان التنوين
وياء النسب إلا أنها انقسمت قسمين قسم يلحق بعد الخطاب بالجملة كقولك أرأيتكم وشبهه وقسم يلحق
بعد الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين قسم يلحق صاحب الاسم لإبهامه كقولك إياك وأنت وقسم يلحق
غير صاحب الاسم المجرد بل لاستغنائه عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهه فأما كونها حرفا
في ذلك وبابه فمتفق عليه وأما كونها حرفا في مثل إياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني
فيه عن الإعادة وأما كونها حرفا في أرأيتكم أعني الكاف والميم فلأنهما لو كانت الكاف اسما لكانت بمعنى
لا أرأيت وكان يجب أن تقول أرأيتموكم لأن الخطاب لجماعة فلو كان لجماعة وجب أن يكون بالتاء
والميم كما قالوا أعلمتموكم قائمين فلما جاء على غير ذلك حمل على غير هذا الوجه فإن قلت فهذا يلزمك
أيضا فإن التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي أن يكون أرأيتموكم قلت لما كانت الكاف والميم
لمجرد الخطاب اختصرت التاء والميم بالتاء وحدها للعلم بأنهم جماعة بقولك كم الأخرى لأن الميم لو أتيت
بها مع التاء إلا لجعلها للجماعة فالكاف والميم أجدر فإن قلت فاجعلها على ما ذكرت والكاف والميم
اسمين قلت لا يستقيم لأمور منها جواز أرأيتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا لم يستقم
المعنى لأنه يصير المفعول الأول هو المخاطب فيصير مخبرا عنه بقولك ما صنع وليس فيه ضمير يرجع إليه والمعنى
على خلافه ومنها لزوم مثل أعلمتكم قائمين والسر فيه أن كل واحد من التاء والميم والكاف والميم مستقل
في الاسمية فوجب أن يعطى كل واحد منهما ما يستحقه في وضعه لأنه اسم مستقل بخلاف أرأيتكم

فإن

فصل وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تلحق الضمائر قال الله تعالى ذلكما مما علمني ربي وقال ذلكم خير لكم وقال فذلكن الذي لمتنني فيه وقال أن تلكم الجنة وقال وأولئكم جعلنا لكم وقال كذلك قال ربك وتقول أنتما وأنتم وأنتن فصل ونظير الكاف الهاء والياء في إياه وإياي على مذهب أبي الحسن ومن أصناف الحرف حروف الصلة وهي إن وأن وما ولا ومن والباء في نحو قولك ما إن رأيت زيدا الأصل ما رأيت ودخول إن صلة أكدت معنى النفي قال ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم طالي أينق جرب وعند الفراء أنهما

فإن التاء أتبعت الكاف والميم بيانا لها وعلامة للمخاطب فاستغني عن الميم التي هي بعض مدلولات
الكاف والميم فلذلك استغني عنهما في أرأيتكم ولم يستغن عنهما في مثل أعلمتموكم قائمين قال فصل
وتلحقهما التثنية والجمع إلى آخره يعني أن كاف الخطاب تلحقها الميم والألف التي تدل على أن معها التثنية
والميم وحدها لتدل معها على أنه الجمع والنون تدل على أنه الجمع المؤنث وتكسر لتدل على أنه المخاطب المؤنث
فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء وليس يعني أنها تثنى وتجمع ولذلك قال كما تلحق الضمائر ومثل بذلك
في بقية الفصل قال فصل ونظير الكاف الهاء والياء وتشبيههما بها إلى آخره وقد تقدم الكلام
فيها على إياي وإياه أن كان كافا للخطاب وإن كان غيرها فللمتكلم والغائب والخلاف فيها وبيان ما هو
الأصح فلا وجه للإعادة ومن أصناف الحرف حروف الصلة وهي إن وأن وما ولا والباء إلى
يعني بحروف الصلة حروف الزيادة سميت حروف صلة لأنه يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند
حذفها فأما إن فتزاد بعد ما النافية قياسا كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا وبعد لما إن لما إن جاء
زيد أكرمتك قليلا وقول الفراء إنهما حرفا نفي ترادفا كثيرا أو حرف في التوكيد في قولك إن زيدا لقائم
ليس بجيد لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل إن زيدا القائم قد فصل بينهما فلذلك وأما
أن فتزاد بعد لما وقبل لو وبعد القسم كثيرا وقلت في مثل قولهم كأن ظبية وأما مثل قوله تعالى وأن عسى
أن يكون وأن لو استقاموا وأن أقرب فاختلف فيه فأجاز بعضهم أن تكون زائدة في الجميع وجعلها
بعضهم مصدرية في قوله تعالى وأن أقرب ومخففة من الثقيلة في قوله تعالى وأن عسى أن يكون وأن
لو استقاموا وأما ما فتزاد بعد إن الشرطية ومتى وأين وإذا وأي وكيفما عند البصريين وليست
في أو ما على القول بأنها اسم حيثما زائدة لأنه لولا هي لم يكن شرطا ولا يغني قد عدت زائدة
في مثل إنما زيد منطلق والأولى أن لا يحكم بزيادتها لأنها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من أوجه
منها كفها إن عن العمل ومنها تهيئة وقوع الجمل الفعلية ومنها أنها تفيد الحصر فإذا قلت إنما زيد قائم
فمعناه ما زيد إلا قائم وليس ذلك معنى إن زيدا قائم ونظيرها في ذلك قولهم إنما ضرب زيدا الأمير
لك أو قد ضربت ضاربا غيره لكان خلفا كما لو قلت ما ضرب إلا زيد فثبت أنها ليست زائدة وتزاد بين
غير ومضافها وبين مثل ومضافها وتزاد لتأكيد النكرة في شيئهما كقولك جئت لأمر ما ومنهم
من يجعلها في مثل ذلك صفة وتزاد بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وليست في
مثل حيثما وإذما زائدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل الآخر أنك لو قلت حيث تكن أكن
لم يجز ولو قلت حيثما تكن أكن كان الجزم واجبا وأفادت الشرط وما ذلك إلا بدخول ما فدل على أنها

فصل وقال الله عز وجل لئلا يعلم أهل الكتاب أي ليعلم أهل الكتاب وقال جل ثناؤه فلا أقسم بمواقع النجوم وقال العجاج في بئر لا حور سرى وما شعر ومنها ما جاءني زيد ولا عمرو وقال لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم وقال جل ثناؤه ولا تستوي الحسنة ولا السيئة **فصل** وزاد في غير سيبويه في النفي لتأكيده وعمومه وذلك كقولك ما جاءني من أحد [illegible] والاستفهام كالنفي قالوا [illegible]

غير زائدة وكذلك إذا عطفت على النفي المذكور حيث هي زائدة في مثل لا سيما زيد ولكنه كثر استعمالهم
حتى صارت كالواجب وأما لا فتزاد بعد أن المصدرية مطلقا كقوله لئلا يعلم وما منعك ألا تسجد
وشبهه وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفي كقوله ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا
الضالين وقولك ما جاءني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا نظر فإنه مفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما
ولو لم تأت بها لجاز أن يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع لكنه خلاف الظاهر فلذلك كان
القول بالزيادة أولى لبقاء الكلام بإثباتها على حاله عند عدمها وإن كانت الدلالة عند مجيئها أقوى
وهو من باب التأكيد والزيادات فيها معنى التوكيد فلا تخرج بقوة دلالة الكلام بها عن أن
تكون زائدة لأن دلالة الكلام المؤكد أقوى من دلالة غير المؤكد ولذلك لو تعارض خبران
أحدهما مؤكد والآخر غير مؤكد قدم المؤكد ما لم يعارض التوكيد في خبر آخر مثله ولا يخرجه ذلك
عن أن يكون زائدا وقبل أقسم قليلا وشذت في مثل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وشذت في
مثل قوله في بئر لا حور سرى وما شعر وأما من فتزاد في غير الواجب قياسا كقولك ما جاءني من أحد لإفادة
تأكيد التعميم فيما يدخل عليه ولذلك جاز ما جاءني من أحد وكم من رجل عندي ولم يجز ما من زيد ولا
ما زيد من قائم لتعذر معنى العموم فيهما لأن التعميم قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس
مما دخلت عليه كقولك ما من رجل عالم وما جاءني من رجل لأن القصد ههنا نفي العلم والمجيء عن جملة الجنس
وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس أيضا وذلك في مثل هل جاءك من رجل
ألا ترى أنه لم يرد الاستفهام عن مجيء جميع الرجال وإنما يستفهم عن مجيء واحد منهم أي رجل كان
فافترق العمومان فيهما وقد أجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب وقد تقدم الكلام
عليهم في ذلك وأما الباء فتزاد في النفي في الخبر في مثل ما زيد بقائم قياسا وتزاد في غيره سماعا كقولك
بحسبك زيد وكفى بالله والتحية وقد تقدم ذلك **ومن أصناف الحرف**
حرفا التفسير وهما أي وأن إلا أن أي أعم من أختها لوقوعها في كل موضع ولا تقع أن إلا بعد فعل
فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم وهل يقع بعد لفظ القول تفسير كقولك قال زيد
أن افعل فيه نظر وقد حمل بعضهم أن اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقبله فعل بلفظ القول ومنع
بعضهم ذلك لكونها عنده لا يكون بعد لفظ القول **ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان**
وهما ما وأن وأنّ فأما أنّ وهي من الحروف المصدرية إذ لا فرق بين قولك في تقدير المصدر أعجبني
أن تقوم وأعجبني أنك قائم وإن استفيد بأن الاستقبال فلا يضر فيما نحن فيه لصحة تقديرهما

ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان وهما ما وأن في قولك أعجبني ما صنعت وما تصنع أي صنيعك [illegible] وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها وقد فسر قوله عز وجل والسماء وما بناها قال الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا [illegible] **فصل** وبعض العرب [illegible] بما قال الشاعر أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا [illegible] الرضاعة بالرفع

المصدر فيهما جميعا والظاهر أن استعمال المتقدم ذكرهما في غير موضع وتختص أنّ بأن صلتها لا تكون إلا
جملة اسمية وأختاها لا تكون صلتهما إلا جملة فعلية تقول أعجبني أن زيدا قائم وأعجبني أن تقوم وأعجبني
ما قمت ويقدر أن وما مصدرا باعتبار أفعالهما ويقدر أنّ مصدرا باعتبار فعل خبرها فإن لم يكن له
فعل قدر بالكون كقولك أعجبني أن زيدا أخوك فإن لم يكن لفعلها مصدر قدر بمعناه كقوله تعالى
وأن عسى أن يكون فيقدر بالتوقع أي وفي توقع قرب أجلهم وشرط ما إذا كانت مصدرية أن لا يعود
عليها ضمير وإذا رجعت موصولة أو موصوفة لأنهما بينهما حرف والحروف لا تضمر وأما أن وأنّ
فلا يقعان إلا حرفين فلا يجري فيهما اللبس فإذا قلت أعجبني ما صنعت فلا يخلو إما أن يقدر ضمير يعود
على ما وإما أن يقدر المفعول غير ذلك فإن قدرت الأول كانت موصولة وإلا فهي مصدرية فعلى
الأول الذي يكون أعجبك ما تعلقت به الصنعة كباب أو حصير وما أشبهه وعلى الثاني يكون ما
أعجبك نفس المصنوع لا المصنوع من حركة الصنعة المخصوصة بتلك الصنعة لأن التقدير في الأول أعجبني المصنوع
وفي الثاني أعجبني الصنعة وهذا إنما يجيء مثله في الأفعال المتعدية المحذوف مفعولها وغير المتعدية إذا احتمل
أن يكون الفعل له ولغيره كقولك أعجبني ما سار بعد تقدم ذكر ما يصح أن يكون سائرا فيمكن تقدير
الضمير لها فيكون موصولة ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدرا فيكون التقدير في الأول أعجبني السائر
وفي الثاني أعجبني السير فأما غير ما ذكر فيتعين لأحدهما كقولك أعجبني ما قمت وما قعدت هذا يتعين للمصدر
إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولا ولذلك تعين قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض
بما رحبت للمصدر وكذلك تعين قوله تعالى والسماء وما بناها إلا أن تكون مصدرية لأن الفعل
ذكر مفعوله راجعا إلى غيرها وضمير الفاعل إلى غيرها ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها فتعينت المصدرية وأما
من حملها على الموصولة فذلك بتأويل جعل ما لمن يعلم فيكون إذا الضمير راجعا إليها فيتعين الموصولة وكذلك
يسر المرء ما ذهب الليالي البيت فيتعين المصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعله مظهر يتعذر تقدير ضمير يعود
إليه **قوله فصل** وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما وهذا شاذ وعليه ما روي شاذا في قوله
أن يتم الرضاعة وكذلك ما أنشده من قوله أن تقرآن على أسماء لا وجه له إلا ما ذكر وأما تشبيه ما بأن في
إعمالها فبعيد وعليه حمل كما تكونوا يولى عليكم في تكونوا محذوف النون والوجه إثباتها **ومن أصناف الحرف**
حروف التحضيض وهي لولا ولوما وهلا وألا **قال الشيخ** هذه الحروف معناها الأمر إذا وقع
بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي فإذا قلت هلا تضرب زيدا وهلا تسلم فأنت آمر
على ما وقع بعدها طالب له وإذا قلت هلا ضربت زيدا فأنت موبخ على ترك ذلك ولما كان معناها

فصل ولولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ كقولك لولا علي لهلك عمر **ومن اصناف الحرف حرف التقريب** وهو قد تقرب الماضي من الحال اذا قلت قد فعل ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ولا بد فيه من معنى التوقع قال سيبويه واما قد فجواب هل فعل وقال ايضا جواب لما يفعل وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر

في وجهيها ان اقترنت الى وقوع الفعل بعدها كحرف الشرط لان التحضيض والتوبيخ انما يكونان في الفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمار رافع او ناصب كقولك لمن تضرب قوما هلا زيدا اي هلا تضرب زيدا وتقول هلا زيدا اضربته فلزم النصب لان الفعل الذي تقدر انما يكون من جنس الدال عليه فيكون التقدير هلا اضرب زيدا فاما قوله هلا خيرا من ذلك لمن يفعل فعلا غير مرضي فيحتمل ان يقدر وفعل شيء وفعل غير شيء فلذلك جاز الرفع والنصب فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على تقدير هلا يكون او هلا كان ووجب النصب في البيت الذي تعدون عقر النيب لان القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب ان يقدر تعدون فيكون التقدير هلا تعدون فوجب النصب لذلك **قوله فصل** ولولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره انه يمتنع جوابها لوجود مبتدأها فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في المبتدأ كقولك لولا زيد لكان كذا ولوما زيد لكان كذا وليست هذه التي للتحضيض لاختلاف معنى الجانبين الا ترى ان معنى الاولى التي معناها التحضيض على الفعل الذي وقع بعدها ولذلك لزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى **ومن اصناف الحرف حرف التقريب** قد ويسمى تقريبا ويسمى توكيدا ويسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه ووجه ذلك فاما معنى التقريب فيه فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا على ان قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه ليست فيه هذه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي اذا وقع حالا لفظا او تقديرا كقولك جاء زيد وقد ضرب غلامه ولو قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لان الماضي لا يصلح ان يكون حالا لتنافيهما في المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال في بيانه يقرب الماضي من الحال وقد ورد بقولهم قد قامت الصلاة واما كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه من انه جواب قولك هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التوكيد فاذا كان جوابا لما يفعل كان مؤكدا واما كونها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى قولك انك انما تخبر بذلك من ينتظر الاخبار به في ظنك او غلبته ومنه قولهم قد قامت الصلاة ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخل على الماضي فاما اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكر من قولهم ان الكذوب قد يصدق والفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى قد نرى وقوله قد يعلم الله وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل بتاويل قد تقدم ذكره في رب **قال** ويجوز الفصل بينها وبين الفعل في القسم لكثرة استعمالها مع كون الجملة معترضة فان الجملة القسمية قد تعترض

فصل ويكون قد مع المضارع [illegible] لتقليل [illegible] كقولهم ان الكذوب قد يصدق **فصل** ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا ويجوز طرح الفعل بعدها اذا فهم كقوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

حرف مع

ومن اصناف الحرف حروف الاستقبال وهي سوف والسين وان ولا ولن قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل لما في لا يفعل من القسم **فصل** في سوف دلالة على زيادة تنفيس ومنه سوفته كما قيل من آمين امن ويقال سف افعل وان تدخل على المضارع والماضي فيكونان معه في تاويل المصدر واذا دخل على المضارع لم يكن الا مستقبلا كقولك اريد ان تخرج وقد ثم لم يكن منها بد في خبر عسى ولما الحرف ان في قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه [illegible]

بين الجزئين كقولك قد والله زيد واذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيقدر محذوفا او يستغنى عنه **قال** ويجوز طرح الفعل بعدها اذا فهم كقوله ماهو جوابها وهي لما اطرحت واحذف الفعل في لما لما تقدم جعلوا ما هو جوابها عليهما في جواز الحذف ايضا وشرطه حصول قرينة والدلالة عليه والا فلا يجوز حذفه **ومن اصناف الحرف حروف الاستقبال** هي الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو احد مدلوليه بعد ان كان شائعا وهي ما ذكره وحرف الشرط ايضا وان كان ايضا مفيدا لذلك الا انه لم يذكره ههنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره وذلك انه قال في ذلك الفصل الا ان تجعله للاستقبال وان كان ماضيا وقول الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل يريد ان سيفعل لا يجاب بها القسم في الاثبات كما ان لن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسهما ليفعلن ولا يفعل وفي سوف ولكنه على زيادة تنفيس كانهم لما زادوا على السين فيها جعلوها افسح منها وقالوا سوفته فوضعوا افعالا موافقة لسوف في اللفظ والمعنى وان كان حرفا كما قالوا من آمين امن وان كان انما من اسماء الافعال **قوله** وان تدخل على المضارع والماضي فيكونان معها في تاويل المصدر وقد تقدم ذلك الا انها اذا دخلت على الماضي لم يكن للاستقبال بل يكون الماضي على معناه في المضي فلو قلت يعجبني ان قام غدا لم يجز بخلاف ان التي للشرط فانها تقلب الماضي الى معنى المستقبل **قوله** ومن ثم لم يكن منها بد في خبر عسى قد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحرف الشاهد في قوله عسى طيئ من طيئ بعد [illegible] بالسين توفرا لما يقتضيه عسى من معنى الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان شاذ وسببه اما الان ان اكثر في الاستعمال فخصوها الكثرتها واما لانها مقدرة بالمصدر لان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية فخصت ان لذلك **ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام** وهما الهمزة وهل **قال الشيخ** تدخلان على الجملة الفعلية والاسمية فيصير معناهما السؤال عن مضمونها بعد ان كان خبرا كقولك ازيد قائم واقام زيد وهل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة اعم تصرفا اما لانها الاصل وهل محمولة عليها كما يقول سيبويه واما لانها اخصر منها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة اللفظ بها اكثر من اختها فمن خصائصها انها تقع مع ام المتصلة ولا تقع معها هل على ما تقدم واما المنقطعة فتقع فيهما جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو فهذا الموضع لا تقع فيه هل مالم تقصد الى المنقطعة ومنها انها تقع الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب او مرفوعا بتقدير رافع يفسره ما بعده كقولك ازيدا ضربت وازيد قام ولا تقول هل زيدا ضربت ولا هل زيد قام الا على ضعف وقوله في فصل تقدم والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره

بالسين التي هي نظيرة ان **فصل** وهي مع فعلها ماضيا او مضارعا بمنزلة ان مع ما بعدها **فصيل** وتميم واسد يحولون همزة ان عينا فينشدون ذي الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة اعن ترسمت وهي عنعنة بني تميم وقدم الكلام في لا ولن **ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام** وهما الهمزة وهل تدخلان على الجملتين تقول ازيد قائم واقام زيد وهل عمرو خارج وهل خرج عمرو والهمزة اعم تصرفا في بابها من اختها تقول ازيد عندك ام عمرو وازيدا ضربت وازيد ضربته ام عمرو وتقول لمن قال لك مررت بزيد ازيدنيه وتوقعها قبل الواو والفاء وثم قال اوكلما عاهدوا عهدا افمن كان على بينة من ربه اثم اذا ما وقع ولا تقع هل في هذه المواقع

فصل وعند سيبويه انّ هل بمعنى قد الّا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الّا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم **فصل** وتحذف الهمزة اذا دلّ عليها الدليل قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **فصل** ولانّ الاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول ضربت ازيدا وما اشبه ذلك

الظاهر لم يقصد به الّا ترجيح الوجه الضعيف لا على انّ ذلك سايغ في السعة ومن لطايف قول سيبويه في انّ اصلها ان تكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت ومنها انها تستعمل لانكار اثبات ما يقع بعدها كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك وانقولون على الله ما لا تعلمون ولا تقع هل هذا الموضع وليس مثل قوله تعالى هل جزاء الاحسان من ذلك لانّ ذلك انكار لاثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له من اصله ومنها انها تقع قبل الواو والفاء ثم ولا تقع هل واذا امتنع هل زيدا ضربت فامتناع هذا اجدر على ما تقدم **قال فصل** وعند سيبويه انّ هل بمعنى قد الى اخره **قال الشيخ** فاصل قولك هل خرج زيد اهل خرج زيد الّا انهم التزموا حذف الالف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله هل اتى على الانسان ودخول الهمزة عليها في مثل قوله اهل رأونا شاذ **قال فصل** وتحذف الهمزة اذا دلّ عليها الدليل **قال الشيخ** حذف الهمزة شاذ وانما يقع للضرورة وسره انّ الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تاخيرها ولم يجز تاخيرها فلم يجز حذفها والاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم **ومن اصناف الحرف حرفا الشرط** وهما ان ولو الى اخره وهو كل حرف دخل على جملتين فعليتين فجعل الاولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك الّا ان ولو وفي اذما خلاف الّا انّ ان يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في المضي على سبيل التقدير كقولك فان ان اكرمتك فمعناه الاستقبال فيهما وفي لو لو اكرمتني اكرمتك فمعناه المضي على سبيل التقدير انما اتوا ولشيء على ارتباط كان الاول معدوما واما الثاني فلانه اذا كان الاول معدوما كان الاول فيهما مرتبطا بالثاني على سبيل تقدير الاول وكلامهما الدلالة على انّ الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول ضرورة انّ انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره انهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط لانهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه اولى لانّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون ثم اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح ان يقال انها امتنع فيها الاول لامتناع الثاني لانّ الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الّا الله لفسدتا فانما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد فدلّ امتناع الفساد على امتناع الالهة لانّ امتناع الالهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بانشاء

الفساد ولذا انّ امتناع الفساد لامتناع الالهة لامرين احدهما انه خلاف ما يفهم من سياق امثال هذه الدلالة والاخر انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لانّ المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام المحسوس في السموات والارض عن حاله التي هو جار عليها في العادة وذلك جايز ان يفعله الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة واذا تحقق انّ معناها في الظاهر هو انّ الثاني منتف فيلزم منه نفي الاول ثبت انّ معناها انتفاء الاول لانتفاء الثاني وقد تاتي على معنى انّ الاول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم الّا انه لا يكون الثاني منتفيا وذلك في مثل قوله عليه السلام في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله الا ترى انّ الشرط ههنا نفي الخوف والمشروط نفي العصيان فسياق الكلام ان يبقى نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطا على سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان على ما تقدم من الموطاهرها الوجب ثبوت العصيان اذ نفي نفي الشيء اثبات له فيكون قد اثبت له العصيان وهو نقيض المعنى الذي سيق له الحديث لانه سيق للمدح فكيف يمدحه بالعصيان وكذلك الاية سيقت على ان يبقى ثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا ويبقى نفي النفاد عن كلمات الله ارتباطا فلو قدر نفي النفاد منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لادى الى ان يكون النفاد حاصلا اذ نفي النفي اثبات له فيلزم منه خلاف ما علم ان سياق الاية على خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك انما ياتي عند قيام القراين الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذي تضمنه لو فمثال الاول قوله نعم العبد صهيب لانه قد علم انّ العصيان منتف عن مثله منتف فلو قال لو لم يخف الله لم يعصه علم بقرينة المدح انه لم يرد نفي ما وقع جوابا والثاني كقوله تعالى ولو انّ ما في الارض الاية الا ترى انّ ذكر اشجار الارض وتقدير البحار على انها اقلام ومداد انما يفهم منه انّ المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق الاية نفي النفاد ونفي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت وكذلك اذا قلت لمن جاءك فاثنيت عليه لو لم تجئني لاثنيت عليك فمثل ذلك يعلم انه لم يقصد الى نفي الثاني وانما قصد الى الربط بين الاول والثاني على سبيل الاثبات تقديرا وقد يعلم انّ الانتفاء في الجميع مقدر ويكون قولك لمن اثنيت عليه لما جاءك ولو لم تجئني لاثنيت عليك انّ الثناء المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي حصل للمخبر هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم انه متعذر تقدير انتفائه وهذا وان استقام فيهما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات

فصل ولا يخلو الفعلان في باب الجزاء من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً فإذا وقع جزاءً ففيه الجزم والرفع قال زهير وإن أتاه خليل يوم مسغبة ❊ يقول لا غائب مالي ولا حرم

فإنه يعسر فيه أو يمتنع الحكم فيه بلفظ النفي وسببه أنهم لما الاكرام إن خاصاً فأمكن أن يقدر ما أثبته
فيه والنفي فأما في النفي فيشمل كل ما يشمله لعموم النفي فإذا قدر في النفي لزم الإثبات فيه فيناقض الإثبات
المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقاً والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب أن يتمسك في النفي
بما تقدم من القرينة وسببه أن ولا لو على انتفاء جوابها ولا له ظهور وكما ذكرناه من القرائن مفيدة
للعلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الأمثلة **قال فصل** ولا يخلو الفعلان في باب الجزاء
من أن يكونا مضارعين إلى آخره **قال الشيخ** أما إذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم هذا
واضح وكذلك في الأول فأما إذا كان الثاني مضارعاً ففيه الجزم والرفع أما الجزم فواضح وهو
الكثير وأما الرفع فلأنه لما بطل عمل إن لفظاً في الشرط الذي هو أقرب إليها جعلت غير عاملة في الجواب
الذي هو أبعد عنها ويشبه ذلك قولهم والله إن أكرمتني لأكرمنك واستلم والله إن أكرمتني لا أكرمتك
وكذلك إن زيداً ضربته وضعف إن زيداً تضربه أضربه لأنه لما ألغي الشرط باعتبار الجواب لفظاً
كره أن يعمل لفظاً في الشرط مع الفاء أمره للتقوية بالجواب فجرى لما لا يظهر فيه إعراب فوضع موضع المضارع
فيكون كأنه ملغى باعتبارها جميعاً وأما حذف فعل الشرط في قولك إن زيداً ضربته ضربته كره أن يؤتى
بالمفسر مجزوماً مع الفصل بينه وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي لكونه كأنه ملغى
من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد زعم المبرد أن رفعه وإن كان الشرط ماضياً أكثر
إذا كان الشرط مضارعاً على وجه الشذوذ وعلى تقدير حذف الفاء مثل قوله إنك إن يصرع أخوك تصرع
فجعله شاذاً على حذف الفاء على ما هو أصل في مذهبه كما يقوله هو وغيره في مثل قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها وأما وقوع المضارع شرطاً والجزاء ماضياً فقليل ويجب في الأول الجزم كقولك إن تكرمني
أكرمتك وإنما قل استعماله لأن الجزاء في المعنى بعد الشرط فإذا جاء الشرط الذي هو المسبوق في المعنى
بصيغة المستقبل فالجزاء أبدى لك أجدر والعامل في فعل الشرط في التحقيق هو حرف الشرط وما تضمن معنى
لأنه هو الذي اقتضاهما جميعاً فوجب أن يكون العامل فيهما إلا أن الذي وجب عمله في الأول من حيث عمله
في الثاني ومن قال إن العامل حرف الشرط والفعل جميعاً فليس بمستقيم لما ذكرناه ولأنه لم يثبت كون
الفعل عاملاً في فعل لا مستقلاً ولا مشتركاً وما ذكرناه عمل حرف في فعل وذلك ثابت باتفاق وهذا
القول أبعد من قول من زعم أن الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول لأن ذلك شبهتهم أن المفعول
إنما كانت تقتضيه الفعل والفاعل جميعاً فتوهموا أن الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومت بهما المفعولية
وليس كذلك ههنا فإن الشرط مقتضيهما جميعاً اقتضاءً واحداً فليس عمله في أحدهما بأولى من الآخر

وليس جعل الشرط عاملاً في المشروط بأولى من العكس فإن زعم أن المتقدم أثر في ذلك فهو فاسد لأنه إنما
تقدم لكونه شرطاً لا لأمر يتعلق بالعمل ولذلك لو جيء به متأخراً لم يكن إلا في معناه ولذلك وجب تقديم في قولك
من ضربت وإن كان العامل ضربت لأمر عرض في وجوب تقديم المعمول وتأخير العامل فثبت أن
تقديم الشرط على الجزاء لا يقتضي عملاً فيه وأنه ليس تقديم عمله فيه بأولى من عمل الجزاء فيه وأما
إذا وقعت مبتدأة على الشرط المتقدم كقولك من يكرمني أكرمه وأشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي شرط
وقد قيل إن الخبر الجملة التي هي الجزاء وقال قوم مبتدأ لا خبر له والصحيح أن الخبر الجملة التي هي شرط وبيانه
من أوجه منها أنه يدخله الفاء ودخول الفاء في الخبر ممتنع كقولك من يكرمني فأنا أكرمه فإن قيل دخول
الفاء ههنا على الخبر كدخولها على الخبر كقولك الذي يكرمني فأنا أكرمه وإذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط
فدخولها على الشرط أجدر قلت إنما دخلت في هذه المسألة تشبيهاً له بما ليس بخبر وإلا كان ممتنعاً
ولو ذهبت تدخل الفاء في الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لأدى إلى الدور فثبت أنها إنما دخلت
في الجزاء لأنه ليس بخبر وأن دخولها في خبر الذي تشبيهاً بما ليس بخبر الآخر أنه يؤدي إلى جعل الجملتين
جملة واحدة بمثابة قولك زيد قام أبوه ونحن نقطع بأنهما جملتان ربط بينهما الشرط مع بقائهما
على الجملية والآخر أنه قد ثبت أنهم يقولون [illegible] زيداً ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه الضمير
فلا يجب في الأول دون الثاني دل على أنه هو الخبر والآخر هو أنه اسم باشر جملة لمعنى ليست صلة له
فوجب أن يكون ما بعده هو الخبر قياساً على زيد ينحو فإن الاتفاق على أنه مبتدأ ما بعده خبره وشبهه
من قال إن الجزاء هو الخبر ما يلحه من معنى أن المتكلم بذلك قاصد إلى الإخبار بأنه يكرمه وتكريمه والفعل
في المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك ضرب زيد فيجعله لأجل ذلك هو الخبر وهذا فاسد لما تقدم
ولأنه إذا لمح ذلك في الجزاء فمثله في الشرط حاصل لأنه مسند إلى أكرم والأول إلى المضمر العائد على المبهم
وجعل الفعل المسند إلى ضمير المبتدأ خبراً عن المبتدأ أولى من جعل الواقع على المضمر لأن ذلك هو الخبر
على الحقيقة فأما من قال إنه مبتدأ لا خبر له فخارج عن المعنى وقياس العربية وهذا المذهب أدى قولهم أقائم
الزيدان فسمي مبتدأ ولا خبر له وظن أن ذلك يمكن اطراده وليس بمستقيم وإنما صح أقائم الزيدان لأن
اسم الفاعل بمعنى الفعل فكأنه قال أيقوم الزيدان بخلاف قولك من يكرمني فإنك حاكم عليه بالفعل فلا
بد أن يكون متعلقاً له أو مسنداً هو خبره **قوله فصل** وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً إلى آخره
قال الشيخ فالجزاء يجب بها في موضع ويمتنع في موضع فلا بد من التعرض لبيان ذلك ليعرف
الواجب والجائز والممتنع فأما الموضع الذي يمتنع دخول الفاء فيه فإن يكون ماضياً لفظاً أو معنى

فصل وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ ... فأكرمه ... فقد أكرمتك أمس ... فأنت مكرم

متصرفا قصد به الاستقبال بحرف الشرط كقولك إن أكرمتني أكرمتك وإن أسلمت لم تدخل النار فإذا
انتفى جاز أن أحدهما ماض لفظا والآخر ماض معنى ولكن قصد بهما الاستقبال بقرينة إن لأنها تقلب
معنى الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ المضي أو بمعنى المضي قبل دخولها وقولنا متصرفا احتراز من مثل
قوله تعالى فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ومثل قولهم إن أكرمتني فليس زيد
يكرمك فإنه ماض لم يقصد به الاستقبال بقرينة إن ويجب فيه دخول الفاء وأما الجائز فهو في
موضع وقوع الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا كقولك إن أكرمتني أكرمك وإن أكرمتني لا أكرمك
وإن أكرمتني فلا أكرمك إلا أن حذف الفاء أكثر وهو في المثبت أولى ومنه قوله تعالى إن تضل إحداهما
فتذكر في قراءة حمزة وهو قليل وأما في النفي فحذف الفاء والجزم هو الأكثر وجاء أيضا إثباتها والرفع
كثيرا كقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف في قراءة غير ابن كثير وأما الواجب وجودها
ففيما عدا ما ذكرناه في الممتنع والجائز كقولك إن أكرمتني فأكرم زيدا أو فلا تكرم زيدا أو فقد أكرمتك
أمس أو فزيد منطلق أو فعسى أن تكرم عمرا أو فليس زيد منطلقا أو فما زيد منطلقا أو فلن يقوم زيد
وكذلك ما أشبهه وسبب وجوب الفاء قصدهم إلى الإيذان بأن المذكور بعدها ومن الجوابات لكونه في
الظاهر غير صالح للجزاء كالأمر والنهي وأشباههما من الإنشاءات فلأن الجزاء قضية خبرية معلقة
على الشرط فإذا وقعت إنشائية كانت في الظاهر غير صالحة فجيء بالفاء للإيذان بأنها مؤولة بما يصح أن
يكون جزاء وهو كان المعنى في قولك إن تكرمني فأكرم عمرا إن تكرمني فهو سبب لتخيري طلبي إكرام عمرو وذلك
فكانت موقنة بالقصد إلى هذا التأويل وأما في الأخبار في مثل قولك إن أكرمتني فزيد منطلق
فلأن الجزاء أصله الفعل فجيء بالفاء إيذانا بأنها مؤولة بأن الجزاء مشتمل على ما اشتمل من مشترك
الخبر وتحقيقه إن لم يكن مشتقا كقولك لأبيك إن أكرمتني فأنا ابني أي هو سبب تحقيق ذلك وأما
في الماضي المحقق كقولك إن تكرمني فقد أكرمتك أمس فلأن الجزاء في المعنى لما يكون في الاستقبال
فجيء بالفاء إيذانا بأنه مؤول بما يصح وذلك بمعنى قولك إن تكرمني فسببه أني أكرمتك أمس على معنى تحقق
ذلك وأما وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك إن يقم زيد فسيقوم عمرو وكقوله تعالى وإن خفتم
عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومع ما النافية كقولك إن يقم زيد فلن يقوم عمرو ومع ما كقولك إن يقم
زيد فما يقوم عمرو ومع ليس كقولك إن يقم زيد فليس عمرو منطلقا ومع عسى كقولك إن يقم زيد فعسى
أن تكرم عمرا فأما وجوبها مع حرف التنفيس وما النافية فلأنهما يفيد الاستقبال وحرف الشرط المسلط
عليه مفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوا في قولك إن سوف تقم فهو

غير جائز فكذلك هنا فأتوا بالفاء القاطعة لأن عن إفادة الاستقبال فيما بعدها ليصح الإتيان بما يدل
على الاستقبال فوجب لذلك أن تقول إن تكرمني فسوف أكرمك وفلن أكرمك وأما وجوبها مع ما فلما
ذكرناه من كونها للحال فينافي حرف الاستقبال وإذا كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فالجمع بين حرفين
لمختلفين أبعد وأما وجوبها مع الأفعال غير المتصرفة فلأمرين أحدهما أنها أشبهت الحروف ولذلك
لم تتصرف فأجريت مجراها في وجوب الفاء والثاني أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه وهذا
لا تستقبل لها فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء والأخوات وضعها لا تقبل دلالة الزمان والمستقبل
وإن مفيدة للاستقبال فيما يقع جوابا لها فكرهوا الجمع بينهما فيؤدي إلى التناقض لأن حالها لا تعدو
أن تكون إنشائية كعسى أو حالية كليس وكلاهما مناف لما تقدم في الإنشاء وما تقدم في ما ولو لم يجب
في الإنشاء وعلى ما تقدم وجب في عسى وليس وأما امتناع الفاء مع ما ذكرناه فلأنه فعل صالح لأن
يكون جزاء من غير تأويل فلم يصح فيه فاء فيخرجه عن مقصوده فلزم حذف الفاء فيه وأما جواز
الأمرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلأنه إذا كان يسوغ أن يكون خبرا فلم يحتج إلى الفاء وسوغ
أن يقدر في المثبت خبر مبتدأ محذوف فيسوغ دخول الفاء وفي المنفي يسوغ أن يقدر لا نافية
على معناها في الاستقبال فتدخل الفاء حينئذ في قولك إن تكرمني فلن أكرمك فإن قلت هذا يقتضي
وجوبها فإن وضعها للاستقبال قلت وضعها للاستقبال ما لم يكن حرف استقبال ألا ترى إلى صحة
قولك أريد أن لا تقوم ولو كانت هي للاستقبال لم يستقم فدل ذلك على صحة تجريدها عن معنى
الاستقبال فجاز الأمران لذلك فإن قلت فلم لم يجز الأمران في ما فيقال إن أكرمتني ما أكرمك وإن
أكرمتني فما أكرمك ولم يتعين وجوب الفاء قلت الذي منع أن تقول أريد أن ما تقوم في موضع أن لا
تقوم هو الذي منع ذلك وهو أن ما معناها الحال فلم يستقم أن تجامع ما يناقضها فلم يقل أن ما يقوم
لأن أن للاستقبال والحال يناقضه فلذلك لم يقل إن تكرمني ما أكرمك لأن الشرط والجزاء للاستقبال
والحال يناقضه فلم يجز في ما جازمة له فإن قلت فالمضارع في الإثبات صالح لأن يكون نفس الجزاء
وكان قياسه أن يمتنع دخول الفاء فيه كالماضي قلت كذلك كان قياسه ولذلك كان الأكثر على تركها
ولكنه لما أمكن تقدير المبتدأ المحذوف فاتضح دخول الفاء على هذا التأويل فيصير بمثابة ما ذكر فيه المبتدأ
فإن قلت فلم لم يقدر ذلك في الماضي وحينئذ يجوز إدخال الفاء قلت لا يمكن ذلك في الماضي لأنه
إذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدأ فيلزم منه معناه وهو المضي ويبطل إفادة الاستقبال
فيه لانقطاعه عن الشرط فيختل معنى الجزاء لأنه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء

وقد تجيء الفاء محذوفة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وتقام إذا مقام الفاء قال الله تعالى إذا هم يقنطون
فصل ولا تستعمل إن إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح إن احمر البسر كان كذا وإن طلعت
الشمس آتك إلا في اليوم المغيم وتقول إذا مات فلان كان كذا وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير
معلوم فهو الذي حسن منه فصل ويجزم مع زيادة ما في آخرها إلا أنه يجيء قال الله تعالى فإما يأتينكم مني هدى
وقال فإما ترينى اليوم أزجي ظعينتي

دون ذلك غير مستقيم فإن قلت فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس فكيف
يكون تقديره كونه ماضيا في المعنى مفسدا قلت صح ثم لأن المعنى فتصور ولتبين الآن الجزاء على التأويل المتقدم
وأما ههنا فلم تقصد من حيث المعنى إلا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بالخبر ولا بالشرط فلذلك اختلفا
ههنا واحتمل ثم وثبت أنه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي وإنما صح
دخولها في إن أكرمتني لم أكرمك كاستعمالها في الماضي سواء **قال** وقد تجيء الفاء محذوفة في الشعر
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها **قال** ومثل ذلك متفق على أنه شاذ وإنما الخلاف في قولك
إن تكرمني أكرمك فالمبرد يقول على حذف الفاء أيضا وسيبويه يقول على التقديم كأنه قال أكرمك إن
إن تكرمني وهو قريب **قوله** وتقام إذا مقام الفاء يعني إذا كان الموضع للابتداء والخبر لا في غيره
كقولك إن تكرمني إذا زيد يكرمك فأما في غيره لو قلت إن تكرمني إذا أكرم زيدا لم يجز لأنها التي للمفاجأة
فلا يقع بعدها إلا الجملة الخبرية لأن وضعها للمفاجأة أمر محكوم عليه بحكم وذلك إنما يكون في الجمل
الخبرية فلا يستقيم في الأمر والنهي ولا جميع الإنشاءات وإنما لم يكن في الجملة الفعلية الخبرية كراهة أن
تلتبس بإذا التي للشرط لأن موضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخصوا هذه بالاسمية
ليحصل الفرق بينهما **قال فصل** ولا تستعمل إن إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها **قال الشيخ**
هذا راجع إلى الوضع لهذا المعنى ولذلك استقبحوا في مثل إن احمر البسر آتك ولذلك لم يصح قول إن
بعثنا كان كذا الآحاد شاك أو بتقدير الشاك كما تقدر الأشياء الثابتة وهي في الحروف بمثابة متى في
الأسماء بخلاف إذا فإنها ظاهرة في الثابت فتقول إذا طلعت الشمس آتك ومتى أكرمتني أكرمتك وإن
كانت إذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه بخلاف متى وإن في الثابت فتقول إذا أكرمتني أكرمتك
ولا تقول متى مات زيد كان كذا ولكن متى دخلت الدار فأنت طالق **قال فصل** وتجيء مع
زيادة ما في آخرها للتوكيد **قال** والأحسن حينئذ أن يكون فعلها مستقبلا مؤكدا بالنون كقوله
فإما نذهبن بك وأمثاله كثيرة في القرآن وقد تقدم ذلك **قال فصل** والشرط كالاستفهام
وقد تقدم تعليله في أن كل ما يدل على الإنشاء فله رتبة التقديم ولذلك تقول من ذلك الأبواب فزيدا
أكرم وزيدا لا تكرم وأما زيدا أكرم فإما أن يكون الكثير في كلامهم جعلوا له في التقديم والتأخير
شيئا ليس لغيره وإنما الكثير مجردا عن الحرف الدال على الإنشاء فإن اعترض بقولهم زيدا ليضرب عمرو فهو
قليل ثم إن التحقيق فيه أنه محمول على زيدا اضرب لأنه مثله في المعنى وأما زيدا لا تضرب فمحمول على الأمر
فإنهما متوافقان في الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم في الأمر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط كالاستفهام

في الانشا

في الإنشاء ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز الجزاء أن تقدم أضرب
ولا أنشأ ذلك فأما إذا تقدم مثل قولك أنت طالق إن دخلت الدار فهذا مما اختلف فيه فمنهم من يقول هو
الجزاء ومنهم من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس هذا الخلاف بالنوع في زيدا إن تضرب أضرب
لأن القائل بأن الذي تقدم هو الجزاء ملتزم بأن جملة الشرط التي هي الإنشاء لا يتقدم شيء مما في حيزها
وما تقدم جملة أخرى ليست جزاء جملة الشرط فلم يكن مثل قولك زيدا إن تضرب أضرب والوجه
أن الجزاء مقدر مثله إلا أنه حذف للعلم به وتمسك من ذهب إلى الأول بأن هذا الكلام المتقدم لو كان
إخبارا مطلقا وليس معلقا على الشرط لوجب أن تطلق وإن لم تدخل الدار ولما لم يكن ذلك وكان بمثابة
ما لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق بالإجماع وجب أن يقضى عليه بالجواب إذ لا معنى للجواب إلا ما علق
على الشرط وهو معنى قوي إلا أن الأحكام اللفظية تعارضه فمنها أنه لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء
من طريق الأولى وبيان الأولوية هو أنه إذا تأخر فالإجماع على وجوب الفاء مع تقدم ما يشعر بالجزاء وهو
الشرط فلأن يلزم إذا تقدم على الشرط أولى ومنها أنه كان يجب جزمه إذا كان مما يقبل الجزم كقولك
تكرمني إن أكرمك فوجوب الرفع دليل على أنه ليس بالجزاء فإن زعم أن رفعه إنما كان لتقدمه على عامله لزم
أن يبطل عمل كل معمول إذا تقدم وهو خلاف الإجماع ومنها أنه كان يلزمه أن يجيز عمرا إن تضرب زيدا
أضرب فيكون عمرا معمولا للجزاء لأن الجزاء يصح تقدمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله ومنها أنه يجوز
أن يقال زيدا أضرب إن تقم ولا يجوز أن يقال إن تقم زيدا أضرب ولو كان ما تقدم جزاء لكان حكم
الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه على ما كان عليه فلما لم يكن ذلك دل على أنه ليس بالجزاء ومنها أنه لا يجوز
أن يقال أضرب غلامه إن تضرب زيدا ولو كان ذلك هو الجزاء لجاز الإضمار لأنه في النية مؤخر عن زيد
فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس بالجزاء وما ذكروه من المعنى لا ينافي تقدير
الجواب وتعليق هذا الخبر الذي يدل عليه أن القائل لو شرع في قوله أنت طالق ولم يخطر بباله شرط
ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جوابا للشرط لم يستقم إذ جملة
لم يعد أن لفظ بالكلام من غير خطوره ألا ترى أنه لو قال زيدا فنصبه بما بعده لم يكن به قبل ذكره زيدا
أن يكون قاصدا إلى ما ذكره بعد كقولك زيدا ضربت وشتمته فلما صح أن يذكر الشرط بعد أن ذكر
ما قبله من غير خطور الشرط دل على أنه ليس جوابا له والسر فيه هو أنه لا يحكم على الكلام الخبري مطلقا إلا
بعد تمامه فلو لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الأحكام كقولك جاء القوم إلا زيدا على ما تقدم في
الاستثناء فإن قلت فإذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى فلم لا يصح جعله جزاء في المعنى وإن شرع

فصل ولابد فى لو من ان يليها الفعل ونحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون ونحو لو ذات سوار لطمتنى اضمار فعل يفسره الظاهر ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا لو ان عمرو خارج وليليها الفعل وجب فى ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا كقولك لو ان زيدا جاءنى لاكرمته قال تعالى ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ولو قلت لو ان زيدا حاضرى لاكرمته لم يجز

فيه وهو غير جزاء قلت لا يستقيم ان يكون الشىء جزاء بعد ان شرع فيه وهو غير جزاء لانه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فانها ليست ملحوظة من حيث الاجزاء الاخرى الا ترى انك لو قلت قايم زيد تقصد به الاخبار عن زيد بقيام فقولك قايم زيد لم يجز ان تجعله بعد ذلك غير خبر والاخبار عن غير زيد فاذ قلت لو قال القايل قايم قاصدا الاخبار عن زيد ثم بدا له فى الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو لجاز ان يقول عمرو ولا يقع الا الاخبار عن عمرو فدل ذلك على ان حكم المفرد حكم ما ذكرت من الشرط قلت هذا المثال تخييل لان السامع لو علم غلطه فى باطنه لحكم بالفساد عليه ولكنه لما لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطا فظهر الفرق بينهما قال فصل ولابد من ان يليها الفعل يعنى ان ولو لانهما اخوات الشرط والشرط انما يعمل بالفعل فالتزموا فيهما وقوع الفعل لفظا او تقديرا ونحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون الآية لابد فيه من تقدير الفعل لما فى لو مما ذكره من مقتضاها فانتم اذا فاعل الفعل المقدر وهو الذى كان اللفظ به لو ذكر الفعل واو لانه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون وتاكلون وكذلك تملكون فلما حذف الفعل تعذر الاتصال فحول الى المنفصل المرفوع لانه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكون الا انتم فوجب الاتيان بها موضع تلك الواو التى كانت عند ذكر الفعل فصل لو انتم ولو قال قايل ان انتم تاكيد الضمير المرفوع فى قولك تملكون المحذوف والفعل والفاعل جميعا محذوفان لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى قوله ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا ان عمرو خارج لانه ليس بعده فعل يكون تفسيرا للفعل المقدر ولا يستقيم ايضا تقدير الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا يكون المبتدا فاعلا فامتنع ذلك قوله وليليها الفعل الى آخره قال الشيخ قد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل فلا بد من ان يكون كذلك لم يتعين الا الاسم كما فى قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده والسر عليه وجوب الفعل ههنا كعلة وجوبه فى لو زيد ذهب لانه فى قولك لو زيد ذهب لامرين معنويين كما تقدم وههنا لامر استحسانى لفظى الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا ذاهب لاكرمتك لكان المعنى مستقيما كما يقولون لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا امكن ليكون فى الصورة موافقا كقولك ان امرؤ هلك فانه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان فى قولك لو ان ما يدل على الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت فكانك قلت لو ثبت اذ فاستغنى عن مفسر بعده وليس كذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ فانه ليس ثم ما يدل على الفعل المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل امثله فى المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام فى مثل ذلك قوله فصل

فصل وقد تجىء لو فى معنى التمنى كقولك لو تاتينى فتحدثنى كما تقول ليتك تاتينى ويجوز فى فتحدثنى النصب والرفع قال الله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفى بعض المصاحف فيدهنوا فصل واما فيها معنى الشرط قال سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شىء فزيد منطلق الا ترى ان الفاء لازمة لها

وتجىء لو فى معنى التمنى الى آخره قال الشيخ وهذه ايضا يلزم ان يليها الفعل لانها كالشرط فى اقتضاء الفعل فالمقتضى للفعل فيها ثابت فى معناها ولذلك جاء لو ذات سوار لطمتنى على كل واحد من معنييها جميعا فلا يجوز ان تقول لو زيد يكرمنى ولو قلت لو زيد يكرمنى لكان زيد فاعلا بفعل مقدر كما قيل فى الشرط سواء ومثل فى التمنى بقوله لو تاتينى اتيانها فى اول الكلام للتمنى وهم من زعم انها مصدرية فى مثل ودوا لو تدهن واشباهه كانه قيل ودوا ادهانك فاذا مثل بقولهم لو تاتينى نحل هذا وقد تقدم فى ذلك والكلام فى النصب والرفع قد تقدم فى بابه قال فصل واما فيها معنى الشرط الى آخره قال الشيخ اما فيها معنى الشرط التفصيل غير لازم ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكرها اقسام وقد يذكرها قسم واحد ولا ينافى ذلك ان يكون التفصيل الحاصل فى نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقى كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك الا انهم التزموا حذف الفعل بعدها الجزية على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا لان المعنى مهما يكن من شىء او مهما يذكر من شىء فحذف ذلك لما ذكرناه ثم التزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف فى ذلك الواقع فمنهم من يقول هو جزء من اجزاء الجملة الواقع بعد الفاء قدم عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول هو متعلق الفعل المحذوف وكانهم جعلوا الفاء جملة مستقلة وليس ما تقدم بجزء لها لا افضله ولا غيره ومنهم من يقول التحليل اما ان كان ما تقدم على الفاء مما يصح عمل ما بعدها فيه مع تقدمه عليه اولا فان كان الاول فهو كالقايل الاول وان كان الثانى فهو كالقايل الثانى فعلى هذا اذا قيل اما عمرو فانى اضرب فمن زعم انه جزء مما بعد الفاء حكم عليه بانه مفعول لاضرب ومن زعم انه معمول للفعل المحذوف قدر مهما تذكر زيدا او مهما تذكر احدا زيدا فيكون جزءا من اجزاء الجملة المحذوفة وفى هذه المسالة واشباهها يقول القايل بالتغير ان الاسم الواقع بعد اما من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل اسم ذكر بعدها احد الانواع المراد ذكره باعتبار تعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء وانما قصدوا تقديمه تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتداء ولذلك كان قولهم قام زيد واما عمرو فاهنته ضربته بالرفع اقوى ولولا اما لكان النصب اقوى لان الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ولكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار صفته التى هو عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء الا ترى انك بين يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان كان يوم الجمعة فى الموضعين مضروبا فيه الا انه فى الاول ذكر لتحكم عليه فلما حكم عليه بقولهم ضربت فيه وضربته فى المعنى هو ان الضرب واقع فيه وليس ذكره ليدل على انه الذى وقع

فصل وإذن جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه وقال الزجاج تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك وإنما تعمل إذن في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها كقولك لمن يقول أنا أكرمك إذن أجيئك فإن حدثت فقلت إذن أظنك كاذبا ألغيت لأن الفعل للحال وكذلك إذا اعتمدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم فقلت أنا إذن أكرمك

وإن تأتني إذن آتك ووالله إذن لا أفعل فالكثير ... لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان قال الله تعالى وإذا لا يلبثون وقرئ لا يلبثوا وتقول إن تأتني آتك وإذن أكرمك ثلثة أوجه الجزم والنصب والرفع

فيما الفعل وفي الثاني ذكر والا على أنه الذي وقع فيه الفعل من أول الأمر فلما كان كذلك قصد إلى أن يوقع
الاسم المراد بعد أما من أول الأمر على حسب ما هو في جملته كما يقع يوم الجمعة ضربت كذلك هذا هو الغرض
في وقوع الأسماء بعد أما على حسب معناها وإعرابها التي كانت عليه وبطل مذهب من قال إن العامل الفعل
مطلقا لوجوب نصب مثل فأما اليتيم فلا تقهر ووجوب رفع أما اليتيم فرأيته ولو كان الفعل هو العامل
لكان نسبته إلى هذا النسبة واحدة فكان يجوز الأمران في الجميع وأما قول القائل بالتفصيل فهو فاسد
أيضا لأنه إذا سلم المعنى في أما وجوب أن يكون التقديم لغرض التفصيل وبقاؤه على حاله تنبيها على
ما ذكرناه وجب أن يعم والاختلاف في الموضعين لأنه قد وافق على أن موضعهما في مثل أما يوم الجمعة
فزيد منطلق على ما ذكرناه وإذا ثبت ذلك في هذه المسئلة وأشباهها وجب فيما عداه وإن الاختلاف
الموضع فيها أو رجع إلى قول من يقول إن العامل الفعل مطلقا وقد أبطلناه ثم ما فسره في بعض
المسائل الأمر في جميعها لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ألا ترى أنك لو قلت إن تكرمني زيدا فأكرم
لم يجز فإذا المانع من التقديم في المسائل عنده حاصل فتخصيصه بعضها دون بعض تحكم ووجه صحة
التقديم في هذا الباب دون غيره ما ذكرناه من قصد الغرض في التنبيه على أن المذكور بعدها هو
المقصود بالتفصيل على حاله فخولف القياس في امتناع التقديم للقصد لحصول هذا الغرض ولذلك
اتفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفاء وأما القائل الآخر فقد أبطلنا مذهبه من أصله فصح
أن الوجه ما ذكرناه وأن ما عداه باطل قال فصل وإذن جواب وجزاء إلى آخره قال الشيخ
ليس معنى الجواب جواب شيء على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد يكون جوابا لتقدير شيء وإن
فمثال الأول ما ذكره ومثال الثاني قولك لو أكرمتني إذن أكرمتك وأشباهه لأنه في تقدير جواب كلام
سائل ماذا يكون مرتبطا بالإكرام فأجابه بأن ما ترتب الإكرام به وإنما معنى الجزاء فيها فواضح وقال الزجاج
تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك تنبيها على أن فيها معنى الجزاء حتى يصح تقديره مصرحا به
وقد تقدم الكلام عليه باعتبار العمل وأن لها أحوالا ثلثا أحدها العمل لزوما وهو إذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا ولم يكن معها واو أو فاء والثاني العمل جوازا وهو إذا كانت كذلك ومعها
واو أو فاء لا لتشريك مفرد والثالث الإلغاء وهو ما إذا فقد بعض شرائطها أو كلها فإذا ألغيت وجب
أن يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كظننت إذا ألغيت فتقول إن أكرمتني
إذن أكرمك بالجزم وليس أكرمتني إذن لا أكرمك بالرفع وكذلك ما أشبهه ومنه قوله شعر لئن
عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها فلا يجوز فيه إلا الرفع لأنه معتمد على ما قبلها

في كلامهم وإذا كانت معتمدا وقد سبق القسم أول الكلام قبل الشرط فوجب أن يكون له وكأنك قلت
والله لا أقيلها لأن الشرط إذا تقدمه القسم كان أيضا ملغى باعتبار جوابه على ما تقدم وإنما لم تعمل إلا في
المستقبل لأنها أجريت مجرى النواصب ولذلك ظن أنها مركبة من إذ وأن ونقلت حركة الهمزة والنصب
عن هو أكرمه بأن ولبس ... وإنما لم تعمل معتمدا على ما بعدها على ما قبلها لأنه لما كان قبلها قبل مجيئها في
مثل لعمرو معنى حصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول فبقي لما كان عليه قبل مجيئها إيذانا بإبقاء المعنى وكراهة
أن يتوهم تغير المعنى فيهما بخلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فإنه ليس كذلك ولذلك شبهت
بظننت إذا توسطت أو تأخرت لأن الجزئين اللذين مع باب ظننت أيضا عند توسطها على حالها
في المعنى قبل دخولها وإذا ألغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين
فلأن يلغى إذن أولى لأنها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل
الأسماء لأن ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثم كان الإلغاء في ظننت جائزا وهو ههنا واجب وفي
مثل قولك إن تأتني آتك وإذن أكرمك ثلثة أوجه فالجزم على أن ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب
الشرط في الاشتراك فكأنه قال إن تأتني آتك وأكرمك كما تقول إن تأتني إذن أكرمك والرفع على أن
يكون جملة غير معطوف فعلها عطف الجزاء على الجزاء وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة والنصب على أن يكون
أيضا جملة مستقلة وجاز النصب على تقدير إلغاء الواو لأنها ليست لتشريك مفرد وإذا لم تكن لتشريك
مفرد فجاز فيما الرفع والنصب فقد ثبت جواز الأوجه الثلثة في مثل ذلك والله أعلم حروف التعليل
وهي كي يقول القائل قصدت فلانا فتقول لكيمه إلى آخره قال الشيخ وقع في المفصل حروف التعديل
بالدال فيجوز أن يكون أصل التصنيف حروف التعليل فإن معناه التعليل إذ هو سؤال عنه ويجوز أن
يكون على ذلك لأن تعديل الشيء إجراؤه على ما ينبغي فصح أن يسمى حرف التعديل وقد ذكرها في حروف
الجر وهي عند البصريين على ما ذكره لأنها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها
والهاء هاء السكت كما في مثل لمه إلا أنه لا يعرف حذفها منها بخلاف لم وعم وأشباههما وإنما حذف
الألف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر فطرد في اللغة الفصيحة أنها كانت الداخل عليها أو في
وسيأتي ذلك مفصلا في موضعه وعند الكوفيين أنها ليست حرف جر وإنما هي كي الداخلة على الفعل
والفعل مقدر ههنا كأنه قيل كي تفعل ماذا قال المصنف وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب ترجح
على مذهب البصريين ولم يثبت فيها تقدم فعل عائد في الاستفهام لأنهم يقدرون فيه لكي تفعل ماذا فيكون
ماذا في موضع نصب مفعولا للفعل المتقدم ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب ولذلك لا يجوز أن يقال

ومن أصناف الحرف حروف التعليل وهي كي يقول القائل قصدت فلانا فتقول كيمه ... والاستفهامية ... وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ... وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب

فصلٌ وانتصاب الفعل بعد كي اما ان يكون بها نفسها او باضمار ان فاذا ادخلت اللام فعلت كي تفعل فهي العاملة كانك قلت لان تفعل فصل وقد جاءت كي مظهرة بعدها ان في قول جميل فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ومن اصناف الحروف حرف الردع وهو كلا وهي كلا قال سيبويه هو ردع وزجر وقال الزجاج كلا ردع وتنبيه وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئا تنكره نحو فلان يبغضك وشبهه

اي ارتدع عن هذا وانتبه عن الخطا قال تعالى بعد قوله ربي اهانن كلا اي ليس الامر كذلك لانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على الانبياء والصالحين للاستصلاح

فعلت عاذا ما تقاتي وهو شاذ والثاني انه يكون ناصبا لحذف فعله ولم يثبت مثل ذلك ولو قلت جئت لكي تكرمني
قال التضرب زيدا لن زيد لم يجز وذلك خشيت انه يعبد بذلك من الصواب فاذا الوجه ما اختاره
البصريون واما الرويات مالاذا كانت استفهامية غير متصلة بجاري لا يحذف الفها فليس بالقوي
فانه قد جاء حذف الفها في الوقف على ابدال الفها منه كقول المستفهم عمَّ وما نقل من قول ابي
ذويب عند قدومه المدينة وتجلي اضجيج الناس عمَّ فلا وجه للرويه فانه سائغ فصل
وانتصاب الفعل بعد كي يجوز ان يكون بها نفسها او باضمار ان والذي يدل عليه قولهم لكي تفعل
ويجوز ان يكون بتقدير ان ويدل عليه ان اخرهما ما ثبت من كونها حرف جر فتكون كاللام
فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذلك ههنا والثاني ما ثبت من اظهارها
بعدها ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن اضرب زيدا لم يجز والمذاهب
فيها ثلثة منهم من يقول النصب بكي نفسها ويستدل بما ذكرناه اولا ويجيب عن الوجهين في المذهب
الاخر بمجيئها حرف جر او بان ذلك شاذ نادر فلا يعارض ما ذكرناه والمذهب الثاني ان النصب
باضمار ان ويجيب عن وجه المذهب الاول بان اللام زايدة للتاكيد وحسن دخولها على كي
وان كانت بمعناها الاختلاف اللفظي والمذهب الثالث ان لها حالتين هي في مثل لكي هي العاملة
وفيما عدا ذلك يجاز فيها الامران حرف الردع وهو كلا قال سيبويه هو ردع وزجر قال الشيخ
شرطها ان يتقدم ما يرد بها من غرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الانكار او الحكاية
او من كلام غيره فمثال الاول قوله كلا بعد قوله يقول الانسان يومئذ اين المفر وبعد قوله لن يؤتى
الجزوما ذكرو من الاية ومثال الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله قال كلا حكاية
ما يقال بعد تقدم القول الاول من الغير ومثال الثالث قولك انا اهين العالم كلا وقد يكون بمعنى
حقا وعليه حمل مواضع في القرآن ومن اصناف الحرف اللامات وهي لام التعريف ولام جواب
القسم الى اخره قال الشيخ لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فتجعله معينا بوضع ما بعد ان كان
لواحد من الجنس وتشتمل على وجهين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان منكرا باعتبار حقيقته وهو على
وجهين احدهما ان يراد بها الكلية وذلك المعنى يلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المراة والثاني
ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فيقال دخلت السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين المخاطب
سوق معهود وانما هو على ما ذكرت وقد تقدم ذلك في باب المعرفة وانه مشارك في وجه التعريف ولهذا
المعنى قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله ولقد امر على اللئيم يسبني

ومن اصناف الحرف اللامات وهي لام التعريف ولام جواب القسم واللام الموطئة للقسم ولام جواب لو ولولا ولام الامر ولام الابتداء واللام الفارقة بين ان المخففة والنافية ولام الجر فاما لام التعريف فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه كقولك الناس الدينار والدرهم اي ما انك تجارة المعروف من بين سائر الاجناس والرجل خير من المراة اي هذا الجنس احب اليه من ذلك الجنس او تعريف عهدي كقولك ما فعل الرجل وانفقت الدرهم لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك

ان قوله يسبني صفة اللئيم لم يقصد لئيما معهودا فجرى مجرى النكرة لما كان باعتبار الوجود وشذ في
الوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك كقولك ما فعل الرجل لرجل متميز بينك وبين
مخاطبك وقد اختلف في لفظها فقيل هي وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل لتعذر النطق بالساكن
وهو مذهب سيبويه واستدل لذلك بانها همزة وصل فوجب ان يحكم بان الحرف هو اللام قياسا على
همزة الوصل من نحو اضرب واعلم وقيل الهاء مع الهمزة معا للتعريف واصلها ال كهل وبل واستدل
لذلك بان حروف المعاني التي فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب ان يحمل على ما ثبت ودون ما لم
يثبت واذا عورض بما تقدم قال خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال واذا عورض
الاولون بما ذكره الخليل اجابوا بانها لو كانت اصلية لم يجز تخفيفها كذلك كما لم يجز تخفيف الهمزة في
واشباههما ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولما جاء كذلك
دل على انها ليست اصلية وكلا القولين سائغ فصل ولام جواب القسم كقولك والله لافعلن
هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية كانت او فعلية لتدل على ان ما بعدها هو المقسم
عليه كقولك والله لزيد منطلق وليخرجن ولقد خرج وقد جاء حذفها في لفظ الماضي ودون غيره
والافصح لزوم النون لها مع المضارع وقد مع الماضي لانه فعل مؤكد في المعنى ولما يحصل في
التاكيد كان ذكرهما اولى ولذلك اختص المضارع بالنون والماضي بقد لانهما الحرفان اللذان
يؤكدان بهما والذي يحقق ذلك قولهم والله ان زيدا لمنطلق فيأتون بان التي هي ايضا التوكيد الا انه
ويلزمون معها اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقديم اللام وتاخير ان لكان قياسه ان يأتي وكنهم
لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام تعذر عليهم ذلك ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى
واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل فكان بقاؤها على اصلها اولى
فصلٌ والموطئة للقسم هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا
لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها وليست جواب القسم وانما الجواب ما يأتي بعد
الشرط كقولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قلت لئن اكرمتني اكرمتك او فاني اكرمك وما اشبهه مما
يجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتاخرين
من الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطأ لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح
فصلٌ ولام جواب لو ولولا هي اللام التي تدخل لتؤذن بان ما دخلت عليه هو اللازم لما
دخل لو كقولك لو جئتني لاكرمتك فاللام مؤذنة بان المدخول عليه هو اللازم للمجيء وما يتعلق بمعنى

فصل ولام الامر كقولك ليفعل زيد وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فصل ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق ولا تدخل الا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى لانتم اشد رهبة وان ربك ليحكم بينهم وفائدتها توكيد مضمون الجملة ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون

لو قد تقدم ويجوز حذفها ويكون الرابط بينهما بدلالة لو لانها شرط كما جاز ان تقول ان اتيتني آتيك
جاز لو اتيتني آتيك ولهذا المعنى جعلها توكيدا ويجوز حذف الجواب ايضا وموضع ذكر ذلك
موضع ذكر لو لان الجواب من مقتضاها والكلام فيه يحمل على غير اللام وقد تقدم ان ذلك جائز
عند قيام قرينة تدل عليه كقوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال ولو ان لي بكم قوة وما اشبه
ذلك **فصل** ولام الامر هي التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بانه مطلوب المتكلم كقولك
ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب كقولك ليضرب عمرو ولتضرب انت
ولاضرب انا فاما في غيره فقليل لاستغنائهم عن دخولها على الفعل وان كان للفاعل المخاطب فيقولون اضرب
اتقدم ومنه قراءة شاذة وهي فبذلك فلتفرحوا ومنه ما روي في الصحيح من قوله عليه السلام لتاخذوا
مصافكم وحقهما على الكسر لانها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور فكما ان
تلك لا تكون الا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه والفعل لا مضمر له فيتعين ان تكون مكسورة مطلقا
واذا اتصل بها واو او فاء او ثم جاز تسكينها كقوله تعالى وليطوفوا واسكانها مع الفاء اكثر منهما
مع الواو واكثر من ثم ووجهه ان الفاء اتصلت بها اتصالا معنويا وصوريا وهي على حرف واحد
فصارت كالجزء منها لفظا ومعنى فشبه قولك فلي من قولك فليضرب بكتف وتقصر الواو عما
ذكرناه صورة الاتصال لانها لا تكتب معهما متصلة بخلاف الفاء فكانت اضعف في الاتصال منها
وتقصر ثم عنهما من حيث انها كلمة مستقلة ليست على حرف واحد الاترى انها يوقف عليها و
يبتدأ بما بعدها بخلاف الواو والفاء فانه لا يصح الوقف عليهما لانهما كالجزء مما اتصلا به لكونهما على
حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ تشبيها بحذف حرف الجر في الاسماء والاصح
رفع الفعل وان كان القصد الطلب به فانه يصح ان يقال يضرب زيد وان كان الغرض طلب
الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم غفر الله له وهو في المضارع اجدر من حيث اللفظ
والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله ويدل على انه للطلب قوله يغفر ذلك يغفر
لكم مجزوما فلولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس ثم وجه ما سواه وما ذكر من غيره غير مستقيم
فصل ولام الابتداء هي المفتوحة في قولك لزيد منطلق **قال الشيخ** هي التي تدخل على
المبتدأ لتؤذن بانه المحكوم عليه وقوله والفعل المضارع وتمثيله بقوله وان ربك ليحكم بينهم
غير مستقيم لان هذه هي لام الابتداء اخرت لاجل ان فان زعم زاعم انه ذكرها في انها قد دخلت
على المضارع فليقل ايضا تدخل على الحرف وعلى كل ما يصح ان يكون خبرا كقولك ان زيدا لفي

فصل واللام الفارقة في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وقوله تعالى وان كنا عن دراستهم لغافلين وهي لازمة لخبر ان اذا خففت ومن اصناف الحرف تاء التانيث الساكنة وهي التاء في ضربت وتدخل على الفعل لتؤذن من اول الامر بان الفاعل مونث وتحريكها بالسكون في قبل انها حرف وتحريكها في رمتا لم ترد الالف لانه عارض الا في لغة ردية يقولون رماتا

الدار وان زيدا لطعامك آكل واشباه ذلك والتمثيل في ذلك بقوله تعالى لانتم اشد رهبة اولى
فصل ويجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما جاز عند البصريين لان
اللام عندهم ليست للحال وانما هي لام الابتداء اخرت لما ذكرناه فجاز ان تجامع ما معناه الحال
والاستقبال لانه لا مناقضة بينهما وعند الكوفيين انها للحال فاذا جامعت سوف تناقض المعنى
لانه يصير حالا باللام مستقبلا بسوف وهو متناقض وكان يلزمهم ان لا يجيزوه ايضا لانه قد تقدم
من قولهم انها للحال فقد وافق الكوفيين في كونها للحال وخالفهم في مجامعتها السوف والذي يدل
على ما ذكره البصريون قوله تعالى لسوف اخرج حيا فقد دخلت اللام مع وجود سوف **فصل**
واما اللام الفارقة فهي التي تؤذن بان ان التي في اول الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست النافية
كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ الاترى انك لو اسقطتها لفهم النفي واذا قلت ان زيدا لقائم
فالمفهوم اثبات القيام والمعنى زيد قائم واذا قلت ان زيدا قائم فالمفهوم نفي القيام والمعنى
ما زيد قائم وقد زعم بعض الكوفيين انها ايضا للنفي مع اللام وان اللام بمعنى الا فيزعم انك اذا
قلت ان زيد لقائم فمعناه ما زيد الا قائم فقد وافق في اصل المعنى لانه بالا يصير مثبتا ولكنه
خالف في التقدير وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والاثبات وعلى الوجهين حمل قوله ان كل
نفس لما عليها حافظ **ومن اصناف الحرف تاء التانيث الساكنة** هذه التاء تدخل لتؤذن بان
من اسند اليه الفعل مونث فاعلا كان او مفعولا كقولك ضربت هند وضربت هند وانما قال
لتؤذن بان الفاعل مونث جريا على مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل والا فالاولى في حد
الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلا في غير موضع وهو مذهب كثير من المتقدمين البصريين وقد تقدم
بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في المذكر والمونث وانما كانت ساكنة لانها انما تلحق الماضي
وهو مبني فوجب اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت مع الاسم امتزاج
الف التانيث والالف والنون في نحو حمراء وسكران والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب
عليها مثلها في حمراء وسكران فلذلك جاءت واجبا لها التحرك في الاسم والسكون في الفعل على ان دلالتهما
مختلفة اما التي تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه واما التي تلحق الفعل فدلالتها الايذان بان ما دخلت
عليه نفسه مونث وهذه الدلالة خلاف تلك فان تلك الدلالة لتانيث فاعل ما دخلت عليه التاء
وهذه الدلالة لتانيث نفس ما دخلت عليه التاء ودخولها في الاسماء المشتقة فرع على دخولها في
الفعل ويجري في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل الاترى انك اذا قلت مررت بامراة قائمة فانما

ومن اصناف الحرف التنوين وهو على خمسة اضرب الدال على المكانة في نحو زيد ورجل والفاصل بين المعرفة والنكرة في نحو صه ومه وايه والعوض من المضاف اليه في اذ وحينئذ ومررت بكل قائما ولات اوان والنائب مناب حرف الاطلاق في انشاد بني تميم في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والتنوين الغالي في نحو قول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ولا يلحق الا القافية المقيدة

انثت لان الفاعل المضمر في قولك قائمة مونث فهو بمنزلة قولك مررت بامراة قامت والذي يوضح ذلك قولك مررت برجل قائمة جاريته فانما انثت قائمة لان الفاعل مونث الا ترى انك لو قلت مررت بامراة قائم غلامها لم تونث لان الفاعل غير مونث هذا ابو محمد ان دخولها في هذه الاسماء على نحو دخولها في الافعال واما دخولها في الاسماء غير المشتقة نحو امراة المشتقة بوجه من الشبه على ما تقدم من فرق المذكر والمونث على انه غير جار قياسا الا في نحو النبات والتمر كحو التمرة والتجرة **قوله** واذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها لالتقاء الساكنين واصلها الكسر كما سياتي ولا يرد واحد في سكونها قبل حركتها العارضة اذ العارض في مثل ذلك غير معتد به بدليل ورود الحذف في مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا فكذلك هذا وهذا ابو محمد انه لا يجوز ان يقال رمات المراة واما قول بعضهم رماتا في قوله المراتان رماتا فلشبههما ليست في مثل رمت المراة وذلك انهم رادوا هذه الضماير المتصلة تنزل من الفعل منزلة الجزء منه بدليل قولهم يقولان وقوله الا ترى انه لو لم يكن المضمر منزلة لم يثبت الواو في قولك قولا ولم يكن الاعراب بعد الالف في يقولان فلما راوا لهذا الامر راجع في هذه الضماير لجواز الحركة في رماتا مجرى الحركة الاصلية وجعلوها مثلها في قوله **ومن اصناف الحرف التنوين** وهي على خمسة اضرب الى اخره **قال الشيخ** التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر ليست بنون التاكيد في الفعل وهذا التعريف يجمع جملة انواع التنوين واحترز عن النون المؤكدة في الفعل لانها لو لم يحترز منها لدخلت لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر وليست بتنوين وهي على خمسة اضرب الدال على المكانة وهو كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل فالوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك زيد وعمرو ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه نكرة كقولك صه وصه وما اشبهه وليس التنوين في رجل بتنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يزل منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير وانما زواله عند مجي اللام للتعريف فليس زواله لكونه للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما ذلك لتنافي بينهما ويبين الامر الا ترى انك لو سميت رجلا بحمن فتنوينه ليس للتنكير فهو ينونه ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه على الاول الجملة لم يزل لانه كان التنكير فكذلك رجل والثالث عوض من المضاف اليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كقولك يومئذ وساعتئذ والرابع التنوين النائب مناب حرف الاطلاق وهو تنوين الترنم وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم وهو قليل وقد زاد بعضهم تنوين المقابلة

فصل والتنوين ساكن ابدا الا اذا لاقاه ساكن اخر فيكسر او يضم كقوله عدا وعذاب اركض برجلك وقرئ بالضم وقد يحذف كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ قل هو الله احد الله الصمد

وهو كل تنوين لحق جمع المونث السالم نحو عرفات ومسلمات لانه جعل بمنزلة النون في جمع المونث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون وهو مستقيم الا انه لم يذكر قسما لامتناع دخوله في جميع الاقسام المفصلة لان امثلته في تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف الاطلاق والغالي واضح نحو دخوله في تنوين التمكين والنائب مناب حرف ولا يستقيم لانه لو كان كذلك للزم ان لا ينصرف جمع المونث اذا سمي به مونث كمسلمات اذا سميت به امراة لان فيه العلمية والتانيث باتفاق ولو كان تنوين التمكين لم يجز فيها وقع كما لا يجوز صرف زينب باتفاق نعم يدخل في تنوين التمكين على مذهب من يقول هذه مسلمات بغير تنوين اذا سمي به امراة وهو مذهب رديء وقد زعم المبرد وتحقيق وقد تكلم الامام الزمخشري رحمه الله في تفسيره على قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات وذكر صرفه بما يلزمه ان لا ينصرف مسلمات اذا سمي به امراة وليس بشي **فصل** والتنوين ساكن لانه حرف مبني واصل البناء السكون فان لقي ساكنا اخر فحكمه ان يحرك على ما سياتي وقد يحذف تخفيفا تشبيها له بحرف المد واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القراءة الشاذة في قوله تعالى الحمد لله وفي قوله ولا انا عابد ما عبدتم شاهد ... ومن اصناف الحرف ... وكلاهما جاير وخففت العطف على غيره وحمل الاول على المعنى كقوله تعالى ولا الضالين ونصبه على ان لا بمعنى غير وهي متعذر فيها الاعراب فوجب ان يكون اعرابها على ما هو من تمامها وهو ما بعدها كقولك جاني رجل لا عاقل ومنه قوله تعالى لا بارد ولا كريم **ومن اصناف الحرف النون المؤكدة** وهي على ضربين الى اخره **قال الشيخ** هذه النون مختصة بالفعل المضارع وصيغة الامر لانهما ماخوذة منه لتاكيد الفعل الداخلة عليه فقولك اضربن اكد من قولك اضرب وكذلك في المضارع وذلك قد في الماضي في معنى التوكيد او قولك قد خرج اكد من قولك خرج وشرطها ان يكون الفعل بمعنى الطلب او ما اشبهه ويكثر فيه ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خصت بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعنى مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب لانه قد يقسم الانسان على ما يعلمه بما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقولك ان اتي كبيرة والله لاهاقبن وامثال ذلك كثيرة اما لانه في الغالب انما هو يقسم على ما هو مطلوب المتكلم واجري بقية الباب عليه لانه منه واما لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور انفا فاجري مجرى الطلب وهذا ايضا هو الاخير

فجواز توكيد الفعل بهذه النون في قولهم فاما ترين واما تذهبن لانه فعل مستقبل اشتمل على
ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب
على الطلب المقتضي لتوكيده وهي على ضربين خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى والدخول سواء الا ان
الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء خلافا ليونس وانما لم تدخل عليهما لوقوعها بعد الالف
فيلزم اجتماع الساكنين متعذر فيهما حكم التقاء الساكنين لانه اما ان يبقى ساكنين واما ان يحرك الثاني
واما ان يحذف الاول فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس من كلامهم وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها
عن حكمها الاصلي ووضعها على انها لا تقبل الحركة بدليل اسقاطها في اضربن اليوم ولو جاز تحريكها ثم لوجب تحريكها
هنا وحذف الاول يؤدي الى لبس الواحد بالمثنى في فعل الاثنين الا ترى انك لو حذفت الالف في قولك
اضربان لبقي اضربن فيلتبس بفعل الواحد والحذف ما علم التزامهم الاثبات بالفصل بين نون الضمير
ونون التاكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربنان وكونها مشددة لا اثر له لان الخفيفة فرعها فلا
تاتي الا على النحو الذي اتت فيه الثقيلة لئلا يؤدي الى ان يكون للفرع على الاصل مزية او يقال فيجيء
المؤنث انها الف مشبهة بالف التثنية فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه ويقوى في الذكر
المشددة بعدها الكسر ها في فعل الاثنين واذا تقرر ذلك وجب امتناع دخولها فيهما والمشددة مفتوحة
الا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فانها فيهما مكسورة تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها بعد الالف
قوله فان دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر تشبيه وتعليله بقوله تشبيها للجزاء بالنهي غير واضح والاولى
ان يقال تشبيها له بالجزاء الداخل فيها لانه خبر مثله وهذا اوضح واقرب واما دخولها في النفي فحاصل
تشبيها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي ولما دخولها في مثل ربما تقولن فلانه شبيه بالنفي وكل ذلك قليل
وان كان بعضه اكثر من بعض وهذه النون انما تدخل على سبيل الجواز الا في الموضع المتقدم ذكره وحذفها جائز
الا في فعل القسم والمؤكد بما في الشرط فان طرحها ضعيف **قوله فصل** واذا لقيها ساكن بعدها حذفت
حذفا ولم تحرك الى اخره يعني ان النون الخفيفة والاولى الثقيلة ثابتة ابدا واما حكم الخفيفة وانما
حذفت كراهة ان تجري مجرى ما هو شبيه لها في الاسماء وهو التنوين قصدا الى ان يكون لما يدخل على الاسم
مزية على ما يدخل على الفعل فحذفت لذلك فيقولون في لا تضربن ابدا وصلوا بقولهم لا تضرب ابنك لا تضرب ابنك
ومنه قوله لا تهين الفقير ولولا ذلك لوجب ان يقال لا تهن الفقير بكسر النون وحذف الياء لالتقاء
الساكنين ولكنهم ارادوا لا تهينن وحذف النون لما ذكرناه ووجب ان يبقى لا تهين **ومن اصناف
الحروف هاء السكت** وهي التي في قوله تعالى ما اغنى عني ماليه الى اخره **قال الشيخ** هاء السكت

فصل ومن اصناف الحروف هاء السكت وهي التي في نحو قوله تعالى ما اغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه [illegible]

هاء ساكنة تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد وحذفها في الوقف ليتوصل بها الى بقاء الحركة في
الوقف ونزلت منزلة همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتداء بالساكن فاذا وصلت حذفتها كما تحذف
الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لاجله ولذلك استحب لكل قارئ مذهبه اثبات
الهاء في مثل كتابيه وسلطانيه ان يقف ثم يبتدئ فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف
بها والوصل بحذفها كقراءة حمزة والكسائي اقتده وقراءة حمزة ماليه هلك وسلطانيه خذوه فان
وصل لم يحذفها فالوجه اثباتها وان كان الوصل يسكنها لما ذكرناه ولكنه يجري الوصل مجرى
الوقف فيكون كانه موقوف عليه في النية ولذلك كان الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه
اني باسكان الهاء من غير نقل ولولا نية الوقف لوجب التحريك **وقوله** وكل متحرك ليست حركته
اعرابية يجوز الوقف عليه الى اخره **قال الشيخ** ليس بمعموم فان قيل وضرب ليست حركته اعرابية
ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك قولك لا رجل ويا زيد وامثال ذلك وحكمها ان تكون ساكنة لانه الغرض
الوقف كما ان حكم همزة الوصل ان تكون متحركة لانه الغرض الابتداء ولا يوقف الا على ساكن ولا يبتدأ الا
بمتحرك واما مثل قوله تعالى يؤده اليك فيمن قرأ بالاسكان فليست هاء السكت على المختار لانها
لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه وانما هي موصولة اجمالها مع اثبات الهاء من غير اسكانها لذا لا
وانما هي هاء الاضمار ويجوز تسكين هاء الاضمار اذا وقعت في مثل هذا الموضع **وقوله**
وتحريكها لحن وتخطئة القائل يا مرحباه بحمار عفراء مناقض لما ذكره في قوله وتسقط فيمن اسكن
القاف فانه ساقه في ان الهاء محركة لالتقاء الساكنين واذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين لم
يستقم انكاره على من حركها في قوله يا مرحباه لالتقاء الساكنين وكذلك ساقه ابو علي الفارسي
لذلك وليس بجيد فان تحريك هاء السكت ووصلها ضعيف فلا ينبغي ان يصار اليه مع الاستغناء
عنه والوجه في قراءة من قرأ ويتقه اسكانها الاضمار وتسكينها فمن حرك الهاء والقاف جميعا وانما سكن
القاف على النحو الذي سكن به كتف وعضد ولا حاجة حينئذ الى جعلها هاء السكت فانه يلزم منه
ثلاثة امور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها وصل هاء السكت والحاقها فيما
ليس بموقوف عليه لان قوله فاولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه ومنها
تحريكها على ما ذكرناه ولا يلزم الا امر واحد وهو تخفيف ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى
ذلك هو الوجه وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يا مرحباه بحمار عفراء في البيتين وفي
غيرها ولا يستقيم الرد مع اثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع والظاهر انه وقع من ابي

ومن اصناف الحروف شين الوقف وذلك هي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث اذا وقف فيقول اكرمتكش ومررت بكش وتسمى الكشكشة وهي في بني تميم وتلك سينا في بكر وهي التي تلحقها بكاف المؤنث سينا وعن معوية انه قال يوما من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معوية من هم قال قومي

على الفارسي وفيها اتبع ذلك من غير روية وتثبت الا ترى انه على ذلك يلحق بعدها السكت في الوقف
وهي حركة وذلك هو الذي انكره في يا مرحباه فكيف يستقيم ان اوه لغة مستقيمة مع سل رد ولم
يرد ولم هذا الا تناقض بين لا شبهة فيه بعد هذا البيان ومن اصناف الحروف حرف الوقف
قال الشيخ هذه لغات متغيرة لا معول عليها ولم ارها في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع
ضعفه فمنهم من يقول لما ذكره من الحاق الشين بعد المتعلق بالكاف ومنهم من يقول ابدل الكاف
شينا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل وصل الحرف والاولى ان يكون الترجمة ومن اصناف
الحروف حرفا الوقف اذ الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي الشين والشين ليست وقفا
وانما هي حرف يوقف عليه وقد وقع في اخر الحكاية المذكورة قال قومي باضافته الى ياء المتكلم ولم
يستقيم من حيث المعنى والنقل جميعا اما المعنى فانه يخاطب لامير المؤمنين الذي لغته لغة افصح
الناس فكيف يليق بمن يتماليه ويخاطبه ان يكذب ويحكي بحضرته الادب واما النقل فباتفاق
الرواة على الحكاية قال قومك وفي بعضها قال قومك يا امير المؤمنين والظاهر انه وهم اوقع فيها من شان
الحكاية عليه من قوله جرم من فصحاء الناس ومن اصناف الحروف حرف الانكار وهي زيادة تلحق
الاخر قال الشيخ هذه الزيادة لهذا المعنى انما وقعت في غير الكلام الفصيح وهي اما مدة مجردة
واما مدة قبلها نون مكسورة وزيدت لالتقاء الساكنين هي والمدة المذكورة والظاهر انه لم يزد
الا الياء اخيرا ساكنة محافظة على صورته ليلا تجزا ان كان صحيحا او يحذف ان كان مدا
فان قيل فقد ثبت مجيئها في قولهم انا ابنه وقد لحقت المتحرك الا ترى انها بعد النون المتحركة في انا
فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا وان لم يكن في الوصل الف ان يكون بالالف والالف
ساكنة صار حكمه حكم ما اخره الف لانه في الوقف كذلك الا ترى انك اذا وقفت على انا لزم
اثبات الالف فتقول انا ولا يجوز ان تقول انا انه فصار في حكم ما اخره الف مطلقا لان هذه
الزيادة انما تكون في الوقف فلو لم تزد لقيل اناه فحذف احديهما لالتقاء الساكنين
لجاز مجيء انه لما ذكرناه من قبل ولهما معنيان على ما ذكره الا ان الاخفش قصد في تفسيره في
قول الاميره بقوله كانك تهزا به الى ان تجعلها بمعنى واحد وهو انكار ما ذكره الغير لان باب
التهكم باب الكلام على ضد ما هو له ليس من باب المشترك الا ترى ان كل كلام يصح ايراده كذلك
وليس كل كلام مشتركا كقولك لمن ظلمك انه منه خلاف ما يقتضيه العقل ما هذا الا عقل راجح انما
تعني ضد ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وقوله تعالى ذق

انك

فصل ولا تخلو الحرف الذي تقع بعده من ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا تبعته في حركته فيكون الفا وواوا وياء فالالف بعد المفتوح والواو بعد المضموم والياء بعد المكسور كقولك في جاء عمر اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته كقولك ازيدنيه وازيد انيه فصل وان اجبت من قال لقيت زيدا وعمرا قلت ازيدا وعمرنيه وان قال ضربت عمر قلت اعمراه وان قال ضربت زيدا الطويل قلت ازيدا الطويلاه فتجعلها في منتهى الكلام

انك انت العزيز الكريم وغير ذلك وهذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في لزومها الالف ما لم يقع الخبر
وانما هذه زيادة تابعة لما قبلها فان كان متحركا فلا اشكال في ان يكون الفا بعد المفتوح وياء بعد
المكسور وواوا بعد المضموم وان كان ساكنا فحكمه حكم المكسور لان الكسر لزمها لالتقاء الساكنين فيجب
ان يكون المدة ياء فيقول فيمن ضربت عبد المطلب اعبد المطلبيه وتقول في الندبة واعبد المطلباه
فقد تبين انها مخالفة لزيادة الندبة لما ذكرناه وانما قولهم في الندبة واغلامكيه واغلامكموه في غلام المراة
المخاطبة وغلام الجماعة المخاطبين فانما خولف به قياس الندبة كراهة اللبس الا ترى انه لو قيل في غلام
المراة واغلامكاه وفي غلام الجماعة واغلامكماه لالتبس الاول بالمخاطب المذكر والثاني بالمخاطبين
قال فصل وان اجبت من قال لقيت زيدا وعمرا الى اخره قال الشيخ ذكر هذا الفصل
لينبه على انها تلحق الاخر على اي صفة كان بخلاف علامة الندبة فانها لا تلحق الا المندوب لانها لا
بان ما دخلت عليه متفجع عليه فاختصت به لان معناها لا يتعداه واما هذه فلانكار مضمون
الجملة فلحقت اخر الجملة على اي حال كانت فمن ثم جاز الحاقها في اخر كل كلام ولم يجز في تلك الا الحاقها
بالمندوب خاصة وتترك هذه الزيادة عند الدرج بخلاف زيادة الندبة فانه يجوز اثباتها في الوصل
اما لان الغرض تطويل الصوت الى المعنى المقصود ولذلك لم يجز حذف حرف النداء ولا الترخيم
بخلاف زيادة الانكار واما لشبهها بهاء السكت في محافظتهم بها على بيان حركة اخر الكلمة بدليل قولهم
اعبد المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه فكانت في ذلك كهاء السكت ولحقتها ايها بزيادة من ثبتها
لتحلي المعنى فيه فيتعين ان تكون محذوفة في الوصل ومن اصناف الحروف حرف التذكير وهي
زيادة على نحو زيادة الانكار ولكنها لا تكون الا مدة مجردة عن ان وهي في الشذوذ ابعد من تلك
ولذلك لم تقع في كلام من يوثق به وموضعها اخر كل كلمة يقف المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها
فلذلك لم تلحق الا ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله
قام زيد من غير زيادة لم يكن لتذكره عند فراغه من زيد معنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكر مع
انتفاء معناها فان لحقت اخر كلام باعتباره فلانه في قصد المتكلم لم يتم باعتبار اخر كقولهم
هذا سيفني اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار اليه بانه سيف موصوف بصفة في حكمه ولكنه
ذهل عن اللفظ الذي يعبر به او عن نفس المعنى مع علمه بانه كان قاصدا الى صفة ولكنه نسيها
وهو قاصد الان الى تذكرها ولذلك اورد قولهم هذا سيفني في حق من قصد الى الاخبار بسيف
موصوف وجاز ايضا الحاقها الى لام التعريف في قولهم الي وشبهه اذا قصد الى الاخبار عن معهود

ثم فصل عن اللفظ او عن المدلول على ما تقدم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

هذا آخر قسم الحروف من كتاب المفصل يتلوه القسم الرابع وهو المشترك فنسأل الله سبحانه وتعالى الاستعانة بحسن توفيقه بالتوسل بمحمد سيد البشر والشفيع المشفع في المحشر وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا كثيرا

م

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الرابع

القسم الرابع في المشترك المشترك نحو الامالة والقسم وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرها قال الشيخ الصواب في لقب هذا الاسم المشترك بفتح الراء لانه عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها فهو مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك بكسر الراء وليس بصواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك وقد صرح به في قوله في اول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا فقال في الامالة يشترك فيها الاسم والفعل فثبت ان الصواب الفتح وانما وهم من كسر من اجل انه كان الاصل ان يقال المشترك فيه فلما لم يجد فيه مذكورة توهم الكسر وحذف فيه ههنا اما للكثرة واما لكونه جعل لقبا في ذلك الامالة قال وهي ان تنحو بالالف نحو الكسرة وقد عبر غيره بان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وقال قوم بالالف نحو الياء وقال قوم بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء والجميع خير في عبارة لانه اذا قال بالالف نحو الكسرة فاما ان يريد نحو الكسرة التي قبلها او الكسرة عليها وكلاهما غير مستقيم لانهما لا تقبل الكسرة وليس قبلها كسرة واولى الباقية ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة لانه قد يكون الامالة من غير الف فمثل رحمة والكبر ومن المحاذر فاذا فسرت الامالة بالالف خرج ذلك عن ان يكون امالة وهو امالة فثبت ان الوجه ان يقال بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع انواع الامالة ثم علله بالتجانس اللفظي والتقريب جميعا على ما نذكره في الاسباب وشبهه في تغييره بعض التغيير للتجانس بما يشرب من الحروف صوت غيره لذلك كقولهم مصيدر والصراط واشباهه على ما سيأتي ويأتي بعلته في صنف ابدال

فصل وقد اجروا الالف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الاصلية ... فصل والالف الاخيرة لا تخلو من ان تكون في اسم او فعل ...

الحروف ثم ذكر اسباب الامالة وترك منها ما ليس بالقوي او كان وقوعه قليلا فالليس بالقوي الامالة لاجل الامالة وهما ليس بالكثير وقوعا وان كان قويا الامالة للتشاكل كامالة ضحاها للتشاكل جلاها على ما ذكره في فصله ثم شرع في شروطه وتفاصيل وموانع فابتدأ بالشرط قبل الالف وبين انها انما تؤثر اذا وليت حرف الالف او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم يكن كذلك لم يكن السبب مؤثرا الفوات شرطه وانما لم يؤثر لبعده عن الالف فلم يعتد بذلك وانما امالوا نحو يريد ان يضربها وعندها وان كان شاذا لان الهاء خفية فكانت مع الالف كحرف واحد فكانه لم يفصل بين الكسرة والالف الا بحرف واحد في قولك يضربها او بحرفين اولهما ساكن في عندها واما امالة درهمان وشبهه فاضعف مما تقدم لانها ليست مع الالف فيكون لاجتماعهما معها كانهما مدة واحدة لخفائهما وانما هي مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صفتها الخفاء قدرت كالعدم ويدل ذلك على ان الهاء مع الالف غير معتد بها قولهم دقا ورقي ورقي فاذا قالوا ردها فهم لا غير لان الفعل كالواو قبل الالف فكما وجب ان يقال ردوا وجب ان يقال ردها قوله فصل وقد اجروا الالف المنفصلة مجرى المتصلة الى آخره كلام في تفصيل ان سبب الامالة يعمل في الالف وان كانت منفصلة كما يعمل فيها اذا كانت متصلة ويعمل ايضا اذا كان هو في نفسه عارضا كما يعمل اذا كان اصلا الا ان ذلك ليس مثله اذا كان اصلا والالف المنفصلة التي ارادها هي الف التنوين او ما ضاهاها دون غيرها لانها امتزجت حتى صارت كانها من بنية الكلمة ولذلك يعسر اثبات الانفصال فيها وتحقيقه هو ان التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فاذا ابدل منه الالف كان في حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس في ذلك بمثابة الالف المنفصلة حقيقة في غيره الا ترى انه لا يحسن ان يقال من هؤلاء فيعتد بالكسرة التي في من لانه ليس بينهما ما يجعلهما كالكلمة الواحدة لان من كلمة تستقل بنفسها وهؤلاء كلمة مستقلة ايضا فلم يكن بمثابة الالف في زيدا ولا بمنزلة الالف في عندها ثم مثل بقولهم رأيت زيدا في المنفصل ومررت ببابه في الكسرة العارضة ونعني بالعارض ما كان يجيء في الكلمة لامر في بعض احواله كحركة الاعراب في قولك في بابه الا ترى انها لا تلزم لانك تقول اعجبني بابه بخلاف الكسرة في نحو عالم فانها لا تنفك ولذلك كان في ذلك السبب اقوى من هذا الا في الراء في نحو بابها وشبهه لعلة في الراء على ما سيأتي في فصلها المختص بها قوله فصل والالف الاخيرة لا تخلو الى آخره قال الشيخ هذا الفصل حاصله راجع الى ان الالف في الاسم اذا كانت لاما ثالثة عن واو لا تؤثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سوى

فصل والمتوسطة ان كانت في فعل تقال فيه فعلت كطاب وخاف اميلت ولم ينظر الا الى ما انقلبت عنه وان كانت في اسم نظر الى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب فصل وقد اما لوا الالف لالف ممالة قبلها فالوا رايت عمادا فصل ويمنع الامالة سبعة احرف وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف اذا وليت الالف قبلها او بعدها الا في باب رمى وباع فانك تقول فيها طاب وخاف وصغى وطغى وذلك نحو صاعد وعاصم وضامن وعاضد وطائف وعاطس وظالم وعاظل وغايب

وواغل وخامد وناخل وقاعد وناقف او وقعت بعدها بحرف او حرفين نحو ناشط ومعارض ومعاريض ومواعيظ ونافخ ومنافيخ وناعق ومعاليق واذا وقعت قبل الالف حرف فاما هي مكسورة او ساكنة بعد مكسور لم تمنع عند الاكثر نحو صعاب ومصباح وضعاف ومضحاك وطلاب ومطعام وظماء واظلام وغلاب ومغناج وخباث واخباث وقفاف ومقلات

من الامالات الا ترى ان نحو قولك رضى لا يمال واما ما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الامالة فالافعال
الثلاثية كلها ممالة لقيام سبب الامالة الا ترى انك تقول في دعا وشبهه دعي كما تقدم وكذلك
الاسماء اذا لم توجد هذه الشرائط المذكورة في المنع ممالة ايضا كقولك رجحى لانك تقول رجيان
ومصطفى لانك تقول مصطفيان ولم يمل عصا لانه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب
الامالة بخلاف ان يقال لم يمل نحو رضا وسبب الامالة قائم وهو الذي احتاج الى الفصل الاخير
والذي في غنية عن جميع الفصل وجوابه ان انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب
الخارج عنه واثر اذا كانت هي في نفسها منقلبة عن ياء لقرب السبب منها لانه فيها فلا يلزم من تاثير الاقرب
تاثير الابعد فمن اجل ذلك اميل دعا ولم يمل رضا لانها في دعا منقلبة عن ياء وفي رضا لا تنقلب ياء فغلب
ما فيها من مناسبة التفخيم على ما ذكر ثم اورد اعتراضا على الافعال الثلاثية في الاسماء عن الواو وهو
قولهم العلى ممالة واجاب بان فيه من السبب مثل ما في دعا لانه جمع العليا المنقلبة فيه الواو ياء فصارت
كانها ياء كما في دعا بل هو اظهر ثم ذكر الالف التي هي عين ولقد لا تمال منها من الافعال الا ما كان في
فعل يقال فيه فعلت فدخل فيه باب مال وخاف لانهما جميعا عند اتصال ضمير الفاعل به فيقال فيه
فعلت كقولك ملت وخفت وهذا مذهبه فاما من لا يرى ان نحو بعت عند هذا الاتصال ينقل
الى هذا البناء فلا يقيد الامالة بما ذكره لبقاء باب طاح عنده وهو ممال فيحتاج ان يقول ان كان
من ذوات الياء او يقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل معلما عليه في كثير من النسخ وجعل
موضعه والمتوسطة ان كانت ياء اميلت فدخل فيه طاح وان كانت واوا اميلت ايضا ان كان
يقال فيه فعلت فدخل في باب خاف وخرج في الفصلين جميعا عن الامالة ما كان من الاسماء من ذوات
الواو على نحو حال كان وما كان من الافعال من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو حال وحار
وقال فان قيل فالسبب في الاخيرة في نحو دعا وغزا كونها تصير ياء عند بناء الفعل كقولك غزي ودعي
فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو حال وحار لانك تقول حيل وحير وقيل فالجواب من ثلاثة اوجه
احدها ان انقلاب الياء في دعي بالكسرة لازمة في اصل بنائه والكسرة في نحو قيل وحيل عارضة
ليست في اصل البناء فكانت الياء بعدها عارضة والثاني ان الياء في دعي متحركة قويت بالحركة
فظهر اثرها والياء في نحو قيل ميتة ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما هو اقوى اعتبار ما هو اضعف والثالث ان
باب دعي لا يجوز فيه تغير الياء عن حالها ولا الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فان الكسرة يجوز ان
تكون ضمة او اشماما وان تبقى ضمة على اصلها وتبقى الواو واوا فلا يلزم من اعتبار ياء لا تغير عن يائيتها

فصل قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضربها زيد فاما لوا وقالوا اراد ان يضربها قبل فنصبوا القاف وكذلك مررت بمال قاسم وبمال ملق فصل والراء غير المكسورة اذا وليت الالف منعت منع المستعلية تقول راشد وهذا حمارك ورايت حمارك على التفخيم والمكسورة اذا وليتها الضد من ذلك تميل ما لا يمال مع غيرها تقول طارد وغارم وتغلب غير المكسورة كما تغلب المستعلية فتقول من قرارك وقرى كانت قرارة فاذا تباعدت لم تؤثر عند اكثرهم فاما لوا هذا كافر واميلوا مررت بقادر وقد فخم بعضهم الاول واما ل الآخر

اعتبار ياء معرضة هي وسببها للزوال فظهر الفرق بين البابين من ثلاثة اوجه والفرق بين ما كان
من الاسماء على فعل وبين الافعال على فعل ان الكسرة في الفعل تظهر فقوي امرها بظهورها فناسب
الامالة وهي في الاسم لا تظهر ابدا اذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل فلم يلزم من امالة الفعل امالة
الاسم لذلك ثم ذكر سببا آخر من اسباب الامالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك
لم يعتبره الا بعض المميلين وهو الامالة للامالة لانها ليست كسرة محققة ولا ياء فلا يلزم من
اعتبار الكسر والياء في مناسبتهما للامالة اعتبار ما نحي به نحوهما ثم ذكر الموانع للامالة وهي حروف
الاستعلاء وهي سبعة احرف على ما ذكروا وانما منعت هذه لانها يستعلى عند النطق بها اللسان الى
الحنك الاعلى والامالة انخفاض فكره الخروج بين هذين الامرين اي الاستعلاء والانخفاض ثم ذكر ان
باب رمى وباع مستثنى فيمال طاب وخاب وصغى وطغى وان كان هذا المانع قائما والفرق بينه
وبين غيره ان السبب في هذا الباب قوي وهو انها ياء في الالف نفسها وانما كره عليها بخلاف غيرها
فان السبب انما يكون قبلها او بعدها فلا يلزم من اعتبار المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفا لبعده
اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويا لقربه ثم مثل بوقوع ذلك قبلها وبعدها ثم جعل ما بعدها
بحرف او حرفين مثلها او اوليها ثم ذكر انه اذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعا عند الاكثر والفرق بينهما
انها اذا كانت قبلها كان ذلك استفالا بعد استعلاء واذا كانت بعدها واميلت كان استعلاء
بعد استفال والاستفال بعد الاستعلاء سهل بخلاف الاستعلاء بعد الاستفال ولذلك اعتبرت
وان تعددت بعدها ولم يعتبر اذا تعددت قبلها فاما من سوى بينهما فلا اشكال قال فصل قال
سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضربها زيد الى آخره قال الشيخ وهو ان لم يميلوا وهذا انما يكون
على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري المانع المنفصل ايضا مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة
واللغة الفصيحة ان الامالة في ارى جيدة سواء وقع بعدها حرف استعلاء او لم يقع وكذلك مررت
بمال قاسم وبمال ملق فيجب في مثل ذلك الا ما كانت فيه الامالة ضعيفة لانفصال الالف او لعروض الكسرة
فانفصال الالف في مثل يضربها قبل والكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم قوله فصل والراء غير
المكسورة تمنع منع المستعلية الى آخره قال الشيخ للراء حكم في الامالة ليس لغيرها من الحروف وسببه انها
من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير مكسورة صارت كانها مفخمتين او مضمومتين فلم يقو ذلك سبب
الامالة فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد وحمارك واميل عارم واذا وليتها مكسورة ولا
يكون ذلك الا بعدها كان لها من الاثر ما ليس لغيرها من الاسباب لانها تصير ككسرتين اجتمعتا والكسر

قوله

المكسورة اذا وليت الالف

فصل وقد شذ عن القياس قولهم الحجاج والناس مما ليس [illegible] من العرب [illegible] وباب [illegible] وقالوا العشا والمكا والكبا وهو من الواو [illegible] لأجل الراء فصل وقد أمال قوم جاد وجواد نظرا إلى الأصل كما أمالوا هذا ماش في الوقف

كانت سببا في مثل عالم فقوي السبب فيها فلم يؤثر فيه المانع في غيرها فلذلك أميل طارد وغارم
ولم يمل نحو خالد وكذلك لو كان موضع حرف الاستعلاء فيها راء فإنها تغلبها كما غلبت المستعلية لأنها
إذا انفتحت قبلها فإنها صارت مثل المستعلية فيما ذكرناه من التكرير فإذا غلبت المكسورة المستعلية
فلأن تغلبها أجدر لأن المكسورة كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها بفتحتين وقد كانت الكسرة الواحدة
تغلب الفتحة الواحدة فغلبت الكسرتان أيضا الفتحتين تقول من قرارك ومن قرار تشبيها بقوله من قرار
ظاهر الاستقامة ولما مثله بقوله قوارير فليس لأن الغرض هنا بيان أن الراء المكسورة تغلب غير المكسورة
وفي نحو قوارير ليس ثم راء مفتوحة تغلبها المكسورة ولا يمكن أن يقال لأن التمثيل لغلبة المكسورة حرف
الاستعلاء فإن ذلك قد تقدم قبله حكما ومثالا وشرع في حكم غيره فلا وجه لذكر ذلك فيه والظاهر
أنه أراد التمثيل بغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة في أنها وإن تعذر
بعدها المغيرون(?) سببا ومانعا على ما تقدم فإذا قربت فيصح التمثيل حينئذ على ذلك ثم يبقى أن الراء
إذا بعدت بعد الألف لم تؤثر في سبب ولا منع عند الأكثر لأنها ليست كحروف الاستعلاء وإنما هي
جارية مجراها لما ذكرناه فلا يلزم من اعتبار المستعلية مانعة لما ذكرناه وإن بعدت اعتبارها هي إذا بعدت
فاللغة الجيدة إمالة كافرون وقادر(?) والأولى بالعكس منها نظرا إلى اعتبار الراء عند البعد سببا ومانعا
أو الغايتها(?) قال وقد شذ عن القياس الحجاج والناس يعني في حال الرفع لأنهما خاليان عن سبب
من أسباب الإمالة فيهما فإمالتهما على خلاف القياس لانتفاء السبب وكذلك إمالة مال وباب لأنهما من
ذوات الواو والثلاثي الفعل العيني(?) من ذوات الواو لا يمال لأنه لا سبب للإمالة فيه وأما إمالة عاب
فليست بشاذة لأنه من ذوات الياء وما كان من ذوات الواو فسبب الإمالة فيه من غير مانع والسبب للإمالة
في مال وباب قال وقالوا العشا والمكا والكبا فإنها واوية وهو أيضا شاذ لأنها لا [illegible] الآخر
من ذوات الواو ولا يمال ولا يؤثر في إمالتها كسرة على ما تقدم فلذلك كانت إمالة ذلك شاذا ولذلك كان
قياس الربا أن لا يمال ولذلك أورده اعتراضا وأجاب بأن السبب لما كان قويا أثر وهو كونها كسرة
على الراء فهو الذي حسن مثله كونه خارجا عن القياس المذكور قال فصل وقد أمال قوم جاد وجواد
نظرا إلى الأصل قال الشيخ وكان ينبغي أن يكون عند ذكر تفصيل الكسرة ما ذكر أنها تعتبر مقدرة
وأصلية لأن هذا الفصل فإنما تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظا بها محققة والفصيح ترك اعتبارها وإن
كان السكون عارضا لأنه وإن كان عارضا في التقدير فقد صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف
العارض في نحو هذا ماش فإنه ليس بلازم ولا يلزم من إلغاء ذلك السبب الأعز إلغاء هذا لا يرجع إليه

فصل وقد أميل الشمس ونحوها وهي من الواو [illegible] فصل وقد أمالوا الفتحة منفردة نحو من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر فصل والحروف لا تمال [illegible] ولا في إما لا [illegible] من الجمل والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو ذا وأنى ومتى ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة ونحو إذا قال المبرد وإمالة عسى جيدة

ألفا هذا السبب المدعو(?) [illegible] الأمر يرجع إليه غالبا فمتى ضعف اعتبار السبب في جاد وقوي
اعتباره في ماش في الوقف وإنما شبهه به لاجتماعهما جميعا في أصل العروض قوله فصل وقد أميل
والشمس ونحوها إلى آخره قال الشيخ ذكر في هذا الفصل سببا آخر من أسباب الإمالة التي لم يذكرها
مع الأسباب المتقدمة وقد تقدم عذره في ذلك وكان ينبغي أن يكون ذلك يلي الفصل المشتمل
على الإمالة لأجل الإمالة لأنهما سببان لم يذكرهما أولا وهما من الأسباب فإن لم يذكرهما مع الأسباب
لعذر ذكرناه كان الأولى أن يذكرهما مجتمعين لأنهما من جنس واحد فلا وجه للتفرقة بينهما وقد ذكرنا
أنه من الأسباب القوية وليس كالإمالة لأجل الإمالة في الضعف على ما تقدم قوله فصل وقد أمالوا
الفتحة إلى آخره قال الشيخ أميل الفتحة لأجل الراء مكسورة بعدها لما في إمالتها من الخفة فلم يمل غير ما
إلا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده ألف من نحو حاذر
فإنه يعتمد عليها فيؤول إلى نحوها إلى الكسرة من الخفة وذلك معلوم عند النطق قال والحروف لا تمال
لأن ألفاتها لا أصل لها في الياء حتى يطلب مجانستها بالإمالة وقلة تصرف فيها والإمالة من باب التصرف فأما
إذا سمي بها فتصير من قبيل الأسماء فإن كان فيها سبب إمالة اعتبر وإلا فلا فلذلك يمال حتى إذا سمي به ولا
يمال على ونحوها إذا سمي بها لأنه لا يخفى [illegible] ولو سميت بعلى لقلت علوان ولما
أميل بلى ويا وأما في لا وما في إما لا فما في ذلك من التضمن للجملة المتضمنة الفعل والاسم أو الاسمين فصار
كأنه فعل أو اسم لاستقلالها بأنفسها وذلك قال والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه كالحروف
يعني حكمها حكم الحروف لما ذكرناه وإنما أميل المستقل منها من الجهة التي أميل بها بلى ونحوها فلذلك أمالوا
أنى ومتى ولم يميلوا إذا ونحوها والأفعال غير المتصرفة ليس فيها ما يقبل الإمالة إلا عسى لأن بقيتها لا ألف
فيها وإنما أميلت مع عدم التصرف لما تحقق من قولهم عسيت وعسينا فلما كانت تصير إلى الياء عند اتصال
هذه الضمائر صارت كالمتصرف في ظهور الياء فأميلت لذلك ولذلك قال المبرد وإمالة عسى جيدة
ومن أصناف المشترك الوقف قال يشترك فيه الأصناف الثلاثة وفيه أربع لغات إلى آخره قال
الشيخ لأن كل واحد منها يصح الوقف عليه قوله وفيه أربع لغات ليس يعني بأن الأربعة تجتمع لأن
منها ما ينافي بعضه بعضا كالإسكان والروم وكالروم والإشمام وإنما أراد وجوها مما يكون لأجل
الوقف وإن اختلفت محاله وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة لأن من جملة أحكام الوقف الإبدال
في مثل رأيت زيدا وفي مثل رحمه وفي مثل هذا الكلو ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل هذا البكر والحذف في
مثل القاضي والداعي وإلحاق هاء السكت وكل ذلك قد ذكره في أثناء فصول العشر فلا وجه لتخصيص

ومن أصناف المشترك الوقف [illegible]

اربعة منها فان حصلها الشمرها فالتخفيف ليس مثل الباقي في الشهرة فان اسقط التخفيف ايضا
وذكره في اثناء الفصول لكان لتخصيص الثلاثة وجه **قوله** الاسكان الصريح احترز بالصريح
عن الروم والاشمام فان الروم تضعيف للحركة فيفترق من الاسكان والاشمام ضم الشفتين بعد
الاسكان فلتحرز بالصريح عنهما اي ليس معه بعض حركة ولا ضم الشفتين بعد الاسكان وهو خلاف
الاسكان الصريح وهو الروم واما مضادته للاسكان فلان حقيقة الاسكان الصريح الا يضم معه
الشفتان فلو قدر اجتماعهما لكان جمعا للضدين نفي ضم الشفتين وثبوته في محل واحد واما
مضادته للروم فلان الروم اثبات بعض الحركة والاشمام اسكان ثم ضم شفتين فكان اجتماعهما
يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر اصطلاح الكتاب في صور هذه اللغات **قال**
والاشمام يختص بالمرفوع لان ضم الشفتين ليؤذن بان الحركة كانت ضمة فوجب ان لا يكون
الا في مضموم **قوله** ويشترك في غير المجرور والمنصوب غير المنون هكذا وقع في النسخ المشهورة
وليس بمستقيم لان قوله ويشترك فاعله المجرور والمنصوب وقوله في غيره لا وجه له الا في غير
الاشمام ولو كان كذلك لم يستقم ايضا لان غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون
غيرها لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الاشمام سواء
الا ترى انك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم يكن لتخصيص
المجرور والمنصوب فائدة وقد وقع في بعض النسخ ويشترك في غير المجرور والمرفوع والمنصوب وهو الشاذ
ولعله كان كذلك او لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ويكون في ويشترك ضمير المرفوع
لتقدم ذكره او كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ختم الفصل بذكر المنصوب المنون
وانه يبدل من تنوينه الف وهو لغة من لغات الوقف ومثل بامثلة متعددة ليؤذن ان الاسماء
على اختلافها مستوية في ذلك الا ما سيأتي في باب عصا والتضعيف هو ان تشدد الاخر وشرطه
ان لا يكون الاخر همزة ولا الاخر حرف علة ولا ساكنا ما قبلها اما كونه ليس همزة فلان تضعيف الهمزة
مستثقل فكيف في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا فلان حروف العلة ايضا يلحقها الثقل حتى غيروها
بضروب من التغييرات فكره التثقيل فيهما حتى كان الحذف فيهما مناسبا لاجل الوقف ولان لا اشتغال [illegible]
واما كونها متحركا ما قبلها فلئلا يجتمع بين ثلث سواكن الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذي قبله
وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا وليس من ذلك باب دواب لان حروف المد واللين قائمة مقام
الحركة فيجوز ان يكون معها ما يكون مع الحركة وصلا ووقفا **قال فصل** وبعض العرب يحول

ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى الاخر **قال الشيخ** هذه ايضا لغة من لغات الوقف كما
تقدم وشرطها ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه حركة لان المتحرك
لا يقبل حركة اخرى وان يكون مضموما او مكسورا مطلقا او مفتوحا غير منون في الهمزة ولا يكون
مفتوحا في غير الهمزة اصلا لانه ان كان مفتوحا في الهمزة وغير الهمزة لم يخل اما ان يكون منونا او غير
منون فان كان منونا فامره ظاهر لانه حركة واجب بقاؤها على محلها فكيف يصح نقلها وان كان
بغير تنوين في غير الهمزة فلابد ان يكون معه ما ينوب مناب التنوين فينزل منزلة المنون فيجري مجراه
او لان حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى الاصل وليس كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في
الحكم لانه حكم المرفوع والمجرور ولان الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها لما في النطق بها ساكنة
بعد الاسكان من الثقل مناسبا مغتفرا معه ترك اعتبار ذلك الاصل الا ترى انك اذا وقفت
على قولك رأيت الخبء بالاسكان او حركت فيه من الثقل ما ليس في قولك رأيت البكر فلهذا المعنى كان
الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالوقف على المرفوع والمجرور في هذا الباب ومن ثم قالوا هذا
الردؤ ومررت بالبطئ ولم يقولوا هذا حجر ومررت بقفل وانما فعلوا ذلك في باب المهموز لما في
المهموز من الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثناها في قوله ودون الفتحة في
غير الهمزة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا خارجا
الى ما ليس من ابنية الاسماء في غير الهمزة الاول كيوم وقول لا يقال فيه يوم وقول لما يؤدي اليه من
النقل في تحريك حروف اللين والثاني نحو ظبي وغزو لا يقال فيه ظبي ولا غزو لما فيه من تغيير حرفي
الكلمة الى غيرها والثالث نحو قولك هذا حبر ومررت بقفل لا يقال هذا حبر ولا مررت بقفل وقلنا
في غير الهمزة احترازا من هذا الردؤ ومررت بالبطئ فان ذلك اغتفر عند كثير من اهل هذه اللغة وان
ادى الى ما ليس من ابنية الاسماء لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب
هذه اللغة كلهم حركوا استثقالا للهمزة الا ان منهم من يحرك كما ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض
عن الحركة حركة ما قبلها ليخرج عن البناء المطرح في الاسماء الذي ادى اليه النقل المذكور فيقول هذا
الردي ومررت بالبطو كما ذكره **قوله فصل** وقد يبدلون من الهمزة حرف لين الى اخره **قال الشيخ**
هذه لغة ايضا من لغات الوقف ولكن محلها المهموز وهو راجع الى الابدال وحكم هذه اللغة ان تبدل
كل همزة وقعت اخرا حرف لين من جنس حركتها فان كان ما قبلها مفتوحا نطقت به على حاله والحرف
المبدل من الهمزة على حاله فتقول هذا الكلو ورأيت الكلا ومررت بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها كذلك

فصل وأما أهل الحجاز فيقولون الكلا في الأحوال الثلاث لأن الهمزة سكنت للوقف وما قبلها مفتوح فهي كراس ومملى بهذه العبرة يقولون في الكمو الكمو وفي أهني أهني كقولهم جونة وذيب فصل وإذا اعتل الآخر وما قبله ساكن كظبي ودلو فهو كالصحيح والمتحرك ما قبله إن كان يا قد أسقط التنوين في نحو قاض

وعم وجوار فالأكثر أن يوقف على ما قبله
فيقال قاض وعم وجوار وقوم يعيدون
ويقفون عليها فيقولون قاضي وعمي وجواري
وأما لم يسقطها التنوين في نحو القاضي و
قاضي ورأيت جواري فالكلام بالعكس
ويقال يا مري لا غير وإن كان ألفا فالوا
في الأكثر الأعرف هذه عصا وحبلى ويقول
ناس من فزارة وقيس حبلي بالياء أو
طي حبلو بالواو ومنهم من يسوي القلب
بين الوقف والوصل وزعم الخليل أن بعضهم
يقلبها همزة فيقول هذه حبلأ ورأيت رجلأ
وهو يضربها وألف عصا في النصب هي
المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر هي
المنقلبة وعند المازني هي المبدلة
في الأحوال الثلاث ملق

ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فهو لا يقولون أصحاب النقل إلا أنهم لا يقلبونها حرف لين وأولئك
يبقونها همزة فيقول هذا الخبء ورأيت الخبأ ومررت بالخبئ وكذلك البطء والردء وقوم منهم يكرهون
هذا الردو ومررت بالبطي كراهة أولئك ذلك مع الهمزة فيفرون إلى الاتباع على النحو فيقولون هذا
الردو ومررت بالبطي ثم قال وأهل الحجاز يقولون الكلا في الأحوال الثلاث قاصدا بذلك
تبيين أن هذه اللغة لغتهم في الوقف لا لغة من يخفف الهمزة حيث كثر همزا ألا ترى أن أهل الحجاز
من لغتهم تخفيف الهمزة إذا وقفوا على الكلا أبدلوا الهمزة ألفا في الأحوال الثلاث لأنهم يقفون بالإسكان
فتصير ساكنة وما قبلها مفتوح فحكمها أن تقلب ألفا فتبقى بذلك أن اللغة المتقدمة ليست لمن يخفف
الهمزة فيجري على قياس تخفيفها كما جوزت لغة أهل الحجاز وإن اتفقا في بعض صور الألفاظ كما في رأيت الكلا
في حال النصب وكذلك لو وقف أهل الحجاز على الخبء في الأحوال الثلاث حذفوا الهمزة حذفا وسكنوا الياء وقالوا
هذا الخب ومررت بالخب ثم قال وعلى هذه العبرة يقولون في أكمؤ أكمو وفي أهنئ أهني أهل
الحجاز وجملته كجملة قولك الكلا لأنها إذا سكنت تدبرها حركة ما قبلها فقلبت حرفا من جنس حركته
شبه همزة أكمؤ عند الوقف بهمزة جونة وهمزة أهنئ بهمزة ذيب لوضوح أن همزة جونة وذيب في كونهما
ساكنين في الأصل كما شبه همزة الكلا عند الوقف بهمزة رأس قوله فصل وإذا اعتل الآخر وما قبله
ساكن إلى الآخر يعني في الإسكان والروم والإشمام وإبدال التنوين ألفا في النصب لا في نقل الحركة
إلى ما قبله فلا يقال هذا ظبو كما يقال هذا بكر وإنما ترك ذكره لظهوره قال والمتحرك ما قبله إن
كان يا وقد أسقطها التنوين إلى الآخر قال الاسم المعتل المتمكن ما قبل آخره متحرك لا يكون
إلا يا أو ألفا إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة لأنها إن كانت فتحة انقلبت الواو ألفا
وإن كانت كسرة قلبت الواو يا كقولك غاز وإن كانت ضمة قلبت الضمة كسرة فتقلب الياء أيضا كقولك
قلنس وعرق وأدل ولذلك لم يذكر إلا الياء والألف وما آخره واو من غير المتمكن نحو هو وحكمه في
الوقف كحكمه في الأصل ولذلك لم يذكره فما آخره يا قبلها كسرة إن كانت مسقطة التنوين في الوصل
فالمختار أن يوقف بحذفها مثل قاض وعم وجوار ومن العرب من يردها فيقول قاضي والوجه الأول
لأن التنوين حذفه عارض فكأنه موجود فتبقى الياء محذوفة في الوصل ومن ردها كأنما نظر إلى ذهابها
لفظا وإنما كانت حذفت لاجتماعها معه لفظا فلما حذف التنوين لأجل الوقف ذهب المانع للياء
فرجعت فقيل قاضي وإن لم يسقطها التنوين فالوجه إثباتها في الوقف على ما كانت عليه في الوصل
في الثبات فيقال القاضي ويا قاضي وبعض العرب يحذفها في الوقف فيقول القاض ويا قاض والوجه

الأول

الأول لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه
ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف لأن الوقف محل تخفيف وقد عم المرفوع والمجرور والمنصوب
ومثل أيضا بالمنصوب وهو قوله رأيت جواري وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف
والذي ذكره غيره أن المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذين يقولون
هذا القاض بحذف الياء لا يقولون رأيت القاض بحذف الياء لأن الياء لما تحركت في الوصل
صارت كالصحيحة فأجريت مجراها فثبتت وقفا كما تثبت الصحيحة بخلاف الياء الساكنة وصلا
فإنها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة لأن هذه
قويت بالحركة وتلك ضعفت بالسكون وشرط جواز هذا الحذف أن لا يخل بالكلمة أو ليس بإخلال
وإنما هو حذف تخفيفي فلذلك يقال يا قاض ولا يقال يا مر لما فيه من الإخلال ألا ترى أنه لا يبقى حينئذ
إلا الفاء ولا يلزم امتناع هذا من ورود مررت بجوار بحذف الياء وصلا ووقفا لأن ذلك إعلال مضطر
إليه والحذف في نحو يا مري حذف تخفيفي فلا يلزم من اغتفار الإخلال بالإعلال اغتفار الإخلال بمجرد
التخفيف وإن كان آخر الاسم ألفا فالكثير أن يوقف بالألف أيضا سواء كانت مسقطة التنوين
أو غير مسقطة التنوين والفرق بين باب عصا وباب قاض في رد الألف ههنا وبقائها محذوفة ثم ظاهر
قول من يرى أنها الألف الأصلية أن الألف خفيفة والياء ثقيلة فاغتفر رد الخفيف ولم يغتفر
رد الثقيل وإن كان حذف التنوين عارضا فيهما وعلى قول من يرى أنها ألف التنوين ظاهر فإنه قبل
فتحة والتنوين في قاض قبله كسرة وعلى قول من يرى الفرق ذكر الأول في حال الرفع والجر والثاني في
حال النصب ومذهب المبرد أنها الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة ولم يذكره ومذهب المازني
أنها ألف التنوين ولكل وجه فأما وجه مذهب المبرد فلأنه قد ثبت إمالتها في مثل رحى في الأحوال
الثلاث ولو كانت ألف التنوين لم يصح إمالتها فدل ذلك على أنها الأصلية في الأحوال الثلاث
وأيضا فإن في الكتاب يكتبونها بالياء في الأحوال الثلاث وأيضا فإنها تقع في المقصور قافية في
الأحوال الثلاث وكل ذلك دليل على أنها الأصلية ووجه مذهب المازني أن التنوين إنما أبدل
ألفا في نحو رأيت زيدا لوقوع الفتحة ولم يبدل في هذا زيد ومررت بزيد لأجل الضمة والكسرة
فلما كان باب عصا في الأحوال الثلاث قبل التنوين فيه فتحة وجدت علة قلبه ألفا فوجب أن يحكم
بأنها ألف التنوين في الأحوال الثلاث ووجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد تقرر أن الصحيح
لا يبدل في حال الرفع والجر في تنوينه شيء وفي حال النصب يبدل وإذا كان هذا حكم الصحيح

في الأحوال الثلاث ومذهب سيبويه أنها في الرفع والجر الأصلية
وفي النصب ألف التنوين صح صح

فينبغي ان يحمل عليه ما اشكل من الفعل وما ذكره المبرد انما يثبت له ان لو كان متفقا عليه واما على
ما ذكره في الامالة والقافية والكتابة من نعتقد اعتقاده والا فلو وجب الامالة لرجحانه في حال النصب
ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية وما ذكره المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع والجر الضمة والكسرة
مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين الفا للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة لفظا وتقديرا ابداله
الفا مع حصول الضمة والكسرة تقديرا فظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه وجعله اصلا فالوجه
اذا ما قاله سيبويه وان كان الجميع لا يبعد لان العرب الميلين من يميل رجحانا في الاحوال الثلث فيلزم
ان يكون الامر في ذلك على مذهب المبرد ومنهم من لا يميله اصلا فيلزم ان يكون الامر في ذلك على
مذهب المازني ومنهم من يميله في حال الرفع والجر ولا يميله في حال النصب فيلزم ان يكون الامر على مذهب
سيبويه واكثر الرواة في قراءة المميلين على مذهب المبرد وقد جاء ايضا على مذهب سيبويه وقد جاء
ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق الا النظر في الاقوى وما
ذكره من قلب التانيث واوا او ياء لغة ضعيفة مختصة بالف التانيث واما قلب الالف همزة فلا
تختص وهي ضعيفة ووجه قلب الالف ياء انه قصد الى قلب الالف الى ما هو اخوها من جنسها يقرب منها
ياء لانها ابين منها واخف من الواو ووجه قلبها واوا انها اشد لان الالف خفية والواو اقوى منها
ومن الياء ووجه قلبها همزة كذلك لان الالف والهمزة من مخرج واحد وكل ذلك ضعيف ثم ذكر الفعل
المعتل فدل على ان ما تقدم مخصوص بالاسماء ولذلك قسمه الى منون وغير منون والفعل يكون آخره
واوا وياء والفا اما الالف فلا تحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم اما الواو والياء وان كانا
يحذفان في الاسماء في الاختيار تارة في نحو قاض وفي غير الاختيار في نحو القاض ولا يحذفان في نحو يغزو
ويرمي الا قليلا والفرق بين يغزو ويرمي وبين قاض ظاهر لان التنوين مراد فكانه موجود فلا تثبت
الياء معه وقد تقدم نحو الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاضي على اللغة القليلة والفرق بينهما ان
حذف الواو والياء في يغزو ويرمي لا دلالة على الجزم فلو حذفا للتخفيف لادى الى اللبس بخلاف ياء القاضي
فان حذف الياء لا دلالة فيه فلم يكره التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه وكره التخفيف في الموضع الذي
يحصل اللبس به ويوقف على الفعل المجزوم بالاسكان تارة وهو الكثير وبالحاق الهاء فيما ذكره وهذا مطرد
في كل ما كانت حركته بانية ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلحق هاء السكت وان كانت
حركته بانية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته شبيهة بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع ولذلك
بني على حركة فنزل منزلة المعرب ولذلك ايضا لا يقال يا زيده ولا لا رجله وان كانت حركتها حركة

٢٠٠

فصل والوقف على ارمي والمقصود من الفعل الذي سقطت لامه باثباتها او حذفها نحو يغزو ويرمي ويخشى الجزم والموقوف منه بالحاق الهاء كقولهم لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه واغزه وارمه واخشه وتغيره لقولهم اغز ولم يرم واغز وارم الا ما افضى به ترك الهاء الى حرف واحد فانه يجب الالحاق كقولك قه وره **فصل** وكل واو او ياء لا تحذف تحذف في الفواصل والقوافي كقوله تعالى والليل اذا يسر وقوله يريد وبعض القوم يخلق ثم لا يفر وانشد سيبويه لا يبعد الله اخوانا تركتهم لم ادر بعد غداة البين ما صنعوا

بناء بخلاف الحركة في لم يغز ولم يرم فانها لا تشبه الحركة الاعراب فظهر الفرق بينهما ومنهم من يزعم انه انما امتنع
الحاق الهاء في الماضي لشبهه هاء الضمير من غير حاجة وفي المضارع اغتفر لكونه عوضا من المحذوف في عدة
الجزم وليس بعيد ولو اورد ورد على مثل انه اجيب لها النسبة هاء السكت ان كانت التي تدخل على الضماير وهي
هاء السكت ان كانت بمعنى نعم ولم يدخلها هاء السكت في موضع يلتبس فيه بالضمير غير ما ذكرناه ولذلك
السبب المذكور ولذلك الرد وخوله فخوده وعصره لما ادركت البنية الضمير وقد اغتفروا الالباس لانه
لا يمكن الوقف عليه الا كذلك عند الابتداء به لانه يؤدي اما الى الوقف على متحرك واما الى الابتداء
بالساكن فوجب الحاق الهاء لذلك **قال فصل** وكل واو وياء لا تحذف تحذف في الفواصل والقوافي
الى اخره للفواصل والقوافي في جواز الحذف شان ليس لغيرها ولذلك يحذف منهما ما لا يحذف مع
غيرها وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض ان كان بعضها محذوفا او قصد التخفيف فيما
لتعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثل عبل المتعال وان كان حذفه سايغا في غير
الفواصل الا انها ليست باللغة القوية فتمثيله لها انما هو على لغة من يثبتها في غير الفواصل فيحسن
التمثيل بها وكذلك التاء وانما تسر وضع في صنعوا وانما هي في التمثيل الذي لو لا كونه في الفواصل والقوافي
لم يحسن حذفه **قوله فصل** وتاء التانيث في الاسم المفرد تقلب هاء في الوقف **قال الشيخ** هذه اللغة
الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى التفرقة بينها وبين تاء الفعل التي ذهبت في الوقف الحركة التي كانت
هي التغيير وقلبت هاء دون غيرها من الحروف لانها اشبه شيء بالالف وهي اولى من غيرها من الحروف
لانها تناسب ما قبلها وقد ثبت كونها ايضا للتانيث ولكنهم عدلوا عن الالف كيلا يوهم انها هي نفسها
للتانيث فكانت الهاء اولى بها وهيهات ان جعل مفردا وقف عليه بالهاء والا فبالتاء وقد تقدم ذلك
وانه لم يقع بين او هيهات اسم الفعل ولا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح وقد
يقف بالهاء من يصله بالكسر وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا ودون افراد وجمع وانما عرفاد
فذلك يتحقق فيه كونه اسم جمع او جمعا محققا لان معناه جمع وفظا فانه فتح في موضع النصب ودل على
انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجز فتح تاءه كما عليه بانه اسم جمع ولو اكسرت في موضع النصب دل على انه جمع
او لو كان اسم جمع لم يجز الكسر فتحقق لذلك الوجهان المذكوران **قوله فصل** وقد يجري الوقف مجرى
الوصل في مثل قوله مثل الحريق وافق القصبا الى اخره وهذا وان كان موقوفا عليه الا ان القوافي
اذا حركت فانما تحرك على نية وصله الشعر بعضه ببعض واما من يقول ان تحريكها لانه قد زيد عليها حرف
لم يوقف عليه وهو الذي يسمى الاطلاق فليس ذلك في نية وصل وهو محمول على كل تقدير شاذ الا انه على الاول

فصل وتاء في الاسم المفرد وقلب تاء في الوقف كهذه وظلمه وفي العرب من يقف عليها تاء **قال** ان جوز بها كظلمة وابلحفت وانها شاذ وحمل مفردا وقف عليه بالهاء والالفات او مستبه احتمال الوجهين استاصل الله فايهم وقايهم **فصل** وقد يجري الوصف مجرى الوقف منه قوله مثل الحريق وافق القصبا ولا يخفف بحال الضرورة يقولون ثمنه اربعه وفي التنزيل لكنا هو الله ربي

شذوذه من حيث انه اجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر وعلى الثاني شذوذه من حيث انه جمع بين
الحركة والتشديد وشرط احدهما انتفاء الاخر على ما تقدم قال ولا تختص بحال الضرورة تقول
ثلثه اربعه الى آخره قال الشيخ الحق وليس بجيد فانه مثل بما يأتي الا الضرورة ثم مثل ثلثه واربعه
وليس شاذا لكثرته مثل ذلك في الكلام غير ممتنع وقوعه فهذا المعنى اشتهر فيه الا انه يقتصر في مثل ما ذكر واما
في ثلثه اربعه فان قصد الاسكان انها لا تنقلب هاء الا في الوقف ووصلهم اربعه معها مع بقائها هاء
اجراء للوصل مجرى الوقف وان قصد التحريك بنقل حركة الهمزة وهو الامر فانها لا تنقل الحركة عليها الا
في الوصل بعد سكونها وقلبها هاء في الوقف فقد جمع بين حكمي الوصل والوقف وهو معنى اجراء الوصل
مجرى الوقف فلو قال قائل ان ثلثه مبني على السكون وليس سكونه للوقف فلا يمتنع وصل غيره معه
مع بقاء آخره ساكنا هاء فلا حكم للوقف فيه لان ذلك انما يكون في وصله تاء متحركة وهذا واجب
لما بني على السكون فصار سكونه لا للوقف والهاء لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجراء الوصل
مجرى الوقف وانما فيه حكم الوصل خاصة واتفق ان حكم الوصل كحكم الوقف في ذلك كما في اشباههما فان حكم
الوصل فيه الحكم الوقف فيبقى الفرق بين اسماء العدد وبين نحو القصبا بالوجهين المذكورين فلا يمتنع
ان يحكم على نحو القصبا بانه سائغ من غير ضرورة حملا على ثلثه اربعه لما بينهما من الفرق بينهما وجه
لكنا هو الله ربي ايضا وليلا على ان ذلك سائغ من غير ضرورة حملا على ثلثه اربعه لما بين من الفرق
وليس نحو لكنا مثل القصبا فان ذلك جاز ان يقال فيه انا بالالف في الوصل واذا كان كذلك فليس
فيه اجراء الوصل مجرى الوقف ووجه آخر وهو انه لما حذف همزته بنقل حركتها الى ما قبلها وادغام نون
لكن في نونها قصد الى تعويضها بالالف التي يكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا على كل لغة عوضا
عما حذف منها او قصد فعل ذلك دفعا للبس ما يوهم لفظ لكن من انها لكن المشددة فقد ظهر الفرق بينها
وبين القصبا من وجهين ايضا فلا وجه لاجراء الباب مجرى واحدا لما ذكرناه قال وتقول في الوقف
على غير المتمكنة انا بالالف وانه بالهاء حمرا انا اذا وقف عليه الا يوقف على النون اتفاقا ولا بد من الحاق
الالف في اللغة الفصيحة او الهاء والحاقهم الالف لانها هي الاصل بدليل اثبات بعضهم لها في الوصل وبدليل
ان نحوها من الضماير لم يقتصر فيه على النون واما الانها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينها وبين ان
لان الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء لانها هاء السكت وهم
بالاسكان وهمه بالحاق الهاء هذا جار على القياس لان كل متحرك حركة بناء جاز ان يوقف عليه
بالسكون والحاق الهاء وكذلك اكرمتك واكرمتكه وما كان مثله وهمنا وهمناه وهؤلاء وهؤلاه

اذا اقتصر يعني هؤلاء اذا اقتصر وقف عليه بالالف وحذفها وبالهاء وتثنى لم يكره ممن اخذهما من غير
هاء والاخرى بالهاء والافصح ليس فيه الا القصر فلا وجه لرد التثنية اليه قال وغلامي وضربني
وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق الهاء فمن حرك في الوصل ليس على اطلاقه لانه يوهم بان
الوقف بالاثبات انما هي لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هي لغة من سكن في الوصل وليس
ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر وقد يحذف من يحرك في الوصل وقد جاء في القران فما آتاني الله
مفتوحا في الوصل موقوفا عليه بغير ياء في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا
خلاف فيكون على مذهبه قراءة ورش غير صحيح لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني
فان الافصح الوقف باثبات الياء ايضا فانه جاء خلافه باثبات الياء في الوصل ساكنة الوقف عليها باثباتها
انه قال الله تعالى يا عبادي لا خوف فكل من اثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه
منادى فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جميع ما جاء في القران الا في مواضع يسيرة
حذفت خطا في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره فعلم ان ما ذكره غير مستقيم لا في الاول
ولا في الثاني وهو في الاول اقرب واما الثاني فواضح الفساد لما بيناه ثم مثل بقراءة ابي عمرو وليس
تمثيلا مستقيما من وجهين احدهما انه رووس الاية وقد ذكر الاعراب ان لها شانا في الحذف ليس لغيرها
فكيف يستقيم التمثيل بها ثم التمثيل بما صرح انه في الحذف ليس كغيره واما الثاني فلان المشهور في قراءة ابي
عمرو حذفها وصلا ووقفا وحذف ذلك لا يبقى شبهة في الاستدلال لان غرضه وصلها بالياء ساكنة
والوقف بغير ياء وقد تقدم ان المشهور ليس كذلك وكذلك البيت الذي انشده لا يستقيم دليلا الا
في الفاصلة والقافية لهما شان في الحذف وايضا فانه لا يستقيم وصلها بياء اصلا لانه يفسد الوزن
وانما يستقيم الاستدلال ان لو ثبت وصله بياء ساكنة والوقف بحذفها وذلك متعذر فيه قال
وضربكم وضربهم وعليهم وبهم الى آخره قال الشيخ ميم الجمع وهاء الضمير الغائب لا خلاف في ان الوقف
عليهما دون الحاق في لغة المحققين وغيرهم بالاسكان وقد جاء عن بعضهم فيهما الروم والاشمام
في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في الميم واما في الهاء فان كان قبلها ساكن صحيح قوي والاضعف
وقوله فيمن الحق وصلا يعني ميم الجمع والهاء جميعا وقوله او حرك يعني به هاء الاضمار
وحدها ويجوز ان يكون قصد بقوله فيمن الحق وصلا او حرك هاء الاضمار وحدها الا انها المذكورة
آخرا واستغنى عن تقييد ضربكم لان من اسكن اشكل في وقفه فيبقى قوله وضربكم محمولا على من الحق
وصلا فلم يحتج الى تقييده وهذا فيمن قال هذه امة الله وهذا يقوي ان التقييد فيما تقدم الهاء الا

وحتام وفيم وحتى مه وفيمه بالاسكان والهاء وتقول مجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م انت الهاء
لا غير **فصل** والنون الخفيفة تبدل الفا عند الوقف تقول في نحو قوله تعالى لنسفعن بالناصية لنسفعا
وقال الاعشى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وتقول في هل تضربن يا قوم هل تضربون باعادة واو الجمع

زيد لانه مجيء الى بيان الوقف على هذه ونحو قولك عن اي امر اقد **قال** وتقول حتام وفيم وحتامه
وفيمه بالاسكان والحاق الهاء اما الاسكان فلانه لما حذفت الالف مع حروف الجر صارتا معهما
كالجزء الواحد صارت نسيا فوقف عليهما بالاسكان كما يوقف على المتحرك واما الحاق الهاء فعلى اصل
الحاق حركة البناء ومجيء مه اما مجيء مه ومثل مه فلم يوقف عليه الا بالهاء وسبب ان اتصال المجرور
بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد الاتصال فيه اشتداده في
نحو الجار ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمر المخفوض بالاضافة جائز نحو مررت بكر وحمل
عليه قوله تعالى او اشد ذكرا ولذلك كتب الكتاب حتام بلا الف وقال هو معطوف على الكاف والميم
في قوله كذكركم اباكم كانه قال او كذكر قوم اشد ذكرا ولذلك كتب الكتاب حتام بلا الف لانها صارت
متوسطة وكذلك علام والام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك للفرق شدة الاتصال ولم يكتب
مثل م متصلا ولا مجيء مه واشباههما مما كان متصلا باسم فدل ذلك كله على ان اتصاله بالجار اشد
فلما كان كذلك كره ان يوقف عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على حرف بالاسكان كما كره ذلك
في مثل قولهم ما زيد زن ولجائهم الى الوقف عليه بالهاء تقوية الوقف على مجيء مه بالهاء لانه مثله في
انه كلمة على حرف في حكم المستقل فلا يوقف عليه الا بالهاء كقولهم قه وشه **قال** والنون الخفيفة
تبدل الفا في الوقف يعني اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثله في كونها نونا ساكنة في
آخر الكلمة بعد حركة فيقال اضربا في الوقف لاضربن كما قالوا في رايت زيدا زيدا فان لم يكن قبلها
فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست في الوصل بخلاف التنوين و
لان ما دخلت عليه فرع فكانت فرعا فلا يكون لها على الاصل مزية الا انك اذا حذفتها في الوقف
رددت ما كان من احكامها في الوصل ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك قيل في هل تضربن
هل تضربون وفي هل تضربن هل تضربي بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة الا ترى انك تقول في
قاض قاض ولا ترد الياء في الافصح عند زوال التنوين وان كان من احكامه والفرق بينهما ان
التنوين لازم في الوصل والوقف فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم وايضا فان التنوين دخل
لمعنى زائد على الاسم والنون والفعل ليست مسوقة لمعنى زائد وانما هو توكيد محض وهو بمعنى
الزيادة فجعل المجيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية وايضا فان النون في الفعل على وجه تشبيهها
بالتنوين فجعل للاصل على الفرع مزية **ومن اصناف المشترك القسم قال صاحب الكتاب**
يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة فعلية او اسمية الى آخره **قال الشيخ** القسم جملة انشائية

ومن شان الجملتين ان تنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء ويجوز حذف الثانية ههنا عند الدلالة [illegible]
هي المقسم عليها والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به **فصل** وللكثرة القسم في كلامهم اكثروا التصرف فيه
من ذلك حذف الفعل في بالله وحذف الخبر في لعمرك وايمن الله [illegible]
الله والله بغير عوض وبعوض في يا الله وآلله وافالله [illegible]

يؤكد بها الجملة الاخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم
للاستعطاف كقولك بالله اخبرني هل كان كذا **قال** ومن شان الجملتين ان تنزلا منزلة جملة واحدة
كجملتي الشرط والجزاء اذ الاولى لم يقصد لمجردها وانما اتى بها لغرض الثانية فلا بد من الثانية معها
فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزاء فهم لو اسقطت الاولى لاستقلت الثانية كما
لو اسقطت الاولى في الشرط لاستقل الجزاء اذا اعرب بنفسه ولكنه لا يصير مقسما عليه كما لا يكون جواب
الشرط جزاء عند حذف الشرط وليس للقسم في جوابه عمل فلذلك جاز حذف الاول عند من غير شرط
بخلاف الشرط فان له عملا فيه اذا كان مضارعا او حرفا يدل على الجزائية كالفاء واذا فيشترط عند
حذف الشرط اذا له ذلك والقسم وان كان له في الجواب الفاظ لاجلها جاز ان يحذف مع بقائها
كقولك ان زيدا قائم وقد كان يقال والله ان زيدا قائم واما حذف الثانية فلا بد فيه من قرينة
تشعر بذكرها كالجزاء وجواب لو وخبر المبتدا ونظائر ذلك **قال** وللكثرة القسم في كلامهم اكثروا التصرف
قال الشيخ اذا كثر الشيء في كلامهم خففوه ليخف على السنتهم كما فعلوا ذلك في النداء واشباهه لان
الكثرة تناسب التخفيف ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه فمن ذلك حذفهم الفعل جوازا مع الباء
ولزوما مع الواو والتاء واللام ومن لانهم جعلوا هذه الاحرف الاربعة عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينها
وبين الفعل قصدا للتخفيف ومن ذلك حذف الخبر اذا وقع المقسم به مبتدا كقولهم لعمرك ويمين الله و
امانة الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن الله فيقولون ايم الله لافعلن **وقوله** وهمزته في
الدرج ولئن اطلت الهمزة عند من همزة قطع وليس مذهب سيبويه انها همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن
فليس حذفها في الدرج لتخفيف من اجل القسم ولكنه على قياس حذف همزات الوصل في الدرج في كل
موضع وانما الذي اشار اليه مذهب الفراء فانه يزعم انها جمع يمين فهمزتها همزة اصل الذي للجمع وهي قطع
فاذا وصلت فانما كان كذلك لاجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم انها كلمة اشتقت من اليمن
ساكنة الاول فاجتلبت الهمزة ليتوصل بالساكن كما اجتلبت في اسم وابن واشباههما من الاسماء التي
وضعت ساكنة الاول فعلى ذلك لا يكون الهمزة محذوفة في الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه ومن
ذلك حذفهم نون من ومن وان كان قد ذكر ان في ذلك خلافا وان منهم من يقول انهما من ايمن
ومنهم من يقول انهما من من وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم ومن حذف القسم فالله والله والله
والله او يا الله ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل بالكل مع الحذف تنبيها على ان النصب والجر
بعد الحذف جائزان فيه على ما سياتي ويعوض فيها الله وآلله وافالله يعني انهم عوضوا عنها حرف

فصل ويتلقى القسم بثلاثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي كقولك بالله لافعلن وانهم لذاهب وما فعلت ولا افعل
وقد حذف حرف النفي في قول امرئ القيس تالله يبقى على الايام مبتقل فصل وقد اوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل
الذي الصقته بالمقسم به اربعة احرف الواو والتاء وحرفين من حروف الجر وهما اللام ومن في قولك لله لا يؤخر الاجل
ومن ربي لافعلن ... للاختصاص ... واللام معنى التعجب وربما جاءت التاء في غير التعجب واللام لا بد

الا فيه وانشد سيبويه لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس ومن ربي ... قال سيبويه ولا تدخل الضمة في من الا ها هنا كما لا تدخل الفتحة في لدن الا مع غدوة ولا تدخل الا على كلمة ربي كما لا تدخل التاء الا على اسم الله وحده وكما لا تدخل ايمن الا على اسم الله والكعبة وسمع الاخفش من الله وتربة

التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل وكل ذلك للتخفيف المذكور والابدال عند تاء في
تالله لان التاء اخص من الواو وايثار الفتحة على الضمة في قولهم لعمرك وان كانت اعرف واكثر في
العمر ... عدلوا عنها تخفيفا قال ويتلقى القسم بثلاثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي
ذلك للتنبيه على ان ما يذكر بعده هو الذي جيء بالقسم تاكيدا له وهذا مخصوص بالقسم بغير الاستعطاف
وهو الشائع الكثير واما القسم الاستعطافي فانما يكون جوابه الجمل الطلبية وما حمل عليها من قولهم
اقسمت عليك لما فعلت والا فعلت وهذه الاجوبة في القسم انما تكون اذا تاخر ذكر الجملة المقسم
عليها بعده فاما اذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدل عليها او ذكر القسم معترضا امتنع ذلك فان قلت
زيد قائم والله او زيد والله قائم لم يكن ذلك في شيء منه فان ذكرت بعد القسم ما يصح ان يكون له وما
يصح ان يكون تتمة لما قبله جاز الامران فتقول زيد والله ان اباه قائم وزيد والله لابوه قائم وان
مخصوصة بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم واما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين
جميعا الا ان الفعلية اذا كان فعلها مضارعا الزم في الافصح معها نون التاكيد واذا كان ماضيا
الزم على الافصح معها قد ولم يحتاجوا مع الاسمية الى غيرها لانها دخيلة على الفعل اصلية في الاسم
فقصد الى تقويتها فيما ليست اصلا فيه تنبيها على انها ليست في اصل مواضعها وقوله وقد حذف
حرف النفي في قولهم تالله يبقى على الايام مبتقل الى آخره حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية ولا
يعرف مع الاسمية وانما حذف مع الفعلية دونها لانه يدل على النفي فيه امران حذف اللام وحذف
النون وانما لانه قد حذف في غير القسم كقوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا فاجري في القسم مجراه
بخلاف الاسم فانه خال عما ذكر من الامرين فصل وقد اوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل
الذي الصقته بالمقسم به اربعة احرف الى آخره يريد ان هذه الحروف لا تستعمل الا مع حذف الفعل
لانه جعل شرط استعمالها حذف الفعل وذلك لانها عندهم عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض و
المعوض على عادتهم في ذلك وقوله ودونها الاختصاص تعليل لوضع هذه الحروف عن الباء فالواو
[illegible] الاختصاص الظاهر بها والتاء اختصاصها باسم الله تعالى واللام اختصاصها بالتعجب ومن اختصاصها
بربي فلا يستعمل اللام الا فيما هو حقيق بالتعجب كقولك لله لتبعثن ولتحاسبن وهو لا يؤخر الاجل ولا
يبقى في الناس احد وشبهه ولا يقال لله لقد قام زيد اذ ليس في ذلك وجه للتعجب وقد جاءت التاء ايضا
في مثل ذلك كثيرا ولكنهم لم يلتزموها في ذلك بل استعملوها في غيره وبعضهم من يقال من ربي انك لأشر
تنبيها على القسم لما في لفظها من الاشتراك وقلتها في القسم فقصدوا الحاق ما يكون بها فيما قل ولا لم

فصل وايمن ... في قولهم ايمن الله وايم الله وم الله ومن الناس من زعم انها جمع يمين ... وقد حذفت نونها فهي كالتاء ...

عليها القسم بها ومن الناس من يزعم انها من ايمن والكثير اختيار ذلك لانها داخلة على ربي كما تدخل من
ولو كانت من ايمن وخففت على اسم الله تعالى كما تدخل ايمن ثم لما اختصت الضمة بمن في هذا الموضع شبه
لاختصاصهما بالخصوص بالفتحة مع لدن في غدوة واختصاص التاء باسم الله تعالى واختصاص
ايمن باسم الله والكعبة قال واذا حذفت نونها فهي كالتاء يعني في انها تدخل على اسم الله خاصة
فيقال م الله وم الله كما تقول تالله ومن الناس من يزعم انها من ايمن فحيث دخلت على اسم الله كما
تدخل ايمن ولو كانت من من لم تدخل على اسم الله كما لا تدخل من ومن الناس من يزعم ان المضمومة من
ايمن لما ذكرناه والمكسورة من من لانه ليس في ايمن كسرة في ميم ويحكم بالكسرة على انها من من وجعل
ذلك اولى بالاعتبار من دخولها على اسم الله لان كسر ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخول من على
اسم الله لا مانع له الا من حيث الاستعمال على انه قد سمع من الله في الاخفش على ما ذكره آخرا فلما
يقتضي الجواز فرجح بذلك ان المكسورة ميم من والمضمومة ميم ايمن وظاهر كلامه انهما ميم من وانه
دخلت على اسم الله تعالى لانه يلحق الكسر وليدل على انها ميم من ويحمل المضمومة عليها لانه قد ثبت فيها
الضم مع نونها وقد ثبت الحذف في اختها فليكن الحذف في الاخرى بخلاف ايمن فانه لم يثبت حذف
همزتها لا في الوصل ولا فيما يشابهه فكان القول بانها ميم من اولى قال فصل والباء لاصالتها [illegible]
قال الشيخ لما كانت الباء هي الاصل دخلت على كل مقسم به مضمرا كان او مظهرا ولم يلزم ذلك فيما
كان فرعا عنها في الوضع لم ياتي مختصا كما ذكرناه في الواو والتاء وكذلك لما كانت الاصل دخل الفعل
مصرحا به عليها اذ لم يوضع عوضا عنه وانما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء فانهما
جعلا عوضا من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز اظهار الفعل معهما وكذلك استعملوها لما كانت اصلا
في الاستعطاف كقولك بالله اخبرني وهذه الباء ادخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم
كما تقدم ذكره فظاهر كلامهم انها متعلقة بفعل في معنى اقسم على سبيل الاستعطاف ولو قيل انها
متعلقة بفعل معنى استعطف لكان جيدا او لو قيل انها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها او بما
دل على فعل الطلب على انها باء الاستعانة كما تقول بالله حججت لكان جيدا والذي يقويه انك تقول
اخبرني بالله وبالله اخبرني كما تقول بتوفيق الله حججت وحججت بتوفيق الله كانك قلت اطلب منك الخبر
مستعينا بالله في اخبارك لي ولذلك وجب الا يجاب الا بفعل طلب او في معنى الطلب ولا يجاب
بما يجاب به الاقسام فصل وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر لان موضعهما متعلق الفعل
فاذا حذف الجار بقي تعلق الفعل خاليا عن المعارض فيجب نصبه بدليل قولك كلت زيدا وكلت لزيد

وقد روي رفع اليمين والامانة على الابتدا محذوفي الخبر وتضمر كما تضمر اللام في لاه ابوك **فصل** وتحذف الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا وهمزة الاستفهام في آلله وقطع همزة الوصل في أفألله وفي ها الله ذا لغتان حذف الف ها واثباتها وفيه قولان احدهما وهو قول الخليل ان ذا مقسم عليه وتقديره لا والله للامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز ان يقاس عليه فيقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك والثاني وهو قول الاخفش انه من جملة القسم توكيد له كانه قال ذا قسمي قال والدليل عليه انهم يقولون لا ها الله ذا لقد كان كذا فيجيئون بالمقسم عليه بعده

واستغفرت من الذنب واستغفرت الذنب وذلك معروف في كلامهم الا انهم اجروه في الايمان حذف الفعل فلا يقولون حلفت الله ولا اقسمت الله بل يقولون الله لافعلن **قال** وقد روي رفع اليمين والامانة على الابتدا محذوفي الخبر وذلك ان القسم جا في كلامهم جملة فعلية وجملة اسمية في مثل لعمرك الا ان الفعلية هي الشايعة في كلامهم ولذلك لم يجز ان يقول الله لافعلن على تقدير الله قسمي وقد جا قولهم امانة الله ويمين الله تشبيها بقولهم لعمرك وهو قليل فاذا النصب هو الوجه والخفض على ارادة حرف الخفض وهو قليل ايضا **قال** ويضمر كما تضمر اللام يعني انهم يخفضون المقسم به على اضمار حرف الخفض وارادته موجودا كما يخفضون في قولهم لاه ابوك الا ترى ان الخفض في قولهم لاه ابوك لا بد له من خافض ولا خافض الا الحرف المقدر فكذلك هاهنا بالحرف المقدر **قال فصل** وتحذف الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا **قال الشيخ** يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما يلزم مع الواو والتاء وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كان عوضا عما ذكر **قوله** وفي لاها الله ذا لغتان حذف الفها واثباتها فاما الحذف فوجهها الف ليست بعدها ساكن فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين واما اثباتها فلا يخلو اما ان تثبت الهمزة معها او لا تثبت وهو الظاهر من كلامهم فوجهه انها نزلت معها منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقاء الساكنين لانهما التقيا على حدهما كما في قولك الضالين وشبهه وان ثبتت الهمزة فليس ببعيد من كلامهم فوجهه ان همزة اسم الله لها شان في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله وقولهم أفألله فلم يجتمع ساكنان البتة فثبتت الفها لانها لم يلزم ما يوجب حذفها **قوله** وفيه قولان احدهما وهو قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل للامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال **ثم قال** ولذلك لم يجز ان يقاس عليه فلم يقل ما ذكره من ان تقديره للامر ذا وانما علل امتناع القياس عليه لاجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ولم يدل على ما ادعاه البتة وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه ولو قيل ان ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما ودليله ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا ودليله استقرا كلامهم واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل ويبطل تقدير الاخفش لانه يجعل المقسم عليه محذوفا لان الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى الحذف ويضعف ايضا من جهة ان الاشارة الى القسم في القسم لم يجي مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه وما ذكره الاخفش من قوله لاها الله

فصل والواو الاولى في نحو والليل اذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف كما تقول بالله فالله وبحياتك ثم حياتك لافعلن

لقد كان كذا لا نسلم فان مثل ذلك لا نعرفه في كلامهم ولو قدرنا صحته فلا تنازع في ان المتكلم يأتي بقوله لا والله ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر فيستقيم ذلك مع جواز ما ذكرناه من التأويل **قال فصل** والواو الاولى في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف **قال الشيخ** وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو الثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال هي واو قسم اخرى واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الخليل وسيبويه بانها لو كانت واو القسم لم يخل اما ان يكون ما بعدها مشتركا مع ما قبلها فان كان مشتركا وجب ان يكون لكل واحد منهما جواب يستقل به لانه قدر غير مشترك ويكون مع ذلك جملة بعد جملة والاحسن بعد ذلك ان يكون في الجمل واو العطف فثبت ان الواو ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان تكون واو العطف شركت بين المقسم به ثانيا مع المقسم به اولا فلم يحتج الا الى جواب واحد لان القسم واحد واستدلوا ايضا بانك لو جعلت موضعها الفاء وثم لكان المعنى على حاله وهما حرفا العطف فكذلك الواو وشبهه من ظن انها واو قسم هو ان ما بعدها صورته معطوف على ما عليه ذلك من نوع بما ذكرناه واقوى ما قالوا فيه بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع وهذا انما يرد على من يمنع في الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجيزه فلا يرد ذلك عليه وتقريره هو ان قولك والليل مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر الذي هو اقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك ان في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قولك والنهار اذا تجلى للعطف كان قولك والنهار معطوفا على الليل خفضا وكان اذا تجلى معطوفا على اذا يغشى نصبا فقد تحقق مماثلته لقولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعا فوجب ان يحمل على غير العطف ولا وجه الا ان يكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري رحمه الله في تفسيره عن هذا السؤال فقال لما نزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها هي العاملة نصبا وخفضا فصارت كعامل واحد له عملان فاقوها جايز ان يعطف على معموليه بعاطف واحد باتفاق كقولك قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا قد نزل منزلة العامل الواحد فاجري مجراه **ثم قال** تقرير الذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى هذا هو الذي يشبه ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والسؤال هو كما في اصله منه فمع لانا نجيز ان

ومن اصناف المشترك تخفيف الهمزة يشترك فيه الاضرب الثلثة ولا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شي فان لم يتقدمها كقولك ابتداءً اب ام ابل فالتحقيق ليس الا وفي تخفيفها ثلثة اوجه الابدال والحذف وان تجعل بين بين اي بين مخرجها وبين الحرف الذي منه حركتها ولا تخلو اما ان تقع ساكنة فتبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها كقولك راس وقرات والى الهداثنا ويرو جيت والذي يمن ولوم وسوت ويقولو ذنبي

في الدار زيدًا والحجرة عمرًا فلا ورود له وما اجاب به الامام الزمخشري في تفسيره واستبعاد المعنى دقيق لو تركه ذكرنا للتشبيه الاعجز لما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء مثل ذلك في القرآن قال الله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جاء ولكن لم التصريح بالفعل والحرف فبطل ما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو وبقي السؤال قائما لم تكن الا ان ما ذكرناه عليه يفهم جوابه ويندفع اصل السؤال ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين في غير ما شهره وجعلوه ولهذا حملوا على ان واو القسم فثبت انها واو العطف على تقدير اوله وان السؤال لا يرد وروده على الوجه الذي ذكرناه لانه على الوجه الذي يلزم منه ما يلزم من ان في الدار زيدًا والحجرة عمرًا **ومن اصناف المشترك تخفيف الهمزة** قال يشترك فيه الاضرب الثلثة **قال الشيخ قوله** ولا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شي يعني انها اذا كانت اول كلمة مبتدا بها فلا بد ان تكون محققة لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت من الساكن فكره ان يبتدا بما يقرب من الساكن لانه مرفوض في كلامهم او متعذر **قال** وفي تخفيفها ثلثة اوجه قد فسر ذلك الاوجه وفسر بين بين بان يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها هذا هو الكثير في بين بين وقد جوز بعضهم في بعض الهمزات ان يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل مستهزئون وسيل فيجوز ان يجعل في مستهزئون بين الهمزة والياء وفي سيل بين الهمزة والواو وبذلك قرا بعضهم لحمزة في الوقف لانه يرى تخفيف الهمزة في الوقف وليس ذلك بجيد عندنا والمشهور عندنا القراءة فيهما هو ما تسهل بين بين ما ذكره واما الابدال والحذف فواضح ثم اخذ يقسم الهمزة وقال ولا تخلو اما ان تقع ساكنة او متحركة وهو حصر في المعنى فان كانت ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها والاولى ان يقول ههنا فان كانت ساكنة لم يخل ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحركا فانها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن تكون ساكنة وقبلها ساكن فلا يدخل ذلك في تقسيمه فلم يتكلم عليه فان كانت كذلك نظر الى الساكن قبلها فان كان صحيحا نحو الخب حرك تقديرا بحركتها ووقف عليه بالسكون او الروم على حسب ما ذكر في الوقف وان كان معتلا فان كان يا او واوا مدتين زائدتين او ما يشبه المدة كيا التصغير قلبت الهمزة حرفا من جنسه وادغم فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كخطية وبري ومقروة وان كان يا او واوا غير ذلك فحكمه حكم الصحيح وقد تقدم وان كان الفا فلا يخلو اما ان يقدر الوقف بالسكون او لا فان قدر بالسكون وجب قلبها الفا ثم اما ان يجمع بين الالفين او يحذف احدهما لاجتماع الالفين واما ان يوقف بالروم فيجعل بين بين والى ههنا ينتهي قسم الساكنة التي قبلها ساكن وهو

ثم لم يتكلم عليه كلامه ثم لو قدر ان نحو الخب وهني ومري يدخل في حكم المتحركة الساكن ما قبلها لان الحكم فيه كذلك لانها تقدر متحركة كما في الخب فلما ذكرنا من انه حرك تقديرا بحركتها ثم وقف عليه واما في هني ومري فلانهما لما مثال فيهما والادغام فيه لا يكون الا متحركا فقدر متحركا ايضا فلا يدخل نحو شا لانها اذا ابدلت الفا وهو الكثير لم يدخل في حكم المتحركة التي قبلها الف الا ترى ان ذلك يجب ان تجعل بين بين وهذا المختار منهما ان تقلب الفا ثم يخرج من ذلك وجهان فثبت ان الوجه تقسيمها الى ما ذكرناه والى ههنا ينتهي الكلام فيها ثم ينتقل الى القسم الآخر وهو ان تكون ساكنة متحركا ما قبلها فحكمها ما ذكره من قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها ووجه ذلك انه لما قصد الى تسهيلها والحذف مخل والتسهيل متعذر وجب الابدال ولا حركة لها تبدل اليه وحركة ما قبلها مراعاة فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فكانت الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل ذلك متصلا ومنفصلا تنبيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم الثاني من اصل القسمة وهو اذا كانت متحركة وهو قوله واما ان تقع متحركة ثم قسم ذلك الى ما يكون ما قبلها فيه ساكنا ومتحركا فتكلم على الساكن فقال ينظر الى الساكن فان كان حرف لين لم يخل من ان يكون واوا او ياء او الفا فان كان ياء او واوا مدتين زائدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية ومقروة وافيس في افوس جمع فاس وانما فعلوا ذلك وان كان قياس تسهيلها النقل والحذف لانهم لو فعلوا ذلك لحركوا ما لا اصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلما وجب بقاؤه ساكنا لم يبق الا الابدال والتسهيل كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين فلم يبق الا الابدال ولم يجز ان تبدل باعتبار حركتها لما يؤدي اليه من التعذر او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار الحرف الذي قبلها فلذلك قالوا خطية ومقروة **قال** وقد التزم ذلك في نبي وبرية هذا على قول من يقول ان نبيا مشتق من النبا والبرية من برا الله الخلق واما من يرى ان النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع والبرية من البرا وهو التراب فلا مدخل لهما في الهمز اصلا ثم قوله لو سلم انه من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقولون نبيا بالهمز وبرية بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمزة مع ثبوت الهمز ثبوتا لا ينكر وقد فاما نبي فهي قراءة اهل المدينة واما برية فهي قراءة اهل المدينة وبعض اهل الشام فثبت انه لا يمكن دعوى الزام ترك الهمزة في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما انهما من الهمز نعم يمكن ان يقال ان بعض من لغته الهمز استغنى بنبي وبرية عن الهمز فيهما وهذا الامر تقديري لا يقوم عليه دليل الا ان ذكره فيه فلا معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرنا ثم قال وان كان الفا كان القسيم يقتضي ان يذكر الواو والياء الاصليتين والزائدتين لمعنى الا انه اخر ذكرهما عن الالف ليذكرهما مع الصحيح

إذ الحركة واحدة فقال وإن كان ألفاً جعلت بين بين وإنما كان كذلك لما ذكرنا من أن نقلها لا يمكن وإبدالها
على نحو ما تقدم لا يمكن إذ لا يستقيم أن تقبل حركة وقد فرض متحركة وأيضاً فإن الألف لا تدغم ولا
يدغم فيها فوجب أن يجعل بين بين واغتفر اجتماع الساكنين وشبه الساكن لما في الألف من فرط
المد أكثر مما في الواو والياء فلا يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو رفضه مع الألف أو يقال لما أمكن
مع الواو والياء غير ذلك فلم يكن حاجة إلى ارتكابه ولم يمكن ذلك مع الألف عدل إلى جعلها بين
بين ثم شرع في الكلام على أخواتها ثم انتقل إلى فصل آخر وهو إذا كان قبلها ياء أو واو أصليتين
أو مزيدتين لمعنى والحق بالحرف الصحيح لأن الحكم فيهما واحد وهو أن ينقل حركة الهمزة إلى الساكن
وتحذف وإنما فعل ذلك لأن إبدالها لا يمكن لأنه ليس قبلها حركة يرجع بها إليها ولأنه كان يؤدي
إلى الاستثقال كاستثقالها أو إلى اجتماع ساكنين وجعلها بين بين أيضاً غير مستقيم أيضاً لما
تقدم من أداء ذلك إلى اجتماع الساكن وشبه الساكن فكان كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها وإنما
لم يجز فيما هو غير ذلك لأنه كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف وحركته بجملتها من غير حاجة إلى
ذلك وإنما لم ينقلون الحركة ويبقون الهمزة لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن فيه تخفيف إذ الهمزة الساكنة
مستثقلة أيضاً وإنما لم ينقلوا ويبقوها ساكنة ثم يبدلونها بالحركة التي صارت قبلها على ما يجوزه الكوفيون
مطرداً ويجيزونه في نحو المرأة والكماة لأنه تغيير بعد تغيير مع استثقال فكان ما تقدم أولى فلا
الزم حملاً لها وقد أجاز الكوفيون ذلك مطرداً على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم قال وقد
التزم ذلك في باب يرى وأرى يري هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك الصحيح لأنه قد يجيء على خلاف
ما ذكرناه في نحو ... لأن يرى مضارع رأى باتفاق ولا همزة في يرى باتفاق وهو ملتزم بذلك
فعلم أن تخفيفه ملتزم وكذلك يري مضارع أرى وقد تحقق تقدير الهمزة عيناً في الماضي فوجب تقديرها
عيناً في المضارع فعلم أن يري أصله يرئي وقد التزم فيه يري فعلم أن تخفيف الهمزة فيه ملتزم ولم يلتزم
ذلك فيما كان مثله في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا وكذلك أنأى فإنه
مثل أرى في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون أنا وكذلك مضارعه وهو قولهم ينئي ولا يلتزمون يني
ثم أجرى مجرى يرى وأرى يري على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره والفرق بين أن
أن باب يرى وأرى يري خففت همزته التزاماً لكثرته في الكلام والكثرة تناسب التخفيف بخلاف ما
ذكرناه من مماثله فإنه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف لما كان جائزاً لهذا السبب
الذي يقتضي الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين ثم انتقل

إلى القسم الآخر من الحركات وهو ما إذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يمثل غيره فذكره في ضمن كلامه تقسيماً
ولم يتم الأصلي من مذهب سيبويه والأولى أن يقال هذه الهمزة تعتبر باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام
العقلي إلى تسعة أقسام مفتوحة وقبلها إحدى ثلاث حركات ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فمثاله
تسعة سأل ومئر ومؤجل ورؤف ومستهزئون ورؤس وسئم وسئل ومستهزئين فأما المفتوحة
المضموم ما قبلها فتقلب واواً والمفتوحة المكسور ما قبلها فتقلب ياء باتفاق فيهما وإنما كان كذلك لأنه
تعذر النقل فيهما لتحرك ما قبلهما وتعذر جعلها بين بين لأنهما تصير كالألف والألف لا يكون قبلها إلا
فتحة فقصد إلى أن يكون ما قبلها كذلك فلم يبق إلا إبدالها وإبدالها إما أن يكون باعتبار حركتها أو باعتبار
حركة ما قبلها تعذر إبدالها بحركتها لأن الألف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب إبدالها باعتبار
حركة ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم الأخفش أنهما تقلبان حرفاً من جنس حركة ما قبلها
فيقلبها في مستهزئين ياء وفي سئل واواً والشبهة في ذلك أنه لو جعلها بين بين لأدى في مستهزئين
إلى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سئل إلى شبه الياء وقبلها ضمة وكما كره شبه الألف وقبلها
غير فتحة فليكره شبه الواو والياء قبلهما كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لأمرين أحدهما أن ذلك في
الألف متعذر وهو في الياء والواو مستثقل فلا يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل
ثم ولو سلم التسوية بينهما في التعذر أو الاستثقال فمحل الاتفاق فروا إلى ما لا استثقال فيه ولا
تعذر نحو مؤجل ومير لأن الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها فصيحان
وفي محل النزاع يكون الفرار من شبه المستثقل إلى المستثقل محقق وهو بالفرار منه أولى الثاني أنك إذا
قلت مستهزيون وسول أثبت ياء مضمومة قبلها كسرة وواواً مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض
في كلامهم وأنت فررت مما يشبه المرفوض فكيف تفر من شبه مرفوض إلى مرفوض حقيقة فثبت أن الوجه
مذهب سيبويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين بين لانتفاء ما ذكرناه في نحو مؤجل و
مير وانتفاء ما تخيل في نحو مستهزئين وسئل فجعلت في بقية الأقسام بين بين وكذلك ما خالف
فيه الأخفش حكمه هذا الحكم عند غيره وقد تقدم أن بعض النحويين يجعلها فيما خالف فيه الأخفش وهو
باب مستهزئين وسئل أن تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها فيجعل في مستهزئون بين
الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو قال وقد تبدل منها حروف اللين وذلك راجع
إلى السماع المحض فيتبع بحوزه فيما سمع ثم أورد مستشهداً على ذلك منساة وسالت ثم أورد شعر
بيت عبد الرحمن مستشهداً به على مثل ذلك وهو قوله ينشج راسه بالفهر واجي واضله واجي فعلت

فصل وقد حذفوا الهمزة في كل وخذ ومر وخذ حذفا غير قياسي ثم التزموه في اثنين دون الثالث فلم يقولوا اوخذ واوكل وقالوا اؤمر وامرا فصل واذا خففت همزة الاحمر على طريقها فتحركت لام التعريف فالحجة لهم طريقان حذفوها وهو القياس وابقاؤها لطرو الحركة فقالوا الحمر ولحمر

الهمزة ياء وقد انشد سيبويه ايضا لحي مثل ذلك وهو حنذي وهم فان هذه الهمزة موقوف عليها فالوجه
ان تسكن لاجل الوقف واذا سكنت وقبلها حركة ما قبلها فيجب في التسهيل ان تقلب ياء فليس ابدالهم
لها ياء مما خرج عن القياس وابدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم وقد اعتذر لهم في ذلك بان قيل العصمة
مطلقة بالياء وياء الاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم رويا
فجعلها ياء الاطلاق ضرورة فجاز ابدالها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين والجواب ان
ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريا على القياس لان الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء اطلاق
لا لان ابدالها ياء على خلاف القياس لانهما امران متغايران فجعلهما الى الياء امر وجعلها ياء اطلاق
امر اخر والكلام انما هو في ابدالها ياء فلا يشفع العدول الى الابدال فجعلها ياء اطلاق فثبت ان
قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف الهمز وان كونها اطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف
نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح ان يكون اطلاقا وتلك قضية ثانية هذا بعد التسليم ان الياءات
والواوات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح ان يكون اطلاقا وهو في التحقيق غير مسلم اذ لا
فرق في حرف الاطلاق بين ان يكون عن همزة وبين ان يكون عن غير همزة كما في حرف الردف والف
التاسيس ثم قال فصل وقد حذفوا الهمزة في نحو خذ وكل ومر الى اخره وهذا ايضا باب من
الحذف على غير قياس وقياسه ان يقلب حرف لين واجبا لو ابتدئ بها على ما سيأتي في مثلها
وجائزا لو اتصلت بشيء قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لا غرض فيها وهو كثرة
استعمالهم لها فناسب فيها ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى الا انه في يرى التزام جار على القياس وهي
ههنا التزام فيما لم يجر على القياس لان تخفيفها عند الابتداء بها لازم مع استثقال لاجل همزة الوصل
التي تتقدم البناء وهو قولك اوخذ واوكل فصار الاستثقال حاصلا مع الجريان على قياس تخفيف
الهمزة فعدلوا الى الحذف للتخفيف لاجل كثرة الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام وان كان على خلاف قياس
تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى وان كان على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغة الامر من امر
يأمر الوجهان الاصل والفرع فلذلك تقول اؤمر ومر وذلك ان تقول عن الاستدلال كثرة خذ وكل ولم
يقل قلة اؤمر فاستعمل يأمر في كثرة على التخفيف المذكور ولم يكثر على القياس المذكور وما توسطنا
على الوجهين جميعا العربية من البابين جميعا قال فصل واذا خففت همزة الاحمر على طريقها فتحركت
لام التعريف فيجيء لهم في الف اللام طريقان الى اخره وطريقهما ان تنقل حركتها الى ما قبلها فتحرك لام
التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة المخففة فاستغنى عن همزة اللام لانهما لم يرد

بها الا لسكون اللام ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فبقى الهمزة واجلبها كما
في ذلك كله عند الابتداء قال وهذا المذهب هو القياس والبين عندي بالقياس والاعلية
الفصحاء المحققون الهمزة ولا ما عليه القراءة الصحيحة فمن خفف الهمزة لما وجب كونها البين بالقياس
فلان قياس كلام العرب ان لا يعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا
والواو في قل انظروا وامثال ذلك كثيرة فثبت ان العارض في كلامهم قياسه الا يعتد به والشبهة لمن
ظن انما القياس ما توهم في صيغة الامر من نحو قل وبع وشبهه وتقريره ان اصل اقول واسير فلما اعل
بنقل حركة العين الى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين فلما تحركت الفاء استغنى عن الهمزة ولولا
الاعتداد بالعارض لقيل في قل اقل وفي بع ابع ولما لم يقل ذلك دل على ان العارض في مثل ذلك يعتد
به وهو اشبه عندهم مما اعتمد عليه غيرهم وكذلك قولهم سل اذا خففت الهمزة قيل في اسأل سل ولولا
الاعتداد بهذه الحركة العارضة لوجب ان يقال اسل والجواب عن ذلك ان فعل الامر فرع للمضارع
فما اصل في المضارع فهو ثابت في الامر فاذا امر من المضارع حذف حرف المضارعة ثم نظر بما بعده
فان احتيج الى همزة اجتلبت والا فلا فاذا لم يكن للهمزة تحقيق في مثل قل لانه لم ينطق بالمضارع فيه الا محركا
والامر فرع عليه فلم يكن ثمة همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه فان الحركة في قولهم جيئة كلمة واحدة
فصارت في حكم الاصلي اللزوم وليست الحركة في اللام كذلك لانهما كلمتان مستقلتان فلا يلزم من اعتبار ما
صار لازما في كلمة لاجل ذلك اعتبار ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم الحمر ولم يقل احد اقل ولان ايضا ذلك
ان الاعلال قضية واجبة او حسية قوية وتخفيف الهمزة ليس بحكم لازم جائز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب
اعتبار الامر الجائز وهذا يختص بالفرق بين باب قل وبين باب الحمر ولا يتوجه فيه باب سل لان فيه ايضا
تخفيف همزة ولكن يقال فيه انه كثر استعمالهم اياه مخففا حتى صار كاللازم والاعلال الكثير في كلامهم فنزل
منزلة ما ذكرناه فقد ثبت بما ذكرناه ان مثل هذا العارض القياس الا يعتد به فان قيل اذا جعلتم الحركة
فيه كحكم لم يكن الذين فينبغي الا يجيزوا الحذف في الهمزة لعروض الحركة كما لا يجيزون رد الواو في لم يكن الذين
لانهما جميعا لزوال السكون الاصلي وقد جعلتم العروض واحدا وبه قلت فيه وجهان احدهما انهما لما
كانت كالجزء مما بعدها نزلت منه كالجزء منها على ما تقرر في نحو قل وسل فلو جوزت مجراه لهذا التشبيه الاخر ليه
مبني على ان الهمزة اصل خففت لكثرة استعمالها عند الاستغناء عنها كما حذفت عند الاستغناء عنها
في قولك لحمر فالحمر ثم ذكر احكاما تبتنى على الاعتداد بالحركة ونفي الاعتداد بها فكل موضع جعلت معتدا
بها فاوجبت ان يكون حكمها حكم كلمة تحرك اولها فلا تحذف قبلها حرف علة ولا تحرك ساكن فلذلك تقول

وشتوا لحمر عاد لولى في قراءة ابي عمرو ونافع ... الآخرة ومن قال الحمر قال من لان بتحريك النون كما روي
من الارض بياء ولان يحذفونها كما قيل ملكذب **فصل** واذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية
الى حرف لين كقولهم آدم وايمة واويدم ومنه جاء وخطايا وقد جمع ابو زيد في قولهم اللهم اغفر لي خطائئ
قال ... ابو الشيخ ... ابن عمه وهو شاذ وفي القراءة الكوفيين ائمة

على هذه اللغة في لحمر وحذف الهمزة والحمر ومن لحمر وزيد لحمر وكل موضع لم يجعل تحريكها فلو اجب ان يكون
حكمها حكم كلمة ساكن اولها فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن قبلها فتقول فلحمر والحمر وجا لحمر ومن لحمر
وزيد لحمر وزيد لحمر وعلى ذلك **قال** ومثل لحمر عادا لولى عاد لولى وادغم فقيل عاد لولى يعني
ومثل لحمر فيمن اعتد بالحركة بحذف همزة عادا الاولى في قراءة ابي عمرو لانه لم يحرك الساكن لكونه قد زال الا
محركة اصلا ولو لم يعتد بها لوجب ان يحرك التنوين وكذلك من لان **قال** ومن قال لحمر قال من
لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضة وجعل اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على
ما كانت عليه قبل النقل فهؤلاء يقولون من لان بتحريك النون لالتقاء الساكنين لان السكون الذي
اوجب عندهم المجي بالهمزة يقتضي ايضا ان يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين وتحريك نون
من بالفتح على اللغة الفصيحة فوجب ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر لغة اخرى على قول من قال
لحمر غير معتد بالحركة وهم الذين يحذفون من لسكونها وسكون لام التعريف بعدها اجراء لها مجرى حرف
العلة لكثرة استعمالها في الكلام فيقولون ملكذب في من الكذب فهؤلاء اذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في
قولهم الحمر حذفوا النون لالتقاء الساكنين كما يحذفونها في مثل ملكذب لان السكون في مثل ملكذب وفي
مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سواء فاذا سوغوا الحذف في مثل ملكذب سوغوه في مثل ملان وهو ملان
قال واذا التقت همزتان في كلمة واحدة فالحكم اشار الى الكلام في تخفيف الهمزة اذا اجتمع
مع الهمزة فعلم ان ما تقدم على تقدير الانفراد ثم قسم ذلك الى ما يكون في كلمة او في كلمتين وذلك لانه
فان كان في كلمة لم يخل الثانية من ان تكون ساكنة اولا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من
جنس حركة ما قبلها لاجل ذلك كقولك آدم واومن وايت وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع
الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى واذا كانوا قد يبدلون المفردة مع انتفاء [illegible]
فان تبدل ههنا اولى فلذلك التزم وان كانت متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا فيسقط السكون
لعدمه من كلامهم فهذا يجب عند النحويين ان تقلب الثانية حرف لين وتبقى الاولى على حسب ما كان يجوز فيها
وقلبها حرف لين على حسب حركتها ان امكن وذلك كهمزة ائمة بياء محضة وانما لم يفعلوا ذلك في مثل
اويدم لتعذره لانه لا يمكن ان يحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار حركة
ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في اوادم لانهم لو قلبوها الفا لذهب حركتها ومخرجها فقلبوها على حسب
قبلها ما يمكن ردها اليه لانها ايضا متحركة فوجب حملها على ما ثبت فيما هو مثله وهو اويدم فقلبوها
واوا فان قيل هذه قلبوها ياء في مثل جاء وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت ان تقلب واوا

قلت الاولى ان يقال قلبت واوا على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يقال
من الاصل ان اصلها ان تقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا اويدم وجاء بقلب الاولى واوا
والثانية ياء الا ان يمنع مانع في مثل اوادم على ما تقدم تقرير المنع فرجع اليها في نفسها ان امكن كهمزة
ائمة وكثرة الناء ولى الى كذا اولى الى الواو وان تعذر الاعراف كقولك اوادم والرجحان مستقيما
وترجيحها الاول فان الابدال انما كان فيما يثبت في غير هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق
فكان جعل هذا لهذا الاصل اولى وهو الوجه الاول ولكنه قدح فيه قولهم جاء وشبهه والجواب الى
الجواب عنه بما تقدم **قال** ومنه جاء وخطايا لان اصل جاء جايي بياءين فمنهم من يقول
وقعت الياء بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار جائي فاجتمعت همزتان في كلمة واحدة فوجب
قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعل غاز وقاض فبقي جاء وهو جاء مجرى قاض ومنهم من يقول
كرهوا ان يهمزوا الياء فيؤدي الى الاستثقال باجتماع الهمزتين فقدموا الى القلب فجعلوا اللام موضع
العين والعين موضع اللام فقالوا جائي ثم اعلوه كما اعلوا قاض فوزنه على القول الاول فاع وعلى
الثاني فال والثاني قول الخليل واما خطايا فاصله خطايي وقعت الياء بعد الالف فوجب قلبها
همزة كما يجب في صحايف فصار خطائي فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرنا في جاء
الخليل يقول في جمع خطيئة ما قاله في جاء من القلب الذي ذكرناه فيقول لما ادى في خطايي ابدال الياء
همزة الى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع اللام فصار خطائي
على ما ذكرناه في جاء فادى القول بالاخرة الى الرجوع الى خطاءي فصار مثل تقديره في ركايا اذ
اصل ركايا ركايي لان ركية كصحيفة فجمعه في الاصل ركايي والعرب كل جمع بعد الفه همزة عارضة
في الجمع وبعدها ياء يقلبون الهمزة ياء والياء الفا فيقولون في ركايي ركايا فلذلك يجب ان يقولوا في خطاءي
خطايا وقد بينا كيفية وصوله الى خطاءي الذي هو مثل ركايي وسيأتي ذلك في موضعه مفصلا
ولا معنى في استيفائه ههنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه شاذ في كلامهم واتبعه في قراءة
الكوفيين وابن عامر فقد امته لتضعيف قراءتهم كما فعل ذلك في غير موضع **قال** واذا التقتا
في كلمتين وقع في بعض النسخ جاز تحقيقهما [illegible] وهو عندي تصحيف لان التحقيق ضعيف عنده
ولا معنى لذكره متقدما وايضا فانه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بالالف ثم منهم من
يحقق فلو كان الاولى ذكر جواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل معنى **وقوله**
وتخفيف احداهما بان تجعل بين بين غير مستقيم فانه يكون تخفيف احداهما بغير ذلك فلا وجه

لحصر تخفيف أحدهما بأن يجعل بين بين فالوجه أن يبين كيفية التخفيف فيهما أولا في أحدهما فنقول
إذا اجتمعتا وقصد إلى التخفيف فجائز أن يخففا جميعا وجائز أن يخفف أحدهما فإن أريد تخفيفهما
جميعا فوجهان أحدهما أن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية
على ما يقتضيه قياس تخفيفها لا لاجتماع على ما ذكر والثاني أن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف
كل واحدة منهما لو انفردت هذا واضح وإن أريد تخفيف أحدهما المؤجل إما أن يكونا متفقتين أولا
فإن كانتا متفقتين والأولى آخر كلمة فجائز أن تحذف أحدهما أو تسهل الأخرى على القياس المتقدم
وجائز أن تبدل الثانية ألفا بعد المفتوح وياء بعد المكسور وواوا بعد المضموم وإن لم يكونا كذلك
خففت أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر إلحاق
الألف بين الهمزتين ولم يثبت ذلك إلا في مثل آأنت وشبهه وأما مثل جاء أحدهم فلا يعرف مثل
ذلك فيه ثم جواز التحقيق عند هذا الإلحاق فدل على أنه عنده دون الإلحاق غير جيد ثم نسب
ذلك إلى قراءة ابن عامر فإن قصد إلى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر والمشهور
خلافه وإن قصد إلى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان وإن أراد نسبة
ذلك لابن عامر ودون أبي عمرو ونافع معنى أما أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك وأما نافع فلأن قالون
يقرأ كذلك من غير خلاف أيضا فنسبة القراءة إلى من قرئت عنه بلا خلاف أولى من قرأها أجدر
أو نسبة بلا خلاف أولى من نسبتها إلى من قرأها أجدر أو نسبة بخلاف فالأوجه التخصيص لابن عامر
قال فصل وفي قراءته ثلاثة أوجه وهم في الوجه الثالث منها الأمر وأن يجعل بين بين
وليست الساكنة تجعل بين بين لما ثبت أن معنى ذلك أن تجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها
فلو لم يكن لها حركة فكيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها فثبت أنه وهم والتقسيم في الثلاثة
صحيح لأنه لا يخلو إما أن تسهل جميعا أو الأولى دون الثانية أو الثانية دون الأولى هذا
تقسيم حاصر في المعنى فالوجه أن تخففا جميعا وتخفيفهما جميعا فيه وجهان أحدهما أن تنقل
حركة الثانية إلى الأولى ثم تجعل الأولى بين بين بعد تحريكها والوجه الآخر أن تقلب الأولى ألفا
ثم تسهل الثانية بين بين وتسهيل الأولى دون الثانية أن تقلب ألفا وتحقق الثانية وتسهيل
الثانية دون الأولى أن تسهل الثانية بين بين فحصل في التقسيم ثلاثة أوجه انقسم وجه منها
إلى وجهين فصارت أربعة أوجه ذكر منها وجهين وأسقط منها وجهين وذكر وجها لا يعقل
البتة وهو الوجه الثالث في كلامه هذا آخر الهمزات باعتبار التخفيف والله أعلم بجميع الأمور

ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين قال صاحب الكتاب يشترك فيه الأضرب الثلاثة إلخ
قال الشيخ التقاء الساكنين إن كان باعتبار كلمة اشترك فيها الاسم والفعل كقولك في الفعل
قل وقم وفي الاسم كقولك قاض وغاز وليس في الحروف حروف المعاني حرف يجتمع فيه ساكنان و
ذلك لعدم تصرفهم في الحرف والتقاء الساكنين فيما تقدم إنما جاء من قبل التصرف وإن كان من
كلمتين جاء في الاسم والفعل والحرف مركبا من كل واحد من الأقسام الثلاثة ومن كل واحد مع أخويه
متقدما ومتأخرا فيكون تسعة اسم مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع اسم وفعل مع فعل
وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال الأول كم استخراجك ومثال
الثاني كم استخرجت ومثال الثالث كم المال الذي عندك ومثال الرابع استخرجها استخراجا ومثال
الخامس استخرج استخرج ومثال السادس استخرج المال ومثال السابع عجبت من استخراجك ومثال
الثامن قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قال ومتى التقيا في الدرج لأنهما أو التقيا
في الدرج فاغتفر وهو كثير اجتماعهما الوقف وإن كان اجتماعهما في غيرهما كقولك عمرو وزيد
وشبه ذلك وسببه سهولة وإنكار أنك تقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يمكن وصله
إلا بالصوت باقيا فيتعذر أو بتغير بقاؤه ساكنا مع استمرار الصوت لعدم اشتغال اللسان ساكنا
على مخرج الحرف مرتين قال وحدهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ومعنى قوله
حدهما أي الصفة التي تغتفر أمرهما عندها أن يكونا كذلك وسببه ما في حرف المد واللين من المد
الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده مع استمرار الصوت وما في الحرف المشدد من سهولة النطق
بجعل اللسان فيه عملا واحدا ولا يكفي أحد هذين الأمرين وإن كان اجتماع الساكنين ممكنا إشماما
لذا ألا ترى إلى رفضهم نحو قوم وإن كان الأول حرف مد ولين ووجوب حركة الشين من قولك
يشتر وإن كان ما بعدها مشددا إلا أنهم أقاموا حرف المد واللين مسوغا لاجتماع الساكنين
في باب واحد وهو في كل موضع دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فإنهم
يبدلون الهمزة ألفا نحو آلرجل عندك وآيمن الله يمينك لما يؤدي إليه من التباس الخبر بالاستخبار
لو حذفت الهمزة فصار حد الساكنين باعتبار اغتفار أمرهما إما حال الوقف وإما ما ذكره من حروف
المد واللين والإدغام في الثاني وإما في نحو ألف الوصل المبدلة ألفا عند اجتماعهما مع همزة
الاستفهام وقد يزيد من يزيد أن نحو قاف وصيم وأشباههما من حروف الهجاء مبنية على السكون
لعدم التركيب وكذلك الأسماء كلها إذا عددت تعدادا أو قد أجاز في بعض المواضع وإجماع

فان كان مدة حذفت كقولك لم يقل ولم يبع ولم يخف ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض ولم يغز اليوم
ولم يغز بو الآخر ولم تقض ابنك الا ما شذ من قولهم التقس عندكم والا يمن الله يمينك وما حكي من قولهم
حلقتا البطان وان كان غير مدة فحركة في نحو قولك لم ابله واذ هبنا ذهبت ومن ابنك ومذ اليوم ولم الله

ولا تنسوا الفضل واخشوا الله واخشي القوم
ومصطفى الله وكلوا استطعنا ومنه
قولك الاسم والابن والانطلاق والاستغفار
او تحريك مثله في نحو قولهم انطلق ولم يلده
ويتقه وردوا ولم يرد في لغة بني تميم
قال وذي ولد لم يلده ابوان

ان سكونه لاجل الوقف في موضع آخر **قال** لم يخل اولهما من ان يكون مدة او غير مدة ونعني
بالمدة ان يكون حرف لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة فانه يحذف سواء كان من كلمة او
كلمتين فمثال الكلمة خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض وان كان
غير مدة صحيحا او لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول الا في
كل موضع كان اجتماع الساكنين باسكان الاول لغرض بعد ان كان متحركا فلو حرك لذلك الغرض
الذي لاجله سكن فيفوت ما لاجله سكن فيصير الغرض متعذرا لا فائدة فيه فعند ذلك يكون التحريك
للثاني فعلم بذلك المواضع التي يحرك فيها الاول والمواضع التي يحرك فيها الثاني وانما كان تحريك
الاول الاصل لانه ان كان من كلمتين فالاول آخر كلمة فهو اقبل للتغيير فكان اولى به وان كان من
كلمة لم يكن الثاني ساكنا الا لغرض فيجب تحريك الاول لئلا يفوت ذلك الغرض واما اسكان
الاول لغرض فقليل ولذلك لم يجعل اصلا ثم مثل بما يحرك فيه اول الساكنين فيما لم ابله وتحريك
الساكنين فيه حسن رعاية ما يقال ان اصله لم ابالي حذفت الياء للجزم وكثر في السنتهم حتى صار
كان اللام هي الآخر فسكنت لفظا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللفظيين ثم ادخلوا
هاء السكت على اللام باعتبار الحركة التقديرية لانها لا تدخل الا على متحرك فاجتمع ساكنان لفظا
اللام والهاء فكسرت اللام لالتقاء الساكنين اللفظيين ولم ترد الالف لان كسرها اللفظية عارضة
فاستعملوا هذه اللام ساكنة تقديرا من وجه ومتحركة تقديرا او بحركة ثابتة من وجه فالاول
هو الذي حذفت الالف لاجله والثاني هو الذي جيء بالهاء لاجله والثالث ما في لفظ اللام من الكسر
لسكونها وسكون الهاء وهو كما ترى من التعسف ومثل من جعلها يقول المراد وقد ساهم ههنا في انها
حركة لالتقاء الساكنين وساهم في تفسيره على انها حركة الهمزة نقلت الى الميم فهو ههنا وفي غير هذا
الموضع من هذا الكتاب مصرح بان سكون الميم واشباههما سكون بناء وكذلك التاء الاولى ساكنا
آخر حكم بان الحركة لالتقاء الساكنين ولو كان السكون سكون وقف ولم يستتب له الحكم وانما
حمل من جعل السكون فيها سكون وقف امران احدهما استبعاد البناء على السكون مع سكون
ما قبل الآخر لما يؤدي الى اجتماع الساكنين في غير الوقف والثاني مجيئها مفتوحة الميم ولو كانت
حركة لالتقاء الساكنين لانت مكسورة فهو الذي حمله على ذلك ولو اجعل السكون سكون
وقف ولجرى الوصل مجرى الوقف كانت الميم باقية على نية السكون تقديرا والهمزة باقية على
نية الثبات مبتدأ بها وجائز اذا اجري الوصل مجرى الوقف ان يعطى ايضا احكام الوصل لفظا

بدليل جواز الابتداء بها فاذا نقل حركة الهمزة الى الهاء واجرى الوصل مجرى الوقف قبل ذلك والا لم تقلب
تاء التانيث هاء في قولك ثلثه اربعه وحمل المحقق عليه القراء على الوجه الضعيف لان اجراء الوصل مجرى
الوقف ليس بالقوي في اللغة وبيان تفسيره ان الاسماء اذا خرجت عن التركيب فقد فقد منها مقتضى
الاعراب ووجب البناء اذ لا متوسط واذا كان كذلك وجب الحكم بالبناء فاذا وجب الحكم بالبناء وراينا
العرب اسكنتها حكمنا بصحة البناء على السكون وان كان قبله ساكن لانه حرف لين ومد او حرف
والذي يدل على ذلك ان بعض العرب يكسرها ولا وجه لكسرها الا البناء فثبت انها مبنية واما اغتفر
بناؤها على السكون وان كان على غير قياس ما درج عليه كلام العرب لعروض ذلك في بابها كعروض
الوقف في مثل زيد وعمرو الا ترى ان الحركة لما كانت اصلا في قولك جاءني زيد وعمرو واغتفر ما عرض
من التقاء الساكنين في الوقف وكذلك هذه الاسماء العرض في وضعها انما هو التركيب لتحصيل الفائدة
التركيبية هذا هو المقصود في وضع الكلام ولم توضع الالفاظ لتفيد مفرداتها بدليل انه لا يتكلم بها
الا مع من يعرف مفرداتها قبل ذلك واذا كان الاصل التركيب فالاصل الاعراب الذي هو مسببه
وقطعها عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلم عارض فاغتفر فيها الجمع بين الساكنين كما اغتفر في
نحو زيد وعمرو في الوقف لما اشتركا في عروض ذلك وان كان احدهما معربا والآخر مبنيا لما قدمناه
من الدليل واما تسميته الفتح دون الكسر فبعد ان ثبت انه مبني على ما يحصل من الكلمات والبناء وفي قوله
اسم الله تعالى بعد ثبوت تخفيفه في الابتداء مع ان السكون عارض على ما قدمناه واما اشتراط الا كون
المتحرك لئلا يرد مثل قولك من ابنك الذي فانه يكسر على المختار واما شرطنا ان يكون السكون عارضا لفقد
سبب الاعراب وهو التركيب لئلا يرد مثل قولك في ضيف الله واما تحريك الثاني فقد تقدم ولم يرشد اليه
وبينا انه انما يكون في موضع يسكن الاول لغرض فلو حرك الاول لبطل الغرض الذي سكن لاجله
وذلك مثل انطلق ولم يلده ويتقه اما انطلق فان اصله انطلق فلما كان طلق مثل كتف صادفت
اللام كالتاء فسكنت كتسكينها فاجتمع ساكنان فحرك الثاني فرارا عن تحريك الاول لما ذكرناه واما
لم يلده فاصله لم يلده فلما مثل كتف فسكنت اللام فاجتمع ساكنان فحرك الدال لالتقاء الساكنين واما
يتقه فاصله يتقه على ان الهاء هاء السكت وقد حملها ابو علي على ذلك في قراءة حفص وليس بمستقيم
فان قراءة حفص ظاهرة في ان الهاء ضمير لانها بعد قوله ويخشى الله فقوله ويتقه الهاء فيه ضمير يعود
على اسم الله تعالى واذا كان كذلك فوجهه ان اصله ويتقيه حذفت الياء للجزم بقي ويتقه سكنت القاف
تشبيها لتقه بكتف فصار ويتقه فلا ساكنين حينئذ فلا وجه لايراده على ذلك فيما نحن فيه واما

اذا قدرنا الهاء هاء السكت وسكنا القاف على ما ذكرنا اجتمع ساكنان القاف والهاء فحرك الهاء بالكسر
لالتقاء الساكنين وفيها ما ذكر من ضعف والثاني ابعد مع ظهوره لتشابهه عن القراءة المذكورة لما
بيناه فلذلك وجب حمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جائز مستقيم واما نحو رد ولم يرد ففيه
اردد ولم يردد فسكون الاول لغرض الادغام عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان فحرك الثاني
لانه لو حرك الاول لفات الغرض الذي سكن لاجله وهو غرض الادغام فوجب تحريك الثاني لذلك واما
اهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام مشروط فيه ان يكون الثاني متحركا لان الاول لابد من اسكانه
فلو لم يشترط تحريك الثاني لادى الى اجتماع الساكنين بدليل امتناع الاظهار في رددت ورددن
الامر لا يوجب ظهوره لا يعتد بلغتهم واذا كان كذلك قوي الاظهار في اردد ولم يردد كما كان كذلك
في رددت ورددن وقد اجيب عن ذلك بان السكون في رددت سكون بناء لا يقبل حركة و
السكون في لم يردد سكون عارض لا يقبل الحركة فلا يلزم من امتناع الادغام الاول امتناع الادغام الثاني
ولذلك جاء في القرآن على كل واحد من اللغتين فثبت ان كلتا اللغتين مستقيمة قال الله تعالى من يرتد
فهذا على لغة بني تميم وقال من يرتدد في قراءة ابن عامر ونافع وهذا على لغة اهل الحجاز قال واضمم اليك
يدك وقال اشدد به ازري فهذا على لغة اهل الحجاز اجماعا والقياس حينئذ ان الادغام في
المضارع المجزوم اقوى منه في صيغة الامر الاخرى لقوله تعالى واضمم واشدد وكيف اتفق على الاظهار
وقوله من يرتد اكثر القراءة على الادغام ووجه ذلك ان السكون في اضمم واشدد سكون بناء لا سكون
اعراب كما يقوله البصريون فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض
لا يعتد به فكانه متحرك على اصله وايضا فانه ادغم قبل دخول الجازم وجاء الجازم وهو مدغم فبقي على
حاله فاما اذا قيل رد وشد او شمه فهو محل اجماع في الادغام لان حركة الثاني حركة الادغام
فلا وجه للاظهار واذا وجب الادغام في المضارع والماضي في نحو شد يشد ورد يرد مع قبوله
الاسكان في شددت ولم يردد فالادغام فيما لا يقبل الاسكان اجدر **قال فصل** والامر
فيما حرك منهما ان يحرك بالكسر الى آخره **قال الشيخ** انما كان كذلك لان وجه تحريكها ما بين الكسر
والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات فلما كان بينهما هذه
المواخاة جعل الكسر عوضا منه عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجزم في الافعال جعل عوضا عن دخول
الجر فيه فلذلك جعل الكسر عوضا من السكون في موضع تعذر بقاء السكون على سبيل التقاص والتعاوض
والثالث ان الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل التحريك

وهي الهمزة التي يتوصل بها الى النطق بالساكن **قال** والذي حرك بغيره فلامر يعني انه لا يعدل عن الكسر الا
بعارض خاص يقتضي غيره جوازا او وجوبا والجواز قد يكون على السواء وقد يكون الاصل اولى وقد يكون
المعدول اليه اولى فالجواز على السواء ان يكون ما بعد الثاني ضمة اصلية لفظا او تقديرا في نفس الكلمة
التي الساكن فيها في مثل وقالت اخرج وقالت اغزي وانما قلنا ضمة اصلية احترازا من مثل ان امشوا و
ارموا فانها ليست اصلية بدليل قولهم امشي بالكسر ومررت بالوادي بالكسر ورايت الوادي بالفتح وانما قلنا
لفظا او تقديرا ليشمل باب قالت اخرج وقالت اغزي لئلا يتوهم ان الشرط حصول الضمة لفظا وانما
قلنا في نفس الكلمة التي الساكن فيها احترازا من مثل ان الحكم فان ضمة اصلية بعد الساكن ولكنها من كلمة
اخرى لان حرف التعريف كلمة مستقلة فالضمة في كلمة اخرى واذا كانت منفصلة كانت غير لازمة
فلذلك لم يعتد بها بخلاف ما تقدم فمن كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهة الضم بعد الكسر فعدل الى الضم
ولذلك وجب ضم الهمزة في مثل اخرج اقتل وانما الزم فيه ولم يلزم هنا لان الهمزة مع الضمة في كلمة
واحدة وليس ما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمة واحدة فلا يلزم من شدة الكراهة لهذا الاستثقال الذي
تحقق في كلمة واحدة شدته فيما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم وصلا ولا قطعا اما الوصل فلانه
قد يتصل بغير ساكن واما القطع فواضح واما نحو اخرج فلازم عند الابتداء ابدا فلذلك كره الكسر وعدل
الى الضم وجوبا واما الجواز فالخير فيه العدول عن الاصل فكل واو هي ضمير قبلها فتحة نحو اخشوا القوم
وانما اختير لانه لما قصد الى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي يليه اولى من حركة اجنبية لما في ذلك
من مناسبتها والدلالة على المحذوف ايضا والفرق بينها وبين واو لو كما قال واما موضع الجواز والمختار
الاصل فواو لو لانها ليست كواو الضمير فيما ذكرنا فبقي الكسر فيها على الاصل واما الضم فيها فلتشبيهها
بواو الضمير فهو تعليله بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلة الثانية لان فيه
نفيها لانه انما ضم اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم ان يقال ضمت واو لو
تشبيها بها وفي ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء
تلك العلة ومثال العدول عن الاصل على غير المختار الفتح في مثل من يحيا الذي ومثال الجواز على الاستواء
قولهم رد ورد ورد بالحركات الثلاث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى الاصل واما الضم فللاتباع واما
الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل فباب رده اذا
لقيه ضمير مؤنث للغائبة فانه يجب فيه الفتح وانما الزموا فيها الفتح لخفاء الهاء فكان الحرف الذي قبلها
قد ولي الالف فقوي امر الفتح فالزم لذلك واذا اتصل به ضمير الغائب فالوجه ضمه لما ذكر من العلة

فصل والمد جدية للمرتجز التي الكنين قال دابة وشابة وقرئ ولا الضالين ولا جان وهي عن عمرو بن عبيد ومن لغتة التقري في الوقف على النقر **فصل** وكسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف ففتحوها مفتوحة فقالوا من ابنك ومن الرجل وقد حكى سيبويه عن قوم فصحاء من ابنك بالفتح وحكي في من الرجل بالكسر وهي قليلة خبيثة وأما نون عن فمكسورة في الموضعين وقد حكى عن الاخفش عن الرجل بالضم

الا أنه ليس بالقوي كالالف لأنه لا يكون قبل الالف الا فتحة وليست الواو مثلها في استلزام الضم وأيضا فانك اذا كسرت انكسرت الها فتنقلب الواو ياء فيزول استثقال الضم وهذا المعنى حكى الكسر في لغة بني عقيل ولا يعرف الفتح الا فيما أورده ثعلب فانه قال شدّ وشدّ وشدّ فيجوز التكثير في ذلك في المظاهر أنه وهم منه في تجويز ذلك مع وجود الضمير ظن أن ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله فاذا الفتح رد ولم يرد وجود الضمير ظن أن ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله ساكن آخر بعده يلتقي الفتح والكسر ولا يعد في الضم أما الكسر فعلى الاصل ويتقوى بأنه اذا قدر منفكا للادغام كان الكسر لازما واذا كان لازما فالادغام انما جاء عليه وهو على ما كان فينبغي أن يبقى على حاله وأما الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة فيلزم أن يعطى ما تقتضيه من حيث الساكن الثاني فيبقى على حالها في الفتح فهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا ولا يبعد في الضم فيما حركوه بحركة غير الكسر والزموها قولهم مذ اليوم لأنها حركتها الاصلية فكان تحريكها بها أولى ولما فيه من الاتباع وهذا يشير الى تقوية الضم في اخشوا القوم لأنهم عدلوا عن أصل التقاء الى حركة في التقدير تعني عليها مع ما بين الواو والضم من المناسبة كما بين ضم الميم وضم الدال من المناسبة **قال** وليس فيهم الا الفتح وأما الزم الفتح فيها لأنه اسم فعل موضوع على الفتح كوعيد وذلك على ذلك لا يراد في التقاء الساكنين وانما ورد في ذلك على تقدير أن يكون اصله هلم أو هاء لم على القولين المتقدمين في فصل هلم فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين فاذا قدر كذلك فالزام الفتح لانه مركب والتركيب مناسب من التخفيف أكثر من المفرد وأيضا فللتشبيه بخمسة عشر **قوله** **فصل** ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنين من قال دأبة وشأبة الى آخره يعني أنه لم يغتفروها مع وجود المحلى حدها حتى فرعنها لما أمكن قلب الالف همزة فقال ولا الضألين وكذلك اذا وقف على باب النقر بحركة الحرف الموقوف عليه وكل ذلك فرار من التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيما مثنى منها نحو قلم بغير الواو والياء في مثل قاموا وفي وخو خشية لتعذر التغيير لبعد الحركة عنهما ولجعل مثل ذلك في مثل دابة النقر الا على شذوذ فلما تقرر وجعلته في موضعه **قال** وكسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن الى آخره هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو من أحكام الفصل الذي قبله ما قبله هو قوله والاصل فيما حرك منهما وليس لتأخيره عنه معنى فالاصل أن يحرك نون من بالكسر على ما تقدم من أصل التقاء الساكنين الا انهم التزموا مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة وقوعها معها مع لزوم الكسرة قبلها فطلبوا التخفيف لذلك والتزموه فقالوا من الرجل وبقوا ما عداه على الاصل وأما نون

ومن أصناف المشترك علم أوائل الكلم يشترك فيها الاضرب الثلاثة وهي في الامر القائم على الحركة وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الاسماء في نوعين أحدهما أسماء غير مصادر وهي ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة واسم واست وايمن الله وايم الله والثاني مصادر الافعال التي بعد ألف فيها اذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعدا كانفعل وافتعل واستفعل

عن فتحها اتباعا أيضا الكسر الذي الزموه في الافصح ومه وان كثرت مع الادغام الا أنها لم تكثر كثرة من ولهن قبل نونها كثرة فافترقا لذلك وأما ما حكى عن الرجل بالضم فلغة ليس بجيدة ووجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف فقالوا ملعنبر كما قالوا اخذى العنبر فلذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم **ومن أصناف المشترك علم أوائل الكلم قال** يشترك فيه الاضرب الثلاثة وهو في الامر العام على الحركة الى آخره **قال الشيخ** الظاهر أنه حكم أوائل الكلم والافعل أوائل الكلم ليس من المشترك لان المشترك عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها الثلاث أو اثنان وليس العلم كذلك ولو صح أن يقال العلم مشترك في هذا لصح أن يعبر عن جميع الابواب بالعلم وليس هذا هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في أوله كالامالة والوقف وأحكام أوائل الكلم تحرك وسكون واشترك في ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكر أن الاصل التحرك لان كل كلمة تقدر منفصلة عما قبلها فلا بد أن توضع محركة الاولى لئلا يتعذر النطق أو يثقل فثبت أن الحركة الاصل **قال** وقد جاء منها ما هو على السكون الى آخره **قال الشيخ** الكلمات التي أوائلها ساكن تكون في الاسماء والافعال والحروف أما الاسماء فعلى قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ألفاظ محفوظة وهي ما ذكر والقياسي مصادر الافعال التي بعد ألفاتها اذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعدا كقولك الانطلاق وشبهه وانما قال بعد ألفاتها اذا ابتدئ بها أربعة أحرف ولم يقل مصادر الافعال التي على أكثر من أربعة أحرف لانه في حصر ما أوله ساكن من المصادر فلو قال ذلك لوجب أن يكون قد حكم على نحو تدحرج وتناظر ونحوهما بأن أوائل مصادرها ساكنة وليس بمستقيم لانك تقول في مصدره تدحرج وتناظر فوجب أن يحترز لان الافعال الخماسية مثل ذلك ولا يرد على ذلك الا مثل قولهم اهراق واسطاع فان بعد ألفاتها اذا ابتدئ بها أربعة أحرف وليس أول مصادرها ساكنا والجواب أن ذلك شاذ فلا يعترض به فيما نحن فيه والجواب أن يقول أصلها أراق وأطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الفاء أربعة أحرف والهاء والسين هنا زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فكأنك قلت أراق وأطاع وليس بعد الالف الا ثلاثة أحرف وسيأتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف وأما الفعل فكل ما جاءت فيه من كون الاول جاء على قياس وهو قسمان أحدهما أفعال المصادر التي ذكرناها ماضية وأمرا وهو كل ما كان بعد الفاء اذا ابتدئ به أربعة أحرف ماضيا وأمرا ويرد على المصنف لكونه لم يقيد بالماضي والامر ولم يحترز بذلك عن المضارع اذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفاء اذا ابتدئ به أربعة أحرف فصاعدا وليس أوله ساكنا فلا يستقيم ذلك في الفعل وان استقام في المصدر لان المصدر

تقول افعال او استفعال او انفعال او فى الافعال فيما كان نحو هذا الحد فى ابتدائه المثل طلب فى الثلاثى غير المزيد فيه نحو اضرب ومن الحروف فى لام التعريف وميمه فى لغة على هذه الاوائل ساكنة كما ترى لم يلفظ بها كما هى فى حال الدرج فاذا وقعت فى موضع الابتداء او نعت قبلها همزات مزيدة متحركة لانه ليس فى لغتهم الابتداء بالساكن كما ليس فيها الوقوف على متحرك

جارٍ فى الجميع على ما ذكر وانما جاءت هذه الهمزة فى الفعل فان الحجة فى ذلك بانا قصدنا الى ان تكون الالف المذكورة همزة وصل يجيء بها النطق بالساكن لم يستقم التعريف بذلك لانه يؤدى الى الدور وذلك لانه لا يعرف انها همزة وصل الا بعد ان تعرف كون الاول ساكنا ولا يعرف كونه ساكنا الا بعد ان تعرف انها همزة الوصل فالاولى ان يقال فى الفعل ما ليس بمضارع فيندفع هذا السؤال ويتضح اللبس والقسم الثانى من الافعال صيغ الامر الثلاثى غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو قِ وخَفْ فان اصله السكون وان قصد قاصد الى الاحتراز عنه امكنه ان يقول مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل مضارعه هو والخلاف فى الاول من المعتل الفاء والعين فجرجه باب قِ وخَفْ ولا يجرج نحو انجل لانا نقول مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل مضارعه فهو داخل فى الاول فان خيف من نحو ووحى وقصد الى الاحتراز منه ايضا الكونه صيغة امر من الثلاثى وليس بساكن الاول زيد الاحتراز عنه بخصوصية له لانه لا مانع لدخول كل فيقصد الى تفسير حاصر وانما ذلك مختص بالامر من يرى خاصة الا ترى ان اخوانه نحو نأى ونأى لم يفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى باب نحو فيقال فى الامر انأ وانأ كما يقال انسع فعلم ان ذلك مختص بلفظ يرى والامر منه واما الحروف فلم يأت فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيبويه لان اللام وحدها للتعريف واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال فعلى مذهبه ليس فى الحروف ما اوله ساكن لان اول هذه الهمزة وهى متحركة بالفتح وانما استمر بها التخفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة لاجل اللام اولا فثبت ان ذلك انما يجرى على قول سيبويه والخليل **قال** فاذا وقعت هذه الاوائل فى الدرج نطق بها ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك الاول او حذف فصير ايضا ما قبلها متحركا فينطق بها على حالها ساكنة واما اذا وقعت فى موضع الابتداء ولا يمكن الابتداء بالساكن او يعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة يمكن النطق بالساكن كقولك فى الابتداء اسم استغفار استخرج استخرج اضرب الرجل **قال فصل** وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن لا انها سميت همزات الوصل لانها تحذف فى الوصل لانها حينئذ مفقودة فكيف تضاف مثبتة الى شىء يجيء عند فقدانها وهى بتسميتها بالعكس من ذلك اولى **قال** وحكمها ان تكون مكسورة الى آخره لانه قد ثبت ان ما يتوصل به الى النطق بها عند الوصل اذا كان قبلها ساكن حركة هى كسرة فجعلت حركة الهمزة ايضا تشبيها لها بذلك لعروضها اصلا او نقول تعذر اجتلابها لرتبة من الحركات فيجب ان تكون مكسورة

فصل واثبات شىء من هذه الهمزات فى الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش فلا تقل الاسم والانطلاق والاقتسام والاستغفار ومن ابنك وعن اسمك وقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه ونات الشعر ولكن همزة حرف التعريف اذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تحذف وقلبت الفا لاداء حذفها الى الالتباس **فصل**

لما تقدم من ان اصل التقاء الساكنين الكسر فان حل عن الكسر الى غيره فلعارض فلا بد من بيانه وهو موضعان احدهما ما وقع بعد سكونه ضمة اصلية كقولك اغزُ واغزي ولا تقول ابنوا بالضم بل تقول ابنوا بالكسر لان الضمة ههنا ليست لضمة اصلية الا ترى انه من قولك بنى يبنى واذا قلت اغزى ضممت لان بعد السكون ضمة اصلية تقديرا لان اصله اغزى يغزو واصل اغزى اغزوى وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال لان اصل البنية يجب الضم فيما ذكرناه ولا يجوز البقاء على الاصل فلا يكون همزة اقتل ولا خرج الا مضمومة بخلاف قولك ان اغزوا وقالت اخرج على ما تقدم لان الحركة التى فى باب قالت اخرج من كلمة لاخرى والحركة التى فى باب اقتل واخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة وحدها الكلمة ههنا قوى امر الضم فيه لان العدول عن الكسر فى نحو قالت اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسر وكذلك فى قولهم اقتل و كراهة الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين وهو فى كلمتين اسهل فلذلك جاء الامران فى باب قالت اخرج والزم العدول عن الاصل فى باب اقتل واخرج لما ذكرناه والموضع الثانى همزة لام التعريف على مذهب سيبويه فانها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ولكنها الزم فيها الفتح على ما تقدم **قال** واثبات شىء من هذه الهمزات فى الدرج خروج عن كلام العرب الى آخره **قال الشيخ** لانه انما جىء بها فى الابتداء لما ذكرناه من الحاجة اليها فعلم انه لم يؤت بها الا لذلك فاذا اتى بها فى غيره كان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم فهو لحن واما كونه لحنا فاحشا فلانه اذا غير حركة عما هى له لحن فاذا زيد حرف وحركة ليست من كلامهم كان افحش الا انهم ابدلوا عن هذه الهمزة الفا فى باب الحسن عندك وآيمن الله يمينك وقد تقدمت علة ذلك وهى ما التزموه فرارا من الالباس المتقدم ذكره **قوله فصل** واما اسكانهم اول هو وهى الى آخره **قال الشيخ** اورد هذا الفصل معترضا به لان اول الكلمة من قولك وهو ولهو وفهو وفهى الها ساكنة كسكون قولك واسمك واستخراجك فلم لا تعدهما اوله ساكن ولم تعدد واجاب عن ذلك بان هو وهى ولام الامر اوائلها متحركة بدليل قولك هو فعل كذا وهى فعلت كذا ليتفق وفى شعره ثم بين سبب الاسكان فيه ليتبين شبهة ذلك وذلك انه لما اتصل بها هذه الحروف وتنزلت منها كالجزء نزل قولك وهو منزلة قولك عضد وقولك وهى ولى فى قولك ليتق منزلة قولك كتف وقد ثبت تخفيف ذلك بالاسكان فاجرى هذا مجراه فسكن تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها الحركة وان السكون عارض واما اسكانهم ثم هو وان كانت ثم ليست كالواو والفاء فى تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها فحملها على اختيها تشبيها بهما ولذلك كان الاسكان فى ثم هو

ومن أصناف المشترك زيادة الحرف يشترك فيها الاسم والفعل والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك اليوم تنساه أو أتاه سليمان أو سألتمونيها أو السمان هويت ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائدا في كلمة فإنه منها لا أنها تقع أبدا زوائد ولقد أسلفت في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها ما إذا تأملته أحطت بهذه الحروف وأدركت ههنا ما يتميز به من مواقع أصالتها ومواقع زيادتها والله الموفق للصواب

وليتحقق أكثر منه في نحو ثم هو وثم هي وثم ليتحقق وضعفه في نحو أن يحمل على الأقل ليتصل بما هو كالجزء وإنما
أشبه ما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفا وهو مروي عن قالون ومن أصناف المشترك
زيادة الحرف قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسم والفعل والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك
اليوم تنساه أو أتاه سليمان إلى آخره قال الشيخ ولا مدخل للحروف في شيء من ذلك إذ لم يثبت تصرفهم
في الحروف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل وعلم الزيادة راجع إلى الاشتقاق ولأن معنى الزائد
هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا أو تقديرا والحروف لا مدخل لها في ذلك إذ لم يتصرف فيه تصرفهم
في الاسم والفعل وأما الأسماء الجامدة فإنهم حكموا فيها بالزائد والأصلي على معنى أنها لو تصرف فيها
لكان قياسها أن يكون كذلك حملا على نظائرها وأما الأسماء الأعجمية والمعربة فأكثرهم أيضا حكم
عليها بالأصلي والزائد على معنى أنها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها أن يكون كذلك كما
قلناه في الجوامد ومنهم من لم يتعرض لوزنها والحكم عليها بزيادة في البعض وأصلية في البعض ونحو إنما
ثبت ذلك في كلامهم وأما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكره وقد ظن بعضهم
أن حصرها في أتاه سليمان غير مستقيم من حيث أنه سقط منها الواو وأجيب بأن المراد أتاه
سليمان بوصل الهاء بواو وعند ذلك يحصل الواو قال ومعنى كونها زوائد أن كل حرف
وقع زائدا في كلمة فإنه منها لا أنها تقع أبدا زوائد لأنه قد تكون الكلمة منها فكلها أصول كقولك سأل
ونمل وهمل وأشباه ذلك وأراد أيضا الزيادة غير المكررة لأنه قد تقدم أن تلك تجري في الحروف
كلها فعلم أنه لا اختصاص لها فلا اختصاص هنا بهذه التي ذكرها دون غيرها قال الإمام ولقد أسلفت
في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية ما يتعلق بالزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائدا
وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمنا ولكنه لا يستقيم هنا لأن غرضه ههنا أن يعرف القوانين التي يحكم بها
بكون الشيء زائدا ولم يتعرض لذلك ثم والغرض الذي ذكره ههنا باعتبار غير الغرض الذي ذكرها
ثم باعتبار ثم شرع فيها واحدا واحدا فقال فصل الهمزة يحكم بزيادتها إذا وقعت أولا وبعدها
ثلاثة أحرف أصول قلت أما إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول فإن حكم بذلك بالاشتقاق
فلا إشكال وهو كثير وإن لم يعلم بالاشتقاق فإن ثبت أن الثلاثة أصول فلا إشكال أيضا لأنه
قد ثبت مثله كثيرا فكان حمله على الأكثر أولى وإن لم يتحقق أنها أصول لم يخل إما أن يقوم دليل على
زيادة بعضها أولا فإن قام فلا إشكال في الحكم بأصالتها لتعذر الزيادة كما ذكره في إمعة وإمرة وإلا
حكم بزيادتها وما ذكره رحمه الله في أولق في أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق لأنه لم يخل إما

أن يقوم دليل على زيادة الواو أولا فإن قام دليل على زيادتها ثبت أن الهمزة أصلية وإن لم يقم ثبت أن
الهمزة زائدة فكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظرا إلى الأكثر في كلامهم لأن أفعل أكثر من فوعل وإن لم يقم
دليل فحمله على باب الأكثر في كلامهم أولى وإنما الحكم بأن أولق أفعل لا فوعل ليكون من باب الأكثر مع كثرة
فوعل كان حمله على أنه أفعل أولى وما توهم من الدليل على أن الواو في أولق زائدة وهو ما ذكره صاحب الصحاح
وغيره فيه وذلك أنه قال ولق أولق أفعل لأنه يقال ألق فهو مألوق فذكروا دليلا على أن الهمزة زائدة والواو أصلية
وهو دليل على العكس لأنه إذا ثبت ألق فهو مألوق كانت الهمزة أصلية وقام من الفعل على أن الهمزة في أولق
أيضا فاء الفعل فيجب أن يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك أنه يجوز أن يكون فوعلا لأنه يقال
مولوق وهذا الدليل دليل ثان بأن الهمزة أصلية إلا أن الدليل الأول الذي جعله لعكس ما هو له أظهر
في الدلالة لانتفاء الاحتمال عنه لأن مولوقا يحتمل أن يقدر من فعل فيكون الهمزة زائدة وإذا علمت
أن الواو في أولق زائدة وجب أن يكون الهمزة أصلية لأنها لم تقع مع ثلاثة فلو جعلت زائدة لأدى
إلى أن يكون الأصول حرفين ولم يثبت ذلك وأما الدليل على أن الميم في إمعة وإمرة زائدة أنها
لو كانت أصلية لأدى إلى أن يكون الفاء والعين من جنس واحد وهو نادر في كلامهم فكان العدول
عنه أولى فتقدير وقوع الهمزة أصلا أكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد فحمله على الأكثر أولى ولو
قيل في إمعة أن الهمزة أصلية بدليل الاشتقاق لأن المعنى أنه يتابع كل أحد لم يكن بعيدا فكان أوضح
من الاستدلال بغيره لأنه هو الأصل في الحكم بالزيادة وإذا وجد لم يعارض بغيره لكونها إنما يصار إليها
عند فقدانه فأما إذا وقعت على غير الصفة التي ذكرها فالحكم عليها بالأصالة لأنه لم يثبت كثرة في زيادتها
فيحمل عليها وإذا لم يحكم بزيادتها فالأصل أن تكون أصلا إلا أن يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم
بزيادتها كما ذكره فيما استثناه من قولهم شمأل وشأمل إلى آخرها أما شمأل فلقولهم شملت الريح وذلك
دليل واضح على كونها زائدة وأما النئدلان فمن قولك ندلت الشيء إذا أخذته بسرعة وأما [illegible]
فلأنهم قالوا احواضي وحواضي في معناه فعلم أن الهمزة ليست من بنية الكلمة فوجب أن يحكم بزيادتها
وأما ضهيأة فلأنهم قالوا امرأة ضهياء فعلم أن الهمزة زائدة لأنه ليس في الكلام مثل ذلك أصلا فإذا
علم أن الهمزة زائدة في ضهياء وجب الحكم بزيادتها في ضهيأة قال فصل والألف لا تزاد أولا لأنه
قال الشيخ كونها لم تزد أولا واضح في التعليل لتعذر الابتداء بها وأما إذا وقعت غير أول مع ثلاثة
أحرف فصاعدا لم تكن إلا زائدة لأنه كثر زيادتها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم
بأنها لا تكون أصلا إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء وإنما لم يثبتوها أصلا لأن الأصول في الأبنية قابلة

متحركات فكرهوا أن يجمعوا بينهما لئلا يقبل الحركة ثقيل ففي الضوئ بخلاف غيره ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق
لأنهم لو ألحقوا فقد قصدوا إجراء البنية مجرى الأصلي فكرهوا أن يضعوا الإلحاق ما لا يكون أصلاً
فلذلك أيضاً لم يقع للإلحاق **قوله** ولا يقع الإلحاق بالألف إلا آخراً فيجوز لأنها لمن المحققين إنما
ألحقت بأنه متحركة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً إلا أن إلحاقها في الموضع الذي تقلب فيه ألفاً مخصوص
أيضاً بأن يكون آخراً لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم تخل إما أن تلحق متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير ذلك
فإن ألحقت على الأول انقلبت ألفاً فزال وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من أجله
ألحقت وإن ألحقت على الثاني وجب أن تبقى فيه على حالها فلا يكون ألفاً فإن قلت فلم لا يجيء ذلك في
إلحاقها آخراً عن الياء فيقال فيها آخراً ما قيل فيها لغير آخر قلت حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في
الزنة فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة إلحاقها في الموضع الذي يخل بمعنى
الإلحاق **وقوله** وهو في نحو قبعثرى كهو في كتاب إلى آخره يريد أنها زائدة محضة ليست للإلحاق كما أن
ألف كتاب ليست كذلك لأن شرط الإلحاق وأصل أن يكون الفرع بالحرف الزائد لغرض الإتيان به على
زنة الأصل وليس في الأصول سداسي فيكون قبعثرى ملحقاً به ولو كان ثم أصل لحكم بكونه للإلحاق
إذ لا مانع سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لأنها قد جاوزت الغاية معناه لكونها زائدة على
نهاية ما يثبت عليه الأصول لأن نهاية الأصول خمسة والألف في قبعثرى زائدة عليها فعلمنا أنها
لغير الإلحاق وأما كونها زائدة فواضح **قال فصل** والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي
زائدة أينما وقعت إلى آخره لأنه كثر زيادتها مع ثلاثة أحرف حتى حكم عليها بالزيادة وإن لم يثبت
الاشتقاق ولا مانع فإن قام مانع يمنع من زيادتها حكم بالأصالة على نحو ما تقدم في الهمزة ولذلك حكم
بالأصالة في يأجج ومريم ومدين وصيصية وقوقيت أما يأجج فلأنه لو كانت زائدة لوجب أن يكون
ما بعدها أصولاً ولو كانت أصولاً لوجب إدغام العين في اللام كما في يعض ويحل فلما لم يدغم دل على
أن الثانية للإلحاق وإذا وجب أن يكون كذلك وجب أن يكون الياء فيه أصلية وإلا أدى إلى
أن يكون الأصول حرفين وهو مطرح وأما مريم فإنما حكم بأصالة الياء فيه لأنه لو كانت زائدة لوجب
أن يكون الميم الأولى أصلية فوجب أن يكون وزنه فعيل وفعيل ليس من أبنيتهم الثاني هو أنه لو كانت
الياء زائدة لوجب أن يكون من باب سلس وهو قليل وإذا كانت أصلية كان من باب فرح وهو أكثر
والثالث أنه لو كان زائدة لوجب أن يكون الميم أصلية وزيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الياء وسطاً
فحمله على الأكثر أولى والآخر هو أنها لو كانت زائدة لأدى إلى أن تكون من باب المهمل في كلامهم لأن

فصل والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة أينما وقعت كيلمع ويهير [illegible] إلا في يأجج ومريم ومدين وصيصية وقوقيت [illegible] وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أولاً فهي أصل كيستعور وإلا فهي زائدة كسلحفية صح

باب مرم مهمل وإذا كانت أصلية كان من باب دعر ومر وهو من المستعمل فحمله على المستعمل أولى وأما مدين
فيجري فيه الوجه الأول والثالث ولا يجري فيه الثاني والرابع لأنه لا يلزم أن يكون من باب سلس وهو
الثاني ولا يلزم أن يكون من المهمل لأن مدن مستعمل كما أن دين مستعمل وهو الرابع فبقي
الوجهان جاريين فيه وأما صيصية فإنما حكم بأصالة الياء الأولى لأنه لو كانت زائدة لأدى إلى أن
يكون من باب ببر وهو نادر وباب سلس أكثر منه فحمله على الأكثر أولى وأيضاً فإنه لو حكم بزيادتها لأدى
إلى أن يكون من المهمل إذ ليس في كلامهم تركيب من صاد وصاد وياء وإذا حكم بأصالتها كان من باب المستعمل
لأن الصاد والياء من باب المستعمل لقولهم الصيص بمعنى الشيص وهو الحشف من التمر وأما الياء الثانية
فأصلية أيضاً لأنه من الرباعي كقوقيت وأما قوقيت فإنه حكم بأن الياء أصلية لأنه لو حكم بزيادتها لوجب
أن تكون من باب سلس وهو قليل وأيضاً فإنه لو كان يكون فعليت وهو أيضاً قليل فكان جعلها أصلية
أولى لدخولها في الأكثر من الوجهين المذكورين وهو الحكم عليها بفعللت مثل زلزلت وإنما حكمنا بأن الواو
أصل لأنه يؤدي إلى باب ببر وهو نادر وإذا حكمت على أصالة الياء لما أدى إلى أنه من باب سلس فلأن
يحكم بأصالة الواو لما يؤدي إليه من باب ببر أولى لأن سلس أكثر ولأنه أيضاً كان يكون فوعلت وفعللت
أكثر من فوعلت فحمله على الأكثر أولى فإن قلت فحمله على فعللت يؤدي إلى أن يكون من باب سلس وقد جعلته
مانعاً من زيادة الياء قلت ليس كذلك وإنما يكون من باب صرصر وهو كثير فإن قلت فيجب على هذا أن يكون
موضع الياء واواً وإلا فلا يكون من باب صرصر لأن الفاء والعين مكررتان والتي في قوقيت
ذلك قلت هو كذلك وأصله قوقوت كما أن أصل أغزيت أغزوت ولكنهم قلبوا الواو ياء لزيادتها على
الثلاثة وهذا الأصل مرفوض لعلمهم فليس في ارتكابه خروج عن استعمالهم وإذا ثبت ذلك ثبت أن
وزنه فعللت على ما تقرر **قال** وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أولاً فهي أصل كيستعور
وإلا فهي زائدة لأنه لم يثبت زيادتها مع الأربعة إلا في الأفعال المضارعة لا في غيرها من الأسماء
فوجب أن يحكم بالأصالة لأنه الأصل وأما إذا وقعت آخراً فقد كثرت زيادتها مع تاء التأنيث كبلهنية
فصل قال الإمام رحمه الله والواو كالألف لا تزاد أولاً **قال الشيخ** ليس لما ثبت لهم من زيادة الواو كما ثبت
من زيادة الألف لأن ذلك متعذر وإنما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في غير الأول لا تكون إلا
زائدة إلا أن يعرض ما يقتضي أصالتها كعزويت والذي اعترض هو أنه لو كانت زائدة لوجب أن
يكون التاء أصلية فيكون وزنه فعويلاً وفعويل ليس من أبنيتهم فوجب أن تكون أصلية وأيضاً
فإنها لو كانت زائدة لوجب أن يكون من باب عزت وهو مهمل وإذا جعلت أصلية كان من باب

فصل والواو كالألف لا تزاد أولاً [illegible] وعنفوة [illegible] صح

فصل والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول فهي زائدة نحو مقتل ومضرب ومكرم ومقاتل الا
اذا اعترض ما في معد ومرعزى وماجج ومهدد ومجنون ومنجنيق وهي غير اولا اصل الا في نحو دلامص وقمارص
وهرماس وزرقم واذا وقعت اولا خامسة فهي اصل نحو [illegible] ولا تزاد في الفعل ولذا لا اشتق

غرائب وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى فان قلت فلو حكمت باصالتهما فيحكم بزيادة التاء
او باصالتهما قلت بزيادتها لانه لو كان يكون من المهمل ولو جعلت كان من المستعمل قال فصل
والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول الى آخره قال الشيخ وانما حكم بزيادتها لما ذكرناه من
وقوعها في المشتقات زائدة كثيرا غير منحصر فاذا جاءت فيما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير اولى فلذلك
حكم بزيادتها اولا مع ثلثة احرف وان لم يعلم الاشتقاق الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها فحينئذ يحكم
بالدليل الخاص فيها من نحو معد ومرعزى وماجج ومهدد ومجنون ومنجنيق اما معد فلانهم قالوا تمعددوا اي
اذا انتسبوا الى معد فلو كان يجب ان يكون تمفعلوا او تمفعل ليس من ابنية الفعل واذا وجب ان يكون في
تمعددوا اصلية وجب ان يكون في معد اصلية لانه لا يكون الحرف الواحد في المشتق والمشتق منه
مختلفا فحكم بهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر في ذلك الدليل العام لانه انما يكون عند انتفاء الدليل الخاص صح
واما مرعزى فحكم باصالة الميم لقولهم مرعز وهو بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والزاء فعلم اصالة الميم في
المرعز واذا كانت اصلية في المرعز وجب ان تكون اصلية في مرعزى لانهما من باب واحد واما ماجج فانما حكم
باصالة الميم لانها لو كانت زائدة لوجب ان يكون الجيمان اصليين ولو كانتا اصليين لوجب ادغام
احديهما في الاخرى فوجب ان تكون زائدة واذا لم تكن زائدة فوجب ان تكون اصلية واما مهدد فكما
واما منجنون فالميم اصلية والنون الثانية عند بعضهم اصلية وعند بعضهم زائدة والدليل على
اصالة الميم على القولين جميعا انها لو كانت زائدة والنون اصلية لوجب ان يكون الميم زائدة اولا في
بنات الاربعة ولم يثبت ذلك الا في الاسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج واما في غيرها فلا وايضا فانه كان يؤدي
الى مثال ليس من ابنيتهم وهو مفعلول وفي الحكم بانها اصلية تكون فعللولا وفعللول من كلامهم كعضرفوط
ولو كانت زائدة والنون زائدة لادى الى زيادة الميم والنون في اول الاسماء التي ليست جارية على
الافعال وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجارية على الافعال نحو منطلق وايضا فانه كان يؤدي الى
ما ليس من ابنيتهم وهو منفعول وليس من ابنيتهم فان قلت فكما ان منفعولا ليس من ابنيتهم ففعللول ليس
من ابنيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها اصلية باولى من جعلها زائدة قلت اذا تردد البناء بين ان
يكون حرفه اصليا او زائدا وكلا الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على الزيادة اولى وسر ذلك هو ان ابنية
الزوائد كثيرة وابنية الاصول قليلة واذا تردد الحرف بين البنائين فحمله على الاكثر اولى فان قلت
فالذي يختار في النون بعد الحكم باصالة الميم قلت الاكثرون على ان النون اصلية لموافقتها مع اصالة
الميم بناء الاصول كعضرفوط وعندي انه يلزمهم ان تكون النون زائدة لانهم حكموا على خندريس

بان

على اصالة ميم معد بتمعدد واما نحو تمسكن وتمدرع وتمندل فلا اعتداد به فصل والنون اذا وقعت آخرا بعد الف فهي زائدة الا
اذا قام دليل على اصالتها في نحو فينان وحسان وحمار قبان فيمن صرف وكذلك الواقعة في اول المضارع والمطاوع في نحو نفعل وانفعل صح

بان النون زائدة وقد قيل منجنيق كخندريس واذا حكم بزيادة النون في خندريس لادى
الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زيادة نون منجنيق واذا وجب الحكم على زيادتها في منجنيق وجب
الحكم بزيادتها في منجنون لانهما هما ولا وجه للفرق بينهما فعلم بذلك ان المختار في نونها ان قلنا ان النون
في خندريس زائدة ان تكون زائدة واما منجنيق فالقول في الميم كالقول في ميم منجنون وقد قال بعضهم
انه منفعيل واستدل على انه جاء جنقونا بحذف الميم والنون من جنق ودليل على زيادتها وقول الاكثرين على
خلاف ذلك لشذوذ جنقونا في استعمال الفصحاء فالوجه ما ذكر من ان الميم اصلية واما النون فالاكثرون
على ان النون زائدة وهو عندهم كخندريس فان النون زائدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا
عن الصواب قال او هي غير اول اصل لانه لم تكثر زيادتها فالحكم بالاصل هو الاصل الى ان تثبت
الزيادة بدليل خاص وذلك في نحو دلامص لانه من الدلاص وقمارص لانه من القرص وهرماس من الهرس وزرقم
من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المحال المخصوصة وان لم يثبت كثرة لان الاشتقاق في هذا الباب
اقوى الادلة فيحكم به بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعا واذا وقعت اولا في الخماسي
فهي اصل لانه لم يثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصالة قال ولا تزاد في الفعل اذ
لم يثبت ذلك باشتقاق ولذلك استدل على اصالة ميم معد بقولهم تمعددوا واما قول من قال تمسكن
الى آخره فخارج عن القياس فلا وجه للتمسك به فان قلت لم لم يجعل تمعددوا خارجا عن القياس فلا يتمسك
به في اصالة ميم معد كما لم يتمسك بتمدرع باصالة ميم مدرع وتمسكن باصالة ميم مسكين قلت لان هذا
معلوم بالاشتقاق زيادة الميم فيه فلا وجه لمخالفة ذلك واما معد فلم يثبت كون الميم زائدة باشتقاق
مثلها فيما تقدم فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا مع جريه على القياس وعدم المنافي الحكم على تمسكن
بانها اصلية مع وجود المنافي لذلك وهو دليل الاشتقاق على زيادتها قال فصل والنون اذا
وقعت آخرا بعد الف فهي زائدة يعني اذا وقعت بعد ثلثة اصول والا فقد تقع آخرا في مثل زمان و
مكان وهي اصلية باتفاق وان لم يذكر ذلك لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك الا اذا
قام دليل خاص على الاصالة في بعض المحال فيكون الحكم للدليل الخاص كما ذكرنا وذلك نحو فينان ودل عليه الاشتقاق
لانه معناه ذو فنون فثبت ان الياء زائدة واذا ثبت زيادة الياء وجب اصالة النون وحسان فيمن
صرف كذلك لانه لما صرف لم يكن بد من ان يكون النون اصلية لانها لو كانت زائدة لوجب ان يكون فيه
علتان مانعتان من الصرف وهو العلمية والزيادة فلما صرف وجب ان يحكم بانتفاء مانع الصرف ولا يمكن
ازالة العلمية للعلم بوجودها فوجب تقدير اصالة النون ليكون على علة واحدة وعلة واحدة لا تمنع

وإن لم تكن كهي في نحو ترتب وعصنصر وعرند وهي فيما عداه كالأصل إلا في نحو عنسل وعرفي ونهنية وخنفقيق وكوثر **فصل** والتاء اطردت زيادتها أولاً في نحو تفعيل وتفعال وتفعّل وتفاعل وتفعللها وآخراً في التأنيث والجمع وفي نحو رغبوت ورهبوت وجبروت وملكوت ثم هي أصل إلا في نحو ترتب وتولج وسنبتة

الصرف وأما حمار قبان فمثل حسان سواء لأنه لا بد أن يقدروهما لأنه من باب أسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه وإذا وجب ذلك وهو منصرف وجب أن يكون نونه أصلية وإلا لكانت فيه علتا العلمية والزيادة فقوله فيمن صرف راجع إلى قوله حسان وحمار قبان إلى قوله فيان لأن فيانا منصرف فلا حاجة لتقييده بالصرف وأما حسان وحمار قبان فهو الذي يحتمل التقييد **قال** وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطاوع وذلك معلوم من الاشتقاق فلا حاجة إلى بيانه وكذلك التاء الساكنة في نحو شرنبث وعرند **قال** وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو عنسل **قال الشيخ** يعني إلا إذا قام دليل على زيادتها وهو في مثل عنسل وهو من عسل وهو السرعة وعرفي وهو من العرف وهو التراب وكهنية وهو من البلد وخنفقيق من الخفق لأنه اسم للريح التي تخفق **قال فصل** والتاء اطردت زيادتها أولاً في نحو تفعيل وتفعال وتفعّل وتفاعل لأنها لما جاءت زيادتها في ذلك بالاشتقاق وقوله وتفعللها الراوية فعلى تفعّل وتفاعل لأن فعلي تفعيل وتفعال ليس فيه أولها تاء كقولك كرم تكريماً وسار تسياراً وفعله تفعّل وتفاعل أولها اللذان في أولها التاء كقولهم تكلم وتضارب وكذلك تفعلل وفعله كدحرج وتدحرج ولكنه ترك العلم به واستغناء عنه بتفعّل **قال** وآخراً في التأنيث والجمع يعني تاء التأنيث مثل قولك قائمة وقاعدة ويعني بالجمع إما مثل زنادقة وجحاجحة وإما مثل قائمات وقاعدات والظاهر أنه أراد الثاني لأن ذلك يطلق عليها تاء التأنيث فكان حمله على الجمع في مثل قائمات أولى وفي نحو رغبوت وجبروت وشبهه لأنه كثر زيادتها أيضاً في مثل ذلك بالاشتقاق فحكم عليها بالزيادة مطلقاً إلا في نحو ترتب إلى آخره وقع في نسخ عدة قوله وعنكبوت إلا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وليس بمستقيم لأنه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي أن يكون المستثنى منه الأصلية لأنه مخرج من الزائد وترتب زائدة فكيف تستثنى من الزائد وكذلك سنبتة ووقع في نسخ وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وهو مستقيم لولا ذكر تولج مع ترتب وسنبتة لأن التاء في ترتب وسنبتة زائدة وليست في تولج كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافهما في ذلك والوجه أن يكون وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو ترتب وتدرأ وسنبتة فيستقيم حينئذ والوجه في كون التاء في ترتب زائدة أنها لو كانت أصلية لوجب أن يكون فعللاً وليس من أبنيتهم والوجه في تدرأ أنها لو كانت أصلية لكان فعللاً وليس من أبنيتهم إلا عند الأخفش وقد يقال إنه تفعل أيضاً أما بالاشتقاق وأما لأن بناء تفعل أكثر فحمله عليه أولى وأما سنبتة فلأنهم يقولون مضى سنب من الدهر وسنبتة من الدهر والأعلم أنها زائدة في سنب وسنبتة وجب أن تكون زائدة في سنبتة لأن

فصل والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد في نحو كتابيه وثمه ووا زيداه ووا غلاماه وظهراه وغير مطردة في جمع أم وقد جاء بغيرها وقد جمع التغيير من قال إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا وقد غلبت الأمهات في الأناسي والأمات في البهائم وقد زيدت في الواحد من قال أمهتي خندف والياس أبي

الجميع من باب واحد **قال** والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد **قال** هاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن تعد من حروف الزيادة كما لا تعد الباء واللام زائدتين في قولك لزيد وبزيد والعلة في ذلك كونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فأشبهت تاء التأنيث كما عرفت تاء التأنيث عرفت هذه فإن قلت فقد عرفت همزة الوصل في قولك اضرب للابتداء بالساكن كهاء السكت للوقف على المتحرك قلت ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة كالهاء لأنها لا تكون إلا في الابتداء بالكلمة التي هي فيه لأنها تجلب وهاء السكت فإنها تجيء فيها فكانت تلك بصيغة الكلمة أشبه من هاء السكت وزيدت الهاء في جمع أم وهو المحقق في زيادة الهاء باعتبار ما يخفى فيه والدليل على زيادتها أن أمّ وزنه فعل لقولهم الأمومة وإذا ثبت أن الباء من الهمزة والميمين ثبت أن الهاء زائدة والأكثر استعماله بالهاء وقد جاء بغيرها قليلاً وقال بعضهم إن الأمهات للأناسي والأمات للبهائم وقد ذكر أما زيادتها في الواحد مثل أمهة فقليل وأما زيادتها في الفعل فأشذ منه وأقل ولذلك قال وهي شاذة في اهراق واهراقة على غير قياس واهراق أصله أراق ثم قلبت الهمزة بعضهم هاء فقال هراق ثم جاء بعضهم فأثبت الهمزة داخلة على الهاء فقال اهراق وليس ذلك بفصيح لما يتبين من جمعهم فيه على مخالفة القياس فمن قال أراق قال يريق ومريق ومراق ومن قال هراق قال يهريق ومهريق ومهراق ومن قال اهراق قال يهريق بإسكان الهاء ومهريق ومهراق وهما أخوا ما الثلاثة ما يتيقن إنما قيل الوهم لأن دخول الهمزة على الهاء التي بدل من الهمزة لما تغيرت صورتها إلى الهاء وزيدت في هركولة وهجرع وهلقامة لما دل عليه الاشتقاق ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم قرن سلهب وإنما لم يحكم عليها بالحكم في هجرع لأنه لم يثبت زيادتها وسطاً كما يثبت أولاً فكان الأمر أن محتملين وإنما هلقامة عند الأخفش فلأنه الكبير البلع ودل الاشتقاق عنده على زيادتها وذهب غيره إلى أصليتها وزعم أنه ليس من اللقم لأن معناه البلع وليس البلع بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق **فصل** والسين اطردت زيادتها في استفعل وهو والهمزة **قال** ومع كاف الضمير فيمن كسكس **قال** ليس عد السين هنا من حروف الزيادة بمستقيم لأنه حرف جيء به للوقف بعد تمام الكلمة ولو صح عدها لصح عد الشين فيمن كشكش ولا سبيل إلى ذلك وإجماعهم على ترك عد الشين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها لهذا الذي تقدم وأولى بها ليست كالزيادات في الامتزاج في بنية الكلمة وإنما هي بعد الكاف في هذه اللغة الرديئة بمثابة هاء السكت بعد الحركة فيمن لحقها إياها بعد الهمزة إلا أن التي كاف المؤنث فلا يتوهم امتزاجهما كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حتى كتبت تاء التأنيث

فصل واللام جاءت مزيدة في ذلك وهنالك وأولالك قال أو لم يعظ الضلال إلا أولا لكا وفي
عبدل وزيدل وفحجل وقيل هي فيه أيضا احتمال ومن أصناف المشترك إبدال الحروف يقع الإبدال في الأضرب الثلثة
كقولك أجدته يوم صال زط والأفعال وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم يجمعها قولك

وزيدت في اسطاع وزيادة هذا السين في اسطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في أهراق لأن معنى
اسطاع أطاع كما أن معنى أهراق أراق فمضارعه يسطيع لأنه يجري في التحقيق ولا اعتداد بالسين كما
لا اعتداد بالهاء وليست محذوفة من استطاع لأن ذلك يقال فيه اسطاع بكسر الهمزة في الابتداء والمراد
استطاع فمضارعه يستطيع بفتح الياء ومنه قوله تعالى فما اسطاعوا أن يظهروه في قراءة الأكثرين ولهذه
الألف مفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى أطاع فمضارعه يسطيع على ما تقدم وأما اسم الفاعل والمفعول فيتفقان
لفوات ما به يحصل الفرق وهما الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان في ذلك فيبقى مسطيع ومسطاع فيهما
جميعا ولا يفترقان إلا بالتقدير قال فصل واللام قد جاءت مزيدة في ذلك وهنالك إلى آخره
قال وهو أصل مطرد في أسماء الإشارة أن قصد بها الدلالة على البعيد وجعلها أيضا إياها
من حروف الزيادة فيه نظر من وجهين أحدهما أن المبنيات لا تدخل في باب الزيادات والآخر أن اللام
جيء بها لمعنى الدلالة على البعد فلم تكن زائدة وزيدت في عبدل وزيدل وفحجل باعتبار الاشتقاق
وأما هيقل فيه احتمال من جهة أنهم قالوا هيق وهيقل وقالوا هيقل للفتى من النعام فإن جعلنا الاشتقاق
من الهيق تعلم أن اللام زائدة لأنه لا لام في الهيق وإن جعلناه من الطلاكات اللام أصلية لثبوتها
لا فيما هو مشتق منه فمن أجل ذلك جاء الاحتمال في أصالتها وزيادتها ومن أصناف المشترك
إبدال الحروف قال صاحب الكتاب يقع الإبدال في الأضرب الثلثة إلى آخره قال الشيخ الإبدال في
الأضرب الثلثة بخلاف الزيادة فإنها لم تقع في الحرف لأن الزيادة إنما كانت باعتبار الاشتقاق أو ما
ينزل منزلته والحرف أجنبي عن ذلك فأما الإبدال فقد يكون طريقه الاشتقاق فلا يكون في الحرف
باعتباره وقد يكون طريقه معرفة كثرته على صورة في موضع وتغيير بعض حروفه فيستدل بتلك
الكثرة على أنها الأصل وأن القليل بدل فصار للبدل طريقان أحدهما الاشتقاق أو ما ينزل
منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والآخر الكثرة المذكورة ويجري في الاسم والحرف أما الفعل
فلا يجري فيه لأنه لم يقع فيه من ذلك إلا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله لذلك قال
وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم فوهم لأنه لم يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها
فكان ما ذكره غير جامع لها ولا مانع لغيرها بيان ذلك أن حروف البدل إنما نعني بها الحرف المبدل لا
المبدل منه بدليل أن العين تبدل منها والياء تبدل منها وليست معدودة من حروف الإبدال
باتفاق فإذا كان كذلك فعدد السين من حروف البدل خطأ لأنهما لا تبدل وإنما يبدل منهما
وقد ينبغي أن يعد ثنتين باعتبار كونهما مبدلة لا مبدلا منها فيبقى بذلك أنه لم يذكر ما يغير لأنه أدخل

استشهد ويوم طالب

فصل والهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين فإبدالها من حروف اللين على ضربين مطرد وغير مطرد والمطرد على ضربين واجب
وجائز فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو حمراء وصحراء والمنقلبة لاما في كساء ورداء وعلباء أو عينا في نحو قائل وبائع
ومن كل واو وقعت أولا شفعت بأخرى لازمة في نحو أواصل وأواق جمعي واصلة وواقية وقال في تصغير ... الأولى
وأويصل تصغير واصل

غيرها فيها وبيان أنه غير جامع هو أن الصاد والزاي تبدلان من السين ولم يعدهما
من حروف البدل وقد تبين كونهما منهما وقد ذكر ذلك في التفصيل على ما سيأتي قال فصل
فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين إلى آخره قال الشيخ يعني بالمطرد وجوبا أو جوازا
من غير حاجة إلى سماع في آحاده ويعني بغير المطرد ما توقفت آحاده على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز
غيره ويعني بالجائز ما يجوز إبدالها وتركها على أصله فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو حمراء وصحراء
وهذا لأن النحويين يزعمون أن الهمزة في نحو حمراء أصلها ألف فكرهوا اجتماع الألفين فقلبت الثانية
ألفا لما أدى اجتماعهما إلى حذف إحديهما لأنهما ساكنان ولو قيل أن الهمزة والألف جميعا جيء بهما للتأنيث
في الأصل لم يكن بعيدا من الصواب ثم قال والمنقلبة لاما في نحو كساء ورداء ولم يبين انقلابهما عن
واو أو ياء أو عن ألف لأن ذلك محتمل فإن بعض النحويين يزعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء
أولا من غير واسطة فظاهر كلامه مائل إلى الألف لأنه قال ومن المنقلبة فإن عني به الواو والياء لم يستقم
لأنهما إذا أبدل منهما لم يكن منقلبة وإذا كانت عن الألف صح أن يوصف بكونها منقلبة لأنها انقلبت
أولا ألفا عن الواو والياء ثم أبدل منها إلا أنه يضعف من حيث أنه لم يذكر عن الياء بدلا مطردا واجبا
والجائز وجعل بعضها بأن التقسيم لا يوجبه وإنما يوجب لا عن الياء وقد ذكره في نحو ذئب وفي
أسنانه إلى الآن قوله مطرد وغير مطرد إنما هو تقسيم في حروف اللين فلا ينبغي أن يكون كل واحد
منها منقسما هذا التقسيم وقوله أو عينا في نحو قائل وبائع والكلام فيه كالكلام في كساء
ورداء في الخلاف والظهور والاعتراض والجواب وقوله ومن كل واو وقعت أولا شفعت بأخرى لازمة
في نحو أواصل وأواق هكذا ذكره غيره من النحويين وفسروا اللازم بالأواق واحترزوا به عن مثل
ووري ووصل ووعد لأنه من قبيل الجائز بالاتفاق وزعموا أن أصله إنما هو أواصل وواعد ولما
انقلبت الألف فيه واوا للانضمام ما قبلها وذلك عارض فلذلك قيل في الأول لازم احترازا به عنه
وليس هذا بمستقيم لأنه إن صح ذلك صح أن يقال في أويصل أن أصله واصل وإنما انقلبت الألف
واوا للانضمام ما قبلها كما في ضويرب فيكون عارضا كما في ووري ويكون المكبر أصلا للمصغر أظهر من
كون فاعل أصلا لما لم يسم فاعله لموافقة المصغر المكبر في الأحكام ومخالفة ما لم يسم فاعله الماضي
فاعله وإذا ثبت ذلك ثبت أن احترازهم بذلك عن مثل ووري غير مستقيم فالأولى أن يطلب
غير ذلك وهو أن يقال من كل واو واقعة أولا شفعت بأخرى متحركة فيرد الاعتراض بووري
ويظهر الفرق بينه وبين أويصل وذلك واضح في الصورة والمعنى أما في الصورة فما ذكرناه من

والجائز ابدالها من كل واو مضمومة وقعت مفردة كأجوه وأدؤر ثم مدغم فيها كادؤر أو مشفوعة عين كالغؤور والنؤور ومن غير المطرد ابدالها من الألف في نحو دأبة وشأبة وأبياض أخش وادهام ومن العجاج انه كان يهمز العالم والخاتم قال تخندف هامة هذا العالم وتحلى بأز وقوقأت الدجاجة وقال يا دارمي بدكادك البرق

التحرك واما في المعنى فلان الواو بعد اذا تحركا احسن فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما اذا كانت الثانية ساكنة وذلك مقدار ضرورة فالزموا ابدالها في الموضع الذي اشتد فيه ثقلها وجوزوه في الموضع الذي لم يشتد فلذلك جاء اوتصل منزما وجاء ووري جائز وانما ابدلوا الاولى دون الثانية لانهم لو ابدلوا الثانية لادى الى وهم جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف الهمزة فيرجع الى مثل ما فرّ منه فابدلوا ما لا يؤدي الى ذلك وهو الاولى لانها اذا كانت اولة الزمت فلا يؤدي الى ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد تتصل بما قبلها فيؤدي الى ذلك بعينه قلت اتصالها عارض وانما ما ذكرناه لازم فكان ابدال الاولى اولى قال والجائز ابدالها من كل واو مضمومة وقعت مفردة فاء هذا غير مستقيم في الحصر لان باب ووري من قبيل الجائز وليست مفردة وقد ذكر ان الواجبات تشفع لازمة فاما ان يكون اللزوم لها اثرا في وجوب القلب او لا فان كان له اثر فقوله في الجائز مفردة غير مستقيم لانه ترك المشفعة غير اللازمة وان لم يكن للزوم اثر فلا معنى لجعله قيدا في الواجب فثبت ان ما ذكره غير مستقيم ويحتاج على قياس ما ذكره ان يقول وقعت مفردة او مشفوعة غير لازمة وعلى ما بيناه ان يقول وقعت مضمومة فاء ليس بعدها واو متحركة فيدخل فيه ووري وبابه فيكون مستقيما او عينا غير مدغم فيها كادؤر وانما قال غير مدغم فيها احترازا من مثل التسوّر والتعوّذ لانهما لا تبدل وانما لم تبدل لانه لم يخل ان تبدلا جميعا او احدهما فلو ابدلا جميعا لادى الى استثقال بحيث اثقل من الاصل الا ترى ان التعوّذ اثقل من التعوّذ فلذلك لم يدغموا همزة في همزة الا في نحو سأّل على ما سيأتي ولو ابدلوا احدهما لانفك الادغام الذي هو مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى او مشفوعة عينا قال حكم الواو التي هي عين مشفوعة وغير مشفوعة سواء في جواز الابدال ما لم يكن مدغمة قال ومن غير المطرد ابدالها من الالف الى آخره قال وهذا ايضا كان ينبغي ان يجعله من المطرد لان اصحاب هذه اللغة المرذولة واما لم يكن مثل الاول لضعفها لا لانه غير مطرد وانما قصد يعني كونه مطردا او كونه في لغة ضعيفة واما مثل العالم والخاتم فهو على ضعفه غير مطرد وكذلك بقية الامثلة في ابدال الهمزة عن الالف قال ومن الواو غير المضمومة يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها عن الواو غير المضمومة كيف ما وقعت فيحتاج في كل واحد منها الى السماع والخلاف مع المازني في المكسورة على ما ذكرناه لانه يراه من قسم المطرد والجائز وغيره يراه غير مطرد ومن الياء في قطع الله اديه وفي اسنانه الك وهو قليل ولا خلاف انه غير مطرد وابدالها من الهاء يعني وابدال الهمزة من الهاء في ماء وامواء

وابدالها في آءٍ وأمواءٍ قال وبلدة قالصة امواؤها ماصحة رأد الضحى افياؤها ومن الف فعلت والافعلت ومن العين في قوله اباب بحر ضاحك زهوق **فصل** والالف ابدلت من اختيها ومن الهمزة والنون فابدالها من اختيها قال وباع ودعى وربى وباب وباب فما تحركت فيه وانفتح ما قبلها ولم يمنع مانع من الابدال

وانما حكم بذلك لعود همزة موية ومياه وامواه والتصغير والتكسير ورد الاشياء الى اصولها واذا ثبت ان اصلها الهاء ثبت ان الهمزة مبدلة عنها **قال** وبلدة قالصة امواؤها ماصحة رأد الضحى افياؤها يعني مرتفعة امواهها اي كثيرة لانها لا ترتفع الا لكثرتها ماصحة رأد الضحى افياؤها يعني انها كثيرة النخل لكثرة ظلال اشجارها حتى يذهب ذلك ركود الضحى وهو ارتفاعه اي يذهب اثر ذلك وهو حرّ الشمس واثرها وفي الف فعلت والافعلت لان الكثير هل فعلت وهلا فعلت فاذا قيل ال فعلت فالهمزة بدل مما هو الكثير في الاستعمال ومنهم من زعم ان الهمزة والهاء في هذا سواء ويعدهما جميعا من حروف التحضيض ولا احد يعد هل وال من حروف الاستفهام ومشبيها في هل من الكثرة الواضحة وليس هذا بالنسبة الى ال كهل بالنسبة الى ال فلذلك فرق بينهما **قال** ومن العين في قوله اباب بحر ضاحك زهوق وهو قليل **فصل قال الامام** والالف ابدلت من اختيها ومن الهمزة والنون فابدالها من اختيها مطرد في نحو قال وباع ودعى ورمى الى آخره سيأتي ذلك مفصلا في صنف الاعلال من هذا القسم وانما القوي والصيد فكان قياسه ان يقال القاو والصاد كما قالوا باب وناب الا انهم اتوا به على الاصل تنبيها على ان هذا الاصل وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك وما ذكرنا من طرقها الا ما كان شاذا وغير المطرد في نحو طائي وحاري وياجل فكان قياس طائي على انه نسب الى طي فقياسه ان تحذف الياء الثانية كما تقدم فيبقى طي ثم قلبوا الياء الفا على غير قياس فقالوا طائي وقالوا في النسبة الى الحيرة حاري فابدلوا الياء الفا وقالوا في يوجل ياجل فيجوز ان يكون الالف بدلا عن الواو ويجوز ان يكون عن الياء وهو على غير قياس فلا تقول في يوحل ياحل **قال** وابدالها من الهمزة على ما ذكر في الروم والجواب وقد تقدم في تخفيف الهمزة وابدالها من النون في ثلاثة مواضع كما ذكر قال وهو مختص بالوقف احدها الوقف على المنصوب المنون في قولك رأيت زيدا وهي اللغة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور لاستثقال الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الالف والثاني النون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها كقولك اضربن ولنسفعن اذا وقفت تقول لنسفعا لانها في الفعل كالتنوين في الاسم فاجريت مجراه في انقلابها الفا اذا انفتح ما قبلها والثالث ابدالها من نون اذن لانها كالتنوين ونون الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخرا فوقفوا عليها بالالف كما وقفوا على التنوين **قال فصل** والياء ابدلت من اختيها فابدالها من الالف في نحو مفيتيح وهو كل موضع وقعت الالف فيه بعد كسرة ياء التصغير او كسرة الف الجمع فانها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير والجمع فلا تبقى الف لانكسار ما قبلها فتنقلب ياء ضرورة وهو مطرد الا في نحو حبلى وحمراء

ومن الواو في نحو ميقات وعصيّ وغازية وغازية وأُدْلٍ وقِيام وأَيْنُق وحِياض وسَيّد ولَيّة وأغزيت واستغزيت
وهو مطّرد في نحو صِبْية وثِيرة وعِلْيان وصُيّم وحِلِيّ وهو غير مطّرد في نحو صُيّم ومن الهمزة في نحو ذِيب وميرة وقد سلف في
تخفيفها ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم أمليت وقصّيت أظفاري ولا وربيك لا أفعل وتسرّيت وتظنّيت

وتقضّي البازي وقوله:
نزور امرأً أمّا الإله فيتّقي وأمّا بفعل الصالحين فيأتمي
والتصدية فيمن جعلها من صدّ يصدّ وتلعّيت من اللعاعة ودهديت وصهصيت ومكاكي في جمع مكّوك ودياجي في جمع ديجوج ودوّاوين ودنابيج وقيراط وشيراز وديماس وقوله: واستكّت بمثل أنوف الفرق قد أبدل الياء من التاء الأولى في اتّصلت

وقد تقدّم **قال** ومن الواو في نحو ميقات **قال** ذكر أمثلة من أبواب شتّى كلّها تأتي
مفصّلة في فصول الإعلال فلا حاجة إلى تفصيلها هاهنا وفي نحو صبية وثيرة وعليان وحلّ الأمر صبية
من صبا يصبو لقيامها صبوة فإبدالها غير قياس وثيرة جمع ثور لكونه جمع كون فقياسه أن
يقال ثورة لأنّ مثل هذا الجمع إنّما تقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها الألف كثياب وسياط فأمّا
إذا لم تقع فيبقيها على أصلها وكذلك الأصل في عليان علوان لأنّه من علا يعلو ولم يطرأ ما يقتضي
تغييرها وكذلك الأصل في ييجل ويحل لأنّه مضارع وجل فقلب ياء على غير قياس وإبدالها من الهمزة قد تقدّم
وجوبه وجوازه فوجوبه في نحو أيت وجوازه في نحو ذيب وميرة ومن أحد حرفي التضعيف على
غير قياس إلّا أنّه كثير في فعلت وتفعّلت وقلّ في غيره كقولك قصّيت وتسرّيت وقلّ في مثل وربيك
لا أفعل لأنّ مثل ذلك نادر في كلامهم وكذلك كلّ ما ذكره من غيرهما فهو على خلاف الأكثر إلّا فيما كان ذا جمعا
إليهما كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والتصدية فيمن جعل التصدية من صدد وفي الياء مبدلة عن أحد
حرفي التضعيف سواء جعله من صدّ يصدّ بمعنى منع أو صدّ يصدّ بمعنى ضجّ ومن جعله من الصدى الذي
هو حكاية الصوت فلو أصله الياء غير مبدلة ودهديت أي قلت ده وصهصيت أي قلت صه فوجب
أن يكون الياء بدلا عن أحد حرفي التضعيف لأنّه كرّر الفاء والعين وإن كان وزنه فعللت إلّا أنّ الآخرة
من كرّر صه وده يؤذن بالتكرير فيه ومكاكي في جمع مكّوك أصله مكاكيك لأنّ مكّوكا فعّول وجمعه فعاليل
فأبدلت الكاف الأخيرة ياء ثمّ أدغمت ياء فعاليل فيها ودياجي جمع ديجوج أصله دياجيج فقلبت الجيم
الأخيرة ياء ثمّ خفّفت بحذف أخرى الياءين على ما هو مطّرد في الجوار فصار من باب جوار تقول هذه
دياج ومررت بدياج ورأيت دياجي ودوّاوين جمع ديوان أصله دوّان فقلب الواو الأولى ياء ودليله قولهم
دواوين ولو كانت ياء لقيل دياوين كما قيل في ديجوج دياجيج وليست مبدلة لانكسار ما قبلها لأنّ
الواو إذا أدغمت صحّت وإن انكسر ما قبلها كقولهم اجلوّاذا فثبت أنّ إبدالها إنّما هو من أجل أحد حرفي التضعيف
لا من باب ميزان فإنّ ذلك قياس وهذا على غير قياس وقلبوا هاهنا الأولى ولم يقلبوا الثانية لأنّه لو قلبوا
الثانية لأدّى إلى قلبهما جميعا لأنّ الأخرى أنّ الأولى كانت تصير مكسورا ما قبلها ساكنة من غير إدغام فيتعذّر
النطق بها فيجب قلبها ياء فلذلك قلبوا الأولى دون الثانية ولم يلتزموا فيها الرجوع في سيّد لأنّ إبدالها
ياء عارض فكأنّها الحلى والعتيّا ودنّاج لأنّك تقول دنابيج فهو مثل دواوين ففعل به مثل ما فعل بما
ذكرناه فقلبت الأولى دون الثانية لأنّهما من باب واحد فحمل عليه وقيراط أصله قرّاط بدليل قراريط
فحمل على دواوين وكذلك شيراز لقولهم شراريز وكذلك ديماس لقولهم دماميس وقوله واستكّت

ومما سوى ذلك في قولهم أناسيّ وظرابيّ وقوله: ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمّه نقانق، وقوله: لها أشارير من لحم متمّرة
من الثعالي ووخز من أرانيها، وقوله: إذا ما عدّ أربعة فسال فزوجك خامس وأبوك سادي، وقوله: قد مرّ يومان وهذا الثالي
وأنت بالهجران لا تبالي. **فصل** والواو تبدل من أختيها ومن الهمزة فإبدالها من الألف في نحو ضوارب وضويرب في تصغير ضارب
وتصغير ضارب وأوادم وأويدم وعصويّ ورحويّ والواو من تثنية ألى اسما

بمثل أنوف الفرق أبدل الياء من التاء التي هي بدل من الواو التي هي فاء في أصله أوتصلت فقلبت الواو تاء
على القياس ثمّ أبدلوا من التاء ياء لكونها أحد حرفي التضعيف وقلبوا الأولى دون الثانية لأنّهم
لو قلبوا الثانية لأدّى إلى قلب الأولى لأنّ قلبها تاء إنّما كان لأجل وقوع التاء بعدها فإذا غيّرت وجب
ردّها إلى أصلها لفوات المعنى المقتضي قلبها تاء ولو قيل إنّ الياء مبدلة من الواو التي هي فاء لم يكن بعيدا
قال ومما سوى ذلك يعني ومما أبدلت منه الياء وهو ما ذكره من النون والعين والباء والثاء
وترك تفصيل ذلك لتقدّمه وقلّته فجمع الجميع بقوله ومما سوى ذلك وذكره على الترتيب فأناسيّ وظرابيّ
الياء الثانية فيه مبدلة من النون لأنّه جمع إنسان وظربان فقياسه أناسين وظرابين فأبدلوا من النون
ياء ووقعت ياء الجمع قبلها فوجب إدغامها فيها لاجتماع المثلين فقالوا أناسيّ وظرابيّ وهذا وإن
كان هو القياس إلّا أنّه كثر إبدالها ياء في فصيح الكلام وأمّا إبدال الياء من العين والسين والثاء فهو
أدون في العادة لم يأت إلّا في أبيات شاذّة كقوله ولضفادي جمّه نقانق وكقوله من الثعالي وقوله
وأبوك سادي وقوله وهذا الثالي فكلّه لم يأت في فصيح الكلام بخلاف أناسيّ وظرابيّ فإنّه من فصيح
الكلام **قال فصل** والواو تبدل من أختيها ومن الهمزة **قال الشيخ** وكلّ ذلك مطّرد أمّا الأوّل فلأنّ
الألف الجائية إذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها واوا قياسا مطّردا لوجوب حركته ولم يقلب ياء لما ثبت
من قلبها واوا قياسا في قولهم ضوارب فقلبوها أيضا في ذلك لما كانت قد ثبت قلبها إليها وكذلك
قلبوا الألف الثانية في التصغير واوا إذ لم يكن أصلها الياء كقولك في ضارب ضويرب وفي عالم
عويلم وذلك واضح في التعليل وأمّا أوادم جمع آدم فإذا جمع وجب تحريك الألف التي في آدم
ولا يمكن ردّها إلى أصلها الذي هو الهمزة فوجب قلبها إلى ما تقلب إليه الألف وهو الواو ولو قيل
إنّ الواو بدل من الهمزة لكان مستقيما وأصله أأدم كره اجتماع الهمزتين فقلبت الثانية وقد تقدّم
ذلك في تخفيف الهمزة وأمّا أويدم فالكلام فيه كالكلام في أوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في أوادم جعلها
عنها في أويدم وهو واضح إلّا أنّه لما التزموها في آدم وصارت الهمزة نسيا منسيّا فكانت المعاملة مع
الألف وعصويّ ورحويّ قلبوا الألف فيه واوا لما اضطرّوا إلى تحريكها ولا يمكن إبقاؤها ألفا لوقوعها
في موضع الحركة فقالوا عصويّ ورحويّ ولو قيل إنّ الواو في عصويّ هي الواو الأصلية والواو
في رحويّ مبدلة من الياء لكان مستقيما ولكنّهم عدلوا إلى ذلك لوجوب انقلاب الواو والياء
في بابهما ألفا فكانت المعاملة كأنّها مع الألف كما ذكر في أويدم وإنّما ... تنبيه إلى أنّهما وحصر الواو
دون عصيّ ورحيّ لأنّها في عصيّ ورحيّ ترد إلى أصلها وفي أوادم لم يثبت لها أصل وإنّما قلبت إليها

وقراب، أي كقولهم موقن وكوفي مما سكن ياؤه غير مدغمة وانضم ما قبلها وفي يقوى ونبوطر من بيطر وجبّى أو مضموم عليه ونحو طوبى عن المنكر وفي جباوة ومن الهمزة في نحو جونة وجون وكما سلف في تخفيفها **فصل** والميم ابدلت من الواو واللام والنون والباء، فابدالها من الواو في فم وحده ومن اللام في لغة طيّ في نحو

ما روى النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل إنه لم يرو غيره ليس من امبر امصيام في امسفر ومن النون في نحو عمبر وشمباء مما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء وفي قوله يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام وطاب الله عليه الخير ومن الباء في بنات مخر وما زلت راتما ظ... ورأيته من كثم وقوله فبادرت شاتها عجلى مثابرها حتى استقت دون محنى جيدها نغما قال ابن الأعرابي أراد نغبا

لما اضطروا إلى تحريكها ولو قيل فعّوا أن الواو مبدلة عن الألف وفي حيحان من أن الياء مبدلة
عن الألف لكان ذلك جاريا على قياس كلامهم وابدالها من الياء في نحو موقن فيما وقعت فيه الياء فاء
والضم قبلها كقولك موقن وموسر وكذلك إذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة كقولك طوبى
وسيأتي ذلك في الاعلال وفي ضويرب تصغير ضيراب مصدر ضارب إذا صغر ضيراب وقيل إنه مصدر
فاعل وجب قلب يائه واوا لانها من الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها فوجب أن تنقلب واوا
وكذلك إذا كانت الياء في المكبر عن الواو كقولك ميقات وميزان فإنك ترد إلى الأصل فتقلب الياء
واوا فتقول مويقيت ومويزين فان كانت الياء ليست عن الواو ولا عن الألف بقيت ياء كقولك
في بيع بييع وفي فيض فييض وفي يقوى ونبوطر من بيطر وهما اسما أما يقوى فعلى اسما من بقي وهو
من الياء وكل اسم على فعلى ولامه ياء فإنها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة كقولك الرعوى و
الشروى والبقوى أما بوطر فلأنها ياء ساكنة انضم ما قبلها فوجب أن تنقلب واوا وهو اسم
مضموم عليه وهذا على غير قياس لأن الاسم إذا وقعت في آخره ياء قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها
ياء مشددة مكسورا ما قبلها كما في الأسماء من نحو قولهم مضوى ولوى ومن الياء أيضا في جباوة وهو
أيضا على غير قياس لأنه من قولك جبا يجبي فقياسه أن يقول جباية فإن قيل جباوة هذا ابدلوا
عن الياء واوا على غير قياس لأنه لا موجب لابدالها من حيث الاعلال ألا ترى إلى صحة قولهم جباية
وعظاية قياسا مطردا فيما جاء ذلك وإنما قياسهما ولم يعتد بتاء التأنيث متصلة أن تقلب همزة
لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة كما في كساء ورداء ومن الهمزة في نحو جونة وجون كما سلف في تخفيفها
ابدالها من الهمزة مطرد أو جائز في نحو أومن وغير واجب في نحو جونة وجون على ما سلف **قال**
والميم أبدلت من الهمزة واللام والنون والباء إلى آخره **قال الشيخ** فابدالها من الواو في فم وحده
وقد تقدم وجه ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فيحتج به وليس مثله الا دون ولم يقع الا مضافا
فاستغنى عن ابدال واوه ميما وابدالها من اللام في لغة ليست بالقوية يجعلون لام التعريف ميما
وابدالها من النون لازم في نحو عمبر وشمباء فيما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء وإنما أبدلوها
ميما لأنهم لو نطقوا بها نونا كان الحرف الذي بعدها من نحو في الشفة فإن أظهرت استثقل وان أخفي
أو تعذر وإن أدغم ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما لأنها توافق النون في الغنة والباء في
المخرج فقالوا عمبر وهو غير لازم في غير ما ذكره من باب عنبر وقال شاذ وابدالها من الباء أيضا
شاذ **قال فصل** والنون ابدلت من الواو واللام في صنعاني وبهراني **قال الشيخ** لأن قياسه ان

فصل والنون ابدلت من الواو واللام في صنعاني وبهراني وفي لعن في لعل **فصل** والتاء ابدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء، فابدالها من الواو فاء في نحو اتعد واتجه وتجاه وتراث في تخمة وتكأة وتكلان وتقوى وتترى وتوراة وتولج وتراث وتلاد ولاما في أخت وبنت وهنت وكلتى ومن الياء فاء في نحو اتسر ولاما في اسنتوا وثنتان

وكيت وذيت ومن السين في طست وست وقوله يا قاتل الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات غير أعفاء ولا أكيات ومن الصاد في لصت قال كاللصوت المرد ومن الباء في الذعالت جمع الذعالب وهي الأخلاق

يقول صنعاوي وبهراوي لأنهما ذو تأنيث فوجب أن تنقلب واوا كحمراوي فإذا قالوا صنعاني
فقد جعلوا النون موضع الواو وهو معنى الابدال وأما لعن في لعل فلغة قليلة وحكم بالبدل لكثرة
تلك وقلة هذه **قال** والتاء ابدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء فابدالها من
الواو فاء في نحو اتعد واتصل فيما وقعت فيه الواو فاء قبل تاء الافتعال وهو لازم مطرد فتقول اتعد
اتعادا فهو متعد ومتعد فقلبها تاء في جميع متصرفاته وسيأتي ذلك في الاعلال وقد ابدلت
تاء في نحو اتجه وتخمة وفيما ذكره من الأمثلة وهو غير مطرد وإن كان في بعضه لازما وقد يلزم
الشيء في بعض الأمثلة وهو غير مطرد فهو في مثل اتجه وتجاه غير لازم وفيما عداه لازم وابدالها
لاما في بنت وأخت وهنت وكلتى لأن أخت من الأخوة وبنت من البنوة وهنت لقولهم هنوات
فدل على أن لاماتها واو فالتاء مبدلة عنها وأما كلتى فمنهم من يقول هي عن الواو أيضا ومنهم من
يقول هي عن الياء ومنهم من يقول ليست مبدلة ألبتة فمن قال إنها عن الواو فلأن ابدال التاء عن
الواو أكثر فحملها على الأكثر أولى وأما من قال إنها عن الياء فلأن الاعلال بالياء أكثر وهذا أيضا حمل
على الأكثر وأما من قال إنها ليست بدلا فهو زعم أنها حرف التأنيث والألف بعدها هي لام فيكون وزنه
فعتل وليس بمستقيم لأن التأنيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكن وفعتل أيضا ليس من
أبنيتهم وابدالها من الياء فاء في نحو اتسر وهو لازم مطرد كما ذكرناه في اتعد وتعليله سيأتي مثله ولاما
في نحو اسنتوا وثنتان وكيت وذيت فاسنتوا لأنه زائد على الثلاثة وكلما وقعت الفه زائدة على
ثلاثة حكم بأنها ياء فوجب أن يكون التاء بدلا عن الياء وأما ثنتان فلأنه من قولك ثنيت فلامه ياء
والتاء بدل عنها وأما كيت وذيت فلأنهم يقولون كية وذية في موضع كيت وذيت فدل على أنه
الأصل ولامه ياء ولا يستقيم أن يقدر واوا لأنه لم يقع في كلامهم الياء عينا واللام واوا كما وقعت
في مثل يوم وباب الفاء والعين اشتقاقها ولا يمكن تقدير ما قبلها أيضا واوا لأنه كان يجب أن يقال
كوة وكوت فوجب أن يكون ياء والتاء بدل عنها وأما ابدالها من السين فنحو طست وست وهو قليل
وإن لم يقل الأست وإنما حكم بابدالها في طست لقولهم طسوس ولم يحكم بأن السين هي بدل عن التاء
فيقال طست هو الأصل والسين في طسوس بدل عنها لأنه لم يثبت كون السين من حروف البدل
ألبتة على ما تقدم وإن كان المصنف قد عدها ها هنا وذكرها في المفصل وإن كان بدلا منها لأنه
إنما تبدل من غيرها ولو لم يكن من حروف البدل والتاء من حروف البدل لجعل التاء بدلا عنها هو الوجه
ثم ولو قدر أنهما من حروف البدل لم يثبت ابدالها من التاء وقد ثبت ابدال التاء منها بدليل ست

فصل والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء، فإبدالها من الهمزة في هرقت الماء، وهرحت الدابة، وهنرت الثوب، وهردت الشيء، من الحياء في إياك، ولهنك، وهما والله لقد كان كذا وكذا، وهن فعلت فعلت في لغة طيء، وفيما أنشده أبو الحسن: وأتى صواحبها فقلن هذا الذي ... منح المودة غيرنا وجفانا

تُحمل على ما ثبت في لغتهم أولى، ولما ست فلأنه من قولك سدست وسدس وأسداس فلا يمتنع فإن أقاويل أسدست فالتاء عن السين، وإنما حكمهم بأن التاء بدل ولم نحكم بأنها أصل لما كثر من قولهم سدس وأسداس وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدم، ومن الصاد في لصت وهو قليل شاذ، وأبدلها من الباء في الذعالت يعني الذعالب وهو قليل. قال فصل والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. قال الشيخ فأبدلها من الهمزة في نحو هرقت الثوب وهردت الشيء وهو غير مطرد وقد كثر في قولهم هرقت الماء، وأما قولهم لهنك فعلت كذا فأصله أنك فعلت كذا فأدخلوا اللام للابتداء [illegible] أن يجمع بين حرفين بمعنى واحد فقلبوا الهمزة هاء فقالوا لهنك وهو قليل [illegible] ومن الألف في قولهم إن لم ترو وهاه فيقلبون الألف في الاستفهام هاء عند الوقف وكذلك أنا وحيهله، ويجوز أن يقال إن الهاء في حيهله هاء السكت لأنهم يقولون حيهل بغير ألف فإذا وقف عليها كانت هاء السكت، وإذا قيل حيهلا ثم وقف بالهاء فهي مبدلة من الألف كما في قولك أنا، وكذلك هي مبدلة من الألف في قولهم وقد أبى قوم هاء يا هناه وعند البصريين لقولهم هنوات فثبت أن لامها واو وإذا ثبت أن لامها واو صار هناه مثل قباء فقلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ثم قلبت الألف هاء فقيل يا هناه، وأما قول الكوفيين إنها هاء السكت فضعيف من حيث إن هاء السكت لا تحرك وهذه محركة، وأن هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه في الوصل فثبت أنها ليست هاء السكت، وإذا لم تكن هاء السكت فلا تخلو إما أن تكون أصلية أو زائدة ولا تكون زائدة لأن الهاء لا تزاد آخرا فثبت أنها أصلية، وإذا كانت أصلية فإما أن تكون هاء في الوصل أو بدلا وليست هاء في الوصل بدليل قولهم هنوات فثبت أنها بدل عن أصل، وإذا ثبت أنها بدل عن أصل لم يخل إما أن يكون عن الياء أو الواو، وقد ثبت أن أصلها واو وأنها في محل ينقلب فيه الواو ألفا فثبت أنها من الألف، ومن الياء في هذه أمة الله، وإنما جعلت بدلا عن الياء لكثرة قولهم هذي وقلة قولهم هذه، ولو قيل إنهما جميعا أصل لم يكن ببعيد، ومن التاء في كل تاء التأنيث حيث الأسماء كقولك قائمة وقاعدة وهو مطرد فصيح [illegible] تاء وليس بالكثير، وأما إبدالها من تاء الجمع في نحو الأخواه والبناه فقليل ضعيف. فصل قال الإمام رحمه الله واللام أبدلت من النون والضاد فأبدلها من النون في مثل قوله: وقفت فيها أصيلالا، وقد روي في بعض النسخ أصيلانا بالنون وليس بجيد لأنه إنما يذكر اللفظة بلفظ البدل لا بلفظ المبدل، وإبدالها من الضاد قليل ضعيف. فصل قال والطاء أبدلت من التاء في نحو اصطبر وسيأتي ذلك مفصلا في باب الإدغام، وأما إبدالها في نحو فحصط فقليل ضعيف. قال فصل والدال أبدلت من التاء في ازدجر وسيأتي

فصل والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج، فقلت من أيهم فقال مرج، وقد أجري الوصل مجرى الوقف من قال: خالي عويف وأبو علج، المطعمان الشحم بالعشج، وبالغداة كتل البرنج، يقلع بالود وبالصيصج، وأنشد ابن الأعرابي: كأن في أذنابهن الشول، من عبس الصيف قرون الإجل، وقد أبدلت من غير المشددة في قوله: لا هم إن كنت قبلت حجتج، فلا يزال شاحج يأتيك بج، أقمر نهات ينزي وفرتج، وقوله: حتى إذا ما أمسجت وأمسجا

ذلك في باب الإعلال، وأما إبدالها في نحو أجبيء وأجيئ فقليل، وكذلك إبدالها في وتلج. فصل والجيم أبدلت من الياء فيما ذكره وهو قليل ضعيف في كل ما ذكره، وهو في المحركة نحو أمسجت وأمسجا أقل وأضعف. قال الإمام والسين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صادا [illegible]. قال الشيخ ذكر السين في حروف البدل وجعل لها فصلا وليست من حروف البدل [illegible] وإنما ذكرها لتبدل منها الصاد، والصاد أولى بالبدل، وتبدل منها الزاي أيضا فالزاي هي البدل، وأما السين فلم تبدل من شيء فلا معنى لثبوتها في حروف البدل، وإنما أبدل السين صادا مع هذه الحروف لشدة استعلائها واستفال السين فأبدلت صادا لتوافق السين في المخرج والصفير وتوافق البواقي في الاستعلاء، وأما إبدالها زايا قبل الدال فلأن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس فأبدلوا السين زايا لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر. قال سيبويه ولا يجوز المضارعة لأن الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعتدل الإشراب فيحسن التقارب بخلاف الصاد مع الزاي فإن الإطباق الذي في الصاد أمكن من إشرابها صوت الزاي ولا إطباق في السين. فصل قال الإمام والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب. قال الشيخ ذكر الصاد ههنا من حروف البدل ولم يذكرها فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة الطاء والدال والجيم، ولم يذكر الصاد ثم، وذكر في هذا الفصل أنه يبدل منها ولم يذكر أنها تكون بدلا فكانت الأحكام التي للسين في إبدالها صادا [illegible] لأن الصاد هي البدل ثم، وقد ذكر كون الصاد بدلا في فصل السين وذكر كون الزاي بدلا في فصل الصاد، ولم يذكر الزاي بدلا أصلا لا في الجملة ولا في التفصيل، وقد تقدم أن البدل ليس باعتبار المبدل منه، وإن كان كذلك فلم يذكرها ههنا إلا إبدال الزاي منها فالزاي هي البدل، وقد أبدلت الزاي من الصاد إذا وقعت الصاد قبل الدال ساكنة كقولك في يصدق يزدق وفي مصدر مزدر، ومنه قولهم لم يحرم من فزد له وأصله فصد فسكنت الصاد تخفيفا كما خففوا علم في علم فصار فصد بصاد ساكنة قبل الدال فأبدلوها زايا، وإن تضارع بها الزاي [illegible] فإن تحركت لم تبدل ولكنهم قد يضارعون بها الزاي لأنها لما تحركت قويت بالحركة فلم تكن كالميتة الساكنة فأشربت ولم تقلب، وقالوا في صدر صدر بالإشراب ولم يقولوا زدر لتقويها بالحركة، ومثل الصاد في المضارعة إشراب الجيم صوت الشين وإشراب الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة رديئة لعسر ذلك في النطق ولذلك

ومن اصناف المشترك الاعلال حروفه الالف والواو والياء ولتمنيتها تقع في الاضرب الثلثة كقولك مال وكتاب وسوط وبيض وقال وحاول وبايع ولا تكون الالف في الاسماء والافعال الا زائدة او منقلبة عن الواو والياء وهي في الحروف اصل ... لكونها جوامد غير متصرف فيها **فصل** والواو والياء فمنهما ...

لمرئيات في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه ورد في القرآن وفي
الكلام الفصيح **ومن اصناف المشترك الاعلال قال صاحب الكتاب** حروفه الالف والواو
والياء ولتمنيتها تقع في الاضرب الثلثة **قال الشيخ** حروف الاعلال الالف والواو والياء وسميت
حروف الاعلال لما وقع بها من التغيرات المذكورة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف
العلة لذلك ولم يعدها اكثرهم لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد واللزوم في كثير من الابواب
ولكل وجه ثم ذكر ان الالف لا تكون في الاسماء والافعال الا زائدة او منقلبة ولا تكون الالف
اصلا فيهما بخلاف باب الحروف واردنا بالاسماء المتمكنة واما الاسماء الغير المتمكنة فالفها كالف
الحروف في كونها اصلا فلا يقال في الف متى وما انها منقلبة ولا انها زائدة وانما لم تقع الالف في
الاسماء والافعال اصلية لانها لو وقعت اصلية لم تخل اما ان تقع مبدلة في محل اخواتها او تقع
في محل ابدالها ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وهو باب كثير وان
لم تقع في محل ابدالها عن الواو والياء لادى ذلك الى وقوع الياء والواو متحركتين في كل موضع كان اصلهما
فيه التحرك وهو كثير مستثقل فيؤدي الى استثقال كثير فيصير لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء و
الافعال اصلية ولو اوقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس ثم بين اتفاق
مواقع الواو والياء اللذين ثبت انهما الاصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا تكون اصلا
فذكر اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما عينا ولاما كثير
وحيوة واضح وليس بكثير في الباب وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما وان تقدمت كل واحدة منهما
على اختها فاء وعينا كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه قد وقع في كل واحدة منهما فاء
قبل اختها وعينا بعد اختها بابان في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما واحدة ثم ذكر اختلافهما
فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على الياء في نحو وقيت وطويت ولم تتقدم الياء عليها يعني ان الواو
تقدمت فاء على الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وتبين ذلك من كلامه بالمثال الا انه لا يستقيم لانه
قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا في الاتفاق فكيف يستقيم ان يعمم تقدم
الواو على الياء مطلقا دون تقدم الياء في باب الاختلاف ثم اورد واعترض بالحيوان بانه قد تقدمت
فيه الياء عينا على الواو لاما فهو مناقض لطويت وقد ذكر ان طويت مما اختلفا في بابه ولم
تقع الياء قبل الواو في مثله واجاب عنه بان الواو مبدلة عن الياء والاصل حييان وانما حمل النحويين
على ذلك عدم نظير ذلك من كلامهم واذا جاء الحيوان محتملا ان يكون من الواو من ظاهر لفظه وحمل

وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في يين اسم مكان وفي يديت ولم تقع الواو كذلك ... من الواوات فخرج قوله موافقة الياء في بيت ... وليس في العربية كلمة فاؤها واو وعينها واو ولامها واو الا الواو وكذلك ... آخر واو الواو ان يكتب بالياء **القول في الواو والياء فاء**

ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى لجريانه على ما ثبت من قياس كلامهم
ولا يستقيم الاستدلال بقولهم حيي على ان اللام ياء فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار
ما قبلها فهم يعضد الاستدلال على انها ياء بذلك الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها
وانما كان حيي يجوز ان يكون اللام فيه ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يكون اصلا لم يستقم الاستدلال
به على انها ياء **قال** وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في يين اسم مكان وفي
يديت ولم تقع الواو كذلك الى آخره هذا الكلام وقع فيه اختلال وذلك انه لا يخلو اما ان يعتبر
لفظ الواو في الموافقة او لا يعتبره فان اعتبره لم يصح اطلاق قوله ان الياء مختصة بوقوعها فاء ولاما
على قول من قال ان الف الواو عن ياء وان لم يعتبره لم يستقم الحصر الذي ذكره وايضا فانه لا يستقيم
قوله فهي على موافقة الياء في بيت وقوله فهي موافقة الياء في يديت فان قلت ذكر انفراد الياء على خلاف
للواو على اختلاف الاقوال في الواو قلت فكان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء وقوعها فاء وعينا
ولاما فكان ينبغي ان يقول وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو كذلك كما قال وان الياء
وقعت فاء ولاما في يديت ولم تقع الواو كذلك فالذي جوز له ذلك في يديت يجوز له ذلك في بيت
فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك اولا في اصل الباب وذكر هذا عارضا في ضمن لا معنى له والاولى ان
يعتبر في الواو الواوان ان كانت الالف عن واو والواو والياء ان كانت الالف عن ياء فيقول بعد
قوله وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا ولم تقع الواو كذلك وان الياء وقعت عينا
والواو فاء ولاما في قول من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم تقع الواو مع الياء كذلك وان الياء
وقعت فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو كذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن
واو **قال** وقال النحويون في العربية كلمة الى آخره هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف
لان ذلك لا يخرجها عما ذكر **قال** ولذلك آخر واو الواو ان يكتب بالياء حملا لها على ذوات
الياء لانه لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من النادر وهو باب لفظ الواو فحمله على الياء والتي هي
الاكثر في مثل ذلك احرى فلذلك كان الوجه كتابته بالياء **القول** في الواو والياء فاء **قال**
الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة في نحو وعد وولد الى آخره **قال الشيخ** هذا
تقسيم حاصر لانها اما ان تغير او لا فان لم تغير فهو معنى ثباتها على الصحة وان غيرت فاما ان
تغير بالحذف او لا فان غيرت بالحذف فهو السقوط وان لم تغير بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل
واحد من الامور الثلثة قال فثباتها على الصحة في نحو وعد وهو كل موضع لم يقع من موجبات السقوط

صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة نحو وعد وولد والوعد والولد وسقوطها ... فعلا او فعلا ...

فاللفظ في يعد ويمق والتقدير في يضع ويسع لان الاصل فيهما الكسر
والفتح لحرف الحلق وفي نحو العدة والمقة من المصادر قال

ولا موجبات القلب كقولك وعد وولد وواعد وتوعد وكذلك ما اشبهه وسقوطها في كل موضع
وقعت بين يا مفتوحة وكسرة وذلك انما يكون في مضارعها الثلاثة كقولك وعد وولد ووعل
فيه يعد ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفا واو
فوجب ان يقدر بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد ويولد واستثقلوا وقوع
الواو فيه فحذفوها لوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة النطق لانضمام
ما قبلها فلذلك ثبتت في احدهما وسقطت في الاخرى **قال** لفظا او تقديرا فاللفظ في يعد ويمق
والتقدير في يضع ويسع لان الاصل وضع يوضع ووسع يوسع اما في يضع فظاهر لان فعل
لا يأتي على يفعل على ان يكون فعلا وانما يأتي على يفعل او يفعل ولا يجوز ان يكون يفعل فوجب
ان يكون الاصل يفعل والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين يا وكسرة مقدرة في الاصل
واما يسع فاشكل من يضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع فان ماضيه بفتح
العين وقياس ما جاء ماضيه بكسر العين ان يكون مضارعه بفتح العين فعلى ذلك ينبغي حذف
الواو من يوسع وقد حصل ذلك والجواب عنه فصل برأسه بعد هذا الفصل وتحقيقه ان فعل
مما اعتلت فاؤه جاء مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين قالوا ورى الزند يرى و
ولي يلي وقالوا وجل يوجل ووحل يوحل فاذا جاء يسع محذوفا فاؤه علم انه مما كان اصله في التقدير
الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على قياس لغتهم فثبت ان الفتح في يسع كان كالفتح في يضع
وان الفتح في يوجل كالفتح في يوحل فلم يحذف الواو في يسع الا لوقوعها بين يا وكسرة تقديرية وثبتت
الواو في يوجل لان الفتح فيه اصل فلم يقع الواو بين يا وكسرة لا لفظية ولا تقديرية وشبه الفتحة
في يسع بالكسرة في التجاري من حيث كانت عارضة والاصل حركة غيرها وهي الضمة لانه مصدر ربما
تجاريا فقلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم ما آخره يا او واو قبلها ضمة فاذا وجد ذلك قلبت
الضمة كسرة لتسلم اليا وتنقلب الواو فيه يا وشبه الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب لانه جمع تجربة
وقياس الجمع الذي ثالثه الف وبعده حرفان ان يكون الحرف الذي بعد الالف مكسورا كقولك مسجد
ومساجد ومضارب ومضروب **قال** وفي نحو العدة والمقة من المصادر يعني انها تحذف في
مصادر هذه الافعال اذا كانت بالتا مكسورة الفا ولا تحذف فيها الفا اذا وقعت بغير تا كانهم
قصدوا الحاق بكون التا كالعوض من المحذوف وهو الواو المكسورة ولم يذكر فعل الامر نحو
عد وضع وسع استغنا عنه بالفعل المضارع لانه فرعه فلم يحتج الى ذكره لذلك فان قلت فهل

والقلب فيما مر من الابدال والواو واليا مثلها الا في السقوط تقول يتعد وتبسر وتتبدها حيث اسقطت الواو
كوتق يمق واجرا اليا مجرى الواو وهو قليل وقلبها في نحو اتسر **فصل** والذي فارق به قولهم وجع يوجع
وسع يسع ووضع يضع حيث ثبتت الواو في احدهما وسقطت في الاخر وكلا القبيلين فيه حرف الحلق
في الفعل المضارع لوقوعها بين يا وكسرة وليس مع فعل الامر كذلك فا وجب حذفها قلت نعم لوا
تقدير حرف المضارعة كوجوده لانه الاصل كان زوال الكسرة في يضع وان زالت لفظا لما كانت
هي الاصل منزلة الموجود **قال** والقلب فيما مر من الابدال والذي مر انها تقلب همزة واجبا
وجائزا على ما مضى وتقلب الفا في مثل ياجل وتقلب يا في مثل ميزان وميقات **قال** واليا
مثلها الا في السقوط يريد ان اليا تثبت صحيحة وتقلب فيما مر من الابدال ولا تسقط لوقوعها بين
يا وكسرة كما تسقط الواو تقول ينع ينبع ويسر ييسر واما من قال يئس ييئس فقد اجراها مجرى
الواو من اجل مجي الهمزة مستثقلة معها ولا يقولون يسر يسر اذ لا همزة فيه وان كان الفصيح ايضا
اثبات اليا في مثل يئس ييئس ووجه حذفها ما ذكر **قال** وقلبها في نحو اتسر يعني فيما مر من
الابدال فقد تقلب همزة كقولهم في اسنانه الل وقد تقلب واوا كقولهم موقن وطوبى وضوقى
وقد تقلب تا كقولك اتسر وقد مضى ذلك كله **قال فصل** والذي فارق به قولهم وجع يوجع
ووجل يوجل قولهم وسع يسع الى اخره **قال الشيخ** قد مضى الكلام في هذا الفصل عند الكلام في
يضع فلا حاجة الى اعادته **قال فصل** ومن العرب من يقلب الواو واليا في مضارع افتعل
الفا فيقول ياتعد وياتسر ولا يفعل ذلك في الماضي لانكسار ما قبل اليا لما كان هو الواو في مثل قولك
اوتعد قلبوها تا ثم ادغموها بعدها ولم يقلبوها يا لانهم يفعلون بالياء الاصلية هذا فلان
يفعلوا بالواو اجدر فاذا صاروا الى المضارع فالفصيح ابقا هذه التا فيقول يتعد ويتسر لانه
فرعه فلم يغير عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان الالف اخت اليا من حيث كانت حرف مد
ويعذر قلبها الفا في الماضي للكسرة فلما جاءت الفتحة في المضارع قلبها الفا فقال ياتعد وياتسر
واما يئس فقد تقدم ان الاثبات هو الفصيح ومنهم من يستثقلها والذين استثقلوها منهم
من حذفها كما حذف في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول يائس والذين قلبوها الفا قلبوها مع
الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعا والذين حذفوها
لم يحذفوها الا مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسر وقلته مع الفتح فحذفوا في موضع
زيادة الاستثقال وقلبوا في موضع قلته **قال** وفي مضارع وجل اربع لغات يوجل
وهو القياس لان ماضيه فعل والاكثر فيه ان يأتي على يفعل بفتح العين وثبتت الواو لانه لم يوجد
ما يوجب حذفها وقال بعضهم ييجل فقلبت الواو يا استثقالا لها على غير قياس كما قالوا اثرة وعليان
فابدلوا الواو يا على غير قياس وقال بعضهم ياجل شبهها باين على غير قياس ايضا وقال بعضهم

ومن قال بعضهم يئس ييئس بيجع وجل ييجل قولهم الحلق اثر الفتحة في يوجع الحلقية ثم لم تهاف في يوجل وهي في يسع عارضة مجتلبة لاجل حرف الحلق فوزانها وزان كسرة الراء التي في التجاري والتجارب **فصل** ومن العرب من يقلب الواو واليا في مضارع افتعل الفا فيقول ياتعد وياتسر وتقول في ييئس ويئس يائس وياس وفي مضارع وجل اربع لغات يوجل وياجل وييجل وتيجل وكسر الفا من لغة من يقول تعلم صح

فصل وإذا بنيت افتعل من أكل وأمر قيل ايتكل وايتمر لم تدغم لأن الياء ليست كما أدغمت في اتّزر لأن الياء هنا ليست لازمة وقول من قال اتّزر خطأ القول في الواو والياء عينين لا تخلوان من أن تعلّا أو تحذفا أو تسلما فالإعلال في قال وخاف وباع وهاب وطيب وتاب [illegible] مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما [illegible] من مضارعها وأسمائها فأعلوها [illegible]

بجل ذكر حرف المضارعة لتنقلب الواو فيه ياء استثقالا للواو وكله على غير قياس وليست الكسرة
من لغة من يقول تعلم لأن أولئك لا يكسرون الياء استثقالا للكسرة على الياء فلا يحمل هذه اللغة
على الضمة مع مخالفتهم لها ولكن لهذه لغة أخرى من أجل استثقال الواو بعد الياء قال وإذا بنيت
افتعل من أكل وأمر إلى آخره قال الشيخ يعني أن باب افتعل مما فاؤه همزة يجب أن تنقلب الهمزة فيه
ياء إذا ابتدئ به لانكسار ما قبلها فيقال ايتكل وايتمر والأصل ائتكل فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة
فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها فإذا انقلبت ياء صار شبيها بقولك ايتسر باعتبار أصله
وكذلك ايتعد فيمن قلب الياء تاء كما قلبت في اتّعد واتّسر فنبه على أن ذلك ليس بمستقيم والفصل
بينهما أن هذه الياء في قولك ايتكل وقولك ايتمر عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة
لا تقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال فوجب أن لا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء أيضا
لأنها فرعها فحكمها حكمها بخلاف اتّسر فإنها ليست بعارضة فلا يلزم من قلب الياء تاء في اتّسر قلب الياء تاء
في ايتكل وقول من قال اتّزر وهو لغة من الأزر وأصله ايتزر قلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فصار
ايتزر فهو مثل ايتكل فكما لا تقلب الياء التي في ايتكل تاء لأنها عن الهمزة فكذلك الياء التي في ايتزر فينبغي
من ذلك أن الياء في ايتكل وايتزر واحد فكما لا تقلب في ايتكل لا تقلب في ايتزر فقول من قال اتّزر وهم
القول في الواو والياء عينين لا تخلوان من أن تعلّا أو تحذفا أو تسلما قال الشيخ التقسيم في ذلك
كالتقسيم فيما ذكره في الفاء فالإعلال في نحو قال وباع مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما أو كانتا في حكم المتحرك
على ما سيأتي تفصيله مما لم يمنع فيه مانع وإنما قلبت الواو والياء إذا كانتا كذلك استثقالا لهما
وإنما لم يقتصر على الإسكان فيهما كراهة أن يلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن ألا ترى أنهم لو
أعلوا نحو باب وأصله بوب بالإسكان فقالوا بوب لم يعلم كونه من باب فرس أو من باب فلس كذلك
قلبوها ألفا إيذانا بأنها لحقت حركة ولأن الألف أيضا أخف من الواو والياء وما ذكره من إعلالها
إلى غير الألف فسيأتي مفصلا فإن سكن ما قبل الواو والياء فلا يخلو إما أن يكون في صيغة فعل أو
في معناه أو غيره مما هو ملحق إلى ما تحركت فيه وانفتح ما قبلهما فإن كانت من الأول صحت كقولك
تبايعنا وتقاولنا واعوارّ وما أشبه ذلك وإن كان من الثاني أعل بالألف حملا له على أصله كما
ذكره في أقام واستقام وقال أعلت هذه الأشياء وإن لم يقم فيها علة الإعلال يعني وإن لم
يقم فيها نفس تلك العلة الأولى وإلا فلا بد من علة أوجبت إعلاله ولكنها ليست تلك العلة الأصلية
لأن تلك انفتح فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك أجريت مجراها [illegible]

والحذف في قل وقلن وقلت ولم يقل ولم يخف ولم يهب وبع وبعن وبعت ولم يبع ولم يبعن وما كان من فرع [illegible] فيه وفي سيد وميت وفي الإقامة والاستقامة وكونه مما التقى فيه ساكنان أو طلب تخفيف واشترط الإعلال والسلامة فيما وراء ذلك مما [illegible] الإعلال والحذف أو وجدت خلالا أنه اعترض ما يصد عن اقتضاء حكمها كالذي اعترض في صورى وحيدى وفي الجولان والحيكان [illegible]

فيما ولجعة إليهما وقوله والحذف في قل وقلن وذلك أن هذه الأمثلة لما سكنت الأخر أو للجزم أو
لاتصال الفاعلين وحرف العلة قبلها ساكن وجب حذفه لالتقاء الساكنين لكونه حرف مد ولين فقيل
قل وقلن وحذفت في نحو سيد وميت والأصل سيود وميوت قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء على
ما سيأتي ثم خففت بحذف الياء الثانية في نحو كينونة وقيلولة وهو مثل سيد لأن كينونة أصلها كيّنونة
ففعل فيها ما فعل في سيّد ولو كانت فعلولة لوجب أن يكون كونونة إذ لا موجب لقلب الواو ياء
وأما قيلولة فالذي سوغ أن يقال فيه إنه فعلولة ما ثبت من مثل كينونة فكان جعله كبابه أولى
وفي الإقامة والاستقامة لأن أصلهما إقوامة فقلبت الواو ألفا إجراء للمصدر مجرى فعله فاجتمع
ألفان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين والأولى أولى لأنها على قياس الساكنين قال مما التقى
فيه ساكنان يعني في قل وقلن أو طلب تخفيف يعني في سيد وميت أو اشترط الإعلال يعني في الإقامة و
الاستقامة فإن قلت في الإقامة والاستقامة كقل وقلن في أن المحذوف لالتقاء الساكنين قلت
الفرق بينهما أن قل وقلن تم إعلاله أولا بإسكان ثم جاء ساكن بعد تمام الإعلال وثبوت حرف
العلة ساكنا كالحرف الأجلد وفي الإقامة والاستقامة لم يثبت ساكنا ثم حذف بعد ذلك لساكن ثم
لم [illegible] فكان من تتمة إعلاله فلذلك فرق بينهما
وجعل ذلك حذفا للساكن العارض وهذا حذف لاشتراط الإعلال لكونه غير منفك عنه والسلامة
فيما وراء ذلك وهو على قسمين ما انتفت فيه أسباب الإعلال كقول وكيل إذ وجدت ولكن عرض
لها مانع يصد عن اقتضاء حكمها ومثل ذلك كصورى وحيدى والجولان والحيكان والقوباء والخيلاء
أما صورى وحيدى فالسبب تحرك الياء وانفتاح ما قبلها والذي عرض كونه على أكثر من ثلاثة أحرف و
ليس موازنا للفعل وسيأتي ذكر ذلك والجولان والحيكان كذلك وأما القوباء والخيلاء فغاية ما يقال
فيه أن تحرك الياء والواو علة في الإعلال لتعلها متحركتين والمانع من الإعلال وقوع الضمة قبلهما لأن
شرط الإعلال انفتاح ما قبلها وإذا حصل مضادة للشرط كان مانعا عن اقتضاء الحكم قال فصل
وأبنية الفعل في الواو على فعل يفعل قال الشيخ يريد أن فعل المعتل العين من الواو إنما يأتي مضارعه
يفعل بالضم وإنما التزم ذلك لأنه أحد الأصليين فلا يؤدي إلى تغيير فكان التزامه أرجح ألا ترى
أنهم لو بنوا منه يفعل لأدى إلى قلب الواو ياء مع اشتراك الصيغتين في غرضهم وعلى فعل يفعل وهو
قياس الصحيح وعلى فعل يفعل لأن الضم في يفعل هو القياس وهو مناسب للواو ولذلك بنوا من الواو
فعل ولم يبنوا من الياء فعل لأنهم [illegible] فيما خالف القياس في المضارع وإنما تغير من الواو

وقد اتى اصل فعل يفعل كون باع يبيع وفعل يفعل كخاف يخاف وفعل يفعل كهاب يهاب ولم يجئ في الواو يفعل بالكسر ولا في اليا يفعل بالضم
وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو لقولهم طوحت وتوهت وهو اطوح
منه واتوه ومن قال طيحت وتيهت فهما كباع يبيع **فصل** وقد حولوا فعل الى فعل في الاجوف اذا اتصل به الضمير الفاعل من الواو

الى الواو **قال** ومن اليا على فعل يفعل **قال الشيخ** الكسر في اليا كالضم في الواو وعلى فعل يفعل على
قياس الصحيح والواو **ثم قال** ولم يجئ في الواو يفعل بالكسر ولا في اليا يفعل بالضم ولم يذكر انه لم يات
من اليا فعل في الماضي بالضم **ثم قال** وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب
وهما من الواو والذي اضطره ان يحكم عليهما بالواوية مجي طوحت وتوهت والذي اضطره ان يحكم
ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يجعله من الفتح كضرب مجي طحت وتهت ولو كان كضرب وهو من
الواو لوجب ان يقال طحت وتهت فلما جاء الكسر وقد ثبت انه من الواو علم ان ذلك لا ياتي في الواو
الا فيما العين فيه مكسورة كخفت فثبت امر لا يستقيم طاح يطيح المشتق منهما طوحت وتوهت
الا فعل بالكسر يفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طيحت وتيهت هو الماخوذ منهما فلا اشكال في
انهما مثل باع يبيع لان ذلك هو الذي يقتضيه قياسهما **فصل** قال الامام رحمه الله وقد حولوا
عند اتصال ضمير الفاعل فعل من الواو الى فعل ومن اليا الى فعل الى اخره **قال الشيخ** وانما فعلوا ذلك ليدلوا
بان المحذوف يا او واو فيقولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يمكن في موضع بقائها اما لحملها
على الالف فيتعذر الضم والكسر واما لكون ما انقلبت اليه اليا او الواو موجودا وهو الالف بعد وما اذا
اتصل به الضمير المتحرك فانه يحذف فكان قياسه في موضع الحذف اولى منه في غيره فاما ان كان الفعل
في اصله مكسورا فانهم ايضا يفعلون هذا الفعل سوا كان المكسور يا او واوا كقولك خفت وهبت
اما لان ذلك قد استقر فيه لليس باصل فكان فيما هو اصل اولى واما للايذان بان المحذوف مكسور
في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلق والاولى ان يقيد بضمير الفاعل البارز المتحرك كقوله
قمت احترازا من قولك زيد قام وقاما وقاموا فان كل واحد من هذه الافعال قد اتصل به ضمير الفاعل
ولم يفعل فيه شي وانما قوله كيد وما زيل فشاذ لا يعمل عليه **قال** وتقول فيما لم يسم فاعله
قيل وبيع بالكسر وقيل وبيع بالاشمام الى اخره **قال الشيخ** قياس ذلك ان ياتي مضموم الفا مكسور
العين فيقال قول وبيع فاستثقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت الى ما قبلها فقيل قيل وبيع
وهذه هي اللغة الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استثقل الكسرة على الواو حذفها
فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حمل ذوات اليا عليها لاتفاقهم على حملها عليه وا حدا
وهذا التعليل ينعكس لمن قال قيل وبيع ويكون اولى لان فيه حمل الواو على اليا وهو اقرب من حمل
اليا على الواو وبعض اصحاب اللغة الاولى يشمون الفا الضم تنبيها على ان الاصل فيها الضم وقد
جا مقروا بها في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام المحكي عنهم

هو ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه من غير صوت وذلك غير معقول ههنا باتفاق فلم يبق الا ضم
الشفتين في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل التصويت بالقاف او بعدها او معهما والجميع
مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حينئذ يكون اشماما للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها
ان كان مضموما لم يقبل اشماما وان كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضممت شفتيك مع التصويت
به صار مضموما واما بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت به وضممت الشفتين مع
التصويت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع التصويت
فوجب ان تجي ضمة خالصة عند ذلك وقد توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها
في حال النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم ان ما فيها من المد يمكنه من ذلك وهو فاسد من جهة ان الاشمام
ثابت في مثل قولك بعت يا عبد وقلت يا قول وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا القائل لانقلبت اليا
واوا لضم الشفتين عندها اذ لا معنى للواو الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان
كان عند ابتدائك بالكلمة فلا اشكال وان كان مع وصلك اياها بغيرها كان ضم الشفتين في زمن
بين النطق بما قبلها وبها فان زعم زاعم انه ليس بين النطق بالحرفين زمان وان زمن الفراغ من الاول
هو زمن الاشتغال بالحرف الثاني فجوابه انه اذا نطق بحرفين من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان
ينتقل من مكان الى مكان اخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعا فعلم بذلك ان بين النطق بالحرفين
زمنا ثالثا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان الحرف المدغم لا يتخلل بينهما زمن
ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم ان ذلك لكان الجواب انه يوتى بضم الشفتين بينهما في زمن بينهما بقصد
المتكلم الى وصل الحرف الثاني في الزمن الثاني وشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني بضم الشفتين
ليمكن ذلك **قال** وكذلك اختير وانقيد لان العلة فيه كالعلة في قيل وكذلك اذا اتصل بها
ضمير توجب حذف العين كقولك قلت يا قول وبعت يا عبد واخترت يا رجل لان العلة واحدة
قال وليس فيما قبل اليا في اقيم واستقيم الا الكسر الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم
الذي هو اصل فيما قبل اليا في المذكورة الا ترى ان اصل قولك اقيم واستقيم اقوم واستقوم
فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت وانقلبت يا فلا حاجة للضم في القاف ولا الاشمام لان اصلها
السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم فثبت ان علة ذلك منتفية
في باب اقيم واستقيم **قال فصل** وقالوا عور وصيد الى اخره **قال الشيخ** يعني ان عور
وصيد من باب العيوب وقياسها افعال فكان الاصل اعوار واصياد وبابه لا يعل لا كما ذكرنا في الكنى

بحرف العلة ومثل ذلك لا يعل كراهية الاخلال بالفعل مطلقا وكذلك ازدوجوا واجتوروا في معنى
تزاوجوا وتجاوروا ومثل ذلك لا يعل لوقوع الالف قبل حرف العلة لانهم لو اعلوا لادى الى الاخلال
به مطلقا بخلاف قولك اقام فانه اعل وان كان قبل حرف العلة ساكن لامكان بقاء حرف العوض
عنه وهو الالف الا ترى انهم لو اعلوا تجاوروا لقلب الواو الفا واذا قلبوها الفا فيجتمع الفان
فيحذف احديهما فلا يبقى العوض ويصير لفظه تجاوروا فلما كان مثل عور وصيد في معنى ما يجب فيه
التصحيح صحح حملا عليه قال ومنهم من يبني على الاصل فقال عار يعار يعني من لم ينظر الى ان الاصل
والقياس افعال بل جعله من باب خاف فاعله كاعلاله ولم يلتفت الى الزيادة من ذلك في حكمه لانهم انما صححوا
ثلاثيه محمولا لما زاد عليه لان الاعلال للمزيد فرع عليه وهذا على اللغة الاولى واما اللغة الثانية فيعلونه
لان حكم عور عندهم حكم خاف وحكم اعور عندهم كحكم اخاف فيقولون اعار الله عينه كما يقولون
اخاف قال وليس مسكنة من ليس اما ... ليس ههنا الا فعل وقياس عين الفعل ان تنقلب
الفا كما ورد عور لما كان في الظاهر مخالفا للقياس فقال اصلها ليس كصيد الا انها ليست من باب
صيد لان اصل ذلك افعال كما تقدم واسكنوا في ليس كما اسكنوها ولم يحملوها على فعل لانه لا
يكون فيه فعل ولا افعل لان فعل لم يات فيه اسكان وفعل ليس من بنية الياء ولم يات فيه اسكان
فكان الاولى ان يجعل فعل وسكن كما سكن علم وهو باب جائز فحمل عليه والتزم هذا الجائز لكونها
غير متصرفة فلم يصح كما صح صيد ولم يعل كاعلال هاب بل التزم هذا الاسكان الجائز ليكون على لفظ ما
ليس من الفعل تنبيها على ما تضمنته من شبه الحرف قال ولذلك لم ينقلوا حركة العين الى الفاء
في لست يريد انهم قصدوا ان يكون كاوزان الحرف فلم يغيروه تغيير الفعل ويحسن ان يقال
لم ينقلوا حركة العين لانهم التزموا السكون فصار الكسر نسيا منسيا فلذلك لم ينقلوا حركته قال
وقالوا في التعجب ما اقوله وما ابيعه اقول وابيع ايضا لكونه جاء مصححا وعلة تصحيحه كونه اشبه الاسم
من حيث لم يتصرف تصرف الفعل فاجري مجرى الاسماء ولو بنيت افعل من الاسم المعتل العين
لقلت اقول وابيع وتصحيح هذا الباب قياس واما تصحيح ما بعده الى اخره فشاذ مسموع فلا
يقاس عليه قال فضل واعلال اسم الفاعل في نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة قال الشيخ انما اعل
اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة حملا له على الفعل لقربه منه وقلبت همزة تشبيها لها بكساء
ورداء كانهم قلبوها الفا فلما اضطروا الى تحريكها قلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء لقرب الهمزة من
الالف قال وربما حذفت كقولك شاك وذلك مسموع ووجهه انهم قلبوها الفا فحذفت

فان اعار اعارة ... في حكمه تقول اعورت عينه ... اشتغلت ... بعيره ولو بنيت منه منه

كصيد كما قالوا في علم علم ولكنهم التزموا الاسكان لانها لما لم تتصرف تصرف اخواتها لم تجعل على لفظ صيد ولا هاب ولكن على لفظ ما ليس من الفعل كليت منه

وقد شذ عن القياس نحو اجودت واستروح واستحوذ واستصوب واطيبت واغيلت واخيلت واغيمت واستغيل منه

كقولك قائل وبائع منه

لالتقاء الساكنين او قلبوها همزة فحذفت تخفيفا قال ومنهم من يقلب فيقول شاكي وذلك مسموع
قلب العين الى موضع اللام فصار شاكي مثل قاضي فاعل كاعلاله قال وفي جاء قولان احدهما انه قلب
كالشاكي والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل واصله جايئ كره قلب الياء همزة لما يؤدي اليه من كثرة الاعلال
فقلب العين الى موضع اللام فصار جائي على وزن فالع فاعل كاعلال قاض فلم يؤد اعلاله الى اعلال قال
الا بالقلب وهو قليل قال والثاني ان الاصل جائي ايضا فقلبت الياء التي هي عين همزة قلبها في بايع
فصار جائئ فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار جائي ثم اعل اعلال قاض وهذا اقيس
مما ذكره الخليل وان كان وجها الا انه لا يقوم عليه دليل وهذا جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس
قال وقالوا في عور وصيد عاور وصايد كما ورد وبايع يعني انهم صححوا فيما صح فيه الفعل
لان الاعلال كان حملا عليه فلما صح في الاصل فهو في الفرع اجدر وكذلك مقاوم ومبايع لقولهم بايع
وقاوم قال فضل واعلال اسم المفعول منهما ان تسكن عينه فيكون اصله مقوول ومبيوع نقلت
حركة العين الى الفاء فسكنت العين واجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول عند
سيبويه فبقي مقول على حاله وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت العين عند الاخفش
فبقي مقول على حاله ايضا وان اختلف المقدران وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة تنبيها على ذوات
الياء وانقلبت واو مفعول ياء وقول سيبويه اسد لما يلزم من مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرة لغير
علة وقلب واو مفعول ياء وكان الاخفش ترجح عنده ذلك من حيث ان الواو الزائد اذا اجتمع
مع الاصلي وهما ساكنان حذف الاصلي كما في قاض وعصا واشباههما فحكم على الواو الاصلية بذلك
وايضا فان الاصل في الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول والاصلي هو الاول
فكان حذفه اولى وما ذكرناه عن الاخفش ظاهر وما تمسك به سيبويه على ان متمسكيهما جميعا انما يثبت
فيما كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيحا كقاض وعصا وقل واما اذا كانا مدتين فلا قال وقالوا
مشيب بناء على شيب بالكسر وذلك شاذ وقياسه مشوب كمقول ووجهه انه لما كان جاريا على شيب
وقد قلبت واوه ياء في اللغة الفصيحة اجري مجراه وقالوا مهوب وهو شاذ وقياسه مهيب كمبيع ووجهه
انه لما كان من هيب وفي لغة يقول اهلها هوب اجري مجراه في هذه اللغة وقد شذ نحو مخيوط ومزيوت
ومبيوع وتفاحة مطيوبة جاءت على الاصل تنبيها على ان ذلك قياسها واصلها وكذلك البيت
وقال سيبويه ولا نعلمهم اتموا في الواوات لان الواوات اثقل عليهم من الياءات يريد انهم لم يصححوا في باب
مقول كما صححوا في باب مبيع فلم يقولوا مقووف كما قالوا مبيوع استثقالا للواو واستخفافا للياء وقد شذ

فقلبت الثانية ياء ... بهمزة قائم منه

ثم ان المحذوف منهما من واو مفعول واو مفعول عند سيبويه وعند الاخفش العين وزعم ان الياء في مخيط منقلبة من واو مفعول منه

عن ثوب مصون قال فصل وداو صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها ان
تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ومذهب الاخفش ان تقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو القياس نقلا
ومعنى اما النقل فلما ثبت من قولهم ابيض وبيض وهو جمع الجمع وبذلك يستشهد الاخفش واما
المعنى فلان الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمة الى تغيير احدهما وتغيير الحركة ليبقى الحرف على
حاله اولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها لان المحافظة على الحرف اولى من المحافظة على الحركة و
اذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان ابلغ ولا يحسن التمسك لسيبويه بباب مبيع لان الاخفش
لا يوافقه في ان الياء عين وقد تمسك الاخفش بقولهم مضوفة وطوبى وكوسى وليس بقوي لان مضوفة
شاذ واما الطوبى والكوسى فلما ثبت من تغييرهم فعلى في الاسم وفعلى في الصفة الا تراهم يقولون الدنيا
والعليا والقصوى والتقوى والشروى فيقلبون فهو ههنا الجوى وايضا فانهم لو كسروا لالتبس ههنا ليلا يختلط
فعلى بفعلى الا ترى ان الفارق والطيبى وليس لم يعلم انه فعلى وفعلى ثم هو معارض بقولهم حيكى وضيزى فتقابل
البابان ويبقى التمسك الاول سالما قال ومعيشة عنده يجوز ان تكون مفعلة ومفعلة اما
اذا كانت مفعلة فاصلها معيشة نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة بعد ضمة وقبلها
ضمة فوجب ان تقلب الضمة كسرة على ما هو مذهبه فيصير معيشة وان كان اصله معيشة فواضح
على كلا القولين ولا يجوز ان يكون مفعلة عند الاخفش لانه لو كان كذلك لكانت ياء ساكنة و
قبلها ضمة فيجب قلب الياء واوا على ما هو قياس مذهبه فيصير معوشة قال واذا بني من البيع نحو
ترتب قيل تبيع وقال الاخفش تبوع واصله تبيع فلما وجب الاعلال نقلت حركة العين الى الفاء فصارت
ياء ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تبيع ووجب قلب الياء
واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فيصير تبوع قال والمضوفة في قوله وكنت اذا
جاري دعا لمضوفة كالقود والقصوى في الاخوين يعني انه خرج عن قياسه لان اصله مضيفة
نقلت حركة العين الى الفاء فوجب ان تقلب الضمة كسرة فيقال مضيفة هذا هو القياس فخروجه
عن القياس لذلك ومذهب الاخفش فلانه قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه قال
فصل والاسماء الثلاثية المجردة انما يعل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاك
الى الاخوين قال الشيخ انما اعل الثلاثي لما كانت علة اعلاله هي العلة الاصلية في اعلال الفعل
وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك باب ودار مع مشابهة الفعل الذي هو الاصل في الاعلال
واما اذا زاد على ثلاثة فانه لا يجتمع فيه الامران جميعا الامران تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن

على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن فوات فلم يلزم اعلاله مطلقا الا بما سنذكره بالقياس
غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل نحو الدولة والصورة والعوض والعودة واما نحو القود و
شبهه فشاذ وقياسه الاعلال ولكنه جاء صحيحا تنبيها على الاصل وتنبيها على انه ليس كالفعل في
قوة اعلاله لانه لا ترى انه لم يات نحو قوم كما اتى نحو القود قال واعلوا ايضا ما الى اخوين الى
فيما الظاهر انه اسم ثلاثي وقد اعل وليس على مثال الفعل فكان قياسه ان يقال اقوا كما قيل
عوض واجاب عن ذلك بانه مقصور من الصاد وفعل باعلال اه فصار الجاري عليها الاعلال كما
من اشتد الفعل ثم اعترض بعوض وقد عرضه فصحة العوض وعدد مرتبة الفعل والحال والموصوف بها
كقولك رجل عدل والموصوف وهو ثم اوزد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حول وامثاله
ان القياس جيد ولكنه شاذ كالقود قال ونحو ان كان من الواو وسكنت عينه اجتماع
الضمتين ذكره ههنا لانه ثلاثي اعل وليس على مثال الفعل وذكر انه نوع منتظم الوجه يعل واحد
ما يصح فان كان من الواو اعل بالاسكان لاستثقال الضمتين واجتماعهما على الواو وهو استثقال
يوجب الاعلال المالية والنقل البين فيقال نور وعون في جمع نوار وعوان واصله نور وعون
واما تصحيحه فشاذ لم يات الا في ضرورة الشعر لانه في النقل ولذلك عبر عنه بقوله وتنقل في الشعر قال
وان كان من الياء فجائز فيه وجهان احدهما ان يحرك بالضم على الاصل فيكون كالصحيح فيقال غيرن نحو
لانه ليس فيه الاستثقال كالواو ولا يلزم من كراهة الضم ثم كراهته ههنا والثاني ان يسكن عينه
كما سكنت في كتب ورسل واذا سكنت وجب ان يكسر ما قبلها التعذر النطق بياء ساكنة وقبلها ضمة
بيض وغير قال فصل واما الاسماء المزيد فيها فانما يعل منها ما وافق الفعل في وزنه وخالفه
بزيادة لا تكون في الفعل يعني بموافقته في وزنه موافقته في الحركات والسكنات لا في حقيقة الزنة
فان ذلك لا يعتبر مع مفارقته له في الزيادة او في المثال وانما اعلوا ما وافق الفعل في وزنه تنبيها
له من حيث واهمية الصورة المذكورة وانما اشترط المفارقة بالزيادة او المثال الذي لا يكون في
الافعال كراهة اللبس فيهما وانما لم يشترط ذلك في الثلاثي لما انه لو اشترط لم يعل اذ لا يتفق فيه
مفارقة ابدا وانما الاول علة اعلاله لقوته ولا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته
في العلة القوية واما الاسم لا يكون الا منونا بخلاف الزائد فانه قد يكون غير منون فيجي اللبس فيه
ولا يجي ههنا هذا الوجه برتبة التقدير على الجواب قال وقد شذ نحو مكوزة الى اخوها
قال الشيخ وقياسها ان تقلب الفا ولكنهم استعملوه على الاصل تنبيها عليه واذا كان قد استعمل

فيما هو اصل لهذا كالحول والشروع فهو ههنا الحول قال وقولهم مقول ومخيط محذوف من مقوال
وهذا ايراد واعتراض في الظاهر على هذه القاعدة لانه على مثال الفعل وقد قرر بزيادة لا يكون
فيه فقياسه ان يعل كما اعل مقام والجواب بان اصله مفعال واذا كان كذلك لم يكن على مثال
الفعل المضارع فنزله بالالف التي بعد العين ولا يكون في الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه لانه قد
اكتنفه ساكنان واذا كان اكتناف الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كما في اسود وابياض
فهو فيما كان مشبها به اجدر قال والقابتان لا يكون فيه وهو احد الشرطين على البدل
او على الاجتماع ولذلك اعل نحو تحلئ من باب تبيع لانه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزيادة
التي لا تكون الفعل عليها فلذلك قلت تبيع ولو صحت لقلت تبيع قال وما كان منهما مما ثلاثة
للفعل تعين من المفارقة باحد الوصفين وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل او المثال الذي
لا يكون صحيح فرقا بينه وبينه كما في قولك اسود وابيض الا ترى انك لو اعللت لا لتبس بصيغة
الفعل الاتر لا يفارقه بزيادة ولا مثال لاتفاقهما في افعل وكذلك لو بنيت افعل او تفعل من زاد
ويزيد لوجب ان تقول تزيد او تزيد على التصحيح لما ذكرنا من حالة الالتباس قال فصل وقد اعلوا
نحو قيام وعياذ واجتياز الى اخره قال الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين ان في الاسماء المزيد فيها
اسماء ليست على ما يوافق الفعل في وزنه ومع ذلك فانها اعلت لئلا يتوهم انه لا يعل من المزيد فيه
الا ما ذكره وقد اعل غيره مما ذكره في هذا الفصل فمن ذلك المصادر نحو قيام وعياذ واجتياد
وانقياد وعلل اعلالها فقال لاعلال افعالها مع وقوع الكسرة قبلها مستقيم واما قوله
والحرف المشبه بالياء وهو الالف فلا حاجة اليه وبيان ذلك انا نعل قيما كما نعل قياما باعلال
الفعل والكسرة فثبت ان الالف ملغاة واما اعلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارهما الا
ترى انك تقول قاوم قواما ولاوذ لواذا فلا تعل لما لم يعل الفعل وتقول قام قومة وعاد
عودة فلا تعل لما لم تقع الكسرة فلما ثبت اعتبار اعلال الفعل والكسرة جميعا والغاء الالف
ولما اعلوا اجوار المصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي تناسب هذا الاعلال الخاص
وقد وقع في هذه الامثلة واختيار بالخاء والراء وليس بمستقيم لانه لا يكون فيه اعلال
لان عينه واو لا ياء والصواب ان يكون اختيار او اجتياز بالجيم والزاي قال ونحو
ديار ورياح وجياد الى اخره قال الشيخ هذا قسم من المزيد فيه لا اعلال واحده مع الكسرة
وذكر الالف ايضا وهي في هذا المحل اخر منها في الاول وبيان ذلك انه لو لم يكن معلا بل كان

ساكنا لاعتبرت الالف بالاتفاق وقد اتفقوا انها اذا كانت ساكنة يجوز ان يكون الاعلال في الجمع لسكونها
في الواحد والكسرة والالف كما اعلوا نحو رياض وثياب ويجوز ان يكون لاجل الاعلال في الواحد
والكسرة من غير الف كما اعلوا نحو تير جمع تارة وديم واذا احتمل الامرين واشتملهما فليس الغاء احدهما
باولى من الاخر وهما في ذلك بمنزلة علتين اذا اجتمعتا فان الحكم عند المحققين ينسب اليهما جميعا او
يصير ان عند اجتماعهما كجزئي علة كالوطء والزنا واما في القسم الاول فلم يظهر للالف اثر البتة على كل
تقدير الا ترى انا بينا الا يستقيم من الاعلال عند صحة الفعل وان كانت الكسرة والالف موجودتين
بخلاف هذا فانا بينا ان الالف اثرا باعتبار قطع النظر عن الاعلال واعلال المفرد او مع قطع النظر
عن الالف فليس الغاء احدهما باولى من الاخر فثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكرها في
القسم الذي قبله قال ونحو سياط وثياب ورياض لشبه الاعلال قال الشيخ هذا القسم الثالث
اعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف والكلام في وجوب ذكر الالف لما ثبت من تاثيرها
بدليل اعلال ثياب وامتناع اعلال كوزة فثبت اعتبار الالف قال وقالوا ثيرة وديم وهذا
قسم اعل لاعلال الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفصل منحصر على الثلاثي والمزيد فيه
جميعا فذكر ايضا ان من الثلاثي ما يعل وان لم يكن على مثال الفعل المذكور وان كان الكلام في تقسيمه
فادى الى ذكر ذلك قال وقالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد والكسرة وهذا في الشواذ لان
سكون الواو في الواحد مع التصحيح لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن الالف فلذلك حكم بشذوذه نحو ثيرة و
القياس ما اتى عليه كوزة وعودة وزوجة وقالوا طوال لتحرك الواو في الواحد ولم تعد الكسرة والالف
لما فقد اعلال الواحد وسكون حرف العلة فلما قوي بالحركة صح في الجمع فكان اولى بالصحة قال
وقد جاء فان اخراك الرحال طيالها والقياس طوالها قال الشيخ وانما قالهم ورد مع سكونها في رياض
وانقلابها الى اخره هذا ايراد واعتراض على باب ديم ورياح لان العلة ثم اعلال الواحد مع الكسرة
والالف واعلال الواحد ههنا حاصل والكسرة والالف لان الواحد رواء واصله رواي فقلبت
الواو ياء ولو قلبت في الياء والكسرة والالف في رواء واضح واجاب بانه منع مانع من اجراء القياس في رواء
وذلك انهم لو اعلوه على ذلك القياس لقالوا رياء واصله رواي فقلبت الياء التي هي لام همزة لوقوعها
طرفا بعد الف ولو قلبوا التي هي عين ياء على قياس رياح لجمعوا بين اعلالين قلب الياء التي هي لام
همزة وقلب العين التي هي واو ياء فلذلك صححوا فكان تصحيح العين اولى من تصحيح اللام لان اللام
طرف والطرف اولى بالتغيير ولانه ليس في كلامهم ياء طرف بعد الف زائدة وفي كلامهم واو قبلها

ويمتنع الاسم من الاعلال اذا سكن ما قبل واوه ويائه او ما بعدهما اذا لم يكن نحو الاقامة والاستقامة مما يعتل باعتلال فعله وذلك قولهم جَوَار وخِوَار وشِوَار وتَقْوَال وسُوُوق وغُوُور وطَوِيل ومَقَاوِم وانْهِوَاء وشيُوخ وبيَام وخِيَار ومعايش وابْتِيَاء

كثرة وبعدها الف كثير ولانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين اذا وقعت اللام ومعتل الاخر فيه العين بدليل حيي وروى الكتاب وجماد ونوى ليس بنظير يعني انه لا يرد اعتراضا على القاعدة التي ذكرناها لان حرف العلة مفتوق وهو كالاعلال الواحد او سكون حرف العلة فيه وواو ليس كذلك لان الواو فيه متحركة فكان كطويل وطوال **قال فصل** ويمتنع الاسم من الاعلال الى اخره **قال الشيخ** لان علة الاعلال الاصلي ان يتحرك ويتحرك ما قبلها ولا يسكن ما بعدها كقولك دار ودري وما اعل مما سكن ما قبل واوه او ما بعدها انما كان جاريا على اصل الى اخره مجرى على ما تقرر من الفصول كالمصادر الاقامة حملا على اقام وقايل ومقول حملا على قال وكذلك غيرهما مما تقدم ذكره **قال فصل** واذا اكتنفت الف الجمع الذي بعده حرفان واوان او ياءان الى اخره **قال الشيخ** يعني اذا وقعت الالف بين الواوين او الياءين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة اذا وقعت قبل الطرف وعلة قلبها ما عرض لها من وجود حرف العلة قبل الفها فاستثقل حرف العلة وبينهما الف مع القرب من الطرف فقلبت همزة تشبيها بقائل لوجود حرف العلة قبل الفها في الجانب اعلالها منزلة جوار اسم الفاعل على فعلها في باب اعلاله وان كان قبل حرف العلة ساكن وذلك قولك في اول اوايل واصله اواول وفي خير خيائر واصله خياير وفي سيقة سيائق واصله سياوق وفي نوعلة من البيع بوايع واصله بوايع مثله بالواوين والياءين والياء قبل الواو والواو قبل الياء وانما جعل بوايع جمع فوعلة من البيع وان كان بوايع جمع بايعة كذلك وتحا الوهم ان الهمزة في بوايع جمع بايعة فرع عن مفردها فاراد ان يدفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه وهي فوعلة من البيع وقولهم ضياون القياس ان يقال ضياين لاكتناف حرف العلة الالف كما في سيايق **قال** واذا كان الجمع بعد العين ثلاثة احرف فلا قلب لانها بعدت عن الطرف فاحتملت التصحيح لان قربها كان جزءا في اعلالها كقولهم عواوير وطواويس **وقوله** وكحل العيني بالعواور انما صح لان الياء مرادة واصله عواوير لانه جمع عوار فلم يقع الواو قبل الطرف وحذف الياء وهي مرادة بمنزلة ثباتها فصحت كذلك **قال** وعكسه يعني وعكسه ان يكون حرف العلة اعل مع بعدهما عن الطرف لكون الياء مقدرا عدمها من حيث كانت زايدة فقولهم بالعواور في صحة الواو عكس قولهم عيايل في اعلال الياء لان تلك قدرت موجودة وهي معدومة وهذه قدرت معدومة وهي موجودة وهما سواء من جهة اخرى وهما انهما مقدران على حالهما في المفرد فعوار في مفرده حرف علة يجب قلبه ياء ساكنة في الجمع وعيل الاشيء في مفرده يجب قلبه ياء في الجمع لان عيلا مثل خير وكان خير

جمعه خياير فكذلك عيل جمعه عيايل فلم يعتد بالاصل لانه في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء في العواور ولا باثبات الياء في عيايل حيث صحح العواور واعل عيايل ولو اعتدوا بالعارض فيهما الاعل عواور وصحح عيايل ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فهما مستويان في كونهما لم يعتد بالعارض في كل واحد منهما واحدهما عكس الاخر من جهة ان المعدوم في احدهما قدر موجودا والموجود قدر معدوما وشبه الياء في عيايل بياء الصياريف وهي في جمع صيرف لا جمع صيراف لانها اذا كانت جمع صيراف فليست للاشباع في الجمع وانما هي التي في صيراف قلبت ياء لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ وكحل العينين بالعواور انما صح لان الياء مرادة كياء الصياريف فعلى ذلك يكون الصياريف في هذا التقدير جمع صيرف لان الواو ان يكون بعد الالف ثلاثة احرف ولا يكون ذلك الا جمع صيراف **قال** ومن قولك اعلال صيم وقيم الى اخره **قال الشيخ** يريد التانيس بانهم يعلون ما قرب من الطرف وان كان ما بعدهما لم يغير معل كما اعلوا نحو صيم ولم يعلوا نحو صوام وليس الاعلال في صيم وقيم بواجب على ما هو في خيائر وبوايع ولكنه جائز وانما اراد انهم يعلون الشيء للقرب ليبين ان للقرب اثرا في الاعلال لان الياء سواء في الوجوب والجواز ثم اورد قولان من صائم وقوم وما ارى الناء لانه اعلام البعد فجعله شاذا لفوات علة الاعلال فيه **قال فصل** ونحو سيد وميت وديار وقيام وقيوم الى اخره **قال الشيخ** الاصل في الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم فلذلك قالوا سيد الى اخره ولم يخالفوا هذا الاصل الا فيما خيف فيه لبس من مثل عبال فاغتفروا الثقل خيفة اللبس كما قالوا سوير وبويع لانهم لو قالوا سير لالتبس بفعل فان قلت فلم لم يركوه في سيد لئلا يلتبس بفعل او فعيل قلت لان فعلا وفعيلا ليس من ابنيتهم وانما يخشون من لبس مثال عبال من ابنيتهم واما المعدوم فلا يخشون لبسا اذ هو منتف من اصله فان قيل فديار وقيام يلتبس بفعال وفعال من ابنيتهم وقد زعم فيعال فلم لم يترك الادغام خيفة اللبس قلت كونها يائية ينفي اللبس لانه لو كان فعالا لوجب ان يقال دوار وقوام لانه من الواو فكان في نفس حروف الكلمة ما ينفي اللبس فلم يؤد هذا الاعلال الى لبس فلذلك فعل بذلك ولم يفعل بسوير وبويع لما ذكرناه **قال فصل** ويقولون في جمع مقامة ومعونة ومعيشة الى اخره **قال الشيخ** لان الواو والياء انما تقلب همزة بعد الالف اذا كانت متطرفة او عينا في اسم الفاعل المحمول على فعله او كانت لا اصل لها في الحركة او اصلية وقبل الفها ياء او واو كما ذكر في جمع اول اوايل وفي بيعة بوايع وليس هذا الباب بواحد من ذلك فوجب ان تبقى الواو والياء على حالهما ولذلك كانت قراءة من قرا معايش بالهمزة خطا وقد زعم بعضهم ان مداين شاذ من هذا الباب لانه من دان يدين فكان

قياساً ان يقال عداين بغير همزة ولا حاجة الى ذلك فانه يجوز ان يكون عدى بالكاف اذا قام به
فعلى هذا يكون وزنه فعايل مثل رسايل ولا حاجة الى تقديره على وجه يؤدي الى شذوذه مع ظهور
جريه على القياس واما مصايب في جمع مصيبة فلا شك انه شاذ لان الياء اصلية عن واو فقياسه
ان يقال مصاوب لانه ذكر في كلامهم في العوايد القياس استحساناً وذكر هو رسايل دون جميع ما
قلبت فيه الياء همزة لانه اشبه شيء به في الصورة فذكر ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلف ولم
يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما وانما قلبوا في رسايل لانها زايدة مدة فلما وقعت في موضع تحرك
كرهوا ان يحركوها لانه لا اصل لها في الحركة فقلبوها حرفاً صحيحاً واشبه شيء بها الهمزة كما قلبت في مثل همزة قولهم
كساء ورداء وقايل وبايع فلما قصدوا الى قلب همزته كان الاولى ان تقلب كذلك فقالوا صحايف و
رسايل **قال** وفُعلى من الياء اذا كانت اسماً الى آخره **قال الشيخ** وهذا انما جاء على خلاف قياس
مذهب سيبويه وموافقاً لمذهب الاخفش لان الياء اذا وقعت عيناً وقبلها ضمة فسيبويه يقول
بقلب الضمة كسرة والاخفش يقول بقلب الياء واواً وكذلك فعل ههنا ولسيبويه ان يقول ان هذا
الباب مستثنى لامور منها انهم كرهوا ان يلتبس مثال بمثال لا يرشد اليه امر الا ترى انهم قالوا طوبى
وكيسى لم يعرف كونها فُعلى او فِعلى فراعوا ذلك في مثل هذا الاكثر انهم قسموا هذا الباب قسمين فرقوا في
كل واحد منهما احد الامرين فان اورد الخصم احد الامرين اورد عليه الاخر وبيان انهم لو فعلوا
ذلك لادى الى اللبس انهم فعلوه في الموضع الذي لا يؤدي فيه الى اللبس الا تراهم قالوا مشية حيكى
واصله حُيكى فقلبوا الضمة كسرة لان فعلى صفة ليس من ابنيتهم فلما كان ذلك ليس من ابنيتهم امنوا
اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل سيبويه **القول** في الواو والياء لامين حكمهما ان تعلا او
تحذفا او تسلما الى آخره **قال الشيخ** شرط اعلالهما الى الالف ان يتحركا وينفتح ما قبلهما ولم يقع بعدهما
ساكن فقوله متى تحركتا احتراز من ان يكونا ساكنين كقولك غزوت ورميت لانتفاء الاستثقال
وقوله وانفتح ما قبلهما احتراز من ان ينضم في الواو او ينكسر في الياء فلا تقلب الفاً لتعذر ذلك اذ لا يكون
ما قبلها الف الا مفتوحاً البتة نحو الغزو والرمي وقوله اذا لم يقع بعدهما ساكن احتراز من قولك غزوا ورميا
ورحيان وعصوان وانما لم يعل ههنا لانهم لو اعلوها لادى ذلك الى الالباس الا ترى انك لو قلت
غزوا ورميا بان تقلبهما الى الالف لاجتمعت الفان فتحذف احداهما فيصير لفظه غزا على ما كان في
المفرد فيصير فعل الواحد والاثنين بلفظ واحد فلذلك اشترطا ان يكون الف التثنية فلو كان غيره
لاعل الا ترى انك اذا قلت غزوا او غزت فاصله غزووا وغزوت فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك

فالذي يجب اعلالها فتقلب الفاً فيجتمع ساكنان مع الواو التي للجمع ومع التاء التي للتأنيث فتحذف لالتقاء الساكنين
فيصير غزوا وغزت فلم يكن الباب جرت في الاعلال على ما يقتضيه الذي تقدم فان قيل فنحو عصوان
ورحيان لا يقع فيه لبس لانك اذا قلت رحيان ولعلك تقول عصان ورحان فلا يلتبس بغيره قلت الا انه
فيه حاصل لانه يضاف فيحذف نونه فلو اعل لقيل في الاضافة عصا زيد فلا يعلم انه مثنى او مفرد
قوله او لاحدهما الى صاحبها يعني او قلباً لاحدهما الى صاحبها يعني قلب الواو ياء والياء واواً
فقلب الواو ياء في اغزيت وهو كل واو وقعت رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها وكالغازي و
دعي ورضي وهو كل واو وقعت قبلها كسرة وسيأتي ذلك مفصلاً وقلب الياء واواً قياساً في
فعلى اذا كانت اسماً كالدعوى والشروى وسيأتي وشاذ كجباوة لان قياسه جباية كقولك
رميت رماية او اسكاناً عطف على قوله قلباً ايضاً لان الاعلال قد يكون قلبهما الى الالف وقد
يكون قلباً لاحدهما الى صاحبها وقد يكون اسكاناً وهو في كل موضع وقعتا متحركتين مضمومتين او
مكسورتين في الواو ومثل قولك يغزو ويدعو والياء في قولك يرمي والقاضي الا ان الكسر لا يقع في الواو
لانها لا توجد كذلك الا في الفعل ولا كسرة في الفعل وسيأتي ذلك مبيناً وانما سكنوها استثقالاً للضمة
والكسرة عليهما الا ترى انك اذا قلت يدعو وقاضي او حركتا الاستثقال ضرورة فسكنوها لزوال
استثقالها **قوله** وحذفهما قد يكون قياساً في نحو غازٍ وقاضٍ وهو كل واو او ياء سكنت لاعلال
وبعدها ساكن فقياسهما ان تحذف لالتقاء الساكنين وكذلك قياس كل واو او ياء وقعت في فعل
ماض لحقته تاء التأنيث او واو الجمع فانهما تحذف لالتقاء الساكنين وكذلك قياس كل واو او ياء وقعت
في المضارع ولحقه الجازم فانها تحذف للجزم واما حذفها شذوذاً ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى
ان يد لا بد له من لام فان كان اصله فعلاً متحركاً فقياسه ان يكون مثل عصا او يدي مثل عمٍ وان كان
اصله ساكناً فقياسه ان يكون مثل ظبي فلما قيل يد وجعل اعرابه على عينه كان على خلاف تقديرنا كلها
ولو كان ذلك قياساً لوجب ان يأتي باب من الابواب التي قدرناها انه لا بد وان يكون واحد منها
عليه فلما لم يأت شيء من الابواب على هذا القياس علم انه شاذ **قوله** وسلامتهما اذا سكن ما قبلهما
لخفتهما حينئذ كقولك غزو ورمي او وقعت بعدهما الف التثنية كقولك غزوا ورميا لما ذكرنا من
خوف اللبس او سكنت سكوناً لازماً كقولك غزوت ورميت لانها حينئذ غير مستثقلة **قال**
فصل ويجريان في تحمل حركات الاعراب مجرى الحروف الصحاح اذا سكن ما قبلهما **قال الشيخ** شرع
في هذا الفصل في بيان امر الاعراب بالنظر الى حروف العلة اذا وقعت لامات فقال ان كان ما قبلها

وقد روي لجرير فيوماً يجارين الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهن غولاً تغول وقال ابن الرقيات
لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب وقال آخر ما إن رأيت ولا أرى في مدتي
كجواري يلعبن في الصحراء

ساكن يعني الواو والياء لأن الألف لا يكون قبلها إلا ساكن فلذلك ذكرها على حدتها آخر الفصل وإنما
قيدت الياء والواو الأخيرتين بسكون ما قبلهما لاختصاصهما بالسكون قبلهما ألا ترى أنك تقول غزو ورمي فلا
تختلف في ذلك استثقالاً كما لا تختلف في ضرب وقتل ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً أو
ألفاً أو واواً أو ياء فالصحيح قولك ظبي ودلو والألف قولك راي وواو والواو والياء كقولك عدو
وولي ولا يكون الواو إلا مع الواو والياء إلا مع الياء لتعذر اجتماعهما لو اجتمعا في الحيز وذلك أنهم
رجعت الواو ياء كقولك طي وأصله طوي ولا مثال لسبق الياء على الواو لأنه لم يقع في كلام العرب ياء
قبل واو وهي ساكنة ولا غير ساكنة إلا في قولهم واو على خلاف ثم تكلم فيهما إذا وقع قبلهما حركة فقال
وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحركا في الإعراب إلا بالنصب وتحرك ما قبلهما لا يكون إلا ضماً وكسراً في الأفعال ويكون
كسراً في الأسماء ولا يكون فتحاً فيهما ولا ضماً في الأسماء لأنه إذا كان فتحاً فيهما انقلبت ألفاً فتقلب
الواو ياء فيصير الباب كله للياء وإنما تحملتا الفتح لاستخفافه عليهما لأنه لا يستثقل مثل رأيت القاضي ولن
يرمي ويغزو لأن الغرض ضرورة بين قولك رأيت القاضي ومررت بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف
الأول واستثقال ما بعده وقد شذ مجيء التسكين في موضع الفتح لأنهما أخوان فحملت جاز الفتح حذف
الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوباً كما جوز واحتمل الجر على النصب شذوذاً في التحريك جوز واحتمل
النصب على الرفع والجر شذوذاً في التسكين ومنه أعط القوس باريها وألا فائها وحتى زلا في محمد
وشبهه ثم بين كيفية استعمالهما على هذه الحالة في الرفع فقال وهما في حال الرفع ساكنتان وإنما
سكنتا استثقالاً للضمة عليهما وقبلهما ضمة في الواو وكسرة في الياء ألا ترى أن قولك القاضي ويدعو
ويرمي مستثقل وإنما جاء الاستثقال من الضمة فوجب حذفها فإن كان بعدهما ساكن حذفت
وإلا ثبتت وقد مضى مستوعباً مثل ذلك في الوقف وقد شذ التحريك بالضم والتحريك إنما شذ في
الياء لا في الواو لأنه ليس الثقل على الياء مثل الثقل على الواو لأنه في الواو أثقل وهذا مدرك بالضرورة
ولذلك قال سيبويه والياءات عندهم أخف من الواوات فيدعو أثقل من القاضي ولم يثبت مثل
يدعو إلا شاذاً أو لا غير وقد ثبت مثل جواري ثم شرع يتكلم في حالهما في الجر فبين أنه لا يقع فيه إلا
الياء لأنه لا يكون إلا في الأسماء وليس في الأسماء ما آخره واو قبلها حركة فوجب ألا يكون الجر إلا في الياء
كقولك مررت بقاض وغاز ثم ذكر أن حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب إسقاطها وبقائها
ساكنة إن لم يقع بعدها ساكن وحذفها إن كان بعدها ساكن ثم ذكر أن الشذوذ في تحريكها
في الجر كالشذوذ في تحريكها في الرفع مثله بقوله جواري وشبهه وقد تقدم تعليله ثم شرع يتكلم في حكمهما

في حال الجزم **قال** وتسقطان في الجزم سقوط الحركة لأنهما لما كان حكمهما قبل الجزم وانتهاب
حركتهما الأصلية فكان الجازم حكمه أن يحذف حركة فلما لم يجد حركة حذفهما أنفسهما ولم يقع ذلك إلا
في الفعل لأنه لا جزم في الأسماء كقولك لم يدع ولم يرم وقد شذ إثباتهما في حالة الجزم إجراء لهما مجرى
الصحيح كما شذ تحريكهما في حال الرفع والجر وهو قوله ألم يأتيك والأنباء ومنه من يتقي ويصبر
في قراءة ابن كثير على أحد التأويلين وهو أقواهما لأن حمل المعتل على الصحيح الذي هو أصله أولى من
حمل الصحيح على المعتل الذي هو فرعه وذلك لأنا إذا جعلنا من شرطاً حملنا يتقي على الصحيح وبقي يصبر
مجزوماً على ما يقتضيه فكان حملاً للفرع على الأصل وإذا جعلنا من بمعنى الذي كان يتقي مرفوعاً وأجري
فيه إثبات الياء على القياس فكان ويصبر مرفوعاً سكنت راؤه تخفيفاً حملاً له على المعتل فكان فيه
حمل الأصل على الفرع فلذلك كان التأويل أولى ثم شرع يتكلم في الألف فقال **قال** وأما الألف فتثبت ساكنة
أبداً يعني في الأحوال الثلاثة إلا في الجزم فإنه خص الجزم في الذكر آخراً وإنما وجب بقاؤها ألفاً لأنها
لا تقبل حركة لأن الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها ألفاً في الرفع والنصب والجزم في الرفع
والنصب في الأسماء والأفعال والجر في الأسماء وأما في حال الجزم فإن الموجب لحذف الواو والياء
موجب لحذفها فلذلك كان الفصيح لم يخش ولم يرض وشذ إثباتها كشذوذ الواو والياء في الإثبات
وهذا أبعد لأن تينك أمكن حملهما على الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح وهذه
لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فلم يكن مثلها ومع ذلك فإنهم استعملوها شذوذاً وكذلك لأنهما
أخوات يجريان مجرى واحداً ولأن الحركة مقدرة فكانت كالثابت ومنه قوله لا أنساه وموضع الاستشهاد
إثبات الألف في لا أنساه وهو مجزوم لأنه جواب الشرط من غير فاء فقياسه لا أنس فإذا قال لا أنساه
فقد أثبت الألف في حال الجزم كما أثبت الواو والياء في ألم يأتيك ولم تهجو وكذلك ولا ترضاها ولا
تملق المفهوم منه النهي فهو في موضع جزم فقياسه ولا ترضها فكان يمكنه أن يقول ولا ترضها ولا
تملق ويستقيم له الوزن ولكنه فعل ذلك إما لأنه أحسن عنده للاستقامة وإما مراعاة للفرار
من الزحاف لأن إثبات همزة الساكن هو بإزاء سين مستفعلن وحذف سين مستفعلن في مثل
ذلك جائز اتفاقاً وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله ولا ترضها وفي قوله تملق فيصير مستفعلن
مفاعلن وذلك جائز **قال** وليس في الأسماء المتمكنة أن تتحرك الواو وبعد متحرك فإنه قالوا
في جمع دلو وحقو أدل وأحق **قال الشيخ** لما ذكر حكم الواو والياء اللتين قبلهما ساكن واللتين قبلهما حركة
ويتضمن كلامه أنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة أخذ يبين أنه إذا أدى إلى ذلك قياس

كيف يصنع فيه فقال حكم ان تقلب الضمة كسرة فينقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وحمل ذلك بقولهم
ولم يجئ في الاسماء المتمكنة ان تتطرف الواو بعد متحرك والتعليل عام فيما قبله حركة هي ضمة او
فتحة او كسرة الا ان الغرض ههنا لبيان ما قبله ضمة ولا شك ان العرب رفضت في الاسماء
كل واو هي واو قبلها حركة وليست بعدها علامة تثنية فقلبوا ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها
ضمة ياء بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها ياء فوجب انكسار ما قبلها وقلبوا ما آخره واو قبلها كسرة
ياء فالاول مثل عصا والثاني مثل ادل والثالث مثل غاز كل ذلك لاجل استثقال الواو اذا
وقع قبلها حركة وتوافقها الياء اذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفا وضمة في ان الضمة تقلب
كسرة فالاول مثل رحا والثاني مثل الرامي والتراقي وكان اصله تراميا وتراقيا فوجب قلب الضمة
كسرة واذا قلبوها كسرة قبل الواو فلان تقلب قبل الياء اولى ثم مثل بجمع دلو وحقو على افعل لانه يكون
اصله ادلو واحقو فوقعت متطرفة وما قبلها ضمة فوجب ان يفعل بها ما ذكرناه من قلب الضمة
كسرة فينقلب الواو ياء او قلب الواو ياء فينقلب الضمة كسرة وكذلك اذا جمعت قلنسوة وعرقوة
على حد تمرة وتمر ومعنى قوله على حد تمرة وتمر ان تحذف التاء ويبقى الاسم على حاله واذا حذفت التاء
في قلنسوة وعرقوة بقي الاسم آخره واو قبلها ضمة فيفعل فيه ما ذكر **قال** وقالوا الحذوة الى آخره
يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الوسط
ثم شبه بباب آخر استثقلوا فيه الطرف ولم يستثقلوا فيه الوسط وذلك اذا وقعت الواو
والياء طرفا وقبلها الف زائدة فانها تقلب همزة فاذا لم تقع طرفا لم تقلب الا تراهم يقولون شقاوة
وعلاوة ومثله هو بالنهاية والعظاية لانه اشبه بما هو فيه لانهم اعلوا قلنس ولم يعلوا قلنسوة
والتبس بينهما الا التاء التانيث وكذلك شبهه بما اعل طرفا ولم يعل وسطا والتبس بينهما الا التاء
التانيث كالكساء والنهاية ثم ذكر سؤال سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لانهم قلبوها
مع كونها غير متطرفة فكان القياس الا تقلب على التقدير المتقدم فاجاب بما معناه ان تاء التانيث
في حكم كلمة اخرى منضمة اليها بمعنى التانيث فكانها وقعت متطرفة مثلها في صلاء وعباء
والماضي قال صلاءة وعباءة فانه لم ينظر الى ان اصله ذلك ثم زيدت التاء ليدل به على المؤنث
وانما جعله مستقلا بانه موضوع لهذا المعنى وشبهه بالمثنى الموضوع للتثنية من غير نظر الى
المفرد وهو قوله كانه اذا قيل خصيان فلم يبنه على الواحد المستعمل في الكلام وذلك انه لو
ثناه على المفرد المستعمل في الكلام لوجب ان يقول خصيتان لانه مفرده خصية فلما كان كذلك

جعله كانه وضع وضعا اصليا للمثنى كما ان صلاءة وعظاءة فمن لم يهمز وضع في اصله المؤنث فلذلك
لم يلزم قلب الياء همزة ولا ابقاء التاء في خصيان **قال فصل** وقالوا عتي وجثي وعصي
فعلوا بالواو المتطرفة في فعول مع حجز المدة بينهما الى آخره **قال الشيخ** يعني انهم كرهوا الواو المتطرفة
بعد الضمة وان حال بينهما ساكن هو حرف مد ولين كما كرهوا الواو المتحركة بعد الفتحة وان كان
بينهما ساكن هو الف فقالوا عتي وجثي كما قالوا كساء ورداء وهذا ظاهر في انه عنده قلبت
الواو والياء التي بعد الالف التي في كساء ورداء الفا فاجتمعت الفان فقلبت الثانية همزة كما
قالوا ذلك في حمراء وصحراء ولذلك قال كما فعلوا به الكساء نحو فعلهم في العصا وهذه الواو التي تقع
متطرفة بعد الضمة وبينهما واو ولا يخلو اما ان يكون في اسم هو جمع او فيما ليس بجمع فان كان
جمعا فالقياس قلب الضمة كسرة فتنقلب الواوان ياءين كقولك عصي وجثي فان جاء على غير ذلك
فشاذ كقولهم انك لتنظر في نحو كثيرة والقياس نحي لانه جمع وان كان ذلك فيما ليس بجمع فالقياس
ابقاء الضمة على حالها كقولك مغزو ومدعو وقد جاء شيء من ذلك على خلاف القياس ومخالفة
القياس فيه اكثر من مخالفة القياس في الباب الاول وانما فرق بين كونه جمعا وبين كونه غير جمع
لانه اذا كان اشد الاستثقال لان الجمع مستثقل وليس المفرد كالجمع فاستحق ذلك اذا
كان غير جمع ولم يستحق اذا كان مضموما اليه لتاكد الاستثقال بالجمعية وانما الجو ما بينهما
ساكن مجراه لو لم يكن بينهما ساكن اما لان الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بواسطة
هذا الساكن واما لان الساكن حرف هوائي فكانه اشبع بعد الضمة وقد مثل في الاول بعتي
وفي الثاني بعتو ولم يرد انهما في الموضعين سواء وانما اراد في الاول الجمع لعات يقال عات وعتي
كما عد وقعود واراد في الثاني المصدر يقال عتا عتوا كما تقول قعد قعودا ومنه قوله تعالى
عتوا عتوا كبيرا وليس قولهم مسري ومرمي من هذا الباب وان كان اصله مسروي ومرموي
لان آخر هذا ياء قبلها واو ساكنة فوجب ان تنقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء واذا قلبت
ياء انقلبت الضمة قبلها كسرة فوجب ان يقال مسري ومرمي فهذا باب آخر راجع الى اجتماع
الواو والياء وسبق احدهما بالسكون بخلاف قولك مدعو ومغزو فان هذا آخره واو قبلها
واو فالعلة الموجبة في مسري ومرمي مفقودة ههنا لان العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم يجتمع
ههنا الا واوان ولذلك كان قولك مسري ومرمي واجبا وقولك مدعو ومغزو وهو القياس
وان كان قد جاء في بعضه تشبيها بالجمع كقولك مرضي ومغزي وفي مرضي امر آخر وهو ان

فعلى الأصلي انقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فجاز أن يقال الجوي في تصاريف مشتقة
مجراه في أصله فقلبت واوه ياء لذلك وهذا مما يتفرد به مثل مفعول رضي وأما مثل مفعول غزا
وعدا فلا يجري فيه ذلك وإنما ذلك للتشبيه المذكور ويجوز أن يقال إن اسم المفعول المبني على
فعل وفعل ينقلب فيه الواو ياء في مثل هذه الأبنية فأجري اسم المفعول مما شذ عن القياس مجرى
فعليه كما أنهم قالوا مشيب مشيبا على شيب وقالوا مهوب مهيبا على لغة من قال هوب والمقلوب بعد الألف
يشترط فيه أن يكون الألف زيدة مثلها في كساء ورداء إلى آخره **قال فصل** وقد تقدم أنها
إنما قلبت همزة بعد قلبها ألفا وإنما قلبت بعد تقدير أن الألف التي كالمعدومة وهذا إنما
يقوى إذا كانت الألف زائدة لأن تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم
فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم تنقلب في راي [illegible] أن يقال إنما اشترط أن
يكون الألف زائدة لأنه يكثر حروف الكلمة به وإذا كانت أصلية لم يكثر فاستثقلوها مع الحروف
الكثيرة ولم يستثقلوها مع الحروف القليلة ولذلك قالوا عروة وغزيت فصححوها واوا مع قلة
الحروف وقلبوها ياء مع الكثرة فلذلك فرق بين أن يكون قبلها ألف زائدة وبين أن يكون قبلها
ألف أصلية والواو المكسورة ما قبلها منقلبة لا محالة يعني مقلوبة ياء لأنهم استثقلوها لاما مع
ثقلها إذ لو صححوها للزم أن يكون في حال الرفع والكسر باقية على واو ثقيلة مع ثقلها بعينه فقلبوها
ياء في الأحوال كلها ثم أعلوها إن كان مما يعل به كغاز وعاد وصححوها من غير إعلال إذ لم
يكن فيها موجب الإعلال نحو رأيت الغازي والعادي وأما الواو وقعت عينا مفتوحة بعد كسرة
فإنما تصح على ما تقدم أما لكونها [illegible] وأما لكونها [illegible] فيها إلى غير الفتح فاغتفر أمر
الفتح على انفراده فيها **قوله** وإذا كانوا ممن يقلبها إلى آخره **قال الشيخ** ليس ذلك بقياس
وإنما مثل به لأنه لم تقلب ياء مع شذوذ القلب فيها إلا للكسرة وإلا فالقياس قنوة وهو ابن عمي [illegible]
كقولهم جذوة وصفوة **قال فصل** وما كان فعلى من الياء قلبت ياؤه واوا في الأسماء **قال الشيخ** وإنما فعل
ذلك ليفرقوا بين فعلى في الأسماء وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا وأبقوا الصفات على حالها وإنما
غيروا في الأسماء دون الصفات لأن الأسماء أخف عليهم وكانت أولى لاحتمالها تبديل [illegible] وإنما
لم يفرقوا فيها إذا كان من الواو لأن فعلات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسه القلة [illegible]
قلت [illegible] وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير وأما صيغة فعلى بضم الفاء فإنهم
فرقوا فيها بين الأسماء والصفات إذا كانت من فعلات الواو وقلبوا الواو ياء في الأسماء

دون الصفات وإنما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعلهم في فعلى أما القلة بها فعلى
من الياء والواو جميعا وإذا استويا كان قلب الواو ياء أولى لأن الأثقل وأما الآن [illegible] الواو
مع الضم في الفاء مستثقل فكان تغييرها لأجل هذا الاستثقال أولى ولم يفرق في فعلى من
الياء كما لم يفرق في فعلى من الواو وأما الآن الفرق كان يؤدي إلى ركوب مستثقل وهو قلب الياء
واوا مع ضم الفاء وأما القلة الصفات من الياء في هذه البنية وأما فعلى التي أخوها وهذا لأنه
إن فعلى جاءت صفة ولم تجئ فعلى عند سيبويه صفة وإنما إذا كان لا بها حرف علة فلم تجئ أصلا
عند الخليل وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى أن تغير في الأسماء إذ موجب التغيير في أخواتها إنما هو خيفة
اللبس والصفة ههنا لا تلتبس معها الأسماء فإذا علة التغيير الموجودة في أخواتها منتفية فيها فوجب
أن تأتي فعلى من غير تغيير فأما قوله فخمرا أن تنساق [illegible] إنها قد تكون صفة وليس الأمر كذلك
قال فصل والواو وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع وياء
قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء إلى آخره **قال الشيخ** شرط هذا الإعلال أن يكون جمعا وأن تكون
الهمزة عارضة وأن يكون بعدها ياء فحينئذ يعل هذا الإعلال بقلب الياء ألفا والهمزة ياء وذلك
أنه لما استثقل ذلك في الجمع الذي هو منتهى الجموع خففوه بأن قلبوا الياء ألفا والهمزة ياء ليسهل
ولم يستغنوا بأحدهما لأنهم لو فعلوا أحدهما لقالوا إما مطاءا بإثبات الأول مع الهمزة وإما مطاي
بقلب الهمزة ياء مع بقاء الياء بعدها وكلاهما مستثقل فلذلك غيروهما جميعا لينتفي ما ذكرنا
من الاستثقال ولو لم يكن جمعا لم يفعل هذا الفعل لأنه يستخف ذلك لخفة المفرد ومثاله قولك
جاء وشاء وشبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضة لم يعتد به كقولك في جمع شائية من شاء وجاء
لأن الهمزة أصلية غير عارضة ولو كان جمعا والهمزة عارضة ولكنها ليست عارضة في الجمع لم يعل
أيضا هذا الإعلال كقولك في جمع شائية وجائية من شاء وجاء شواء وجواء لأن الهمزة وإن
كانت عارضة في شائية وجائية إلا أن الهمزة غير عارضة في الجمع لثبوتها فيهما قبل جمعهما وإنما لم يقلبوها
إلا إذا كانت عارضة في الجمع لضعف أمرها حينئذ وقوة همزتها إذا لم تكن كذلك فإن قيل فشواء
وجواء على مذهب الخليل ومن تبعه فالهمزة أولا أصلية وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره
قلت هي وإن كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في الجمع
والذي حقق ذلك أنه إنما جمع شائية والقلب في شائية عنده إذا كانت متقدمة مثله في شواعية
أنها عارضة في المفرد لا في الجمع فإن قلت إنها إذا كانت متقدمة إلى موضع العين فهي أصلية فكيف

اصلية عارضة قلت قد تبين انها عارضة بعد الالف في غير الجمع بدليل انك تقول الاصل شاية شايئة بياء بعد الالف وهمزة بعدها هي اللام فاذا قلبت قلت شائية فقد اثبت همزة بعد الالف بعد ان لم تكن وهذا معنى العروض والذي يحقق لك ذلك اجماعهم على خطايا وهو جمع خطية وخطيئة فعيلة وقياسه فعايل واصله خطايي فعلى مذهب غير الخليل قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب ابدالها على ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة الى موضع الياء الزائدة فصارت وان كانت اصلية عارضة بعد الالف فلذلك اتفق مع غيره على ابدال خطايا ولو لم يكن ذلك عارضة بهذا التقدير لوجب ان يقول خطاء كما وجب في جمع فاعلة من شاوت شواء **قال** وقد شذ هداوى في جمع هدية وقياسه هدايا كما قيل مطية ومطايا وهما من باب واحد انما نحو علاوة واداوة وهراوة فلم يقلبوا الهمزة في جمعه ياء وانما قلبوها واوا قصدا الى مشاكلة الجمع الواحد في وقوع واو بعد الالف وهمزة الواو وان لم تكن واو المفرد فالمشاكلة حاصلة في الصورة وبيان انها ليست واو المفرد هو ان اداوة مثل رسالة فالواو كالالف قبل الواو مثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رسالة قلت رسائل زيدت الف الجمع بعد العين ووقعت الف المفرد بعدها فوجب ان تقلب همزة فصار اداءو لان وزنه فعايل كرسائل فانقلبت الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها فوقعت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب ان تعل ذلك الاعلال الا انهم جعلوا الواو مكان الياء لما ذكرناه فوزن اداوى فعايل ووزن اداوة فعالة فالواو في اداوة اداوة لام والواو في اداوى هي الالف التي قبل الواو في اداوة ولما وقعت متحركة بعد الف الجمع قلبت همزة فصارت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء قلبوها واوا موضع الياء في اصل الباب لما ذكرناه من قصد مشاكلة الجمع الواحد **قال** واذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع لم تجر **قال الشيخ** لم تقلب لما تقدم من انه على مذهب غير الخليل هي العين وقد كانت انقلبت في المفرد قبل الجمع فلم تكن عارضة في الجمع وعند الخليل هي اللام قلبت الى موضع العين في المفرد فلم تكن ايضا عارضة في الجمع لان ذلك فعل بها في المفرد قبل الجمع فثبت انها غير عارضة في الجمع على كل تقدير ولا يستقيم ان تقول هي على مذهب الخليل اصلية والاصلية اخرى الا تقلب كما تجري خطايا ووجب على مذهب الخليل حينئذ ان لا يقال الا خطائي وليس بقايل منهم فثبت ان الوجه التعليل بما ذكرناه **قال فصل** وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء الى اخره **قال الشيخ** وانما قلبت رابعة لانها

يضم ما قبلها لانها لو ترك اما الاسما في بعض تصاريف الكلمة نكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء كقولك اغزى يغزى وغزى يغزى واستغزى يستغزى ثم حملت بقية تصاريف الكلمة عليها فان قيل من جملة ما قلبت فيه ياء تهدى وتغزى وهو لا تنقلب في مضارعه ياء فالجواب ان تفعل انما هو مطاوع فعل وفعل يقلب في مضارعه ياء فحمل مطاوعه عليه والوجه الثاني انها لما وقعت رابعة فصاعدا ثقلت الكلمة بها فكان قلبها ياء اخف لثقل الكلمة بالطول اولى ولم يفعلوا ذلك فيما اذا كانت مضموما ما قبلها في مثل غزى يغزوا ودعا يدعوا لانهم لو فعلوا لادى الى تغيير من غير حاجة اليه والباس فكان بقاؤه على اصله اولى وهذا الوجه الثاني هو الوجه الذي يعتمد لان الاول يرد عليه شيئان ثم شاوت ولم يقع في تصاريفه مكسور ما قبل واو وقد يجاب عنه بانه يقلب فيه الواو ياء عند بنائه للمفعول ثم حمل عليه ولا يلزم في ذلك في يدعو وان كان للمفعول والدعو لاجل الضمة التي ذكرنا انهم لا يغيرون معها الواو فيمشي هذا التقدير الوجهان وقد جرى هذا التغيير في الافعال والاسما جميعا والعلة فيهما واحدة ومضارعتهما اما ان تكون معطوفا على اغزيت فيكون مخفوضا وكذلك مضارعة غزى ورضي ويجوز ان يكون المعنى ومضارعتهما ومضارعة غزى كذلك فيكون مبتدا محذوف الخبر واما العلة في قلب واو اليها ياء فقد تقدمت على الوجهين المذكورين **قال فصل** وقد اجري الجري وعصي مجرى بعي وقنى فلم يعلوه **قال الشيخ** اما تصحيح اللام فهو القياس لانها انفتحت وانكسر ما قبلها فقياسه في المضارع كباب قنى وبحي وانما الكلام في تصحيح العين هو المشكل وكان حقها ان تذكر غير وانما جاز ذكرها همنا اعلالها في المضارع كاعلال يبقى ويفنى وانما صححت في حيي وان كان الكثير الادغام لانهم لو اعلوها لقالوا حاى نحو طوي الحارين احدهما وقوع ياء متطرفة بعد الالف وهو رابع في كلامهم والاخر لزوم الاعلال في المضارع حملا على الماضي فكان يلزم ان يقال يحاى فتحرك اللام بالضم وهم لا يحركون ياء المضارع ولكرهوا الابتداء الفتح وكرهوا ان يقولوا يحاى واللغة الفصيحة لما لم تكن الاعلال لما ذكرناه نظروا الى الجمع المثلين في حيي فادغموا فقالوا حي ولم يمنعوا من الادغام لانهم لا يلزم في المضارع لانقلاب الاخر الفا فيفوت المثلان ولو لم يقلب الواو الفا للزمهم الادغام في حي فكان حسن يؤدي الى استثقال ما يلزم من تحريك الياء بالضم لو قالوا يحي وما يدلك على انهم قصدوا الابعاد ان يعلوا ما وجب ابطال امتناعهم من الادغام في قوي يقوي فان قلت فقد قالوا انما امتنع من ادغام احواوى لانه كان يؤدي الى ادغام يحواوى فيحرك الواو بالضم اذا قالوا احواوى يحواوى قلت هذا وهم محض لانا نعلم انهم ادغموا في حي ولم يدغموا في مضارعه لانقلاب الياء الفا وامتنعوا من

واكثرهم مدغم فيقول حيّ وعيّ بفتح الفاء وكسرها كما قيل لها ولي في جميع الروى قال تعالى ويحيى من حي عن بينة وقال عبيد
عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامة وكذلك عيي واستحي وحوي في احيي واستحيي وحويي وكل ما حركته
لازمة ولم يدغموا فيما لم يلزم حركته كقولك لن يحيي ولن يستحيي ولن يحايي

من ادغام نحو تقوى لانقلاب الواو الى اليا في الماضي وانقلابها الفا في المضارع وقد صرح بما يدل
على ذلك فالاولى في احواوي ان يقال انما امتنعوا من ادغامه لفوات المثلين لانقلاب الواو الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي نحو تقوى لقلب الكسرة الواو الثانية يا ففات اجتماع المثلين **قوله** واكثرهم يدغم
فيقول حيّ وعيّ بفتح الفا وكسرها اما فتح الفا فواضح واما كسرها فلانهم لما سكنوها للادغام وشبهوها
بتسكين اليا في لي فكسروها كما كسر اللام ثم جوازا وكسرها في لي لئلا يلزم استثقال الضمة قبل اليا الساكنة
وليس كذلك حيّ لانها فتحة والفتحة قبل اليا غير مستكرهة **قال** وكذلك احيي واستحيي الى اخرها
لان العلة فيه وفي حيي واحدة وليس كذلك حيي واستحيي وشبهه لانقلاب الثانية الفا والكلام
في حي اكثر من استحيي ونابه السكون الذي في اليا الاولى في باب استحيي خلاف باب حيي **وقوله** وكل
ما كانت حركته لازمة احتراز من المضارع في يحيي ويستحيي لانهم لو ادغموا لادى ذلك الى تحريك اليا
بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ولا فرق بين ان يكون المحرك ضمة او غيرها لانهم لو ادغموا في ان يستحي
لزم ان يدغموا في يستحيي والا حصل تفريق الباب الواحد **قال** وقالوا في جمع حيا
الى اخره لانه في التصحيح والادغام مثل احيي فجاء الوجهان ثم ذكر تلك جيان ههنا وقوي مثل حيي
في ترك الاعلال الى ترك اعلال العين والالف التي انقلبت يا لانكسار ما قبلها **قال** ولم يجيزوا في
الادغام لتقلب الواو يا للكسرة وهذا مما يدل على انهم لا يدغمون الا بعد اعطاء ما تستحقه الكلمة من
الاعلال ثم بعد ذلك ان وجد موجب الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب
ان يقولوا قوّ لان اصله قوو فيجتمع الواوان فيجي الادغام ولكنهم لما اعلوا اولا انقلب الواو الثانية
يا ففات اجتماع المثلين ففات الادغام **قال فصل** ومضاعف الواو مختص بفعلت وورد
فعلت وفعلت الى اخره يعني انه اذا كان عينه ولامه واوا لم يجي الا مفتوح العين ولا مضموم الا
لو جا ذلك لوجب ان يجي في كل موضع تسكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك والمرفوع كقولك
ضربت وضربنا وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربن فيؤدي الى اجتماع الواوات
في هذه الصيغ كلها لان العين قد صحت بما ذكرناه في نحو حيي ويلزم فيه تصحيح اللام اذا سكنت
ايضا الا ترى انك تقول في هوي هويت وفي غوي غويت بفتح العين واللام جميعا لسكون
اللام فلو بنوا نحو ضربت وسروت لوجب ان يقولوا قووت وقووت في جميع الابنية التي ذكرناها
وهم يكرهون اجتماع الواوين فلما كانت هذان البناءان مؤديان الى ذلك رفضوهما ونبوا على
صيغة لا تؤدي الى ذلك وهو كسر العين لانهم علموا انهم اذا كسروا انقلبت الواو الثانية يا للانكسار

ما قبلها فينتفي ذلك المحذور الذي تعتمر من فتحها وضمها ثم ذكر القوة والصوة اعتراضا على قوله لانهم
يكرهون اجتماع الواوين واجاب بان الادغام سهّل الامر لان اللسان ينطلق بالمدغم دفعة
واحدة حتى كانه حرف واحد **قال فصل** وقالوا في افعال من الحوة احواوي فقلبوا الثانية الفا
ولم يدغموا الى اخره **قال الشيخ** قوله وانما لم يدغموا لانه يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالضم
ليس بمستقيم لوجهين احدهما ان احواوي انقلبت لامه الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ففات
المثلان ولذلك صرح بانهم لم يدغموا في قوي لفوات المثلين على ما قرره وقدم ان الادغام انما
يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني هو انهم لو ادغموا في احواوي لم يلزم ان يدغموا في المضارع
الا ترى انهم قد ادغموا في اللغة الفصيحة في حيي فقالوا حي ولم يقل في مضارعه يحي فكذلك لو قدرنا
ادغامهم في احواوي لم يلزم الادغام في مضارعه اما لان اللام الثانية تنقلب يا للانكسار ما قبلها
مثلها في قوي واما لانه يؤدي الى تحريك الواو بالضم فثبت انه لم يمتنع من الادغام في ماضيه لانه يؤدي
الى تحريك الواو في مضارعه بالضم فالوجه ما ذكرناه من ان امتناع الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان
وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الا ترى قالوا ارعوى وانما كان من باب افعل ولم يدغموا
لانقلاب الثانية الفا **قال** ويقول في مصدره احويوا واحوايا الى اخره **قال الشيخ** فاما احويوا
فهو الاصل وصحت الثانية وان كان قبلها يا لصحتها في نظير ومنهم من نظر الى لفظها الى اصل فحملها
على ما شابهها في الواو التي وقع قبلها يا وقلبها ومن قال احويا حذف اليا من المصدر كما حذفها
من اشباهها واجراه لانه من بابه فيبني احوواء ومن صحح الواوين لصحتهما في الفعل ومن قال قتال في اقتتال
ونظر الى اجتماع المثلين فادغم فلما ادغم وجب تحريك ما قبل الاول بنقل حركته عليه فتحرك بالكسر فوجب
حذف همزة الوصل للاستغناء عنها فقال قتال قال ههنا حواء لانه لما قصد الى الادغام لاجتماع المثلين
نقل حركة الواو الاولى الى الحا التي قبلها اذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسر فاستغنى
عن همزة الوصل فحذفها فصار لفظه حواء بكسر الحا والادغام للواو الاولى في الثانية كما فعل في قتال
سوا **ومن اصناف** المشترك الادغام **قال صاحب الكتاب** ثقل التقاء المتجانسين على السنتهم
فعمدوا بالادغام الى ضرب من الخفة والتقاؤهما على ثلثة اضرب **قال الشيخ** يجوز ان يقال في الادغام
انه لاجل ثقل المتجانسين ويجوز ان يقال انه لاجل تخفيف الادغام وان لم يكن في المتجانسين ثقل
اما الاول فلان تنقل اللسان عن الموضع ثم رده اليه مما يدرك ثقله على الناطق واما الثاني فلانه اذا
قلت شدّ نطقت بالحرفين دفعة واحدة فيكون اخف من قولك شدد فلذلك وجب الادغام عندهما

والثالث وهما على ثلثة اقسام احدها ان يسكن الاول ويتحرك الثاني فيجب الادغام ورده كقولك لم يرد حاتم ولم اتول كـ
والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام كقولك ظللت ورسول الحسن والثالث ان يتحركا وهو على ثلثة
اوجه ما الادغام فيه واجب وذلك ان يلتقيا في كلمة وليس احدهما للالحاق كرد ويرد وما هو فيه جائز وذلك

ما يكون الاول ساكنا كالعين المعلوم الثلثي منفكين والاول منهما ساكن لانه اذا فككتهما فلا بد من زمان
تنقطع به الاولى عن الثاني ثم تشرع في الرجوع اليه في زمان آخر فيطول بحال ما اذا كان غير ثلثي فان الرجوع
الذي يقصد به انفكاك الاولى عن الثاني هو الذي شرع فيه الثاني من اجل ذلك جاء الاستثقال فوجب
الادغام قال والثاني الحلقي اكثرها اضرب الاول ان يجب الادغام ضرورة لما ذكرناه من ثقل
ذلك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام ضرورة وانما اراد بالسكون ههنا السكون
اللازم والا فسكون الوقف ليس بمانع اجماعا وسكون الجزم وما يشبهه غير مانع ايضا في الاكثر كقولك
في الوقف يشدّ وكقولك في الجزم وما شابهه لم يشدّ وشدّ وان كان بعضهم يقول لم يشدد واشدد
وقد جاءت اللغتان في القرآن واما الذي يمتنع فيه السكون ما شابه من نحو ظللت ورسول الحسن
وانما امتنع لان الادغام لا بد فيه من اسكان الاول لينطق بهما دفعة واحدة من غير ان ينفصل
اللسان ثم يرد فاذا كان الثاني ساكنا ادى الى التقاء الساكنين في المثلين وهو اعسر من التقاء الساكنين
في غيرهما فلذلك امتنع قال والثالث ان يتحركا وهو على ثلثة اوجه ما الادغام فيه واجب
وذلك ان يلتقيا في كلمة وليس احدهما في حكم المنفصل ولا للالحاق ولا يلبس بمثال آخر فحينئذ يجب
الادغام كقولك شدّ ويشدّ وانما قلنا ان يكون في كلمة احترازا من مثل ضرب بكر فانه ليس بلازم
وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا من نحو اقتتل لان الافصح الاظهار وانما قلنا وليس احدهما للالحاق
احترازا من جلبب وانما قلنا ولا يلبس بمثال آخر احترازا من نحو سرر والثاني ان يكون الادغام جائزا
وذلك ان يلتقيا في كلمتين او في حكم الكلمتين والذي قبل الاول حرف ساكنا صحيحا كقولك انعت تلك الى
آخره فقولنا في كلمتين احترازا من شدّ لانه واجب وما في حكم الكلمتين ليدخل اقتتل وتقتتل وذكرنا
على ما ذكره وقلنا وليس ما قبل الاول حرفا صحيحا ساكنا احترازا من خذ وقرب ولنذر وقرم مالك لانه لا يجوز
فيه الادغام عند النحويين والكلام في الجائز والثالث ان يكون الادغام ممتنعا وذلك على ثلثة
اضرب احدها الالحاق لانها اذا كانت للالحاق تعذر الادغام لانها انما الحقت ليكون المثال
الذي الحقت به على صيغة المثال الاصلي فاذا ادغم تغيرت الصيغة فيفوت المعنى الذي كان الالحاق
فيقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجز مع الالحاق ادغام والثاني ان يؤدي الادغام
فيه الى اللبس بمثال بمثال وهذا انما يكون في الاسماء وتحقيق اللبس انك اذا ادغمت في سرر فقلت
سرّ لم يعلم افعل هو او فعل او فعل وعلى هذا النحو تحقيق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك في الافعال
فيمتنع من ادغام شدد وفرر وعضض مع تحقيق اللبس فيه لانك اذا قلت شدّ لا يعلم اهو شدُد

او شرَد او شرِد واذا قلت فرّ لم يعلم افعُل او فعَل او فعِل وعلى هذا النحو لبس عضّ لاحتمال ان اولها جميعا
الاول هو انه يتصل بها ما يوجب انفكاكها غالبا نحو شددتُ وفررتُ وعضضتُ فيتبين بناؤها
في الغالب وانه يلزم من الامتناع من الادغام الذي يلزم من اللبس الامتناع من الامثلة الذي لا يلزم من الثاني
ان ذلك يتبين بمصادرها وصيغ اوامرها الا ترى انك اذا قلت يفرّ ويشدّ علم ان ماضيهما فعَل
واذا قلت يعضّ علم ان ماضيه فعِل وكذلك اذا بنيت صيغة الامر فقلت فِرّ وشُدّ وعضّ تبين فلا
ايضا فلذلك يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة معه على ما يؤدي اليه من اللبس الامتناع من الادغام
المقترن بما يزيل اللبس والثالث ان ينفصلا ويكون ما قبل الاول حرفا ساكنا غير مدة نحو قرم مالك
وعدو وليد وانما امتنع الادغام لما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب فيه المحققون
واهل العلم وذلك ان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرئون مطبقون على انه يصح
الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما وقد اجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته عن
ذلك بجواب ليس بعين فقال ما معناه يحمل كلام النحويين على الادغام الصريح وكلام المقرئين على الاخفاء
الذي هو قريب من الادغام فيزول التناقض فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين الاخفاء ولا يكون
القراء منكرين امتناع الادغام وهذا وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القراء نقلوا
الادغام بل نقلوا الادغام الصريح وقد كان المجيب بهذا الجواب يقوى به في نحو الخلد جزاء والعلم مالك
والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين فلا
يكون اجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ثم ولو قدر ان القراء ليس فيهم نحوي فانهم ناقلون لهذه
اللغة وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك
كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة تثبت تواترا
وما ينقله النحويون آحاد ثم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى قال
فصل ومخارجها ستة عشر الى آخره قال الشيخ قسم النحويون مخارج الحروف الى ستة عشر على
الحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق ان كل حرف له مخرج يخالف
الآخر والا كان اياه فجعلوا الهمزة والالف والهاء اقصى الحلق ولا شك ان الهمزة اول والالف
بعدها والهاء بعدها ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة وبعدها العين والحاء وبعدهما
الغين والخاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء والقاف اقصى اللسان وما فوقه من الحنك
والكاف من اللسان والحنك مما يلي مخرج القاف والجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه

وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون، وللطاء والدال
والتاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا، وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان، وللظاء والذال
والثاء ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا، وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين

من وسط الحنك وهو على الترتيب المتقدم وللضاد اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وسوّغ انحرافها
من الجانب الايمن او الايسر على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص فيها دون بعض واكثر الناس على اخراجها
من الجانب الايسر ولم يصرح الزمخشري بواحد منهما والامر في ذلك قريب لانه قد يوجد على كل واحد
من الامرين بحسب اختلاف الاشخاص مع سلامة الذوق فعبر كل واحد على حسب وجدانه و
للام ما دون حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يليها من الحنك الاعلى فويق الضاحك والناب و
الرباعية والثنية فكان ينبغي ان يقال فوق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك فرأى ان ذلك
عده والاظهر في الحقيقة فوق وذلك لان مخرج النون يلي مخرجها وهو فوق الثنايا وكذلك هذا
على ان الناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه مما فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان
المخرج في الحقيقة ليس الا فوق الثنايا وانما ذلك باتي لما فيهما من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر
اللسان فينبسط الجانبان لذلك فلذلك عدد الضاحك والناب والرباعية والثنايا لذلك
وللنون ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا وهي اخرج قليلا من مخرج اللام ولذلك ذكر مخرجها
بعده وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وذكر مخرج الراء بهذه الصفة مشعر
يؤذن بانه قبل النون لانه اذا كان ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون وانما
يشاركه في ذلك لا على انه يستقل به الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف
اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع وقد يمكن
اخراج الراء مما هو ادخل من مخرج النون ومن مخرجها ولكن بتكلف لا على حسب اجراء ذلك على الطبع
المستقيم والكلام في المخارج انما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف وللطاء والدال
والتاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا قوله واصول الثنايا ليس بحتم بل قد يكون ذلك من
اصول اللسان وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف وللظاء والذال والثاء
ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا وقوله الثنايا في هذه المواضع انما يعنون الثنايا العليا
وليس ثم الا ثنيتان وانما عبروا عنهما بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما والا فا
لقياس ان يقال واطراف الثنيتين وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان
فهي تقارب مخرج الطاء ولكنها لانها بعد اصول الثنايا وبعدما بعد اصولها وتقارب الطاء في خروجها
لانها قبل اطراف الثنايا وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا فهي مشتركة بين الشفة
والثنايا بخلاف ما بعدها فانها للشفتين خالصة وللباء والميم والواو ما بين الشفتين **قال**

فصل ويرتقي عدد الحروف الى ثلاثة واربعين فروع العربية الى آخره **قال الشيخ** ذكر ان الحروف
المتفرعة عن الاصول على ضربين حروف واقعة في فصيح الكلام وحروف مستهجنة لم تقع في
فصيح الكلام وانما تاتي ممن يتعلق بها من العرب عند العجز عن النطق بالاصل فهي كحرف يلثغ به وانما
ذكرها السيبويه انكاها الا انهما واقعة قصدا اليها في كلام العرب وعدد الستة فسقط منها واحد
وهو همزة بين بين فانها من الماخوذ بها في القرآن وفي كل كلام فصيح والظاهر انها سقطت من
الناقلين غلطا كقولك في سأل سال بحرف بعد السين بين الالف والهمزة وكقولك يستهزئون
بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة وكقولك سئل بحرف بعد السين بين الياء والهمزة ولو عدّ في
همزة بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة تفاصيلها وتمييز احدها عن الآخر لكان صوابا لان
الغرض تعداد حروف زائدة على الاصول هذه وان سميت باسم جنس فلها ثلاثة انواع فهي في الحقيقة
ثلاثة احرف فيكون على هذا المتفرع الفصيح ثمانية احرف الخمسة التي ذكرناها والساقط التي ذكرنا
انه ثلاثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة وان
شئت قلت الهمزة التي كالالف والهمزة التي كالواو والهمزة التي كالياء واما النون التي ذكرها فليست
النون التي تقدم ذكرها فان تلك في الفم وهذه في الخيشوم وشرط هذه ان يكون بعدها
حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت آخر الكلام وجب
ان تكون الاولى فاذا قلت عنك ومنك فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون
في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن ابوك هذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت اعلن
وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون الاولى ايضا وسميت الخفيفة والخفية
لخفتها وخفائها واما الف الامالة والتفخيم فهما وان كانتا الفين الا ان احدهما خرجت الى شبه الياء
والاخرى خرجت الى التفخيم لتميزها عن الالف الاصلية فالاولى كالف عالم والثانية كالف الصلوة
وتعدادها حرفين يقوي تعداد همزة بين بين ثلاثة **قال** والشين التي كالجيم نحو اشدق
وذكر انهما ماخوذ بها في القرآن وليس كذلك فانه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة شين بين
الشين والجيم والصاد التي كالزاي مثل قولك كالصراط ومصدر ويصدرون وهو ما اخذ بها
في القرآن **قال** والبواقي حروف مستهجنة ثم عددها فمنها ما يتحقق ومنها ما يتعذر تحققه
وذلك يدرك بتحققه واصل تحققه بالتلفظ فالكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف ولا يتحقق واحد
منهما فان اشراب الكاف صوت الجيم متعذر وكذلك العكس ولو جعلت الشين مكان الجيم

لكان أقرب، أو يقال تشم الكاف صوت الشين بنوع من التكلف، وأما إشرابها صوت الجيم فبعيد
والجيم التي كالشين وهذه متحققة مقطوع بصحة النطق بها وهي واقعة في كلام العرب، إلا أن الفرق
على ما زعم النحويون بين الجيم التي كالشين وبين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة
والجيم التي كالشين مستهجنة، وذلك لا يدرك بالتلفظ وإنما يدرك حرف واحد بين الجيم والشين
قال والضاد الضعيفة يعني التي لم تقو قوة الضاد المعروفة من مخرجها ولم تضعف ضعف
الظاء، وبين الظاء والضاد، والفرق بين الصاد والسين، والصاد التي كالسين يدرك وهي
أن تؤتى بها بينهما قال والطاء التي كالتاء كذلك والظاء التي كالثاء كذلك والباء التي كالفاء كذلك
وهي حروف لم يتعرض لها وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم بها وهي القاف التي كالكاف كما تنطق به
أكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها حتى توهم أنهم كذلك
كانوا يقرؤون بها والظاهر أنها في كلامهم وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم وأن القرآن لم يقرؤوه إلا
بالقاف الخالصة على ما نقله الأثبات متواتراً ولو كانت تلك قرئ بها لنقلت كما نقل غيرها ولم يشتغل
دل على أنها لم يقرأ بها أو قرأها من لم يعتد بنقله البتة قال فصل وينقسم إلى المجهورة والمهموسة
إلى آخره قال الشيخ قسم الحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم
واحد وإنما هي باعتبار تقسيمات متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم المستقل
أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة أبرزوها وإذا علمت أن المجهورة
هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت
انحصار التقسيم بالنفي والإثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة تقسيم
والمطبقة والمنفتحة تقسيم والمستعلية والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم يقصد فيه الحصر
مع قسيمه أو لم يذكر قسيمه باسم باعتبار نفي الصفة فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر نفي الصفة فقال الوصف
كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس له لقب باعتبار نفي التكرار قال فالمجهورة ما عدا
المهموسة في قولك سكت فحثه شخص حيث بحصر قسيمها لحصول حصر القسمين لكون الحروف معلومة ثم
اختار ذلك لقلة الحروف المهموسة وبقي معنى الجهر ما ذكره من إشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع
النفس أن يجري معه والهمس بخلافه وإنما سميت مجهورة من قولهم جهرت بالشيء إذا أعلنته وذلك أنه
لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها وسميت قسيمها مهموسة أخذاً
من الهمس الذي هو الإخفاء لأنه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في

والذي يتعرف به تباينهما أنك إذا كررت القاف فقلت قققق وجدت النفس محصوراً لا تحس معها بشيء منه وتردد الكاف فتجد النفس [illegible]
لها [illegible] والشدة [illegible] وهي التي بين الشدة والرخوة والشدة [illegible] صوت الحرف في مخرجه
فلا يجري والرخاوة بخلافها ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين فتقول الحج والطش فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مده وصوت الشين جارياً تمده إن شئت

التصويت بها نوع خفاء لانسلال النفس عند النطق بها ثم أخذ يبين تباين القسمين بحرفين
متقاربين وإذا تبين في الحرفين المتقاربين كان في المتباعدين أبين وهما القاف والكاف فإذا
كررت القاف فقلت قققق وجدت النفس محصوراً لا تحس معها بشيء منه وإذا كررت الكاف
فقلت كككك أدركت من فرق خروج النفس معها حالة النطق فتحقق تباينهما والشديدة محصورة
في قولك أجدت طبقك قال والرخوة ما عداها وعدا ما في قولك لم يرعونا وهي التي بين الشديدة
والرخوة ومعنى الشدة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري والرخاوة بخلافها وما بينهما
هو أن لا يتم له الانحصار ولا يتم له الجري وسميت شديدة مأخوذة من الشدة التي هي القوة لأن
الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد أي امتنع قبوله للتليين لأن الصوت إذا جرى في مخرجه
أشبه التطويل لجري الصوت في مخرجه عند النطق ثم حقق تباينهما بحرفين متقاربين أحدهما
شديد والآخر رخو وهما الجيم والشين وقدرهما ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو
جريه بخلاف ما تقدم فإنه في التحريك أبين فقد علم أنه إذا وقف على الجيم فقيل الحج وشبهه انحصر الصوت
فلم يجر في مخرجه وإذا وقف على الشين فقيل الطش جرى الصوت معها وأمكن أن يمد الصوت
مع النطق بها وهو معنى رخوها وذلك مدرك ضرورة بأدنى تمييز وتأمل وقد تتداخل المجهورة
والمهموسة مع الشديدة والرخوة فيكون الحرف مجهوراً شديداً ومجهوراً رخواً ومهموساً شديداً
ومهموساً رخواً فأما الشديد المجهور فما يجمع في أجدت طبقك مع انتفائه في ستشحثك خصفه
وهي الهمزة والجيم والدال والتاء والطاء والباء والقاف والكاف فهذه اتفقت في أنها لا يجري النفس
معها ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشدة والجهر جميعاً وأما المجهورة الرخوة ونعني بالرخوة ههنا
ما ليس بالشديد فهو ما وجد فيما عدا ستشحثك خصفه وفيما عدا أجدت طبقك وهي الذال و
الزاي والراء والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء وأما المهموسة
الشديدة فما كان موجوداً في ستشحثك خصفه مع وجوده في أجدت طبقك وهي التاء والكاف
لا غير لأن كل واحد منهما يجري النفس معها فكانت مهموسة ولا يجري الصوت في مخرجها فكانت
شديدة وأما المهموسة الرخوة فكل ما وجد في ستشحثك خصفه مع انتفائه في أجدت طبقك
وهي السين والشين والحاء والثاء والخاء والصاد والفاء والهاء لأنها يجري النفس مع صوتها
فهي مهموسة بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها فهي رخوة بهذا الاعتبار قال والمطبقة
الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة ما عداها قال الشيخ ثم علل تسميتها مطبقة بما ذكر

وهو في الحقيقة اسم متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر
فقيل مطبق كما قيل المشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والاصطلاح والانفتاح بخلافه و
الكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة لان الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن
الحنك قال والمستعلية الاربعة المطبقة والخاء والغين والقاف قال الشيخ سميت مستعلية
لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهو مستعلي عندها اللسان وتجوز في تسميتها مستعلية
كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما علا
في حال فهو مستعل والانخفاض على العكس مما ذكر في الاستعلاء قال وحروف القلقلة ما في
قولك قد طبج قال الشيخ وسميت حروف القلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من
القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج
الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة
مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان
وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل
من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لو لا ذلك
لم يتبين لانه اذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف اظهارها على الوجه المذكور
وحروف الصفير وهي الصاد والزاي والسين وتسميتها ظاهرة وحروف الذلاقة وهي ما في قولك
مر بنفل والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه وهذا التفصيل باعتبارها غير مستقيم
من جهة تفسيره ومن جهة ان مضادة في المصمتة اما من جهة فلانها لا تعتمد على طرف اللسان الا بعضها
والميم والباء والفاء لا مدخل لها في طرف اللسان فكيف يصح تسميتها بذلك مع خروج نصفها عن ذلك
المعنى واما من جهة القسم الاخر المضاد لها فلانها انما سمي مصمتة لانه كالمسكوت عنه فلا ينبغي ان
يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان واما الاولى ان يقال سميت حروف ذلاقة اي سهولة من
قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيه فلما كانت كذلك الرباعي
الا ويخلو رباعيا او خماسيا عنها فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها الا انهم استغنوا بسببه
وهو الذلاقة فاضافوها اليه والمصمتة على هذا المعنى تكون ضدها وهي الحروف التي لا تركب منها
على انفرادها رباعي او خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة فكانها قد صمت عنها ولعله لم يقصد
في تفسيره الا الى ذلك وانما وقع الوهم من اخذ الذلاقة من الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه

من خروج الباء والفاء والميم منها والتين حروف اللين وهي الالف والياء والواو لما فيها من قبول التطويل
لصوتها وهو المعنى باللين فيها فاذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حروف لين فالالف حرف مد ولين ابدا
والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين والمنحرف اللام لان اللسان
عند النطق به ينحرف الى داخل الحنك ولذلك سمي منحرفا وجرى فيه الصوت والا فهو في الحقيقة لو لا ذلك
حرف شديد اذ لو لا الانحراف لم يجر الصوت وهو معنى الشدة ولكنه لما حصل الانحراف مع
الصوت كان حكم الرخوة لجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة والمكرر الراء لما
تحس من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك اجري مجرى الحرفين في احكام متعددة
فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويجمعكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا
وتتقوا لا يضركم ولم يحسن مثله ان يمسسكم ولم يمل طالب وغانم وامثل طارد وغارم واستغنوا
من امالة راشد ولم يستغنوا من امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة الى المنع والتسويغ الى التكرير
الذي في الراء والهاوي الالف لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي الذي بعد الفتحة وهذا وان
شاركه الواو والياء فيه الا انه يفارقهما من وجهين احدهما ما يحس عند الواو والياء من التعرض لمخرجها
والاخر اتساع هواء الالف لانه صوت بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف الضمة والكسرة فانه
لا يكون كذلك فلذلك اتسع هواء صوت الالف اكثر منه في الواو والياء والمهموس التاء لضعفه وخفائه
لانه حرف شديد فيمتنع الصوت ان يجري معه وهو وان كان مهموسا يجري النفس معه الا انه عند
الوقف عليه لا نفس يجري معه فيحقق خفاؤه والكاف وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الحنك
فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور لانه لجهره يخرج عن الخفاء بخلاف
الشديد المهموس فان همسه يوجب خفاءه ولذلك سمي بالهمس وهي الصوت الخفي وسمي ضده بالجهر وهو
الصوت العالي فعرفوا اتفق ان يكون في الحروف الشديدة ما وافق المهموس وليس مخرجه اقصى الحنك كان
حكمه حكم التاء في الخفاء ولكنه لم يتفق وما ذكره من تسميته صاحب العين فاصطلاح قد نبه على علته قال
فصل وادغام الحرف في مقاربه الى اخره قال الشيخ اذا ثبت ان الادغام هو النطق
بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما الضرب في الخفة وجب في ادغام الحرفين
المتقاربين ان تقلب احدهما الى الاخر ومن ثم قال لان محاولة ادغامه كما هو فيه محال لان حقيقة
الادغام تنافي ابقاء الاول على حال يخالف الثاني في الحقيقة فاذا قصد الى ادغام المتقاربين وجب
ان تقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان كان متحركا فحينئذ يحصل الادغام كما تقدم في تكاد تسابق

وقالت طائفة قال ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا في كلمة او كلمتين الى الآخر قال الشيخ ثم ذكر
كيفية التقاء المتقاربين وانهما يكونان تارة في كلمتين وتارة في كلمة وحكمهما في كلمة ان ينظر فان ادى
الادغام الى اللبس منع كقولك وتد وعتد لانك لو ادغمت لقلت ودّ وعدّ فيلبس من وجهين احدهما
الا يعرف تركيب الكلمة هل عينها دال او غيرها وهو الذي اراده والثاني الا يعرف وزنها هل هو ساكن
على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام فحصول اللبس فيه من الوجهين المذكورين لو ادغم وكذلك شاة زنماء
وغنم زنم لانه لو ادغم لم يعلم تركيبه فيمن هو عن نون وميم وكذلك كينة لو ادغم لم يعلم تركيبه هل هو
عن يا ونون او عن نون ويا ثم فرق في المدبر فيهم وطدا ووتدا الى طدة وتدة لما يؤدي الادغام اليه
من اللبس والاظهار من الثقل ثم ذكر في يتد مانعا آخر على تقدير ان ينتفي هذا المانع يكون هو مستقلا
وهو اداء الادغام فيه الى اعلالين حذف الواو التي هي فاء وابدال التاء التي هي عين وادغامها اذ اصلها
يتد لان اصله يوتد فيحذف الواو لوقوعها بين يا وكسرة ثم تقلب التاء والادغام فيها في الدال وقد
زال عنهم ريا نحو ودّ وقد قويت بالفتح لانه كان يؤدي الى يدّ في مضارعه اذ اصله كان يكون يوتد
فحذف الواو لوقوعها بين يا وكسرة ويدغم المثلان كما ادغم في ودّ واذا رفضوا في هذا الباب الادغام الى
ذلك في المثلين لو جي الادغام فيه فلان لا يفعلوه في المتقاربين من طريق الاولى اذ هو في المثلين
اخف لقلة التغييرات فيه فان المتقاربين يقلب الاول منهما الى الثاني عند الادغام فيزيد الاعلال
فيه اكثر منه في المثلين فلان لا يفعل فيه اولى والتبس بلبس جاز نحو امّحى وهمّرش لانه ليس فيه ما تقدم
من الالباس وذلك لا يلتبس على احد ان هذه الميم المشددة ليس من ميمين لانها لو كانت من ميمين لوجب
ان يكون الاولى اصلية او زائدة فان كانت زائدة يكون وزنه انفعل وان كانت اصلية فيكون
وزنه افعل وكلاهما ليس من الابنية فلا لبس ولم يتعرض لتقدير ان تكون الاولى زائدة لوضوحه وانما
تعرض لتقديرها اصلية وكذلك همّرش اذا ادغمت النون في الميم لانها لا يلبس انها ليست من ميمين لانها
لو كانت ميمين لكان الاولى اصلية او زائدة فان كانت زائدة ففعل وان كانت اصلية ففعل وكلاهما
ليس من الابنية ولم يتعرض لتقديرها زائدة لوضوح ذلك وقدرها اصلية لا غير قال فان التقيا
في كلمتين بعد متحرك او مدة الى الآخر قال الشيخ فقوله بعد متحرك او مدة هو الشرط المتقدم في الادغام
في المثلين فهو في المتقاربين كذلك مثاله قال ربك وابوا الشمس ووجبت وجعل ربك وشبهه
ثم علل ذلك بانه لا لبس فيه ولا تغيير صيغة ويعني بقوله لا لبس فيه ما تقدم من لبس التركيب بتركيب
آخر وهو غير مستقيم في الحقيقة اذا قصد النفي المطلق فانه اذا قيل مثل القادر ولم يعلم هو القادر

فيه نظر ح

ام القادر وهو لبس في التركيب كاللبس في زنماء لو قلت زمّاء والفرق بينهما ان هذا غير لازم اذ قد
هذه الكلمة بعد الاخرى ليس بحجر فيها وانما هو عارض بخلاف باب زنماء فانه لو ادغم لكان اللبس
لازما فاغتفر اللبس العارض ولم يغتفر اللبس اللازم فيجب حمل قوله لا لبس او لا لبس لازم ومثل ذلك
اللبس وقوله ولا تغيير صيغة واضح على عمومه لانه انما يغير في ادغام الكلمتين من الحركات آخر الاولى
ان كان متحركا ولا اعتبار بحركات الاواخر في اختلاف الصيغ لانه يتغير والواحدة واحدة بالا
والوقف وغيره فلم يكن لاسكانه للادغام اثر في تغيير صيغة فلذلك حكمنا بان قوله ولا تغيير صيغة
عام قال فصل وليس بمطلق ان كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في الآخر ولا ان كل متباعدين
يمتنع ذلك فيهما الى الآخر قال الشيخ قوله وليس بمطلق ان كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في الآخر
مستقيم لانه قد يعرض مانع يمنع من حكم الادغام وقوله ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما لا يستقيم
على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المتماثلان او المتقاربان وتأويله انه قصد المتباعدين في الاصل
وان كان المدغم منهما في الآخر انما يكون لحصول صفة قرب بينهما فصح اطلاق المقاربة باعتبار
حصول الوجه الذي قرب بينهما وصح اطلاق التباعد باعتبار حقيقة مخرجيهما ثم ذكر المتقاربة التي
لا يدغم في مقاربها لحصول المانع يمنع من ادغامها وهي السبعة المركبة في ضوي مشفر فاما الضاد فلما
فيها من الاستطالة فلو ادغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها والواو والياء لما فيهما من
المد واللين والميم لما فيها من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفاء لما فيها من شبه التفشي والراء لما فيها
من التكرير وما ذكره وان كان مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس بموافق على الجميع فانه قد ادغمت
الضاد في القراءة الصحيحة في قوله تعالى لبعض شأنهم وادغمت الشين في السين في قوله تعالى الى ذي
العرش سبيلا وادغمت الفاء في الباء في قوله تعالى نخسف بهم وادغمت الراء في اللام في قوله تعالى يغفر لكم
الا ان الاكثر على ما تقدم من قوله ثم ذكر من الموانع ايضا ان يكون الثاني من حروف الحلق ادخل في
الحلق من الاول كالعين في الهاء والحاء في العين والغين في الخاء والحاء في بابهما وانما كره ادغام الادخل لان
الادخل اثقل فلو ادغموا الاخرج لقلبوا الاخف الى الاثقل وفي العكس يقلب الاثقل الى الاخف فحسن
عندهم ادغام الاثقل ليخف ولم يحسن ادغام الاخف ليثقل وهو ايضا جار فيه على الاكثر والا فقد
روي ادغام الحاء في العين في قوله تعالى فمن زحزح عن النار وهو على خلاف ما ذكره ثم ذكر من المتباعد
ما يحصل له وجه في التقريب مسوغ للادغام فذكر النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا
والميم من الشفتين وبينهما تخارج وانما الوجه الذي قرب بينهما الغنة التي اشتركا فيها فصار ابدال

والصيغة ح

تقاربتا على ما تقدم وإنما أدغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم في النون ولا في غيرها لأن النون
الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا عنها فيما تحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا له فلما
ثبت ذلك لها أجريت مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغموا الميم لما ذكرناه من فوات صفتها الحلي على ما تقدم
وكذلك أدغموا النون في الواو والياء لما ذكرناه من إمكان بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كثرت
ساكنة فأجريت معهما مجرى الحروف التي يحسن إخفاؤها فيها قال وادغموا النون في الميم
وحروف طرف اللسان في الضاد والشين قال الشيخ يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء
والدال فإنهم لم يدغموها في الضاد والشين والجيم وإن كانت متباعدة عنها في المخرج لأن عند
النطق بها يصير طرف اللسان وإن لم يكن مخرجا لها قريبا من مخرج حروف من الحنك فصار بذلك
كأنها مقاربة لها وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل فلذلك أدغمت فيها قال فصل
فالهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك الى آخره قال الشيخ ثم شرع بذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار
إدغامه والإدغام فيه ليتبين بالتفصيل ما لا يتبين في الإجمال فقال وأما الهمزة فلا
تدغم في مثلها الى آخره يعني إلا في باب فعّال فإنه باب قياسي نحو [illegible] عليه مع وجوب المد بعدهما
فكانت كالمستقلة لأجلها وأما الذي [illegible] ويسهل أمره ما بعده من الألف فكأنهم كرهوا الى
في مثل ما يؤدي إليه من كلفة النطق بها لأنهم لما كانوا عند انفرادها مستثقلة حتى أنهم خففوها
بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعهما من غير إدغام في كلمة وفي كلمتين في مثل آدم وأوادم وفي
كلمتين في مثل قرأ أبوك وقد روي عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزة في كلمتين في مثل قرأ أبوك
واختار سيبويه جواز الإدغام لهؤلاء قياسا على غيرها مما يجتمع فيه المثلان ورأى أنها إذا اجتمعا
غير مدغمتين وكان اجتماعهما مدغمتين أسهل ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن
أن يكون الأمر على ما ذكره ويمكن أن يكون على خلافه ويفرق بأنه إذا أدغم اشتد الثقل عند اجتماعهما
من غير فصل عند الإدغام وفي غير الإدغام يحصل لكل واحدة منطوقا بها على حدتها فلا يلزم من اغتفار
اجتماعهما عند الانفكاك اغتفاره عند الإدغام وهذا كاف في إبطال قياس الإدغام مع أنه يصح
أن يقال لو كان الإدغام سائغا لوقع ولو وقع لنقل وكثيرا ما يستعمل سيبويه نحو هذا الاستدلال
في المعنى إلا أنه يمكن أن يقال إن ذلك مخصوص بما يكثر عنهم فأما ما هو قليل في أصله فلا يلزم في فرع من
فروعه أن يلزم نقله لو وجد وإنما امتنع إدغامها في مقاربها لأمرين أحدهما أن ما فيها من القوة لا
يشاركها فيه غيرها فلا يدغم لفوات أصلها من غير خلف كالمرتد من حروف اللين لذلك والثاني أنها في خبره

عن الإدغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها وعند التخفيف يتعذر الإدغام
لأنها إما أن تحذف فلا إدغام وإما أن تسهل فتصير كحروف اللين فلا إدغام وامتنع إدغامها
في مقاربها امتنع إدغام مقاربها فيها لذلك ولوجهين آخرين أحدهما أنه يؤدي الى إدغام الأدخل
في الفم في الأدخل في الحلق والثاني أنه يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد أن لم يكن وكل مناسب لمنع الإدغام
قال فصل والألف لا تدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها الى آخره قال الشيخ لأن
إدغامها في مثلها متعذر لوجوب التحريك وهي لا تقبله وإدغامها في مقاربها إن كان في الأدخل في
الفم فإنه يؤدي الى فوات مدها من غير ما يقوم مقامه وإن كان في الأدخل منها وهو الهمزة فلذلك
ولما يؤدي إليه من اجتماع الهمزتين وإدغام الأدخل في الفرع الأدخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها للتعذر
المتقدم ذكره قال فصل والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها الى آخره قال الشيخ إنما
أدغمت في الحاء لمقاربتها لها ولم تدغم في العين وإن كان أقرب إليها لشبه العين بالهمزة فكما كره
الإدغام في الهمزة كره في العين لما بينهما من التشابه وأدغموا الهاء فيها بعد قلبها حاء لتقاربهما ولكنهم
قلبوا الثاني الى الأول عكس باب الإدغام ولم يلتزموا الإظهار لما فيه من عسر لأنه يؤدي الى إدغام الأدخل
في الفم في الأدخل في الحلق لو جروا على قياس الإدغام ولم يلتزموا الإظهار لما فيه من عسر إخراج الهاء بعد
الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه وأما إدغامها في مثلها فواضح قال فصل والعين تدغم في
مثلها الى آخره قال الشيخ أما إدغامها في مثلها فواضح وأما إدغام الحاء فيها فضعيف عند
النحويين لأنه إدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق ولما ذكرناه من أنها كالهمزة في أنه لم يدغم فيها قال
وإذا اجتمعت العين والهاء جاز قلبهما حاءين وإدغامهما قال الشيخ لم يدغموا أحدهما في الآخر لما تقدم ذكره
جميعا لأنهم لو أدغموا الهاء في العين بقلب الهاء عينا على قياس الإدغام لأدى الى الإدغام في العين مع
شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره ولو أدغموا العين في الهاء بقلب العين هاء لأدغموا الأدخل
في الفم في الأدخل في الحلق فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما بعد الأخرى ساكنا قلبوهما
جميعا حرفا يقاربهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء فقالوا في معهم محم وفي اجبه عنبرا [illegible]
وهذا الحكم كان ينبغي أن يكون في قسم الهاء لأنه مشترك بينه وبين العين وقد تقدمت الهاء فكان
ينبغي أن يكون فيها جريا على قياس تصنيفه في مثله قال فصل والحاء تدغم في مثلها الى آخره قال
الشيخ وإدغامها في مثلها واضح وتدغم فيها الهاء والعين لقربهما منها مع كونها أدخل في الحلق فلذلك
قيل في اجبه حاتما احبحاتما وفي ارفع خلفا ارفحلفا قال فصل والعين والحاء تدغم كل واحدة

منهما في مثلها وفي اختها **قال الشيخ** فاما ادغامهما في مثلهما فلادغام الغين في الغين والخاء في الخاء واضح واما ادغام
الخاء في الغين فهو على خلاف قياس قولهم ان الادخل في الفم وهو الخاء في الادخل في الحلق وهو ان في الحلق
عملك ادغام الادخل في الفم وهو الخاء في الادخل في الحلق وهو الغين والذي سوغه شدة تقاربهما
حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما من الآخر فلما كانا كذلك اغتفر ادغام الادخل في اخيه لذلك
قال والقاف والكاف كالغين والخاء يعني في ادغام كل واحد منهما في مثلها وفي اختها
واضح ادهما قياس الادغام اذ لا يعتبر الادخل باعتبار ادغامه في غيره الا في حروف الحلق مع انهما
كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شيء بالخاء والغين واذا ادغمت الخاء في الغين وهما من حروف الحلق
فادغام الكاف في القاف اجدر **قال فضل** والجيم يدغم في مثلها **قوله** والجيم يدغم في مثلها
واضح وفي الشين لقربها منها مع كون الشين ازيد صفة ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها
عند التجويد وقد ادغمت في التاء عن ابي عمرو وفي المعارج تعرج واليه ادغامها بالقوي واذ ادغمت
فيها الاخرى لها ادغم فيها الطاء والذال والظاء والدال والثاء ولم يدغم واحد منهن وانما لم
يدغموها فيهن لمشاركتها الشين فاجرت مجراها لذلك وادغم هو كذلك فيما كان يدغم الشين ايضا
قال فضل والشين لا يدغم الا في مثلها وقد تقدم ذلك **قال الشيخ** ويدغم فيها ما يدغم في الجيم
وقد تقدم ذلك والجيم لشدة قربها منها الحق ما تقدم واللام في مثل الشاسع وكقولك هشرتشيا
في هل ترتشيا لكثرة اللام في كلامهم ولحاقها مع مقاربتها لها ولما ادغمت في الشين ولم تدغم
في الجيم في مثل قولك الجار لبعد الجيم عن الشين قليلا فلذلك لم يدغم فيها ولا فيما هو ادخل منها وادغمت
فيما قاربها مما هو ادخل من الشين لما فيها **قال فضل** والياء تدغم في مثلها متصلة الى آخره
قال الشيخ ادغم الياء في مثلها متصلة او شبيهة بالمتصلة سواء كانت قبلها الفتحة او كسرة كادغامها
عند الفتحة واضح وادغامها عند الكسرة للمماثلة ولزوم الاتصال جميعا ولم يدغم منفصلا الا اذا انفتح
ما قبلها الا ان لم ينفتح كان الادغام فيها يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي فيها بخلاف ما اذا كانت
متصلة لانها تكون من بنيتها او منزلة ما هو من البنية فاغتفر ذهاب المد لذلك فتقول قاضي ولا
تقول قاضي فان جاء الانفصال امتنع الادغام كقولك اضربي يوما وفي يوم ولا تقول اضربي يوما
ولا في يوم وقد تقدم انها لا تدغم في غيرها ويدغم فيها النون وان كانت ليست مقاربة لها لما تقدم
من قصدهم الى تحسين الكلام بالغنة عند الامكان في الحروف التي لا يستثقل ذلك فيها ويدغم فيها الواو
وقد تقدم ان الواو لا تدغم في مقاربها والياء ليست مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء

المقاربة فيهما اجدر والتحقيق انه من باب الابدال لا الاستثقال ولكنهم لما ابدلوها واتفق ان يجعل
ياء وجب الادغام ضرورة اجتماع المثلين لان الادغام كان من اجل مقاربة او تقريبها من
مقاربة ولذلك عدت الياء في حروف الابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تعد بقية الحروف
لاجل الادغام فدل ذلك على ان الادغام انما طرا بعد الابدال الذي كان لاجل الاستثقال
لا انه لاجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المقاربة **قال فضل** والضاد لا تدغم
الا في مثلها لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير تعويض عنها وقد عقب
بالقدح في قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين في قوله تعالى لبعض شأنهم وفيه ضعف آخر من
حيث انه سكن ما قبلها وادغام مثل ذلك وان لم يكن ضادا ممتنع عند النحويين لما يؤدي اليه من
اجتماع الساكنين على غير حدهما فصار ضعفه عندهم من وجهين وقد اجيب عن الادغام مع الاسكان
من وجهين احدهما انه اخفاء اطلق عليه الادغام مسامحة والاخفاء مع الاسكان قبلها جائز
بالاتفاق وهذا وان كان حسنا وصالحا الا انه يجاب به عن اطلاقهم ادغام الضاد في الشين فان
الاخفاء في الضاد قبل الشين وغيرهما ممتنع باتفاق ولو ساعد رواة القراءة والذي نقل عن
المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها وليس مع الاخفاء قلب
ولا تشديد فضعف الجواب على هذا التقدير والجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة في السبعة
وهي منقولة تواترا وهو اثبات مفيد للعلم وما ذكره النحويون نفي مستند الظن فالاثبات العلمي
اولى من النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري معارضا في منعهم ادغام الضاد وغاية ما يجيبون عنه
القدح في تواتر القراءة او في تواتر مثل هذه التي قد روي غيرها ولو سلم انها متواترة فاقل الامر
ان تثبت اللغة بدلالة نقل العدول لها فيبقى الترجيح فيها بالاثبات ومذهب الخصم نفي والاثبات
اولى **قال** ويدغم فيها ما يدغم في الشين الا الجيم وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والشين
باعتبار ادغامهما ولذلك لم يمثل به لتقدمه **قال فضل** واللام ان كانت المعرفة الى آخره
قال الشيخ يدغم في غير حروف الشفتين وغير الجيم وما هو ادخل منها فلا يدغم في الفاء والباء و
الميم والواو ولا في الجيم والقاف والكاف والخاء والغين والحاء والعين والهاء والهمزة وتدغم
فيما سوى ذلك وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد
والطاء والظاء واللام والنون فان كانت لام التعريف لزم ذلك فيها لكثرة ورودها في كلامهم
وان كانت غيرها كان ادغامها منقسما الى متاكد وحسن فالمتاكد ادغامها في الراء في مثل هل رايت لشدة

وبها ولما في الراء من التكرير وانما ادغامها في اللام فواجب فمن اهل الحجاز على وجوب ادغام المثلين اذا
سكن الاول وقد ذكر الحسن وجعل الادغام في النون قبيحا وليس بمستقيم فانها ثابتة قراءة عن الكسائي
ولم يختلف فيها عنه وشطا الا يوسف بالقبح وقد روي عن الكسائي هل نحن بالادغام ولم يختلف
فيها عنه في ذلك ولا تصلح نسبة القبح الى قراءة منقولة عن احد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها
قال ولا يدغم فيها الا مثلها لما فيها من الانحراف فكانهم كرهوا الادغام فيها لذلك وادغمت
فيها النون لشدة تقاربهما معنى وانما ثبت من اظهر واسكان النون من مخرجها صريحا اذا
امكن الادغام والفصيح ادغامها فيه بغير غنة لما بينهما من التقارب الذي لا يحسن معه ذلك
لانه اذا اظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون جاءت نونا او قاربتها او لاها وان اخفيت
جاءت لاما ساكنة مدغمة في لام اخرى مع الغنة فيحال عن طريق الاخفاء وقد كرهوا الاظهار فا
فادغموها من غير غنة وذلك واجب فيها وجوب الاخفاء في حروف الفم واما اظهار غنتها في اللغة
الشاذة فاجراء لها مجرى غيرها من الحروف التي امكن اخفاؤها مع بقاء غنتها **قال** والادغام
الراء في اللام وهو كثير في قراءة ابي عمرو نحو يغفر لكم ويشكو لي وكذا الشمسية والكلام في ادغامها كالكلام
في ادغام الضاد وعلى ان نقل ادغام الراء في اللام اوضح واشهر ووجه التعليل ما بينهما من شدة
التقارب حتى صارا كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ولولا شدة التقارب
لم يكن ذلك فكان ذلك يقتضي ان يدغم في اللام لزوما الا انه عارضه ما في الراء من التكرير فلم تا
فاظهر واغتفر تارة لشدة التقارب وذلك واضح **قال فصل** والراء لا تدغم الا في مثلها وقد
تقدم ان الراء لا تدغم في مقاربها فلم يبق ما يدغم فيه الا مثلها وتقدمت علة ذلك واما ما يدغم
فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب وادغام النون بغير غنة على الافصح كما تقدم في ادغامها
في اللام **قال فصل** والنون تدغم في حروف يرملون **قال الشيخ** للنون مع الحروف اربع
احوال قسم تظهر عنده اظهارا محضا وقسم تدغم فيه وقسم تخفى فيه وقسم تقلب عنده فالاول حروف الحلق
كقولك من ابوك ومن هاني والثاني الواو والياء واللام والراء والميم والنون وهو على ضربين قسم
يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء وقسم الاحسن فيه ذهاب غنتها وهو اللام والراء وقد تقدم
تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والشين والطاء والدال والتاء والذال والظاء
والثاء والصاد والضاد والزاي والسين والقاف والرابع وهو الباء فانها تقلب عندها ميما كقولك
شمباء وعنبر وانما قلبوها ميما عند الباء لانهم لما رفضوا اظهارها عندها لثقلها وكانوا يبقون غنتها

عليها لزم النطق بالباء بعد ما اطبق ضم الشفتين على مخرجها لحد التصويت بالغنة قبلها فوجب ان يجي
بها او لا معنى الميم الا تصويت من مخرج الباء بغنة الا ترى انك اذا قلت انبا لم يكن بينهما فرق
الا الغنة فوجب ان يكون ميما عند النطق بالباء بعدها كذلك واما الاخفاء عند الغين والخاء فضعيف
لانهما من حروف الحلق فلا يحسن اخفاؤها عندهما كما لا يحسن عند بقيتها ولكنهما احسن مما قربهما من
الكاف والقاف وبعدهما عن اقصى الحلق فلذلك جاء النطق بالغنة معهما اسهل منه مع غيرها والوجه
ما تقدم وعليه اطباق القراء السبعة في القرآن وقول ابي عثمان ان بيانها مع حروف الفم لحن قد
تقدم تعليله ببيان وجه استحسانه **قال فصل** والطاء والدال والتاء والظاء والذال
والثاء ستة يدغم بعضها في بعض لشدة تقاربها وفي الصاد والزاي والسين لما بينهما وبينها من
المقاربة ايضا **قال** وهن لا تدغم في تلك يعني الصاد والزاي والسين لا تدغم في الستة
المتقدمة لانها حروف صفير فيها زيادة فلو ادغمت فيها لفاتت تلك الزيادة وصح ادغامها بعضها
في بعض لاشتراكها بالصفير فينتفي مانع الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في الستة
الاولى **قال** والافصح في المطبقة اذا ادغمت تبقية الاطباق **قال الشيخ** وقد اعترض على
النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم بقاء الاطباق فقيل الاطباق صفة للحرف
لا يكون الا بها وان لم يكن الا بها وجب حصولها عند حصولها فان وجب حصولها نافى مع الادغام لانه
يجب بقاؤها الى المدغم فيه فيؤدي الى ان يكون موجودا غير موجود وهو متناقض ومن اجاب
بان الاطباق في المطبقة كالغنة في النون فكما امكن بقاء الغنة عند حروف الاخفاء من غير نون فلا
يبعد حصول الاطباق بعد ادغام حروفه مع عدم حروف الاطباق فليس على بصيرة لان الغنة لا
توقف حصولها على مجيء النون بل تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه انها تخرج
من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها نعم لا يتبين النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم
من احد الطرفين التلازم من الطرف الآخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق رفع اللسان الى ما
يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده ولا يستقيم الا بنفس الحرف الذي هو اثره ولذلك
عدها المحققون حرفا مستقلا والنون حرفا مستقلا وان كان الغنة تلازمها لما كانت الغنة
تنفصل عنها واشبه ما يجاب به انه في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق
بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك
يجد الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز ان

يقال أن الطاء مدغمة لأن ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد علم أنها لم تقلب ولا يصح أن يقال
أن ثم حرفا آخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء الأولى لما يؤدي اليه من ادغام الحرف وإظهاره في حالة
واحدة ولما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وذلك فاسد فثبت أن الأمر على ما ذكرناه من أن الطاء
مبينة وإنما اشتد التصاقها حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل فأطلق عليه لفظ الادغام لذلك
وقوله كقراءة أبي عمرو فرطت ليس بمستقيم فإن الاتفاق من القراء على فرطت ليس بينهم فيه خلاف
قال فصل والفاء لا تدغم إلا في مثلها لما تقدم من شبه التفشي فيها هذا قول النحويين والمحققين
انها قد ادغمت في الباء قرأ الكسائي نخسف بهم الأرض بادغام الفاء في الباء وهو عند النحويين ضعيف
وقد تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الى ما فيها من شبه التفشي ألحقها بالشين ومن نظر الى ما
في الشين من ظهور ذلك أجاز فيها الادغام واطباق النحويين على تخصيص الشين بالتفشي دليل
على من منع ادغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة للادغام منها وادغام الباء فيها أمكن
لأنها إن لم تزد عليها فلا أقل من أن تماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى
يغلب فسوف ومن لم يتب فأولئك وهي مروية عن أبي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة **قال**
فصل والباء تدغم في مثلها وقرأ أبو عمرو اذهب بسمعهم فادغامها فيها واضح وفي الفاء قد تقدم
الكلام على الفاء وادغامها في الفاء واضح لأنها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصح ادغامها فيها كما
صح ادغامها في الفاء كقولك اركب معنا وشبهه **قال** ولا يدغم فيها إلا مثلها الأولى [illegible]
الميم والفاء فامتنع ادغام الميم لما يلزم من ذهاب الصفة التي هي الغنة وامتنع ادغام الفاء لما
لما تقدم من شبه التفشي **قال فصل** والميم لا تدغم إلا في مثلها لما يلزم من ذهاب غنتها
ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والياء مع بقاء الغنة كما فعل في النون لما تقدم من أن النون حرف كثر
النطق به ساكنا قبل حروف الفم لما فيه من الصرح المنفود من مثله في المعنا ولما يلزم من اخفائه من
تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم فان الأول مفقود فيه وليس بكثير كالنون فيفعل فيه ما يفعل
بالنون **قال** وتدغم فيها النون والباء فأما ادغام النون فيها فواضح فان قلت لم لم تدغم
الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما ادغمت النون فيها قلت النون حرف كثر التصريح به ساكنا مع امكان
اخفائه لما تقدم وليس الميم كذلك بل الامر فيها بالعكس الا ترى انك لو ادغمت الميم في النون لكنت آتيا
بنون ساكنة فكان مؤديا الى الاتيان بما هو مثله لو كان غير لازم فصح ادغام النون في الميم وادغام
الميم في النون واما ادغام الباء في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء وهو انها اذا [illegible] عليها ومقاربتها

فصح ادغامها فيها كما ادغم فيما هو مماثلها في ذلك **قال فصل** وافتعل اذا كان بعد فائها مثلها
جاز فيها البيان والادغام الى آخره **قال الشيخ** قد تقدم ان تاء الافتعال مع ما بعدها من
تاء او مقارب بمنزلة المثلين او المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل
واختياره في المقارب من حيث ان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء او مقارب بعدها فهي كلمة اخرى
انضمت الى ما يليها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام اسكنت التاء الأولى على ما
هو قياس الادغام فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكنة فيحرك الفاء لالتقاء الساكنين اما بالفتح
طلبا للخفة او لانها الحركة التي كانت للمدغم منبها عليه كما في يشد ويعض واما بالكسر على اصل التقاء الساكنين
وتحذف همزة الوصل لاتصالها لاستغنائها عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند النحويين
منع الادغام لسكون ما قبل الاولى لانهم يمنعون من ادغام مثل قرم مالك كراهة التقاء الساكنين فلذا
هذا والجواب ان فيه شائبة من شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجاز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى
قرم مالك لان الانفصال فيه محقق وان لم يجز نقل الهمزة وحذفها الوجهان في [illegible]
كانت الحركة في [illegible] محققة للعروض لا اصل للحرف فيها البتة واما هذه فاصلها الحركة وسكونها عارض
فلما تحركت لم يكن لاعتبار سكونها العارض اولى من حركتها الاصلية مع كونها متحركة ولذلك لم يختلف
في اسقاط الهمزة التي اجتلبت لاجل السكون العارض ومن قال قتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح
القاف [illegible] ومن قال قتلوا بكسر القاف قال يقتلون بالكسر ايضا لانها مثلها وكذلك مقتلون ومقتلون
وقد جاء [illegible] مقتلون وعليه ما ذكره من قصد الاتباع **فصل** وتقلب تاء الافتعال [illegible]
[illegible] الى آخره **قال الشيخ** وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربة
في المخارج وتباعد في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فقلبت مع الطاء والظاء
والصاد والضاد طاء لانها لو بقيت مع مقاربتها لها لادى اما الى ادغامها وهي لا تدغم في التاء لما فيها
من الاطباق الذي يفوت بالادغام واما الى اظهارها فيعسر النطق بها مع ما بينهما ومنافاتها في صفتها
لان التاء حرف شديد والظاء والصاد والضاد رخوة وايضا فان التاء حرف مهموس والطاء و
الظاء والضاد حروف مجهورة فقلبوها مع الطاء لمخالفتها لها في الجهر ومع الظاء لمخالفتها لها في الجهر
والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد لمخالفتها لها في الرخاوة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق
التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة فقصد التقريب بين الحروف وقلبوها مع الدال والذال
والزاي دالا لانهم لو [illegible] تاء لكان [illegible] الزاي على ما تقدم في حروف الاطباق وفي الدال على [illegible]

ومع الضاد مبين و مدغم نقلب التاء ضادا كقولك اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب وقد حكي اطجع في اضطجع وهو في الغرابة
كالطجع ومع الصاد مبين ومدغم نقلب التاء صادا كقولك مصطبر ومصبر واصطفى واصطلى واصّفى واصّلى وقرئ الا
ان يصّلحا ولا يجوز مطبر وتقلب مع الدال والذال والزاي دالا ومع الدال والذال مدغم كقولك ادان وادكر واذكر وحكي

بكر وحيث منع ادغام مخل بالبقاء والاظهار فيما قارب المثلين وفي الذال المقاربة للدال في المخرج هذا
مع انهما تخالف الثلاثة في الصفات اما مخالفتها للدال والزاي فان التاء حرف شديد وهذان
رخوان والتاء حرف مهموس وهذان مجهوران واما مخالفتها فلانها حرف مهموس والدال مجهور وانما
ذلك لتوافق التاء في المخرج والدال في الجهر مع الزاي كذلك وقلبت مع الثاء والسين ثاء وسينا نحو
ثاء مع الثاء وسينا مع السين لانها لو بقيت مع السين لكانت كالتاء مع الطاء على ما تقدم ولو
بقيت مع الثاء لكانت كبقائها مع الدال مع انها تخالف السين في الشدة والجهر وتخالف الثاء في الشدة
فقلبت ثاء مع الثاء لموافقة الثاء في المخرج والتاء في المخرج والصفة جميعا وكذلك قلبها مع السين
فاذا قلبت التاء طاء مع الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا قلبت مع الظاء ففيها ثلاثة اوجه
الاظهار وهو الاصل والادغام بقلب الظاء طاء على اصل قياس الادغام وبقلب الطاء ظاء ترجيحا
للحرف الاصلي على الحرف الزائد لبقيه على الاصل واذا ابدلت مع الضاد ففيها البيان الذي هو الاصل
والادغام بقلب الزائد الى الاصل ولم يجز الادغام على اصل الادغام لما يلزم من ادغام الضاد التي
هي زائدة بصفة الاستطالة على ما تقدم فلذلك جاء اضطرب واضرب ولم يات اطرب الا على
شذوذ لان فيه ادغاما للضاد وهو شاذ واذا ابدلت مع الصاد ففيها ما في الضاد سوى ان
الصاد لا تدغم فيما ليس بصفير لما يلزم من ذهاب صفيرها فيقال اصطبر واصبر ولا يقال اطبر واذا ابدلت
مع الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها بقلب الثانية اليها
كما قلبت في اظلم على ما تقدم فيقال اذدكر وادكر واذكر واذا ابدلت مع الزاي كانت كالضاد مع الطاء في
اظهارها وادغامها بقلب الثانية اليها ولا تدغم هي على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير فيما
ليس بموافق له في صفيره وقد تقدم ان ذلك غير سائغ واذا ابدلت مع التاء ادغمت لا غير لاجتماع
المثلين قال ومع الثاء تدغم ليس الا بقلب كل واحدة الى صاحبتها قال الشيخ ليس على ظاهره
لانه انما تقلب احداها ولكنه جمع واراد التفصيل واما من قال مترد فهم لا يقلبون تاء الافتعال
بل يبقونها على حالها ويدغمون فيها الثاء على اصل قياس الادغام فمن ثم جاء متّرد ومثّرد واتّار واثّار
واذا ابدلت مع السين وجب الادغام لاجتماع المثلين وقوله مع السين تبيين ويدغم ليس ايضا
بالجيد لان الكلام بعد ابدال تاء الافتعال ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان في قولك مستمع
فانما هو على لغة من لا يبدلها ولما تبدلها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثلين والذين
لم يبدلوها لم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام حرف الصفير فيما ليس له فيه وقد شبهوا تاء الضمير

بتاء الافتعال قال وفي كل حصت وخبط بعضهم الى آخره قال الشيخ لانهما تاء شبيهة بالمتصلة وقعت
بعد الحروف التي تشترك اجتماعها معها فيما قالوا اطّلب في اطتلب قالوا اخبطّ في خبطت وكذلك فحصط
وفزد قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب وانما ضعف ذلك فيها لكونها منفصلة
في الحقيقة بكلمة اخرى فكانها تجنس في اخبطّ تسعد وفي فزد تسعد وفي فقد تسعد اخبط سعد وفزد
تسعد وفقد تسعد الجنس خبط وفزد وفقد لانها مثلها كلمة منفصلة في الحقيقة قال واذا
كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن ادغام نحو استطعم واستضعف قال الشيخ
لسكون الثاني من المتقاربين او شرطه ان يكون متحركا ولو وجب الاظهار في يشددن وهما مثلان لسكون
الثاني فلان يمتنع في استطعم ونحوه مما ليس بمثلين اجدر قال واستدان واستضاء واستطال
ليس بتلك المنزلة يعني انه لا يدغم لان ما يدغم فيه لو ادغم في حكم السكون اذ اصله استدين واستضوا
واستطول وتحركها عارض بانقلاب عينها الفا ولو وجب اظهار اشددن في ذلك اشدد اليوم عند من
لغته اشدد بغير ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة في اشدد اليوم مع كونها مثلين فلان
لا يعتد بها ههنا اولى قال وادغموا تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها يعني اذا كان مقاربا لها فانما
حركة العلم بان ذلك لا يلبس ان تفعل وتفاعل لا يصح ادغامه فاذا ادغموا اجتلبوا همزة وصل النطق بالساكن لتعذر
الابتداء به فقالوا اطيّروا وازيّنوا واثّاقلوا قال الله تعالى يطّيروا بموسى ومن معه وقال تعالى وازّينت
واثاقلتم الى الارض وقالوا ادارأ وليس اطيّروا بافعلّوا لانه لو كان افعلّوا لكان لفظ اطاروا وكذلك
اثاقلوا لو كان افعلوا لكان اثقلوا وادارأوا وازيّنوا لو كان افعلّوا لكان ازانوا وانما يلزم
وازيّنوا تفعّلوا فلذلك جاءت العين مشددة على ما كانت عليه واثاقلوا وادارأوا تفاعلوا فلذلك
جاءت الالف مفردة بين الفاء والعين ولم يدغموا نحو تذكرون لان اصله تتذكرون فحذفت التاء
الاولى او الثانية تخفيفا فلو ادغموا لادغموا التائين جميعا فيخلون بالكلمة وحجة اخرى انه
يؤدي الى بقاء الفعل المضارع من غير مضارعة ولان المحذوف الثانية او لم يقوم مقامها جنسها
ان كان المحذوف الاولى ولا يستقيم ان يكون فعله مضارعا عارية عنهما قال ومن الادغام
الشاذ قولهم ست قال الشيخ قوله ومن الادغام ليس بمستقيم لان الادغام بعد ابدال السين
تاء ليس بشاذ لثقل النطق بهما معهما ولذلك اتفق على الادغام مثل قد تبين وودّ وقت حتى كانهما مثلان
وانما الشذوذ في ابدال السين تاء ويحتمل ان يريد بالشذوذ انه لم يقع مثله مدغما ولا مظهرا فهو مستقيم
الا ان نسبة الشذوذ اليه مع الادغام كنسبته اليه مع الاظهار الا انه يمكن ان يقول ان قياس

وهي الحجازية الجيدة ومثله ... قال بعضهم ... افضل وقد عدلوا في بعض تلاقي المثلين
او التقاربين لتعذر الادغام الى الحذف فقالوا في ظللت ومسست واحسست ظلت ومست واحست قال سيبويه
احسن به فهن اليه شوس وقول بعض العرب استخذ فلان ارضا ... سيبويه فيه مذهبان احدهما ان يكون اصله اتخذ

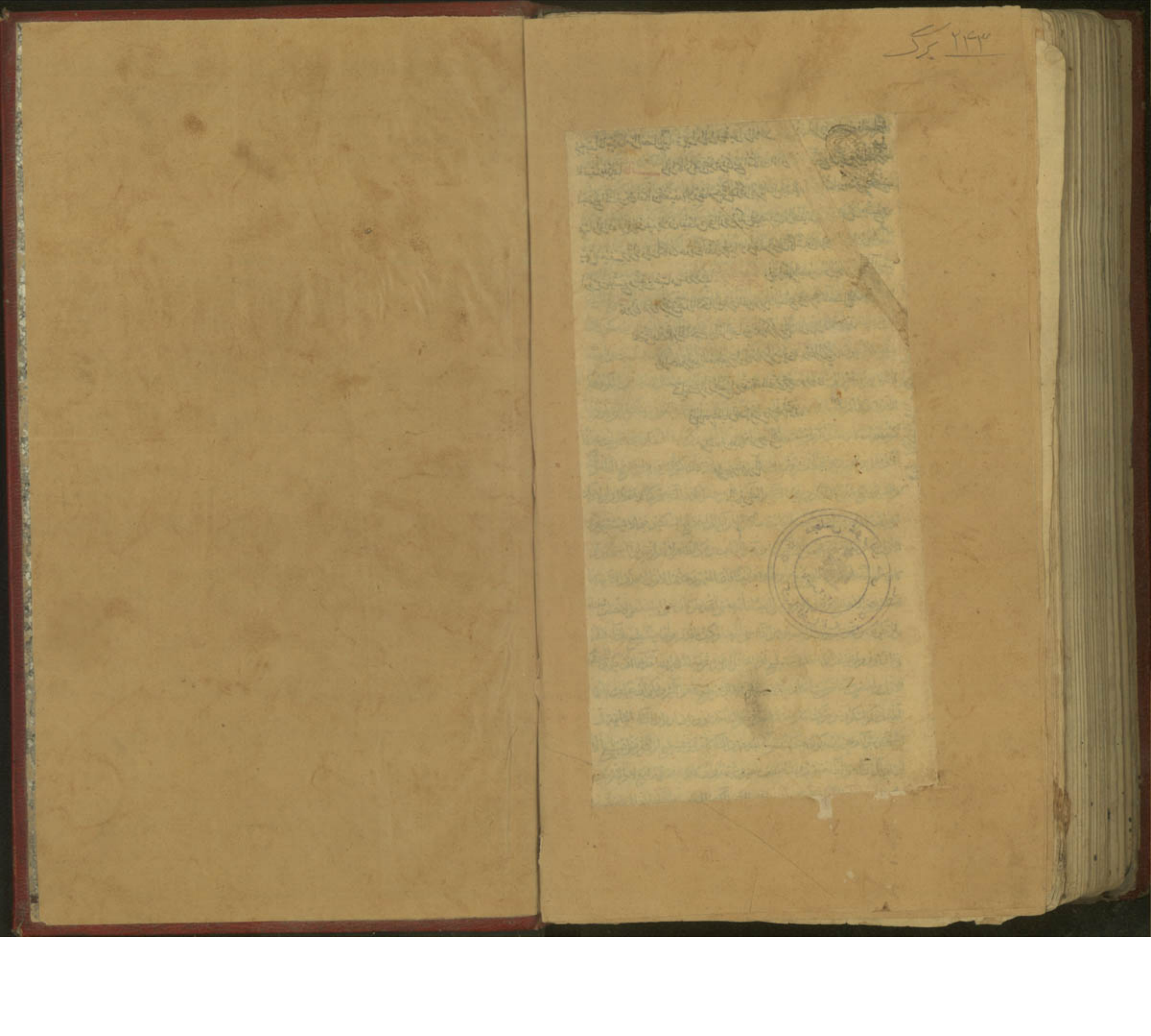
كلام العرب لو قدرنا وقوعه ان يكون مثلها الا ثنا في كلمة واحدة وهم لا يدغمون المتقاربين في كلمة
لما يؤدي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا عتدان في جمع عتود وان كان يسكنون التاء
به **قال** ومنه ودّ في لغة بني تميم واصله وتد والكلام فيه بعد اسكان التاء كالكلام في ستّ
ومن قال عتدة عتدان والزم وتد تحريك العين ولم يسكنها كما سكن كتف فانه فرّ مما يلزمه من
احد الامرين الادغام المؤدي الى اللبس والاظهار المؤدي الى الثقل كما انهم استغنوا من بناء فعل معتلا
لئلا يلزمهم لو قالوا ودّ ما يلزمهم في قلت ان اظهروا والبس ان ادغموا **قال** وقد عدلوا في بعض
تلاقي المثلين او المتقاربين لتعذر الادغام الى الحذف الى الحذف لانهم كما ثقل عليهم اجتماع المثلين
من غير ادغام وتعذر الادغام عدلوا الى ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي ينافيه سكون الثاني
وشرطه ان يكون ما قبل الاول متحركا اما لو سكن فليس فيه الا الاظهار كقولك يشترون وشبهه
لانه لا يفر من ثقل الى متعذر فتعذر الادغام والحذف فاغتفر الاستثقال لانه اخف المكروهين
اللازمة وكلما كثر شبهه بالادغام حسن الحذف فيه وما قل لم يحسن لم يرجح الثقل فيه بالكثرة التي يلزم منها
كثرته فلذلك كان ظلت اكثر من ست وهذا في المثلين كثير على ما ذكروا في المتقاربين فلم يات بحذفا
الا في مثل بني العنبر وبلحارث مع كونه قليلا ويستطيع وان كان كثيرا لما فيه من اجتماع الطاء والتاء
والسين مع شدة التقارب بين التاء والطاء والذي حسن كون التاء متحركة الا ادغاما ولو ادغم
لم يحذف كما لم يحذف في يشترون وشبهه لما كانت ساكنة لاداه الى اجتماع الساكنين فيما لا يستقيم حذف
الاول منهما واما استخذ فيحتمل ان لا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لم يقولوا استخذ ولو
كان منه لجاء الاصل اولا ما نع يمنع من وجوده وايضا فان المتبوع حذف الاول لا حذف الثانية بما
استثقل هذا الاجتماع وتعذر الادغام وايضا فانه بمعنى اتخذ فلو كان على استفعل لاختلف معناه
وان يكون من اتخذ ليبعد ابدال السين من التاء على انه شاذ كيف ما قدر واما يستطيع بالتاء فمثله
في الشذوذ ولم يختلف ان اصله يستطيع اولا يحتمل لغيره ثم فيه تقديران احدهما ان يكون المحذوف
الاول والضعيف هاهنا من حيث امكان حذف الاول فيقال يسطيع كما هو الكثير ويمكن ان يجاب بان
الطاء في حكم السكون وحركتها عارضة فكانها في حكم الساكنة اذ وزانها وزان التاء الثانية في
استخذ سواء ويجوز ان يكون مبدلة من الطاء بعد حذف التاء كانه قيل يسطيع اولا ثم قيل يستيع الا
ان ابدال التاء من الطاء ضعيف وانما ضعف طعيني وشبهه وان كان اجتماعهما مع لام التعريف
كثير الامرين احدهما انهما في كلمتين منفصلتين المتصل اكثر من المنفصل والثاني انهما في تحقيقه

لم يجتمعا لما بينهما من الفصل بالياء في نحو الواو في بنو والالف في على لانهما مدتان فكانت فاصلة في
الحقيقة بينهما **قال** واذا كانوا ممن يحذفون مع امكان الادغام في يتسع ويتقي فرارا من كراهة
اجتماع المثلين مع امكان تخفيفه بالادغام حتى حذفوا فرارا من اجتماعهما مع امكان ضرب من التخفيف
فيما اذا فعلوا ذلك فيه فلان يفعلوه في الذي لم يكن فيه ضرب من التخفيف اولى على ان يتسع و
يتقي ضعيف ولذلك ولو كان حذف فيما تعذر فيه الادغام اولى كما تبين بالاستدلال وانما هو
اولى من يتسع ويتقي باعتبار شذوذهما **تم والحمد لله** والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

قد وقع الفراغ من تسويد هذا الكتاب المبارك الموسوم بالايضاح في شرح المفصل للامام
المحقق العلامة ابن الحاجب على يد اقل العباد وعلاء واكثرهم زلة الذي اذا غاب لم يفتقد
واذا حضر لم يعد الفقير الحقير تراب اقدام المؤمنين عبد الله ابن ابراهيم
كتبه لنفسه اول التحصيل وفقه الله لما يحب ويرضى وذلك
في اواخر شعبان المعظم من شهور سنة اثنين
وتسعين بعد الالف وصلى الله
على سيدنا محمد وآله
اجمعين

م

م





۲۴۳ برگ

